

منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الطقه تأليف الامام
الحافظ المحقق ناصر السنة وقامع البدعة
أبي زكريا يحيى بن شرف النووي
الشافعي قدس الله روحه وتور
ضريحه ونظما به
آمين

م

(وبهامشه متن المنهج لشيخ الاسلام زكريا الانصاري)
(رحمه الله تعالى)

٢	(كتاب الطهارة) * ٣ باب أسباب الحدث	٢٤	فصل ان اتحد نوع المشاية الخ
٤	فصل في آداب دخول الخلاء ٤ باب الوضوء	٢٥	باب زكاة النيات ٢٥ باب زكاة النقد
٥	باب مسح الخف ٥ باب الغسل	٢٦	باب زكاة المعدن والركاز والتجارة
٥	باب النجاسة ٦ باب التيمم	٢٦	فصل شرط زكاة التجارة الحول
٦	فصل يشتم بكل تراب طاهر الخ ٧ باب الحيض	٢٦	باب زكاة الفطر
٧	فصل رأت لسن الحيض أقله	٢٧	باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه
٧	(كتاب الصلاة)	٢٧	فصل تجب الزكاة على الفور
٨	فصل انما تجب الصلاة على كل مسلم الخ	٢٨	فصل لا يصح تحميل الزكاة على ملك النصاب الخ
٨	فصل الأذان والاقامة الخ	٢٨	(كتاب الصيام) ٢٨ فصل النية شرط للصوم الخ
٨	فصل استقبال القبلة شرط الخ	٢٩	فصل شرط الصوم الامساك عن الجماع الخ
٩	باب صفة الصلاة	٢٩	فصل شرط الصوم الاسلام والعقل الخ
١١	باب شروط الصلاة خمسة الخ	٢٩	فصل شرط وجوب صوم رمضان الخ
١٢	فصل تبطل الخ ١٢ باب سجود السهو	٣٠	فصل من فاته شيء من رمضان
١٣	باب تسنن سجدة التلاوة	٣٠	فصل تجب الكفارة الخ ٣٠ باب صوم التطوع
١٣	باب صلاة النفل ١٤ (كتاب صلاة الجماعة)	٣٠	(كتاب الاعتكاف)
١٤	فصل لا يصح اقتداؤه بمن يعلم بطلان صلاته الخ	٣١	فصل اذا نذر مدة متتابعة لمزمه
١٥	فصل لا ية قدم على امامه في الموقف الخ	٣١	(كتاب الحج) ٣٢ باب المواقيت
١٥	فصل شرط القدوة الخ	٣٢	باب الاحرام ٣٢ فصل المحرم ينوي ويلبي
١٥	فصل تجب متابعة الامام	٣٣	باب دخول مكة
١٦	فصل خرج الامام من صلاته	٣٣	فصل للطواف بأنواعه واجبات وسنن
١٦	باب صلاة المسافر	٣٣	فصل يستلم الحجر الخ
١٦	فصل طويل السفر ثمانية وأربعون ميلا هاشمية	٣٤	فصل يستحب للامام أو منصوبه الخ
١٧	فصل في جواز جمع التقديم والتأخير	٣٤	فصل ويبيتون بمزدلفة الخ
١٧	باب صلاة الجمعة ١٨ فصل يسن الغسل لحاضرها	٣٤	فصل اذا عاد الى منى الخ
١٨	فصل من أدرك ركوع الثانية	٣٥	فصل أركان الحج خمسة
١٩	باب صلاة الخوف	٣٥	باب محرمات الاحرام
١٩	فصل يحرم على الرجل استعمال الحرير	٣٥	باب الاحصار والفوات
٢٠	باب صلاة العيدين	٣٦	(كتاب البيع) ٣٦ باب الرما
٢٠	فصل يندب التكبير بغروب الشمس	٣٧	باب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
٢٠	باب صلاة الكسوفين		عسب الفعل الخ
٢٠	باب صلاة الاستسقاء	٣٧	فصل ومن المنهى عنه ما لا يبطل لرجوعه الخ
٢١	باب ان ترك الصلاة جاحدا وجوبها كفر الخ	٣٨	فصل باع خلا وخرا الخ ٣٨ باب الخيار
٢١	(كتاب الجنائز) ٢٢ فصل يكفن بماله لبسه حيا	٣٨	فصل لهما ولا حد هما شرط الخيار الخ
٢٢	فصل لصلاته أركان	٣٨	فصل لا يشتري الخيار بظاهر عيب قديم
٢٣	فصل أقل القبر حفرة الخ	٣٩	فصل التصرية حرام الخ
٢٤	(كتاب الزكاة) ٢٤ باب زكاة الحيوان	٣٩	باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع

باب التولية والاشراك والمرا بحة	٤٠	(كتاب الشفعة)	٥٧
باب الاصول والتمار	٤٠	فصل ان اشترى بمثل الخ	٥٨
فصل يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه الخ	٤١	(كتاب القراض)	٥٩
باب اختلاف المتبايعين	٤٢	فصل يشترط ايجاب وقبول	٥٩
باب العبدان لم يؤذن له في التجارة لا يصح شراؤه الخ	٤٢	فصل لكل فسحة ٦٠ (كتاب المساقاة)	٦٠
فصل يشترط كون المسلم فيه	٤٣	فصل يشترط تخصيص الثمر بهما الخ	٦٠
فصل لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه الخ	٤٣	(كتاب الاجارة)	٦٠
فصل الاقراض مندوب ٤٤ (كتاب الرهن)	٤٣	فصل يشترط كون المنفعة معلومة	٦١
فصل شرط المرهون به كونه ديناً الخ	٤٤	فصل لا تصح اجارة مسلم لجهاد	٦١
فصل اذ لم الرهن الخ	٤٥	فصل يجب تسليم مفتاح الدار الى المكترى	٦١
فصل جنى المرهون قدم الجنى عليه الخ	٤٥	فصل يصح عقد الاجارة مدة تبقى فيها العين غالباً	٦٢
فصل اختلاف في الرهن أو قدره	٤٥	فصل لا تنفسخ الاجارة بعذر	٦٢
فصل من مات وعليه دين الخ	٤٦	(كتاب احياء الموات)	٦٣
(كتاب التقابض)	٤٦	فصل منفعة الشارع المرور	٦٣
فصل يبادر القاضى الخ	٤٦	فصل المعدن الظاهر وهو ما خرج الخ	٦٣
فصل من باع ولم يقبض الثمن ٤٧ باب الحجر	٤٧	(كتاب الوقف)	٦٤
فصل ولي المبي أبوه الخ ٤٨ باب الصلح	٤٨	فصل قوله وقفت على اولادى	٦٤
فصل الطريق النافذ الخ	٤٨	فصل الاظهر أن الملك في رقة الموقوف الخ	٦٤
باب الحوالة ٥٠ باب الضمان	٤٩	فصل ان شرط الواقف النظر لنفسه الخ	٦٥
فصل المذهب صحة كفالة البدن	٥٠	(كتاب الهبة) ٦٥ (كتاب اللقطة)	٦٥
فصل يشترط في الضمان والكفالة لفظاً يشعر بالتزام	٥٠	فصل الحيوان المملوك الخ	٦٥
(كتاب الشركة) ٥١ كتاب الوكالة	٥١	فصل ويذكر بعض أوصافها	٦٦
فصل الوكيل بالبيع الخ	٥٢	فصل اذا عترف سنة الخ ٦٦ (كتاب اللقيط)	٦٦
فصل قال بيع لشخص معين الخ	٥٢	فصل اذا وجد لقيط بداو الاسلام الخ	٦٧
فصل الوكالة جائزة من الجانبين	٥٢	فصل اذا لم يقر اللقيط بقر الخ	٦٧
كتاب الاقرار	٥٣	(كتاب الجمالة) ٦٧ (كتاب الفرائض)	٦٧
فصل قوله لزيد كذا صيغة اقرار	٥٣	فصل الفروض المقدرة الخ	٦٨
فصل يشترط في المقر به أن لا يكون ملكاً للمقر	٥٤	فصل الاب والابن والزوج لا يحجبهم أحد الخ	٦٨
فصل قال له عندي سيف الخ	٥٤	فصل الاب يرث بقرض الخ	٦٨
فصل أقرب بنسب الخ ٥٥ (كتاب العارية)	٥٥	فصل الاخوة والاخوان لا يورثون الخ	٦٩
فصل لكل منهما رد العارية	٥٥	فصل من لا عصب له بنسب وله معتق الخ	٦٩
(كتاب الغصب)	٥٦	فصل اجتمع جد و اخوة الخ	٦٩
فصل تضمن نفس الرقيق بقيمته	٥٦	فصل لا يتوارث مسلم وكافر	٦٩
فصل ادعى تلفه وأنكر المالك صدق الغاصب بيمينه	٥٧	فصل ان كانت الورثة عصبان	٧٠
فصل زيادة المغصوب ان كانت أثاراً محضاً الخ	٥٧	(كتاب الوصايا) *	٧١
		فصل ينبغي أن لا يوصى بأكثر من ثلث ماله	٧١
		فصل اذا طعن الموصى مخوفاً لم ينفذ تبرع الخ	٧٢

٧٢	فصل أوصى بشاة الخ	٨٥	فصل الفرقة بالفظا طلاق
٧٢	فصل تصح بمنافع عبدودار الخ	٨٥	فصل قال أنت طالق وعليك الخ
٧٣	فصل له الرجوع عن الوصية	٨٦	فصل ادعت خلعاً الخ ٨٦ (كتاب الطلاق)
٧٣	فصل يسن الايصاء بقضاء الدين الخ	٨٦	فصل له تطويض طلاقها اليها
٧٣	(كتاب الوديعة)	٨٧	فصل مرسلسان فائم طلاق لغا
٧٤	(كتاب قسم التي هو الغنيمة)	٨٧	فصل خطاب الاجنبية بطلاق وتعليقه بنكاح وغيره الخ
٧٥	فصل الغنيمة مال حصل من كفار الخ	٨٧	فصل قال طاعتك أو أنت طالق ونوى عددا وقع الخ
٧٥	(كتاب قسم الصدقات)	٨٨	فصل يصح الاستثناء بشرط اتصاله
٧٥	فصل من طالب زكاة وعلم الامام استحقاقه الخ	٨٨	فصل شك في طلاق فلا الخ
٧٦	فصل يجب استيعاب الاصناف	٨٨	فصل الطلاق سني وبدعي
٧٦	فصل صدقة التطوع سنة	٨٩	فصل قال أنت طالق في شهر كذا
٧٦	(كتاب النكاح)	٨٩	فصل علق بحمل الخ
٧٦	فصل تحمل خطبة خالية عن نكاح الخ	٨٩	فصل قال أنت طالق وأشار بأصبعين أو ثلاث
٧٧	فصل انما يصح النكاح بايجاب	٩٠	فصل علق بأكل رغيف
٧٧	فصل لا تزوج امرأة نفسها	٩٠	(كتاب الرجعة) ٩١ (كتاب الايلاء)
٧٧	فصل لا ولاية لرفيق وصي الخ	٩١	فصل يهل أربعة أشهر الخ
٧٨	فصل زوجها الولي غير كف برضاها الخ	٩١	(كتاب الظهار)
٧٩	فصل لا يزوج مجنون صغير الخ	٩٢	فصل على المظاهر كفارة الخ
٧٩	باب ما يحرم من النكاح	٩٢	(كتاب الكفارة) ٩٣ (كتاب اللعان)
٧٩	فصل لا ينكح من يملكها أو بعضها	٩٣	فصل له قذف زوجة علم زناها
٨٠	فصل يحرم نكاح من لا كتاب لها	٩٣	فصل اللعان قوله أربع مرار
٨٠	باب نكاح المشرك	٩٤	فصل له اللعان لنفي ولد الخ
٨٠	فصل أسلم وتحتنه أكثر من أربع	٩٤	(كتاب العدد) ٩٤ فصل عدة الحامل بوضعه
٨٠	فصل أسلم معها أسفرت النفقة	٩٤	فصل لزمها عدة تأخير الخ
٨٠	باب الخيار والاعطاف ونكاح العبد	٩٥	فصل عاشرها كزوج الخ
٨١	فصل يلزم الولد اعطاف الاب الخ	٩٥	فصل عدة حرة حائل لوفاة الخ
٨١	فصل السيد باذنه في نكاح عبده لا يضمن الخ	٩٥	فصل يجب سكتي لمعدة طلاق الخ
٨٢	(كتاب الصداق)	٩٦	باب الاستبراء ٩٦ كتاب الرضاع
٨٢	فصل نكحها بخمر أو حرا الخ	٩٧	فصل تحتها صغيرة فأرضعتها أمه
٨٢	فصل قالت رشيدة زوجي بلامهر	٩٧	فصل قال هند بنتي الخ ٩٧ كتاب النفقات
٨٣	فصل مهر المثل ما يرغب به	٩٨	فصل الجديد أنهم يتجب بالتمكين
٨٣	فصل الفرقة قبل وطء منها	٩٨	فصل أعسر بهما الخ
٨٣	فصل لمطابقة قبل وطء متعة	٩٩	فصل يلزمه نفقة الولد وان علا
٨٣	فصل اختلاف في قدر مهر	٩٩	فصل الحضنة ١٠٠ فصل عليه كفاية رقيقه
٨٤	فصل وليمة العرس سنة	١٠٠	(كتاب الجراح)
٨٤	كتاب القسم والنشور	١٠١	فصل وجد من شخصين
٨٤	فصل ظهر أمارات نشورها		
٨٥	(كتاب الخلع)		

١٠١	فصل قتل مسلماً الخ ١٠١	فصل يسن أن يعق عن غلام	١١٩	
١٠٢	فصل يشترط لقصاص الطرف	(كتاب الاطعمة)	١١٩	
١٠٢	باب كفارة القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه	(كتاب المسابقة والمناضلة)	١٢٠	
١٠٣	فصل قدما فوق الخ	(كتاب الايمان)	١٢١	
١٠٣	فصل الصحيح ثبوته لكل وارث	فصل يتخير في كفارة اليمين	١٢١	
١٠٣	فصل موجب العمد القود والدية بدل عند	فصل حلف لا يسكنها الخ	١٢٢	
	سقوطه ١٠٤ (كتاب الديات)	فصل حلف لا يأكل الرأس	١٢٢	
١٠٤	فصل في موضحة الرأس الخ	فصل حلف لا يأكل هذه الثمرة	١٢٣	
١٠٥	فصل تجب الحكومة الخ	فصل حلف لا يبيع أو لا يشتري	١٢٣	
١٠٥	باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة	(كتاب النذر)	١٢٤	
١٠٦	فصل اصطداما الخ	فصل نذر المشي الى بيت الله	١٢٤	
١٠٦	فصل دية الخطأ وشبه العبد تلزم العاقلة	(كتاب القضاء)	١٢٥	
١٠٧	فصل مال جنابة العبد يتعلق برقبته	فصل جن قاض أو أنعمى عليه	١٢٥	
١٠٧	فصل في الجنين غرة	فصل ليكتب الامام لمن يوليه	١٢٥	
١٠٧	فصل يجب بالقتل كفارة	فصل ليسو بين الخصمين	١٢٦	
١٠٧	كتاب دعوى الدم والقسامة	باب القضاء على الغائب	١٢٧	
١٠٨	فصل انما يثبت موجب القصاص	فصل ادعى عينا غائبة	١٢٧	
١٠٨	(كتاب البغاة)	فصل الغائب الذي تسمع البينة عليه الخ	١٢٧	
١٠٩	فصل شرط الامام كونه مسلماً	باب القسمة ١٢٨ (كتاب الشهادات)	١٢٨	
١٠٩	(كتاب الردة) ١٠٩ (كتاب الزنا)	فصل لا يحكم بشاهد الا في هلال رمضان الخ	١٢٩	
١١٠	(كتاب حد القذف)	فصل تحمل الشهادة فرض كفاية	١٣٠	
١١٠	(كتاب قطع السرقة)	فصل تقبل الشهادة على الشهادة	١٣٠	
١١١	فصل يقطع مؤجر الحر زنا الخ	فصل رجوعوا عن الشهادة قبل الحكم الخ	١٣١	
١١١	فصل لا يقطع صبي ومجنون	(كتاب الدعوى والبيانات) *	١٣١	
١١٢	باب قاطع الطريق ١١٢	فصل أصر المدعى عليه على السكوت الخ	١٣٢	
١١٢	(كتاب الاشربة)	فصل تغلفا بين مدع ومدعى عليه فيما ليس	١٣٢	
١١٢	فصل يعز في كل معصية	بمال الخ ١٣٣	فصل ادعى عينا في يد ثالث	١٣٣
١١٢	(كتاب الصيال وضمان الولاة)	فصل قال آجرتك البيت	١٣٣	
١١٣	فصل من كان مع دابة ١١٣ (كتاب السير)	فصل شرط القائف مسلم	١٣٤	
١١٤	فصل يكره غزو بغير اذن الامام	(كتاب العتق) ١٣٤	فصل اذا ملك اهل تبرع	١٣٤
١١٤	فصل نساء الكفار وصبيانهم	فصل أعتق في مرض موته عبدا	١٣٥	
١١٥	فصل يصح من كل مسلم مكاف مختاراً مان حربى	فصل من عتق عليه رقيق	١٣٥	
	الخ ١١٥ (كتاب الجزية)	(كتاب التدبير) ١٣٦	فصل ولدت مدبرة	١٣٦
١١٦	فصل أقل الجزية دينار	(كتاب الكتابة) ١٣٧	فصل يلزم السيد أن يخط	١٣٦
١١٦	فصل يلزمنا الكف عنهم ١١٧	باب الهدنة	فصل الكتابة لازمة من جهة السيد	١٣٧
١١٧	(كتاب الصيد والذبائح)	فصل الكتابة الفاسدة	١٣٨	
١١٨	فصل يحل ذبح مقدور عليه	(كتاب أمهات الاولاد)	١٣٨	
١١٩	فصل يملك الصيد بضبطه			
١١٩	(كتاب الاضحية)			

* (تمت) *

(فهرسة متن المنهج لشيخ الاسلام زكريا الانصاري)

٢٢	باب صلاة الكسوفين سنة	٢	(كتاب الطهارة)
٢٢	باب صلاة الاستسقاء سنة	٣	باب الاحداث
٢٣	باب من أخرج مكتوبة كسلا	٣	فصل سن لقاضي الحاجة
٢٣	(كتاب الجنائز)	٣	باب الوضوء
٢٤	فصل يكفن بماله لبسه	٤	باب مسح الخفين
٢٤	فصل لصلاته أركان	٤	باب الغسل
٢٦	فصل أقل القبر حفرة تمنع رائحة	٥	باب النجاسة مسكرا الخ
٢٦	(كتاب الزكاة)	٥	باب التيمم
٢٦	باب زكاة الماشية	٦	فصل يتيم بتراب طهور الخ
٢٨	باب زكاة النابت	٧	باب الحيض
٢٨	باب زكاة النقد	٧	فصل رأت ولو حاملا الخ
٢٨	باب زكاة المعدن والر كازو التجارة	٧	(كتاب الصلاة)
٢٩	باب زكاة الفطر	٧	باب أوقاتها
٣٠	باب من تلزمه زكاة المال وما يجب فيه	٨	فصل انما يجب على مسلم الخ
٣٠	باب أدام زكاة المال	٨	باب سن أذان واقامة الخ
٣٠	باب تعجيل الزكاة	٩	باب التوجه شرط لصلاة قادر الخ
٣١	(كتاب الصوم)	٩	باب صفة الصلاة
٣١	فصل أركانه نية لكل يوم	١٢	باب شروط الصلاة معرفة وقت الخ
٣٢	فصل شرط وجوبه اسلام	١٣	باب سجود السهو سنة
٣٢	فصل من فاته صوم واجب	١٤	باب تسن سجودات تلاوة
٣٢	باب صوم التطوع	١٤	باب صلاة النفل قسمان
٣٣	(كتاب الاعتكاف)	١٥	باب صلاة الجماعة فرض كفاية
٣٣	فصل نذر مدة وشرط تتابعها الزمه	١٥	فصل لا يصح اقتداؤه بمن يعتقد بطلان صلاته
٣٣	(كتاب الحج والعمرة)	١٦	فصل للاقتداء بشرط
٣٤	باب المواقيت	١٧	فصل تنه طاع قدوة بخروج امامه
٣٤	باب الاحرام	١٧	باب صلاة المسافر
٣٥	باب صفة النسل	١٨	فصل للقصر شروط
٣٥	فصل واجبات الطواف ستر	١٨	فصل يجوز جمع عصرين
٣٦	فصل سن للامام أن يخطب بمكة	١٩	باب صلاة الجمعة
٣٦	فصل يجب مبيت لحظا بمزدلفة	٢٠	فصل سن غسل
٣٧	فصل يجب مبيت بمنى	٢٠	فصل من أدرك ركعة ولو لم يفقه لم تفته الجمعة
٣٧	فصل أركان الحج احرام	٢٠	باب صلاة الخوف أنواع
٣٧	باب ما حرم بالاحرام	٢١	فصل حرم على رجل ونحوه استعمال حرير
٣٨	باب الاحصار والفوات	٢١	باب صلاة العيدين سنة

٣٧ (كتاب البيع) ٣٩ باب الربا	٦٠ فصل يأخذ في مثلي بمثله ٦١ كتاب القراض
٤٠ باب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن عيب الفعل	٦١ فصل قارض العامل ٦٢ فصل لكل فسده
٤٠ فصل من المنهى ما لا يبطل بالنهي	٦٢ كتاب المساقاة ٦٣ فصل هو لازمة
٤٠ فصل باع حلا وحراما صح في الحل	٦٣ كتاب الاجارة ٦٤ فصل عاينه تسليم مفتاح دار
٤١ باب الخيار	٦٤ فصل تصح الاجارة مدة تبقى فيها العين غالبا
٤١ لهما شرط خيار الخ	٦٤ فصل تنفس بخ تلف مستوفى منه
٤١ فصل لمشتري جاهل بخيار يتغير برفعه	٦٥ كتاب احياء الموات
٤٢ باب المبيع قبل قبضه من ضمان بائع	٦٥ فصل منفعة الشارع مرور
٤٣ باب التولية والاشراك والمراجعة والمطاة	٦٥ فصل المحدث الظاهر ما خرج بعلاج
٤٣ باب الاصول والثمار	٦٦ كتاب الوقف ٦٦ فصل الواو والتسوية
٤٤ فصل جاز بيع غمران بذاصلاحه	٦٧ فصل الموقوف ملك لله تعالى
٤٤ باب الاختلاف في كيفية العقد	٦٧ فصل ان شرط واقف النظر اتبع
٤٥ باب الرقيق لا يصح تصرفه في ماله	٦٧ كتاب الهبة ٦٧ كتاب اللقطة
٤٥ باب السلم	٦٨ فصل الحيوان المملوك الممتنع من صغار السباع
٤٦ فصل صح أن يؤدى عن مسلم فيه أجود	٦٨ كتاب الاقيط ٦٩ فصل الاقيط مسلم
٤٦ فصل الاقراض سنة ٤٦ كتاب الرهن	٦٩ فصل الاقيط حر ٦٩ كتاب الجمالة
٤٨ فصل اذ لزم فاليد للمرتحن	٦٩ (كتاب الفرائض)
٤٩ فصل اختلاف في رهن تبرع	٧٠ فصل الفروض في كتاب الله نصف الخ
٤٩ فصل من مات وعليه دين تعلق بتركته	٧٠ فصل لا يحجب أبوان
٤٩ كتاب التفليس	٧١ فصل لابن ذأكثر التركة
٤٩ فصل يبادر قاض ببيع ماله	٧١ فصل الاب يرث بفرع مع فرع ذ كوارث
٥٠ فصل له فسخ معاوضة صحضة	٧١ فصل ولد أبوين كولد
٥٠ باب الخرج بخنوع وصبا وسفه	٧١ فصل من لا عصب له بنسب
٥١ فصل ولي مبي أب فأبوه	٧١ فصل لجد مع ولد أبوين
٥١ باب الصلح	٧١ فصل الكافران يتوارثان
٥١ فصل الطريق النافذ لا يتصرف فيه بيناء	٧٢ فصل ان كانت الورثة عصباء قسم المتروك بينهم
٥٢ باب الحوالة ٥٣ كتاب الضمان	٧٣ كتاب الوصية ٧٤ فصل ينبغي أن لا يوصى الخ
٥٣ كتاب الشركة ٥٤ كتاب الوكالة	٧٤ فصل تبرع في مرض مخوف ومات
٥٤ فصل الوكيل بالبيع مطلنا كالشريك	٧٤ فصل يتناول شاة وبغير غيره ذلة وفصيل
٥٥ فصل أمره ببيع لمعين ٥٥ فصل الوكالة جائرة	٧٥ فصل تصح بمنافع
٥٥ كتاب الاقرار	٧٥ فصل له رجوع بنحو نقضت
٥٦ فصل قال له عندي سيف أو خف في ظرف	٧٥ فصل في الايضاء ٧٦ كتاب الوديعة
٥٧ فصل أقرب بنسب ٥٧ كتاب العارية	٧٧ كتاب قسم النى والغنيمة
٥٨ فصل لكل رجوع الخ ٥٨ كتاب الغصب	٧٧ فصل الغنيمة نحو مال حصل من الحريين
٥٨ فصل يضمن مغصوب متقوم تلف بأقصى قيمة	٧٧ كتاب قسم الزكاة
٥٩ فصل يخلف غاصب في تلفه وقيمة	٧٨ فصل من علم الدافع حاله عمل بعلمه
٥٩ فصل زيادة المغصوب ٦٠ كتاب الشفعة	٧٨ فصل يجب تعميم الاصناف

٧٨	فصل الصدقة سنة ٧٩ (كتاب النكاح)	٩٥	كتاب الطهارة ٩٦ فصل على مظاهر عادات كفارة
٧٩	فصل تحمل خطبة خلية ٧٩ فصل أركان زواج	٩٦	كتاب الكفارة ٩٧ كتاب اللعان والقذف
٨٠	فصل لا تعد امرأة نكاحا	٩٧	فصل له قذف زوجة علم زناها أو ظنه
٨٠	فصل يمنع الولاية رق	٩٧	فصل لعانه قوله أربعاً أشهد بالله الخ
٨٠	فصل زوجها غير كف برضاها	٩٨	كتاب العدد
٨١	فصل لا يزوج مجنون	٩٩	فصل لزمها عدتا شخص من جنس
٨١	باب ما يحرم من النكاح	٩٩	فصل عاشر مطلق رجعية
٨٢	فصل لا ينكح من يملكه أو بعضه	٩٩	فصل يجب بوفاة زوج عدتة
٨٢	فصل لا يجعل نكاح كافرة	٩٩	فصل يجب سكنى المعتدة فرقة
٨٢	باب نكاح المشرک	١٠٠	باب الاستبراء ١٠٠ كتاب الرضاع
٨٢	فصل أسلم على أكثر من مباح له	١٠١	فصل تحتة صغيرة
٨٢	فصل أسلم معا	١٠١	فصل أقر رجل أو امرأة بأن بينهما رضاعا
٨٢	باب الخيار والاعفاف ونكاح الرقيق	١٠١	كتاب النفقات
٨٤	فصل لزم موثراً أقرب فوارثا اعفاف أصل	١٠٢	فصل يجب المأون ولو على صغير لا لصغيرة
٨٤	فصل لا يضمن سيد باذنه في نكاح	١٠٣	بالتسكين ١٠٣ فصل أسير مالا وكسبا
٨٤	كتاب الصداق	١٠٣	فصل لزمه موثراً ولو يكسب
٨٥	فصل نكحها بما لا يملكه	١٠٣	فصل الحضانة تربية من لا يستقل
٨٥	فصل صح تفويض رشيدة	١٠٤	فصل عليه كفاية رقبته
٨٦	فصل الفراق قبل وطء بسببها	١٠٤	(كتاب الجنابة)
٨٦	فصل لزوجة لم يجب لها نصف مهر فقط متعة	١٠٥	فصل وجد من اثنين معافلا
٨٦	فصل اختلافاً أو وارثاها	١٠٥	فصل أركان القود في النفس قتيل
٨٧	فصل الوالمة سنة ٨٧ كتاب القسم والنشور	١٠٦	فصل جرح عبده
٨٧	فصل ظهر أمانة نشورها ٨٨ كتاب الخلع	١٠٦	فصل كالنفس فيما مر غيرها
٨٨	فصل قال طلقك بكذا	١٠٦	باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفيه
٨٩	فصل ادعت خلعاً ٨٩ كتاب الطلاق	١٠٧	فصل قد شخصاً وزعم موته
٩٠	فصل تفويض طلاقها المنجز اليها	١٠٧	فصل القود للورثة
٩٠	فصل نوى عدد ابصر يح	١٠٨	فصل موجب العمل قود ١٠٨ كتاب الديات
٩١	فصل يصح استثناء بشرطه السابق	١٠٨	فصل في موشحة رأس أو وجه الخ
٩١	فصل شك في طلاق فلا	١٠٩	فصل في أذنين ولو بإيأس دية
٩٢	فصل طلاق موطوءة تعتد باقراء سني	١٠٩	فصل يجب دية في عقل
٩٢	فصل قال أنت طالق في شهر كذا	١١٠	فصل يجب حكومة فيما لا مقدرفيه
٩٣	فصل علق بحمل	١١٠	باب موجبات الدية والعاقلة وجناية الرقيق
٩٣	فصل قال أنت طالق وأشار بأصبعين	١١٠	والغرة والكفارة ١١٠ فصل اصطدم حران
٩٤	فصل علق بأكل رمانة	١١١	فصل عاقلة جان عصيته
٩٤	كتاب الرجعة ٩٥ كتاب الإيلاء	١١١	فصل مال جناية رقيق يتعلق برقبته
٩٥	فصل يهل بلا فاض أربعة أشهر	١١١	فصل في كل جنين انفصل الخ

١٢٦	فصل حلف لا يفعل كذا الخ	١١١	فصل على غير حرب الخ
١٢٦	(كتاب النذر)	١١٢	باب دعوى الدم والقسامة
١٢٧	فصل نذراتيان الحرم	١١٢	فصل انما يثبت قتل بسحر باقرار
١٢٧	(كتاب القضاء)	١١٢	كتاب البغاة
١٢٨	فصل زالت أهليته بنحو جنون	١١٣	فصل شرط الامام كونه أهلاً للقضاء
١٢٨	فصل تثبت التولية بشاهدين	١١٣	كتاب الردة ١١٤
١٢٩	فصل تحجب تسوية بين الخصمين في الاكرام	١١٤	كتاب حد القذف
١٢٩	باب القضاء على الغائب	١١٤	كتاب السرقة
١٣٠	فصل ادعى عينا غائبة	١١٥	فصل يقطع مؤجر حر زوجه غيره
١٣٠	فصل الغائب الذي تسمع الحجّة ويحكم عليه	١١٦	فصل تثبت السرقة بيمين ردّ
١٣٠	كتاب القسمة	١١٦	باب قاطع الطريق
١٣١	كتاب الشهادات	١١٦	فصل من لزمه قتل وقطع وحد قذف وطالبوه
١٣٢	فصل لا يكفي لغيره لال رمضان شاهد	١١٦	كتاب الاشربة
١٣٢	فصل تحمل الشهادة وكتابة الصلّ فرضاً كفاية	١١٦	فصل عزو العصية لاحد فيها
١٣٣	فصل تقبل شهادة على شهادة	١١٦	كتاب الصيال وضمنان الولاية وغيرهم وانطقن
١٣٣	فصل رجوعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع	١١٧	فصل صحب دابة ضمن ما أتلفته
١٣٣	(كتاب الدعوى والبيّنات)	١١٧	(كتاب الجهاد)
١٣٣	فصل أصر على سكوته عن جواب الدعوى	١١٨	فصل كره غزو بلا اذن امام
١٣٤	فصل سن تغليظ عين	١١٨	فصل ترف ذراري كفار
١٣٤	فصل نكل كأن قال الخ	١١٩	فصل لمسلم مختار غير صبي ومجنون وأسير أمان
١٣٤	فصل ادعى كل منهما شيئاً	١١٩	كتاب الجزية
١٣٥	فصل اختلها في قدر مكثري	١٢٠	فصل لزمنا الكف مطلقاً
١٣٥	فصل شرط القائف أهلية الشهادات	١٢٠	كتاب الهدنة
١٣٥	(كتاب الاعتاق)	١٢١	(كتاب الصيد والذبائح)
١٣٦	فصل ملك حر بعضه عتق	١٢١	فصل يملك صيد باطل منفعته
١٣٦	فصل أعتق في مرض موته عبداً	١٢٢	كتاب الاضحية
١٣٧	فصل من عتق عليه من به رق	١٢٢	فصل سن لمن تلزمه نفقة فرعه أن يعتق عنه
١٣٧	كتاب التدبير	١٢٣	كتاب الاطعمة
١٣٧	فصل حل من دبرت حاملاً مدبر	١٢٣	(كتاب المسابقة)
١٣٧	كتاب الكتابة	١٢٤	(كتاب الايمان)
١٣٨	فصل لزم السيد في صحبة قبل عتق حط ممول	١٢٥	فصل خير في كفارة عين بين اعتاق الخ
١٣٨	فصل الكتابة لازمة للسيد	١٢٥	فصل حلف لا يسكن
١٣٩	فصل الكتابة الباطلة باختلال ركن ملغاة	١٢٥	فصل حلف لا يأكل رؤس احنت رؤس نعم
١٣٩	كتاب أمهات الاولاد	١٢٦	فصل حلف لا يأكل ذى النمرة الخ

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

(الحمد لله) الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه الفائزين من الله بعلاء (وبعد) فهذا مختصر في الفقه على مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه وأرضاه اختصرت فيه مختصر الامام أبي زكريا النووي المسمى بمنهاج الطالبين وضمت اليه ما يسر مع ابدال غير المعتمد به بلفظ مبين وحذفت منه الخلاف روما لتيسيره على الراغبين (وسميته) بمنهج الطالب راجي من الله أن ينتفع به أولو الابواب وأسأله التوفيق للصواب والفوز يوم المآب

* (كتاب الطهارة) *

انما يطهر من مائع ماء مطلق وهو ما يسمى ماء بلا قيد فتغير بمخالط طاهر مستغنى عنه تغير يمنع الاسم غير مطهر لارتاب وملح ماء وان طر حاقبه وكرهه شديدا حرو برد ومتشمس بشروطه والمستعمل في فرض غير مطهر ان قل ولا تجس قلنا ماء وهما جسمان في رطل بغدادى تقر بيبا بملاقاة نجس فان غيره فنجس فان زال غيره بنفسه أو بماء طهور ودونهما ينجس كطبخ غيره بملاقاة لا بملاقاة ميتة لا يسيل دمها ولم تطرح ونجس لا يدركه طرف ونحو ذلك فان بلغهما بماء ولا تغير فطهور والتغير المؤثر تغير طعم أولون أو ريح ولو اشتبه طاهر أو طهور بغيره اجتهد ان بقي واستعمل ما طنه طاهرا أو طهورا الماء ببول بل يتيم بعد تلف ولا ماء وماء ورد بل يتوضأ بكل مرة واذا طن طهارة أحدهما سن اراقة الآخر فان تركه وتغير طنه لم يعمل بالثاني بل يتيم ولا يعيد ولو أخبره بتنجسه عدل رواية مبينة للسبب أو فقهيا موافقا لعمده ويجعل استعمال واتخاذ كل اناء طاهر الا اناء كله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله البر الجواد الذي جلت نعمه عن الاحصاء بالاعداد المان باللطيف والارشاد الهادى الى سبيل الرشاد الموفق للتفقه في الدين من لطيفه واختاره من العباد أحده أبلغ جدوا كمله وأزكاه وأشمله وأشهد أن لا اله الا الله الواحد الغفار وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المصطفى المختار صلى الله وسلم عليه وزاده فضلا وشرفا ليه * (أما بعد) * فان الاشتغال بالعلم من أفضل الطاعات وأولى ما أنفقت فيه نفائس الاوقات وقد أكرم أصحابنا رحمهم الله من التصنيف من المبسوطات والمختصرات وأتقن مختصر المحرر للامام أبي القاسم الرازي رحمه الله تعالى ذى التحقيقات وهو كثير الفوائد عمدة في تحقيق المذهب معتمدا للمطقي وغيره من أولى الرغبات وقد التزم مصنفه رحمه الله أن ينص على ما صححه معظم الاصحاب ووفى بما التزمه وهو من أهم وأهم المطالبات لكن في حجمه كبير يحجز عن حفظه أكثر أهل العصر الا بعض أهل العناية فرأيت اختصاره في نحو نصف حجمه ليسهل حفظه مع ما أضمه اليه ان شاء الله تعالى من النفائس المستجدات منها التنبيه على قيود في بعض المسائل هي من الاصل محذوفات ومنها مواضع يسيرة ذكرها في المحرر على خلاف المختار في المذهب كما تراها ان شاء الله تعالى واخحات ومنها ابدال ما كان من ألفاظه غريبا أو موهما خلاف الصواب بأوضح وأخصر منه بعبارة جليات ومنها بيان القولين والوجهين والطريقين والنص ومراتب الخلاف في جميع الحالات حيث أقول في الاظهر أو المشهور فن القولين أو الاقوال فان قوى الخلاف قلت الاظهر والاقل المشهور وحيث أقول الاصح أو الصحيح فن الوجهين أو الواجه فان قوى الخلاف قلت الاصح والاقل الصحيح وحيث أقول المذهب فن الطريقين أو الطرق وحيث أقول النص فهو نص الشافعي رحمه الله ويكون هناك وجه ضعيف أو قول يخرج وحيث أقول الجسد بدقا القديم خلافه أو القديم أو في

حاجة فان كانت صغيرة لغیر حاجة أو كبيرة لها كره
ويحل نحو نجاس مؤبد لا يقد لا عكسه ان لم
يحصل من ذلك شيء بالنار فیهما

(باب الاحداث)

هي خروج غیر منه من فرج أو ثقب تحت
معدة والفرج منسد وزوال عقل لا بنوم
يمكن مقعدة وتلاقى بشرى ذكر وأنثى
بكر لا يحرم ومن فرج آدمي أو محل قطعه
بطن كف وحرم بمصلاة وطواف ومن
مصحف وورقه وجلده وطرقة وهو فيه وما
كتب عليه قرآن لدرسه وحل حمله في متاع
ان لم يقصد وتفسير أكثر وقلب وورقه يعود
ولا يجب منع صبي بميمنا ذكر ولا يرتفع
يقين طهر أو حدث بطن ضده فلو تبقيهما
وجعل السابق فضاء ما قبلهما لا ضد الطهر
ان لم يعتد بتجديده

(فصل) سن إقاضي الحاجة أن يقدم
يساره لمكان قضائها ويمينه لا نصرافه
وينهى ما عليه من عظام ويعتمد يساره ولا
يستقبل القبلة ولا يستدبرها يساره وبحرمان
بدونه في غير معدو يبعدو يستتر ويستكت
ولا يقضى في ماء راكد وجرح ومهبرج
ومتحدث وطريق وتحت ما يثر ولا يستنجي
بماء في مكانه ان لم يعد ويستبرئ من بوله
ويقول عند وصوله بسم الله اللهم اني أعوذ
بك من الخبث والخبائث وانصرافه غفرانك
الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني
(ويجب) استنجاء من خارج ملوث لا مني
بماء أو بجامد طاهر قانع غير محترم كجلد
دبغ بشرط أن يخرج من فرج ولا يحف
ولا يحاوز صفحة واحدة ولا يتقطع ولا
ينتقل ولا يطرأ أجني ويمسح ثلاثا ويم كل
مرة وينقي وسن ايتاروان يبدأ بالاول من
مقدم صلحة عني اليه ثم بالثاني من يسرى
كذلك ثم الثالث على الجميع واستنجاء
بيسار وجمع ماء وجامد

(باب الوضوء)

فروضه نية رفع حدث لغیر دائمة أو وضوء
أو استحابة مفتقر اليه مقرونة بأول غسل الوجه وله تطريقها على أعضائه ونية تبردها وغسل وجهه وهو ما بين منابت شعر رأسه وتحت

قول قديم فالجديد خلافه وحيث أقول وقيل كذا فهو وجه ضعيف والصحيح أو الأصح
خلافه وحيث أقول وفي قول كذا فالراجح خلافه ومنها مسائل نفيسة أحدهما اليه ينبغي أن
لا يغلى الكتاب منها وأقول في أولها قات وفي آخرها والله أعلم وما وجدته من زيادة لفظة
وتنحوها على ما في المحرر فاعتمدها فلا بد منها وكذا ما وجدته من الأذكار مخالفا لما في المحرر
وغيره من كتب الفقه فاعتمده فإني حقيقته من كتب الحديث المعتمدة وقد أقدم بعض مسائل
الفصل المناسبة أو اختصارا وروى بما قدمت فصلا للمناسبة وأرجو أن تم هذا المختصر أن يكون
في معنى الشرح للمحرر فإني لأحذف منه شيئا من الأحكام أصلا ولا من الخلاف ولو كان
واهيأ مع ما أشرت اليه من النفائس وقد شرعت في جمع جزء لطيف على صورة الشرح
لذا فائق هذا المختصر ومقصودي به التنبيه على الحكمة في العدول عن عبارة المحرر وفي
الحاق قيد أو حرف أو شرط للمسئلة ونحو ذلك وأكثر ذلك من الضرورات التي لا بد منها
وعلى الله الكريم اعتمادي واليه تفويض واستنادي وأسأله النفع به لي ولسائر المسلمين
ورضوانه عني وعن أحبائي وجميع المؤمنين

(كتاب الطهارة)

قال الله تعالى وأنزلنا من السماء ماء طهورا يشترط لرفع الحدث والنجس ماء مطلق وهو
ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد فالمتغير بمستغنى عنه كزهفران تغير لا يمنع إطلاق اسم الماء غير
طهور ولا يضر تغير لا يمنع الاسم ولا متغير بكمث وطين وطعاب وما في مقرو وممره وكذا متغير
بمعاور كعود ودهن أو بتراب طرح فيه في الاطهر ويكره الشمس والمستهمل في فرض
الطهارة قبل ونفها غير طهور في الجديد فان جمع قلتي فطهور في الأصح ولا تجس قلنا الماء
بملاقاة نجس فان غيره فنجس فان زال تغيره بنفسه أو بماء طهر أو بمسك وزعفران فلا وكذا
تراب وجص في الاطهر ودونهما نجس بالملاقاة فان بلغهما بماء ولا تغير به فطهور فلا كثر
بإراد طهور فلم يبلغهما لم يطهر وقيل طاهر لا طهور ويستثنى ميتة لادم لها سائل فلا تجس
ماتع على المشهور وكذا في قول نجس لا يدركه طرف (قلت) ذا القول أطهر والله أعلم
والجاري كرا كدوفي القديم لا نجس بلا تغير والقلتان خسمائنة رطل بغدادى تقر يباني
الأصم والتغير المؤثر بظاهر أو نجس طم أولون أورنج ولو اشتبه ماء طاهر بنجس اجتهد
وتطهر بماء طهرته وقيل ان قدر على طاهر ييقن فلا ولا على كصير في الاطهر أو ماء
وبول لم يجتهد على الصحيح بل يخطأ ثم ينيم أو ماء ورد نوضا بكل مرة وقيل له الاجتهاد
واذا استعمل ما طنه أراق الأسخرفان تركه وتغير طنه لم يعمل بالشأنى على النص بل ينيم بلا
إعادة في الأصح ولو أخبره بنجسه مقبول الرواية وبين السبب أو كان فقها موافقا اعتمده
ويحل استعمال كل ماء طاهر الا ذهب وفضة فيحرم وكذا اتخاذ في الأصح ويحل المموء في
الأصم والنفيس كياتون في الاطهر وما ضيب بذهب أو فضة وضبة كبيرة تزيينة حرم
أوصغيرة بقدر الحاجة فلا أوصغيرة تزيينة أو كبيرة لحاجة جاز في الأصح وضبة موضع
الاستعمال كغيره في الأصح (قلت) المذهب تحريم وضبة الذهب مطلقا والله أعلم

(باب أسباب الحدث)

هي أربعة أحدها خروج شيء من قبله أو دبره إلا المني ولو انسد مخرجه وانفتح تحت معدته
نفرج المعتاد نقض وكذا نادركدود في الاطهر أو فوقها وهو منسد أو تحتها وهو منفق فلا
في الاطهر * الثاني زوال العقل الانوم يمكن مقعدة * الثالث التقاء بشرى الرجل والمرأة الا

أو استحابة مفتقر اليه مقرونة بأول غسل الوجه وله تطريقها على أعضائه ونية تبردها وغسل وجهه وهو ما بين منابت شعر رأسه وتحت

منتهى الحية وما بين أذنيه فنه محل غم لا تخذيف (٤) وتزعتان ويجب غسل شعره لا باطن كثيف خارج عنه وحية وعارض

وبعضها وتميز من رجل أو غسل يديه بكل مرفق فان قطع بعض يده وجب ما بقي أو من مرفقه فرأس عضده أو فوقه سن باقي عضده ومسح بعض بشر رأسه أو شعر في حده وله غسله وبه وغسل رجله بكل كعب وترتيبه هكذا ولو انغمس محدث أجزأه وسن استيلاء وعرض بخشن لأصبعه وكراه الصائم بعد زواله وتأكد في مواضع كوضوء وصلاة وتغير فم وسن لوضوء تسمية أوله فان تركه ففي أثنائه فغسل كفيه فان شك في طهرهما كره غمسهما في ماء قليل قبل غسلهما ثلاثا فمضمضة فاستنشاق وجمعهما وثلاث غرف أفضل ومبالغة فيهما بالمطهر وتثليث يقينا ومسح كل رأسه أو يتم على نحو عمامة فأذنيه وتخليل شعر يكتفى بغسل ظاهره وأصابعه وتيمم الخ وأقطع مطلقا وغيره في يديه ورجليه وإطالة غمرته وتجب عليه وولاه وترك استعانة في صب ونفض وتشيف والذكر المشهور عقه

(باب مسح الخفين)

يجوز في الوضوء لمسافر سفر قصر ثلاثة أيام بلياليهن ولغيره يوما وليلة من آخر حدث بعد لبس لكن دائم حدث ومستم لا لفقد ماء انما يحسمان لما يحل لو بقي طهرهما فان مسح حضرا فمسافر أو عكس لم يكمل مدة سفر بشرط الخلف لبسه بعد طهر سائر محل فرض لا من أعلى طاهر يمنع ماء من غير محل خرز ويمكن فيه تردد مسافر لحاجته ولو محترما أو غير جلد أو شد بشرج ولا يجزئ جرم فوق قوى إلا أن يصله ماء لا بقصد الجرم فوق فقط وسن مسح أعلاه وأسفله خطوطا ويكتفى بمسح في محل الفرض بظاهره أعلى الخلف ولا مسح لشالك في بقاء المدة ولا لمن لزمه غسل ومن فسد خطه أو بدا شيء مما ستر به أو انقضت المسدة وهو يظهر المسح لزمه غسل قدميه

(باب الغسل)

موجب موت وحيض ونفاس ونحو ولادة وجنابة بدخول حشفة أو ندرها فجاو بخروج منيه أو لا من معتاد أو تحت

محرم في الاظهر والملموس كلامس في الاظهر ولا تنقض صغيرة وشعر وسن ونظير في الاصح *الرابع مسح قبل الأذى بطن الكف وكذا في الجدي حلقه دبره لا فرج بهيمة وينقض فرج الميت والصغير ومحل الجنب والذكر الا شل وباليه الشلاء في الاصح ولا ينقض رأس الاصابع وما بينهما ويحرم بالحدث الصلاة والطواف وحل المصحف ومس ورقه وكذا جلده على المصحف ونحو بطاقة وصندوق فيها مصحف وما كتب لدرس قرآن كالحج في الاصح والاصح حل حله في أمتعة وتفسير ودنانير لا قلب ورقه بعود وأن الصبي المحدث لا يمنع (قلت) الاصح حل قلب ورقه بعود به قطع العراقيون والله أعلم ومن يتيقن طهرا أو حدثا وشك في ضده عمل بيقينه فلو تيقنهما وجعل السابق فصد ما قبلهما في الاصح

(فصل) يقدم داخل الحلاء يساره والخارج يمنه ولا يحمل ذكر الله تعالى ويعتمد جالس يساره ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ويحرم أن يصحرا أو يبعد ويستتر ولا يبول في ماء راكدا ويحرم هب ريح ومحدث وطريق وتحت مثمرة ولا يتكلم ولا يستنجي بماء في مجلسه ويستبرئ من البول ويقول عند دخوله بسم الله اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث وعند خروجه غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني ويجب استنجاء بماء أو حجر وجمعهما أفضل وفي معنى الحجر كل جامد طاهر قالع غير محترم وجلد دبغ دون غيره في الاظهر بشرط الحجر أن لا يحف النجس ولا ينتقل ولا يطرأ أجنبي ولون درأ وانتشرف فوق العادة ولم يجاوز صفحته وحشفته جاز الحجر في الاظهر ويجب ثلاث مسحات ولو بأطراف حجر فان لم ينق وجب الانقاء وسن الايتار وكل حجر لكل محله وقبل يوزن جانبيه والوسطا وسن الاستنجاء بيساره ولا استنجاء للودود وبعر بالوث في الاظهر

(باب الوضوء)

فرضه ستة أحدها نية رفع حدث أو استباحة مفترقا إلى طهر أو أداء فرض الوضوء ومن دام حدثه كاستحاضة كفاه نية الاستباحة دون الرفع على الصحيح فيهما ومن نوى تبردا مع نية معتبرة جاز على الصحيح أو ما يندب له وضوء كقراءة فلا في الاصح ويجب قرن بأول الوجه وقيل يكفي بسنة قبله وله تطريقها على أعضائه في الاصح * الثاني غسل وجهه وهو ما بين منابت رأسه غالباً ومنتهى الحية وما بين أذنيه فنه موضع الغم وكذا التخذيف في الاصح لا التزعتان وهما بياضان يكتنفان الناصبة (قلت) صح الجمهور أن موضع التخذيف من الرأس والله أعلم ويجب غسل كل هذب وحاجب وعذار وشارب وخد وعنفة شعره أو بشر أو قيل لا يجب باطن عنفة كثيفة والحية أن خفت كهذب والأفلية غسل ظاهرها وفي قول لا يجب غسل خارج عن الوجه * الثالث غسل يديه مع مرفقيه فان قطع بعضه وجب غسل ما بقي أو من مرفقيه فرأس عظام العضد على المشهور أو فوقه ندب باقي عضده * الرابع مسح مسمي مسح لبشرة رأسه أو شعر في حده والاصح جواز غسله ووضع اليد بلا مد * الخامس غسل رجله مع كعبيه * السادس ترتيبه هكذا فلو اغتسل محدث فالاصح أنه ان أمكن تقديرا ترتيب بأن غطس ومكس صح والا فلا (قلت) الاصح العضة بلا مكث والله أعلم وستة السوال عرضا بكل خشن لأصبعه في الاصح وسن للصلاة وتغير الفم ولا يكره الا للصائم بعد الزوال والتسمية أوله فان ترك ففي أثنائه وغسل كفيه فان لم يتيقن طهرهما كره غمسهما في الأناء قبل غسلهما والمضمضة والاستنشاق والاظهر أن فصلهما أفضل ثم الاصح يتمضمض بغرفة ثلاثا ثم يستنشق بأخرى ثلاثا ويبالغ فيهما غير الصائم (قلت) الاظهر تفضيل الجمع بثلاث غرف يتمضمض من

كل

موجب موت وحيض ونفاس ونحو ولادة وجنابة بدخول حشفة أو ندرها فجاو بخروج منيه أو لا من معتاد أو تحت

كل ثم يستنشق والله أعلم وتثليث الغسل والمسح ويأخذ الشاك باليقين ومسح كل رأسه ثم أذنيه فان عسر رفع العمامة كمل بالمسح عليها وتخليل اللحية الكثة وأصابه وتقدم اليمنى وإطالة غرته وتجهيله والموا لاله وأوجبها القديم وترك الاستعانة والنفذ وكذا التنشيف في الأصح ويقول بعده أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله الا أنت أستغفرك وأتوب إليك وحذفت دعاء الأعضاء اذ لا أصل له

(باب مسح الخلف)

يجوز في الوضوء لاه قيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة بلبا اليها من الحدث بعد لبس فان مسح حضرا ثم سافر أو عكس لم يستوف مدة سفر وشرطه أن يلبس بعد كمال طهر سائر محل فرضه طاهراً يمكن تباع المشي فيه لتردد مسافر لحاجاته قبل وحسب الا لا يجوز منسوج لا يمنع ماء في الأصح ولا جرم وان في الاظهر ويجوز مشقوق قدم شدي في الأصح ويسن مسح أعلاه وأسفله خطوطاً ويكفي مسح يحاذي الفرض الأسفل الرجل وعقبها فلا على المذهب (قلت) حرفه كأسفله والله أعلم ولا مسح لشاك في بقاء المدة فان أجنب وجب تجديد لبس ومن نزع وهو بطاهر المسح غسل قدميه وفي قول يترواً

(باب الغسل)

موجب موت وحيض ونفاس وكذا اولاده بل بال في الأصح وجنابة بدخول حشفة أو قدرها فربا وبخروج منى من طريقه المعتاد وغيره ويعرف بتدفقه أولاده بخروجه أوريج عجين رطباً وببياض بيض جافاً فان فقدت الصفات فلا غسل والمرأة كرجل ويجرم بها ما حرم بالحدث والمكث بالسجدة لا عبوره والقرآن وتحمل أذكاره لا بقصد قرآن وأقله نية رفع جنابة أو استباحة مفتقر اليه أو أداء فرض الغسل مقرونة بأول فرض وتعميم شعره وبشره ولا تجب مضغضة واستنشاق وأكمله ازالة القذر ثم الوضوء وفي قول يؤخر غسل قدميه ثم تعهد معاطفه ثم يفيض الماء على رأسه ويخله ثم شقه الايمن ثم الايسر ويدلك ويثلب وتتبع لحيض أثره مسكاً والافحوه ولا يسن تجديد غسله بخلاف الوضوء ويسن أن لا ينقص ماء الوضوء عن مد والغسل عن صاع ولا حمله ومن به نجس يغسله ثم يغسل ولا تكفي له ما غسلة وكذا في الوضوء (قلت) الأصح تكفيه والله أعلم ومن اغتسل لجنابة وجعة حصلاً أو لاحدهما حصل (قلت) ولو أحدث ثم أجنب أو عكسه كفي الغسل على المذهب والله أعلم

(باب النجاسة)

هي كل مسكر مائع وكاب وخنزير ووفرعه ما وميتة غير الآدمي والسمك والجراد ودم وقي وفي وروث وبول ومذي وودي وكذا مني غير الآدمي في الأصح (قلت) الأصح طهارة مني غير السكاب والخنزير ووفرع أحدهما والله أعلم ولبن مالا يؤكل غير الآدمي والجزء المنفصل من الحي كميته الاشهر المأكول فطاهر ولا يفسد العلقة والمضغعة ورطوبة الفرج بنجس في الأصح ولا بطهر نجس العين الاخر تخالط وكذا ان نقلت من شمس الى ظل وعكسه في الأصح فان خالط بطرح شئ فلا وجلد نجس بالموت فيطهر بدبغه طاهره وكذا باطنه على المشهور والديبغ نزع فضوله بحريفاً لا شمس وتراب ولا يجب الماء في أنثائه في الأصح والمدبوغ كئوب نجس وما نجس بملا فاشئ من كلب غسل سبعاً احداً من تراب والاطهر تعين التراب وان اخلت برك كلب ولا يكفي تراب نجس ولا ممزوج بمائع في الأصح وما نجس ببول صبي لم

بيض جافاً فان فقدت فلا غسل وجرم بها ما حرم بحدث ومكث مسلم بمسجد وقراءته لقرآن بقصده وأقله نية رفع حدث أو نحو جنابة أو استباحة مفتقر اليه أو أداء أو فرض غسل مقرونة بأوله وتعميم ظاهر بدنه وأكمله ازالة القذر فتكفي غسلة لنجس وحدث ثم وضوء ثم تعهد معاطفه وتخليل شعر رأسه ولحيته ثم افاضة الماء على رأسه ثم شقه الايمن ثم الايسر وذلك وتثليث وولاء وان تتبع غير محدة اترنحو حيضاً مسكاً فطيميا فطيمنا وان لا ينقص ماء وضوءه عن مد وغسل عن صاع ولا يسن تجديد غسله بخلاف وضوء صلي به ومن اغتسل الفرض ونفل حصلاً أو لاحدهما حصل فقطاً ومن أحدث وأجنب كفاه غسل

(باب)

النجاسة مسكر مائع وكاب وخنزير ووفرع كل ومنها وميتة غير بشر وسمك وجراد ودم وقي وفي وروث وبول ومذي وودي ولبن مالا يؤكل غير بشر وميتة من حي كميته الا نحو شحراً كقول فطاهر كعاقبة ومضغعة ورطوبة فرج من طاهر والذي يطهر من نجس العين خثر تخالط بلا عين بدنها وجلد نجس بالموت باندباغه بما ينزع فضوله ويصير كئوب نجس وما نجس ولو معضاب شئ من نحو كلب غسل سبعاً احداً من غير تراب بتراب طهور أو ببول صبي لم يطعم غير لبن للتغذي نضج أو بغيرهما وكان حكمها كفي جرى ماء أو عينا واجب ازالة صفاته الاماعسر من لون أوريج كمن نجس بهما وشرط ورود ماء قل وغسالة قليلة من فضلة بلا تغير يزادة وقد طهر المحل طاهرة ولو نجس مائع تعذر تطهيره

(باب التيمم)

يتيمم بحدث وهو أمور يغسل للجزء وأسبابه فتقدماء فان تيقنه تيمم بلا طاب والا طلبه لكل تيمم في الوقت مما جوزه فيه من رحله ورفقه ثم نظر حواله ان كان بمشتو والا

ترددان أمن الى حدوث فان لم يجد تيمم فلو علم ماء بصله مسافر حاجته وجب طلبه ان أمن غير حاجة صاص ومال يجب بذله لماء طهارته فان كان

فوق ذلك تيم فلو تيقنه آخر الوقت فانتزاه الوقت شراؤه بمن مثله الآن يحتاجه ليدنيه أو مونة محترمة واقتراض الماء واتهابه واستعمارة آله ولو نسيه أو أضله في رحله فتييم أعاد وجب له لعطش محترم ولو ما لا وخوف محذور من استعماله كمرض وباء برء وزيادة ألم وشين فاحش في عضو ظاهر وإذا امتنع استعماله في عضو وجب تيم وغسل صحيح ومسح كل الساتر إن لم يجب نزعه بماء لا ترتيب لنحو جنب أو عضوين فتييمان ومن تيم لفرض آخر لم يحدث لم يعد غسله ولا ومسحا

(فصل) يتيم بتراب طهور له غبار ولو برمل لا يصدق لاستعمال وهو مابق بعضوه أو تنافر منه وأركانته نقل تراب ولو من وجهه ويدخلو سفته ربح عليه فردده ونوى لم يكف ولو يعم ياذنه صح ونية استباحة مظفر إليه مقرونة بنقل ومستدامة إلى مسح فان نوى فرضاً أو نفلاً فله نفل وصلاة جنازاً أو نفلاً أو الصلاة فغير فرض عين ومسح وجهه ثم يديه بمر فقيه لا منبت شعره ويجب نقلتان لا ترتيبهما وسن تسمية وولاه وتقديم عينه وأعلى وجهه وتخفيف غبار وتفريق أصابعه أول كل وزع خاتمه في الأولى ويجب في الثانية ومن تيم لفقد ماء بخوزه لا في صلاة بطل بلامانع أو وجده فيها ولم تسقط به بطات والأفلا وقطعها أفضل وحرم في فرض ضاق وقته والمتنفل أن نوى قدراً أتمه والافركتين ولا يؤدي به من فروض عينية غير واحد ولو نذر الاتمكتين حليل ومن نسي إحدى الخس كفاه لهن تيم أو مختلفتين صلى كلا تيم أو أربعاً وأربعاً ليس منها ما بدأ بها بأخر أو متفتتين أو شك فالجلس مرتين بتيمين ولا يتيم لمؤقت قبل وقته وعلى فاق الطهورين أن يصلي الفرض ويعيد ويقضي متيم لبرد والمقد ما يندر ولا عذر في سفر معصية للمرض يمنع الماء مطلقاً وفي عضو لم يكثر دم حرمه ولا ساتر أو ساتر ووضع على طهر في غير عضو تيم والإقضى ويجب نزعه أن أمن

يطام غير لبن نغم وما تجس بفيرهما إن لم تكن عين كفي جرى الماء وإن كانت وجب إزالة الطم ولا يضر بقاء لون أو ربح عسر زواله وفي الريح قول (قلت) فان بقيامه ماض على الصحيح والله أعلم ويشترط ورود الماء لا العصر في الأصح والاطهر طهارة غسله تنفصل بلا تغير وقد طهر الحبل ولو نجس مائع تعذر تطهيره وقيل يطهر الدهن بنفسه

(باب التيم)

يتيم المحدث والجنب لأسباب أحدها فقد الماء فان تيقن المسافر فقد تيم بلا طاب وإن نوهه طلبه من رحله ورفقته ونظر حواله إن كان يستوفى احتاج إلى تردد تردد ونظره فان لم يجد تيم فلو مكث موضعه فالاصح وجوب الطلب لما يطرأ فلو علم ماء بصله المسافر لحاجته وجب قصده إن لم يخف ضرر بنفس أو مال فان كان فوق ذلك تيم ولو تيقنه آخر الوقت فانتزاه أفضل أو ظنه فتجمل التيم أفضل في الاظهر ولو وجد ماء لا يكفيه فالاطهر وجوب استعماله ويكون قبل التيم ويجب شراؤه بمن مثله الآن يحتاج إليه لمن مس تغرق أو مونة سفره أو نفقة حيوان محترم ولو وهب له ماء أو أعيد ولو وجب القبول في الأصح ولو وهب ثم ذل ولو نسيه في رحله أو أضله فيه فلم يجد بعد الطاب فتييم قضى في الاظهر ولو أضل رحله في رحال فلا يقضى * الثاني أن يحتاج إليه لعطش محترم ولو ما لا * الثالث مرض يخاف منه من استعماله على منفعة عضو وكذا بقاء البرء والشين الفاحش في عضو ظاهر في الاظهر وشدة البرد كمرض وإذا امتنع استعماله في عضو لم يكن عليه ساتر وجب التيم وكذا غسل الصحيح على المذهب ولا ترتيب بينهما للجنب فان كان محدثاً فالاصح اشتراط التيم وقت غسل العليل فان جرح عضواً فتييمان وإن كان كجيرة لا يمكن نزعهما غسل الصحيح وتيم كما سبق ويجب مع ذلك مسح كل جبيرته بماء وقيل بعضها فاذا تيم لفرض ثان ولم يحدث لم يعد الجنب غسله ولا يعيد المحدث ما بعد عليه وقيل يستأنفان وقيل المحدث بجنب قلت هذا الثالث أصح والله أعلم

*(فصل) * يتيم بكل تراب طاهر حتى ما يداوى به وبرمل فيه غبار لا مابعدن وسحقاً خرف ومختلماً بدقيق ونحوه وقيل إن قل الخلية طاهر ولا يستعمل على الصحيح وهو مابق بعضوه وكذا ما تنافر في الأصح ويشترط قصده فلو سفته ربح عليه فردده ونوى لم يجزى ولو يعم ياذنه جاز وقيل يشترط عذرواً ركانه نقل التراب فلو نقل من وجهه إلى يد أو عكس كفي في الأصح ونية استباحة الصلاة لا رفع الحدث ولو نوى فرض التيم لم يكف في الأصح ويجب قرنه بالنقل وكذا استدأمتها إلى مسح شيء من الوجه على الصحيح فان نوى فرضاً ونفلاً أو فرضاً فله النفل على المذهب أو نفلاً أو الصلاة تنفل لا الفرض على المذهب ومسح وجهه ثم يديه مع مر فقيه ولا يجب إيصاله منبت الشعر الخفيف ولا ترتيب في نقله في الأصح فلو ضرب بيديه ومسح بعينه وجهه وبيساره بعينه جاز وتندب التسمية ومسح وجهه ويديه بضر بيمين (قلت) الأصح المنصوص وجوب ضرب يمين وإن أمكن بضر به بخرقه ونحوها والله أعلم ويقدم بعينه وأعلى وجهه ويخفف الغبار وموالات التيم كالوضوء (قلت) وكذا الغسل ويندب تفريق أصابعه أولاً ويجب نزع خاتمه في الثانية والله أعلم ومن تيم لفقد ماء فوجدته إن لم يكن في صلاة بطل إن لم يقترن بمانع كعطش أو في صلاة لا تسقط به بطات على المشهور وإن أسقطها فلا وقيل يبطل النفل والأصح أن قطعها يتوضأ أفضل وإن المتنفل لا يجاوز ركعتين إلا من نوى عدد أفئته ولا يصلي بتيم غير فرض ويتنفل ماشاء والنذر كفر في الاظهر والأصح صحة جناز مع فرض وإن من نسي إحدى الخس كفاه تيم لهن وإن نسي مختلفتين صلى كل صلاة بتيم

* (باب الحيض) * أقل سنة تسع سنين تقريبا وأقله يوم وليلة (٧) وأكثره خمسة عشر يوما بلياليها كأقل طهر بين

وان شاء تيمم مرتين وصلى بالاول أو بعاولا وبالثاني أو بعاليس منها التي بدأ بها أو متفتحتين صلى الخمس مرتين بتيممين ولا يتيمم لفرض قبل وقت فعله وكذا النفل الموقت في الأصح ومن لم يجد ماء ولا ترا بالزمن في الجسد أن يصلى الفرض ويعبد ويقضى المقيم التيمم للمقد الماء لا المسافر الا العاصي بسفره في الأصح ومن تيمم لبرد قضى في الاظهر أو لم ينع الماء مطلقا أو في عضو ولا سائر فلا إلا أن يكون بحجر حده دم كثير وان كان سائر لم يقض في الاظهر ان وضع على طهر فان وضع على حدث وجب نزعه فان تعذر قضى على المشهور

* (باب الحيض) *

أقل سنة تسع سنين وأقله يوم وليلة وأكثره خمسة عشر بلياليها وأقل طهر بين الحيضتين خمسة عشر ولا حدا أكثره ويحرم به ما حرم بالجنابة وعبور المسجد ان خافت تلويثه والصوم ويجب قضاؤه بخلاف الصلاة وما بين سرتها وركبتها لا يحرم غير الوطء فاذا انقطع لم يحل قبل الغسل غير الصوم والطلاق والاستحاضة حدث دائم كسلس فلا تمنع الصوم والصلاة فتغسل المستحاضة فرجها وتعصبه وتتوضأ وقت الصلاة وتبادر بها فلوا أخرت لمصلحة الصلاة كستر وانتظار جماعة لم يضر ولا يضر على الصحيح ويجب الوضوء لكل فرض وكذا تجدد العصابة في الأصح ولو انقطع دمها بعد الوضوء ولم تعتد انقطاعه وعوده أو اعتادت ووسع زمن الانقطاع وضو أو الصلاة وجب الوضوء

* (فصل) * رأت أسن الحيض أقله ولم يعبراً أكثره فكاه حيض والصفرة والكدره حيض في الأصح فان عبره فان كانت مبتدأة بميزة بأن ترى قويا وضعيفا فالضعيف استحاضة والقوى حيض ان لم ينقص عن أقله ولا عبراً أكثره ولا ينقص الضعيف عن أقل طهر ولاء أو لا بميزة أو فقدت شرطاً مما ذكر فيضها يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون أو معتادة بأن سبق لها حيض وطهر فترد اليه ما قدر أو وقتا وثبت بميزة في الأصح ويحكم للمعتادة الميزة بالتميز لا العادة في الأصح أو متخيرة بأن نسبت عاداتها قدر أو وقتا في قول كبتدأة والمشهور وجوب الاحتياط فيحرم الوطء ومس المصحف والقراءة في غير الصلاة وتصلى الفرائض أبدا وكذا النفل في الأصح وتغتسل لكل فرض وتصوم رمضان ثم شهرا كاملين فيحصل من كل شهر أربع عشرة ثم تصوم من ثمانية عشر ثلاثة أو لها وثلاثة آخرها فيحصل اليومان الباقيان ويمكن قضاء يوم بصوم يوم ثم الثالث والسابع عشر وان حفظت شيئا فلا يمين حكمه وهي في المحتمل كخائض في الوطء وطاهر في العبادة وان احتمل انقطاعا وجب الغسل لكل فرض والاظهر أن دم الحامل والنقاع بين أقل الحيض حيض وأقل النفاس لحظة وأكثره ستون وغالبه أربعون ويحرم به ما حرم بالحيض وعبوره ستين كعبوره أكثره

* (كتاب الصلاة) *

المكثرون بات خمس الظهر وأول وقته زوال الشمس وآخره مصير ظل الشيء مثله سوى ظل استواء الشمس وهو أول وقت العصر ويبقى حتى تغرب والاختيار أن لا تؤخر عن مصير الظل مثلين والمغرب بالغروب ويبقى حتى يغيب الشفق الأحمر في القديم وفي الجسد ينقض بمضي قدر وضوء ستعروة وأذان واقامة وخمس ركعات ولو شرع في الوقت ومد حتى غاب الشفق الأحمر جاز على الصحيح (قلت) القديم أظهر والله أعلم والعشاء بغييب الشفق ويبقى الى المغرب والاختيار أن لا تؤخر عن ثلث الليل وفي قول نصه والصحيح بالمعبر الصادق وهو

حيضتين ولا حدا أكثره وحرم به وبنفاس ما حرم بجنابة وعبور مسجد خافت تلويثه وطهر عن حدث وصوم ويجب قضاؤه ومباشرة ما بين سرتها وركبتها وطلاق بشرطه واذا انقطع لم يحل قبل طهر غير صوم وطلاق وطهر والاستحاضة كسلس فلا تمنع ما يمنع الحيض فيجب أن تغسل مستحاضة فرجها فتحتشوه فتعصبه بشرطهما فتتطهر لكل فرض وقته وتبادر به ولا يضر تأخيرها لمصلحة كستر وانتظار جماعة ويجب طهر ان انقطع دمها بعده أو فيه لان عاد قريبا

(فصل) رأت ولو حاملا مع طلق دما لمن حيض قدره ولم يعبراً أكثره فهو مع نقاء تخلله حيض فان عبره وكانت مبتدأة بميزة بأن ترى قويا وضعيفا فالضعيف استحاضة والقوى حيض ان لم ينقص عن أقله ولا عبراً أكثره ولا ينقص الضعيف عن أقل طهر ولاء أو لا بميزة أو فقدت شرطاً مما ذكر فيضها يوم وليلة وطهرها تسع وعشرون ان عرفت وقت ابتداء الدم أو معتادة بأن سبق لها حيض وطهر فترد اليه ما قدر أو وقتا وثبت بميزة في الأصح ويحكم اليه ما وثبت العادة ان لم تختلف بميزة ويحكم للمعتادة بميزة بتميز لا عادة ولم يتخلل أقل طهر متخيرة فان نسبت عاداتها قدر أو وقتا فكاهائض لافي طلاق وعبادة تغتفر لنية وتغتسل لكل فرض ان جهات وقت انقطاع وتصوم رمضان ثم شهرا كاملا فيبقى يومان ان لم تعتد الانقطاع ليل لا تصوم لهما من ثمانية عشر ثلاثة أو لها وثلاثة آخرها ويمكن قضاء يوم بصوم يوم وثلاثة وسابع عشره وان ذكرت أحدهما فلا يمين حكمه وهي في المحتمل كخائض لهما وأقل النفاس بجمعة وأكثره ستون يوما وغالبه أربعون وعبوره ستين كعبوره الحيض أكثره

* (كتاب الصلاة) *

* (باب أوقاتها) * وقت ظهر بين زوال

ومصير ظل الشيء مثله غير ظل استواء فمصر الى غروب والاختيار الى مصير الظل مثلين فغرب الى مغيب شفق فعشاء الى فجر صادق والاختيار الى

تخير وسن تعجيل صلاة لا قبل وقتها باشتغال بأسبابها وابدانها لشد حر بلادها لمصل جماعة يصلي بأنونه بشقة ومن وقع من صلاته في وقتها ركعة فالكل اداء والا فضاء ومن جهل الوقت اجتهد بقوله ورد فان علم صلاته قبل وقتها أعاد ويبادر بفائت وسن ترتيبه وتقديمه على حاضرة لم يخف فوتها وكراهة في غير حرم مكة صلاة عند استواء الايام جمعة وطاوع شمس وبعد صبح حتى ترتفع كرمج وبعد عصر وعند اصفرار حتى تغرب الاسباب غير متأخر كفائتة لم يقصد تأخيرها اليها وكسوف وتغيبة لم يدخل بينهما فقط وسجدة شكر

(فصل) انما تجب على مسلم مكلف طاهر فلا قضاء على كافر أصلي ولا صبي ويومر بهاميز لسبع ويضرب عليها العشر كصوم اطافه ولا ذى جنون أو نحوه بلا تعد في غير ردة ونحوه سكر بعتد ولا حائض ونفساء ولو زالت الموانع وبقي قدر تحرم وخلاتها قدوا الطاهر والصلاة لزم مع فرض قبلها ان صلح الجمعة معها وخلاله قدره ولو بلغ فيها أغمها وأخراته أو بعدها فلا إعادة ولو طرأ مانع في الوقت وأدرك قدر الصلاة وطهر لا يقدم لزم

(باب)

سن أذان واقامة للرجل ولو منفردا لمكتوبة ولو فائتة ورفع صوته بأذان في غير مصلى أقيمت فيه جماعة وذهبوا وعدمه فيه واقامة لغيره وأن يقال في نحو عبد الصلاة جماعة ويؤذن للاولى فقط من صلوات والاها ومعظم الاذان مثني واقامة فرادى وشرط فيه ما ترتيب ولاء وجماعة جهر وعدم بناء غير ودخول وقت الأذان صبح فن نصف ليل وفي مؤذن ومقيم اسلام وتميز ولغير نساء ذكورة وسن ادراجها ونحوها وترتيبها وترجيح فيه وتثويب في صبح وقيام فيها وليلة وأن ياتفت بعنقه فيها بما يما في صلاة وشمالا مرة في حى على الفلاح ويكون كل عدلا صيحا حسن الصوت وكراهة من فاسق والاجتهاد

المتشرض ومعه مترضا بالافق ويبقى حتى تطلع الشمس والاختيار أن لا تؤخر عن الاسفار (قلت) يكره تسمية المغرب عشاء والعشاء عتمة والنوم قبلها والحديث بعدها الا في خير والله أعلم ويسن تعجيل الصلاة لاول الوقت وفي قول تأخير العشاء أفضل ويسن الا براد بالظهور في شدة الحر والاصح اختصاصه ببلد حار وجماعة مسجد يقصدونه من بعد ومن وقع بعض صلاته في الوقت فالاصح أنه ان وقع ركعة فالجميع أداء والا فضاء ومن جهل الوقت اجتهد بورد ونحوه فان تبين صلاته قبل الوقت قضى في الاظهر والا فلا ويبادر بالفائت ويسن ترتيبه وتقديمه على الحاضرة التي لا يخاف فوتها وتكره الصلاة عند استواء الايام الجمعة وبعد الصبح حتى ترتفع الشمس كرمج والعصر حتى تغرب الاسباب كفائتة وكسوف وتغيبة وسجدة شكر والا في حرم مكة على الصحيح

(فصل) انما تجب الصلاة على كل مسلم بالغ عاقل طاهر ولا قضاء على الكافر الا المرتد ولا الصبي ويومر بهاميز لسبع ويضرب عليها العشر ولا ذى حيض أو جنون أو غماء بخلاف السكر ولو زالت هذه الاسباب وبقي من الوقت تكبيرة وجبت الصلاة وفي قول يشترط ركعة والاظهر وجوب الظاهر بادرالك تكبيرة آخر العصر والمغرب آخر العشاء ولو بلغ فيها أغمها وأخراته على الصحيح أو بعدها فلا إعادة على الصحيح ولو حاضت أو جن أول الوقت وجبت تلك ان أدرك قدر الفرض والا فلا

(فصل) الاذان والاقامة سنة وقيل فرض كفاية وانما يشترع المكتوبة ويقال في العبد ونحوه الصلاة جماعة والجديد ندبه للمنفرد ويرفع صوته الاب مسجد وقعت فيه جماعة ويقوم للفائتة ولا يؤذن في الجديد (قلت) القديم أظهر والله أعلم فان كان فوائت لم يؤذن لغير الاولى ويندب لجماعة النساء الاقامة لا الاذان على المشهور والاذان مثني واقامة فرادى الالفاظ الاقامة ويسن ادراجها وترتيبها والترجيح فيه والتثويب في الصبح وأن يؤذن قائما للقبلة ويشترط ترتيبه وموالاته وفي قول لا يضركلام وسكون طويلان وشرط المؤذن الاسلام والتميز والذكورة ويكره للمحدث وللعناب أشد واقامة أغلظ ويسن صيت حسن الصوت عدل والامامة أفضل منه في الاصح (قلت) الاصح أنه أفضل منه والله أعلم وشرطه الوقت الا الصبح فن نصف الليل ويسن مؤذنان للمسجد يؤذن واحد قبل الفجر وآخر بعده ويسن لسامعه مثل قوله الا في جميعه فيقول لا حول ولا قوة الا بالله (قلت) والا في التثويب فيقول صدقت وبررت والله أعلم واسئل أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه ثم اللهم رب هذه الدعوة النامة والصلاة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقام محمودا الذي وعدته

(فصل) استقبال القبلة بشرط لصلاة القادر الا في شدة الخوف ونفل السفر فلهما سفر التنفل راكبا ومشيا ولا يشترط طول سفره على المشهور فان أمكن استقبال الراكب في مرقد واعمام ركوعه وسجوده لزمه والا فالاصح أنه ان سهل الاستقبال وجب والا فلا ويختص بالتحريم وقيل يشترط في السلام أيضا ويحرم انحرافه عن طريقه الا الى القبلة ويومر بركوعه وسجوده أنخفض والاظهر أن المائتي يتم ركوعه وسجوده ويستقبل فيها وفي احرامه ولا يمشي الا في قيامه وتشهده ولو صلى فرضا على دابة واستقبل وأتم ركوعه وسجوده وهي واقفة جاز أو سائرة فلا ومن صلى في الكعبة واستقبل جدارها أو بابها مردودا أو مفتوحا مع ارتطاع عتبة ثلثي ذراع أو هلى سطحها مستقبلا من بنائها ما سبق جاز ومن أمكنه علم القبلة حرم عليه التقليد

الامامة وسن مؤذنان ماصلي قبوذن واحد قبل فجر
وآخر بعده واسامهم مثل قولهما لا في
جميع سلات وتثويب وكلتي اقامة فيقول
ويقول صدقت وبررت واقامها الله وأدامها
وجعاني من صالحى أهلها ولكل أن يصلي
ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم لم يعد
فراغ ثم اللهم رب هذه الدعوة الخ

(باب)

التوجه شرط لصلاة قادر الا في شدة خوف
ونفل سفر مباح لقاصد معين فليست تنفل
راكباً ماشياً فان سهل توجهه ركب غير
ملاحمة رقد وانما الاركان لزمه والا فلا الا
توجهه في تحريمه ان سهل ولا ينحرف الا قبلته
ويكفيه ايماء بركوعه وسجوده أخفض
والماشي يتهم ما ويتوجه فيها وفي تحريمه
وجلوته بين سجديته ولو صلى فرضاً على دابة
واقفة وتوجهه وأتمه جاز والا فلا ومن صلى في
السكينة أو على سطحها وتوجهه شامخاً منها
ثلاثي ذراع تقرى باجاز ومن أمكنه علمها ولا
حائل لم يعمل بغيره والا اعتمد ثقة يخبر عن
علم فان فقدته وأمكنه اجتهاد اجتهاد لكل
فرض ان لم يذ كر الدليل فان ضاق وقت أو
تخير صلى وأعاد فان عجز عنه كاشعاً فارتقة
عارفاً من آمكنه تعلم أدلتها لزمه وهو فرض
عين لسفر وكفاية لحضر ومن صلى باجتهاد
فتيقن خطأ معيناً أعاد فلو تيقنه فيها استأنفها
وان تغير اجتهاده عمل بالشأنى ولا إعادة ولو
صلى أربع ركعات لأربع جهات به فلا إعادة

(باب صفة الصلاة)

أركانها نية بقالب لفعلها مع تعيين ذات
وقت أو سبب ومع نية فرض فيه وسن نية
نفل فيه وإضافة لله ونطاق قبيل التكبير
وصح أداء نية تضاء وعكسه لعذر وتكبير
تحريم مقروناً به النية وتعيين فيه الله أكبر
ولا يضر ما لا يمنع الاسم كالله الأكبر لا أكبر
الله ومن عجز ترجم ولزمه تعلم ان قدروسن
لامام جهر بتكبير ولمصل رفع كفيه مع
ابتداء تحريمه حذو منكبيه وقيام في فرض

والاجتهاد والأخذ بقول ثقة يخبر عن علم فان فقد وأمكن الاجتهاد حرم التقليد فان تحريمه
يقاد في الاظهر وصلى كيف كان ويقضى ويجب تجديد الاجتهاد لكل صلاة تحضر على الصحيح
ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الادلة كاشعاً فلو تيقنه عارفاً وان قدر فالاصح وجوب التعلم فيحرم
التقليد ومن صلى بالاجتهاد فتيقن الخطأ قضى في الاظهر فلو تيقنه فيه اوجب استئنافها وان
تغير اجتهاده عمل بالشأنى ولا قضاء حتى لو صلى أربع ركعات لأربع جهات بالاجتهاد فلا قضاء
(باب صفة الصلاة)

أركانها ثلاثة عشر النية فان صلى فرضاً وجب قصد فعله وتعيينه والاصح وجوب نية القرنية
دون الاضافة الى الله تعالى وانه يصح الاداء بنية القضاء وعكسه والنفل ذو الوقت أو السبب
كالفرض فيما سبق وفي نية النية وجهان (قلت) الصحيح لا يشترط نية النية والله أعلم
ويكفي في النفل المطلق نية فعل الصلاة والنية بالقاب ويندب النطاق قبيل التكبير الثاني
تكبيرة الاحرام ويتعين على القادر الله أكبر ولا تضر زيادة لا تمنع الاسم كالله الأكبر وكذا الله
الجليل أكبر في الاصح لا أكبر الله على الصحيح ومن عجز ترجم ووجب التعلم ان قدر ويسن رفع
يديه في تكبيرة حذو منكبيه والاصح رفعه مع ابتداءه ويجب قرن النية بالتكبير وقيل يكفي
بأوله الثالث القيام في فرض القادر وشرطه نصب فقاره فان وقف منحنياً أو مائلاً بحيث
لا يسمى قائماً لم يصح فان لم يطبق انتصاباً وصار كراكع فالصحيح انه يقف كذلك يزبد انحناءه
لركوعه ان قدر ولو أمكنه القيام دون الركوع والسجود قام وفعلها مباحة مدرامكانه ولو عجز
عن القيام فعد كيف شاء وافتراه أفضل من تركه في الاظهر ويكره الاقواء بأن يجلس على
وركبه ناصباً ركبتيه ثم ينحني لركوعه بحيث تحاذي جبهته ما قد ام ركبتيه والا كمل أن يحاذي
موضع سجوده فان عجز عن القعود صلى جنبه الايمن فان عجز فستاقياً ولا قادر التنفل فاعدا
وكذا مضطجاً في الاصح الرابع القراءة ويسن بعد التحريم دعاء الافتتاح ثم التعوذ ويسرهما
ويتعوذ في كل ركعة على المذهب والاولى آكد وتعين الفاتحة كل ركعة الاركعة مسبوق
والسبعة منها وثلاث يدانها لو أبدل ضاداً بظاء لم يصح في الاصح يجب ترتيبها وموالاة فان
تخال ذ كر قطع الموالاة فان تعاق بالاصح كسأ مينة لقراءة امامه وفتح عليه فلا في الاصح
و يقطع السكوت الطويل وكذا يسير قصد به قطع القراءة في الاصح فان جهل الفاتحة فسبع
آيات متواليات فان عجز فتمطرقة (قلت) الاصح المصوص جواز المنفرقة مع حفظه متواليات
والله أعلم فان عجز أتى بذكر ولا يجوز نقص حروف البدل عن الفاتحة في الاصح فان لم يحسن
شيئاً وقف قدر الفاتحة ويسن عقب الفاتحة آمين خفية الميم بالممد ويجوز القصرو يؤمن مع
تأمين امامه ويجهر به في الاظهر وتسن سورة بعد الفاتحة الا في الثالثة والرابعة في الاظهر
(قلت) فان سبقهم ما قرأها فمما على النص والله أعلم ولا سورة للمأموم بل يستمع فان بعد
أو كانت سرية قرأ في الاصح ويسن للصبح والظاهر طوال المفصل والعصر والعشاء أو ساطه
وللمغرب قصاره واصبح الجمعة في الاولى الم تنزيل وفي الثانية هل أتى الخامس الركوع وأقله
أن ينحني قدر بلوغ راحتيه ركبتيه بطمأنينة بحيث ينفصل رفعه عن هويته ولا يقصد به غيره
فلو هوى لتلاوة فجعله ركوعاً عالم يكف وأكمله تسوية ظهره وعنقه ونصب ساقيه وأخذ ركبتيه
بيديه وتفرقة أصابعه للقبلة ويكبر في ابتداء هويته ورفع يديه كاحرامه ويقول سبحان ربى
العظيم ثلاثاً ولا يزيد الامام ويزيد المنفرد اللهم لك ركعت ولك آمنت ولك أسلمت خشع لك
سمعى وبصرى ونفسى وعظمى وعصبي وما استعانت به قدسى السادس الاعتدال قائماً طامثاً

وفعل ما أمكنه أو عن قيام قعد وافتراشه أفضل (١٠) وكراهه أن يجلس على وركيه ناصبار كتيه ثم يعني له كونه وأقله أن

تحت ذى جهته ما أمام ركبته وأقله أن تحاذي محل سجوده فان عجزاً طبع وسن على الاعن ثم اتقي رافعاً رأسه ولقادر نفل قاعاً مضطجعاً وقراءة الفاتحة كل ركعة الأركعة - بوقه والبسالة منها ونجب رعايه حروفها وتشديداتها وترتيبها ومولاتها في طاعتها تخلل ذكر وسكوت طال بلا عذر أو قصد به قتل القراءة فان عجز عن جميعها فسبح آيات ولوم تفرقة لانه ص حروفها عن انفسه أنواع من ذكر أو دعاء كذلك فوفقة قدر الفاتحة وسن عقب تحرم دعاء افتتاح فتعوذ كل ركعة - والاولى آكد واسرارهم ما عقب الفاتحة آمين مخففاً بدو عسرو في جهريه جهر بها وأن يؤمن مع تأمين امامه ثم يقرأ غيره سورة في أوليين لا هو بل يستمع فان لم يسمع قرأتان - سبق به ما قرأ أو يطول قراءة أولى على ثانية وسن في صبح طوال المفضل وظهر قريب منها وعصر وعشاء أو ساطع برضا محصورين ومغرب قصاره وصبح جمعة الم تنزيل وفي ثانية هل أنى وركوع وأقله انحناء بحيث تنال راحتاً معتدل خالقة ركبته بطاماً نينة تفصل رفعه عن هو به ولا يقصده غيره كظايره وأكله تسوية ظهر وعق وأن ينصب ركبته مفرقتين ويأخذهما بكفيه ويفرق أصابعه للقبلة ويكبر ويرفع كفيه كتحريمه ويقول سبحان ربى العظيم ثلاثاً ويريد منفرداً امام محصورين راضين اللهم لك ركعت وبلغت آمنت الخ واعتدال بعود لبدنه بطاماً نينة وسن رفع كفيه مع ابتداء رفع رأسه قائلًا سمع الله لمن حمده وبعد عوده وبنا لك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شئ بعد ويريد من مرأه الشاء والمجد الخ ثم قنوت في اعتدال آخره صبح مطلقاً وسائر المكتوبات لنزالة ووتر نصف ثامن رمضان كاللهم اهدني فيمن هديت الخ وامام بالفظ جمع ويريد من مرأه اناسم عيذك ونستغفر لك الخ ثم صلاة وسلام على النبي صلى الله عليه وسلم ورفع يديه فيه لا يصح ويجهر به امام ويؤمن مأموماً للدعاء ويقول الشاء فان لم يسمع قنوت وسجود وشمالاً

ولا يقصده غيره فلو رفع فزعاً من شئ لم يكف ويسن رفع يديه مع ابتداء رفع رأسه قائلًا سمع الله لمن حمده فاذا انتصب قال ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شئ بعد ويريد المنفرد أهـ الشاء والمجد أهـ ق ما قال العبد وكان لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدم منك الجدو يسن القنوت في اعتدال ثانية الصبح وهو اللهم اهدني فيمن هديت الى آخره والامام بلفظ الجمع والصبح سن الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخره ورفع يديه ولا يسمع وجهه وان الامام يجهر به وأنه يؤمن المأموم للدعاء ويقول الشاء فان لم يسمع قنوت ويشترع القنوت في سائر المكتوبات لنزالة لا مطلقاً على المشهور السابع السجود وأقله مباشرة بهض جهته مصلاة فان سجد على متصل به جازان لم يتحرك بحركته ولا يجب وضع يديه وركبته وقدميه في الاظهر (قلت) الاظهر وجوبه والله أعلم ويجب أن يطامئن وينال مسجده ثقل رأسه وأن لا يهوى غيره فلو ساقط وجهه وجب العود الى الاعتدال وأن ترتفع أسافلته على أعاليه في الاصح وأكله يكبر لهو به بلا رفع ويضع ركبته ثم يديه ثم جهته وأنفه ويقول سبحان ربى الاعلى ثلاثاً ويريد المنفرد اللهم لك سجدت وبلغت آمنت ولك أسأت بسجود وجهي للذي خالق ومصوره وشق - وبصره تبارك الله أحسن الخالقين ويضع يديه حدو منكبيه وينشر أصابعه مضومة للقبلة ويفرق ركبته وهو رفع بطنه عن فخذه ومرفقيه عن جنبه في ركوعه وسجوده وتضم المرأة والخنثى الثامن الجلوس بين سجدتيه طامئاً ويجب أن لا يقصده برفع غيره وأن لا يطاوله ولا الاعتدال وأكله يكبر ويجلس مفترشاً واضعاً يديه قريناً من ركبته وينشر أصابعه قائلًا رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني وارزقني واهدني وعافني ثم يسجد الثانية كالاولى والمشهور سن جالسة خفيفة بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها التاسع والعاشر والحادي عشر التشهد وقعوده والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فالتشهد وقعوده ان عقبه ما سلام ركان والا فستتان وكيف تعدد جازو يسن في الاول الافتراش فيجلس على كعب يسراه وينصب عنقه ويضع أطراف أصابعه للقبلة وفي الآخر التورك وهو كالافتراش لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويصق ركه بالارض والاصح يفترش المسبوق والساقى ويضع فيه ما يسراه على طرف ركبته منشوية الاصابع بلا ضم (قلت) الاصح الضم وأنه أعلم ويقبض من يمينه الخنصر والبنصر وكذا الوسطى في الاظهر ويرسل المسبحة ويرفعها عند قوله الا الله ولا يحركها والاظهر ضم الابهام اليها كما قد ثلاثة وخسين والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في التشهد الاخير والاظهر سنه في الاول ولا تسن على الا في الاول على الصحيح وتسن في الآخر قيل تجب وأكمل التشهد مشهور أقله التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وقيل يحذف وبركاته والصالحين ويقول وأن محمداً رسوله (قلت) الاصح وأن محمداً رسول الله وثبت في صحيح مسلم والله أعلم وأقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله اللهم صل على محمد وآله والزيادة الى حميد مجيد سنة في الآخر وكذا الدعاء بعده وما توره أفضل ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت الى آخره ويسن أن لا يزيد على قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن عجز عنهم ترجم ويترجم للدعاء والذكر المندوب العاجز لا القادر في الاصح الثاني عشر السلام وأقله السلام عليكم والاصح جواز سلام عليكم (قلت) الاصح المنصوص لا يجزئه والله أعلم وأنه لا يجب نية الخروج وأكله السلام عليكم ورحمة الله مرتين بيننا

على النبي صلى الله عليه وسلم ورفع يديه فيه لا يصح ويجهر به امام ويؤمن مأموماً للدعاء ويقول الشاء فان لم يسمع قنوت وسجود وشمالاً

مرتين بتماماً فإنه ولو على محموله لم يتحرك بحركته وأقله مباشرة بعض جهته مصلاه (١١) ويجب وضع نحوه من ركبتيه وباطن كفيه وأصابع

قدميه وأن ينال مسجده قبل رأسه ويرفع
أسانله على أعاليه وأكمل له أن يكبره ويه
بلا رفع ويضع ركبتيه مفرقتين ثم كفيه
حذو منكبيه ناشر أصابعه مضمومة للقبلة ثم
جهته وأنفه ويفرق قدميه ويرزهما من
ذيله ويحافي الرجل فيه وفي ركوعه ويضم
غيره ويقول سبحان ربّي الأعلى ثلاثاً يزيد
من مرّ الله لك سبحان ربّي الخ والدعاء فيه
وجلس بين يديه بتماماً فإنه ولا يطاوله ولا
الاعتدال وسن أن يكبر ويحس مفترشا
واضعا كفيه قريمان ركبتيه ناشر أصابعه
فأثا رب اغفر لي الخ وبعد ثانية يقوم عنها
جالسة خفيفة وأن يعتمد في قيامه من سجود
وقعود على كفيه وتشهد وصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم بعده وقعود لهم والسلام
أن عقبهما سلام والافسنة كصلاة على
الآل في آخر وكيف قد جاز وسن في غير
آخر لا يعقبه سجود افتراش بأن يجلس
على كعب يسراه وينصب يمينه ويضع
أطراف أصابعه للقبلة وفي الآخر تورك
وهو كافتراش لكن يخرج يسراه من جهة
يمينه ويصق روكه بالأرض وان يضع في
تشهديه يديه على طرف ركبتيه ناشر
أصابع يسراه يضم قاضها من يمينه إلا
المسححة ورفعهما عند قوله لا اله إلا الله ولا يحركها
والأفضل قبض الإبهام بيمينها وأكمل
التشهد مشهور وأقله التحيمات لله سلام
عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام
علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن
لا اله إلا الله وأن محمداً رسول الله أو عبده
ورسوله وأقل الصلاة على النبي وآله اللهم
صل على محمد وآله وأكملها اللهم صل على
محمد وعلى آل محمد إلى آخره وأن لا يزيد الإمام على
قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم ومن عجز عنهما أو عن دعاء وذكر

وشه لا ملتفتاً في الأولى حتى يرى تحركه في الثانية إلا يسرنا وبإسلام على من عن
يمينه ويساره من ملائكة وأنس وجن وينوي الإمام السلام على المقتدين وهم الرد عليه
* الثالث عشر ترتيب الأركان كما ذكرنا من ركعة سجدة قبل ركوعه بطات صلاته وان
سها فباعد المتروك لغوفان تذكري بلوغ مثله فعليه والاعتناء بركعة وتدارك الباقي فلو
تيقن في آخر صلاته ترك سجدة من الأخيرة سجدها وأعاد تشهد أو من غيرها الزمة ركعة وكذا
ان شك فيهما وان علم في قيام ثانياً ترك سجدة فان كان جالس بعد سجدة سجدة قبل ان جالس
بذية الاستراحة لم يكفه والا فليجاس مناجاة ثم يسجد وقيل يسجد فقط وان علم في آخر رباعية
ترك سجدة تين أو ثلاث جهل موضعها وجب ركعتان أو أربع فسجدة ثم ركعتان أو خمس أو
ست فثلاث أو سبع فسجدة ثم ثلاث (قلت) بسن ادامة نظره إلى وضع سجوده وقيل يكبره
تغميض عينيه وعند لا يكبره ان لم يخف ضرراً أو الخشوع وتذكر القرآن والذكر ودخول
الصلاة بنشاط وفراغ ذهاب وجهه يديه تحت صدره أخذ بيمينه يساره والدعاء في سجوده وان
يعتمد في قيامه من السجود والعود على يديه وتطويل قراءة الأولى على الثانية في الأصح
والذكر بعدها وأن ينتقل للنفل من موضع فرضه وأفضله إلى بيته وإذا صلى وراءه من نساء
مكوا حتى ينصرفن وأن ينصرف في جهة حاجته والأفيمية وتنقض القدوة بسلام الإمام
فلما أتم أن يشغل بدعاء ونحوه ثم يسلم ولو اقتصر امامه على تسليمة سلمتين والله أعلم

*(باب) شروط الصلاة خمسة معرفة الوقت والاستقبال وسرا العورة وعورة الرجل ما بين
سرة وركبته وكذا الأمانة في الأصح والحرة ما سوى الوجه والكفين وشروطه ما منع ادراك لون
البشرة ولو طين وماء كدرو الأصح وجوب التطيب على فاقد الثوب ويجب ستر أعلاه وجوانبه
لا أسفلها فلوروث عورته من جيبه في ركوع أو غيره لم يكفر فليزره أو يشد وسطه وله ستر
بعضها بيده في الأصح فان وجد كفي سواء تيمع إماماً واحداً مادام قبله وقيل دبره وقيل
يتخير وطهارة الحدثان سبعة بعالت وفي القديم يني ويجريان في كل منافض عرض بلا
تقصير وتعدرد في الحال فان أمكن بأن كشفته ريج فستر في الحال لم تبطل وان قصر بأن
فرغت مدة خفيها بطات وطهارة النجس في الثوب والبدن والمكان ولو اشتبه طاهر ونجس
اجتمع ولو نجس بعض ثوب أو بدن وجهه لوجب غسل كله ولو ظن طرفاً لم يكف
غسله على الصحيح ولو غسل نصف نجس ثم باقية فلا يصح أنه ان غسل مع باقية بجواره طهر كله
والأفغير المنتصف ولا تصح صلاة ملاق بعض لباسه نجاسة وان لم يتحرك بحركته ولا قابض
طرف شيء على نجس ان تحرك وكذا ان لم يتحرك في الأصح فلو جعله تحت رجله صحت مطلقاً
ولا يضرب نجس يحاذي صدره في الركوع والسجود على الصحيح ولو وصل عظامه بنجس لفقد
الطاهر فمذورو الأوجب نزعه ان لم يخف ضرراً طاهراً قبل وان خاف فان مات لم يترع على
الصحيح ويعني عن محمل استجماره ولو جعل مستجماً باطلت في الأصح وطيب الشارع المتيقن
نجاسته يعني منه عناية عذراً لا حد ترازمه غالباً ويختلف بالوقت وموضع من الثوب والبدن
وعن قليل دم البراغيث ورويم الذباب والأصح لا يعني عن كثيره ولا نيل انتشار بعرق وتعرف
السكرتة بالعادة (قلت) الأصح عند المحققين العفو مطلقاً والله أعلم ودم البثرات كالبراغيث
وقيل ان عصره فلا والدمامل والقروح وموضع الفصد والحجامة قبل كالبثرات والأصح ان
كان مثله بدوم غالباً فكلاهما مستحاضة والأفكدم الاجنبي فلا يعني وقيل يعني عن قليله (قلت)
الأصح أنها كالبثرات والأظهر العفو عن قليل دم الاجنبي والله أعلم والقبح والصد يد كالدم

مأثور من ترجم وسلام وأقله السلام عليكم أو عكسه وأكمل السلام عليكم ورحمة الله من يميناً فشملاً لا ملتفتاً فيهما حتى يرى تحركه ناوياً

سلم عليه وسنة خروج وترتيب كذا ذكر
فان تعد تركه بفعل أو سلام بطلت أو
سهل ما بعد تركه لغو فان ذكره قبل فعل
مثله فعله ولا أجزاء وتدارك الباقي فلو علم
في آخر صلاته ترك سجدة من أخيرة سجدة ثم
تشهد أو من غيرها أو شك في ركعة أو علم
في قيام نازية ترك سجدة فان كان جلس
بعد سجدة سجدة سجدة والافعال مع ما شئت
يسجد أو في آخر رباعية سجدة أو
ثلاث جهل محلها وجب ركعتان أو أربع
فمسجدة ثم ركعتان أو خمس أو ست فثلاث
أو سبع فمسجدة ثم ثلاث ولا يكره تعميم
عينية ان لم يخف ضررا وسن اقامة نظار محل
سجوده وخشوع وتذكر قراءة وذكر
ودخول صلاته بنشاط وفراغ قلب وقبض
بين كوع يسار تحت صدره وذكر ودعاء
بعدها وانتقال الصلاة من محل أخرى وانفل
في بيته أفضل ومكث رجال لينصرف غيرهم
وانصرف لجهة حاجة والافهم ينون تنقضي
قدوة بسلام امام فلأمام أن يشتغل بدعاء
ونحوه ثم يسلم ولو انقصر امامه على تسليمة سلم
تثنين ولو مكث فالأفضل جعل عينية اليهم
(باب)

شروط الصلاة معرفة وقت ونحوه وستر
عورة بما يمنع ادراك لونهم من أعلى وجوانب
ولو باطن ونحوه ما كدر وعورة رجل ومن
بهارق ما بين سرة وركبة وحرة غير وجهه
وكفين وخنثى كأنثى وله ستر بعضهما بيد
فان وجد كابية قدم سوا تيه ثم قبله وعلم
بكيفية ثوبا طهر حدث فان سبقه بطلت
وتبطل بمناف عرض لا بلا تقصير ودفعه
حالا وطهر نجس في محول وبدن وملابسهما
ولو نجس بعض شيء منها وجعل وجب غسله
كاه ولو غسل بعض نجس ثم باقيه فان غسل
مع مجاوره طهر والا فغير المجاور ولا تصح
صلاة نحو قابض طرف متصل بنجس ولا
يفتر نجس يحاذيه ولو وصل عناه الحاجة
بنجس لا يصلح غيره عذر والواجب نزعه ان أمن ضررا يبيح التيمم ولم يمتنع عن محمل استجماره في حقه وعما عسر الاحتراز منه حال

وكذا ماء القسروح والمتنقط الذي له ريح وكذا بالاريج في الاظهر (قلت) المذهب طهارته
والله أعلم ولو صلى بنجس لم يعلم وجب القضاء في الجسد يدوان ع لم ثم نسي وجب القضاء على
المذهب *(فصل)* تبطل بالنطق بحرفين أو حرف مفهم وكذا مدة بدخوف في الاصح
والاصح أن التحنض والضحك والبكاء والابز والنفخ ان طهر به حرفان بطلت والافلاو يعذر
في سائر الكلام ان سبق لسانه أو نسي الصلاة أو جهل تحريمه ان قرب عنه سجدة بالاسلام
لا كثيرة في الاصح وفي التحنض ونحوه للغلبة وتعد ذرا الفراءة لا الجهر في الاصح ولو أكره على
الكلام بطلت في الاظهر ولو نطق بنظام القرآن بقصد التفهيم كما يحكي في ذلك الكتاب ان قصد
معه قراءة لم تبطل والابطال ولا تبطل بالذكر والدعاء الا أن يخاطب كقوله لعاطس يرحمك
الله ولو سكك طويلا بلا غرض لم تبطل في الاصح ويسن لمن نابه شيء كتبت به امامه واذنه
لداخل واندازه أعمى أن يسجد وتصفق المرأة بضرب اليمن على ظهر اليسار ولو فعل في صلاته
غيرها ان كان من جنسها بطلت الا أن ينسى والاقبطل بكثيرة لا قليله والكثرة بالعرف
فانخطوتان أو الضربتان قليل والثلاث كثيران نوات وتبطل بالوثبة الفاحشة لا الحركات
اللطيفة المتوالية كتحريك أصابعه في سجدة أو حرك في الاصح وهو الفعل الكثير كعمده في
الاصح وتبطل بقليل الا كل (قلت) الا أن يكون ناسيا أو جاهلا تحريمه والله أعلم لم فلو كان
بفهم مسكرا فباع ذوبه بطلت في الاصح ويسن للمصلي الى جدار أو سارية أو عصا مغروزة أو
بسطا مصلي أو خطا قبله دفع المار والاصح تحريم المرور حيثئذ (قلت) يكره الالتفات
لا الحاجة ورفع بصره الى السماء وكف شعره أو ثوبه ووضع يده على فخذه لا حاجة والقيام على
رجل والصلاة حاقنا أو حاقما أو بحضرة طعم يتوق اليه وأن يصبق قبل وجهه أو عن يمينه
ووضع يده على خصره والمبالغة في خفض الرأس في ركوعه والصلاة في الحمام والطريق
والمرزلة والكنيسة وعطن الابل والمقبرة العاهرة والله أعلم

(باب سجود السهو) سنة عند ترك مأمر به أو فعل منهي عنه فالاول ان كان ركعا
وجب تداركه وقد يشرع السجود لزيادة حصلت بتدارك ركن كما سبق في الترتيب أو بعضا
وهو القنوت أو قيامه أو الشهاد الاول أو قعوده وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه
في الاظهر سجدة وقبل ان ترك عمدا فلا (قلت) وكذا الصلاة على الآل حيث سنناها والله أعلم
ولا تجبر سائر السنن والثاني ان لم يبطل عمده كالالتفات والخطوتين لم يسجد لسهو والاصح
ان لم تبطل بسهو ككلام كثير في الاصح وتجاوزيل الركن القسري يبطل عمده في الاصح
فيسجد لسهو هو فلا اعتدال قصير وهذا الجلوس بين السجدة تين في الاصح ولو نقر ركعا
قوليا كفاتحة في ركوع أو تشهد لم تبطل بعمده في الاصح ويسجد لسهو هو في الاصح
وعلى هذا تستثنى هذه الصورة من قولنا ما لا يبطل عمده لا سجود لسهو ولو نسي التشهد
الاول فذكره بعد انتصابه لم يعد له فان عاد عالما بغيره بطلت أو ناسيا فلا ويسجد لسهو أو
جاهلا فكذا في الاصح وللمأموم العود لتابعه امامه في الاصح (قلت) الاصح وجوبه والله
أعلم ولو تذكر قبل انتصابه عاد للتشهد ويسجد ان كان صار الى القيام أقرب ولو نفض
عمدا فعاد بطلت ان كان الى القيام أقرب ولو نسي قنوتا فذكره في سجوده لم يعد له أو قبله عاد
ويسجد لسهو وان بلغ حد الركن ولو شك في ترك بعض سجدة أو ارتكاب شيء فلا ولو سها
وشك هل سجدة في سجدة ولو شك في ثلاث أو أربع أو ركعة وسجد والاصح أنه يسجد وان
زال شكه قبل سلامه وكذا حكم ما يصلي به مترددا واحتمل كونه زائدا ولا يسجد لما يجب بكل

ذباب لان كثر بقله وقليل دم أجنبي لا نحو
كباب وكالدم قيص وصيد وما قروح وممتنقا
له ريج ولو صلى بنجس لم يعلمه أو نسي وجبت
العادة وترك نطق فتبطل بحرفين ولو في نحو
تضع بحرف مفهم أو ممدود ولو مكرها
لا بقايل كلام ناسيا لها أو سبق لسانه أو
جهل تحريمه وقرب اسلامه أو بعد عن
العلماء ولا بتضع لتعذر ركن قولي ولا بقايل
نحو الغلبة ولا بد كرو دعاء إلا أن يخاطب
بهم ما ولا بنظم قرآن بقصد تفهيم وقراءة
ولا بسكوت طويل وسن لرجل تسبيح واغيره
تصفيق لا يبطن على بطن ان نام - ماشي
وترك زيادة ركن فعلى عمد او ترك فعل
فحش أو كثر من غير جنسها عرفا ولا لان
خف أو اشتد حرج وترك مفطرا أو كل
كثير أو با كراه وسن أن يصلي لنحو حداز
ثم عصا مغروزة ثم يسط مصل ثم يخط أمامه
وطولها ثلث اذراع وبينه - ما ثلثة أذرع
فأقل فيسن دفع ما روجم مرور وكره التفات
وتعالية فم وقيام على رجل لا الحاجة أو نظار
نحو سماء وكف شعر أو ثوب وبصق أماما
وعينا واختصار وخفض رأس في ركوع
وصلاة بدافعة حدث وبخضرة طعام يتوق
اليه وبحمام وطريق ونحو مزيله وكمنيسة
وعطن ابل وبمقبرة * (باب) *

سجود السهو سنة لترك بعض وهو تشهد
أول وتعوده وقنوت راتب وقيامه وصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم بعدهما وعلى
الأل بعد الآخر والقنوت واسه وما يبطل
عمدة فقط كتنطويل ركن قصير وهو
اعتدال وجلوس بين سجدين ولانقل قولي
غير مبطل ولا شك في ترك بعض معين لاني
منه - لا فيما احتمل زيادة ولو شك أصلي
ثلاثا ثم أربعا ثم بركعة وسجد ولو سها وشك
أسجد وسجد ولو نسي تشهد أو قنوتا
وتابس بفرض فان عاد بطلت لانسيا
أو جلالا كنه يسجد ولا مأمو مابل عليه
عود فان لم يتلبس به عاد وسجد ان قارب القيام أو بلغ حد الرا كع ولو تعمدا غير ماموم تركه فعاد بطلت ان قارب أو بلغ مامر ولو شك - كنه

حال اذا زال شكك مثاله شك في الثالثة أو الرابعة هي أم رابعة فتد كز في الم يسجد أو في الرابعة
سجد ولو شك بعد السلام في ترك فرض لم يؤثر على المشهور وسهو حال قدوته بحمله امامه فلو
ظن سلامه فسلم فيان خلافه سلم به ولا يسجد وسهو بعد سلامه لا يحمله فلو سلم المسبوق بسلام
قام بعد سلام امامه الى ركعة ولا يسجد وسهو بعد سلامه لا يحمله فلو سلم المسبوق بسلام
امامه بنى وسجد ويحقه - هو امامه فان سجد لزمه متابعتة والا فيسجد على النص ولو اقتدى
مسبوق بمن سهى بعد اقتدائه وكذا قبله في الاصح فالصحيح أنه يسجد معه ثم في آخر صلاته
فان لم يسجد الامام سجد آخر صلاة نفسه على النص وسجد السهو وان كثر سجدتان كسجود
الصلاة والجديد أن محله بين تشهد وسلامه فان سلم عمدات في الاصح أو سهوا واطال الفاعل
فان في الجديد والافلا على النص واذا سجد صار عائد الى الصلاة في الاصح ولو سها امام الجمعة
وسجد واقبان فوثم أتموا ظهر او سجدوا ولو ظن سهوا فسجد فبان عدمه سجد في الاصح
* (باب) * تسن سجرات التلاوة وهن في الجديد أربع عشرة منها سجدة تاليج لاص بل هي
سجدة شكر تسحب في غير الصلاة وتحرم فيها على الاصح وتسن للقارئ والمستمع وتنا كد
له يسجد القارئ (قلت) وتسن للسامع والله أعلم وان قرأ في الصلاة سجدة الامام والمفرد
اقرأته فقط والمأموم لسجدة امامه فان سجد امامه فتخلف أو انعكس بطلت صلاته ومن سجد
خارج الصلاة نوى وكبر لا حرام رافعا يديه ثم للهوى بل ارفع وسجد كسجدة الصلاة ورفع مكبرا
وسلم وتكبيرة الاحرام شرط على الصحيح وكذا السلام في الاظهر وتشتت شروط الصلاة ومن
سجد فيها كبر للهوى وللرفع ولا يرفع يديه (قلت) ولا يجاس للاسراحة والله أعلم ويقول
سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعي وبصري بحوله وقوته ولو كرر آية في مجلسين
سجد لكل وكذا المجاس في الاصح ركعة كجلس وركعتان كجلسين فان لم يسجد وطال
الفصل لم يسجد وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة وتسن لهجوم نعمة أو اندفاع نقمة أو رؤية
مبتلى أو عاص ويظهرها للامامى لا للمبتلى وهي كسجدة التلاوة والاصح جوازها على
الراحلة للمسافر فان سجد التلاوة صلاة جازعها قطعها * (باب) *

صلاة النفل قسمان قسم لا يسن جماعة فنه الرواتب مع الفرائض وهو ركعتان قبل الصبح
وركعتان قبل الظهر وكذا بعدها وبعد المغرب والعشاء وقيل لاراتب للعشاء وقيل أربع قبل
الظهر وقيل وأربع بعدها وقيل أربع قبل العصر والجمع سنة وانما الخلاف في الراتب
المؤكد وركعتان خفيفتان قبل المغرب (قلت) هما سنة على الصحيح ففي صحيح البخاري
الامر بهما بعد الجمعة أربع وقبلهما ما قبل الظهر والله أعلم ومنه الوزر وأقله ركعة وأكثره
احدى عشرة وقيل ثلاث عشرة لمن زاد على ركعة الفصل وهو أفضل والوصل بشهد أو
تشهدين في الآخرتين ووثقه بين صلاة العشاء وطلوع الفجر وقيل شرط الا يشار بركعة سبق
نفل بعد العشاء ويسن جعله آخر صلاة الليل فان أوتر ثم نهجد لم يعد وقيل يشفعه بركعة ثم
يعيده ويندب القنوت آخر وتره في النصف الثاني من رمضان وقيل كل السنة وهو كقنوت
الصبح ويقول قبله اللهم اناسمعتك ونستغفرك الى آخره (قلت) الاصح بعده وأن الجماعة
تندب في الوتر عقب القرا ويحجاة والله أعلم ومنه الضحى وأقلها ركعتان وأكثرها اثنتا
عشرة وتحية المسجد ركعتان وتحصل بفرض أو نفل آخر بركعة على الصحيح (قلت) وكذا
الجنائز وسجدة التلاوة والشكر وتتكرر بتكرار الدخول على قرب في الاصح والله أعلم
ويدخل وقت الرواتب قبل الفرض بدخول وقت الفرض وبعده بقله ويخرج النوعان
عود فان لم يتلبس به عاد وسجد ان قارب القيام أو بلغ حد الرا كع ولو تعمدا غير ماموم تركه فعاد بطلت ان قارب أو بلغ مامر ولو شك - كنه

سلامه في ترك فرض غيبية وتكبير لم يؤثر
سجود ولو ذكر في تشهده ترك ركعتين غير مأمور
أن يبعد سلام امامه بركعة ولا يسجد ويلحقه
سهو امامه فان سجد تابعه ثم يعيده مسبوق
آخر صلاته والاسجد المأمور آخر صلاته
وسجود السهو وان أكثر سجودات قبيل
سلامه كسجود الصلاة فان سلم بعد أو طال
فصل فات والاسجد وصار عائدا الى الصلاة
ولو سجد امام جماعة وسجد واقبان فوثها أتموا
ظهورا وسجدوا ولو ظن سهوا فبان عدمه
سجد

(باب)

يسن سجودات تلاوة لقارئ وسامع قراءة
مشروعة وثبات كدله بسجود القارئ وهي
أربع عشرة ليس منها سجدة ص بل هي
سجدة شكر تسن في غير صلاة ويسجد
مصل لقراءته الامام وما فلا سجدة امامه فان
تخلف أو سجد دون بطالت ويكبر كغيره
لهوى ورفع يده لا يرفع يده ولا يجلس لاستراحة
وأركانها غير مصل تحرم وسجود وسلام
وسن رفع يديه في تحريم وشرطها كصلاة
وأن لا يعاود فصل وهي كسجودتها وتتكرر
بتكرار الآية وسجدة الشكر لا تدخل
الصلاة وتسبب لهجوم نعمة أو اندفاع نقمة
أو رؤية مبتلى أو فاسق معان وبظهورها
لأنه ان خاف ولا مبتلى وهي كسجدة التلاوة
ولمسافر فعلها مكافئة

(باب)

صلاة النفل قسمان قسم لا تسن له جماعة
كالرواتب والمؤكد منها ركعتان قبل صبح
وظهور وبعده وبعده مغرب وعشاء ووتر
بعدها وغيره زيادة ركعتين قبل ظهور وبعده
وأربع قبل عصر وركعتان خفيفتان قبل
مغرب وجمعة كظهور ويدخل وقت الراتب
قبل الفرض بدخول وقتها وبعده بغيره
ويخرجان بخروج وقتها وأفضاها الوتر وأقله
ركعة وأكثره إحدى عشرة ولمن زاد على
ركعة الوصل بتشهد أو تشهدين في

(١٤)

وسهو حال قدوته يحمله امامه فلو ظن سلامه فسلم فبان خلافه تابعه ولا

بخروج وقت الفرض ولو فات النفل المؤقت ندب قضاؤه في الاظهر وقسم يسن جماعة كالعيد
والكسوف والاستسقاء وهو أفضل مما لا يسن جماعة لكن الاصح تفضيل الراتب على
التراخي وأن الجماعة تسن في التراخي ولا حصر للنفل المطلق فان أحرم بأكثر من ركعة فله
التشهد في كل ركعتين وفي كل ركعة (قلت) الاصح منه في كل ركعة والله أعلم وإذا نوى عددا
فله أن يزيد وينقص بشرط تغيير النية قبلها ما والا فتبطل فلو نوى ركعتين فقام الى الثالثة سهوا
فلاصح أنه يقدم ثم يقوم للزيادة ان شاء (قلت) نفل الليل أفضل وأوسطه أفضل ثم آخره وأن
يسلم من كل ركعتين ويسن التهجيد ويكره قيام كل الليل دائما وتخصيص ليلة الجمعة بقيام وترك
تهجد اعتاده والله أعلم

(كتاب صلاة الجماعة)

هي في الفرائض غير الجمعة سنة مؤكدة وقيل فرض كفاية للرجال فتجب بحيث يظهر الشعار
في القرية فان امتنعوا كانهم قوتلوا ولايتأ كذا الذنب للنساء تأ كده للرجال في الاصح (قلت)
الاصح المنصوص أنهم فرض كفاية وقيل عين والله أعلم * وفي المسجد لغير المرأة أفضل وما
كتر جمعه أفضل الابدعة امامه أو تعطل مسجد قريب لغيبته وإدراك تكبيرة الاحرام فضيلة
وانما تحصل بالاستغفار بالتحريم عقب تحريم امامه وقيل بإدراك بعض القيام وقيل بأول ركوع
والاصح إدراك الجماعة تمام يسلم ولينحذف الامام مع فعل الابعاض والهيأت إلا أن يرضى
بتطويله محصورون ويكره التطويل ليحلق آخرون ولو أحسر في الركوع أو التشهد الأخير
بدخل لم يكره انتفازه في الاظهر ان لم يبلغ فيه ولم يفرق بين الداخلين (قلت) المذهب
استحباب انتفازه والله أعلم ولا ينتظر في غيرهما ويسن للمصلي وحده وكذا جماعة في الاصح
اعادتها مع جماعة يدركها أو فرضه الاول في الجديد والاصح انه ينوي بالثانية الفرض ولا رخصة
في تركها وان قلنا سنة الا بهذر عام كطرا أو ربح عاصف بالليل وكذا وحل شديدا على الصحيح
أو خاص كمرض وحر وبرد شديدين وجوع وعطش ظاهرين ومدافعة حدث وخوف ظالم
على نفس أو مال أو لزامة غريم معسرا أو قربة يرجى تركها ان تغيب أياما وعري وتأهب
لسفر مع رفقة ترحل وأكل ذي ربح كربة وحضور قريب محتضر أو مريض بلا متعه دأوا
بأنس به * (فصل) * لا يصح اقتداؤه بمن يعلم بطلان صلاته أو يعتقد كجهنميين اختلافها
في القبلة أو اناءين فان تعددا اظهر فالاصح الصلوة مالم يتعين اناء الامام للنجاسة فان ظن طهارة
اناء غيره اقتدى به قطعا فلو اشتبه نجسة فيها نجس على خمسة فظن كل طهارة اناء فتوضأ به وأم
كل في صلاة في الاصح يعيدون العشاء الا امامه فيه عيد المغرب ولو اقتدى شافعي بخنفي من
فرجه أو اقتصد فالاصح الصلوة في الفصد دون المس اعتبارا بنية المقتدى ولا تصح قدوة بمقتد
ولا بمن تلزمه إعادة كقيم تيم ولا قارئ بأحى في الجديد وهو من يحل بحرف أو تشديد من
الفاتحة ومنه أوت يدغم في غير موضعه وألغ يبدل حرفا بحرف وتصح بئله وتكره بالتمام
والقاءء واللاحن فان غيره معني كأنعمت بضم أو كسر أبطل صلاة من أنه كنه التعلم فان عجز
لسانه أو لم يحضر زمن امكان تعلمه فان كان في الفاتحة فكأحى والاقتصص صلاته والقذوبة ولا
تصح قدوة رجل ولا خنثى بامرأة ولا خنثى وتصح للمتوضي بالمتميم وبماسح الخف والاقسام
بالقاعد والمضطجع وللإكمال بالاصبي والعبء والاعى والبصير سواء على النص والاصح صحة
قدوة السليم بالساس والطاهر بالنسحاضة غير المخيرة ولو بان امامه امرأة أو كافر امكننا قبل
أو خفي أو جبت الاعادة لاجنبها وذا نجاسة خفية (قلت) الاصح المنصوص هو قول الجمهور ان
خنثى الكفر هنا كعلمه والله أعلم والاحى كالمرأة في الاصح ولو اقتدى بخنثى فبان رجلا لم يسقط

القضاء في الاظهر والعادل أولى من الفاسق والاصح أن الافقه أولى من الاقر أو الادرع
ويقدم الافقه والاقر أعلى الاسن النسب والجديد تقديم الاسن على النسب فان استويا
في نظافة الثوب والبدن وحسن الصوت وطيب الصنعة ونحوها ومستحق المنفعة بذلك ونحوه
أولى فان لم يكن أهلا فله التقديم ويقدم على عبده الساكن لا مكاتبه في ملكه والاصح
تقديم المكنترى على المكبرى والمكبرى على المستعير والوالى في محل ولايته أولى من الافقه
والمالك * (فصل) * لا يتقدم على امامه في الموقف فان تقدم بطلت في الجديد ولا تضر
مساواته ويندب تخلفه قليلا والاعتبار بالعقب ويستديرون في المسجد الحرام حول الكعبة
ولا يضر كونه أقرب الى الكعبة في غير جهة الامام في الاصح وكذا الوقوف في الكعبة واختلاف
جهتهما ويقف الذكور عن يمينه فان حضر آخر أحرم عن يساره ثم يتقدم الامام أو يتأخران
وهو أفضل ولو حضر رجلان أو رجل وصبي صفا خلفه وكذا امرأة أو نسوة ويقف خلفه
الرجال ثم الصبيان ثم النساء وتقدم امامتهن وسطهن ويكره وقوف المأموم فردا بل يندخل
الصف ان وجد سعة والا فلا يجزئ شخص بعد الاحرام وليساعده المجرور ويشترط علمه بالثقلات
الامام بان يراه أو بعض صف أو يسمعه أو يباينها وإذا جهمها مسجد صح الاقتداء وان بعدت
المسافة وحالت أبنية ولو كانا بضاء شرط أن لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع تقريرا
وقيل تحديدا فان تلاحق شخصان أو صفان اعتبرت المسافة بين الاخير والاول وسواء القضاء
الامام والوقف والمبعض ولا يضر الشارع المطروق والنهر الموحج الى سباحة على الصحيح فان
كان في بناء من كصحن وصفة أو بيت فطريقان أحدهما ان كان بناء المأموم يميناً أو شمالاً
وجب اتصال صف من أحد البناءين بالآخر ولا تضر فرجة لا تسع واقفا في الاصح وان كان
خلف بناء الامام فالصحيح صحة القدوة بشرط أن لا يكون بين الصفين أكثر من ثلاثة أذرع
والماريق الثاني لا يشترط الا الاقرب كالفضاء ان لم يكن حائل أو حال باب نافذ فان حال ما منع
المروءة الرؤية فوجهان أو جدار بطلت باتفاق الطريقين (قلت) الطريق الثاني أصح
والله أعلم وإذا صح اقتداؤه في بناء آخر صح اقتداء من خلفه وان حال جدار بينه وبين الامام
ولو وقف في علو وامامه في سفلى أو عكسه شرط محاذاة بعض بدنه ببعض بدنه ولو وقف في موان
وامامه في مسجد فان لم يحل شيء فالشرط التقارب معتبر من آخر المسجد وقيل من آخر صف
وان حال جدار أو باب معلق منع وكذا الابواب المردود والشباك في الاصح (قلت) يكره
ارتفاع المأموم على امامه وعكسه الحاجبة فيستحب ولا يقوم حتى يفرغ المؤذن من الإقامة
ولا يتبدى نفل بعد شروعه فيها فان كان فيها أتمه ان لم يحش فوث الجماعة والله أعلم
* (فصل) * شرط القدوة أن ينوي المأموم مع التكبير الاقتداء أو الجماعة والجمعة كغيرها
على الصحيح فلوزك هذه النية وتابع في الافعال بطلت صلته على الصحيح ولا يجب تعيين الامام
فان هينه وأخطأ بطلت صلته ولا يشترط للامام نية الامامة وتستحب فلوا أخذوا في تعيين نابعه
لم يضر وتصح قدوة المؤدى بالقاضى والمفترض بالمتنفل وفي الظاهر بالعصر وبالعكس وكذا
الظاهر بالصبح والمغرب وهو كالمسبوق ولا يضر متابعة الامام في القنوت والجلوس الاخر في
المغرب وله فراقه اذا اشتغل بهما ويجوز الصبح خلف الظاهر في الاظهر فاذا قام للثالثة فان شاء
فارقه وسلم وان شاء انتظره ليسلم معه (قلت) انتظاره أفضل والله أعلم وان أمكنه القنوت في
الثانية قنت والتركه وله فراقه ليقنت فان اختلف فعلهما كمكتوبة وكسوف أو جنازة لم
يصح على الصحيح * (فصل) * يجب متابعة الامام في أفعال الصلاة بأن يتأخر ابتداء فعله
فلوا شابه خمسة فمما تجس على خيبة فغان كل طهارة ناء فتوضأ به وأم في صلاة أعادها اتيم فيه

مسجد لداخله وتحصل ركعتين وقسمت نسله
كميد وكسوف واستند قاء وترادج وقت
وتر وهو أفضل لکن الراتبة أفضل من
الترادج وسن قضاء نفل مؤنت لا حصر
لمطلق فان نوى فوق ركعة تشهد آخر أو
وكل ركعتين فاكثر أو قد درافله زيادة
ونقص ان نوى والابطال فان قام لرائد
سواء قدم ثم قام له ان شاء وهو بليـل
وبأوسطه أفضل ثم آخره وسن سلام من
كل ركعتين وتنهـد وكره تركه اعتاده
وقيام بليـل يضر وتخصيص ليلة الجمعة بقيام
* (باب) *

صلاة الجماعة فرض كفاية لرجال أحرار
مقيمين لا يراة في أدائه مكتوبة لاجتماع
بحيث يظهر شهادته بجمعة لاقامتها فان
امتنعوا قوتلوا وهي لغيرهم سنة وبمسجد
لذكر أفضل وكذا ما كثر جمعه الا لنحو
بدعة امامه أو نعل مال مسجد لغيبته وتذكر
فضيلة تحرره بحضوره واشتغاله به عقب
تحرم امامه وجماعة ما لم يسلم وسن تخفيف
امام مع فعل أبعاض وهيأت وكره تطويل
لان رضوا المحصورين ولو أحس في ركوع
أو تشهد آخر بدخل من انتظاره لله ان لم
يبالغ ولم يميز والا كرهه وسن اعادته سامع غير
في لوقت بنية فرض والفرض الاولى
ورخص تركه باعذر كشقة مطروشة ريج
بليـل ووحـل وحرو برد وجوع وعطش
بحضرة طعام ومشقة مرض ومدافعة
حدث وخوف على معصوم ومن غريمه
وبه اعسار يعسر اثباته وعقوبة برجو
العفو بغيبته وتخلف عن رفقة وفقد لباس
لائق وكل ذي ريج كره يعسر ازالته
وحضور مريض بلامتعهه أو كان نحو
قريب محتضرا أو يأنس به

(فصل) لا يصح اقتداؤه بمن يمتد بطلان
صلاته كشافعي بحنفى مسفرجه لان
افتقاره وكعتيه دين اختلفا في انا من فان
تعدد الطاهر صح ما لم يتعين انا امام الجماعة
آخرا ولا يجتهد ولا بمن تلزمه عادة وصح بغيره

كسبها غنة غير متغيرة ولا اقتداء غير أنثى بغير
يبدل حرفا فان أمكنه تعلم لم تعد صلاته والا
صحت كقصدائه بمثله وكره بنحو تأناه ولا حن
فان غير منى في الفاتحة ولم يحسنها فكأن
أو غـ يرها صحت صلاته وقدوة عاجزا أو
جاهلا أو ناسيا ولو لبان امامه كافرا ولو محفيا
وجبت إعادة لاذا حدث ونجاسة خفية
وعدل أولى من فاسق وقدم وال يعمل ولايته
فامام راتب فساكن بحق لا على معبر وسيد
وغيره كاتبله فأفقه فأقرأ فأورخ فأقدم
هــ رة فأسـ ن فأنسب فأنظف ثوباً وبدا
وصنعة فأحسن صوتاً فصورة وأعمى كبصير
وعبد فقيه كمر غير فقيه ولما قدم مكان تقديم
* (فصل) * للاقتداء شروط عدم تقدمه
في المكان على امامه وسـ ن أن يقف امام
خاف المقام عند الكعبة ويستدير واحواها
ولا يضر كونهم أقرب إليها في غير جهة
الامام كولو وقفها واختلاف جهة وأن
يقف ذكر عن يمينه ويتأخر قبله فان جاء آخر
أحرم عن يساره ثم يتقدم الامام أو يتأخران
في قيام وهو أفضل ان أمكن ويصطف
ذكر ان خلفه كامراً فأكثر ويقف خلفه
رجال فصيحة خلفاً في النساء وامامتهن
وساطهن وكره المأموم انفراد بل يدخل الصف
ان وجد سعة والا أحرم ثم جرح شخصاً وسـ ن
مساعدته وعلمه بانتقالات الامام برؤية أو
نحوها واجتماعهما مكان فان كانا بمسجد
صح الاقتداء وان حالت أبنية نافذة أو غيره
شرط في فضاء أن لا يزيد ما بينهما ولا ما بين
كل صـ فـ ن أو شخصين على ثلاثمائة ذراع
تقر يباً وفي بناء مع ممر مائل أو وقوف
واحد حذاء منفذ فيه فيصح اقتداء من
خلفه أو بجانبه كولو كان أحدهما بمسجد
والآخر خارجه وهو والمسجد كصفتين ولا
يضر شارع ونحوه وكره ارتفاعه على امامه
وكسبه الحاجة فيسن كقيام غيره قيم
بعد فراغ إقامة وكره ابتداء نفل بعد
شروعه فيها فان كان فيسه أتمه ان لم ينش
فوت جماعة ونية اقتداء أو جماعة وفي جمع مع

عن ابتدائه ويتقدم على فراغه منه فان قارنه لم يضر الاتكبية احرام وان تخلف بركن بان
فرغ الامام منه وهو فيما قبله لم تبطل في الاصح أو بركنين بان فرغ منهما وهو فيما قبلهما
فان لم يكن عذر بطالت وان كان بان أسرع قراءته وركع قبل اتمام المأموم الفاتحة فقبل
يتبعه وتسقط البقية والصحيح يتهاوى يسـ مـ خلفه ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان مقصودة
وهي الطويلة فان سبق بأكثر فقبل يفارقه والاصح يتبعه فيما هو فيه ثم يتدارك بعد سلام
الامام ولو لم يتم الفاتحة لشغله بدعاء الافتتاح فمذوره هذا كله في المواقف فامام سبق وركع الامام
في فاتحة فالاصح أنه ان لم يشغل بالافتتاح والتعوذ ترك قراءته وركع وهو مدرك للركعة
والالزمة قراءة بقدره ولا يشتغل المسبوق بسنة بعد التحريم بل بالفاتحة الا أن يعلم ادراكها ولو
علم المأموم في ركوعه أنه ترك الفاتحة أو شك لم يعد إليها بل يصلي ركعة بعد سلام الامام فلو علم
أو شك وقدر ركع الامام ولم يركع هو قرأها وهو متخلف بعذر وقيل بركع ويتدارك بعد سلام
الامام ولو سبق امامه بالتحريم لم تنعقد أو بالفاتحة أو بالشهاد لم يضره ويجزئه وقيل تجب اعادته
ولو تقدم بفعل ركوع وسجود ان كان بركنين بطالت والا فلا وقيل تبطل بركن
* (فصل) * خرج الامام من صلاته انقطعت القدوة ان لم يخرج وقطعها المأموم جاز وفي
قول لا يجوز الا بعذر يرخس في ترك الجماعة ومن العذر تطويل الامام أو تركه سنة مقصودة
كتشهد ولو أحرم منفرداً ثم نوى القدوة في خلال صلاته جاز في الاظهر وان كان في ركعة أخرى
ثم يتبعه قائماً كان أو قاعداً فان قرع الامام أولاً فهو مسبوق أو هو فان شاء فارقته وان شاء
انتقل إلى سلم معه وما أدركه المسبوق فاول صلاته فيعيد في الباقي القنوت ولو أدرك ركعة من
المغرب تشهد في ثانيته وان أدركه راكعاً أدرك الركعة (قلت) بشرط أن يطأ ثلثاً قبل
ارتفاع الامام عن أفضل الركوع والله أعلم ولو شك في ادراك الحد الاجزاء لم تحسب ركعته في
الاظهر ويكبر للاحرام ثم للركوع فان نواه ما بتكبيره لم تنعقد وقيل تنعقد نفلاً وان لم ينو بها
شياً لم تنعقد على الصحيح ولو أدركه في اعتداله فما بعده انتقل معه مكبراً والاصح انه يوافق في
التشهد والتسبيحات وان من أدركه في سجدة لم يكبر لا لتتقال إليها واذا سلم الامام قام المسبوق
مكبراً ان كان موضع جلوسه والا فلا في الاصح * (باب صلاة المسافرين) *
انما تقصر رباعية مؤداة في السفر الطويل المباح لافائنة الحضر ولو قضى فائنة السفر فلا تظهر
قصره في السفر دون الحضر ومن سافر من بلاد فاول سفره بمجاوزة سورها فان كان وراءه
عمارة اشترط مجاوزتها في الاصح (قلت) الاصح لا يشترط والله أعلم فان لم يكن سور فاوله
مجاوزة العمران لا الخراب والبساتين والغربة كبلدة وأول سفره ساكن الحياض بمجاوزة
الحلة واذا رجع انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاوزته ابتداء ولو نوى إقامة أربعة أيام بموضع
انقطع سفره بوضو ولا يحسب منها يوم ادخله وخروجه على الصحيح ولو أقام ببلد بنيـ نـ أن
يرحل اذا حصلت حاجة يتوقعها كل وقت قصر ثمانية عشر يوماً وقيل أربعة وفي قول أبداً
وقيل الخلاف في خائف القتال لا التاجر نحوه ولو علم بقاء هامة طويلة فلا قصر على المذهب
* (فصل) * طويل السفر ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية (قلت) وهي مرحلتان بسـ مـ
الانقال والبحر كالبر فلو قطع الاميال فيه في ساعة قصر والله أعلم ويشترط قصد موضع معين
أولا فلا قصر للهاثم وان طال تردده ولا طالب غريم وأبق يرجع متى وجده ولا يعلم موضعه ولو
كان مقصده طريقاً طويلاً وقصـ مـ يفسلك الطويل لغرض كسهولة أو أمن قصر والا فلا في
الاظهر ولو تبسع العبد أو الزوجة أو الجندى مالك أمره في السفر ولا يعرف مقصده فلا قصر

نظم صلاتيهما فلا يصح مع اختلافه
ككتوبة وكسوف أو جنس أو وصح أو
بقاض ومفترض بمنفصل وفي طويلة بقصيرة
وبالعكس والمقتدى في نحو ظهر بصبح أو
مغرب كمسبوق والافضل متابعتة في قنوت
وتشهد آخر وفي عكس ذلك إذا أتم فارقته
والافضل انتظاره في صبح ويقنت إن أمكنه
والتركه وله فراقه ليقتت وموافقة في
سنة تفحش مخالفة فيها وتبعية بأن يتأخر
تحرره ولا يسبقه بركنين فعليين عامدا عالما
ولا يخاف به مبالاة - ذكر فان خالف بطلت
صلاته والع - ذكر كان أسرع امام قراءته
وركع قبل اتمام موافق الفاتحة فيتمها
ويستعي خلفه مالم يسبق بأكثر من ثلاثة
أركان طويلة والاتباعه ثم تدارك بعد سلام
فان لم يتمها الشغل بسنة فمذورك كما موم علم
أو شلت قبل ركوعه وبعد ركوع امامه أنه
ترك الفاتحة بقراءة أو يسبح في كل ركعة وان
كان بعدهم لم يعد اليها بل يصلي ركعة بعد
سلام وسن لمسبوق ان لا يشغل بسنة بل
بالفاتحة إلا أن يظن ادراكها أو اذ ركع امامه
ولم يقرأها فان لم يشغل بسنة تبعه وأجزأه
والاقرأ بقدرها

(فصل) تنقطع قدوة بخروج امامه من
صلاته وله قطعها وكراهة الا لم يترك ركض
وتطويل امام وتركه سنة موصودة ولو نواها
منفردة في أثناء صلاته جاز وتبعه فان فرغ
امامه أو لا فكمسبوق أو هو فانتظاره
أفضل وما أدركه مسبوق فأول صلاته
فيه في ثانية صبح القنوت ومغرب التشهد
وان أدركه في ركوع محسوب واطمان
يقبض قبل ارتفاع امامه عن أقله أدرك
الركعة ويكبر لتحريم ثم ركوع فلو كبر
واحدة فان نوى بها التحريم فقط انعقدت
والا فلا ولو أدركه في اعتداله فما بعده وفاقه
فيه وفي ذكره وذكراته قاله عنه لا اليه وإذا
سلم امامه كبر لقيامه أو بدله ان كان محسب
انما تقصير بابعة مكتوبة أو داء أو فائنة سفر قصر في سفر

فلو نوا مسافة القصر قصر الجندى دونها ومن قصد سفر طويلا ففسار ثم نوى رجوعا انقطع
فان سار فسفر جديدا لا يترخص العاصي بسفره كابق وناشرة قلا أو نشأ بها حاثم جعله معصية
فلا ترخص في الاصح ولو أنشأ عاصيا ثم تاب فنشأ السفر من حين التوبة ولو اقتدى بتم لحقة
لزمه الا تمام ولو عرف الامام المسافر واستخاف متمات المقتدون وكذا الوعاذ الامام واقتدى
به ولو لزم الا تمام مقتدى ففسدت صلاته أو صلاة امامه أو بان امامه محدثا أتم ولو اقتدى بمن
ظنه مسافرا فبان مقيما أو بمن جهل سفره أتم ولو علمه مسافرا وشك في نيته قصر ولو شك فيها
فقال ان قصر قصرته والا أتمت قصر في الاصح ويشترط للقصر نية في الاحرام والتحريم عن
منافها دوا ما ولو أحرم قاصرا ثم تردد في انه يصر أو يتم أو في أنه نوى القصر أو قام امامه لثلاثة
فشكل هل هو متم أم ساه أتم ولو قام القاصر لثلاثة عمد ابلا موجب للاتمام بطلت صلاته وان
كان سهوا عاد وسجد له وسلم فان أراد أن يتم عاد ثم نهض متما يشترط كونه مسافرا في جميع
صلاته فلو نوى الإقامة فيها أو بلغت سفينة دار اقامته أتم والقصر أفضل من الاتمام على
المشهور وإذا بلغ ثلاث مراحل والصوم أفضل من الفطر ان لم يتضرر به * (فصل)
يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديم أو تأخير أو المغرب والعشاء كذلك في السفر الطويل
وكذا القصر في قول فان كان سائر وقت الاولى فتأخيرها أفضل والا فمكسه وشروط التقديم
ثلاثة البداءة الاولى فلو صلاهما فبسادها فسدت الثانية ونية الجمع ومحالها اول الاولى
وتجوز في أثناءها في الاظهر والموا لا بان لا يطول بينهما فصل فان طال ولو بعذر وجب تأخير
الثانية الى وقتها ولا يضر فصل يسير ويعرف طوله بالعرف وللمتيم الجمع على الصحيح ولا يضر
تخالف طاب خفيف ولو جمع ثم علم ترك ركن من الاولى بطلت اربع عيدهما جامعا أو من الثانية فان
لم ييطل تدارك والافباطة ولا جمع ولو جهل أعادهما لوقتهما وإذا أخر الاولى لم يجب الترتيب
والموا لا ونية الجمع على الصحيح ويجب كون التأخير بنية الجمع والافيعصى وتكون قضاء
ولو جمع تقديم فصار بين الصلاتين مقيما بطل الجمع وفي الثانية وبعد الا ييطل في الاصح
أو تأخير فقام بعد فراغهم لم يؤثر وقبله يجعل الاولى قضاء ويجوز الجمع بالمعارة تقديم
والجديد منه تأخير أو شرط التقديم وجوده أو اهما أو الاصح اشتراطه عند سلام الاولى
والثلث والبرد كطهران ذابا والظاهر تخفيف الرخصة بالمصلي جماعة بمسجد بعيد يتأذى بالمطر
في طريقه * (باب صلاة الجمعة) * انما تتعين على كل مكاف حرد كرك

(٣ - منهاج) جلوسه الا فلا * (باب صلاة المسافرين) * انما تقصير بابعة مكتوبة أو داء أو فائنة سفر قصر في سفر

أوله بجواز زمة سور مختص بمسافر منه فان لم
ومع عرض وادومها ومعدرات
ويتمنى بلوغه بدأسافر من وطنه أو
موضع ونوى قبل وهو مستعمل إقامة به
مطلقاً أو أربعة أيام صحاح وإقامته وعلم
ان ار به لا يقضى فيها وان توقعه كل وقت
قصر ثمانية عشر يوماً وبنيته رجوعه ما كنا
لا الى غير وطنه لحاجة

(فصل) للقصر شرط سفر طويل لغرض
ولم يعدل اليه أو بدل لغرض غير القصر
وهو ثمانية وأربعون ميلاً ما شئمة ذهاباً
وهي مرحلتان وجوازه فلا قصر كغيره
لما ص به فان تاب فأوله محل توبته وقصد
محل مع يوم أو لا فلا قصر لها ثم ولا مسافر
اعرض لم يقصد المحل ولا رقيق وزوجة
وجنـدى قبل مرحلتين ان لم يعرفوا أن
متبوعهم يقطعهما فلو نوهـ ما قصر
الجنـدى ان لم يثبت وعدم اقتدائه بمن جهل
سفره أو بتم فلو اقتدى به أو بمن ظنه
مسافر اذ بان مقبلاً فقط أو ثم محدثاً ثم ولو
استخلف قصر منها أتم المقتدون كالامام
ان اقتدى به ولو ظنه مسافراً وشك في نيته
قصر ان قصر ونيته في تحريم وتحرز عن
منافها دوماً فلو شك هل نوى القصر أو
تردد في أنه يقصر أتم ولو قام امامه لثلاثة
فشك أهو متم أتم أو قام لها قصر بلا
وجوب لان تمام بطالت صلاته لاسأها أو
جاهلاً فليعد ويسجد للسهو فان أراد أن يتم
عادتم قام متم أو دوام سفره فـ صـ لاته فلو
انتهى فيها وشك أتم وعلم بجوازه فلو قصر
جاهلاً به لم تص صلاته والافضل صوم لم يضر
وقصر ان بلغ سفره ثلاث مراحل ولم يختلف
في قصره

(فصل) يجوز جمع عصرين ومغربين
تقدماً وتأخيراً في سفر قصر والافضل
لا اثر وقت أولى تأخير ولغيره تقديم وشرط
له ترتيب ونية جمع في أولى وولاء عرفا ولو
ذكر بعدهم اترك ركن من أولى أعادهما

وله جمعهما أو من نانية ولم يطل فصل تدارك والباطل ولا جمع ولو جهل أعادهما بالاجمع تقديم ودوام سفره الى

في خدمة أبنية أو طان المجمعين ولولا زمة أهل الخيام الصراة أبدأ فاجعة في الاظهر الثالث
أن لا يسبقها ولا يقارن فاجعة في بلدتها الا اذا كبرت وعسرا جتماعهم في مكان وقيل لا تستثنى
هذه الصور وقيل ان حال نهر عظيم بين شـ قـها كانا كبـلدين وقيل ان كانت قري فانتصـات
تعددت الجمعة بعددها فلو سبقتها الجمعة السابقة وفي قول ان كان السلطان مع الثانية
فهى الصحيحة والمعتبر سبق التحريم وقيل التحلل وقيل بأول الخطبة فلو وقع تمامها أو شـك
استؤنفت الجمعة وان سبقت احدهما ولم تتعين أو تعينت ونسبت لـواظهر ادى قول الجمعة
الرابع الجماعة وشرطها كغيرها وأن تقام بأربعين مكافحاً كرامستوطننا لا يظعن شتاء
ولاميفاً الحاجة والصحيح انه قاده بالمرضى وأن الامام لا يشترط كونه فوق أربعين ولو
انقض الاربعون أو بعضهم في الخطبة لم يحسب المفعول في غيبتهم ويجوز البناء على ماضى
ان عادوا قبل طول الفصل وكذا بناء الصلاة على الخطبة ان انقضوا ايها فان عادوا بعد طوله
وجب الاستئنف في الاظهر وان انقضوا في الصلاة بطالت وفي قول لان بقى اثنتان وتصح خلف
العبد والصبي والمسافر في الاظهر اذا تم العدد بغيره ولو بان الامام جنباً أو محدثاً صححت جمعهم في
الاظهر ان تم العدد بغيره والا فلا ومن لحق الامام المحدث راكعاً لم تحسب ركعته على الصحيح
الخامس خطبتان قبل الصلاة وأركانها خمسة حمد الله تعالى والصلاة على رسول الله صلى الله
عليه وسلم واقفالهما متعين والوصية بالنقوى ولا يتعين ~~لها~~ على الصحيح وهذه الثلاثة أركان
في الخطبتين والرابع قراءة آية في احدها ما وقيل في الاولى وقيل فيهما ولا تجب
والخامس ما يقع عليه اسم دعاء للمؤمنين في الثانية وقيل لا يجب ويشترط كونها عربية مرتبة
الاركان الثلاثة الاولى وبعد الزوال والقيام فيهما ان قدر والجلوس بينهما واسماع أربعين
كاملين والجديد أنه لا يحرم عليهم الكلام ويسن الانصات (قات) الاصح أن ترتيب الاركان
ليس بشرط والله أعلم والاظهر اشتراط الموالاة وطهارة الحدث والنجس والستر وتسب على
منبر أو مرتفع ويسلم على من عند المنبر وأن يقبل عليهم اذا صعد ويسلم عليهم ويجلس ثم
يؤذن وأن تكون بليغة مطهورة قصيرة ولا يلتفت بمناوشة ما لا في شئ منها أو يعتمد على سيف
أو عصا ونحوه ويكون جالوسه بينهم نحو سورة الاخلاص واذا فرغ شرع المؤذن في الإقامة
وبادر الامام ليبلغ المحراب مع فراغه ويقرأ في الاولى الجمعة وفي الثانية المنافقين جهراً

* (فصل) يسن الغسل لحاضرها وقيل لكل أحد ووقته من الفجر وتقرئ به من ذهابه أفضل
فان عجز تيمم في الاصح ومن المسنون غسل العبد والكسوف والاستسقاء والغسل الميت
والجنون والمغمى عليه اذا أفاقا والكافر اذا أسلم وأغسل الحنجرة كدها وغسل غاسل الميت
ثم الجمعة وعكسه القديم (قلت) القديم هنا أظهر وجه الاكثر وأحاديثه صحيحة كثيرة
وليس الجديد حديث صحيح والله أعلم ويسن التكبير اليها ماشياً بسكينة وان يشتغل في طريقه
وحضوره بقراءة أو ذكر ولا يتخطى وأن يتزين بأحسن ثيابه وطيب وازالة الظفر والريح
(قات) وأن يقرأ الكهف يومها وليتها ويكثر الدعاء والصلاة على رسول الله صلى الله عليه
وسلم ويحرم على ذي الجمعة التشاغل بالبيع وغيره بعد الشروع في الاذان بين يدي الخطيب
فان باع صح ويكره قبل الاذان بعد الزوال والله أعلم * (فصل) من أدرك ركوع
الثانية أدرك الجمعة فيصلي بعد سلام الامام ركعة وان أدركه بعد فاته فيتم بعد سلامه ظهرها
أربعاً والاصح أنه ينوى في اقتدائه الجمعة واذا خرج الامام من الجمعة أو غيرها يحدث أو غيره
جاز الاستخلاف في الاظهر ولا يستخاف للجمعة الا مقتدياً به قبل حدثه ولا يشترط كونه حاضر

قد رر ركعة والاصح وكان قضاءه وودع سقره الى تمامهما فلو أقام قبله صارت الاولى قضاء ويجوز جمع بنحو مطرقة بماء شروطة غير الاخير وأن يصلي جماعة يصلي بعيد يتأذى بذلك في طريقه وأن يوجد ذلك عند تحرره بهم ما وتخلله من أولى

(باب صلاة الجمعة)

تتبعين على حذو كرا بلاء - ذكر ترك الجماعة مقيم بعمل جمعة أو يستوي باغته فيه معتدل سمع صوت عال عادة في هدوء من طرف محلها الذي يليه أو مسافر له من محلها وتلزم أعمى وجد قاندا وهما وزمانا وجد من كالا يشق ركوبه ومن صح ظهره ممن لا تلزم جمعة صحته وله أن ينصرف قبل إتمامه الا نحو مريض ان دخل وقتها ولم يرد ضرره بانتظاره أو أقيمت الصلاة وبفجر حرم على من تلزمه سفر تقوت به لان خشى ضررا وسن غيره جماعة في ظهره واخفاؤها ان خفي عذره ولمن رجلي زوال عذره تأخير ظهره الى فوت الجمعة وغيره تعجيلها واحتماع شرط غيرها شروط ان تقع وقت ظهر فلو ضاق أو شك وجب ظهر أو خرج وهم فيها وجب بناء كسبوق وبأبينة بجمعة فلا تصح من أهل خيام وأن لا يسبقها بتحرر ولا يقارن فيها جمعة بمحلهما لان كبار أهلها وعسر اجتماعهم بمكان فلو وقفتا معا أو شاك استؤنفت أو التبتت صلاوا ظهرا وأن تقع جماعة وبأر بعين مكلفا حرا ذكرا متوطنا ولو نقصوا فيها بطلت أو في خطبة لم يحسب ركن فدل حال نقصهم فان عادوا قرا بيا جاز بناء والاوجب استئناف كنقصهم بينهم ما وتصح خلاف عبد وصي ومسافر ومن بان محدثان تم العدد بغيرهم وأن يتقدمها خطبتان وأركانها حمد الله تعالى وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بافظهما ووصية بتقوى في كل وقراءة آية مفهومة وفي أولى أولى ودعاء لاهل مؤمنين بأخروي في ثانية وشرط كونهم حاضرين في وقت وولاء وظهر

الخطبة ولا الركعة الاولى في الاصح فيهما ثم ان كان أدرك الاولى تمت جمعهم والافتتاح لهم دونه في الاصح ويراعى المسبوق نظام المستخاف فاذا صلى ركعة تشهد وأشار اليهم - لم يفارقوه أو ينتظروا ولا يلزمهم استئناف نية القدوة في الاصح ومن رجم عن السجود فأكفاه على انسان فعلى والا فالاصح أنه ينتظر ولا يؤتى به ثم ان تمكن قبل ركوع امامه سجد فان رفع والامام قائم فقرأ أو ركع فالاصح يركع وهو كسبوق فان كان امامه فرغ من الركوع ولم يسلم وافقه فيها هو فيه ثم صلى ركعة بعده وان كان سلم فانت الجمعة وان لم يمكنه السجود حتى ركع الامام ففي قول يراعى نظم نفسه والظاهر أنه يركع معه ويحسب ركوعه الاول في الاصح فركعته ملققة من ركوع الاولى وسجود الثانية وتذكر بها الجمعة في الاصح فلو سجد على ترتيب نفسه عالما بأن واجبه المتابعة بطلت صلاته وان نسي أو جهل لم يحسب سجوده الاول فاذا سجد ثانيا حسب والاصح ادراك الجمعة بهم - هذه الركعة اذا مكثت السجدة فان قبل سلام الامام ولو تخلف بالسجود ناسيا حتى ركع الامام للثانية ركع معه على المذهب

(باب صلاة الخوف)

هي أنواع الاقل يكون العدو في القبلة فيرتب الامام القوم صفين ويصلي بهم فاذا سجد سجد معه صف سجدت به وحرس صف فاذا قاموا سجد من حرس ولحقوه وسجد معه في الثانية من حرس أولا وحرس الاخرين فاذا اجلس سجد من حرس وتشهد بالصفين وسلم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بهن وان ولو حرس فيهما فرقنا صف جاز وكذا فرقة في الاصح الثاني يكون في غيرهما فيصلي مرتين كل مرة بفرقة وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بطن نخل أو تقف فرقة في وجهه ويصلي بفرقة ركعة فاذا قام للثانية فارقته وأتمت وذبحت الى وجهه وجاء الواقفون فاقتدوا به فصلى بهم - الثانية فاذا اجلس للتشهد قاموا فاتوا ثانیتهم ولحقوه وسلم بهم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع والاصح أنها أفضل من بطن نخل ويقرأ الامام في انتظاره الثانية ويتشهد وفي قول يؤخر التحقة فان صلى مغربا بفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو أفضل من عكسه في الاظهر وينتظر في تشهده أو قيام الثالثة وهو أفضل في الاصح أو رباعية في كل ركعتين فلو صلى بكل فرقة ركعة صح صلاة الجميع في الاظهر وسهوا كل فرقة تحول في أولاهم وكذا ثمانية الثانية في الاصح لثانية الاولى وسهوا في الاولى يلحق الجميع وفي الثانية لا يلحق الاولين ويسن جل السالاح في هذه الأنواع وفي قول يجب الرابع أن ياتهم القتال أو يشتد الخوف فيصلي كيف أمكن راكبا ماشيا أو معذري ترك القبلة وكذا الاعمال الكثيرة الحاجة في الاصح لا يصح ويأبى السلاح اذا دعى فان عجز أمسكه ولا قضاء في الاظهر وان عجز عن ركوع وسجود أو ما والسجود أخفض وله ذا النوع في كل قتال وهزيمة مباحين وهرب من حريق وسيل وسبع وغيره عند الاعسار وخوف حبسه والاصح منه لمحرم خاف فوت الحج ولو صلا السواد ظنوه عدوا فبان غيره فغضوا في الاظهر

(فصل) يحرم على الرجل استعمال الحرير بالمرش وغيره ويجل للمرأة لبسه والاصح تحريم افتراشها وأن للولي الباسه الصبي (قلت) الاصح حل افتراشها وبقطع العراقيون وغيرهم والله أعلم ويجوز للرجل لبسه للضرورة كحرب ودمه اكين أو فجأة حرب ولم يجد غيره والحاجة كحرب وحكة ودفع قل وللاقتال كدبياج لا يقوم غير مقامه ويحرم المركب من ابريسم وغيره ان زاد وزن الابريسم ويجل عكسه وكذا ان استوى باقي الاصح ويجل ما طرز أو طرف بحرب قدر العادة وابس الثوب النجس في غير الصلاة ونحوها لاجل كلب وخنزير الاضرورة كفجأة قتال وكذا اجلد الميتة في الاصح ويجل الاستباح بالدهن النجس على

ويسترو قيام قادر وجالوس بينهم باطمانينة واسماع الاربعين أركانها ما وسن ترتيبها وانصاف فيها ما كونها ما على منبر فرفع وان يسلم على

من عنده ويقبل عليهم اذا صعدوا وسلم ثم يجلس

(٢٠)

فيؤذن واحد وتكون باي لغة مفهومة متوسطة ولا ياتلف ويشغل يسرا

بحوسب ويمناه بحرف المنهبر ويكون جلوسه بينهم ما بقدر سورة الاخلاص ويقوم بعد فراغه يؤذن ويبادره وليبلغ المحراب مع فراغه ويقرأ في الاولى الجمعة والثانية المنافقين جهرا

(فصل) سن غسل فبدله لمريدها بعد فجر وقربه من ذهابه افضل ومن المسنون اغسال ج وغسل عبيد وكسوف واستسقاء ولغسل ميت ولجنون ومغمى عليه افاقا وكفرا سلم واكدها غسل جمعة ثم غسل ميت وسن بكور لغير امام من فجر وذهاب في طريق ماويل ماشيا بسكينة ورجوع في قصر لالهذرو اشتغال في طريقه وحضور بقراءة أو ذكر وتزين بأحسن ثيابه والبيض أولى ويتطيب وبازالة نحو طفر وريح واكثر دعاء وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة الكهف يومها ولبنتها وكره تخطا الامام ومن وجد فرجة لا يصلها الا بخطى واحد أو اثنين أو لم يرجسها وحرم على من تلزمه اشتغال بنحو بيع بعد شروعه في اذان خطبة فان عده مع ذكره قبل الاذان بعد زوال

(فصل) من أدرك ركعة ولو ماظفة لم تقفه الجمعة فيصلي بعد زوال قدرته ركعة أو دونها فاتته فيتم ظهرا وينوي في اقتدائه جمعة واذا بطلت صلاة امام خلفه مقته به قبل بطلانها جاز وكذا غيره في غير جمعة ان لم يخالف امامه ثم ان أدرك الاولى تمت جمعهم والا فتم لهم لاله وبراعى المسبوق نظام الامام فاذا تشهد أشار واتته ظاهرا افضل ومن تخلف لعذر عن سجود فأمكنه على شئ لزمه والا فلينتظر فان تمكن قبل ركوع امامه سجدا فان وجدته قائما أو راكعا فكمه سبوق والا وافقه ثم صلى ركعة بعده فان وجدته سلم فاتته الجمعة أو تمكن فيه فليركع معه ويحسب ركوعه الاول فركعته ماظفة فان سجد على ترتيب نفسه عامدا عالما بطلت صلاته والا فلا ولا يحسب سجود فان سجد نائبا حسب فان كل قبل سلام الامام أدرك الجمعة

المشهور

(باب صلاة العيدين)

هي سنة وقيل فرض كفاية وتشرع جماعة وللمنفرد والعبد والمرأة والمسافر ووقتها بين طلوع الشمس وزوالها ويسن تأخيرها لترتفع كرمح وهي ركعتان يحرم بينهما ما ثم يأتي بدعاء الافتتاح ثم سبع تكبيرات يقف بين كل ثنتين كآية معتدلة يهلل ويكبر ويجود ويحسن سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ثم يقرأ ويقرأ ويكبر في الثانية خمس اقبل القراءة ويرفع يديه في الجميع ولسن فرضا ولا بعاضا ولو نسها وشرع في القراءة فالت في القديم يكبر مالم يرفع ويقرأ بعد الفاتحة في الاولى وفي الثانية اقتربت بكاملها مجهر او بسن بعدها خطبة ثمان اركانها كهي في الجمعة ويعلمهم في الفطار الفطرية والاضحية يفتتح الاولى بتدع تكبيرات والثانية بسبع ولا ويندب الغسل ويدخل وقته بنصف الليل وفي قول بالفجر والتطيب والتزين كالجمعة وفعلها بالمسجد افضل وقيل بالصراخ الالهذرو يستخاف من يصلي بالضعفة ويذهب في طريق ويرجع في أخرى ويكبر الناس ويحضر الامام وقت صلاته ويجعل في الاضحية (قلت) وبأكل في عيد الفطر قبل الصلاة ويمسك في الاضحية ويذهب ماشيا بسكينة ولا يكره النفل قبلها لغير الامام والله أعلم *(فصل) يندب التكبير بغروب الشمس ليلتي العيدين في المنازل والطرق والمساجد والاسواق برفع الصوت والاطهر ادا مته حتى يحرم الامام بصلاة العبد ولا يكبر الحاج ليلة الاضحية بل يلبي ولا يسن ليلة الفطر عقب الصلوات في الاصح ويكبر الحاج من ظهر النحر ويختتم بصبح آخر التشريق وغسيرة كهو في الاظهر وفي قول من مغرب ليلة النحر وفي قول من صبح عرفة ويختتم بعصر آخر التشريق والعمل على هذا الاظهر أنه يكبر في هذه الايام للفاتحة والراتبة والنافلة وصيغته المحبوبة الله أكبر الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد ويستحب أن يزيد كبرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيل ولوشهد وايوم الثلاثاء قبل الزوال برؤية الهلال ليلة الماضية أفطارنا وصلينا العبد وان شهد وابعده الغروب لم تقبل الشهادة أو بين الزوال والغروب أفطارنا وفاتت الصلاة ويشترع قضاؤها متى شاء في الاظهر وقيل في قول تصلي من الغد أداء

(باب صلاة الكسوفين)

هي سنة فيحرم بنية صلاة الكسوف ويقرأ الفاتحة وبركع ثم يرفع ثم يقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يعتدل ثم يسجد فله ركعة ثم يصلي ثانية كذلك ولا يجوز زيادة ركوع ثالث اتمادي الكسوف ولا نقصه ولا انجلاء في الاصح والا كمل أن يقرأ في القيام الاول بعد الفاتحة البقرة وفي الثاني كآتي آية منها وفي الثالث مائة وخمسين والرابع مائة تقريبا ويسجد في الركوع الاول قدر مائة من البقرة وفي الثاني ثمانين والثالث سبعين والرابع خمسين تقريبا ولا يطول السجودان في الاصح (قلت) الصحيح تطويلها ثابت في الصحيحين ونص في البويطي أنه بطولها نحو الركوع الذي قبلها والله أعلم وتسبج جماعة ويجهر بقراءة كسوف القمر لا الشمس ثم يخطب الامام خطبتين بأركانها في الجمعة ويحث على التوبة والخير ومن أدرك الامام في ركوع أول أدرك الركعة أو في ثمان اقيام ثمان في الاظهر وتلهوت صلاة الشمس بالانجلاء وبغروبها كسوف والقمر بالانجلاء وطلوع الشمس لا الفجر في الجديد ولا بغروبها خاسفها ولو اجتمع كسوف وجمعة أو فرض آخر قدم الفرص ان خيف فوته والا فلا تظهر تقديم الكسوف ثم يخطب الجمعة متعزضا للكسوف ثم يصلي الجمعة ولو اجتمع عيدا وكسوف وجنزة قدمت الجنزة

(باب صلاة الاستسقاء)

ولا يحسب سجود فان سجد نائبا حسب فان كل قبل سلام الامام أدرك الجمعة *(باب) صلاة الخوف أنواع صلاة عسكان هي

وهي والعدو في القبلة والمسلمون كثيرون لا سائر أن يصلي الإمام بهم في مسجد بصف (٢١) أول ويجزئ ثلثا إذا قاموا بخدم من حرم ولحقه

ويجوز له بعد تقدمه وتاخره الأول في الثانية وحرم الآخر فاذا جاس سجدا وتشهد وسلم بالجميع وجاز عكسه ولو حرس فيه ما فرقة صف أو فرقاه جاز وبطن نخل وهي العدو في غيرها أو ثم سائر أن يصلي مرتين كل مرة بفرقة وذات الرفاع وهي والعدو وكذلك أن تقف فرقة في وجهه ويصلي الثانية بفرقة ركعة ثم عند قيامه تفارق وتقف في وجهه وتجيء تلك فيصلي بها الثانية ثم تتم وتلقه ويسلم بها ويقرأ أو يتشهد في انتظاره والثالثة بفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وهو أفضل من عكسه ويتنظر في تشهد هذه أرقام الثالثة وهو أفضل والرابعة بكل ركعتين ويجوز بكل ركعة وهذه أفضل من الأولى وسهوه كل فرقة محمول لا الأولى في ثانيتهما وسهوه في الأولى يلحق الكل وفي الثانية لا يلحق الأولى وسن في هذه الأنواع حل سلاح لا يمنع صحة ولا يؤذي ولا يظهر بتركه خطر وشدة خوف وهي أن يصلي كل فيها كيف أمكن وعذر في ترك قبلة العدو وعمل كثير الحاجة لا يصح له أمساك سلاح نجس الحاجة وقضى وله تلك في كل مباح قتال وهرب لا خوف فوت حج ولو ما لهما ظنوه عدوا أو أكثر فيان خلافة فوضوا (فصل) حرم على رجل وخنثى استعمال حرب وما أكثره منه زنة لا ضرورة كحرب وبرد مضرين وفناء حرب ولم يجد أغـيره أو حاجة كحرب وقتل وكقتال ولم يجد ما يغني عنه ولولي الباسه صبي أو حل ما طر زقدور أربع أصابع أو طرف به قد رعدة واستصباح بدهن نجس لادهن نحو كلب ولبس متنجس لا نجس الا ضرورة (باب) * صلاة العيدين سنة ولو لم يفرده ومسافر الحاج بمنى جماعة بين طلوع شمس وزوال وسن تأخيرها لترفع كرمج وهي ركعتان والاكمل أن يكبر راعيا يديه في

هي سنة عند الحاجة وتعاد ثانيا وثالثا لم يسقوا فان تأهبوا للصلاة فسقوا قبلها اجتمعوا للشكر والدعاء ويصلون على الصحيح ويأمرهم الإمام بصيام ثلاثة أيام أولا والتوبة والتقرب الى الله تعالى بوجوه البر والخروج من المظالم ويخرجون الى الصحراء في الرابع صياما في ثياب بذلة وتخشع ويخرجون الصبيان والشيوخ وكذا البهائم في الاصح ولا يمنع أهل الذمة الحضور ولا يختلطون بنا وهو ركعتان كالعيد لكن قبل يقرأ في الثانية أنا أرسلنا نوحا ولا تختص بوقت العيد في الاصح ويخطب كالعيد لكن يستغفر الله تعالى بدل التكبير ويدعو في الخطبة الأولى اللهم اسقنا غيثنا غيثا هنيئا مريئا مريعا غدا فاجلا سحاطا بقادتنا اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم اناسنا غفرك انك كنت غفارا فأرسل السماء علينا مدرارا ويستقبل القبلة بعد صدور الخطبة الثانية ويبالغ في الدعاء سرأ وجهرا ويحول رداءه عند استقباله فيجعل يمينه يساره وعكسه وينكسه على الجدي فيجعل أعلاه أسفله وعكسه ويحول الناس مثله (قلت) ويترك محولا حتى ينزع الثياب ولو ترك الإمام الاستسقاء فعليه الناس ولو خطب قبل الصلاة جاز ويسن أن يبرز لأقل مطر السنة ويكشف غير عورته ليصبيه وأن يغتسل أو يتوضأ في السيل ويسجد عند الرعد والبرق ولا يتبع بصره البرق ويقول هذه المطر اللهم صيبنا نافعا ويدعو بما شاء وبعد المطر يابض الله ورجته ويكره مطر نابوء كذا وسب الريح ولو تضرروا بكثرة المطر فالسنة أن يسألوا الله تعالى رفعه اللهم حو البنا ولا علينا ولا يصلي لذلك والله أعلم (باب) * ان ترك الصلاة جاحدا وجوبها كفر أو كسلا قتل حدا والصحيح قتله بصلاة فقط بشرط اخراجها عن وقت الضرورة ويستتاب ثم تضرب عنقه وقيل نجس بحديدة حتى يصلي أو يموت ويغسل ويصلى عليه ويدفن مع المسلمين ولا يطمس قبره (كتاب الجنائز) * ليكثر ذكر الموت ويستمد بالتوبة ورد المظالم والمريض آكد ويضجع المحتضر لجنبه الا يمن الى القبلة على الصحيح فان تعذر لضيق مكان ونحوه ألقى على قفاه ووجهه وأخصاه للقبلة ويلقن الشهادة بلا الحاح ويقرأ عنده يس ويحسن ظنه بربه سبحانه وتعالى فاذا مات غص وشد لحياه بعصاة وأبنت مفاسله وستر جميع بدنه بثوب خفيف ووضع على بطنه شيء ثقيل ووضع على سريره ونحوه ونزع ثيابه ووجهه للقبلة كاحتضر ويتولى ذلك أرفق محارمه ويبادر بغسله اذا تبين موته وغسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه فروض كفاية وأقل الغسل تعميم بدنه بعد إزالة النجس ولا تجب نية الغسل في الاصح فيكفي غرقه أو غسل كافر (قلت) الصحيح المنصوص وجوب غسل الغريق والله أعلم والاكمل وضعه بموضع خال مسطور على لوح ويغسل في قميص بماء بارد ويحلبه الغاسل على المغسل ما تلا الى ورائه ويضع يمينه على كتفه وإبهامه في نقرة قفاه ويسند ظهره الى ركبته اليمنى ويمر يساره على بطنه امرأ ابليغا يخرج ما فيه ثم يضحجه لقفاه ويغسل يساره وعليها خرقة سواتيه ثم ياف أخرى ويدخل أصبعه في فمها ويمر بها على أسنانه ويرزبل ما في من أذى ويوضه كالحي ثم يغسل رأسه ثم لحية يسدر ونحوه ويسرحهما بشط واسع الاسنان برفق ويرد المنتف الى ويغسل شقه الايمن ثم الى يسر ثم يحرقه الى شقه الايسر فيغسل شقه الايمن ممالي القفا والظهر الى القدم ثم يحرقه الى شقه الايمن فيغسل الايسر كذلك فهذه غسله ويستحب ثانية وثالثة وأن يستعان في الأولى بسدر أو خطمي ثم يصب ماء قراح من فرقه الى قدمه بعد زوال الصدر وأن يجعل في كل غسله قائل كافور ولو خرج بعده نجس وجب ازالته فقط وقيل مع الغسل ان يخرج من الفرج وقيل الوضوء ويغسل الرجل الرجل والمرأة المرأة ويغسل أمته وزوجته وهي زوجها ويألفان خرقة أولى بعد افتتاح سبعا وثانية قبل تيمؤ ذنسا واهل ويكبر ويحج بين كل اثنين ويحسن سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولو ترك التكبير

فقرأ بعد اليه ويقرأ بعد الفاتحة في الأولى والثانية (٢٢) اقتربت أو الأعلى والغاشية جهر أو سن خطبتان بعدهما الجماعة كجمعة في أركان

وسنن وأن يعلمهم في فطار الفطرة وأضحى
الأضحية ويفتح الأولى بتسعة تكبيرات
والثانية بسبع ولا يغسل ووقته من نصف
ليل وتزين ويكبر وأن يحضر امام وقت
صلاته ويجعل في أضحى وفعلاها بسجدة
أفضل إلا أنه إذا خرج استخاف فيه
ويذهب ويرجع بجمعة أو بأكل قبلها في
فطار ويسكن في أضحى ولا يكبره نفل قبلها
لغير امام وسن أن يكبر غير حاج برفع صوت
من أول المني عبد إلى تحرم امام وعقب كل
صلاة من صبح عرفة إلى عقب عصر آخر
تشرى ويحاج كذلك من ظهر نحر إلى عقب
صبح آخر وقبل ذلك يابى وصيغته المحبوبة
معروفة وتقبل شهادة شوال يوم الثلاثاء
ثم ان كانت قبل زوال صلي العيد حينئذ أداء
والافضاء والعبرة بوقت تعديل

(باب)

صلاة الكسوفين سنة وأقلها ركعتان
وأدنى كمالها زيادة قيام وقراءة وركوع كل
ركعة ولا ينقص ركوعا ولا سجدة ولا يزيد
لعدمه وأعلامه أن يقرأ بعد الفاتحة في قيام
أول البقرة وثان كآتي آية منها وثالث كآتي
وخمسين ورابع كآتي ويسجد في ركوع
وسجود أول كآتي من البقرة وثان كآتين
وثالث كسبعين ورابع كخمسين وسن
جهر بقراءة كسوف قرأها بسجدة
بلا عذر وخطبتان كغير ذلك لا يكبر وحث
على خير وتذكر ركعة بركوع أول وتفوت
صلاة شمس يغروهم أو انجلاء وقربه
وبطالوعها ولو اجتمع عيد أو كسوف
وجنزة قدمت أو كسوف وفرض بجمعة
قدم ان ضاق وقته والا فالكسوف ثم
يتخطب للجمعة من غير ضالة ثم يصلها

(باب) صلاة الاستسقاء سنة الحاجة
واستزادة وتكررت حتى يسقوا فان سقوا
قبها اجتمعوا الشكر ودعاء وصلوا وسن أن
يأمرهم الامام بصوم أربعة أيام ويبر
ويخرجهم إلى صحره في الرابع في ثياب بذلة وتخشع من ظففين وبأجراج صبيان وشيوخ وغير ذواتها فتجوزها ثم ولا يمنع

ولامس فان لم يحضر الأجنبي أو أجنبي في يوم في الأصح وأولى الرجال به أو لاهم بالصلاة وبها
قربانها ويقدم على زوج في الأصح وأولاهن ذات محرمية ثم الأجنبية ثم رجال القرابة
كترتيب صلاتهم (قلت) الابن المومنون وكالا جني والله أعلم ويقدم عليهم الزوج في
الأصح ولا يقرب المحرم طيبا ولا يؤخذ شعره وطفرة وتطيب المدة في الأصح والجديد أنه
لا يكبره في غير المحرم أخذ طفره وشعرابطه وعانته وشاربه (قلت) الاظهر كراهته والله أعلم
(فصل) يكفن بماله لبسه حيا وأقله ثوب ولا تنفذ وصيته باسقاطه والافضل للرجل ثلاثة
ويجوز رابع وخامس ولها خمسة ومن كفن منهما بثلاثة فهي لفائف وان كفن في خمسة
زيد قبض وعمامة تحتين وان كفنت في خمسة فازار وخمار وقبض ولفافتان وفي قول ثلاث
لفائف وازار وخمار ويسن الأبيض ويحمله أصلي التركة فان لم يكن فعلى من عليه نفقته من
قريب وسيد وكذا الزوج في الأصح ويبسط أحسن اللفائف وأوسعها والثانية فوقها وكذا
الثالثة ويذرع على كل واحدة حنوط ويوضع الميت فوقها مستلقيا وعليه حنوط وكافور ويشد
ألبامه ويجعل على مناذر بدنه قطن وياف عليه اللفائف وتشد فاذا وضع في قبره نزع الشداد
ولا يلبس المحرم الذي كرمه ولا يستر رأسه ولا وجه المحرمة وحمل الجنائز بين العمودين
أفضل من التريبع في الأصح وهو أن يضع الخشبين المقدمين على عاتقيه ورأسه بينهما
ويحمل المؤخرتين رجلان والتريبع أن يتقدم رجلان ويتأخر آخران والمشي أمامها بقربها
أفضل ويسرع بها ان لم يخف تغيره *(فصل)* لصلاته أركان أحدها النية ووقتها
كغيرها وتسكني نية الفرض وقيل تشترط نية فرض كفاية ولا يجب تعيين الميت فان عين
وأخطأ بطالت وان حضر موتى نواهم الثاني أربع تكبيرات فان خمس لم تبطل في الأصح ولو
خمس امامه لم يتابعه في الأصح بل يسلم أو ينتظره يسلم معه الثالث السلام كغيرها الرابع
قراءة الفاتحة بعد الأولى (قلت) تجزى الفاتحة بعد غير الأولى والله أعلم الخامس الصلاة على
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الثانية والصحيح أن الصلاة على الرسول لا تجب السادس
الدعاء للميت بعد الثالثة لسابع القيام على المذهب ان قدر ويسن رفع يديه في التكبيرات
واسرار القراءة وقيل بجهر ليل والأصح ندب التعوذ دون الافتتاح ويقول في الثالثة اللهم
هذا عبدك وابن عبدك الى آخره ويقدم عليه اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا
وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنت أرحمنا بالله اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا
على الإيمان ويقول في الطل مع هذا الثاني اللهم اجعله فرط الابويه وسلفا وخرا وعظما
واعبارا وشفيعا وثقل به موازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما وفي الرابعة اللهم لا تحرمنا
أجره ولا تقننا بعده ولوتخلف المقسدي بلا عذر فلم يكبر حتى كبر امامه أخرى بطلت صلاته
ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وان كان الامام في غيرها فلو كبر الامام أخرى قبل شروعه في
الفاتحة كبر معه وسقطت القراءة وان كبرها وهو في الفاتحة تركها وتابعه في الأصح واذا سلم
الامام تدارك المسبوق باقي التكبيرات بأذكارها وفي قول لا يشترط الاذكار ويشترط
شروط الصلاة لا الجساعة وسقط فرضها بواحد وقيل يجب اثنان وقيل ثلاثة وقيل أربعة ولا
يسقط بالنساء وهناك رجال في الأصح ويصلي على الغائب عن البلد ويجب تقديمها على الدفن
وتصح بعده والأصح تخصيص الجمعة بمن كان من أهل فرضها وقت الموت ولا يصلي على قبر
رسول الله صلى الله عليه وسلم بحال *(فرع)* الجديد أن الولي أولى بامامته من الوالي فيقدم
الاب ثم الجد وان علا ثم الابن ثم ابنه ثم الاخ والاظهر تقديم الاخ لابوين على الاخ لاب ثم ابن

الاخ

كذلك من سببنا في ذلك بنحو سدر تميز به
ثانية وثالثة كذلك ولو خرج بعده نجس
وجب ازالته فقط ولا ينظر غاسل من غير
عورته الا قدر حاجة ويكون أمينا فان
رأى غير اسن ذكره أو ضده حرم المصلحة
ومن تعذر غسله يعم ولا يكره لتعوج جنب
غسله والرجل أولى بالرجل والمرأة بالمرأة
وله غسل حائلته وزوجه غسل زوجها
بلا مس فان لم يحضر الا اجنبي أو اجنبية يعم
والاولى به الاولى بالصلاة عليه درجة وبها
قربانها واولاهن ذات محرمية فذات ولاء
فاجنبية فزوج فرجال محارم كترتيب
صلاتهم فان تنازع مسألة تويان أقرع
والكافر أحق بقريته الكافر وتغيب
محدة وكره أخذ شعر غير محرم وظفره ووجب
ابتداء أثر احرام ولتأهل ميت تقبيل وجهه
ولا بأس باعلام بموته بخلاف نعي جاهلية
(فصل) يكفن بماله لبيته وكره مغالاة فيه
ولانثى نحو معصفر وأقله ثوب يستر عورته
ولو أوصى بأسقاطه وأكملته كثر ثلاثة
وجاز أن يراذل تحتها قميص وعمامة وانغديه
ازار فقميص فخمار فلغا فتان ومن كفن
بثلاثة فهي لفائف وسن أبيض
ومغسول وأن يبسط أحسن اللفائف
وأوسعها والباقي فوقها ويذرع على كل
واليت حنوط ويوضع فوقها مستقيما وتشد
ألياه ويجعل على منافذ قن وتلف عليه
اللفائف وتشد ويجعل الشداد في القبر
ويحل تجهيزه تركه الا زوجة وخادمها فعلى
زوج غنى عليه نفقة تها فعلى من عليه نفقته
من قريب وسيد فبيت مال فياسير المسلمين
وجمل جنازة بين العمودين بأن يضعهما على
عاتقيه ويحمل المؤخرين رجلا ن أفضل من
التربيع بأن يتقدم رجلا ن ويتأخر
آخران ولا يحملها الا رجال وحرم حملها
بهيئة مزرية أو يخاف منها سقوطها
والمشى وبأمامها وقر بها أفضل وسن
اسراع بها أن أمن تغديه وانغديه يرد كره
ما يستر كعبه وكره لغط فيها واتباعها بانوار كروب في رجوع منها ولا اتباع مسلم جنازة قريته الكافر (فصل) لصلاته مريضة

بها ويندب ستر القبر بثوب وان كان رجلا وأن يقول بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يفرش تحت شي ولا مخدة ويكره دفنه في تابوت الا في أرض ندية أو رخوة ويجوز الدفن ليلا ووقت كراهة الصلاة اذا لم يتحرمه وغيرهما أفضل ويكره تحميم القبر وبزوال البناء والكتابة عليه ولو بنى في مقبرة مسجلة هدم ويندب ان يرش القبر بماء ويوضع عليه حصي وعند رأسه حجر أو خشبة وجع الا قارب في موضع رز يارة القبور للرجال وتكره للنساء وقيل تحرم وقيل تباح ويسلم الزائر ويقرأ أو يدعو ويحرم نقل الميت الى بلد آخر وقيل يكره الا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس نص عليه وينبش بعد دفنه للنقل وغيره حرام الا لضرورة بأن دفن بلا غسل أو في أرض أو ثوب مغصوبين أو وقع فيه مال أو دفن لغير القبلة لا للتكفين في الاصح ويسن أن يقف جماعة بعد دفنه عند قبره ساعة يسألون له التثبيت ولجبر ان أهله تهيشه طعام يشبعهم يومهم وليأمنهم ويلج عليهم في الاكل ويحرم تهيشه للناسكات والله أعلم
* (كتاب الزكاة) * * (باب زكاة الحيوان) *

انما تجب منه في النعم وهي الابل والبقر والغنم لا الخيل والرقيق والمتولد من غنم وطيء ولا شيء في الابل حتى تبلغ خمس فظفها شاة وفي عشر شاتان وخمس عشرة ثلاث وعشرين أربع وخمس وعشرين بنت مخاض وست وثلاثين بنت لبون وست وأربعين حقة واحدة وستين جذعة وست وسبعين بنت لبون واحدة وتسعين حقتان ومائة واحدة وعشرين ثلاث بنات لبون ثم في كل أربعين بنت لبون وكل خمسين حقة وبنت المخاض لها سنة واللبون سنتان والحقة ثلاث والجذعة أربع والشاة جذعة ضأن لها سنة وقيل ستة أشهر أو ثنية معز لها سنتان وقيل سنة والاصح انه خير بينه ما ولا يتعين غالب غنم البلد وانه يجزئ الذكروكذابه وير الزكاة عن دون خمس وعشرين فان عدم بنت المخاض فابن لبون والمعيبة كعدومة ولا يكاف كريمة لكن تمنع ابن لبون في الاصح ويؤخذ الحق عن بنت مخاض لابون في الاصح ولو اتفق فرضان كما تني بعير فالذهب لا يتعين أربع حقات بل هن أو خمس بنات لبون فان وجد بماله أحدهما أخذوا الا فله تحصيل ماشاء وقيل يجب الا غبطا للفقراء وان وجدتهما فالاصح تعين الا غبطا ولا يجزئ غيره ان دلل أو قصر الساعي والا فيجزئ والاصح وجوب قدر التفاوت ويجوز اخراجه دراهم وقيل يتعين تحصيل شقص به ومن لزمه بنت مخاض فعدمها وعنده بنت لبون دفعها أو أخذ شاتين أو عشرين درهما أو بنت لبون فعدمها دفع بنت مخاض مع شاتين أو عشرين درهما أو حقة وأخذ شاتين أو عشرين درهما أو الخياري الشاتين والدراهم لدفعها وفي الصعود والنزول للمالك في الاصح الا أن تكون ابلة معيبة وله صعد ودرجتين وأخذ جبرائيل ونزول درجتين مع جبرائيل بشرط تعذر درجة في الاصح ولا يجوز أخذ جبران مع ثنية بدل جذعة على أحسن الوجهين (قلت) الاصح عند الجمهور والجواز والله أعلم ولا تجزئ شاة وعشرة دراهم وتجزئ شاتان وعشرون جبرائيل ولا البقر حتى تبلغ ثلاثين ففيها تبسع ابن سنة ثم في كل ثلاثين تبسع وكل أربعين مسنة لها سنتان ولا الغنم حتى تبلغ أربعين فشاة جذعة ضأن أو ثنية معز وفي مائة واحدة وعشرين شاتان ومائتين وواحدة ثلاث وأربع مائة أربع ثم في كل مائة شاة * (فصل) * ان اتخذ نوع الماشية أخذ الفرض منه فلو أخذ من ضأن معزا أو عكسه جاز في الاصح بشرط رعاية القيمة وان اختلف كضأن ومعز في قول يؤخذ من الاكثر فان استويا فالأغبط والاظهر انه يخرج ماشاء مع ما عليه بالقيمة فاذا كان ثلاثون عزرا وعشر نجفات أخذ عزرا أو نجمة بقيمة ثلاثة أربع باع عزرا وربيع نجمة ولا تؤخذ

وان حصر موقى نواهم وقيام فادروا أربع تكبيرات فلوزاد لم تبطل أوزاد امامه لم يتابعه بل يسلم أو ينتظره وقراءة الفاتحة عقب الاولى وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الثانية ودعاء لاميت عقب الثالثة وسلام كغيرها وسن رفع يديه في تكبيراتها وتعوذ واسراربه وقراءة وبدعاء وترك افتتاح وسورة وأن يقول في الثالثة اللهم اغفر لحينا الخ ثم اللهم هذا عبدك الى آخره ويقول في صغير مع الاول اللهم اجعله فرط الابوية الى آخره وفي الرابعة اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده ولو تخلف بلا عذر بتكبيره حتى شرع امامه في أخرى بطلت صلته ويكبره مسبقا ويقرأ الفاتحة وان كان امامه في غيرها فلو كبر امامه قبل قراءته لها تابعه وتدارك الباقي بعد سلام امامه وشروط شروط غيرها وتقدم طهر فلو تعذر لم يصل عليه وأن لا يتقدم عليه حاضرا ولو في قبره وتكره قبل تكفينه ويكفي ذكر لا غيره مع وجوده ويجب تقديمها على دفن وتصح على قبر غير نبوي وعلى غائب عن البلد من أهل فرضها وقت موته وتحرم على كافر ولا يجب طهره ويجب تكفين ذمي ودفنه ولو اختلط من يصل عليه بغيره وجب تجهيز كل ويصل على الجميع وهو أفضل أو على واحد فواحد بقصد من يصل عليه فيهما ويقول اللهم اغفر لهما مسلم منهم أو اغفر له ان كان مسلما وتسكن بمسجد وبشالاة صفوف فأكثر وتكبر برها لا اعادتها ولا تؤخر لغير ولي ولونوي امام ميتا وموم آخر جاز والاولى بامامتها أب فأبوه فأبن فابنه فباقي العصبة بترتيب الارث فذو رحم وقدم حرم على عبد أقرب فلو استويا قدم الاسن العدل على الافة ويقف غير مأموم عند رأسه كرو غير وتجوزه الى جنازة صلاة ولو وجد خرميت مسلم صلى عليه بقصد الجملة والسقط ان علمت حياته أو ظهرت أماراتها ككبيره والاوجب تجهيزه

مريضة ولا معيبة الامن مثلها ولا ذكرا الا اذا وجب وكذا لو تمحضت ذكورا في الاصح وفي الصغار صغير في الحديد ولا ربي وأكولة وحامل وخيار الارضا المالك ولو اشترك أهل الزكاة في ماشية زكيا كرجل وكذا لو خلطت بمجاورة بشرط أن لا يتميز في المشرع والمسرح والمراح وموضع الحلب وكذا الراعي والفعل في الاصح لانية الخلطة في الاصح والاطهر تأخير الخلطة الثمر والزروع والنقد وعرض التجارة بشرط أن لا يتميز الناطور والجربن والدكان والحارس ومكان الحفظ ونحوها ولو جوبز كاة الماشية شرطان مضى الحول في ملكه لكن مانع من نصاب يزكي بحوله ولا يضم المملوك بشراء وغيره في الحول فلو ادعى النتاج بعد الحول صدق فان انهم حلف ولوزال ملكه في الحول فعاد أو بادل بماله استأ نف وكونه اسائة فان علفت معظم الحول فلا زكاة والا فلا يصح ان علفت قدراتعش بدونه بلا ضرر بين وجبت والا فلا ولو ساءت بنفسها أو اعتلفت السائة أو كانت عوامل في حرث ونضج ونحوه فلا زكاة في الاصح واذا وردت ماء أخذت زكاتها عنده والا فعندي يوت أهلها ويصدق المالك في عدها ان كان ثقة والافتد عند مضيق والله أعلم

(باب زكاة النبات)

تختص بالقوت وهو من الثمار الرطب والعنب ومن الحب الحنطة والشعير والارز والعدس وسائر المقتات اختيارا وفي القديم تجب في الزيتون والزعفران والورس والقرطم والعسل ونصابه خمسة أوسق وهي ألف وستة مائة رطل بغدادية وبالدمشقي ثلثمائة وستة وأربعون رطلا وثلاثان (قلت) الاصح ثلثمائة واثنتان وأربعون وستة أسباع رطل لان الاصح أن رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وقيل بالأسباع وقيل وثلاثون والله أعلم ويعتبر غرا أوزيبيان تمر وتزبيب والافرطباوعنيا والحب مصفى من تبينه وما ادخر في قشره كالارز والعسل ف عشرة أوسق ولا يكمل جنس بجنس ويضم النوع الى النوع ويخرج من كل بقسطه فان عسر أخرج الوسط ويضم العسل الى الحنطة لانه نوع منها والسات جنس مستقل وقيل شعير وقيل حنطة ولا يضم تمر عام وزرعه الى آخره ويضم تمر العام بعضه الى بعض وان اختلف ادرا كه وقيل ان طلع الثاني بعد جداد الاول لم يضم وزرعا العام يضم الى العام والاطهر اعتبار وقوع حصاديهما في سنة واحدة واجب ما شرب بالمطر أو عروقه لقربه من الماء من تمر وزرع العشر وما سقى بنضج أو دولاب أو بماء اشتراه نضجه والقنوات كالطر على الصحيح وما سقى بمساة ثلاثه أرباعه فان غلب أحدهما ففي قول يعتبر هو والاطهر يقسط باعتبار عيش الزرع ونمائه وقيل بعدد السقيات وتجب بيد وصلاح الثمر واشتداد الحب ويسن خرص الثمر اذا بدا صلاحه على مالكه والمشهور ادخال جميعه في الخرص وانه يكفي خرص وشروط العدالة وكذا الحرية والذكورة في الاصح فاذا خرص فلا طهران حق الفقراء ينقطع من عين الثمر ويصير في ذمة المالك الثمر والزيب ليخرجهما بعد جفافه ويشترط التصريح بتضمينه وقبول المالك على المذهب وقيل ينقطع بنفس الخرص فاذا ضمن جاز تصرفه في جميع الخرص بيما وغيره ولو ادعى هلاك الخرص بسبب خفي كسرقة أو ظاهري عرف صدق بيئته فان لم يعرف الظاهر طواب بيئته على الصحيح ثم يصدق بيئته في الهلاك به ولو ادعى خيف الخرص أو غلطه بما يبعد لم يقبل أو يحتمل قبل في الاصح

(باب زكاة النقد) نصاب الفضة مائتا درهم والذهب عشرون مثقالا بوزن مكهوز كاتهما ربع عشر ولا شيء في المغشوش حتى يبلغ خالصه نصابا ولو اختلط اناهما منهما وجهل أكثرهما زكى الا أكثر ذهب أو فضة أو ميز ويزكى المحرم من حلى وغيره لا المباح في الاظهر فمن المحرم الاناء

(فصل) أقل القبر حفرة تمنع رائحة وسبعاً
وسن أن يوسع ويعمق قامته وبسطة ولحد
في صلبه أفضل من شق ووضع رأسه
عند رجل القبر ويسل من قبل رأسه برفق
ويدخله الاق بالصلابة عليه درجة لكن
الاحق في أنثى زوج فمعهم فبجدها
فمسوح فمعجوب فخصي فمصبوبة فذو رحم
فأجنبي صالح وكونه وترا وستر القبر بثوب
وهو لغير ذكر آكد ويقول بسم الله
وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويوضع في القبر على عينيه ويوجه وجوباً
ويسند وجهه الى جداره وظهره نحو ابنة
ويسد فتحة بخولب وكره نرش ومخدة
ومندوق لم يحتج اليه وجاز دفنه ليلا ووقت
كرامة صلاة لم يحرمه والسنة غيرهما ودفن
بعمرة أفضل وكراهية بيتهم ودفن اثنين من
جنس بقبر الا ضرورة فيقدم أفضلهما
لا فرع على أصل ولا يصبي على رجل وسن
لمن دنا ثلاث حثيات تراب فان يمال بمساح
فتمسك جماعة يسألون له التثبيت ويرفع
القبر شبراً يداناً وتساعده أولى من تسنيمة
وكره جلوس ووطء عليه بلا حاجة وتخصيصه
وكتابة وبناء عليه وحرم غسله وسن رشه
بماء ووضع حصي عليه وحجر أو خشبة عند
رأسه وجع أهله بموضع وزيارة
قبور الرجال وغيره مكروهة وأن يسلم زائر
ويقرا ويدعو ويقرب كقربه منه حياً وحرم
نقله الى أبعد من مقبرة محل موته الا من
يقرب مكة والمدينة وإيماه ونشبه بعد دفنه
الا لضرورة كدفن بلا طهر أو توجيهه ولم
يتغير أو في مغصوب أو وقع فيه مال وسن
تعزية نحو أهله وبعد دفنه أولى ثلاثة أيام
تقريباً فيعزى مسلم بمسلم أعظم الله أجرك
وأحسن عزاءك وغفر لميتك وبكافر أعظم
الله أجرك وصبرك وكافر يحترم بمسلم غفر الله
لميتك وأحسن عزاءك وجاز بكاء عليه
لاندب ونوح وجرع ونحو ضرب صدر وسن
لنحو جيران أهله تهينة طعام يشبعهم يوماً
وابلة وأن يلج عليهم في أكل وحرمت لنحو نائحة

والسوار والخلخال للرجل فلو اتخذ سواراً بلا قصد أو بقصد اجارته لمن له استعماله فلا
زكاة في الاصح وكذا الوانكسر الحلي وقصد اصلاحه ويحرم على الرجل حلي الذهب الا الانف
والاغلة والسنن لا الاصبع ويحرم سن الخاتم على الصحيح ويحل له من الفضة الخاتم وحلية
آلات الحرب كالسيف والرمح والمنطقة لاما لا يلبسه كالسرج والعمامة في الاصح وليس للمرأة
حلية آلة الحرب ولها لبس أنواع حلي الذهب والفضة وكذا ما أنسج بهم حلي الاصح والاصح
تحريم المبالغة في السرف كخلخال وزنه مائتا دينار وكذا السرافة في آلة الحرب وجواز تحلية
المصنف بفضة وكذا للمرأة بذهب بشرط زكاة النقد الحول ولا زكاة في سائر الجواهر كاللؤلؤ
(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة) من استخرج ذهباً أو فضة من معدن لزمه ربع
عشره وفي قول النجس وفي قول ان حصل بتعب ربع عشره والافخمه هو يشترط النصاب
لا الحول على المذهب فيهما ما يضمن بعضه الى بعض ان يتابع العمل ولا يشترط اتصال النبل
على الجديد واذا انقطع العمل بعذر ضم والا فلا يضم الاول الى الثاني ويضم الثاني الى الاول كما
يضمه الى ما ملكه بغير المعدن في اكمل النصاب وفي الركاز النجس بصرف مصرف الزكاة على
المشهور بشرطه النصاب والنقد على المذهب لا الحول وهو الموجود الجاهلي فان وجد اسلحي
علم مالكة فله والا فاقطعه وكذا ان لم يعلم من أي الضربين هو وانما ملكه الواحد وتلزمه الزكاة
اذا وجدته في موات أو ملك أحياء فان وجد في مسجد أو شارع فاقطعه على المذهب أو في ملك
شخص فللشخص ان ادعاه والا فلن ملك منه وهكذا حتى ينتهي الى المحي ولو تنازعه بائع ومشتري
أو مكر ومكتر أو معير ومستعير صدق ذو اليد بيمينه *(فصل)* شرط زكاة التجارة الحول
والنصاب معتبرا بآخر الحول وفي قول بطريقه وفي قول بجمعيه فعلى الاظهر لورده الى النقد في
خلال الحول وهو دون النصاب واشترى به سلعة فالاصح انه ينقطع الحول ويبتدأ حوله من
شراؤها ولو تم الحول وقيمة العرض دون النصاب فالاصح انه يبتدأ حوله ويصل الاول ويصير
عرض التجارة لا قنية بنيتها وانما يصير العرض للتجارة اذا اقترنت نيتها بكسبه بمعاوضة كشرائه
وكذا المهر وعوض الخلع في الاصح لا بالهبة والاحتطاب والاسترداد بعيب واذا ملكه بنقد
نصاب فحوله من حين ملك النقد أو دونه أو بعرض قنية فن الشراء وقيل ان ملكه بنصاب سائمة
بني على حوله او يضم الربح الى الاصل في الحول ان لم ينض لان نض في الاظهر والاصح ان ولد
العرض وثمره مال تجارة وأن حوله حول الاصل وواجب اربع عشر القيمة فان ملك بنقد
قوم به ان ملك بنصاب وكذا دونه في الاصح أو بعرض فبغالب نقد البلد فان غلب نقد ان
وباع بأحدهما نصابا قوم به فان بلغ بمما قوم بالنفع للفقراء وقيل يتخير المالك وان ملك بنقد
وعرض قوم ما قابل النقدي والباقي بالغالب ونحو فطرة عبد التجارة معز كانهما ولو كان
العرض سائمة فان كل نصاب احدي الزكاتين فقط وجبت أو نصابها مائة زكاة العين في الجديد
فعلى هذا الوسيط حول التجارة بان اشترى بماله مائة ستة أشهر نصاب سائمة فالاصح وجوب زكاة
التجارة لتمام حوله وانما يقتضح حوله زكاة العين أبداً واذا قلنا عامل القراض لا يملك الربح
بالظهور فعلى المالك زكاة الجميع فان أخرجهما من مال القراض حسبت من الربح في الاصح
وان قلنا يملك بالظهور لزم المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح والمذهب انه يلزم
العامل زكاة حصته

(باب زكاة الفطر) يجب بأول ليلة العيد في الاظهر فتخرج بمن مات بعد الغروب دون من
ولد ويسن أن لا تؤخر عن صلاته ويحرم تأخيرها عن يومه ولا فطرة على كافر الا في عبده وقرينه

ونصابا وأوله في ابل خمس ففي كل خمس الى عشر من شاة ولو ذكرا ويجزى بعير (٢٧) الزكاة وخمس وعشرين بنت مخاض لها سنة وست

وثلاثين بنت لبون لها سنتان وست وأربعين
حققة لها ثلاث واحد وستين جذعة لها
أربع وست وسبعين بنتا لبون واحد
وتسعين حققتان ومائة واحد وعشرين
ثلاث بنات لبون وتسعين ثم كل عشر
يتغير الواجب ففي كل أربعين بنت لبون
وكل خمس حققة وفي بقية ثلاثون وفي كل
ثلاثين تباع له سنة وكل أربعين مسنة لها
سنتان وفي غنم أربعون ففيها شاة وفي مائة
واحد وعشرين شاتان ومائتين واحدة
ثلاث وأربع مائة أربع ثم في كل مائة شاة
والشاة جذعة ضأن لها سنة أو جذعت أو
ثنية معز لها سنتان من غنم البلاد أو مثاهيا
فإن عدم بنت مخاض أو تعيبت فإن لبون
أوحق ولا يكاف كريمة لكن تمنع ابن
لبون وحقا ولو اتفق فرضان وجب الاغبط
ان وجد ايماله وأجزأ غيره بلا تقصير وجبر
التفاوت بنقد أو جز من الاغبط وان وجد
أحدهما أخذ والا فلا تحصيل ماشاء ولن
عدم واجبا من ابل أن يصعد ويأخذ جبرانا
وابله سليمة أو ينزل ويعطيه وهو شاتان أو
عشرون درهما بخبرة الدافع وله صمود
وزول درجتين فأكثر مع تعدد الجبران
عند عدم القربى في جهة المخرجة ولا ببعض
جبران المال كرضى ويجزى نوع عن
آخر برعاية القيمة ففي ثلاثين عنزا وعشر
نجمات عنزا أو نجمة بقيمة ثلاثة أرباع عنزا
وربع نجمة وفي عكسه عكسه ولا يؤخذ
ناقص في غير ما مر الا من مثله فان اختلف
ماله نقصا فكامل برعاية القيمة وان لم يوف
ثم ينقص ولا خيار الا برضا مالكها ومضى
حول في ملكه ولتحتاج نصاب ملكه بملكه
حول النصاب فلو ادعى النصاب بعده صدق
فان اتهم سن تحايطه واسامة مالك لها كل
الحول لكن لو علمها قدر اتعش بدونه بلا
ضرر بين ولم يقصد به قطع سوم لم يضر ولا
زكاة في عوامل وتؤخذ زكاة ساعة عند
ورودها ماء والافقيوت أهلها ويصدق

المسلم في الاصح ولا رقيق وفي المكاتب وجه ومن بعضه حر يلزمه بقسطه ولا معسر فمن لم يفضل
عن قوته وقوت من في نفقته ليلة العيد ويومه شي فمعسر ويشترط كونه فاضلا عن مسكن
وخادم يحتاج اليه في الاصح ومن لزمه فطرته لزمه فطيرة من تلزمه نفقته لكن لا يلزم المسلم فطيرة
العبد والقريب والزوجة الكفار ولا العبد فطيرة زوجته ولا الابن فطيرة زوجته أبيه وفي الابن
وجه ولو أعسر الزوج أو كان عبدا فلا يظهر أنه يلزم زوجته الحرية فطرته وكذا سيد الامة
(قلت) الاصح المنصوص لا يلزم الحرية والله أعلم ولو انقطع خبره فالذهب وجوب اخراج
فطرته في الحال وقيل اذا عاد وفي قول لاشي والاصح أن من أسير ببعض صاع يلزمه وأنه لو
وجد بعض الصيغ من قدم نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم الاب ثم الام ثم الكبير وهي صاع
وهو ستمائة درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث (قلت) الاصح ستمائة وخمسة وثمانون
درهما وخمسة أسباع درهم لما سبق في زكاة النبات والله أعلم وجنسه القوت المعشروكذا
الاقط في الاظهر وتجب من قوت بلده وقيل قوته وقيل يتخير بين الاقوات ويجزى الاعلى عن
الادنى ولا عكس والاعتبار بزيادة القيمة في وجهه وبزيادة الاقتنيات في الاصح فالبرخير من
التمر والارز والاصح أن الشعير خير من التمر وأن التمر خير من الزبيب وله أن يخرج عن نفسه
من قوته وعن قريبه أعلى منه ولا يبيع الصاع ولو كان في بلاد اقوات لا غالب فيها يتخير
والا فضل أشرفها ولو كان عبدا ببلد آخر فلا يصح أن الاعتبار بقوت بلد العبد (قلت)
الواجب الحب السليم ولو أخرج من ماله فطيرة ولده الصغير الغني جاز كأجنبي أذن بخلاف
الكبير ولو اشترك موسر ومعسر في عبد لزم الموسر نصف صاع ولو أسرا واختلف واجبهما
أخرج كل واحد نصف صاع من واجبه في الاصح والله أعلم

* (باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه) * شرط وجوب زكاة المال الاسلام والحرية وتلزم
المرتدان أبقينا ملكه دون المكاتب وتجب في مال الصبي والمجنون وكذا من ملك ببعضه الحر
نصابا في الاصح وفي المغصوب والصال والمجهود في الاظهر ولا يجب دفعها حتى يعود والمشتري
قبل قبضه وقيل فيه القولان وتجب في الحال عن الغائب ان قدر عليه والا فكمغصوب والدين
ان كان ماشية أو غير لازم كمال كناية فلا زكاة أو عرضا أو نقدا فكذا في القديم وفي الجديد ان
كان سالوا تعذر أخذه لا عسار وغيره فكمغصوب وان تيسر وجبت تركه في الحال أو
مؤجلا فالذهب أنه كمغصوب وقيل يجب دفعها قبل قبضه ولا يمنع الدين وجوبها في اظهر
الاقوال والثالث يمنع في المال الباطن وهو النقود والعرض فعلى الاول لو جبر عليه دين خال
الحول في الجرف فكمغصوب ولو اجتمع زكاة ودين آدمي في تركه قدمت وفي قول الدين وفي
قول يستويان والغنيمة قبل القسمة ان اختار الغانمون ملكها ومضى بعده حول والجميع
صنف زكوى وبلغ نصيب كل شخص نصابا أو باغية المجموع في موضع ثبوت الخلطة وجبت
زكاتها والا فلا ولو أصدقها نصاب ساعة معين الزمها زكاته اذا تم حول من الاصدقاء ولو أكرى
دارا أربع سنين بثمانين دينارا وقبضها فلا يظهر أنه لا يلزمه أن يخرج الا زكاة ما استقر
فيخرج عند تمام السنة الاولى زكاة عشرين ولتمام الثانية زكاة عشرين لسنة وعشرين
لستين ولتمام الثالثة زكاة أربعين لسنة وعشرين لثلاث سنين ولتمام الرابعة زكاة ستين
لسنة وعشرين لاربعة والثاني يخرج لتمام الاولى زكاة ثمانين * (فصل) * تجب الزكاة
على الفور اذا تمكن وذلك بحضور المال والاصناف وله أن يؤدى بنفسه زكاة المال الباطن
وكذا الظاهر على الجديد وله التوكيل والصرف الى الامام والاظهر أن الصرف الى الامام

يخرجها في عدد ما ان كان زكاة والافتقار والاسهل عند مضيق ولو اشترك اثنان من أهل زكاة في نصاب أو في أقل ولا حد هما نصاب زكاة كواحد

لا حالب وانا ونية خلطة

(باب زكاة النابت) تختص بقوت اختيارا من رطب وعنب وحب كبير وأرز وعدس ونصابه خمسة أوسق وهي بالرطل البغدادي ألف وستمائة وهو مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وبالدمشقي ثلثمائة واثنتان وأربعون وستة أسباع ويعتبر جافا ان تحفف غير ردي والافراط بها ويقطع باذن كل وضراصله والحب موصفي وما اذخر في قشره من أرز وعدس فعشرة أوسق غالبا ويكمل نوع بآخر كبير بعاس ويخرج من كل بقسطه فان عسر فوسطا ولا يضم ثمرا عام وزرعه الى آخره يضم بعض كل الى بعض ان اتحد في العام قطع وفيما شرب بعروقه أو بنحو مطر عشر وفيما شرب بنضج أو بنحو نضجه وفيما شرب بهما يقسط باعتبار المدة ونجب بدو صلاح ثمرا اشتداد حب أو بعضهما وسن خرص كل ثمرا بدا صلاحه على مالك لتضمين وشرط عالم به أهل للشهادات وتضمين لخروج وقبول فله تصرف في الجميع ولو ادعى تلفا فكد يبيع لكن اليمين سنة أو حيف خالص أو غلطة بما يبعد لم يصدق ويحط في الثانية المحتمل أو به بعد تلف صدق بيمينه ان اتهم

(باب زكاة النقود) * يجب في عشرين مثقالا ذهبا ومائتي درهم فضة أكثر بوزن مكة بعد حول ربع عشر ولو اختلط اناهما منهما وجهل زكي كالا كثيرا ويوزن كى محرم ومكروه لا حلى مباح علمه ولم ينو كثره ولو انكسر ان قصد اصلاحه وأمكن بلا صوغ ومما يحرم سوار وخلخال لبس رجل وخنثى وحرم عليه ما أصبع وحلى ذهب وسن خاتم منه لأنف وأظفار وسن وخاتم فضة ولرجل منها حليلة آله حرب بلا سرف كسيف ورمح لا مالا يابس كسرج ولجام ولا امرأة لبس حللها وما نسجها لالان بالغت في سرف ولكل تحلية مصحف بفضة ولها بذهب

أفضل الا أن يكون جائرا وتجب النية فينوي هذا فرض زكاة مالي أو فرض صدقة مالي ونحوهما ولا يكفي هذا فرض مالي وكذا الصدقة في الأصح ولا يجب تعيين المال ولو عين لم يقع عن غيره ويلزم الولي النية اذا أخرج زكاة الصبي أو المجنون وتكفي نية الموكل عند الصرف الى الوكيل في الأصح والأفضل أن ينوي الوكيل عند التفريق أيضا ولو دفع الى السلطان كفت النية عنده فان لم ينو لم يجزى على الصحيح وان نوى السلطان والأصح انه يلزم السلطان النية اذا أخذ زكاة الممتنع وان نية تكفي * (فصل) * لا يصح تعجيل الزكاة على ملك النصاب ويجوز قبل الحول ولا تعجل لعامين في الأصح وله تعجيل الفطرة من أول رمضان والصحيح منع قبله وانه لا يجوز اخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده ويجوز بعدهما بشرط اجزاء المجمل بقضاء المالك أهلا للوجوب الى آخر الحول وكون القابض في آخر الحول مستحقا وقبل ان يخرج عن الاستحقاق في أثناء الحول لم يجزه ولا يضر غناه بالزكاة واذا لم يقع المجمل زكاة استردان كان شرط الاسترداد ان عرض مانع والأصح انه لو قال هذه زكاتي للمجمل فقط استردوانه ان لم يتعرض للتعجيل ولم يعلمه القابض لم يستردوا أنهم ما لو اختلفا في مثبت الاسترداد صدق القابض بيمينه ومتى ثبت والمجمل تالف وجب ضمانه والأصح اعتبار قيمته يوم القبض وانه لو وجدته ناقصا فلا ريب وانه لا يسترد زيادة منفصلة وتأخير الزكاة بعد التمكن وجب الضمان وان تالف المال ولو تلف قبل التمكن فلا ولو تلف بعضه فلا طهرانه يغرم قسط ما بقي وان أتلفه بعد الحول وقبل التمكن لم تسقط الزكاة وهي تتعلق بالمال تعاقد شركة وفي قول يتعلق الرهن وفي قول بالذمة فلا يباعه قبل اخراجها فلا طهر بطلانه في قدرها وصحته في الباقي

(كتاب الصيام) *

يجب صوم رمضان باكمال شعبان ثلاثين أو رؤية الهلال وثبوت رؤيته بعدل وفي قول عدلان وشرط الواحد صفة العدول في الأصح لا عبد وامرأة واذا صمنا بعدل ولم ير الهلال بعد ثلاثين أفطرنا في الأصح وان كانت السماء معيبة واذا رؤى ببلد لم يحكمه البلد القريب دون البعيد في الأصح مسافة والبعيد مسافة القصر وقبل باختلاف المطالع (قلت) هذا أصح والله أعلم واذا لم يوجب على البلد الا تخرف سافر اليه من بلد الرؤية فلا يصح انه يوافقهم في الصوم آخر ومن سافر من البلد الاخر الى بلد الرؤية عيدهم هم وقضى يوما ومن أصبح معيذا فسارت سفينته الى بلدة بعيدة أهلها صيام فلا يصح انه يسلك بقية اليوم * (فصل) * النية شرط للصوم ويشترط لفرضه التيبث والصحيح انه لا يشترط النصف الاخر من الليل وانه لا يضر الا كل والجماع بعده وانه لا يجب التجديد اذا نام ثم تنبه ويصح النفل بنية قبل الزوال وكذا بعده في قول والصحيح اشراط حصول شرط الصوم من أول النهار ويجب التعيين في الفرض وكما في رمضان أن ينوي صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى وفي الاداء والفرضية والاضافة الى الله تعالى الخلاف المذكور وفي الصلاة والصحيح انه لا يشترط تعيين السنة ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد عن رمضان ان كان منه فكان منه لم يقع عنه الا اذا اعتقد كونه منه بقول من يثق به من عبد أو امرأة أو صبيان وشدها ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد ان كان من رمضان أجزاء ان كان منه ولو اشتبه صام شهرا بالاجتهاد فان وافق ما بعد رمضان أجزاء وهو قضاء على الأصح فلو نقص وكان رمضان تاما لزمه يوم آخر ولو غلط بالتقديم وأدرك رمضان لزمه صومه والا فالجديد وجوب القضاء ولو نوى الحائض صوم غد قبل انقطاع دمها ثم انقطع ليلا يصح ان تم لها في الليل أكثر

لبعض ان اتجد معدن وان مل غمل أو قطعه لعذر والا فلا يضم أول لثان (٢٩) في اكل نصاب ويضم ثانيا لما ملكه وفي ركلا من ذلك

نحوه لا يصرف كعدن مصرف الزكاة وهو دين جاهلي فان وجدته بموان أو ملك أحياء زكاه أو وجدته بمسجد أو شارع أو وجدته بالملكي وعلم مالكه فله أو جهل فلقطة كالجوهر حال الدين أو بملك شخص فله ان ادعاه والا فلن ملك منه وهكذا الى المحي ولواد عام اثنان فلن صدقه المالك أو بائع ومشتري أو مكر ومكتر أو معير ومستهير حلف ذواليدان أمكن والواجب فيما ملك بمعاوضة بنية تجارة كسواء واحد اربع عشرة قيمة مالم ينو القنية بشرط حول ونصاب معتبرا بآخره فلورد في أثنائه الى نقدية قوم به آخره وهو دون نصاب واشترى به عرض ابتدى حوله من شرائه ولو تم وقيمته دون نصاب وليس معه ما يكمل به ابتدى حول واذا ملكه بعين نقد نصاب أو دونه وفي ملكه باقيه بنى على حوله والا فله ملكه ويضم ربح لاصل في الحول ان لم ينض بمعاوضة قوم به واذا ملكه بنقد قوم به أو بغيره فبغالب نقد البلد أو به ما قوم ما قابل النقد به والباقي بالغالب فان غلب نقدان وبلغ نصابا أحدهما قوم به أو به ما خير ونجب فطرة رقيق تجارة مع زكاته ولو كان مما تجب الزكاة في عينه وكمل نصاب إحدى الزكاتين وجبت أو نصابها فزكاة العين فلو سبق حول التجارة زكاتها وافتتح حولا زكاة العين أبدا وزكاة مال قراض على مالكه فان أخرجهما منه حسبت من الربح

(باب زكاة الفطر) * تجب بأول ليلة منه وأخر ما قبله على حر ومبعض بقسطه حيث لا مهايأة عن مسلم بموته حيث لا عن ليلة أبيه ولا رقيق بيت مال ومعتق دورق موقوف وسن اخراجها قبل صلاة عيد وحرم تأخيرها عن يومه ولا فطرة على معسر وهو من لم يفضل عن قوته وقوت مموته يومه وليلته وما يليق بهما من ملابس ومسكن وخادم يحتاجها ابتداء وعن دينه

الحيض وكذا قدر العادة في الاصح * (فصل) * شرط الصوم الامساك عن الجماع والاستقاء والصحيح انه لو تيقن انه لم يرجع شيء الى جوفه بطل وان غلبه القي فلا بأس وكذا لو اقع نخامة ولفظها في الاصح فلوزلت من دماغه وحصا في حد الظاهر من الفم فليقطها من مجراها واجمعها فان تركها مع القدرة فوصلت الجوف أفطر في الاصح وعن وصول العين الى ما يسمى جوفاً وقيل يشترط مع هذا أن يكون فيه قوة تحمّل الغذاء والدواء فعلى الوجهين باطن الدماغ والبطن والأمعاء والمثانة فمفطر بالاستسماط أو الأكل أو الحقنة أو الوصول من جائفة أو مأمومة ونحوهما والتقطير في باطن الأذن والاحليل مفطر في الاصح وشرط الوصل كونه من منفذ مفتوح فلا يضر وصول الدهن بتشرب المسام ولا الاكتحال وان وجد طعمه بحلقه وكونه بقصد فلو وصل جوفه ذباب أو بعوضة أو غبار الطريق أو غريلة الدقيق لم يفطر ولا يفطر ببلع ريقه من معدنه فلو خرج عن الفم ثم رده وابتلعه أو بل خيطا بريقه وورده الى فيه وعليه وطوبى تفصل أو ابتلع ريقه مخلوطا بغيره أو متنجسا أفطر ولو جمع ريقه فابتلعه لم يفطر في الاصح ولو سبق ماء المضضة أو الاستنشاق الى جوفه فالذهب انه ان بالغ أفطر والا فلا ولو بقي طعام بين أسنانه فخرى به ريقه لم يفطر ان عجز عن تمييزه وجمعه ولو أوجر مكرها لم يفطر وان أكره حتى أكل أفطر في الاظهر (قلت) الاظهر لا يفطر والله أعلم وان أكل ناسيا لم يفطر الا أن يكثر في الاصح قلت الاصح لا يفطر والله أعلم والجماع كالا كل على المذهب وعن الاستسماط فيمطر به وكذا خروج المنى بلمس وقبلة ومضاجعة لا فطر ونظر بشهوة وتكره القبلة لمن حركت شهوته والاولى بغيره تركها (قلت) هي كراهة تحريم في الاصح والله أعلم ولا يفطر بالفصد والحجامة والاحتياط أن لا يأكل آخر النهار الا بيقين ويحل بالاجتهاد في الاصح ويجوز اذا ظن بقاء الليل (قلت) وكذا الوشك والله أعلم ولو أكل باجتهاد أو لا أو آخره وبان الغلط بطل صومه أو بلا ظن ولم يبين الحال صح ان وقع في أوله وبطل في آخره ولو طلع الفجر وفي فيه طعام فأنقضه صومه وكذا لو كان مجامعا فزعر في الحال فان مكث بطل

(فصل) * شرط الصوم الاسلام والعقل والنقاء عن الحيض والنفاس جميع النهار ولا يضر النوم المستغرق على الصحيح والاطهر ان الانغماء لا يضر اذا أفاق لحظة من نهاره ولا يصح صوم العبد وكذا التشريق في الجديد ولا يحل التطوع يوم الشك بلا سبب فلو صامه لم يصح في الاصح وله صومه عن القضاء والنذر وكذا لو وافق عادة تطوعه وهو يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس برؤيته أو شهد به اصبيان أو عبيد أو فسقة وليس اطباق الغيم بشك ويسن تعجيل الفطر على تمر والافشاء وتأخير السحور مالم يقع في شك وليس لسانه عن الكذب والغيبة ونفسه عن الشهوات ويستحب أن يغتسل عن الجنابة قبل الفجر وأن يحترز عن الحجامة والقبلة وذوق الطعام والعلك وأن يقول عند فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت وأن يكثر الصدقة وتلاوة القرآن في رمضان وأن يعتكف لاسيما في العشر الاواخر منه

(فصل) * شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ وإطاقته ويؤمر به الصبي لسبع اذا أطاق ويباح تركه للمريض اذا وجب عليه ضرر شديد او للمسافر سفر أطول لا مباحا ولو أصبح صائما ففرض أفطروا ناسا فلا ولو أصبح المسافر والمريض صائمين ثم أراد الفطر حاز فلو أقام وشق حرم الفطر على الصحيح واذا أفطر المسافر والمريض قضيا وكذا الحائض والمفطر بلا عذر وتارك النية ويجب قضاء ما فات بالانغماء والردة دون الكفر الا على الصبا والجنون واذا بلغ بالنهار صائما وجب اتمامه بلا قضاء ولو بلغ فيه مفطرا أو أفاق أو أسلم فلا قضاء في

ما يخرج به ولو كان الزوج معسرا لم يسبدا لامة فطرتهما الا الحرقة ومن أيسر ببعض صاع لزمه أو صيعان قدم نفسه فزوجه فوله الصغير

وأقوا ونحوه وتجب من غالب قوت محل المؤدى عنه فان كان به أقوات لا غالب فيها خير والا فضل أعلاها ويجزئ أعلى عن أدنى والعبرة بزيادة الاقتيات فالبرخير من التمر والارز والشعير وهو خير من التمر والتمر خير من الزبيب وله أن يخرج عن واحد من قوت وعن آخر أعلى منه ولا يبيض الصاع من جنسين عن واحد ولا صل أن يخرج من ماله زكاة موليه الغنى ولو اشترك موصران أو موصرون معسر في رقيق لزم كل موصر قدر حصته

(باب من تلزمه زكاة المال وما تجب فيه)
تلزم مسليحا أو مبعضا وتوقف في مرتد وتجب في مال محجور ومغصوب وضال ونجود وغائب ومملوك به قد قبل قبضه ودين لازم أن نقد وعرض تجارة وغنيمة قبل قسمة أن غلبها الغافلون ثم مضى حول وهي صنف زكوى وبلغ بدون الخمس نصابا أو بانه نصيب كل ولا يمنع دين وجوبها ولو اجتمع زكاة دين آدمي في تركة قدمت

(باب أداء زكاة المال) تجب فور اذا تمكن بحضرة مال أو أخذو بحفاف وتنمية وادخلوا لك من مهم وبقدرة على غائب فار أو حال وبزوال حجر فاس وتقررت أجرة قبضت لاصداق فان أخرت تلف المال ضمن وله أداؤها المستحقها الا أن طلبها امام عن ظاهر ولا امام وهو أفضل أن كان عادلا وتجب نية كهذا زكاة أو فرض صدقة ولا يكفي فرض مالي ولا صدقة مالي ولا يجب تعيين مال فان عينه لم يقع عن غيره وتلزم الولي عن محجوره وتسكنى عند عزاه أو بعده وعند دفعها لالامام أو وكيل والافضل أن ينوب عنه تطريق أيضا وله أن يوكل فيها ولا تسكنى نية امام بلا إذن الا عن ممتنع وتلزمه

(باب تجهيل الزكاة) صح تجهيل العام فيما انعقد حوله والفقرة في رمضان لا ثابت قبل وجوبها وشرط كون المالك

الاصح ولا يلزمهم امساك بقية النهار في الاصح ويلزم من تعدى بالطعام أو نسي النية لا مسافرا ومريض زال عنه ذمهما بعد الفطار ولو زال قبل أن يأكل ولم ينو باليلة فكذا في المذهب والاطهر أنه يلزم من أكل يوم الشك ثم ثبت كونه من رمضان وامساك بقية اليوم من خواص رمضان بخلاف النذور والقضاء *(فصل ل)* من فاته شيء من رمضان فسات قبل امكان القضاء فلا تدارك له ولا ثم وإن مات بعد التمكن لم يصم عنه واية في الجديد بل يخرج من تركته لكل يوم مد طعام وكذا النذور والكفارة (قلت) القديم هنا اطهر والولي كل قريب على المختار ولو صام أجنبي بأذن الولي صح لامتة في الاصح ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف لم يفعل عنه ولا فدية وفي الاعتكاف قول والله أعلم والاطهر وجوب المدعى من أظفار الكبر وأما الحامل والمرضع فان أظفارا خفوا على نفسها وجوب القضاء بلا فدية أو على الولد لزمتهما الفدية في الاطهر والاصح أنه يلحق بالمرضع من أظفار لا نقاذ مشرف على هلاكه لا المتعدى بطفر رمضان بغير جناح ومن أخر قضاء رمضان مع امكانه حتى دخل رمضان آخر لزمه مع القضاء لكل يوم مد والاصح تكرره بتكرار السنين وانه لو أخر القضاء مع امكانه فسات أخرجه من تركته لكل يوم مدان مد للفوات ومد للتأخير يرد مصرف الفدية الفقراء والمساكين وله صرف أمداد إلى شخص واحد وجنسها جنس الفطرة *(فصل ل)* تجب الكفارة بأحد الصوم يوم من رمضان بجماع أثم به بسبب الصوم فلا كفارة على ناسر ولا مفسد غير رمضان أو بغير الجماع ولا مسافر جامع بنية الترخص وكذا بغيرها في الاصح ولا على من ظن الليل فبان نهارا ولا على من جامع بعد الاكل ناسيا وظن أنه أظفر به وان كان الاصح بطلان صومه ولا من زنى ناسيا ولا مسافرا فطر بالزنا مترخصا والكفارة على الزوج عنه وفي قول عنه وعنهما وفي قول عليها كفارة أخرى وتلزم من انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه ومن جامع في يومين لزمه كفارتان وحدوث السفر بعد الجماع لا يسقط الكفارة وكذا المرض على المذهب ويجب معها قضاء يوم الافساد على الصحيح وهي عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهر من متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا فلو عجز عن الجميع استقرت في ذمته في الاطهر فاذا قدر على خصلة فعلها والاصح ان له العدول عن الصوم الى الاطعام لشدة الغلة وانه لا يجوز للفقير صرف كفارته الى عياله *(باب صوم التطوع)* يسن صوم الاثنين والخميس وعرفة وعاشوراء وناسوا وأيام البيض وستة من شوال وتتابعها أفضل ويكره أفراد الجمعة وأفراد السبت وصوم الدهر غير العيد والنسري مكره لمن خاف به ضررا أو فوت حق ومستحب لغيره ومن تلبس بصوم تطوع أو صلته فله قطعها ولا قضاء ومن تلبس بقضاء حرم عليه قطعها ان كان على الفور وهو صوم من تعدى بالفطر وكذا ان لم يكن على الفور في الاصح بأن لم يكن تعدى بالفطر *(كتاب الاعتكاف)* هو مستحب كل وقت وفي العشر الاواخر من رمضان أفضل لطلب ليلة القدر وميل الشافعي رحمه الله لي أنها ليلة الحادي أو الثالث والعشرين وانما يصح الاعتكاف في المسجد والجامع أولى والجديد انه لا يصح اعتكاف امرأة في مسجد بيتها وهو المعنى المهيأ للصلاة ولو عين المسجد الحرام في نذره الاعتكاف تعيين وكذا مسجد المدينة والاقصى في الاطهر ويقوم المسجد الحرام مقامهما ولا عكس ويقوم مسجد المدينة مقام الاقصى ولا عكس والاصح انه يشترط في الاعتكاف لبث قدر يسمى عكوا أو قبل يكفي مرور باللبث وقبل يشترط مكث نحو يوم ويبطل بالجماع وأظفر الاقوال ان المباشرة بشهوة كلس وقبلة تبطله ان أنزل والا

تعلق شركة فلو باعه أو بعضه قبل اخراجها
بطل في قدرها الامال تجارة بلا محاباة

(كتاب الصوم) يجب صوم رمضان

بكمال شعبان ثلاثين أو رؤية الهلال أو

نبوتها بعد دل شهادة وإذا صمناهم ثلاثين

أفطارنا وان روى بعمل لزم حكمه بخلافه

وهو باتحاد المطالع فلو سافر الى بعيد من

محل رؤية وافق أهله في الصوم آخره فلو

عبدتم أدركهم أمسك أو بعكسه عند

وقضى يوما ان صام ثمانية وعشرين ولا أثر

لرؤيته نهارا *(فصل)* أركانه نية

لكل يوم ويجب لغيره تبيدها وتعيينه

وتصح وان أتى بمناف أو نام أو انقطع نحو

حيض بعدها لا وتم فيه أكثره أو قدر

العادة وتصح لنقل قبل زوال ان لم يسبقها

مناف وكالهما ان ينوي صوم غد عن أداء

فرض رمضان هذه السنة لله تعالى ولو نوى

ليلة الثلاثين صوم غد عن رمضان وكان

منه صح في آخره لا أوله الا ان ظن انه منه

بقول من يثق به ولو اشتبهه صام بغيره فان

وقع فيه فاداء وبعده فضاء فيتم عدده أو

قبله وأدركه صامه والاقضاء وترك جماع

واستقاء غير جاهل معذور إذا كرا اختارا

لا قاع نخامة ومجها ولو نزلت في حد ظاهر فم

بغرت بنفسها أو قدر على مجها أفطرو وصول

عين في منفذ مفتوح جوف من مرفلا يضر

وصول دهن أو كل يشرب مسام أو ريق

طاهر صرف من معدنه أو ذباب أو بعوض

أو غبار طريق أو غرر بلة دقيق جوفه

لاسبق ماء اليه بمكروه كالبالغة مضمضة أو

استنشاق واستمنائه ولو نحو لمس بلا حائل

لا بتظار وفكر وحرم نحو لمس حرك شهوة

والا فتركه أولى وحل افطار بنحر واليقين

أحوط وتسحر ولو بشك في بقاء ليل فلو

أفطار أو تسحر بنحر وبان غلطه بطل صومه

أو بلا تسحر ولم بين الحال صح في تسحره ولو

طلع فجر وفي فيه طعام فلم يبلع شيئا منه أو

كان مجاهدا فترع حلا صح صومه وصائم

فلا ولو جامع ناسيا فكهما مع الصائم ولا يضر التطيب والتزين والفطر بل يصح اعتكاف
الليل وحده لو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم لزمه ولو نذر أن يعتكف صائما أو يصوم معتكفا
لزمه والاصح وجوب جمعهما ويشترط نية الاعتكاف وينوي في النذر الفرضية وإذا أطلق
كلمته نيته وان طال مكثه لكن لو خرج وعاد احتاج الى الاستئناف ولو نوى مدة فخرج فيها وعاد
فان خرج لغير قضاء الحاجة لزمه الاستئناف أولها فلا وقبل ان طالت مدة خروجه استأنف
وقبل لا يستأنف مطلقا ولو نذر مدة متتابعة فخرج لعذر لا يقطع المتتابع لم يجب استئناف النية
وقبل ان خرج لغير حاجة وغسل الجنابة وجب بشرط المعتكف الاسلام والعقل والنقاء عن
الحيض والجنابة ولو اراد المعتكف أو سكر بطل والمذهب بطلان ماضى من اعتكافهما
المتتابع ولو طرأ جنون أو انغماء لم يبطل ماضى ان لم يخرج ويحسب زمن الانغماء من
الاعتكاف دون الجنون أو الحيض وجب الخروج وكذا الجنابة ان تعذر الغسل في المسجد فلو
أمكن جاز الخروج ولا يلزم ولا يحسب زمن الحيض ولا الجنابة *(فصل)* إذا نذر مدة
متتابعة لزمه والاصح انه لا يجب المتتابع بالشرط وانه لو نذر يوما لم يجز تفريق ساعاته وانه
لو عين مدة كاسبوع وتعرض للمتتابع وفاته لزمه المتتابع في القضاء وان لم يتعرض له لم يلزمه
في القضاء وإذا ذكر المتتابع بشرط الخروج لعارض صح الشرط في الاظهر والزمان
المصرف اليه لا يجب تداركه ان عين المدة كهذا الشهر والافيجب وينقطع المتتابع بالخروج
بلا عذر ولا يضر اخراج بعض الاعضاء ولا الخروج لقضاء الحاجة ولا يجب فعلها في غير داره
ولا يضر بعدها الا أن يفحش فيضرب في الاصح ولو عاد مريض في طريقه لم يضر ما لم يطل وقوفه أو
يعدل عن طريقه ولا يقطع المتتابع بمرض يجوز الى الخروج ولا يحسب ان طالت مدة
الاعتكاف فان كانت بحيث تخلو عنه انقطع في الاظهر ولا يخرج ناسيا على المذهب
ولا يخرج مؤذنا راتب الى منارة منفصلة عن المسجد الا اذا ن في الاصح ويجب قضاء أوقات
الخروج بالاعذار والوقت قضاء الحاجة

(كتاب الحج) هو فرض وكذا العمرة في الاظهر بشرط صحته الاسلام فالولي أن يحرم
عن الصبي الذي لا يميز والمجنون وانما تصح مباشرة من المسلم المميز وانما يقع عن حجة الاسلام
بالمباشرة اذا باشره المكاف الحرف فيجزي حج الله فيردون الصبي والعبد بشرط وجوبه الاسلام
والتكليف والحرية والاستطاعة وهي نوعان أحدهما استطاعة مباشرة ولها شروط أحدها
وجود الزاد وأوعيته وموئنة ذهابه وإيابه وقيل ان لم يكن له بياداه أهل وعشيرة لم تشترط
نفقة الا ياب فلو كان يكتسب كل يوم ما ينفي برزاده وسفره طويل لم يكف الحج وان قصر وهو
يكسب في يوم كفاية أيام كاف الثاني وجود الراحلة لمن بينه وبين مكة مرحلتان فان لحقه
بالراحلة مشقة شديدة اشترط وجود محمل واشترط شريك يجالس في الشق الآخر ومن بينه
وبينها دون مرحلتين وهو قوي على المشي يلزمه الحج فان ضعف فكالبعيد ويشترط كون
الزاد والراحلة قاضيتين عن دينه وموئنة من عليه نفقتهم مدة ذهابه وإيابه والاصح اشتراط كونه
فاضلا عن مسكنه وعبدي يحتاج اليه لخدمته وانه يلزمه صرف مال تجارته اليه ما الثالث أمن
الطريق فلو خاف على نفسه أو ماله سبعا أو عذوا أو رسد يا ولا طريق سوا لم يجب الحج
والاظهر وجوب ركوب البحر ان غلبت السلامة وانه يلزمه أجرة البذرة ويشترط وجود
الماء والزاد في المواضع المعتاد حمله منها بمن المثل وهو القدر اللائق به في ذلك الزمان والمكان
وعاف الدابة في كل مرحلة وفي المرأة أن يخرج معها زوج أو محرم أو نسوة نقات والاصح

وشروطه اسلام وعقل ونقاء كل اليوم ولا يضر نومه وانغماء أو سكر بعضه بشرط الصوم

الايام غير عيد وتشريق وشك بلا سبب وهو

يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس وفطر بتمر فشاء وترك فخش وشهوة ونحو حجم وذوق وهلك وأن يغتسل عن حدث أكبر لا يقول عقب فطره الله -م لك صمت وعلى رزقك أفطرت ويكثر في رمضان صدقة وتلاوة واعتكافا لاسبعة العشر الاخير * (فصل) * شرط وجوبه اسلام وتكليف واطاقة ويباح تركه لمرض يضر معه صوم وسفر قصر لان طراً أو زالا ويجب قضاء ما فات ولو بعذر لا يكفر أصلي وصبا وجنون في غير ردة وسكر كولو بلغ صائما ويجب اتمامه أو مفطرا أو أفقا أو أسلم وسن له -م وارض ومسا فر زال بذره ما فطر من امساك في رمضان ويلزم من أخطأ بفطره * (فصل) * من فاته صوم واجب فبات قبل تمكنه من قضائه فلا تدارك ولا اثم ان فات بعد ذرا أو بعده أخرج من تركه لكل يوم مدم جنس فطرة أو صام عنه قريبا مطلقا أو أجنبي باذن لا من مات وعليه صلاة أو اعتكاف ويجب المدا فلاقضاء على من أفطر أعذر لا يرجز واه وبقضاء على غيره تحبيرة أفطرا لانه آذى مشرف على هلاك أو لحوف ذات ولد عليه كن أخر قضاء رمضان مع تمكنه حتى دخل آخره يتكرر بتكرر السنين فلو أخر القضاء المذكور فبات أخرج من تركه لكل يوم مذان ان لم يصم عنه والمصرف فقير ومسكين وله صرف أمداد لواحد ويجب مع قضاء كفارة على واطى بافساد صومه يوما من رمضان بوطء اثم به لا صوم ولا شبهة فلا تجب على موطوء ونحو ناس ومفسد غير صوم أو صوم غيره أو صومه في غير رمضان أو بغير وطء ومن ظن ليل أو شك فيه فبان ثم أرا أو أكل ناسيا ووطن انه أفطر به ثم وطئ ومسافر وطئ زنا أو لم ينوتر خصا وتكرر بتكرر الافساد وحدوث سفر أو مرض بعد وطء لا يسقطها * (باب صوم المتأوع) * سن صوم عرفة لغير مسافر وحاج وعاشوراء وناسوعاء واثنين وخيس وأيام بيض وستة من شوال واتصالها أفضل ودهر غير عيد وتشرى ان لم يخف ضررا أو فوت

(٣٢) برؤيته أو شهدها -م ددرد وسن تسهر وتأخير وتجهيل فطر ان يقن

انه لا يشترط وجود محرم لاحداهن وأنه يلزمها أجرة المحرم اذا لم يخرج الابن الرابع أن يثبت على الراحلة بلا مشقة شديدة وعلى الاعى الحج ان وجد قائدا وهو كالمحرم في حق المرأة والمحجور عليه لسهفه كغيره لكن لا يدفع المال اليه بل يخرج معه الولي أو ينصب شخصه النوع الثاني استطاعة تحصيله بغيره فمن مات وفي ذمته حج وجب الاجحاج عنه من تركته والمضوب العاجز عن الحج بنفسه ان وجد أجرة من يحج عنه بأجرة المثل لزمه ويشترط كونه فاضلة عن الحاجات المذكورة فممن حج بنفسه لكن لا يشترط نفقة العيال ذهابا أو بيا بولو بذل ولده أو أجنبي مالا للأجرة لم يجب قبوله في الأصح ولو بذل الولد الطاعة وجب قبوله وكذا الأجنبي في الأصح * (باب المواقيت) * وقت احرام الحج شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة وفي ليلة النحر وجهه فلو أحرم به في غير وقته انعقد عمره على الصحيح وجميع السنة وقت لاحرام العمرة والميقات المسمى للحج في حق من بمكة نفس مكة وقيل كل الحرم وأما غيره فيمقات المتوجه من المدينة ذوالحليفة ومن الشام ومصر والمغرب بالحفة ومن تهامة اليمن يلزم من نجد اليمن ونجد الحجاز قرن ومن المشرق ذات عرق والافضل أن يحرم من أول الميقات ويجوز من آخره ومن سلك طريقا لا ينتهي الى ميقات فان حاذى ميقاتا أحرم من محاذاته أو ميقاتين فالأصح انه يحرم من محاذاة أبدهما وان لم يحاذ أحرم على مرحلتين من مكة ومن مسكنه بين مكة والميقات فيقانه مسكنه ومن بلغ ميقاتا غير مريد نسك اثم أراد فيقانه موضعه وان بلغه مريدا لم تجز مجاوزته بغير احرام فان فعل لزمه العود ليحرم منه الا اذا ضاق الوقت أو كان الطريق مخوفا فان لم يعد لزمه دم وان أحرم ثم عاد فالأصح انه ان عاد قبل تلبسه بنسك سقط الدم والا فلا والافضل أن يحرم من ديرة أهله وفي قول من الميقات (قلت) الميقات أظهر وهو الموافق للاحاديث الصحيحة والله أعلم وميقات العمرة قلن هو خارج الحرم بميقات الحج ومن بالحرم يلزمه الخروج الى أدنى الحل ولو بخطوة فان لم يخرج وأتى بأفعال العمرة أجزأته في الاظهر وعليه دم فلو خرج الى الحل بعد احرامه سقط الدم على المذهب وأفضل بقاع الحل الجمرة ان ثم التمتع ثم الحديبية

* (باب الاحرام) * ينعدم عينا بان ينوي حجاً أو عمرة أو كاهما ومطلقاً بان لا يزيد على نفس الاحرام والتعيين أفضل وفي قول الاطلاق فان أحرم مطلقا في أشهر الحج صرفه بالنية الى ما شاء من النسكين أو اليه -م ما ثم اشتغل بالأعمال وان أطاق في غير أشهره فالأصح انه عقاده عمرة فلا يصرفه الى الحج في أشهره وله أن يحرم كاحرام زيد فان لم يكن زيد محرما انعقد احرامه مطلقا وقبل ان علم عدم احرام زيد لم ينعدم وان كان زيد محرما انعقد احرامه كاحرامه فان تعذر معرفته احرامه بموته جعل نفسه قارنا وعمل أعمال النسكين * (فصل) * المحرم ينوي ويلبي فان لبي بلانية لم ينعدم احرامه وان نوى ولم يلبي انعقد على الصحيح ويسن الغسل للاحرام فان عجز تيمم ولدخول مكة والوقوف بعرفة وبزدلغة غداة النحر وفي أيام التشريق للرحى وأن يطيب بدنه للاحرام وكذا ثوبه في الأصح ولا بأس باستدامته بعد الاحرام ولا بطيب له جرم لكن لو نزع ثوبه المطيب ثم لبسه لزمه الهدية في الأصح وان تخضب المرأة للاحرام يدها ويخرد الرجل لاحرامه عن خيط الثياب ويلبس ازارا ورداء أبيضين ونعلين ويصلي ركعتين ثم الأفضل أن يحرم اذا انبعثت به راحلته أو توجه لطر يقه ماشيا وفي قول يحرم عقب الصلاة ويستحب اكنار التلبية ورفع صوته بها في دوام احرامه وخاصة عند تغاير الاحوال كركوب ونزول وصعود وهبوط واختلاط رفقة ولا تستحب في طواف القدوم وفي القديم تستحب فيه بلا جهر

* (كتاب الاعتكاف) * سن كل وقت وفي عشر رمضان الاخير أفضل لليلة القدر وميل الشافعي رحمه الله الى انه سابعة حاد أو ثالث وعشرين وأركانه نية وتجب نية فرضية في نذره وان أطلقه كلمته نية لكن لو خرج بلا عزم عود وعاد جدد ولو قيد بدة وخرج لغير تبرز وعاد جدد لان نذر مدة متتابعة فخرج لعذر ولا يقطع التتابع وعاد ومسجد الجامع أولى ولو عيّن في نذره مسجد مكة أو المدينة أو الاقصي تعيّن ويقوم الاول مقام الاخيرين والثالث واجب قدر يسمى عكوفاً واعتكافاً بشرطه اسلام وعقل وخاق عن حدث أكبر وينقطع كتابته بمرودة وسكر ونحو حيض تخلو مدة اعتكاف عنه فالبا وجنابة مفطرة لا غير مفطرة ان يادر بطهره ولا جنون وانغماء ويجب خروج من به حدث أكبر من مسجد تعذر طهره فيه بلامكث ويجب زمن انغماء فقط ولا يضرب من وفطر ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم لزمه أو أن يعتكف صائماً أو عكسه لزمه وجعهما * (فصل) * نذر مدة وشرط تتابعها لزمه أداء وقضاء أو يوما لم يجز تفريقه ولو شرط مع تتابع خروجها لعارض مباح مقصود غير منافي صح ولا يجب تدارك زمنه ان عيّن مدة وينقطع التتابع بخروجه بلا عذر لا لتبرز ولو بداله لم يفحش بعدها ولانه أخرى أقرب أو فحش ولم يجذب طريقه لا ثقاً أو عاد مرضاً بطريقه مالم يعدل أو يطل وقوفه ولا مرض يحوج لخروج أو انسيان أو لا شأن راتب الى منارة للمسجد من مصلية قريبة أو لنحوها ويجب قضاء زمن خروج لعذر الا لزم نحو تبرز

* (كتاب الحج والعمرة) * يجب مرة بنزاع بشرطه اسلام لهجة فلولي مال احرام عن صغير ومجنون ومع تغيير مباشرة فلميز احرام باذن وليه ومع بلوغ وحريه لوقوع عن فرض اسلام فيجزئ من فقير لا صغير

ولفظها البينك اللهم لبينك لبينك لا شريك لك لبينك ان الحمد والنعمه لك والملك لا شريك لك واذا رأى ما يجبه قال لبينك ان العيش عيش الآخرة واذا فرغ من تلييته صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه واستعاذ به من النار

* (باب دخول مكة) * الافضل دخولها قبل الوقوف وأن يغتسل داخلها من طريق المدينة بذي طوى ويدخلها من ثنية كداء ويقول اذا أبصر البيت اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزد من شرفه وعظمته بمن حجه أو اعتمره تشريفا وتكريما وتعظيما وبر اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام ثم يدخل المسجد من باب بني شيبه ويتدعى بطواف القدوم ويختص طواف القدوم بحاج دخل مكة قبل الوقوف ومن قصد مكة لانسك استحب له أن يحرم بحج أو عمرة وفي قول يجب الا أن يتكرر دخوله كطاب وصياد * (فصل) * للطواف بأنواعه واجبات وسنن أما الواجبات فيشترط ستر العورة وطهارة الحدث والنجس فلا أحدث فيه نوضاً أو بني وفي قول يستأنف وأن يجعل البيت عن يساره مبتدئاً بالجحر الاسود محاذياله في مروره بجميع بدنه فلو بدأ بغير الجحر لم يحسب فاذا انتهى اليه ابتدأ منه ولو مشى على الشاذروان أو مس الجدار في موازاته أو دخل من إحدى فتحتي الجحر وخرج من الأخرى لم تصح طوافته وفي مس مثله المس وجهه وأن يطوف سبعاً داخل المسجد وأما السنن فان يطوف ماشياً ويستلم الجحر أول طوافه وقبله ويضع جبهته عليه فان عجز استلم فان عجز أشار بيده ويراعى ذلك في كل طوفة ولا يقبل الركنين الشاميين ولا يستلمهما ويستلم اليماني ولا يقبله وأن يقول أول طوافه بسم الله والله أكبر اللهم اعلمنا برك وتصدقنا بكنا بك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وليقل قبالة الباب اللهم البيت بينك والحرم حولك والامن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار وبين اليمانيين اللهم آتني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وليدع بما شاء وما ثور الدعاء أفضل من القراءة وهي أفضل من غيره ما ثوره وأن يرمي في الاشواط الثلاثة الاولى بأن يسرع مشيه مقاربان خطاه ويمشي في الباقي ويختص الرمل بطواف يعقبه سعي وفي قول بطواف القدوم وليقل فيه اللهم اجعله حجاماً ورواداً ذنباً مغفوراً وسعياماً شكوراً وأن يضطبع في جميع كل طواف يرمي فيه وكذا في السعي على الصحيح وهو جعل وسط ردائه تحت منكبه الايمن وطرفه على الايسر ولا ترمي المرأة ولا تضطبع وأن يقرب من البيت فلو فات الرمل بالقرب لزجة فالرمل مع بعد أولى الا أن يخاف صدم النساء بالقرب بالرمل أولى وان يوالى طوافه يصلي بعده ركعتين خلف المقام يقرا في الاولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية الاخلاص ويجهر ليلاً وفي قول تجب الموالاة والصلاة ولو حل الحلال محرماً وطاف به حسب المحمول وكذا الوجه له محرم قد طاف عن نفسه والا فالاصح انه ان قصد المحمول فله وان قصد نفسه أو لهما فلهما مل فقط

* (فصل) * يستلم الجحر بعد الطواف وصلاته ثم يخرج من باب الصفا للسعي بشرطه أن يبدأ بالصفا وأن يسعي سبعاً ذهابه من الصفا الى المروة مرة وعوده منها اليه أخرى وأن يسعي بعد طواف ركن أو قدوم بحيث لا يتخلل بينهما ما للوقوف بعرفة ومن سعى بعد قدوم لم يعده ويستحب أن يرقى على الصفا والمروة قدر فامة فاذا رقى قال الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله الحمد لله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك له الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شئ قدير ثم يدعو بما شاء ديناً ودنياً (قلت) ويعيد الذكر والدعاء ثانياً وثالثاً والله أعلم وان يمشي أول المسعى وآخره يدعو في الوسط وموضع النوعين

يكتسب في يوم كفاية أيام ووجود من يدينه
 يشتد ضرره بها وعدل يحاس وشرط كونه
 فاضلا عن مؤنة عباله وغيرها مما في المطارة
 لاعتمال تجارة وأمن طريقه مساو بضعها
 ومالا ويلزم ركوب بحر تعين وغلبت سلامة
 ووجود ماء وزاد بمال يعتاد جاهه - مما منها
 بمن مثل زمانا ومكانا وعلف دابة كل مرحلة
 وخروج نحو زوج امرأة أو نسوة ثقات
 معها ولو بأجرة كفا لأدعى وثبوت على
 مركوب بلا ضرر شديد وزمن يسع سيرا
 معه ودالنسك ولا يدفع مال لمجور بسفه
 بل يصحبه ولو واستطاعة بغيره فتجب اناية
 عن ميت عليه نسك من تركته ومعضوب
 بينه وبين مكة مرحلتان بأجرة مثل فضلت
 عما مر غيره مؤنة عباله سفر أو بطبيع بنسك
 بشرطه لا بطبيع بمال

(باب المواقيت) زمانها الحج من
 شوال إلى فجر نحر بلوا أحرم حلال في غيره
 انعقد عمرة ولها الأبد لا لحاج قبل نظر
 ومكانها الهان بحرم حل وأفضله الجعرانة
 فالتميم فالحديبية فان لم يخرج وأتى بها
 أجزائه وعليه دم فان خرج بعد إحرامه
 فقط فلا دم والحج لمن مكته هي ولنسك لم توجه
 من المدينة ذوالحليفة ومن الشام ومصر
 والمغرب الحففة ومن تهامة اليمن يلم ومن
 نجد اليمن والحجاز قرن ومن المشرق ذات
 عرق والأفضل لمن فوق ميقات إحرام منه
 ومن أوله لمن لا ميقات بطريقه ان حاذاه
 محاذاته أو ميقاتين محاذاة أقربهما إليه
 والأفرحلتان من مكة ومن دون ميقات
 لم يجاوزه مريد نسك ثم أراد محله ومن جاوز
 ميقاته مريد نسك بالأحرام لزمه عودا لا
 لعذر فان لم يعد أو عاد بعد تلبسه بعمل نسك
 لزمه مع الأثم دم *(باب الأحرام)*
 الأفضل تعيين بان ينوي حجا أو عمرة أو
 كليهما فان أطلق في أشهر حج صرفه بنية لما
 شاء ثم أتى بعمله وله أن يحرم كاحرام زيد
 فينقضه ما قلنا ان لم يصح إحرام زيد والا
 فكاحرامه فان تعذر معرفة إحرامه نوى قرانا
 ثم أتى بعمله وسن نطاق بنية فلتبني لافي طواف وسعى وطهر لأحرام ولدخول مكة وبذى طوى لما ربهما أفضل ولو توقف بعرفة أو

معروف *(فصل)* يستحب للإمام أو من صوبه أن يخطب بمكة في سابع ذي الحجة بعد
 صلاة الظهر خطبة فردية يأمر فيها بالعدو إلى منى ويعلمهم ما أمامهم من المناسك ويخرج بهم
 من الغد إلى منى ويبستون بها فاذا طلعت الشمس قصدوا عرفات (قلت) ولا يدخلونها بل
 يقيمون بنمرة بقرب عرفات حتى تزول الشمس والله أعلم ثم يخطب الإمام بعد الزوال خطبتين
 ثم يصلي بالناس الظهر والعصر جمعاً ويقفوا بعرفة إلى الغروب ويذكروا الله تعالى ويدعونه
 ويكثروا التهليل فاذا غربت الشمس قصدوا مزدلفة وأخروا المغرب ليصلوها مع العشاء
 بمزدلفة جمعاً وواجب الوقوف بحضرة من أرض عرفات وان كان ماراً في طلب آبق
 ونحوه بشرط كونه أهلاً للعبادة لا مغمى عليه ولا بأس بالنوم ووقت الوقوف من الزوال يوم
 عرفته والصبح بقاءه إلى الفجر يوم النحر ولو وقف نهاراً ثم فارق عرفته قبل الغروب ولم يعد
 أراق دماً استحباً أو في قول يجب وان عاد فكان بهاء عند الغروب فلا دم وكذا ان عاد ليلا في
 الأصح ولو وقفوا اليوم العاشر غلظاً أجزأهم إلا أن يقولوا على خلاف العادة فيعضون في
 الأصح وان وقفوا في الثامن وعلوا قبل فوات الوقت وجب الوقوف في الوقت وان علوا بعده
 وجب القضاء في الأصح *(فصل)* ويبستون بمزدلفة ومن دفع منها بعد نصف الليل أو
 قبله وعاد قبل الفجر فلا شيء عليه ومن لم يكن به في النصف الثاني أراق دماً وفي وجوبه
 القولان ويسن تقديم النساء والضعفة بعد نصف الليل إلى منى ويبقى غيرهم حتى يصلوا الصبح
 مغاسلين ثم يدفعون إلى منى يأخذون من مزدلفة حصي الرمي فاذا بلغوا المشعر الحرام وقفوا
 ودعوا إلى الاسفار ثم يسرون فيصلون منى بعد طلوع الشمس فيرمي كل شخص حينئذ سبع
 حصيات إلى جرة العقبة ويقطع التلبية عند ابتداء الرمي ويكبر مع كل حصاة ثم يذبح من معه
 هدي ثم يحلق أو يهصر والحلق أفضل وتقهقر المرأة والحلق نسك على المشهور وأقله ثلاث
 شعرات حلقاً أو تقصيراً أو نتفاً أو احراقاً أو قصاً ومن لا شعر برأسه يستحب امرأه موسى
 عليه فاذا حلق أو قصر دخل مكة وطاف طواف الركن وسعى ان لم يكن سعي ثم يعود إلى منى
 وهذا الرمي والذبح والحلق والطواف يسن ترتيبها كما ذكرنا ويدخل وقتها نصف ليلة النحر
 ويبقى وقت الرمي إلى آخر يوم النحر ولا يختص الذبح بزمان (قلت) الصحيح اختصاصه بوقت
 الاضحية وسبأ في آخر باب محرمان الاحرام على الصواب والله أعلم والحلق والطواف
 والسعي لا آخر لوقتها واذا قلنا الحلق نسك ففعل اثنين من الرمي والحلق والطواف حصل
 التحلل الاول وحل به اللبس والحلق والقلم وكذا الصيد وعقد النكاح في الاظهر (قلت)
 الاظهر لا يحل عقد النكاح والله أعلم واذا فعل الثالث حصل التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات
 (فصل) اذا عاد إلى منى بات بها البقي التشرية ورمى كل يوم إلى الجرات الثلاث كل جرة
 سبع حصيات فاذا رمى اليوم الثاني فأراد النحر قبل غروب الشمس جاز وسقط مبيت الليلة
 الثالثة ورمى يومها فان لم ينهر حتى غربت وجب مبيتها ورمى العدو يدخل رمي التشرية بزوال
 الشمس ويخرج بغروبها وقيل يبقى إلى الفجر ويشترط رمي السبع واحدة واحدة ورتيب
 الجرات وكون الرمي حجراً وان يسمى ومما لا يكتفى الوضع والسنة أن يرمى بقدر حصي الخذف
 ولا يشترط بقاء الحجر في الرمي ولا كون الرمي خارجاً عن الجرة ومن عجز عن الرمي استناب واذا
 ترك رمي يوم تداركه في باقي الايام على الاظهر ولادم والافعليه دم والمذهب تكميل الدم في
 ثلاث حصيات رمي واذا أراد الخروج من مكة طاف لاوداع ولا يمكث بعده وهو واجب يجب
 تركه بدم وفي قول سنة لا يجزئ أن أوجبتاً فخرج لاوداع فعاد قبل مسافة القصر سقط الدم

وبعد الغداة فحزول في تشریق وتطیب بدن ولو بماله حرم لأحرام (٢٥) وحل في ثوب واستدامته وسن خضب يدي امرأته

ويجب تجرد رجله عن خيطا وسن لبسه
أزارا ورداء أبيضين ونعائين وصلاة ركعتين
لأحرام والأفضل أن يحرم إذا توجه لطريقه
وسن أكثر تلبية ورفع رجليه في دوام
أحرامه وعند تغاير أحوال آكد ولفظها
ليكن اللهم ليكن الخ وإن رأى ما يجبه أو
يكرهه ليكن أن العيش عيش الآخرة ثم
يصل ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم
ويسأل الله الجنة ورضوانه ويستعذبه
من النار * (باب صفة التمسك)
الأفضل دخول مكة قبل وقوف ومن تلبية
كداء وأن يقول عند لقاء الكعبة رافعا
يديه واقفا اللهم زد هذا البيت تشريفًا إلى
آخره اللهم أنت السلام إلى آخره فيدخل
المسجد من باب بني شيبه ويبدأ بطواف
قدوم الألف مائة ويختص به حلال وحاج
يدخل مكة قبل وقوف ومن قصد الحرم
لالتمسك سن أحرام به * (فصل) واجبات
الطواف ستر وطهر فلولا لافيه جدد وبني
وجعله البيت عن يساره مارا تلقاه وجهه
وبدؤه بالحجر الأسود محاذياله أو لجزته بيده
فلو بدأ بغيره لم يحسب وكونه سبعا وفي
المسجد ونيتة إن استقل وعدم صرفه وسن
أن يمشي في كاهه ويسلم على الحجر أول طوافه
ويقبله ويسجد عليه فإن عجز استلم بيده
فبخوصه ثم قبل فأشار بيده فيما فيها
ويسلم اليمنى ويقول أول طوافه بسم
الله والله أكبر اللهم إيمانًا بك الخ وقبالة
الباب اللهم إن البيت بيتك الخ وبين
اليمنين ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي
الآخرة حسنة الآية ويدعو بما شاء
وأثوره أفضل فقراءة فقير ما ثور وبراغي
ذلك كل طوفة ويرمل ذكر في الثلاث
الأول من طواف بعده سعي مطلوب بأن
يسرع مشيه مقاربا خطاه ويقول فيه اللهم
اجعله حجام برور الخ ويضطبع في طواف
فيه رمل وفي سعي بأن يجعل وسطا ودائه
تحت منكبه اليمنى وطرفيه على اليسر

أو بعدها فلا على الصبح والمعاوض النهار بلا وداع ويسن شرب ماء زمزم وزيارة قبر رسول
الله صلى الله عليه وسلم بعد فراغ الحج * (فصل) * أركان الحج خمسة الأحرام والوقوف
والطواف والسعي والخلق إذا جعلناه نسكا ولا تجبر وما سوى الوقوف أركان في العمرة أيضا
ويؤدي النساكن على وجه أحدها الأفراد بأن يحج ثم يحرم بالعمرة كالحرام المسكوي يأتي
بعملها الثاني القران بأن يحرم به ما من الميقات ويعمل عمل الحج فيحصلان ولو أحرم بعمرة
في أشهر الحج ثم يحج قبل الطواف كان قارنا ولا يجوز عكسه في الجدي الثالث التمتع بأن
يحرم بالعمرة من ميقات باده ويخرج منها ثم ينشئ حجام من مكة وأفضلها الأفراد ثم التمتع ثم
القران وفي قول التمتع أفضل من الأفراد وعلى التمتع دم بشرط أن لا يكون من حاضري
المسجد الحرام وحاضرو من دون مرحلتين من مكة (قلت) الأصح من الحرم والله أعلم وإن
تقع عمرته في أشهر الحج من سنة أو أن لا يعود لأحرام الحج إلى الميقات ووقت وجوب الدم
أحرامه بالحج والأفضل ذبحه يوم النحر فإن عجز عنه في موضعه صام عشرة أيام ثلاثة في الحج
تستحب قبل يوم عرفة وسبعة إذا رجع إلى أهله في الأظهر ويندب تتابع الثلاثة وكذا السبعة
ولو فاتته الثلاثة في الحج فلا تطهر أنه يلزمه أن يفرق في قضائها بينها وبين السبعة وعلى القارن
دم كدم التمتع (قلت) بشرط أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام والله أعلم
* (باب محرمات الأحرام) * أحدها ستر بعض رأس الرجل بما بعد سائر الأحاجه ولبس
الخيط أو المنسوج أو المعقود في سائر بدنه إذا لم يجد غيره ووجه المرأة كراسه ولها لبس
الخيط إلا القفاز في الأظهر الثاني استعمال الطيب في ثوبه أو بدنه ودهن شعر الرأس أو اللحية
ولا يكره غسل بدنه ورأسه بخطمي الثالث إزالة الشعر أو الظفر وتكمل الفدية في ثلاث
شعرات أو ثلاثة أطفار والأظهر أن في الشعرة مد طعام وفي الشعرتين مدين ولله عذر أن
يتخلى ويغدي الرابع الجماع وتفسد به العمرة وكذا الحج قبل التحلل الأول ويجب به بدنة
والمضي في فاسده والقضاء وإن كان نسكه تطوعا والأصح أنه على الفور الخلع أصليا لكل
ما كوله بري (قلت) وكذا المتولد منه ومن غيره والله أعلم ويحرم ذلك في الحرم على الحلال
فإن أتلف صيدا ضمنه ففي النعامة بدنة وفي بقرة الوحش وحماره بقرة والغزال عترة والأرنب
عناق والبربوع جفرة وما لا نقل فيه يحكم بئله عدلان وفيما لا مثل له القبيصة ويحرم قطع
نبات الحرم الذي لا يستنبت والأظهر تعلق الضمان به وبقطع أشجاره ففي الشجرة الكبيرة
بقرة والصغيرة شاة (قلت) والمستنبت كغيره على المذهب ويحسب الأذخر وكذا الشوك
كالعويج وغيره عند الجمهور والأصح حل أخذ نباته لعلف البهائم وللدواء والله أعلم وصيد
المدينة حرام ولا يضمن في الجديد ويختبر في الصيد المثلي بين ذبح مثله والصدقة به على مساكين
الحرم وبين أن يقوم المثل دراهم ويشتري به طعاما لهم أو يصوم عن كل مد يوما وغير المثلي
يتصدق بقيته طعاما أو يصوم ويختبر في ذب الحلق بين ذبح شاة والتصدق بثلاثة أصع لسته
مساكين وصوم ثلاثة أيام والأصح أن الدم في ترك المأمور كالأحرام من الميقات دم ترتيب
فاذا عجز اشترى بقيمة الشاة طعاما أو تصدقه فان عجز صام عن كل مد يوما دم الفوات كدم
التمتع ويذبحه في حجة القضاء في الأصح والدم الواجب بفعل حرام أو ترك واجب لا يختص
بزمان ويختص ذبحه بالحرم في الأظهر ويجب صرف لحمه إلى مساكينه وأفضل بقعة للذبح
المعتمر المروءة وللحاج منى وكذا حكم ما ساقا من هدى مكانا ووقته وتلاصحيته على الصبح
والله أعلم * (باب الأحصاء والفوات) *

ويقرب من البيت فلو فات رمل بقرب وأمن لمس نساء ولم يرج فرجة بعد ووالى كل طوافه ويصل بعده ركعتين وخلف المقام أولى ففي الحجر

ففي المسجد في الحرم حيث شاء يسورني
ودخل وقت طوافه وطاف به ولم ينو
لنفسه أولهما وقع للمعمول إلا أن أطلق
وكان للمعمول فله وسن أن يستلم الحجر
بعد طوافه وصلاته ثم يخرج من باب
الصفا إلى سعي وشرطه أن يبدأ بالصفا ويختم
بالمروة ويسعى سبعاً ذهابه من كل لاة آخر
في السعي مرة وبعد طواف ركن أو قدوم
ولا يتخللها الوقوف ولا تسن إعادة سعي
وسن للذكر أن يرفي على الصفا والمروة
قائمة ويقول كل الله أكبر ثلاثاً والله الحمد
إلى آخره ثم يدعو بما شاء ويثاب الذكر
والدعاء وعشى أول السعي وآخره ويدعو
الذكر في الوسط ومحلهم معروف

*(فصل) * سن للإمام أن يخطب بمكة
سابع الحجة بعد ظهر أو جمعة خطبة يأمر
فيها بالعدو إلى مني ويعلمهم المناسك ويخرج
بهم من غدا بعد صبح إلى مني ويبيتوا بها
ويصدوا رفة إذا أشرقت الشمس على ثبير
ويقربوا بمرارة إلى الزوال ثم يذهب
بهم إلى مسجد إبراهيم فيخطب خطبتين
ثم يجمع بهم العصرين تقديمًا ويقفوا
بعرفة ويكثروا الدعاء إلى الغروب
ثم يصدوا مزدلفة ويجمعون بها المغرب
والعشاء تأخيرًا واجب الوقوف حضوره
وهو أهل للعبادة بعرفة بين زوال وجفرت
ولو فارقها قبل غروب ولم يعد سن دم ولو
وقفوا العاشر غلظوا ولم يقلوا أجزاءهم

*(فصل) * يجب مبيت الحفة بمزدلفة من
نصف ثمان فن لم يكن بها فيه لزمه دم وسن
أن يأخذوا منها حصي رمي نحو ويقدم نساء
وضعة بعد نصف إلى مني ويبقى غيرهم
حتى يصلوا الصبح بغلس ثم يصدوا مني فإذا
بلغوا المشعر الحرام استقبلوا ووقفوا وهو
أفضل وذكروا ودعوا إلى أسفار ثم يسيروا
ويدخلوا مني بعد طلوع شمس فبرمى كل
سبع حصيات إلى جرة العقبة ويقطع التلبية
عند ابتداء نحو رمي ويكبر مع كل رمية وحلق
وعقبه ويذبح من معه هدي ويحلق أو
يقصر والحاق أفضل للذكر والتقصير لغيره

من أحصر تحال وقيل لا تحلل الشرفة ولا تحلل بالمرض فان شرطه تحلل به على المشهور ومن
تحلل ذبح شاة حيث أحصر (قلت) انما يحصل التحلل بالذبح ونية التحال وكذا الحلق ان
جعلناه نسكاً فان فقد الدم فلا يظهر أن له بدلا وانه طعام بقيمة الشاة فان عجز صام عن كل مد يوم
وله التحلل في الحال في الاظهر والله أعلم واذا أحرم العبد بدلا اذن فليس به تحال له وللزوج
تحليلها من حج تطوع لم يأذن فيه وكذا من الفرض في الاظهر ولا قضاء على المحصر المتطوع
فان كان فرضا مستقرا بقي في ذمته أو غير مستقرا اعتبر الاستطاعة بعد ومن فاته الوقوف
تحلل بطواف وسعي وحلق وفيهما قول وعليه دم والقضاء * (كتاب البيع) *

شرطه الايجاب كبعثتك وما كنتك والقبول كاشتريت وتماكت وقبالت ويجوز تقديم لفظ
المشتري ولو قال بعني فقال بعثتك انعقد في الاظهر وينعقد بالكفاية كعملته لك بكذا في الاصح
وبشرط أن لا يطول الفصل بين لفظيهما وأن يقبل على وفق الايجاب ولو قال بعثتك بألف
مكسرة فقال قبالت بألف صححة لم يصح وإشارة الآخرس بالعقد كالنطاق وشرط العاقد الرشيد
(قلت) وعدم الاكرام بغير حق ولا يصح شراء الكافر بالمصحف والمسلم في الاظهر إلا أن يعتق
عليه فيصح في الاصح ولا الحرجي سلاحا والله أعلم وللمبيع شروط طهارة عينه فلا يصح بيع
الكذب والخمر والمتجسس الذي لا يمكن تطهيره كالحل واللبن وكذا الدهن في الاصح الثاني النفع
فلا يصح بيع الحشرات وكل سبع لا ينفع ولا حتى الحنطة ونحوها وآلة الله ووقيل تصح الآلة
ان عذر ضاها مالا أو يصح بيع الماء على الشط والتراب بالصهراء في الاصح الثالث امكان
تسليمه فلا يصح بيع الضال والأتق والمغصوب فان باعه لقادر على انترائه صح على الصحيح
ولا يصح بيع نصف معين من الاناء والسيف ونحوهما أو يصح في الثوب الذي لا ينقص بقطعه
في الاصح ولا المرهون بغير اذن مرتهنه ولا الجاني المتعلق برقبته مال في الاظهر ولا يضر تعلقه
بذمته وكذا اتعاق القصاص في الاظهر الرابع الملك لمن له العقد فيبيع الفضولي باطل وفي
القديم موقوف ان أجاز مالكه نفذ والا فلا ولو باع ما لم يورثه طائفا بحياته وكان ميتا صح في
الاظهر الخامس العلم به فيبيع أحد الثوبين باطل ويصح بيع صاع من صبرة تعلم صيغتها
وكذا ان جهات في الاصح ولو باع على هذا البيت حنطة أو برنة هذه الحصة ذهباً أو بما باع به
فلان فرسه أو بألف دراهم ودنانير لم يصح ولو باع بنقد وفي البلد نقد غالب تعين أو نقدان لم
يغلب أحدهما اشترط التعيين ويصح بيع الصبرة المجهولة الصيغ ان كل صاع بدرهم ولو باعها
بمائة درهم كل صاع بدرهم صح ان خرجت مائة والا فلا على الصحيح ومنى كان العوض معيناً
كفت معاينته والاظهر أنه لا يصح بيع الغائب والثاني يصح ويثبت الخبر عند الرؤية
وتكفي الرؤية قبل العقد فيما لا يتغير غالباً إلى وقت العقد دون ما يتغير غالباً وتكفي رؤية
بعض المبيع ان دل على باقية كظاهر الصبرة وأنموذج المتماثل أو كان صوتاً للباقي خلفة كقشر
الرمان والبيض والقشرة السفلى العوز والاوز وتعتبر رؤية كل شيء على ما يليق به والاصح أن
وصفه بصفة السلم لا يكفي ويصح سلم الاعشى وقيل ان عصى قبل تمييزه فلا

*(باب الربا) * اذا بيع الطعام بالطعام ان كانا جنسا اشترط الحلول والمماثلة والتقابض
قبل التفريق أو جنسين كحنطة وشعير جاز التفاضل واشترط الحلول والتقابض والطعام
ما قصد للطعام اقليماتاً أو تفكيها أو تداء أو أدقة الاصول المختلفة الجنس ونحوها ولو أدهاها
أجناس واللحوم والالبان كذلك في الاظهر والمماثلة تعتبر في المكمل كبلا والموزون وزماً
والمعتبر غالب عادة أهل الحجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وما جهل برأى فيه عادة

كاذ كرو يذخل وقتها الذبح بنصف ايلة نحر لمن وقف قبله ويبقى وقت الرمي الاختياري الى آخر يومه ولا آخر وقت الحاق والطواف وسبأ في وقت الذبح وحل باثنين من رمي نحر وحلق وطواف غير نسكاح ووطء ومقدماته وبالثالث الباقي

(فصل) يجب مبيت بمكة الى تشرية معظم ليل ورمي كل يوم بعد زوال الى الجرات فان نفر في الثاني بعد رميه جاز وسقط مبيت الثالثة ورمي يومها وشرط الرمي ترتيبه وكونه سبعة أو يزيد ويجزى وقصد الرمي وتحقيق أصابته وسن أن يرمي بقدر حصي الخذف ومن عجز أناب ولو ترك رميا نذر كفي باقي تشرية أداء والا لزمه دم بثلاث رميات ويجب على غيره نحو حائض طواف وداع بفراق مكة ويجزى كهدم فان عاد قبل مسافة قصر وطاف فلا دم وان مكث بعده لا لصلاة أقيمت أو شغل سفر أعاد وسن شرب ماء زمزم وزياره قبر النبي صلى الله عليه وسلم

(فصل) أركان الحج أحرام ووقوف وطواف وسعي وحلق أو تقصير وترتيب المعظم ولا تجزى وغير الوقوف أركان للعمرة ويؤدى بان بافراد بأن يحج ثم يعتمر ويتنع بأن يعكس ويعمران بأن يحرم بهما أو بعمرة ثم يحج قبل شروع في طواف ثم يعمل عمله ويتنع عكسه وأفضلها افرادان اعتمر عامه ثم تمتع وعلى المتمتع والمعارن دم ان لم يكونا من حاضر، الحرم وهم من دون مرحلتين منه واعتمر المتمتع في أشهر حج عامه ولم يعد لأحرام الحج الى ميقات ووقت وجوب الدم أحرامه بالحج والأفضل ذبحه يوم نحر فان عجز بحرم صام قبل نحر ثلاثة أيام تسن قبل عرفة وسبعة في وطنه ولو فاته الثلاثة لزمه أن يفرق في قضائها بينه وبين السبعة بقدر تفرق الاداء وسن تتابع كل

(باب ما حرم بالأحرام) حرم به على رجل ستر بعض رأسه بما يحد سائر اوبس محيط بخياطة أو نسج أو عقد في باقي بدنه ونحوه وعلى امرأة ستر بعض وجهها ولبس قفاز

بلد البيع وقيل الكيل وقيل الوزن وقيل يتخير وقيل ان كان له أصل اعتبر والنقد بالنقد كعام بطعام ولو باع جزافا تخميناً لم يصح وان خر جاسوا وتعتبر المماثلة وقت الجفاف وقد يعتبر الكيل أولاً فلا يباع رطب برطب ولا بتمر ولا عنب بعنب ولا بزبيب وما لا جفاف له كالثناء والعنب الذي لا يترتب لاياع أصلاً وفي قول تكفي مماثلته رطباً ولا تسكني مماثلة الدقيق والسويق والخبز بل تعتبر المماثلة في الجبوب حباً وفي حبوب الدهن كالسمسم حباً أو دهناً وفي العنب زبيباً أو حلاً عنب وكذا العصير في الأصح وفي اللبن لبناً أو سمناً أو مخيضاً صافياً ولا تسكني المماثلة في سائر أحواله كالجن والاقط ولا تسكني مماثلة ما أثر فيه النار بالطبخ أو القلي أو الشى ولا يضر تأثير تميز كالعسل والسمن وإذا جمعت الصفة ربوياً من الجانبين واختلف الجنس منهنما كدجوة ودرهم وكدود درهم وكدود درهم مبددين أو درهمين أو النوع كصالح ومكسرة بهما أو بأحدهما فباطلة ويجزى بيع اللحم بالحيوان من جنسه وكذا بغير جنسه من ما كول وغيره في الاظهر

(باب) نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عيب الفعل وهو ضرابه ويقال ماؤه ويقال أجرة ضرابه فيحرم ثمن مائه وكذا أجرته في الأصح وعن حبل الحبلية وهو نتاج النتاج بأن يبيع نتاج النتاج أو ثمن الى نتاج النتاج وعن الملايح وهي مافي البطون والمضامين وهي مافي أصلاب الفحول والملاحة بأن يلمس ثوباً ملو ياتم يشتر به على أن لا يخيار له إذا رآه أو يقول إذا المسنة فقد بعته كماله والمنابة بأن يجعل النذيباً وبيع الحصاة بأن يقول بعته من هذه الاثواب ما تقع هذه الحصاة عالية أو يجعل الرمي بيعاً أو بعته ولك الخيار الى رميها وعن بيعتين في بيعة بأن يقول بعته بألف قد أو ألفين الى سنة أو بعته ذا العبد بألف على أن تبيعني دارك بكذا وعن بيع بشرط كببيع بشرط بيع أو فرض ولو اشترى زرعاً بشرط أن يحصده البائع أو ثوباً بخياطه فالأصح بطلانه ويستثنى صور كالبيع بشرط الخيار أو البراءة من العيب أو بشرط قطع الثمر والاجل والرهن والسكفيل المعينات الثمن في الذمة والشهادة ولا يشترط تعيين الشهود في الأصح فان لم يرهن أو لم يتكفل المعين فالبيع بالخيار ولو باع عبداً بشرط اعتاقه فالشهور صحة البيع والشرط والأصح أن للبائع مطالبة المشتري بالاعتاق وإنه لو شرط مع العتق الولاء له أو شرط تدبيره أو كتابته أو اعتاقه بعد شهر لم يصح البيع ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرديع أو ما لا غرض فيه كشرط أن لا يأتى كل الاكذا صح ولو شرط وصفاً بصد ككون العبد كاتباً أو الدابة حاملاً أو لبواصاً وله الخيار ان أخلف وفي قول يبطال العقد في الدابة ولو قال بعته كماله أو جملها بطل في الأصح ولا يصح بيع الجمل وحده ولا الحامل دونه ولا الحامل بحره ولو باع حاملاً ما لم يلد دخل الجمل في البيع

(فصل) ومن المنهي عنه ما لا يبطال الرجوع الى معنى يقترب به كببيع حاضر لبادبان يقدم غريب بمتاع تم الحاجة اليه لبيعه بسعر يومه فيقول بلدى اتركه عندي لا يبيعه على التدرج بأغلى وتلقى الر كان يتلقى طائفة يحملون متاعاً الى البلد فيشتر به قبل قدومهم ومعرفةهم بالسعر ولهم الخيار اذا عرفوا الثمن والسوم على سوم غيره وانما يحرم ذلك بعد استقرار الثمن والبيع على بيع غيره قبل لزومه بان يأمر المشتري بالفسخ لبيعه ومثله وان شرا على الشراء بان يأمر البائع بالفسخ لبيعه والتجش بأن يزيد في الثمن للرغبة بل ليخضع غيره والأصح أنه لا خيار وبيع الرطب والعنب لمعاصر الجزو يحرم التفرق بين الام والولد حتى يميز وفي قول حتى يبلغ وإذا فرق ببيع أو هبة بطلا في الاظهر ولا يصح بيع

الحاجة وعلى كل تطيب لبدنه أو ملبوسه بما تقصد رائحته ولا يكره غسله بنحو خطمي ودهن شعر رأسه أو لحية أو إزالة شعره أو طفره الا لعذر

وفي شهرة أو ظفر، واثنتين مدان ان اختار دما (٣٨) وثلاثة ولا فدية ووطء ومقدما به شهوة وفسد به حج قبل التحللين وعمره مفردة

وتجبه بدنة على الرجل ومضى في فاسدهما
واعادة قورا وتعرض المأكول برى وحشى
ومتولد منه ومن غيره كلال بحرم فان تاف
ضمنه ففي نعمة بدنة وواحد من بقرة وحش
وحمار بقررة ووطئ تيس وطيقة عنز وزال
معز صغير وأرنب عناف وبربوع ووبر جطرة
وحمام شاة وما لا نقل فيه يحكم بمثله عدلان
كقيمة ما لا مثله منه وحرم تعرض لنابت
حرى مما لا يستنبت ومن ثجرا لا أخذه
إبهام ولد واء ولا أخذا ذنر ومؤذو ضمن
به ففي شجرة كبيرة بقررة وما قاربت سبعها
شاة وحرم المدينة ووج كرم مكة في حرمة فقط
وفي مثلي ذبح مثله وتصدق به على مساكين
الحرم أو أعطاهم بقيمة طعام أو صوم
لكل مد يوم أو غير مثلي تصدق بقيمة طعاما
أو صوم فان انكسر مد صام يوما في فدية
ما يحرم غير مفسد وصيد ونابت ذبح أو
تصدق بثلاثة أصع لسته مساكين أو صوم
ثلاثة أيام ودم وترك مأمور كدم تمتع وكذا
دم فوات ويذبح في حجة الاعادة ودم الجبران
لا يختص بزمن ويختص بالحرم ومصرفه
كبدله لمساكينه وأفضل بقعة للذبح معتر غير
قارن المروة والحاج منى وكذا الهدى مكانا
ووقته وقت أضحية

(باب الاحصار والفوات) لمصر تحال
كنحو مريض شرطه بذبح حيث عذر لحاق
بنيته فيهما أو بشرط ذبح من نحو مريض
فان عجز طعام بقيمة فصوص لكل مد
يوما وله تحلل حالا ولو أحره رقيق أو زوجة
بلاذن فلما لك أمره تحال له ولا اعادة على
محصران كان فرضا في ذمته ان استقر
عليه والا اعتبرت استطاعته بعد وعلى من
فاته وقوف تحال بعمل عرة ودم واعادة
(كتاب البيع) أركانه قد ومعقود
عليه وصيغة ولو كتابة يحاب كبعثك
وما كنت واشترى منى وكلمته لك بكذا وقبول
كاشترى وتلك وقبات وان تقدم
كبعنى وشرط فيهما أن لا يتخلل كلام أجنبي
ولا سكوت طويل وان يتواقما معنى فلا واجب

العربون بأن يشتري ويعطيه دراهم لتكون من الثمن ان رضى الساعة والافهة
(فصل) باع خلا وخرا أو عبده وحرأ أو عبده غيره أو مشتر كائنه يراذن الآخر صح في
ملكه في الاظهر في تخير المشتري ان جهل فان أجاز فخصته من المسمى باعتبار قيمتهما وفي
قول بجمعه ولا خيار للبائع ولو باع عبده فتاف أحدهما قبل قبضه لم يفسخ في الآخر على
المذهب بل يتخير فان أجاز فبالخصه قطعاً ولو جمع في صفقة مختلفا في الحكم كاجارة وبيع أو سلم
صح في الاظهر وبوزع المسمى على قيمتهما أو ببيع ونكاح صح النكاح وفي البيع والصدان
القولان وتعد الصلقة بنقص بل الثمن كبعثك ذاكذا وذاكذا وتعد البائع وكذا بتعدد
المشتري في الاظهر ولو وكلاء أو وكلاء لا صح اعتبار الوكيل

(باب الخيار) يثبت خيار المجلس في أنواع البيع كالصرف والطعام بطعام والسلم
والتولية والتشريك وصلاح المعاوضة ولو اشترى من يعتق عليه فان قلنا الملك في زمن الخيار
للبيع أو وقف فلهما الخيار وان قلنا للمشتري تخير البائع دونه ولا خيار في البراء والنكاح
والهبة بلانواب وكذا ذات الثواب والشفعة والاجارة والمساقاة والصدان في الاصح وينقطع
بالخيار بأن يختار الزوم فلا يختار أحدهما سقط حقه وبقي حق الآخر وبالفارق بينهما
فلو طال مكنتهما أو قاما وتماشيا بامنازل دام خيارهما ويعتبر في التفريق العرف ولومات في
المجلس أو جن فالاصح انتقاله الى الوارث والولى ولو تنازعا في التفريق أو الفسخ قبل صدق
النافى *(فصل)* لهما ولا أحدهما شرط الخيار في أنواع البيع الا أن يشترط القبض
في المجلس كبروى وسلم وانما يجوز في مدة معلومة لا تزيد على ثلاثة أيام ونحسب من العقد وقيل
من التفريق والاطهر انه ان كان الخيار للبائع فلك المبيع له وان كان للمشتري فله وان كان
لهما فوقف فان تم البيع بان أنه للمشتري من حين العقد والاذل للبائع ويحصل الفسخ
والاجارة بلفظ يدل على ما كفسخت البيع ورفعته واسترجعت المبيع وفي الاجارة أخرته
وأضيقته ووطء البائع واعتاقه فسخ وكذا بيعه واجارته وتزوجته في الاصح والاصح ان هذه
التصرفات من المشتري اجازة وان العرض على البيع والتوكيل فيه ليس فسخا من البائع ولا
اجازة من المشتري *(فصل)* للمشتري الخيار بظاهره ورعيه قديم كصاع رقيق وزناه
وسرقته واباقه وبوله بالفرش وبخبره وصنانه وجراح الدابة وعضاها وكل ما ينقص العين أو
القيمة نقضا يفوت به غرض صحيح اذا غلب في جنس المبيع عدمه سواء قارن العقد أم حدث
قبل القبض ولو حدث بعده فلا خيار الا أن يستند الى سبب مقدم كقطعه بجناية سابقة فيثبت
الرد في الاصح بخلافه وانه معرض سابق في الاصح ولو قبل برده سابقة ضمنه البائع في
الاصح ولو باع بشرط براءة من العيوب فالاطهر أنه يبرأ عن كل عيب باطن بالحيوان لم يعلمه
دون غيره وله مع هذا الشرط الرد بعيب حدث قبل القبض ولو شرط البراءة عما يحدث لم
يصح في الاصح ولو هلك المبيع عند المشتري أو أعتقه ثم علم العيب رجع بالارش وهو جزء
من ثمنه نسبته اليه نسبة ما نقص العيب من القيمة لو كان سليما والاصح اعتبار أقل قيمة من
يوم البيع الى القبض ولو تاف الثمن دون المبيع رده وأخذ مثل الثمن أو قيمته ولو علم العيب
بعد زوال ملكه الى غيره فلا أرش في الاصح فان عاد الملك فله الرد وقيل ان عاد بغير الرد بعيب فلا
رد والرد على الفور فاياد على العادة فلو علمه وهو يرضى أو يأكل فله تأخير به حتى يفرغ
أوليا فحق يصح فان كان البائع بالبلد رده عليه بنفسه أو وكيله أو على وكيله ولو تركه ورفع
الامر الى الحاكم فهو آكد وان كان غائبا رفع الى الحاكم والاصح انه يلزمه الاشهاد على

ولا سكوت طويل وان يتواقما معنى فلا واجب بالالف مكسرة تقبل بصيغة لم يصح وعدم تعليق وتأقيت وفي العاقد اطلاق الفسخ

تصرف وعدم اكراه بغير حق واسلام من يشتري له مصرف أو نحوه أو مسلم (٣٩) أو مرتد لا يعتق عليه وعدم حرابة من يشتري له عدة

الفسخ ان أمكنه حتى ينهيه الى البائع أو الحاكم فان عجز عن الاشهاد لم يلزمه التلفظ بالفسخ في الاصح ويشترط ترك الاستعمال فلا يستخدم العبد أو ترك على الدابة سرجها أو كافها بطل حقه ويعذر في ركوب جوح يعسر سوقها أو قودها أو اذا سقط رده بتقصير فلا ربح ولو حدث عنده عيب سقط الرد قهرًا ثم ان رضى به البائع رده المشتري أو قنع به والا فليضم المشتري ارش الحادث الى المبيع ويرد أو يغرم البائع ارش القديم ولا يرد فان اتفقا على أحدهما فذلك والا فالاصح اجابة من طلب الامساك ويجب أن يعلم المشتري البائع على الفور بالحادث ليختار فان أخوا علامه بلا عذر فلا رد ولا أرش ولو حدث عيب لا يعرف القديم الابنه ككسر بيض ورائج وتقوير بطيخ مدور ودولا أرش عليه في الاظهر فان أمكن معرفة القديم بأقل مما أحدثه فكسائر العيوب بالحادثة * (فرع) * اشترى عشرين معيين صفقة ردهما ولو ظهر عيب أحدهما ردهما الا المعيب وحده في الاظهر ولو اشترى عشرين جالين معيين فله رد نصيب أحدهما ولو اشترى ياه فلا حده الرد في الاظهر ولو اختلفا في قدم العيب صدق البائع بميزنه على حسب جوابه والزيادة المتصلة كالسمن تتبع الاصل والمنفصلة كالولد والاجرة لا تمنع الرد وهي للمشتري ان رد بعد القبض وكذا قبله في الاصح ولو باعها احاملا فأنفعل رده معها في الاظهر ولا يمنع الرد الاستخدام ووطء الثيب وافتضاض البكر بعد القبض نقص حدث وقبلة جنابة على المبيع قبل القبض * (فصل) * التصرية حرام تثبت الخيار على الفور وقبل بثلاثة أيام فان رد بعد تلف اللبن رده معها صاع تمر وقبل يكفى صاع قوت والاصح أن الصاع لا يختلف بكثرة اللبن وان خيارها لا يختص بالنعم بل يعم كل ما كول والجارية والأتان ولا يرد معهما شيئا وفي الجارية وجه وحبس ماء القناء والارحالم رسل عند البيع وتحمير الوجه وتسويد الشعر وتحميده يثبت الخيار لا يطغى ثوبه تخيلا لا كتابته في الاصح * (باب) * المبيع قبل قبضه من ضمان البائع فان تلف انفسخ البيع وسقط الثمن ولو أبرأ المشتري عن الضمان لم يبرأ في الاظهر ولم يتغير الحكم واتلاف المشتري قبض ان علم والا فقولان كأن كل المالك طعامه المغصوب ضياعا والمذهب أن اتلاف البائع كتلفه والاظهر أن اتلاف الاجنبي لا يفسخ بل يخير المشتري بين أن يحجز ويغرم الاجنبي أو يفسخ فيغرم البائع الاجنبي ولو تعيب قبل القبض فرضيه أخذه بكل الثمن ولو عيبه المشتري فلا خيار أو الاجنبي فالخيار فان أجاز غرم الاجنبي الارش ولو عيبه البائع فالمذهب بثبوت الخيار لا التعریم ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه والاصح أن يبيعه للبائع كغيره وان الاجارة والرهن والهبة كالبيع وان الاعتاق بخلافه والثمن المعين كالبيع فلا يبيعه البائع قبل قبضه وله بيع ماله في يد غيره أمانة كوديعة ومشترى وقراض ومرهون بعد انفكاكه وموروث وباق في يديه بعد رشده وكذا عارية وبأخذ بسوم ولا يصح بيع المسلم فيه ولا الاعتراض عنه والجديد جواز الاستبدال عن الثمن فان استبدل موافقا لعلته الرابا كدراهم عن دنانير اشترط قبض البدل في المجلس والاصح انه لا يشترط التعيين في العقد وكذا القبض في المجلس ان استبدل مالا موافقا في العلة كثوب عن دراهم ولو استبدل عن القرض بقيمة المتلف جاز وفي اشتراط قبضه في المجلس ما سبق وبيع الدين لغير من عليه باطل في الاظهر بأن اشترى عبدا بدينائه له على عمر ولو كان لزيد وعمر ودينان على شخص فباع زيد عمر ادينه بدينه بطل قطعا وقبض العقار تخليته للمشتري وتمكينه من التصرف بشرط فراغه من أمتعة البائع فان لم يحضر العاقدان المبيع اعتبره من زمن يمكن فيه المضي اليه في الاصح وقبض المنقول تحويله فان

حرب وفي المعقود عليه طهر أو امكان بغسل فلا يصح بيع نجس ولا متنجس لا يمكن طهره ولودهنا ونفع ولوماء وترابا بعدنهما فلا يصح بيع حشرات وسباع لا تنفع ونحو حبي برؤالة له ووزان أو رضاضها وتدره تسلمه فلا يصح بيع نحو ضال ان لا يقدر على رده ولا حرم معين ينقص فصله ولا مرهون على ما يأتى ولا جان تعلق برقبته مال قبل اختيار فداءه ولا به فلا يصح عقد فضولي وبصح مال غيره ان بان له وعلم ويصح بيع صاع من صبرة وان جهات مبيعان او صبرة كذلك كل صاع بدرهم ومجهولة الصيعاب بمائة درهم كل صاع بدرهم ان خرجت مائة لا يصح لاحد ثوبين ولا بأحدهما أو بل إذا البيت برا أو برتبة ذى الحصة ذهبا أو بألف دراهم ودنانير ولو باع بنقد أو ثم نقد غالب تعين أو نقدان ولا غالب اشترط تعيين ان اختلفت قيمتهما ولا يصح غائب وتكفي معاينة عوض ورؤية قبل عقد فيما لا يغلب تغيره الى وقته ورؤية بعض مبيع دل على باقيه كظاهر صبرة ونحو بر واذن وذج للمائل أو كان صوانا للباقي لبقائه كقشر رمان وبيض وقشرة سفلى لجوز أولوز وتعتبر رؤيته تايق وصح سلم أعنى بعوض في ذمته * (باب الربا) * انما يحرم في نقد وما قصد لطعم تقوتا أو تفكها أو ثدا ويا فاذا بيع ربوي بحسنه شرط حلول وتقاض قبل تفرق ومما لا يقينا بكيال في مكيل غالب عادة الجار في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ووزن في موزونه وفي غير ذلك وزن ان كان أكبر من تمر والافعادة بلد البيع أو بغير جنسه واتحدا علة وشرط حلول وتقاض كادقة أصول مختلفة الجنس وخلوها أو أدهانها ولحومها وألبانها وتعتبر المائنة في غير العرايا بحفاف فلا يصح رطب برطب ولا بحفاف ولا تكفي فيما يتخذ من حب الا في دهن وكسب صرف وتكفي في العنب والرطب عصيرا أو خلا وتعتبر في لبن لبن أو سمن أو مخيض صرفا

فلا تسكن في باقي أحواله كخبز ولا فيما أثرت فيه النار بنحو طبخ ولا بضر تأثير تميز كعسل وسمن وإذا جمع عقدان سار بربويان من الجانبين واختلف

* (باب) * نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن عيب الفعل وهو ضربه ويقال ماؤه فتحرم أجره وثمان مائه وعن حمل الحبله وهو نتاج الساج بأن يبيعه أو بثمن اليه والملاقع وهي ما في البطون والمضامين وهي ما في الاصاب والاماسة بأن يلمس ثوبه بالمره ثم يشتريه على أن لا خيار له اذا رآه أو يقول اذا المسته قد بعته و المنابذة بأن يجهل النبيذ ببيعها والخصاة بأن يقول بعته من هذه الاثواب ما تقع عليه أو بعته وان الخيار الى رميها أو يجهل الرمي ببيعها والعربون بأن يشتري سلعة ويعطيه نقدا ليكون من الثمن ان رضيهما والانهبة وتفریق لا بنحو وصية وعق بين أمة وفرعها حتى يميزان فرق بنحو بيع بطل وبيعته في بيعة كبعتك بألف نقدا أو بألفين لسنة وبيع بشرط كبيع بشرط بيع أو قرض وكبيعه زرعاً أو ثوباً بشرط ان يحصده أو يخطه وصح بشرط خيار أو براءة من عيب أو قطع ثم راجل ورهن وكفيل مالم ين لعرض في ذمنا واشهاد وان لم يعين الشهود وبطوت رهن أو اشهاد أو كفالة خير كشرط وصف يقصد ككون العبد كاتباً أو الدابة حاملاً أو ذات لبن وبشرط مقتضاه كقبض ورد بعيب أو مالا غرض فيه كان لا يأتى كل الا كذا أو اعتاقه منجزاً مطلقاً أو عن مشتر ولبائع مطالبته ولا يصح بيع دابة وحملها أو أحدهما كبيع حامل بحر ويدخل حمل دابة في بيعها مطلقاً * (فصل) * من المنهي مالا يبطل بالنهي كبيع حاضر لما قدم بما تم حاجة اليه لبيعه حالاً فيقول الحاضر انزكه لبيعه تدرى جواباً على وتلقى ركان اشترى منهم بغير طلبهم متاعاً قبل قدومهم ومعر ذتهم بالسعر وخيروا ان عرفوا الغبن وسوم على سوم بعد تقرر ثمن وبيع على بيع وشراء على شراء زمن خيار بغير اذن ونجش بأن يزبد في ثمن ليعر ولا خيار وبيع نحو رطب لمخذه مسكراً * (فعل) * باع بحلا وحرامه في الحن حصته من المسمى باع

جري البيع بموضع لا يختص بالبائع كقوله الى حيز وان جرى في دار البائع لم يكف ذلك الا باذن البائع فيكون معيرا للبيعة * (فرع) * للمشتري قبض المبيع ان كان الثمن مؤجلا أو سلمه والا فلا يسقط به ولو بيع الشيء تقديرا كتب وأرض ذرعا وحنطة كيلا أو وزنا اشترط مع النقل ذرعه أو كيله أو وزنه مثاله بعثكها كل صاع بدرهم أو على أنها عشرة أصع ولو كان له طعام مقدور على زيد ولعمرو عليه مثله فليكتل لنفسه ثم يكل لعمرو فلو قال أقبض من زيد مالي عليه لنفسك ففعل فالقبض فاسد * (فرع) * قال البائع لا أسلم المبيع حتى أقبض ثمنه وقال المشتري في الثمن مثله أجبر البائع وفي قول المشتري وفي قول لا أجبر فمن سلم أجبر صاحبه وفي قول يجبران (قلت) فان كان الثمن معيناً سقط القولان الاولان وأجبر في الاظهر والله أعلم واذا سلم البائع أجبر المشتري ان حضر الثمن والا فان كان معسرا فاللبيع الفسخ بالفلس أو موصرا وماله بالباد أو مسافة قرية بجرع عليه في أمواله حتى يسلم فان كان بمسافة القصر لم يكف البائع الصبر الى احضاره والاصح ان له الفسخ فان صبرا فالجر كذا كرنا وللبيع حبس مبيعه حتى يقبض ثمنه ان خاف فوته بالاختلاف وانما الاقوال اذا لم يخف فوته وتنازع في مجرد الابتداء

(باب التولية والاشراء والمرايحة) * اشترى شيئا ثم قال لعالم بالثمن وليتك هذا لعدة دفع قبل
لزمه مثل الثمن وهو يبيع في شرطه وترتب أحكامه لكن لا يحتاج الى ذكر الثمن ولو حط
عن المولى بعض الثمن انحط عن المولى والاشراء في بعضه كالتولية في كله ان بين البعض ولو
أطاق صح وكان مناصا له وقيل لا يصح بيع المرايحة بأن يشتريه بمائة ثم يقول بعثك بما
اشترى بثور بح درهم لكل عشرة أوز بح ده يارده والمحاطة كبعت بمائة اشترى بثور بح
ده يارده ويحط من كل أحد عشر واحد وقيل من كل عشرة واذا قال بعث بمائة اشترى بثور لم يدخل
فيه سوى الثمن ولو قال بمائة قام على دخل مع ثمنه أجرة الكيل والدلال والخارس والعصار والرفاء
والصباغ وقيمة الصبغ وسائر المئون المرادة للاسـتر باح ولو قصر بنفسه أو كال أو حمل أو
تطوع به شخص لم تدخل أجرته وليعلم ثمنه أو ما قام به فلو جهله أحدهما بطل على الصحيح
وليصدق البائع في قدر الثمن والاجل والشراء بالعرض وبينان العيب الحادث عنده فلو قال
بمائة فبان بنسـ عين فالأظهر انه يحط الزيادة ويحها وان لا خيار للمشتري ولو زعم انه مائة
وعشرة وصدقه المشتري لم يصح البيع في الأصح (قلت) الأصح صحته والله أعلم وان كذبه ولم
يبين للأخطأ وجه احتملا لم يقبل قوله ولا بينته وله تحليف المشتري انه لا يعرف ذلك في الأصح
وان بين فله التحليف والأصح سماع بينته

(باب الأصول والثمار) قال بعتك هذه الأرض أو الساحة أو البقعة وفيها بناء وشجر
فالمذهب أنه يدخل في البيع دون الرهن وأصول البعل التي تبقى سنتين كالقث والهندباء
كالشجر ولا يدخل ما يؤخذ دفعة كخضرة وشعير وسائر الزروع ويصح بيع الأرض المزروعة
على المذهب وللمشتري الخيار إن جهله ولا يمنع الزرع دخول الأرض في يد المشتري وضمانه
إذا حصلت التخلية في الأصح والبذر كالزرع والأصح أنه لا أجره للمشتري مدة بقاء الزرع ولو
باع أرضاً مع بذر أو زرع لا يفردها بالبيع بطل في الجميع وقيل في الأرض قولان ويدخل في بيع
الأرض الحجارة المخلوقة فيها دون المدفونة ولا خيار للمشتري إن علم ويلزم البائع النقل وكذا
إن جهل ولم يضر قلبها وإن ضرد له الخيار فإن أجاز لزم البائع النقل وتسوية الأرض وفي
وجوب أجره المثل مدة النقل أو جهه أصحها تجنب أن نقل بعد القبض لا قبله ويدخل في بيع

تبار قیمتهما وند پر مشترک چهل او نحو عدد به قنات احد هما قبل قبضه

أجازا في كجارة وبيع أو وسلم أو شركة
وقراض محار ورزق المسمى على قيمتهما
ويتعدد بتعدد ثمن ويتعدد عاقده ولو وكيلة
لا في رهن وشفعة

* (باب الخيار) * ثبت خيار مجلس في
كل بيع وان استعقب عتقاكر بوي وسلم
لا يبيع عبده منه وبيع ضمنى وقسمه غير رد
وحواله وسقط خيار من اختار له وموكل
بفرقة بدن عرفا طوعا فيبقى ولو طال مكثهما
أو غشاشيا منازل ولو مات أو جن انتقل
لوارثه أو وليه وحالف نافي فرقة أو فسخ قبلها
* (فصل) * لهما شرط خيار فيما فيه خيار
مجلس الا فيما يعتق لمشتري أو ربوي وسلم
مدته معلومة ثلاثة فأقل من الشرط والمالك
فيه المن انفراد بخيار والا فوقوف فان تم
البيع بان أنه لمشتري من العقد والا فللبائع
ويحصل الفسخ بنحو فسخت والاجازة بنحو
أجن والتصرف كوطء واعتاق وبيع
واجارة وتزويج ووقف من باع فسخ ومن
مشترا اجازة لا عرض على بيع واذن فيه

* (فصل) * لمشتري جاهل خيار بتغرير ففعل
وهو حرام كتحريمه وتجهيز وجه وتسويد
شعر وتجهيزه وحبس ماء فناة أو رحي أرسل
عند البيع لا لطلع ثوبه بداد و بظهور عيب
باق ينقص العين نقصا يفوت به غرض
صحح أو قيمته أو غاب في جنسها عدمه كخفاء
وجاح وعض وزنا وسرقة وابق وبخر
وصنن وبول بفراش ان خالف العادة
حدث قبل القبض أو بعده واستند لسبب
متقدم كقطعه بجناية سابقة ويضمنه البائع
بقتله برودة سابقة لا بموته بمرض سابق ولو
باع بشرط براءته من العيوب برئ عن عيب
باطن بكيوان وجود حال العقد جهله ولو
شرط البراءة عما يحدث لم يصح ولو تلف بعد
قبضه مبيع غير ربوي يبيع بجنسه ثم علم
عيبا فله أرش وهو جزء من ثمنه نسبته اليه
كنسبه مائة نص العيب من القيمة لو كان
سلميا اليه أو لورده وقد تلف الثمن أخذ بدله
و يعتبر أقل قيمتهما من يبيع الى قبض ولو

البستان الارض والشجر والحيطان وكذا البناء على المذهب وفي بيع القرية الابنية
وساحل بحيط بهما السور والمزارع على الصحيح وفي بيع الدار الارض وكل بناء حتى حمامها
لا المنقول كاللؤلؤ والبكرة والسرير وتدخل الابواب المنصوبة وحلقها والاجائن والرف والسلم
المسمران وكذا الاسفل من حجرى الرخى على الصحيح والاعلى ومفتاح غلق مثبت في الاصح وفي
بيع الدابة نعلها وكذا ثياب العبد في بيعه في الاصح (قلت) الاصح لا تدخل ثياب العبد والله
أعلم * (فرع) * باع شجرة تدخل عروقها وورقها وفي ورق التوت وجه وأغصانها الا
البابس ويصح بيعها بشرط القلع أو القلع وبشرط الإبقاء والاطلاق يقتضى الإبقاء
والاصح أنه لا يدخل المغرم لكن يستحق منفعته ما بقيت الشجرة ولو كانت يابسة لزم المشتري
القلع وثمره النخل المبيع ان شرطت للبائع أو المشتري عمل به والا فان لم يتأمر منها نى فهي
للمشتري والا فللبائع وما يخرج ثمره بلانوركتين وعنب ان برثمره فللبائع والا فللمشتري وما
خرج في نوره ثم سقط كشمس وتفتح فله المشتري ان لم تنمقد الثمرة وكذا ان انعقدت ولم يتناثر
النور في الاصح وبعد التناثر للبائع ولو باع نخلات بستان مطالعة وبعضها مؤبر فللبائع فان
أفرد مال يؤبر فله المشتري في الاصح ولو كانت في بساتين فالاصح افراد كل بستان بحكمه واذا
بقيت الثمرة للبائع فان شرط القطع لزمه والا فله تركها الى الجداد ولكل منهما السقي ان
انتفع به الشجر والثمر ولا يمنع لالاخر وان ضرره - حاله يجز الابرضاهما وان ضرا أحدهما
وتنازعا فسخ العقد الا أن يسامح المتضرر وقيل لطالب السقي ان يسقى ولو كان الثمر يخص
رطوبة الشجر لزم البائع أن يقطع أو يسقى * (فصل) * يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه
معلقا بشرط قطعه وبشرط ابقائه وقبل الصلاح ان يبيع منفردا عن الشجر لا يجوز الا
بشرط القطع وأن يكون المقطوع منتفعا به لا ككثرة ثمرى وقيل ان كان الشجر للمشتري جاز
بلا شرط (قلت) فان كان الشجر للمشتري وشرطنا القطع لا يجب الوفاء به والله أعلم وان يبيع
مع الشجر جاز بلا شرط ولا يجوز بشرط قطعه ويحرم بيع الزرع الاخضر في الارض الا
بشرط قطعه فان يبيع معها أو بعدا شتدا الحلب جاز بلا شرط ويشترط لبيعه وبيع الثمر
بعد بدو الصلاح ظهور المقصود كتين وعنب وشعر ومالا يرى حبه كالحنطة والعدس في السنبيل
لا يصح بيعه دون سنبله ولا مع في الجدد ولا بأش بكلم لا يرال الا عند الاكل وماله كتمان
كالجوز واللوز والباقل يباع في قشره الاسفل ولا يصح في الاعلى وفي قول يصح ان كان رطبا
وبدو صلاح الثمر ظهوره مبادئ النضج والحلاوة فيما لا يتلون وفي غيره بان يأخذ في الحرة أو
السواد ويكفى بدو صلاح بعضه وان قل ولو باع ثمرة بستان أو بساتين بدو صلاح بعضه فعلى
ما سبق في التأبير ومن باع ما بدو صلاحه لزمه سقيه قبل التخلية وبعدها ويتصرف بمشتريه
بعدها ولو عرض مهلك بعدها كبرد فالجديد أنه من ضمان المشتري فلو تعيب بترك البائع
السقي فله الخيار ولو يبيع قبل صلاحه بشرط قطعه ولم يقع حتى هلك فأولى بكونه من ضمان
المشتري ولو يبيع ثمرة يغب تلاحة واختلاط حادته بالموجود كتين وقتناه لم يصح الا أن
يشترط على المشتري قطع ثمره ولو حصل الاختلاط فيما يندرقه فالأظهر أنه لا ينسخ البيع
بل يتخير المشتري فان سمع له البائع بما حدث سقط خياره في الاصح ولا يصح بيع الحنطة
في سنبليها بصافية وهو الحائلة ولا الرطب على النخل بثمر وهو المزابنة ويرخص في العرايا وهو
بيع الرطب على النخل بثمر في الارض أو العنب في الشجر بربيب في مادون خمسة أوسق ولو
زاد في صفة تين جاز ويشترط التقابض بتسليم الثمر كيلة والتخلية في النخل والاطهر أنه

أو برفع الامر لاكم وهو آكد في حاضر و واجب (٤٢) في غائب وغلبه اشهاد بفسخ في طريقه أو تو كيله أو عذره فان عجز لم يلزمه تالفا

به وترك استعمال لاركوب ماعسر سوقه
وقوده فلما استخدم رقيقا أوتركه على دابة سرجا
أو كافا فلا رد ولا أرش ولو حدث عنه عيب
سقط الرد الة هري ثم إن رضى به البائع رده
عليه أو قنع به والافان اتفاقا في غير الربوي
على فسخ أو اجازة مع أرش والا أجيب طالها
وعليه العلام بائع فورا بالحادث فإن أخر
بلا عذر فلا رد ولا أرش ولو حدث عيب
لا يعرف القديم بدونه ككسر بيض نعام
وجوز وبقير بطيخ مدود بعضه ردة ولا
أرش وليرد مع المصراة المأكولة صاع تمر
وان قبل اللبن اذالم يتهلعا على غيره الصاع
* (فروع) * لا يرد بعيب بعض ما بيع
صفقة ولو انما في قدم عيب حاف بائع
كجوابه وزيادة مثله كسمن تتبعه كحل
قارن بيعا ومنه مثله كولد وأجرة لا تمنع ردا
كاستخدام ووطع عيب وهو لمن حدثت في
ملكه وزوال بكارة عيب

* (باب) * المبيع قبل قبضه من صاحب بائع
 وان أبرأه مشتركان تلف أو أتلفه انفسخ
 و أتلف مشترقبض وان جهل وخسر
 بأتلف أجنبي فان أجاز غرمه أو فسخ غرمه
 للبائع ولو تعيب أو عيبه بائع فرضيه مشتر
 أو عيبه مشتر أخذ بالثمن أو أجنبي خسر
 فان أجاز وقبض غرمه الارش ولا يصح
 تصرف ولو مع بائع بخو بيع ورهن فيما لم
 يقبض وضمن بعه قد ويصح بخو اعتاق
 ووصية وله تصرف فيما له بعه غيره مما
 لا يضمن بعه كوديعة وما أخذ بسوم وصح
 استبدال ولو في صلح عن دين غير مثن غير
 دين ودين قرض و أتلف كبيعته غير من هو
 عليه كأن باع مائة له على زيد بمائة و شرط
 في متفق عليه ر باقبض في المجاس وفي غيرهما
 تعيين فيه فقط وقبض غير منقول بتخايمته
 لمشترو تفر يفهم من متاع غيره ومنقول بنقله
 لما لا يختص بائع به أو بآذنه فيكون معبراً له
 و شرط في غائب مضى زمن يمكن فيه قبضه
 * (فروع) * له استقلال بقبض ان كان

الثمن مؤجلاً أو سلم الحال بشرط في قبضه

لا يجوز في سائر الثمار وأنه لا يختص بالفقراء

* (باب اختلاف المتبايعين) * إذا اتفقا على صحة البيع ثم اختلفا في قيمته كقدر الثمن
 أو صفته أو الأجل أو قدره أو قدر المبيع ولا يثبت تحالفهما فيحلف كل على نفي قول صاحبه وان ثبت
 قوله وببدا بالبايع وفي قول بالمشتري وفي قول يتساوى بأن فیتخیر الحاکم وقيل يقرع
 والصحيح أنه يكفي كل واحد من تجمع نفي وإثباتا أو يقدم النفي فيقول ما بيعت بكذا ولقد بيعت
 بكذا وإذا تحالفوا بالصحيح أن العقد لا ينقض بل إن تراضيا والافيه فضانة أو أحدهما أو
 الحاکم وقيل انما يفسخه الحاکم ثم على المشتري رد المبيع فان كان وقفه أو أعتقه أو باعه أو
 مات لزمه قيمته وهي قيمته يوم التلف في أظهر الأقوال وإن تعيب رده مع أرشيه واختلاف
 ورثته ما كرهوا ولو قال بعته بكذا فمات بل وهبته فلا تحالف بل يحلف كل على نفي دعوى
 الآخر فإذا أحاداه رده مدعى الهبة بزوائده ولو ادعى صحة البيع والآخر فسادا فالصحيح تصديق
 مدعى الصحة بيمينه ولو اشترى عبدا فجاءه بعد مبيع أبواه فقال البائع ليس هذا المبيع صدق
 البائع بيمينه وفي مثله في السلم يصدق المسلم في الأصح * (باب) * العبدان لم يؤذن له في التجارة
 لا يصح شراؤه بغير إذن سيده في الأصح ويسترده البائع سواء كان في يد العبد أو سيده فان
 تلف في يده تعاق الضمان بذمته أو في يد السيد فالبائع تضمنه وله مطالبة العبد بعد العتق
 واقتراضه كشرائه وإن أذن له في التجارة تصرف بحسب الأذن فان أذن في نوع لم يتجاوز
 وليس له نكاح ولا يزوج نفسه ولا يأذن لعبده في تجارة ولا يتصدق ولا يعامل سيده ولا يهزل
 باباقه ولا يصير أو ذناله بسكوت سيده على تصرفه وقيل أقراره بدين المعاملة ومن عرف رق
 عبدا لم يعامله حتى يعلم الأذن بسماع سيده أو بينة أو شيوخ بين الناس وفي الشيوخ وجه
 ولا يكفي قول العبد فان باع مأذون له وقبض الثمن فتلف في يده فخرجت السالة مستحقة
 يرجع المشتري ببطلانها على العبد وله مطالبة السيد أيضا وقيل لا وقيل إن كان في يد العبد وفاء
 فلا ولو اشترى سالة ففي مطالبة السيد بثمنها هذا الخلاف ولا يتعاق دين التجارة برقبته ولا ذمة
 سيده بل يؤدي من مال التجارة وكذا من كسبه باصطياد ونحوه في الأصح ولا يملك العبد بتملك
 سيده في الظاهر * (كتاب السلم) *

هو بيع موصوف في الذمة بشرط له مع شروط البيع أمور أحدها تسليم رأس المال في المجلس فلما أطلق ثم عين وسلم في المجلس جاز ولو أحال به وقبضه المحال في المجلس فلا ولو قبضه وأودعه المسلم جاز ويجوز كونه منقطعة وتقبض بقبض العين وإذا فسخ السلم ورأس المال باق استرد بعينه وقيل للمسلم اليه ودبده إن عين في المجلس دون العقد ورؤية رأس المال تكفي عن معرفة قدره في الظاهر الثاني كون المسلم فيه ديناً فلو قال أسلمت إليك هذا الثوب في هذا العبد فليس بسلم ولا ينعقد بيعه في الظاهر ولو قال اشتريت منك ثوباً بصفة كذا بمائة درهم فقال بعثك انه قد بيع عاقل سلمنا الثالث المذهب انه إذا أسلم بموضع لا يصلح التسليم أو يصلح ولعله وثنة اشترط بيان محل التسليم والافلا ويصح حالاً ومثلاً فان أطلق ان عقد حالاً وقيل لا ينعقد ويشترط العلم بالاجل فان عين شهراً والعرب أو الفرس أو الروم جاز وإن أطلق حل على الهلال فان انكسر شهر حجب الباقي بالالهة وتعم الاول ثلاثين والاصح صحة تأجيله بالعبد وجادى ويحمل على الاول * (فصل) * يشترط كون المسلم فيه مقدوراً على تسليمه عند وجوب التسليم فان كان يوجد ببلد آخر صح ان اعتمدت نقله للبيع والافلا ولو أسلم فيما بيع فانه طاع في عمله لم ينفسخ في الظاهر في تخير المسلم بين فسخته والصرح بوجده ولو علم قبل المحل

الثمن موجب لأوسلم الحال بشرط في قبض ما يبيع مائة دراهم مائة نخود ريع ولو كان له طعام مقدور على زيد وأمره وعليه انقطاعه

مثله فليكتل لنفسه ثم لعمره ويكتفى استدلاله في نحو المكيال فلو قال قبض (١٣) منه مالى عليه لانه ففعل فسد القبض له ولكل حبس

عوضه حتى يقبض مقابله ان خاف فوته والا فان تنازعا أجبر ان عين الثمن والا فبائع فاذا سلم أجبر مشتريان حضر الثمن والا فان أعسر فلبائع فسخ أو أسرفان لم يكن ماله بمسافة قصر حجر عليه في أمواله حتى يسلم والا فلبائع فسخ فان صبر فالجحر

(باب التولية والاشراك والمراجعة والمحاطة) قال مشتري غيره وايتك العقد فقبيل فبيع بالثمن الاول وان لم يذ كر ولو خط عنه كله بعد لزوم تولية أو بعضه انحط عن المتولى واشراك ببعض مبيع كتولية فلو أطاق مبيع مناصفة ومبيع مراجعة كبعت بما اشترت وربح درهم لكل عشرة أو ربح ده يارده ومحاطة كبعت بما اشترت وحطاه يارده ويحط من كل أحد عشر واحد ويدخل في بيعت بما اشترت ثمنه فقط وبما قام على ثمنه وموئن استرباح كاحوة كمال ودلال وحارس وقصار وقيمة صبيغ لا أجرة عمله وعمل متطوع به وليعلم ثمنه أو ما قام به وليصدق بائع في اخباره فلو أخبر بمائة فبان بأقل سقط الزائد وربحه ولا خيار أو فأخبر بأزيد وزعم غلط فان صدقه صح والا فان لم يبين الغلط محتملا لم يقبل قوله ولا بينته والاشتمت له تخليف مشتر فيهما أنه لا يعرف

(باب الاصول والثمار) يدخل في بيع أرض أو ساحة أو بقعة أو عرصة لا في ريعها ما فيها من بناء وشجر وأصول بقية بل يجوز أخذ ثمره مرة بعد أخرى كفت وبنفج وخير مشتر في بيع أرض فيها زرع لا يدخل ان جهله وتضرر مبيع قبضه ما مشغولة ولا أجرة مدة بقائه وبذركا بته ولو باع أرضا مع بذرا وزرع لا يفردي بيع بمال في الجميع ويدخل في بيعها حجارة ثابتة فيها مدفونة وخير مشتران جهل وضرب قلعهما ولم يتركها له بائع أو ضرر تركها والا فلا وعلى بائع تفريغ وتسوية وكذا أجرة مدة التفريغ بعد قبض حيث خير مشتر ويدخل في بيع

انقطاع عنه فلا خيار قبله في الاصح وكونه معلوم القدر كيبلا أو وزنا أو عدا أو ذرا أو يصح المكيال وزنا وعكسه ولو أسلم في مائة صاع حنطة على أن وزنها كذا لم يصح وبشروط الوزن في البطيخ والباذنجان والقثاء والسفرجل والرمان ويصح في الجوز واللوز بالوزن في نوع يقبل لاختلافه وكذا كيلا في الاصح ويجمع في اللبن العد والوزن ولو عين مكيالا فسدان لم يكن معتادا ولا فلا في الاصح ولو أسلم في ثمر قرية صغيرة لم يصح أو عظيمة صح في الاصح ومعرفة الاوصاف التي يختلف بها الغرض اختلافها ظاهر أو ذكرها في العقد على وجه لا يؤدي الى عزه الوجود فلا يصح فيما لا ينضب بقطر مقصوده كاختلط المقصود الاركان كهرسة ومججون وغالية وخف وتر باق مخلوط والاصح صحته في المختلط المنضبط كعناجي وخز وجبن وأقطا وشهد وخل تمر أو زبيب لا الخبز في الاصح عند الاصل ثمرين ولا يصح فيما ندر وجوده كالحجم الصيد بموضع العزة ولا فيما لو استقصى وصفه عز وجوده كاللؤلؤ والكبر واليواقيت وجارية وأختها أو ولدها *(فرع)* يصح في الحيوان فيشترط في الرقيق ذكر نوعة كتر كونه كايض ويصف بياضه بسمرة أو شقرة وذكورته وأنثوته وسنه وقده طولا وقصرا وكاه على التقريب ولا يشترط ذكر الكمل والسمر ونحوهما في الاصح وفي الابل والخيول والبغال والخيول الذكور والافوتة والسن واللون والنوع وفي الطير النوع والصغر وكبر الجنة وفي اللحم بقر أو ضأن أو معز ذكر خصي رضيع معلوف أو ضدها من نخذ أو كف أو جنب ويقبل عظامه على العادة وفي الثياب الجنس والطول والعرض والغاظ والدقة والصفافة والرفة والنعومة والخشونة ومطابقه يحمل على الختام ويجوز في المقصور وما صبيغ غزله قبل النسيج كالبرود والاقيس صحته في المصبوغ بده (قلت) الاصح منعه وبه قطع الجمهور والله أعلم وفي الثمر لونه ونوعه وبلده وصغره الحبات وكبرها وعتقه وحدائمه والحنطة وسائر الحبوب كالتمر وفي العسل جبلي أو بلدي ميني أو خريفي أبيض أو أصفر ولا يشترط العتق والحدانة ولا يصح في المطبوخ والمشوي ولا يضرتاثير الشمس والاطهر منعه في رؤس الحيوان ولا يصح في مختلف كبرمة معمولة وجلد وكوز وطس وققم ومنازة وطخير ونحوها ويصح في الاسطال المربعة وفيها نصب منها في قالب ولا يشترط ذكر الجودة والرداءة في الاصح ويحمل مطلقه على الجيد ويشترط معرفة العاقد من الصفات وكذا غيبهما في الاصح *(فصل)* لا يصح أن يستبدل على المسلم فيه غير جنسه ونوعه وقيل يجوز في نوعه ولا يجب ويجوز أرداد من المشروط ولا يجب ويجوز أجود ويجب قبوله في الاصح ولو أحضره قبل محله فامتنع المسلم من قبوله لغرض صحيح بأن كان حيوانا أو وقت غارة لم يجب والا فان كان للموذي غرض صحيح كفك ومن أجبر وكذا أجبر غرض البراءة في الاظهر ولو وجد المسلم المسلم اليه بعد المحل في غير محل التسليم لم يلزمه الاداء ان كان لنقله مؤنة ولا يطالبه بقيمته للعبادة على الصحيح وان امتنع من قبوله هناك لم يجبر ان كان لنقله مؤنة أو كان الموضع مخوفا والا فالاصح اجباره

(فصل) الاقراض مندوب وصيغته أقرضتك أو أسلفتك أو أخذت بمثله أو ملكته على أن ترد بده ويشترط قبوله في الاصح وفي المقرض أهلية التبرع ويجوز اقراض ما يملكه في الجارية التي تحمل للمقرض في الاظهر وما لا يملك فيه لا يجوز اقراضه في الاصح ويرد المثل في المثل وفي المتقوم المثل صورة وقيل القيمة ولو ظفر طالبه به في غير محل الاقراض وللقل مؤنة طلبه بقيمته بالاداء الاقراض ولا يجوز بشرط رد صحيح عن مكسر أو زيادة ولو رد هكذا بلا شرط فحسن ولو شرط مكسرا عن صحيح أو أن يقرضه غير الغا الشرط والاصح أنه لا يفسد العقد

بستان وقرية أرض وشجر وبناء فيها ودار هذه ومثبت فيها للبقاء وتابع له كالبواب منصوبة وحلقها واجانات ورف وسلم مثبتان وحجر

وورقها وكذا عروقها ان لم بشرط قطع لا مفرسها ويتنفع به ما بقيت ولو أطاق بيع باب - فلهذا لم يشترط بيعها وثمرة شجرة مبيع ان شرطت لاحدهما له والا فان ظهر شيء فهي لبائع والافلاش تروا تكون لبائع ان اتحد رجل وبستان وجنس وعقد والافلاش كل - كنه - واذا بيعت ثمرة له فان شرط قطعها لزمه والا فلا تركها اليه واسكل سقي لم يضر الا آخر وان ضره - ما حرم الا رضاهما أو أحدهما وتنازع فسخ ولو امتص ثم رطوبه شجرة لزم البائع قطع أو سقي

(فصل) * جازي بيع ثمران بداه - لاحه معاقبا وبشرط قطعه أو ابقائه والا فان بيع وحده لم يجز الا بشرط قطعه وان كان أصله لم يشترط لكن لا يلزمه وفاة أو مع أصله جازلا بشرط قطعه وجاز بيع زرع بالوجه السابقة ان بداه لاحه والا فلا أرضه أو بشرط قطعه أو قلعه وبدق صلاح ما صر بلوغه صفة يطلب فيها غالبا وبدق - لاح بعضه كظهوره وعلى بائع ما بداه لاحه سقيه ما بقي ويتصرف مشتريه ويدخل في ضمانه بهد تخايبه فلو تلف بترك سقي انفسخ أو تعيب به خبير مشتر ولا يصح بيع ما يغلب اختلاط حادته بوجوده كتين وقضاء الا بشرط قطعه فان وقع اختلاط فيه أو فملا يغلب قبل تخليط خبير مشتران لم يسمع له بائع ولا يصح بيع برقي سنبله بصفاف وهو الحاذلة ولا رطب على نخل بتمر وهو المزابنة ورخص في بيع العرايا وهي بيع رطب أو عنب على شجرة خرصا ولو لا غنياء بتمر أو زبيب كذا في ما دون خمسة أوسق فان زاد في صفقات جاز بشرط تقابض بتسليم تمر أو زبيب وتخايب في شجرة

(باب الاختلاف في كيفية العقد) * اختلاف مال كما امر عقد في صفة عقده معاوضة وقد صرح كقدر عوض أو جنسه أو صفته أو أجل أو قدره ولا بينة أو تمارة تحتها فاعا لبها فيخاف كل عينا تجمع نفيا واثباتا ويبدأ بنفي واثباتا ثم ان أعرض أو تراضيا والا فان سمع أحدهما أجبر الآخر والافمخاه

ولو بشرط أجل - افه وكشترط مكسر عن صحيح ان لم يكن للمقرض فرض وان كان كزمن نهب فكشترط صحيح عن مكسر في الاصح وله شرط رهن وكفيل ويملك المقرض بالقبض وفي قول بالتصرف وله الرجوع في عينه مادام باقيا بحاله في الاصح والله أعلم **(كتاب الرهن) *** لا يصح الا بايجاب وقبول فان شرط فيه مقتضاه كقدّم المرتن به أو مصلحة للعقد كالا شهادة أو ما لا غرض فيه مع العقد وان شرط ما يضر المرتن بطل الرهن وان نفع المرتن وضر الرهن كشترط منفعة للمرتن بطل الشرط وكذا الرهن في الاظهر ولو بشرط أن تحدث زوائده مرهونة فالأظهر فساد الشرط وأنه متى فسد العقد وشرط العاقد كونه مطلق التصرف فلا يرهن الولي مال الصبي والمجنون ولا يرتن له - ما الاضرورة أو غبطة ظاهرة وشرط الرهن كونه عينيا في الاصح ويصح رهن المشاع والام دون ولدها و - كنه - وعند الحاجة يباعان ويوزع الثمن والاصح أن تقوم الام وحدها ثم مع الولد فالأثر قيمته ورهن الجاني والمرند كبيعهما ورهن المدبر والمعلق عتقه بصفة يمكن سبهما لحلول الدين باطل على المذهب ولو رهن ما يسرع فساداه فان أمكن تحليفه كرمط ذمل والا فان رهنه بدين حال أو مؤجل يحل قبل فساداه أو بشرط بيعه وجعل الثمن رهنا صح ويبيع عند خوف فساداه ويكون ثمنه رهنا وان شرط منع بيعه لم يصح وان أطاق فسد في الاظهر وان لم يعلم هل يفسد قبل الاجل صح في الاظهر وان رهن ما لا يسرع فساداه فطرأ ما عرضه للفساد كخطة ابتلت لم يفسخ الرهن بحال ويجوز أن يستعير شيئا برهنه وهو في قول عاربه والاظهر انه ضمان دين في رقبته ذلك الشيء فيشترط ذكر جنس الدين وقدره وصفته وكذا المرهون عنده في الاصح فلو تافى بيد المرتن فلا ضمان ولا رجوع للمالك بعد قبض المرتن فاذا حل الدين أو كان حال الرجوع للمالك للبيع ويبيع ان لم يقض الدين ثم يرجع المالك بما يبيع به **(فصل) * شرط المرهون** به كونه دينيا ثابتا لازما فلا يصح بالعين المغصوبة والمستعارة في الاصح ولا بأس بقرضه ولو قال أقرضتك هذه الدراهم وارهننت بها عبدك فقال أقرضت ورهننت أو قال بعته بكذا وارهننت الثوب به فقال اشتريت ورهننت صح في الاصح ولا يصح بنجوم الكتابة ولا يجعل الجمالة قبل الفراغ وقبل يجوز بعد الشروع ويجوز بالثمن في مدة الخيار بالدين رهن بعد رهن ولا يجوز أن يرهن المرهون عنده بدين آخر في الجديد ولا يلزم الا بقبضه فمن يصح عقده وتجري فيه النيابة لكن لا يستتبع الرهن ولا عبده وفي المأذون له وجه ويستتبع كتابه ولو رهن ودعة عنده ودع أو مغصوب باعده غاصب لم يلزم ما لم يرض زمن امكان قبضه والاظهر اشتراط اذنه في قبضه ولا يبرئه اوتهانه عن الغصب ويبرئه ايداع في الاصح ويحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض بتصرف يزيل الملك كهبته مقبوضة و برهن مقبوض وكتابة وكذا تدبيره في الاظهر وباحبا لها الوطء والتزويج ولومات العاقد قبل القبض أو جن أو تخمر العصير أو أبق العبد لم يبطل الرهن في الاصح وليس للراهن المقتبض تصرف يزيل الملك لكن في اعتاقه أقوال أظهرها ينفذ من الموسر ويغرم قيمته يوم عتقه رهنا وان لم ينفذ فانه لم ينفذ في الاصح ولو علقه بصفة فوجدت وهو رهن فكالاعتاق أو بعده نفذ على الصحيح ولا رهنه لغيره ولا التزويج ولا الاجارة ان كان الدين حالا أو يحل قبلها ولا الوطء فان وطئ فالولد حر وفي نفوذ الاستيلاء أقوال الاعتاق فان لم تنفذ فانه لم ينفذ في الاصح فلو ماتت بالولادة غرم قيمتها رهنا في الاصح وله كل انتفاع لا ينقصه كالركوب والسكنى لا البناء والغراس فان فعل لم يقلع قبل الاجل وبعده ان لم تف الارض بالدين وزادت به ثم ان أمكن الانتفاع بغير استرداد لم تسترد

حاتف مدعيها غالبا ولو رد مبيعها مبيعها مبيعيا
فأنكر البائع أنه المبيع حاتف

* (باب) * الرقيق لا يصح تصرفه في ماله بغير
إذن سيده وإن سكت عليه فبطل ما سلكه فإن
تلف في يده ضمنه في ذمته أو يد سيده ضمن
المالك أيهما شاء والرقيق إنما يطالب بعد
عتق وإن أذن له في تجارة تصرف بحسب
أذنه وإن أبى وأيسر له نكاح ولا تبرع ولا
تصرف في نفسه ولا أذن في تجارة ولا يعامل
سيده ومن عرف رقه لم يعامله حتى يعلم
الأذن بسماع سيده أو بيته أو شيوع ولو
تلف في يده أذن من سلكه باعها فاستحققت
رجوع عليه مشتر ببدله وله مطالبة السيد به
كما يطالبه بثمان ماله نراه الرقيق ولا يتعاق
دين تجارته برقبته ولا بذمة سيده بل بمال
تجارته وبكسبه قبل حجر ولا يملك ولو بتأمين
* (باب السلم) * هو بيع موصوف
في ذمة بائنه سلم فلأولئك السلم في معين لم ينعقد
وشروط له مع شروط البيع حلول رأس
مال وتسليمه بالمجلس ولو منفعة وتسليمها
بتسليم العين فلأولئك السلم في معين لم ينعقد
أو دعه بعد قبضه المسلم لأن أحيل به وإن
قبض فيه ومتى فسخ وهو باق ردوان عين في
المجلس وبيان محل التسليم أن السلم في
مؤجل بمحل لا يصلح له أو لجهة مؤنة وصح حالا
ومؤجلا بأجل يعرف أنه أو عدلان كالأجل
أو جادى ويعمل على الأول ومطابقه حال
وإن عينا شهورا ولو غير عر بيته صح ومطابقها
هلالية فإن انكسر شهر حسب الباقي
بأهله ونعم الأول ثلاثين وقسيرة على تسليم
عند وجوبه بلامشقة عظيمة ولو بمحل
اعتيد نقله لبيع فلأولئك السلم فيما يعز كصيد
بمحل عزة وأولو كبار وياقوت وأمنه وأختها
أو ولدها لم يصح أو فيما يعز فانقطع في محله
خبر لا قبل انقطاعه فيه وعلم بقدر كيل أو
نحوه وصح نحو جوز بوزن وموزون بكيل
بعد فيه ضابئا ومكيل بوزن لاهما ووجب
في لبن عدوس وزن وفصد بتعيين نحو

والأدنى تردو يشهدان أنه وله باذن المرتهن مأمنه ماله الرجوع قبل تصرف الراهن فإن
تصرف جاهلا برجوعه فكتصرف وكيل جهل عزله ولو أذن في بيعه ليحل المؤجل من ثمنه لم يصح
البيع وكذا لو شرط رهن الثمن في الاظهر * (فصل) * إذا لزم الرهن فاليد فيه للمرتهن
ولا تزال إلا لا تتفاد كالمسبق ولو شرط وضعه عند عدل جاز أو عند اثنين ونصا على اجتماعهما
على حفظه أو الانفاد به فذلك وإن أطلقا فليس لأحدهما الانفاد في الأصح ولو مان العذل
أو فسق جعلاه حيث يتفقان وإن تشاحا وضعه الحاكم عند عدل ويستحق بيع المرهون عند
الحاجة ويقدم المرتهن بثمنه ويبيعه الراهن أو وكيله باذن المرتهن فإن لم يأذن قال له الحاكم
تأذن أو تبرئ ولو طالب المرتهن ببيع فأنى الراهن ألزمه القاضي قضاء الدين أو ببيع فأن أصر
باعه الحاكم ولو باعه المرتهن باذن الراهن فالأصح أنه إن باع بحضرة صح والأفلا ولو شرط أن
يبيعه العذل جاز ولا يشترط مراجعة الراهن في الأصح فإذا باع فالثمن عنده من ضمان الراهن
حتى يقبضه المرتهن ولو تلف ثمنه في يد العذل ثم استحق المرهون فإن شاء المشتري رجوع على
العذل وإن شاء على الراهن والقرار عليه ولا يبيع العذل إلا بثمن مثله حالا من نقد باده فإن
زاد رغب قبل انقضاء الخيار فليس له فسخ وليبيع ومؤنة المرهون على الراهن ويجب برعاها لحق
المرتهن على الصحيح ولا يمنع رهن من مصلحة المرهون كفسد وحجامة وهو أمانة في يد المرتهن ولا
يسقط بتلفه شيء من دينه وحكم فاسد العقود حكم صحيحها في الضمان ولو شرط كون المرهون
مبيعاه عند الحل فسد وهو قبل الحل أمانة ويصدق المرتهن في دعوى التلف بيمينه ولا
يصدق في الرد عند الأكثرين ولو وطئ المرتهن المرهونة بلا شبهة فزان ولا يقبل قوله جهات
تخرجه إلا أن يقرب أسلامه أو ينشأ ببادية بعيدة عن العلماء وإن وطئ باذن الراهن قبل
دهواه جهل التكريم في الأصح فلا بد ويجب المهر إن أكرهها والولد حرنسب وعليه قبضته
للراهن ولو تلف المرهون وقبض بدله صار رهنا وانضم في البذل الراهن فإن لم يخاصم لم
يخصم المرتهن في الأصح فلو وجب قصاص اقتص الراهن وفات الرهن فإن وجب المال بعفوه
أو بجناية خطأ لم يصح عفو عنه ولا أبراء المرتهن الجاني ولا يسرى الرهن إلى زيادته المنفصلة
كثمر وولد فلورهن حاملا وحل الاجل وهي حامل بيعت وإن ولدته ببيع معها في الاظهر فإن
كانت حاملا عند البيع دون الرهن فالولد ليس برهن في الاظهر * (فصل) * جنى المرهون
قدم الجنى عليه فإن اقتص أو يبيع له بطل الرهن وإن جنى على سيده فاقص بطل وإن عفا على
مال لم يثبت على الصحيح فيبقى رهنا وإن قتل رهنا أو نال سيده عند آخر فاقص بطل الرهن وإن
وجب مال تعاق به حق مرتهن القتييل فيباع وثمنه رهن وقيل يصير رهنا فإن كانا رهونين
عند شخص يدين واحد نقت الوثيقة أو يدينين وفي نقل الوثيقة غرض نقلت ولو تلف
مرهون بآفة بطل وينفك بفسخ المرتهن وبالأبراء من الدين فإن بقي شيء منه لم ينفك شيء من
الرهن ولو رهن نصف عبد يدين ونصفه بآخر فبرئ من أحدهما انفك فسطه ولو رهنه فبرئ
أحدهما انفك نصيبه * (فصل) * اختلاف في الرهن أو قدره صدق الراهن بيمينه إن كان رهن
تبرع وإن شرط في بيع تحالفوا ولو ادعى أنهم جاره رهناه عدهما بمائة وصدقه أحدهما فنصيب
المصدق رهن بخمسين والقول في نصيب الثاني قوله بيمينه وتقبل شهادة المصدق عليه ولو
اختلفا في قبضه فإن كان في يد الراهن أو في يد المرتهن وقال الراهن غصبته صدق الراهن بيمينه
وكذا إن قال أقبضته عن جهة أخرى في الأصح ولو أقر بقبضه ثم قال لم يكن إقرارى عن حقيقة
فله تخليفه وقيل لا يحلفه إلا أن يذ كر لا قراره تأويلا كقوله أشهدت على رسم القبالة ولو قال
مكالم غصير معتاد وقد مر من ثم قرينة قليل ومعرفة أو صاف يظهر به الاختلاف غرض وليس الأصل عدمها وذكرها في العقد بلغة يعرفانها

لا فيملا لا ينضبطا مقصوده كهرية
ومعجون وغالبية ونخف مركب وتر ياق
من لوط و رؤس حيوان ولا فيماتا ثير ناره
غير منضبط ولا مختلف كبرمة وكوز وطس
وقم و نارة و طخير ممول و جلد و يصح
فيما صلب منها في قالب و أسطال و شرطي
رفيق ذكر نوعه كثر كدولونه مع وصفه وسنه
و نده طولاً أو غـ برة تقر يساوذ كورنه
وأفوتته لا كمل و سمن ونحوه ما في ماشية
تلك الاوصاف و قد اوفى طير نوع وجثة وفي
لحم غير صيد و طير نوع و ذ كرخصى رضيع
مملوف جذع أو ضدها من نغذاً أو غيرها
ويقبل عظامه من ناد وفي ثوب جنسه ونوعه
وطوله وعرضه وكذا غايظه وصفه فاقته
ونعومته أو ضدها ومطلقه خام وصح في
مقصود ومصبوغ قبل نسجه وفي تمر أو
زبيب أو حب نوعه ولونه وباده وجرمه
وعتقه وحدانته وفي عسل مكانه وزمانه
ولونه * (فصل) * صح أن يؤدي عن
مسلم فيه أجود أو أردأ صفة ويجب قبول
الاجود ولو عمل و جلا فلم يقبله لغرض
صح ككونه حيواناً أو وقت نهب لم يجز
ولو ظفر به بعد المحل في غير محل التسليم
وانقله مؤنه لم يلزمه أداه ولا يطالبه بقيمته
وان امتنع من قبوله ثم لغرض لم يجز
* (فصل) * الاقراض سنة بإيجاب
كأقراضك هـ ذا أو كعذه بماله وقبول
و شرط مقرض اختيار وأهلية تبرع وانما
يقرض ما يـ لم فيه الأمانة كـ لـ المقترض
وملك بقبضه ولـ مقرض رجوع لم يـ طـ له
حق لازم ويرد مثلاً ولمنقوم مثلاً بصورة
وأدائه صـ مـ مكاناً كـ لم فيه لكن له
مطالبته في غير محل الاقراض بـ بـ ماله
مؤنة تجعل الاقراض وقت المطالبة وفسد
بشرط جـ نفعاً لـ مقرض كـ رد زيادة
وكـ لـ لغرض كـ من نهب والمقترض
ملى فـ لو رد أو يزيد بشرط لـ حسن أو شرط
نقص أو أن يقرضه غيره أو أجلاً بلا غرض

أحدهما جنى المـهون وأنكر الـ خـ صدق المنكر يمينه ولو قال الـهـ جنى قبل القبض
فا ظهر تصديق المـهون يمينه في انكاره والاصح انه اذا حلف غـم الـهـ جنى عليه وانه
يغـم الاقل من قيمة العبد وأرش الجنابة وانه لو نـكل المـهون رد الـهـ جنى على الجنى عليه لا على
الـهـ فاذا حلف بـيع في الجنابة ولو أذن في بيع المـهون فبيع ورجع عن الاذن وقال
رجعت قبل البيع وقال الـهـ بعده فالاصح تصديق المـهون ومن عليه ألفان أحدهما
رهن فأدى ألفاً وقال أدية عن ألف الرهن صدق بيمينه وان لم ينو شيأ جعله عـاشاء وقبل
يقسط * (فعل) * من مات وعليه دين تعلق بتركته تعلقه بالمـهون وفي قول كـ تعلق الارش
بالجاني فعلى الاظهر يستوى الدين المستغرق وغيره في الاصح ولو تصرف الوارث ولادين ظاهر
فظهر دين بر دمبيع بعيب فالاصح انه لا يـ بين فساد تصرفه لـ كن ان لم يقض الدين ففسخ ولا
خلاف ان للوارث امسالك عين التركة وقضاء الدين من ماله والاصح أن تعلق الدين بالتركة
لا يمنع الارث فلا يـ تعلق بزوائد التركة كـ كسب ونتاج والله أعلم * (كتاب النفائس) *
من عليه ديون حاله زائدة على ماله يحجر عـ عليه بسؤال الغرماء ولا يحجر بالموجل واذا حـر بحال لم
يحـل الموجل في الاظهر ولو كانت الديون بقدر المال فان كان كـ وبـ ينفق من كـ سـ به فلا يحـر
وان لم يكن كـ وبـ او كانت نفقته من ماله فكذا في الاصح ولا يحـر بغير طلب فلو طالب بعضهم
ودينه قدر يحـر به يحـر والا فلا ويحـر بطلب المـفلس في الاصح فاذا حـر تعلق حق الغرماء
بـ ماله وأشهد على حـر لـ حـر ولو باع أو وهب أو أعتق فـ في قول يوقف تصرفه فان فضل ذلك
عن الدين نفذوا لا لـ الاظهر بطلانه فلو باع ماله لغرمائه بدينهم بطل في الاصح ولو باع سلماً
أو اشترى في الذمة فالاصح صحته ويثبت في ذمته ويصح نكاحه وطلاقه وخلعه واقتصاصه
واسقاطه ولو أقر بعين أو دين وجب قبل الحـر فالظاهر قبوله في حق الغرماء وان أسند وجوبه
الى ما بعد الحـر بـ ماله أو مطلقاً لم يقبل في حقهم وان قال عن جناية قبل في الاصح وله أن يرد
بالعيب ما كان اشتراه ان كانت الغبطة في الرد والاصح تعدى الحـر الى ما حدث بعده بالاصطيداد
والوصية والشراء ان صح عنه وانه ليس لـ بـ ان يفسخ ويتعلق بعين متاعه ان علم الحال وان
جهل فله ذلك وانه اذا لم يمكن التعلق بها لا يـ ارحم الغرماء بالثمن * (فصل) * يبادر القاضي
بعد الحـر بـ بيع ماله وقسمه بين الغرماء ويقدم ما يخاف فساد ثم الحيوان ثم المنقول ثم
العقار وليـ بـ بحضرة المـفلس وغرمائه كل شئ في سوقه بـ ثمن مثله حالاً من نقد البلد ثم ان
كان الدين غير جنس النقد ولم يرض الغريم الا بجنس حقه اشترى وان رضى جاز صرف
النقد اليه الا في السلم ولا يـ لم مـ بـ ما قبل قبض ثمنه وما قبض قسمه بين الغرماء الا أن يعسر
لـ لـه فيؤخره ليجمع ولا يكافون بينه بأن لا غريم غيرهم فلو قسم فظهر غريم شارك بالحصـة
وقيل تنقض القسمة ولو خرج شئ باعه قبل الحـر مستحقاً والـ ثمن تالف فكـ دين ظهر وان
استحق شئ باعه الحاكم قدم المشتري بالثمن وفي قول يخاص الغرماء وينفق على من عليه
نفقته حتى يقسم ماله الا أن يستغني بكسب ويبيع مسكنه وخادمه في الاصح وان احتاج الى
خادم لزماته ومنصبه ويترك له دست ثوب يليق به وهو قبض وسراويل وعمامة ومكعب
وبراد في الشتاء جبة ويترك له قوت يوم القسمة لمن عليه نفقته وليس عليه بعد القسمة أن
يكتسب أو يؤجر نفسه لبقية الدين والاصح وجوب اجارة أم ولده والارض الموقوفة عليه
واذا ادعى أنه معسر أو قسم ماله بين غرمائه وزعم أنه لا عـك غيره وأنكر وفان لزمه الدين في
معاملته مال كـ شراء أو قرض فعليه البينة والا فيصدق بيمينه في الاصح وتقبل بـ بـ الاعسار في

أو كانه عاقده مرهون ومرهون به وصيغة وشروط فيه ما في البيع فان شرط (٤٧) فيه مئة غنائه كمن قدم مرتهن به أو مصلحته كانه شاهد

أو ما لا غرض فيه صح لا يضر أحدهما كان لا يباع وكشروط منفعة للمرتهن أو ان تحدث زوائده مرهونة وفي العاقبة ما في المقرض فلا يرهن والى مال مجبوره ولا يرهن له الا ضرورة أو غبطة ظاهرة وفي المرهون كونه عينا ولو مشاعا أو أمة دون ولدها أو عكسه ويباعان عند الحاجة ويقوم المرهون ثم مع الآخر فالزائد قيمة الآخر ويزرع الثمن عليهما ورهن جان وميراث كبيعهما ورهن مدير ومعاق عتقه بصفة لم يعلم الحل قبلها باطل وصح رهن ما يسرع فسادا ان أمكن تحليفه أو رهن بحال أو مؤجل يحل قبل فسادا ولو احتمالا أو شرط بيعه وجعل ثمنه رهنا وجفف في الاولى ان رهن بمؤجل لا يحل قبل فسادا وبيع في غيرها عند خوفه ويكون في الاخيرة ويجعل في غيرها ثمنه رهنا ولا يضر طرق ما عرضه كبرائت بل وصح رهن معار باذن وتعلق به الدين في شرط ذكر جنسه وقدره وصفته ومرتهن وبعد قبضه لا رجوع فيه ولا ضمان لتلف وبيع عراجة مالكة في حال ثم رجوع ثمنه وفي المرهون به كونه ديناء معلوما ثابتا لازما ولو ما لا وصح مخرج رهن بنحو بيع ان توسط طرف رهن وتأخر الآخر وزاد رهن بدين لا عكسه ولا يلزم الا بقبضه باذن أو قباض من يصح عقده وله ائابة غيره لا مقبض ورقية لا مكتوبة ولا يلزم رهن ما يبد غيره منه الا بعضي زمن امكان قبضه واذنه فيه وهو يبرئه عن ضمان يداعه لا رهنه ويحصل رجوع قبل قبضه بتصرف يزيل ملكا كهيئة مقبوضة ورهن كذلك وكفاية وتدابير واجبال لا بوطه وتزويج وموت عاقده وجنونه وتخمسه وابقا وليس لراهن مقبض رهن ووطه وتصرف يزيل ملكا أو ينقصه كتزويج ولا ينفذ الاعتراف مؤسرا يلاذه ويغرم قيمته وقت اعتمائه واجباله رهنا والولد حر واذ لم ينفذ فانك نفذ الا يلاذ فلو ماتت بالولادة غرم قيمتها رهنا ولو عاقب بصفة فوجدت قبل الفل كعاقب والانه ذوله انتفاع لا ينقصه كركوب وسكنى لا بناء وغرس فان فعل لم يقلع قبل حلول

الحال وشرط شاهده خبرة باطنه وليقل هو معسر ولا يحض النقي كقوله لا يملك شيئا واذا ثبت اعساره لم يجز حبسه ولا ملازمته بل يعهل حتى يوسر والغريب العاجز عن بيعة الاعسار يוכל القاضي به من يبحث عن حاله فاذا غاب على ظنه اعساره شهد به * (فصل) * من باع ولم يقبض الثمن حتى حجر على المشتري بالفلس فله فسخ البيع واسترداد المبيع والاصح ان خياره على الفور وانه لا يحصل الفسخ بالوطء والاعتناق والبيع وله الرجوع في سائر المعاوضات كالبيع وله شروط منها كون الثمن حالا وان يتعذر حصوله بالافلاس فلو امتنع من دفع الثمن مع يساره أو هرب فلا فسخ في الاصح ولو قال الغرماء لا تفسخ ونقد ملك بالثمن فله الفسخ وكون المبيع باقيا في ملك المشتري فلو فات أو كاتب العبد فلا رجوع ولا يمنع التزويج ولو تعيب بآفة أخذه ناقصا أو ضارب بالثمن أو بجناية أجنبي أو البائع فله أخذه ويضارب من غنه بنسبة نقص القيمة وجناية المشتري كآفة في الاصح فلو تلف أحد العبدين تم أفلس أخذا الباقى وضارب بحصة التالف فلو كان قبض بعض الثمن رجوع في الجديد فان تساوت قيمتهما وقبض نصف الثمن أخذ الباقي بباقي الثمن وفي قول يأخذ نصفه بنصف باقى الثمن ويضارب بنصفه ولو زاد المبيع زيادة متصلة كسمن وصنعة فزال البائع بها والمنفصلة كالثمرة والولد للمشتري ويرجع البائع في الاصل فان كان الولد صغيرا وبذل البائع قيمته أخذه مع أمه والا فباعان وتصرف اليه حصصة الام وقيل لا رجوع فان كانت حاملا عند الرجوع دون البيع أو عكسه فلا صح تعدى الرجوع الى الولد واستنار الثمر بكما هو وظهوره بالتأبير قرب من استنار الجنين وانفصله وأولى بتعدى الرجوع ولو غرس الارض أو بنى فان اتفق الغرماء والمفلس على تفريقها فلهما ولو أخذها وان امتنعوا لم يجبروا بل له أن يرجع ويتملك الغراس والبناء بقيمة وله أن يقلعه ويغرم أرش نقصه والاطهر انه ليس له أن يرجع فيها ويبقى الغراس والبناء للمفلس ولو كان المبيع حنطة فخلطها بمثلها أو دونها فله أخذ قدر المبيع من الخلوط أو بأجود فلا رجوع في الخلوط في الاظهر ولو طعنها أو قصر الثوب فان لم تزد القيمة رجوع ولا شيء للمفلس وان زادت فالاطهر انه يباع وللمفلس من ثمنه بنسبة ما زاد ولو صبغ بصبغه فان زادت القيمة قدر قيمة الصبغ رجوع والمفلس شريك بالصبغ أو أقل فالنقص على الصبغ أو أكثر فلا صح أن الزيادة للمفلس ولو اشترى منه الصبغ والثوب رجوع فيه ما الا أن لا تزيد قيمتهما على قيمة الثوب فيكون فاقد للصبغ ولو اشتراه من اثنين فان لم تزد قيمته مصلوبا على قيمة الثوب فصاحب الصبغ فاقد وان زادت بقدر قيمة الصبغ اشتركا وان زادت على قيمتهما فالاصح أن المفلس شريك له ما بالزيادة * (باب الحجر) * منه حجر المفلس لحق الغرماء والراهن للمرتهن والمرضى للورثة والعبد لسيدته والمرئى للمسلمين ولها أبواب ومقصود الباب حجر الجنون والصبي والمبذور في الجنون تناسب الولايات واعتبار الاقوال ويرتفع بالا فاقة وحجر الصبي يرتفع ببلوغه رشيدا والبلوغ باستكمال خمس عشرة سنة أو خروج المني ووقت امكانه استكمال تسع سنين ونبات العانة يقتضى الحكم ببلوغ ولد الكافر لا المسلم في الاصح وتزيد المرأة حيا وحجلا والرشد صلاح الدين والمال فلا يعمل بحر ما يبطل العدالة ولا يبدى بأن يضيع المال باحتمال غبن فاحش في المعاملة أو رميه في بحر أو انفاقه في محرم والاصح أن صرفه في الصدقة ووجوه الخير والمطاعم والملابس التي لا تليق بحاله ليس بتبذير ويختبر برشد الصبي ويختلف بالمراتب فيختبر بولد التاجر بالبيع والشراء والمماكسة فيه ما وولد الزارع بالزراعة والنفقة على القوام بها

رهنا ولو عاقب بصفة فوجدت قبل الفل كعاقب والانه ذوله انتفاع لا ينقصه كركوب وسكنى لا بناء وغرس فان فعل لم يقلع قبل حلول

بل بعده لم تف الأرض بالدين وزادت به ثم ان
انتم به وله باذن مرتين من مائة مائة
لا يبيع به بشرط تجيل أو جمل أو رهن ثمنه
وله رجوع قبل تصرف رهن فان تصرف
بعده لغا * (فصل) * اذ لم قال به
للمرتين غالبا واهما بشرط وضعه عند ثالث
أو اثنين ولا ينفرد أحدهما بحفظه الا باذن
وينقل بمن هو بيده باتفاقهما وان تغير حاله
وتشاح وضعه حاكم عند عدل وبيعه
الراهن باذن مرتين للحاجة ويقدم بثمنه
فان أبي الاذن قال له الحاكم انذن أو أبرئ
أو الراجح بيده ألزمه الحاكم كيه أو بوفاء
فان أصر باعه الحاكم ولمرتين بيده باذن
راهن وحضرته والثالث يبيعه ان شرطاه وان
لم يراجع الراهن بثمن مثله حال من نقد باده
فان زاد راغب قبل لزومه فليبيعه والا انفسخ
والثمن عنده من ضمان الراهن فان تلف
في يده ثم استحق المرهون رجوع المشتري
عليه أو على الراهن والقرار عليه وعليه
مؤنة مرهون ولا يمنع من مصطلحه كقصده
وحجم وهو أمانة بيد المرتين وأصل فاسد
كل عقد من رشيد كصحة في ضمان وشرط
كونه ببيعه له عند محل مفسد وهو قبله أمانة
وحلف في دعوى تلف لا رد ولو طئ لزومه
مهران عذرت ثم ان كان بلا شبهة حد ولا
يقبل دعواه جهلا والولد رقيق غير نسيب
والأفلا وعاليه قيمة الولد المال كها ولو تلف
مرهون فبدله رهن وان خدم فيه المالك
فلو وجب قصاص واقتص فان الرهن أو
مال لم يصح عقوه عنه ولا ابراء المرتين الجاني
وسرى رهن الى زيادة متصلة ودخل في رهن
حامل حاله ولو جنى مرهون على أجنبي قدم
بذات اقتص أو يبيع له فان الرهن كالموتلف
أو جنى على سيده فاقص لان وجد سبب
مال ران قتل مرهون مرهون بالسيدة عند
آخر فاقص فان الرهنان وان وجب مال
تعلق به حق مرتين القتيل فيبيع ان لم
ترد قيمته على الواجب ونحو رهن فان كانا

(٤٨)

أمكن بلا استرداد انتفاع بزيده لم يسترد والا فيستردو يشهد

والمرتف بما يتعلق بحرقته والمرأة بما يتعلق بالغزل والقطن وصون الاطعمة عن الهرة
ونحوها ويشترط تكرار الاختبار مرتين أو أكثر ووقته قبيل البلوغ وقيل بعده فعلى الاول
الاصح انه لا يصح عقده بل يمتحن في المما كسة فاذا اراد العقد عقد الولي فلو بلغ غير رشيد دام
الحجر وان بلغ رشيدا انفق بنفس البلوغ واعطى ماله وقيل يشترط ذلك القاضي فلو بذره بعد
ذلك حجر عليه وقيل يهود الحجر بلا عاقلة ولو فسق لم يحجر عليه في الاصح ومن حجر عليه لفسقه
طرا فوليها القاضي وقيل وليه في الصغير ولو طر أجنون فوليها في الصغير وقيل القاضي
ولا يصح من المحجور عليه لفسقه يبيع ولا شراء ولا اعتناق وهبة ونكاح بغير اذن وليه فلو اشترى
أو اقترض وقبض وتلف المأخوذ في يده أو تلفه فلا ضمان في الحال ولو بعد ذلك الحجر سواء
علم حاله من عامله أو جهل ولا يصح باذن الولي نكاحه لا التصرف المالي في الاصح ولا يصح
اقراره بدين قبل الحجر أو بعده وكذا باتلاف المال في الاظهر ولا يصح بالحد والقصاص وطلاقة
ونخله وظهاره ونفيه النسب بل ان وحكمه في العباد كالرشيد لكن لا يفرق الزكاة بنفسه
واذا أحرم بحج فرض أعطى الولي كفاية لثقة ينفق عليه في طريقه وان أحرم بتطوع
وزادت مؤنة سفره على نفقته المعهودة فالولي منه والمذهب انه كعصر فيتحال (قلت) ويتحال
بالصوم ان قلنا الدم الاحصاء بدل لانه ممنوع من المال ولو كان له في طريقه كسب قدر زيادة
المؤنة لم يجز منه والله أعلم * (فصل) * ولي الصبي أبوه ثم جده ثم وصيهما ثم القاضي ولا تلي
الام في الاصح ويتصرف الولي بالمصلحة وبين دوره بالطيبين والآجرا واللين والخص ولا يبيع
عقاره الا بالحاجة أو غبطة ظاهرة وله بيع ماله بعرض ونسيئة للمصلحة واذا باع نسيئة أشهد
وارثين به ويأخذ به بالسفعة أو يترك بحسب المصلحة ويرك ماله وينفق عليه بالمعروف فاذا
ادعى بعد بلوغه على الاب والجد يبيعا بالمصلحة صدقا باليمين وان ادعاه على الوصي والامين
صدق هو بيمينه

* (باب الصلح) * هو قسمان أحدهما يجري بين المتداعيين وهو نوعان أحدهما صلح على
اقرار فان جرى على عين غير المدعاة فهو بيع باللفظ الصلح تثبت فيه أحكامه كالشفعة والرد
بالعيب ومنع تصرفه قبل قبضه واشترط التقابض ان اتفقا في علة الربا أو على منفعة فاجارة
تثبت أحكامها أو على بعض العين المدعاة فبعضها لصاحب اليد فتثبت أحكامها ولا يصح
باللفظ البيع والاصح صحته باللفظ الصلح ولو قال من غير سبق خصومة صلحني عن دارك بكذا
فالاصح بطلانه ولو صلح من دين على عين صلح فان توافقتا في علة الربا بشرط قبض العوض في
المجلس والا فان كان العوض عين لم يشترط قبضه في المجلس في الاصح أو دينا بشرط تعيينه في
المجلس وفي قبضه الوجهان وان صلح من دين على بعضه فهو ابراء عن باقيه ويصح باللفظ الابراء
والخط ونحوهما وباللفظ الصلح في الاصح ولو صلح من حال على مؤجل مثله أو عكس الا فان
عمل المؤجل مع الاداء ولو صلح من عشرة حالة على خمسة مؤجله برئ من خمسة وبقيت خمسة
حالة ولو عكس لغا النوع الثاني الصلح على الانكار فيبطل ان جرى على نفس المدعى وكذا
ان جرى على بعضه في الاصح وقوله صلحني على الدار التي تدعيها ليس اقرارا في الاصح القسم
الثاني يجري بين المدعى والاجنبي فان قال وكاني المدعى عليه في الصلح وهو مقر لك مع ولو
صلح لنفسه والحالة هذه صح وكأنه اشترا وان كان منكرا وقال الاجنبي هو مبطل في انكاره
فهو شرع مذهب في فرق بين قدرته على انتزاعه وعدمها وان لم يقل هو مبطل لغا الصلح

* (فصل) * الطريق النافذ لا يتصرف فيه بما يضر المارة ولا يشرع فيه جناح ولا سبابا

مرهون بدين أو بدينين عند شخص فان اقتص سيد فالت الوثيقة والاقتص في الاول وتنقل في الثانية لغرض وينفك بضرهم

يضرهم بل بشرط ارتفاعه بحيث يرتفعه منتصبا وان كان عمر الفرسان والقواقل فلا يرفع
بحيث يرتفعه المحمل على البعير مع أخشاب المطلة ويحرم الصلح على اشراع الجناح وأن يبنى
في الطاريق دكة أو يغرس شجرة وقيل ان لم يضر جاز وغير النافذ يحرم الاشراع اليه لغير
أهله وكذا البعض أهله في الاصح الارضا الباقيين وأهله من نفذ باب داره اليه لامن لاصقه
جداره وهل الاستحقاق في كاهل السكاهم أم تختص شركة كل واحد بمابين رأس الدرب
وباب داره وجهان أحدهما الثاني وليس لغيرهم فتح باب اليه للاستعطار وله فتحه اذا سمره
في الاصح ومن له فيه باب ففتح آخر بعد من رأس الدرب فله شركته منعه فان كان أقرب الى
رأسه ولم يسد الباب القديم فذلك وان سده فلا يمنع ومن له دار ان تفتحان الى دربين
مسدودين أو مسدود وشارع ففتح باب بينهما يمنع في الاصح وحيث منع فتح الباب فصالحه
أهل الدرب بمالهم ويجوز فتح السكوات والجدار بين المالكين فاختص به أحدهما وقد
يشتركان فيه فالختص ليس للآخر وضع الجذوع عليه بغير اذن في الجديد ولا يجبر المالك فلو
رضي بالاعوض فهو اعارة الرجوع قبل البناء عليه وكذا بعهده في الاصح وفائدة الرجوع
تخييره بين أن يبقيه بأجرة أو يباع ويغرم أرضه بقصه وقيل فائدة طلب الاجرة فقط ولو رضی
بوضع الجذوع والبناء عليها بعوض فان أجزأ رأس الجدار للبناء فهو اجارة وان قال ببعته للبناء
عليه أو بعت حق البناء عليه فالاصح أن هذا العقد فيه شوب ببيع واجارة فاذا بنى فليس
لمالك الجدار نقضه بحال ولو انهدم الجدار فأعاد ماله فله المشتري إعادة البناء وسواء كان
الاذن بعوض أو بغيره بشرط بيان قدر الموضع المبني عليه طولا وعرضا وسمي الجدران
وكيفيتها وكيفية السقف المحول عليها ولو اذن في البناء على أرضه كفي بيان قدر محمل البناء
وأما الجدار المشترك فليس لأحدهما وضع جذوعه عليه بغير اذن في الجديد وليس له أن
يتدفقه وتدا أو يفتح كوة بلا اذن وله أن يستد اليه ويسند متاعا لا يضر له ذلك في جدار
الاجنبي وليس له اجبار شريكه على العماره في الجديد فان أراد إعادة منه دمه بالآلة لنفسه لم يمنع
ويكون المعاد ملكه يضع عليه ما شاء وينقضه اذا شاء ولو قال الآخر ولا تنقضه وأغرم لك
حصتي لم يلزمه اجابته وان أراد اعادته بنقضه المشترك فلا تخير منعه ولو تعاونا على اعادته
بنقضه عامه مشترك كما كان ولو انفرد أحدهما بشرط له الآخر زيادة جاز وكانت في مقابلة عمله
في نصيب الآخر ويجوز أن يصالح على اجراء الماء والقضاء الثلج في ملكه على مال ولو تنازعا
جدارا بين ملكيهما فان اتصل ببناء أحدهما بحيث يعلم أنهما بنيان عاقله اليد والافلهما فان
أقام أحدهما بينة قضى له والا حلفا فان حلفا أو نسكا جعل بينهما وان حلف أحدهما قضى
له ولو كان لأحدهما عليه جذوع لم يرجح والسقف بين علو وسفل غيره كجدار بين ملكين
في نظر أئمة كنه احداثه بعد العلو فيكون في يدهما أولا فاصحاب السفل

* (باب الحوالة) * بشرط اهما رضا المحيل والمحتال لا المحال عليه في الاصح ولا تصح على من
لادين عليه وقيل تصح برضاه وتصح بالدين اللازم وعابه المثلي وكذا المتقوم في الاصح وبالثمن
في مدة الخيار وعابه في الاصح والاصح صحة حوالة المكاتب سيده بالتجوم دون حوالة السيد
عليه وبشرط العلم بمحال به وعابه قدر اوصافه وفي قول تصح بابل الدية وعابه وبشرط
تساويهما جنسا وقدرًا وكذا لولا وأجلا وصحة وكسرا في الاصح ويبرأ بالحوالة المحيل عن دين
المحتال والمحال عليه عن دين المحيل ويتحول حق المحتال الى ذمة المحال عليه فان تعذر بفلس أو
بحسد وحلف ونحوهما لم يرجع على المحيل فلو كان مفلسا عند الحوالة وجهه له المحتال فلا

اختلفا في رهن تبرع أو قدره أو عينه أو
قدر مرهون به حلف رهن ولو ادعى
أنهما رهناء عهدهما بمائة وأقبضاه
وصدقه أحدهما فنصيبه رهن بخمسين
وحلف المكذب وتقبل شهادة المصدق عليه
ولو اختلغا في قبضه وهو بيد رهن أو مرتهن
وقال الرهن غصبته أو أقبضته عن جهة
أخرى حلف ولو أقر بقبضه ثم قال لم يكن
اقرارى عن حقيقة فله تخايفه وان لم يذكر
تأويلًا ولو اختلغا في جنابة مرهون أو قال
الرهن جنى قبل قبض حلف منكر واذا
حلف في الثانية غرم الرهن الاقل من قيمته
والارض ولو نكل حلف الجنى عليه ثم يبيع
للجنابة ان استغرقت ولو اذن في بيع
مرهون فيبيع ثم قال رجعت قبضه وقال
الرهن بعهده حلف المرتهن كمن عليه دينان
بأحدهما وثيقة فأدى أحدهما ونوى
دينها وان أطلق جعله عشاء * (فصل) *
من مات وعابه دين تعلق بتركته كرهون
ولا ينعس ارثا فلا يتعلق برؤسها ولا وارث
امساكها بالاقل من قيمتها والدين ولو
نصرف ولادين فظهر دين لم يسقط فسخ
* (كتاب القياس) * من عليه دين أدى
لازم حال زائد على ماله جبر عليه أو على وليه
وجوب باطلاه أو طاب غرماته أو بعضهم
ودينه كذلك وسن اشهاد على حجره ولا يحل
مؤجل بحجر وبه يتعلق حق الغرماء بماله
فلا يصح تصرفه فيه بما يضرهم كوقف وهبة
ولا بيعه ويصح اقراره بعين أو جنابة أو
بدن أسند وجوبه لما قبل الحجر ويتعدى
الحجر لما حدث بعده بكسب كاصطبا ووصية
وشراء وابتاع جهل أن يراحم * (فصل) *
يبادر قاض يبيع ماله ولو مركوبه ومسكنه
وخادمه بحضرته مع غرماته في سوقه وقسم
ثمنه نديا بثلثين مثله حالا من نقد بلد محله وجوبا
وليقة دم ما يخاف فساد فله تعلق به حق
خيوانا فنة ولا فقه قارا ثم ان كان النقد غير
دينهم اشترى ان لم يرضوا ولا صرف اليهم

فظهر غريم أو حدث دين سبق سببه الحجر شاركة (٥٠) بالحصه ولو استحق مبيع قاض قدم مشرويعون بمونه حتى بمضى يوم قسم ماله بملئته

رجوعه وقيل له الرجوع ان شرط يساره ولو أحال المشتري بالثمن فرد المبيع بمبيع بطالت في الاظهر أو البائع بالثمن فوجد الرطل تبطل على المذهب ولو باع عبدا وأحال بثمنه ثم اتفق المتبايعان والتمتال على حريته أو ثبتت بيئته بطالت الحوالة وان كذبهما المحتمل ولا يثبت خلافه على نفي العلم ثم يأخذ المال من المشتري ولو قال المستحق عليه وكنتك لتقبض لي وقال المستحق أحلتني أو قال أردت بقولي أحلتك الوكالة وقال المستحق بل أردت الحوالة صدق المستحق عليه بيمينه وفي الصورة الثانية وجه وان قال أحلتك فقال وكنتني صدق الثاني بيمينه

* (باب الضمان) * شرط الضامن الرشد وضمنان محجور عليه بغلس كشرائه وضمنان عبد بغير إذن سيده باطل في الاصح ويصح باذنه فان عين اللاداء كسبه أو غيره قضى منه والا فلاصح أنه ان كان مأذونا له في التجارة تعلق بمافي يده ومايكسبه بعد الاذن والا فممايكسبه والاصح اشتراط معرفة المضمون له وأنه لا يشترط قبوله ورضاه ولا يشترط رضا المضمون عنه قطعا ولا معرفته في الاصح ويشترط في المضمون كونه ثابتا وصحيح القديم ضمان ماسيجب والمذهب صحة ضمان الدرك بعد قبض الثمن وهو أن يضمن للمشتري الثمن ان خرج المبيع مستحقا أو معيبا أو ناقصا لنقص الصنعة وكونه لازما لا كنجوم كتابة ويصح ضمان الثمن في مدة الخيار في الاصح وضمنان الجعل كالرهن به وكونه معلوما في الجديد والابراهم المجهول باطل في الجديد الا من ابل الدية ويصح ضمانه في الاصح ولو قال ضمنت مالاك على زيد من درهمم الى عشرة فالاصح صحته وأنه يكون ضامنا عشرة (قلت) الاصح تسعة والله أعلم

* (فصل) * المذهب صحة كفالة البدن فان كفل بدن من عايله مال لم يشترط العلم بقدره ويشترط كونه مميا يصح ضمانه والمذهب صحة ما يدرن من عايله عقوبة لا دمي كقصاص وحرذف ومنه ما في حدود الله تعالى وتصح بدن صبي ومجنون ومحبوس وغائب وميت لمحضره فيشهد على صورته ثم ان عين مكان التسليم تعين والافسكان او يبرأ الكفيل بتسليمه في مكان التسليم بلا حائل كتغلب وبأن يحضر المكفول به ويقول سلمت نفسي عن جهة الكفيل ولا يكفي مجرد حضوره فان غاب لم يلزم الكفيل احضاره ان جهل مكانه والا فليزمه وعمل مدة ذهابه واياها فان مضت ولم يحضره حبس وقيل ان غاب الى مسافة القصر لم يلزمه احضاره والاصح أنه اذا مات ودفن لا يطالب الكفيل بالمال وأنه لو شرط في الكفالة أنه يغرّم المال ان فات التسليم بطالت وأنما الاتص غير رضا المكفول * (فصل) * بشرط في الضمان والكفالة لفظا يشعر بالتزام كضمنت دينك عليه أو تحمّلته أو تقلدته أو تكفّلت ببدنه أو أنا بالمال أو باحضار الشخص ضامن أو كفيل أو زعيم أو جيل ولو قال أودى المال أو أحضر الشخص فهو وعد والاصح أنه لا يجوز تعليقهما بشرط ولا توقيت الكفالة ولو نجزها بشرط تأخير الاحضار شهر اجاز وأنه يصح ضمان الحال مؤجلا أجلا معلوما وأنه يصح ضمان المؤجل حالا وأنه لا يلزمه التجهيل والمستحق مطالبة الضامن والاصيل والاصح أنه لا يصح بشرط براءة الاصيل ولو أبرأ الاصيل برى الضامن ولا عكس ولومات أحدهما حل عليه دون الآخر واذا طالب المستحق الضامن فله مطالبة الاصيل بتخليصه بالاداء ان ضمن باذنه والاصح أنه لا يطالبه قبيل أن يطالب للضامن الرجوع على الاصيل ان وجد اذنه في الضمان والاداء وان انتفى فيه ما فلا وان أذن في الضمان فقط رجع في الاصح ولا عكس في الاصح ولو أدى مكسرا عن صحاح أو صالح عن مائة بشوب قيمته نجسون فالاصح أنه لا يرجع الا بما غرم ومن أدى دين غيره بلا ضمان ولا اذن فلا رجوع وان أذن بشرط الرجوع رجع وكذا ان أذن

الآن يغتنى بكسب ويترك للمعونه دست ثوب لا ترق ويلزم بعد القسم اجارة أم ولده وموقوف عليه لبقية دين لا كسبه واجارة نفسه واذا أنكر غرما زاعساره فان لم يعرف له مال حاف والا لزمه بيئته تخبر باطنه وتشم دأنه معسر لا تلك الاما يبق لمونه واذا ثبت أمهل والعاجز عنها يوكّل القاضي من يبحث عنه فاذا ظن اعساره بقرائن اضافة شهادته * (فصل) * له فسخ معاوضة مخضعة لم تقع بعد حجر علمه فورا ان وجد ماله في ملك غريمه ولم يتعلق به حق لازم والعرض حال وتعذر حصوله بافلاس وان قدّمه الغرماء بالعرض بخوف فسخت المعاوضة لا بوطء وتصرف ولو تعيب بجناية بائع بعد قبض أو أجنبي أخذه وضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة والا أخذته أو ضارب بثمنه وله أخذ بهضه وضارب بحصة الباقي فان كان قبض بعض الثمن أخذ ما يقابل باقيه والزيادة المتصلة له للبائع والمنفعة له لمشتري فان كانت ولد أمة لم يميز ولم يبذل البائع قيمته بيعا وأخذ حصّة الام ولو وجد جيل أو غرم لم يظهر عنه مبيع أو رجوع أخذه ولو غرس أو بنى فان اتفق هو وغرماؤه على قلعه قاعوا أو عدمه تماكاه بقيمته أو قاعه وغرم أرش نقصه ولو كان مثليا كبير لخطا به مثله أو بارد أرجع بقدره من الخلو أو باجود فلا ولو طمخه أو قصره أو صبغه بصيغة وزادت قيمته فالغاس شريك بالزيادة أو بصيغ اشترا منه أو من آخر فان لم ترد قيمته على الثوب فالصبيغ مفعود والا أخذ البائع مبيعه لكن الغاس شريك بالزيادة على قيمتهما

* (باب) * الحجر بمجنون ومساو سفه فالجنون يساب العبارة والولاية الى افاقة والصبا كذلك الاما استثنى الى بلوغ بكمال خمس عشرة سنة أو اماناه وامكانه كمال تسع سنين أو حيض وجبيل أنثى أماره كنبت عانة كافر خشنة فان بلغ رشيدا أعطى ماله

والرشد صلاح دين ومال بأن لا يفعل محرما يطل عدالة ولا يبيز بان يضيع مالا باحتمال غيب فاحش في معاملة أو ميسقى

بحر أو صرفه في محرم لاخير ونحوه لايسر وطاعهم ويختبر رشده قبل بلوغه (٥١) فوق مرة فلو ادناجر بما كسبه في معاملة ثم يعقد ولاية

مطلقا في الاصح والاصح أن صالحة على غير جنس الدين لا تمنع الرجوع ثم انما يرجع
الضامن والمؤدى اذا شهد بالاداء رجلا أو رجلا وامرأتين وكذا رجل ليخاف معه في الاصح
فان لم يشهد فلا رجوع ان أدى في غيبة الاصيل وكذبه وكذا ان صدقه في الاصح فان صدقه
المضمون له أو أدى بحضرة الاصيل رجوع على المذهب

(كتاب الشركة) هي أنواع شركة الابدان كشركة الجمالين وسائر المحترفة ليكون بينهما
كسبهما متساويا أو متفاوتا مع اتفاق الصنعة أو اختلافا وشركة المفاوضة ليكون بينهما
كسبهما وعامهما ما يعرض من غرم وشركة الوجوه بأن يشترك الوجهان لامتياز كل واحد
منهما بمؤجل لهما فاذا باع كان الفاضل عن الاثمان بينهما وهذه الأنواع باطلة وشركة العنان
صححة ويشترط فيها المظا يدل على الاذن في التصرف فلو اقتصر على اشتر كل يكفى في
الاصح وفيها أهلية التوكيل والتوكيل وتصح في كل مثلي دون المتقوم وقيل تختص بالنقد
المصروب ويشترط خلط المالين بحيث لا يتميزان ولا يكفي الخلط مع اختلاف جنس أو صفة
كصباح ومكسرة هذا اذا اخرج مالين وعقد امان ما كاسم شركا بارث وشراء وغيرهما وأذن
كل لا آخر في التجارة في تمت الشركة والحيلة في الشركة في العروض أن يبيع كل واحد
بعض عرضه ببعض عرض الآخر ويأذن له في التصرف ولا يشترط تساوى قدر المالين
والاصح أنه لا يشترط العلم بقدرهما عند العقد ويتسلط كل منهما على التصرف بلا ضرر فلا
يبيع نسبة ولا يغير نقد البلد ولا يغير فاحش ولا يسافر به ولا يضعه بغير اذن ولا يسلحه
متي شاء وينعزلان عن التصرف بطسخرهما فان قال أحدهما عزلتك أو لا تتصرف في نصبي
لم ينعزل العازل وتنفسح عت أحدهما أو يجنونه وبانجائهم والرجح والخسران على قدر المالين
تساويان في العمل أو تفاوتا فان شرط خلافه فسد العقد فيرجع كل على الآخر بأجرة عمله في
ماله وتنفسد التصرفات والرجح على قدر المالين ويد الشريك بأمانة فيقبل قوله في الرد
والخسران والتلف فان ادعاه بسبب ظاهر طواب بينة بالسبب ثم يصدق في التلف به ولو قال
من في يده المال هوى وقال الآخر مشرك أو بالعكس صدق صاحب اليد ولو قال اقتسمنا
وصار لي صدق المنكر ولو اشترى وقال اشترىته للشركة أو لنفسى وكذبه الآخر صدق
المشترى

(كتاب الوكالة)

شرط الموكل صحة مباشرته ما وكل فيه بمالك أو ولاية فلا يصح توكيل صبي ولا مجنون ولا المرأة
والمحرم في النكاح ويصح توكيل الولي في حق الطفل ويستثنى توكيل الاعمى في البيع
والشراء فيصح بشرط الوكيل صحة مباشرته التصرف لنفسه لا صبي ومجنون وكذا المرأة
والمحرم في النكاح لكن الصحيح اعتماد قول صبي في الاذن في دخول دار وإيصال هدية
والاصح صحة توكيل عبد في قبول نكاح ومنعه في الايجاب وشرط الموكل فيه أن يملكه الموكل
فلو وكل ببيع عبد سملكه وطلاق من سينكحها بطل في الاصح وأن يكون قابلا للنيابة فلا
يصح في عبادة الا الحج وتفرقة زكاة وذبح أضحية ولا في شهادة وإيلاء ولعان وسائر الايمان
ولا في الظاهر في الاصح ويصح في طرفي بيع وهبة وسلم ورهن ونكاح وطلاق وسائر العقود
والفسوخ وقبض الديون واقتضاها والدعوى والجواب وكذلك في تلك المباحات كالا حياء
والاصطبايد والاحتطاب في الاظهر لافي الاقرار في الاصح ويصح في استيفاء عقوبة آدمي
كقصاص وحد قذف وقيل لا يجوز الا بحضرة الموكل وليكن الموكل فيه معلوما من بعض
الوجوه ولا يشترط علمه من كل وجه فلو قال وكنت في كل قبيل وكثيرا وفي كل أمورى أو

وزراع بزراعة ونفقة عليها والمرأة بأمر
غزل وصون نحو أطعمة عن نحو هرة فلو
فسق بعد فلا حجر أو بذر حجر عليه القاضي
وهو وليه أو جن فولي له وليه في صغر كمن
بلغ غير رشيد ولا يصح من محجور سفه اقرار
بنكاح أو بدن أو اتلاف مال ولا تصرف
مالى كبيع ولا يضمن ما قبضه من رشيد
بأذنه وتلف قبل طلب ويصح اقراره بعقوبة
ونفيه نسب باوعباده بدنية أو مالية واجبة
لكن لا يدفع المال بالاذن ولا تعيين وإذا
سافر لاسك واجب فقدم أو تطوع وزادت
مؤنة سفره على نفقته المعهودة فولي له منه
ان لم يكن في طريقه كسب قدر الزيادة وهو
كمحصر *(فصل)* ولي صبي أب فأبوه
فوصى فقاض ويتصرف بمصلحة ولونسبة
وبعرض وأخذ شفعة ويشهد في بيعه
نسبة ويرث من ويبنى عقاره بطين وأحرولا
يبيعه الا الحاجة أو غبطة طاهرة ويرث
ماله ويعونه بمعروف فان ادعى بعد كماله بيعا
بلا مصلحة على وصى أو أمين حلف أو أب أو
أبيه حلفا *(باب الصلح)*

شرطه بلفظه سبق خصومة وهو يجري
بين متداعيين فان كان على اقرار وجرى
من عين مدعاة على غيره فبيع أو اجارة أو
غيرهما أو على بعضها فبيع للباقي فتثبت
أحكامها أو من دين على غيره فقدم أو على
بعضه فبراءة عن باقيه وصح بلفظ نحو ابراء
أو من حال على مؤجل مثله أو عكس لغا
وصح تعجيل لان ظن صحة أو من عشرة حالة
على خمسة مؤجله يرى من خمسة وبقيت
خمس حالة أو عكس لغا أو كان على غير
اقرار انما وصالحني عما تدعيه ليس اقرارا
ويجوز بين مدع وأجنبي فان صالح عن
عين وقال وكفى الغريم وهو مقرر لك أو
وهي لك صح وان صالح عنها لنفسه صح ان
قال وهو مقرر والافشراء مغضوب ان قال
وهو مبطل والالغا *(فصل)* الطريق
النافذ لا يتصرف فيه بيناء أو غرس ولا بما
يضر مارا فلا يخبر فيه مسلم بجناحا أو سابا طال الا اذا لم ينالهم ورفع بحيث يمر تحت منتهب وعليه حولة غالبه وراكب ومحمل بكسبة على بعير

أبعد من رأسه أو أقرب مع تبارق من القديم وجاز صلح بمال على فتحه لا على اخراج في نافذ أو غيره وأهله من نفس ذبابة اليه وتختص شركة كل بمابين بابه ورأس غيره النافذ والغيرهم فتح باب اليه لا لتطرق والمالك فتح كقوات وباب بين داريه والجدار بين مالكين ان اختصر به أحدهم ما منع الآخر ما يضر كوضع خشب أو بناء عليه فلو رضى المالك بمجاناة فاعارة فان رجع بعد وضع أبقاع باجرة أو رفعه بارش أو بعوض فان أجزأه لولا للوضع فاجارة أو بقاء لذلك أو حق الوضع فمقدم شوب ببيع واجارة فاذا وضع لم يرفع مالكا الجدار ولو انهدم فأعاده فلا مستحق الوضع ومتى رضى ببناء عليه شرط بيان محله وسمكه وصفته وصفة سقف عليه أو على أرض كفى الاول وان اشتركا فيه منع كل ما يضر بل أرضا فله كأجنبي أن يستند ويسند اليه ما لا يضر ولا يلزم شريكه بحجارة ويمنع اعادته منهدم بنقضه لا بآلة نفسه والمعاد ملكه ولو أعاده بنقضه فمستحق أو أحدهما وشرط له الآخر زيادة جازوله صلح بمال على احراء ماء غير غسالة في ملك غيره أو القاء نخل في أرضه ولو تنازعا جدارا أو سقفا بين ملكيهما فان علم أنه بنى مع بناء أحدهما فله اليد والادله ما فان أقام أحدهما بينة أو خالف قضى له والاجعل بينهما

(باب الحوالة) أركان المحيل ومحتال ومحال عليه ودينان وصيغة وشرط لها رضا الاقارب وثبوت الدينين وصحة اعتياض عنهما كتمن وتصح بنجم كتابة وعلم بالدينين قدرا وصفة وتساويهما كذلك ويرأى المحيل ويسقط دينه ويلزم دين محتال محال عليه فان تعذر أخذه لم يرجع على محيل وان شرط يساره أو جهله ولو فسخ ببيع وقد أحال مشتر بهن بطات لا يانع به ولو أحال بهن رقيق فاتفق البيعان والمحتال على حريته أو ثبتت بينة لم تصح الحوالة فان كذبهما المحتال ولا بينة فليس تخليفه على نفي العلم وبقيت ولو اختلفا هل وكل أو أحال خلف منكر الحوالة لأمع اتفاق على لفظها ولم يحتمل وكالة

فوضت اليك كل شئ لم يصح وان قال في بيع أموال وعق أرقاني صح وان وكله في شراء عبد وجب بيان نوعه أو دار وجب بيان المحلة والسكة لا قدرا الثمن في الاصح ويشترط من الموكل لفظا يقتضي رضاه كوكلتك في كذا أو فوضته اليك أو أنت وكيل في بيعه فلو قال بيع أو عتق حصل الاذن ولا يشترط القبول لفظا وقبل يشترط وقبل يشترط في صبيغ العتق وكوكلتك دون صبيغ الامر كبيع واعتق ولا يصح تعليةها بشرط في الاصح فان تجزها وشرط للتصرف شرطا جاز ولو قال وكلتك ومتى عزلتك فأنت وكيل صح في الحال في الاصح وفي عوده وكيل لا بعد العزل الوجهان في تعليةها ويجريان في تعلية العزل *(فصل)* الوكيل بالبيع مطلقا ليس له البيع بغير نقد البلد ولا بنسيئة ولا بفن فاحش وهو ما لا يحتمل غالباً فلو باع على أحد هذه الأنواع وسلم المبيع ضمن فان وكله لبيع موجب لا وقدرا الاجل فذلك وان أطلق صح في الاصح وحل على المتعارف في مثله ولا يبيع لنفسه وولده الصغير والاصح أنه يبيع لبيته وابنه البالغ وأن الوكيل بالبيع له قبض الثمن وتسليم المبيع ولا يسلمه حتى يقبض الثمن فان خالف ضمن واذا وكله في شراء لا يشتري معيبا فان اشتراه في الذمة وهو يساوى مع العيب ما اشتراه به وقع عن الموكل ان جهل العيب وان علمه فلا في الاصح وان لم يساوه لم يقع عنه ان علمه وان جهل له وقع في الاصح واذا وقع للموكل فليس كل من الوكيل والموكل الرد وليس لو وكيل أن يوكل بلا اذن ان تأتي منه ما وكل فيه وان لم يتأت لكونه لا يحسنه أولا يليق به فله التوكيل ولو كثروا وعجز عن الاتيان بكاه فالمذهب انه يوكل فيما زاد على الممكن ولو اذن في التوكيل وقال وكل عن نفسك ففعل فالثاني وكيل الوكيل والاصح أنه ينعزل بعزله وانعزاله وان قال عني فالثاني وكيل الموكل وكذا لو أطلق في الاصح (قلت) وفي هاتين الصورتين لا يعزل أحدهما الا آخر ولا ينعزل بانعزاله وحيث جوزنا الوكيل التوكيل يشترط أن يوكل أمينا الا أن يعين الموكل غيره ولو وكل أمينا ففسق لم يملك الوكيل عزله في الاصح والله أعلم

(فصل) قال بيع لشخص معين أو في زمن أو مكان معين تعين وفي المكان وجهه اذ الم يتماق به غرض وان قال بيع بمائة لم يبيع بأقل وله أن يزيد الا أن يصرح بالنهي ولو قال اشتر بهن هذا الدينار شاة ووصفها فاشترى به شاتين بالصفة فان لم تساوا واحدة دينارا لم يصح الشراء للموكل وان ساوته كل واحدة فالظاهر الصحة وحصول الملك فيهما للموكل ولو أمره بالشراء بهن فاشترى في الذمة لم يقع للموكل وكذا عكسه في الاصح ومتى خالف الموكل في بيع ماله أو الشراء بعينه فتصرفه باطل ولو اشترى في الذمة ولم يسم الموكل وقع للوكيل وان سماه فقال البائع بعثك فقال اشترى بالمالان فكذا في الاصح وان قال بعثت موكلك زيد فقال اشترى بهن فله المذهب بطلانه ويد الوكيل يد أمانة وان كان بجعل فان تعدى ضمن ولا ينعزل في الاصح وأحكام العقد تنعاق بالوكيل دون الموكل فيعتبر في الرؤية ولزوم العقد بمفارقة المجلس والتقابض في المجلس حيث يشترط الوكيل دون الموكل واذا اشترى الوكيل طالبه البائع بالثمن ان كان دفعه اليه الموكل والا فلا ان كان الثمن معيناً وان كان في الذمة طالبه ان أنكر وكالته أو قال لا أعلمه وان اعترف به طالبه أيضاً في الاصح كما يطالب الموكل ويكون الوكيل كضامن والموكل كأميل واذا قبض الوكيل بالبيع الثمن وتلف في يده وخرج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري وان اعترف بوكالته في الاصح ثم رجع الوكيل على الموكل (قلت) والله مشتري الرجوع على الموكل ابتداء في الاصح والله أعلم

(فصل) الوكالة جائزة من الجانبين فاذا عزله الموكل في حضوره أو قال رفعت الوكالة

(كتاب الضمان) * أركان مضمون عنه وله وفيه وصيفة وضامن وشرط (٥٣) فيه أهلية تبرع واختيار وضع ضمان رقيق باذن

سيده لاله فان عين الادعاء جهة والافما يكسبه بعد اذن ومما يبدأ اذن وفي المضمون له معرفته لارضاه ولا رضا المضمون عنه ومعرفته وفي المضمون فيه ثبوته وضع ضمان ذلك بعد قبض ما يضمن كان يضمن لمشتري الثمن والبايع المبيع ان خرج مقابله مستحقا أو مبيعاً أو ناقصاً لنقص صفة أو صفة ولزومه ولو ما لا كثر وعلم به الا في ابل دية كابر او لوضمن من درهم الى عشرة صح في تسعة كاترار ونحوه وتصح كفالة عين مضمونة وبدن غائب ومن يستحق حضوره مجلس الحكم لحق الله مالي أو لا أدى بآذنه ولو صيبا ومجنونا ومحجوسا وميتا بالشهادة على مـورته فان كفيل بدن من عليه مال شرط لزومه لا علم به ثم ان عين محل تسليم والا فمحلها ويرأ كفيل بتسليمه فيه بلا حائل كتسليمه نفسه عن كفيل فان غاب لزومه احضاره ان أمكن وعمل مدته ثم ان لم يحضره حبس ولا يطالب كفيل بمال ولو شرط أنه يغرمه لم تصح وفي الصيغة لفظ يشعر بالتزام كضمنت دينك عليه أو تحمלתه أو تقادته أو تكلفت ببذنه أو أنا بمال أو باحضار الشخص ضامن أو كفيل ولا يصحان بشرط براءة أصيل ولا بتعاقب وتأقيت ولو كفيل وأجل احضارا معلوم صح كضمان حال مؤجلابه وعكسه ولا يلزم تعجيل والمستحق مطالبة ضامن وأصيل ولو برئ برئ ضامن ولا عكس في ابراء ولومات أحدهما حل عليه واذا ضامن باذن مطالبة أصيل بتخليصه بأداء ان طوب ورجوع عليه ولو صالح عن الدين بما دونه لم يرجع الا بما غرم ومن أدى دين غيره باذن ولا ضمان رجوع ثم انما يرجع مؤدا إذا أشهد بأداء ولو رجلا لخلاف معه أو أدى بحضرة مدين أو صدقه دان * (كتاب الشركة) *

هي شركة ابدان بأن يشتركا فيكون بينهما كسبهما ومفاوضة ليكون بينهما كسبهما

وعليه ما يغرم ووجوه يكون بينهما ربح ما يشتركان له ما وعنان وهي الصيغة وأركانها عقدان ومعه ودع عليه وعمل وصيغة وشرط فيها لفظ

أو أبطائها أو أخرجه من مكانها أو عزلها فان عزله وهو غائب ان عزل في الحال وفي قول لا حتى يبايعه الخبر ولو قال عزلت نفسي أو رددت الوكالة انزل وينزل بخروج أحدهما عن أهلية التصرف بموت أو جنون أو كذا انما في الاصح وبخروج محل التصرف عن ملك الموكل وانكار الوكيل الوكالة انسيان أو اغراض في الانهاء ليس بعزل فان تعمد ولا عوض ان عزل وإذا اختلف في أصلها أو صفاتها بأن قال وكنتي في البيع نسبة أو الشراء بعشرين فقال بل نقدا أو بعشرة صدق الموكل بيمينه ولو اشترى جارية بعشرين وزعم أن الموكل أمره وقال بل بعشرة وحلف فان اشترى بعين مال الموكل وسماه في العقد أو قال بعده اشترىته لفلان والمال له وصدقه البائع فالمبيع باطل وان كذبه حلف على نفي العلم بالوكالة ووقع الشراء للوكيل وكذا ان اشترى في الذمة ولم يسم الموكل وكذا ان سماه وكذبه البائع في الاصح وان صدقه بطل الشراء وحيث حكم بالشراء للوكيل يستحب للقاضي أن يرفق بالموكل فيقول للوكيل ان كنت أمرت بك بعشرين فقد بعته لكها بما أو يقول هو واشتريت لتحل له ولو قال أتيت بالتصرف المأذون فيه وأنكر الموكل صدق الموكل وفي قول الوكيل وقول الوكيل في تاف المال مقبول بيمينه وكذا في الرد وقيل ان كان يحسم فلا ولو ادعى الرد على رسول الموكل وأنكر الرسول صدق الرسول ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل على الصحيح ولو قال قبضت الثمن وتلف وأنكر الموكل صدق الموكل ان كان قبل تسليم المبيع والا فالوكيل على المذهب ولو وكله بقضاء دين فقال قضيته وأنكر المستحق صدق المستحق بيمينه والاطهر أنه لا يصدق الوكيل على الموكل الابينة وقيم البيتيم اذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ يحتاج الى بينة على الصحيح وليس لو وكيل ولا مودع أن يقول بعد طلب المالك لا أورد المال الا بشهادتي في الاصح وللغاصب ومن لا يقبل قوله في الرد ذلك ولو قال رجل وكنتي المستحق بقبض ماله عندك من دين أو عين وصدقه فله دفعه اليه والمذهب انه لا يلزمه الابينة على وكالته ولو قال أأحالي عليك وصدقه وجب الدفع في الاصح (قلت) وان قال أنا وارثه وصدقه وجب الدفع على المذهب والله أعلم

* (كتاب الاقرار) * يصح من مطلق التصرف واقرار الصبي والمجنون لاغ فان ادعى البلوغ بالاحتلام مع الامكان صدق ولا يخلف وان ادعاه بالسن طوبى ببيئته والسفيه والمفلس سبق حكم اقرارهما وما يقبل اقرار الرقيق بموجب عقوبة ولو أقر بدين جنائي لا توجب عقوبة فكذبه السيد تعلق بذمته دون رقبته وان أقر بدين معاملة لم يقبل على السيد ان لم يكن مأذونا له في التجارة ويقبل ان كان ويؤدي من كسبه وما في يده ويصح اقرار المريض مرض الموت لاجنبي وكذا الوارث على المذهب ولو أقر في صحة دين وفي مرضه لا تحل يقدم الاول ولو أقر في صحته أو مرضه وأقر وارثه بعده ونه لا تحل يقدم الاول في الاصح ولا يصح اقرار مكره وبشرط في المقر له أهلية استحقاق المقر به فلو قال له هذه الدابة على كذا فاغرو فان قال بسببها المال كها وجب ولو قال لحمل هذا كذا بآرث أو وصية لزمه وان أسنده الى جهة لا تمكن في حقه فاغرو وان أطلق صح في الاظهر واذا كذب المقر له المقر ترك المال في يده في الاصح فان رجع المقر في حال تكذيبه وقال غلطت قبل قوله في الاصح * (فصل) * قوله لزيد كذا صيغة اقرار وقوله على وفي ذمتي للدين ومعنى وعندي للعين ولو قال لي عليك ألف فقال زن أوخذ أو زنه أوخذته أو اختم عليه أو أجهله في كيدك فليس باقرار ولو قال بلى أو نعم أو صدقت أو أبرأتني منه أو قضيته أو أنا مقر به فهو اقرار ولو قال أنا مقر أو أنا أقر به فليس باقرار ولو قال أليس لي عليك كذا فقال بلى أو نعم فقرار وفي نعم وجهه ولو قال اقض الالف الذي لي عليك فقال

وعليه ما يغرم ووجوه يكون بينهما ربح ما يشتركان له ما وعنان وهي الصيغة وأركانها عقدان ومعه ودع عليه وعمل وصيغة وشرط فيها لفظ

يشعر باذن في تجارة وفي العاقدين أهلية توكيل (٥٤) وتوكل وفي المعقود عليه كونه مثليا خلط قبل عقد بحيث لا يثبت أو مشاعا لتساو

ولا علم بنسبة عند عقد وفي العمل مصلحة بحال ونقد باد فلا يبيع بثمن مثل وثمن راغب بأز يدولا يسافر به ولا يبعه بلا اذن ولكل فسحها وينعزلان بما ينزل به الوكيل لا عزل بعزله لادخول الربح والخسر بقدر المسالين وان شرطت اذنه وتفسد به فلكل على الاخر اجرة عمله ونقد التصرف والشريك كودع وحاف في اشتريته أو ان ما يبيد لي أو لا شركة لا في اقتسما وصار لي

* (كتاب الوكالة) * أو كانها وكل ووكيل وموكل فيه وصيغة وشرط في الموكل صحة مباشرة الموكل فيه غالباً فيصح توكيل ولي وفي الوكل صحة مباشرة التصرف لنفسه غالباً وتعيينه وفي الموكل فيه أن يملكه الموكل فلا يصح في بيع ما يملكه وطلاق من سينكها بالاتباع وأن يقبل نيابة فيصح في عقد وفسخ وقبض واقباض وخصومة وتلك مباح واستيفاء عقوبة لا اقرار والنقاط وعبادة الا في نسك ودفع نحو زكاة وذبح نحو أخصية ولا شهادة ونحو طهار وعين وأن يكون مع مال ولو بوجه كبيع أموال وهتق ارقان لا نحو وكل أموري ويجب في شراء عبد بيان نوعه ودار بيان محله وسكة لا ثمن وفي الصيغة لفظ موكل يشعر برضاه كوكلتك أو ببع وصح تأقيتها وتعليق لاله أو لاله عزل ولو قال وكتك ومتى عزلتك فانت وكيلى صحت فان عزله لم يصروك بلا ونقد تصرفه * (فصل) * الوكيل بالبيع مطلقا كالشريك فلا يبيع بثمن مثل وثمن راغب بأز يدوبغين فاحش فلو خالف وسلم ضمن ولو وكاه لبيع مؤجلا صح وحل مطلق أجل على عرف ولا يبيع لنفسه وموالية وله قبض ثمن حال ثم يسلم المبيع فان سلم قبله ضمن وليس لو وكيل بشراء شراء معيب فان اشتراه جاهلا ونفع للموكل ولكل والشراء في الذمة رده لان رضى موكل أو اشترى بعين ماله فلا يرد ووكيل ولو وكيل توكيل بلا اذن فيما لا يتأتى منه واذا وكل

نعم أو اقضى غدا أو أمهاني يوما أو حتى أقعد أو أفتح الكيس أو أجد فاقتراري الاصح * (فصل) * يشترط في المقر به أن لا يكون ملكا للمقر فلو قال داري أو ثوبي أو ديني الذي على زيد لم يرد له وهو لغو ولو قال هذا لفلان وكان ملكي الى أن أقرر به فأول كلامه اقرار وآخره لغو وايمكن المقر به في يد المقر ليس لم بالاقرار اقر له فلو اقر ولم يكن في يده ثم صار عمل بمقتضى الاقرار فلو اقر بجزء بغيره ثم اشتراه حكم بجزءه ثم ان كان قال هو حر الاصل فشرأه افتداء وان قال أعنته فافتداه من جهته وبيع من جهة البائع على المذهب فيثبت فيه الخياران للبائع فقط ويصح الاقرار بالجهول فاذا قال له على شيء قبل تفسيره بكل ما يتوكل وان قل ولو فسر بما لا يتوكل امكنه من جنسه كعبسة حنطة أو بما يحل اقتناؤه ككلب معلم وسرجين قبل في الاصح ولا يقبل بما لا يقتنى كتخزير وكاب لا نفع فيه ولا بعبادة ورد سلام ولو اقر بمال أو مال عظيم أو كبير أو كثير قبل تفسيره بمال منسه وكذا بالمسئولة في الاصح لا يكاب وجلد ميتة وقوله كذا كقوله شيء وقوله شيء أو كذا كذا كالمولم يكرر ولو قال شيء وثني أو كذا وكذا وجب شيان ولو قال كذا درهم أو رفع الدرهم أو جره لزمه درهم والمذهب انه لو قال كذا وكذا درهم بالنصب وجب درهمان وانه لو رفع أو جره درهم ولو حذف الواو فدرهم في الاحوال ولو قال ألف ودرهم قبل تفسيره ألف بغير الدراهم ولو قال خمسة وعشرون درهما فالجميع دراهم على الصحيح ولو قال الدراهم التي أقررتم باناقصة الوزن فان كانت دراهم البلد تامة الوزن فالصحيح قبوله ان ذكره متصلا ومنعه ان فصله عن الاقرار وان كانت ناقصة قبل ان وصله وكذا ان فصله في النص والتفسير بالمغشوشة كهو بالناقصة ولو قال له على من درهم الى عشرة لزمه تسعة في الاصح وان قال درهم في عشرة فان أراد المبيعة لزمه أحد عشر أو الحساب فعشرة والا فدرهم * (فصل) * قال له عندي سيف في غدا أو ثوب في صندوق لا يلزمه الظرف أو غدا فيه سيف أو صندوق فيه ثوب لزمه الظرف وحده أو عبد على رأسه عمامة لم تلزمه العمامة على الصحيح أو دابة بسرجه أو ثوب مطر لزمه الجميع ولو قال في ميراث أبي ألف فهو اقرار على أبيه بدين ولو قال في ميراثي من أبي فهو وعد بعبادة ولو قال له على درهم درهم لزمه درهم فان قال ودرهم لزمه درهمان ولو قال له درهم ودرهم ودرهم لزمه بالاولين درهمان وأما الثالث فان ادبته تأكيد الثاني لم يجب به شيء وان نوى الاستئناف لزمه ثالث وكذا ان نوى تأكيد الاول أو أطلق في الاصح ومتى أقر بجمهم كشيء وثوب وطواب بالبيان فامتنع فالصحيح انه يحبس ولو بين وكذبه المقر له فليبين وليدع والقول قول المقر في نفيه ولو اقر له بألف ثم أقر له بألف في يوم آخر لزمه ألف فقط وان اختلف القدر دخل الاقل في الاكثر فلو وصفهم ابصفتين مختلفتين أو أسندهما الى جهتين أو قال قبضت يوم السبت عشرة ثم قال قبضت يوم الاحد عشرة لزمه ولو قال له على ألف من ثمن نخر أو كاب أو ألف قضيت لزمه الالف في الاظهر ولو قال من ثمن عبد لم أقبضه اذا سلمه سلمت قبل على المذهب وجعل ثمنه ولو قال له على ألف ان شاء الله لم يلزمه شيء على المذهب ولو قال ألف لا يلزم لزمه ولو قال له على ألف ثم جاء بألف وقال أردت به هذا هو ودبعة فقال المقر له لي عليه ألف آخر صدق المقر في الاظهر بيمينه فان كان قال في ذمتي أو ديني صدق المقر له على المذهب (قلت) فاذا قبلنا التفسير بالودبعة فالاصح أنها أمانة فيقبل دعواه التلف بعد الاقرار ودعوى الردوان قال له عندي أو معي ألف صدق في دعوى الودبعة والردو والتلف قطعا والله أعلم ولو اقر ببيع أو هبة واقباض ثم قال كان فاسدا وأقررت لظني الصحة لم يقبل وله تحليف المقر له فان نكل حلف المقر وبرى ولو قال هذه

ولو وكيل توكيل بلا اذن فيما لا يتأتى منه واذا وكل بالتساقى وكيل الموكل فلا يعزله الوكيل فان قال وكل عندك فوكيل الدار

تعين فلو أمره بمائة لم يبيع بأقل ولا بأزيد
إن شاء أو عين مشترى بأو بشرأ شاة
موصوفة بدينار فاشترى به شاتين بالصفا
وساوته أحدهما وقع للموكل ونفى خالفه
في بيع ماله أو شرأ بعينه لغا أو شرأ في ذمة
وقع للوكيل وإن سمي الموكل ولا يصح
إيجاب بيعت موكل والوكيل أمين فإن
تعدي ضمن ولا ينعزل وأحكام عقده
كروية ومفارقة مجلس وتعاوض فيه تتعلق
به ولبائع مطالبته بشئ إن قبضه والأفلا إن
كان معينا والأطالبة إن لم يعترف بوكالته
والأطالب كالأوكل كضامن ولو تلف
ثمن قبضه واستحق مبيع طال به مشتر
والقرار على الموكل * (فصل) * الوكالة
جائزة فترفع حالا بعزل أحدهما وبتمعه
إنكارها بلا غرض وزوال شرطه ومالك
موكل ولو اختلها فيها أو قال قبل تسليمه
المبيع أو بعده بحق قبضت الثمن وتلف
أو قال أتيت بالتصرف فأنكر الموكل
حلف ولو اشترى أمة بعشرين وزعم أن
الموكل أمره فقال بل بعشرة وحلف أن
اشترى بعين مال الموكل وسماه في عقد بطل
أو بعده واشترأها في ذمة وسماه كالمس
وصدقه البائع فكذلك والادفع للوكيل
وحلف البائع على نفي العلم إن كذبه أو سكت
وقد اشترى بالعين وسماه بعد العقد وسن
لقاض حينئذ وفق بالبائع في هذه وبالموكل
مطلقا ليدعيها للوكيل ولو بتعلق ولو قال
قضيت الدين فأنكر مستحقة حلف ولم
لا يصدق في أداء تأخير له لشهادته ومن
ادعى أنه وكيل بقبض ماعلى زيد لم يجب
دفعه إلا ببينة ويجوز أن صدقه أو أنه محتال
به أو وارث له وصدقه وجب

* (كتاب الأقرار) * أركانه مقرر ومقرله
وبه وصيغة وشرط فيها فلف يشتر بالترام
كأن يدعى أو عندي كذا وعلى أوفى ذمتي
لدين ومعى أو عندي للعين وجواب لي عليك
ألف أو أليس لي عليك ألف يبلى أو نعم أو
صدق أو أنا مقر به أو نحوها أقرار بجواب أقض الالف الذي لي عليك بنعم أو أقضى غدا أو أمهلى أو حتى أفتق الكيس أو أجد أو نحوها إلا بركنه

الدار لز يدبل لعمر وأوغص بهما من زيد بل من عمر وسلمت لزيد والظاهر أن المقر يغرم قيمتها
لعمر وبالأقرار ويصح الاستثناء أن اتصل ولم يستغرق فلو قال له على عشرة الاتسعة الأثمانية
وجب تسعة ويصح من غير الجنس كالف الأثوب وبين ثوب قيمته دون ألف ومن المعين كهذه
الدار له الأهذا البيت أو هذه الدراهم له إذا الدرهم وفي المعين وجه شاذ (قلت) ولو قال
هو لأ العبد له الواحد قبل ورجع في البيان اليه فإن مات أو أواحد أو زعم أنه المستثنى
صدق بميمنه على الصحيح والله أعلم * (فصل) * أقر بنسب أن الحق به بنفسه اشترط
لصحة أن لا يكذب الحس ولا الشرع بأن يكون معروف النسب من غيره وأن يصدق
المستحق إن كان أهلا للتصديق فإن كان بالغاً فكذب لم يثبت إلا ببينة وإن استلحق صغيراً
ثبت فلو بلغ وكذب لم يبطل في الأصح ويصح أن يستلحق ميتاً صغيراً وكذا كبيراً في الأصح
ورثه ولو استلحق اثنين بالغين ثبت لمن صدقه وحكم الصغير يأتي في اللقيط إن شاء الله تعالى
ولو قال لولد أمته هذا ولدي ثبت نسبه ولا يثبت الاستيلاء في الإظهار وكذا لو قال ولدي ولدته في
مأسي فإن قال علفت به في مأسي ثبت الاستيلاء فإن كانت فراساله لحقه بالفراس من غيره
استلحق وإن كانت مروجة فالولد للزوج واستلحق السيد باطل وأما إذا ألحق النسب بغيره
كهذا أني أو عني فيثبت نسبه من الملقق به بالشروط السابقة ويشترط كون الملقق به ميتاً
ولا يشترط أن لا يكون نفاه في الأصح ويشترط كون الملقق به المستلحق
لأرث ولا يشارك المقر في حصته وإن البالغ من الورثة لا ينفرد بالأقرار وإنه لو أقر أحد الورثين
وأنكر الآخر مات ولم يرثه إلا المقر ثبت النسب وإنه لو أقر ابن حائز بأخوة مجهول فأنكر
المجهول نسب المقر لم يؤثر فيه ويثبت أيضاً نسب المجهول وإنه إذا كان الوارث الظاهر يحجبه
المستلحق كاخ أقرباين للميت ثبت النسب ولا ارث

* (كتاب العارية) * شرط المعتبر صحة تبرعه ومالكه المنفعة فيه يرمس تأجل المستعير على
الصحيح وله أن يستتبع من يستوفي المنفعة له والمستعار كونه منتفعاً به مع بقاء عينه ونحو
إعارة جارية لخدمة امرأة أو محرم ويكره إعارة عبد مسلم لكافر والأصح اشتراط لفظ كعركت
أو أعركني ويكفي لفظ أحدهما مع فعل الآخر ولو قال أعركت لعلفه أو لعتيرني فركن فهو
إعارة فاسدة توجب أجرة المثل وموثة الرد على المستعير فإن تلفت لا باستعمال ضمها وإن لم يفرط
والأصح أنه لا يضمن ما ينحسق أو ينسحق باستعمال والثالث يضمن المنحسق والمستعير من
مستأجر لا يضمن في الأصح ولو تلفت دابته في يد وكيل بعشه في شغله أو في يد من سلمها إليه ليروضها
فلا ضمان وله الانتفاع بحسب الأذن فإن أعار لزراعة حنطة زرعها ومثلها إن لم ينه أو لاشعير لم
يزرع فوقه كحنطة ولو أطلق الزراعة صح في الأصح ويزرع ماشاء وإذا استعار لبناء أو غراس
فله الزرع ولا عكس والصحيح أنه لا يفرس مستعير لبناء وكذا العكس وإنه لا تصح إعارة الأرض
مطابقة بل يشترط تعيين نوع المنفعة * (فصل) * لكل منهما رد العارية متى شاء إلا إذا
أعار لدفن فلا يرجع حتى يندرس أثر المدفون وإذا أعار لبناء أو الغراس ولم يذكرم مدة ثم رجع
إن كان شرط القلع مجازاً لزمه والأفان اختار المستعير القلع قلع ولا يلزمه تسوية الأرض في
الأصح (فات) الأصح يلزمه والله أعلم وإن لم يختر لم يعلق مجازاً بل له غير الخيار بين أن يبقيه
بأجرة أو يعلق ويضمن أرش النقص قبل أو يتملكه بقيمته فإن لم يختر لم يعلق مجازاً بل بذل
المستعير الأجرة وكذا إن لم يبذلها في الأصح ثم قبل يبيع الحاكم الأرض وما فيها وتقسم بينهما
والأصح أنه يعرض عنهما حتى يختار أياً شاء ولا بد من دخولها والانتفاع بها ولا يدخلها المستعير
صدق أو أنا مقر به أو نحوها أقرار بجواب أقض الالف الذي لي عليك بنعم أو أقضى غدا أو أمهلى أو حتى أفتق الكيس أو أجد أو نحوها إلا بركنه

أؤخذ أو أؤختم عليه أو أؤجهله في كيسك أو أؤامقر به أو أؤقر به (٥٦) أو نحوها وفي المقر إطلاق تصرف واختيار فلا يصح من صبي ومجنون

ومكره فان ادعى بلوغا بامناه يمكن صدق ولا يحاف أو بن كلف بينة والسفيه والمفلس مركبهما وما وقبل اقرار رقيق بموجب عقوبة وبدن جنباية ويتعلق بذمته فقط ان لم يصدق سيد وقبل عليه بدن تحارة اذن له فيها واقرار مريض ولو ارث ولا يقدم اقرار صحبة ولا مورث وفي المقر له أهلية استحقيق فلا يصح لدابة فان قال بسببها فلان صم كحل هندوان أسند لجهة لا يمكن في حقه وعنده تكذيبه وفي المقر به أن لا يكون للمقر فقوله داري أوديني لعمر و لغولا هذا الفلان وكان لي أن أقررته به وأن يكون بيده ولو ما آلا فلوا أقر بحرية شخص ثم اشتراه حكم به أو كان اشتراؤه اقتداء من جهته وبيعه من جهة البائع فله الخيار وصح بمجهول فلوقال على شيء أو كذا قبل تفسيره بغير عبادة ورد سلام ونجس لا يقتني ولو أقر بمال وان وصفه بنوع عظام قبل تفسيره بمال من ماله يستولده ولو قال شيء شيء أو كذا كذا الزمة شيء أو شيء شيء أو كذا وكذا فشيء أو كذا أدرهم برفع أو نصب أو جر أو سكون أو كذا كذا أدرهم بها أو كذا أو كذا أدرهم بلانصب قدرهم أو بة قدرهم أو ألف ودرهم قبل تفسير الألف بغير الدرهم أو خمسة وعشرون درهما فالكل دراهم أو الدراهم التي أقررت به ناقصة الوزن أو مغشوشة فان كانت دراهم البلد كذا أو وصله قبل أو درهم في عشرة فان أراد مئة فأحد عشر أو حسابا عرفه ف عشرة والأف درهم * (فصل) * قال له عندي سيف أو سيف في طرف أو عبيد عليه ثوب لم يلزمه الطرف والثوب أو عكسه لزما فقط أودابة بسرجهما أو ثوب مطرز لزمه الكل أو في ميراث أبي ألف فأقرار على أبيه بدني أو ميراثي من أبي فو عهدة أو على درهم درهم لزمه درهم أو درهم قدرهمان أو درهم درهم فثلاثة إلا ان فوى بالثالث تأكيد الثاني قدرهمان وتقي

بغير اذن للتفرج ويجوز للسقي والاصلاح في الاصح وكل بيع ملكه وقيل ليس للمستهبر بيعه لثالث والعارية المؤقتة كالمطابقة وفي قوله القاع فيها مجازا اذا رجع وإذا أعار لزراعة ورجع قبل ادراك الزرع فالصحيح أن عليه الإبقاء الى الحصاد وان له الاجرة فلو عـ بن مدته ولم يدرك فيها تقصيره بتأخير الزراعة قلع مجازا ولو حل السيل بذرا الى أرضه فثبت فهو لصاحب البذر والاصح انه يحجر على قلعه ولو ركب دابة وقال للمالكها أمر تنها فقال بل أحرستكها أو اختاف مالك الأرض وزارها كذا فالمصدق المالك على المذهب وكذا لو قال أعرتني وقال بل غصبت مني فان تلفت العين فقد اتفق على الضمان لكن الاصح أن العارية تضمن بقيمة يوم التلف لا بأقصى القيم ولا بيوم القبض فان كان ما يدعيه المالك أكثر حاف للزيادة * (كتاب الغصب) * هو الاستيلاء على حق الغير عدوانا فلو ركب دابة أو جلس على فراش فغاصب وان لم ينقل ولو دخل داره وأزعم عنها أو أزعم وقهره على الدار ولم يدخل فغاصب وفي الثانية وجهه واه ولو سكن بيتا ومنع المالك منه دون باقي الدار فغاصب للبيت فقط ولو دخل بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها فغاصب وان كان ولم يزعم فغاصب لنصف الدار إلا أن يكون ضعيفا لا يعد مستوليا على صاحب الدار وعلى الغاصب الرد فان تاف عنده ضمنه ولو أتاف مالا في يد المالكه ضمنه ولو فتح رأس زق مطروح على الأرض فخرج ما فيه بالفتح أو منصوب فسقط بالفتح وخرج ما فيه ضمن وان سقط بعارض ربح لم يضمن ولو فتح قطعا عن طائر وهيج به فمار ضمن وان اقتصر على الفتح فلا يظهر أنه اذا طار في الحال ضمن وان وقف ثم طار فلا والأيدي المترتبة على يد الغاصب أيدي ضمان وان جهل صاحبها الغصب ثم ان عـ لم ف كغاصب من غاصب فيستقر عليه ضمان ما تلف عنده وكذا ان جهل وكانت يده في أصلها يد ضمان كالعارية وان كانت يدا مائة كوديعة فالقرار على الغاصب ومتى أتاف الاخذ من الغاصب مستغلا به فالقرار عليه معا لقا وان حله الغاصب عليه بأن قدم له طعاما فغصوبا ضيافة فأكله فكذا في الاظهر وعلى هذا لو قدمه لمالكه فأكله برئ الغاصب

* (فصل) * تضمن نفس الرقيق بقيمة تلف أو تلف تحت يد عادية وأبعاضه التي لا يتقدر أرشها من الحر بماتقص من قيمته وكذا المقدرة ان تلفت وان أتلفت فكذا في القديم وعلى الجديد تتقدر من الرقيق والقيمة فيه كالدين في الحر ففي يده نصف قيمته وسائر الحيوان بالقيمة وغيره مثلي ومتقوم والاصح ان المثلي ما حصره كيل أو وزن و جازا السلم فيه كله و تراب ونحاس وتبر ومسلن وكافور وقطن وعنب ودقيق لا غالبية ومجرون فيضمن المثلي بمثله تاف أو أتلفت فان تعذر فالقيمة والاصح أن المعتد برأقصي قيمته من وقت الغصب الى تعذر المثلي ولو نقل المغصوب المثلي الى بلد آخر فللمالك ان يكفه رده وان يطالبه بالقيمة في الحال فاذا رده ردها فان تلف في البلد المنقول اليه طالبه بالمثلي في أي البلدين شاء فان فقد المثل غرمه قيمة أكثر البلدين قيمة ولو ظفر بالغاصب في غير بلد التلف فالصحيح انه ان كان لا مونة لنقله كالمقدوله مطالبته بالمثل والا فلا مطالبته بالمثلي بل يغرمه قيمة بلد التلف وأما المتقوم فيضمن بأقصى قيمته من الغصب الى التلف وفي الاتلاف بلا غصب بقيمة يوم التلف فان جـ بن وتلف بسرابة فالواجب الاقصى أيضا ولا تضمن الخمر ولا تراق على ذمي إلا أن يظهر شر بها أو بيعها وترد عليه ان بقيت العين وكذا الخمر اذا غصبت من مسلم والاصنام وآلات الملاحى لا يجب في ابطالها شيء والاصح انهم لا تنكسر الكسر الفاحش بل تفصل لتعود كما قبل التأليف فان عجز المنكر عن رعاية هذا الحد منع صاحب المنكر بطله كيف تبصر وتضمن منفعة الدار والعبد ونحوهما بالتقويت

أقر بهم كتوب وطول ببيانه فأبي حبس ولوبين وكذب المقره فليبين وليدع ويخلف المقر على نفسه ولو أقر بالتلف والفوات

نحو عبد لم أقبضه قبل أو عاق فلا شيء وحالف مقر في على أو عندى أو معى ألف وفسره بوديعة فقال لي عليك ألف آخر وفي دعواه تلفا وردا بعده ومقر له في قوله في ذهني أو ديناء لو أقر ببيع أو هبة وقبض فادعى فساد لم يقبل وله تحليف المقر له فان نكل حلف المقر وبطل أو قال هذا لن يبدل لعمر و أو غصبته من زيد بل من عمرو وسلم لزيد وغرم بدله لعمر و وصح استثناء نواه قبل فراغ لا قرار واصل ولم يستغرق ولا يجمع في استغراق وهو من اثبات نفي أو عكسه فلو قال له على عشرة الآتسعة اثمانية لزمه تسعة وصح من غير جنسه كألف درهم إلا ثوبان بين ثوب قيمته دون ألف ومن معين كهذه الدار له الا هذا البيت أو هؤلاء العبد الا واحد وحلف في بيانه * (فصل) * أقر بنسب فان ألحقه بنفسه شرط امكان وتصديق مستلحق أهل له ولو استلحق اثنان أهلا لحق من صدقه وأمهاتان كانت فراشا فولدها لصاحبه والا فان قال هـ ذا ولدى ثبت نسبه لا يلا بد أو وعاقبت به في ماسكي ثمة وان ألحقه بغيره كهذا أنحى أو عصى شرط مع ما مرون الملق به رجلا ميتا وان نفاه وكون المقر لا ولا عليه وكونه وارثا حائرا فلو أقر أحد حائزين بثالث دون الآخر لم يشارك المقر ظاهره فان مات الآخر ولم يرثه الا المقر ثبت النسب أو ابن حائز باخ فأنكر نسبه لم يؤثر ولو أقر بمن يحجب به كاخ أقر بابن ثبت النسب لا الارث * (كتاب العارية) * أركانها مستعير ومعار وصيغة ومعير وشرط فيه مافى مقرض وملكه المنفعة كدكر لا مستعير وفي المستعير تعيين واطلاق تصرف وله ائابة من يستوفى له وفي المعار انتفاع مباح مع بقائه وتكره استعارة واعارة فرع أصله لحدمة وكافر مسلما وفي الصيغة لفظ مشعر بالأذن في الانتفاع كأعرتك أو بماله كأعرتني مع لفظ الآخر أو دفعه له

والفوات في يد عادية ولا تضمن منفعة البضع لا بتقوى وتو كذا منفعة بدن الحرف في الاصح وإذا نقص المغصوب بغيره يراسته مال وجب الارش مع الاجرة وكذا لو نقص به بأن بلى الثوب في الاصح * (فصل) * ادعى تلفه وأنكر المالك صدق الغاصب بيمينه على الصحيح فاذا حلف غرمه المالك في الاصح ولو اختلفا في قيمته أو الثياب التي على العبد المغصوب أو في عيب خلق صدق الغاصب بيمينه وفي عيب حادث يصدق المالك بيمينه في الاصح ولورده ناقص القيمة لم يلزمه شيء ولو غصب ثوبا قيمته عشرة فصارت بالرخص درهمين ثم أبسه فابلاه فصارت نصف درهم فرد له لزمه خمسة وهي قسط التالف من أقصى القيم (قلت) ولو غصب ثوبين قيمتهما عشرة فتلف أحدهما ورد الآخر وقيمته درهمان أو تلف أحدهما غصبا أو في يد مالك لزمه ثمانية في الاصح والله أعلم ولو حدث نقص يسرى الى التالف بأن جعل الخنطة هريرة فكالالتالف وفي قول يرد مع أرش النقص ولو جنى المغصوب فتعاق برقبته مال لزم الغاصب تخليصه بالاقل من قيمته والمال فان تلف في يده غرمه المالك وللجنى عليه تغريمه وان يتعاق بما أخذ المالك ثم يرجع المالك على الغاصب ولو رد العبد الى المالك فيبيع في الجناية يرجع المالك بما أخذ منه الجنى عليه على الغاصب ولو غصب أرضا فنقل ترابها أجبره المالك على رده أو رد مثله وإعادة الأرض كما كانت والنائل الردوان لم يطالبه المالك ان كان له فيه غرض والا فلا يرد به بلا اذن في الاصح ويقاس بما ذكرنا من البتروطة ما إذا أعاد الأرض كما كانت ولم يبق نقص فلا أرش لكن عليه أجره المثل لمدة الاعادة وان بقي نقص وجب أرشه معها ولو غصب زيتا ونحوه وأغسله فنقصت عينه دون قيمته رده و لزمه مثل الذاهب في الاصح وان نقصت القيمة فقط لزمه الارش وان نقصت غرم الذاهب ورد الباقي مع أرشه ان كان نقص القيمة أكثر والاصح أن السمن لا يجبر بنقصه زال قبله وان تذكر صنعة نسبه لا يجبر النسب ان وتعلم صنعة لا يجبر نسبه ان أخرى قطعها ولو غصب عصير افتخر ثم تخال فالاصح أن الحلل للمالك وعلى الغاصب الارش ان كان الحلل أنقص قيمة ولو غصب خمر افتخلت أو جلد ميتة فدبغه فالاصح أن الحلل والجلد للمغصوب منه * (فصل) * زيادة المغصوب ان كانت أثر محضا كقصة فلاتشي للغاصب بسببها والمالك تكليفه رده كما كان ان أمكن وأرش النقص وان كانت عيننا كبناء وغراس كاف القاع وان صبغ الثوب بصبغة وأمكن فعله أجبر عليه في الاصح وان لم يمكن فان لم ترد قيمته فلا شيء للغاصب فيه وان نقصت لزمه الارش وان زادت اشتر كافيا ولو خاطا المغصوب بغيره وأمكن التمييز لزمه وان شق فان تعذر فالمذهب انه كالتالف فله تغريمه وللغاصب أن يعطيه من غير الخلوط ولو غصب خشبة وبنى عليها أخرجت ولو أدرجها في سفينة فكذلك الا أن يخاف تلف نفس أو مال معصومين ولو وطئ المغصوبة عالما بالتحريم حدوان جهل فلا حد وفي الخالين يجب المهر الا أن تطاوعه فلا يجب على الصحيح وعليها الحدان علمت ووطئ المشتري من الغاصب كوطئ في الحد والمهر فان غرمه لم يرجع به على الغاصب في الاظهر وان أحبل عالما بالتحريم فالول للزريق غير نسيب وان جهل فخر نسيب وعليه قيمته يوم الانفصال ويرجع به المشتري على الغاصب ولو تلف المغصوب عند المشتري وغرمه لم يرجع به وكذا لو تعيب عنده في الاظهر ولا يرجع بغرمه منفعة استوفاه في الاظهر ويرجع بغرمه ما تلف عنده و بأرش نقص بنائه وغراسه اذا نقص في الاصح وكل مال وغرمه المشتري يرجع به لو غرمه الغاصب لم يرجع به على المشتري وما لا في رجوع (قلت) وكل من انبت يده على يد الغاصب فكالمشتري والله أعلم * (كتاب الشفعة) *

ن نحو أكثر كالف في شغل مالك وله انتفاع مأذون (٥٨) ومثله ضرر الان نهام فلزراعة بريزوعه وشعير الاعكسة ولبناء أو غرس بزرع
 لا عكسه ولبناء لا يغرس وعكسه وان أطاق
 الزراعة صح وزرع ماشاء لا اعارة متعدد
 جهة بل يعين أو يعهم * (فصل) * لكل
 رجوع بشرط في بعض كدفن فانما
 يرجع قبل المواراة أو بعد اندراس وان
 أعار لبناء أو غراس ولو الى مدة ثم رجع
 فان شرط قاعه لزمه والا فان اختاره قلع مجانا
 ولزمه تسوية الارض والاخذ يرمع بين
 تملكه بقيمته وقاعه بأرض وتبقيته بأجرة
 فان لم يختتر كاحتي يختار أحدهما ولا غير
 دخولها وانتفاع بها ولو لم يستعمل دخولها
 لا صلاح ولا كل بيع ملكه واذ رجع قبل
 ادراك زرع لم يعد قاعه لزمه تبقيته اليه
 بأجرة ولو عين مدة ولم يدرك فيها التقصير قلع
 مجانا كمن لو حل نحو سبل بذرا الى أرضه فثبت
 ولو قال من بيده عين أعتني فقال مالكها
 أحرثك أو غصبتني ومضت مدة لها أجرة
 صدق فان تلفت في الثانية أخذ قيمة وقت
 تلف بل يعين فان كانت دون أقصى قيمه
 حلف الزائد * (كتاب الغصب) *
 هو استيلاء على حق غير بلا حق ككوبه
 دابة غيره وجلسه على فراشه وازعاجه عن
 داره ودخوله لها بقصد استيلاء فان كان
 المالك فيها ولم يرغبه فغاصب لنصفها ان
 عدم استوليا ولو منع المالك بيتا منها فغاصب
 له فقط وعلى الغاصب رد وضمنان متمول تلف
 كما لو أتاه به يد مالكه أو فتح زمامه وخرجه
 ما فيه بالفتح أو منصوب بالفتح وبه وخرج
 ما فيه أو بابا عن غير ميمز كطير فذهب حالا
 وضمن أخذ منصوب بالقرار عليه ان
 تلف عنده الا ان جهل ويده أمانة بلا اتهام
 كوديعة فعكسه ومتى أتلف بالقرار عليه
 وان جهل الغاصب عليه لا غرضه كأن قدم
 له طعاما فأكله ولو قدمه لملكه فأكله بري
 * (فصل) * بضمن منصوب بمتقوم تلف
 بأقصى قيمه من غصب الى تلف وأبعاضه بما
 نقص منه الا ان تلفت من رقيق ولها ما قدر
 من حرقا أكثر الامرين ومثلي وهو ما حصره
 كبل أو وزن وجاز سلمه كلعوز ابونعاس ومسل وقطن ودقيق بمثله في أي مكان حل به المثلي فان دنف بأقصى قيم المكان من المقدور

لا تثبت في منقول بل في أرض وما فيها من بناء وشجر تبعه وكذا ان لم يؤبر في الاصح ولا شفعة في
 حجرة بنيت على سعة غير مشترك وكذا مشترك في الاصح وكل مالو قسم بطالت منفعة
 المقصودة كحمام ورعى لاشفعة فيه في الاصح ولا شفعة الا لشريك ولو باع دارا وله شريك في
 ممرها فلا شفعة له فيها والصحيح ثبوتها في الممران كان للمشتري طريق آخر الى الدار أو أمكن
 فتح باب الى شارع والا فلا وانما تثبت فيما ملك بمعاوضته لمكالا زماما تخرعن ملك الشفيع
 كببيع ومهر وعوض خلع وصلاح دم ونجوم وأجرة ورأس مال سلم ولو بشرط في البيع الخيار
 لهما أو للبائع لم يؤخذ بالشفعة حتى ينقطع الخيار وان شرط للمشتري وحده فلا ظهر انه يؤخذ
 ان قلنا الملك للمشتري والا فلا ولو وجد المشتري بالشفعة عيبا أو أراد دره بالعيب وأراد
 الشفيع أخذه ويرضى بالعيب فلا ظهر اجابة الشفيع ولو اشترى اثنان دارا أو بعضهما فلا
 شفعة لاحدهما على الآخر ولو كان للمشتري شرك في الارض فلا يصح أن الشريك لا يأخذ
 كل المبيع بل حصته ولا يشترط في التملك بالشفعة حكم حاكم ولا احضار الثمن ولا حضور
 المشتري وبشرط لفظا من الشفيع كتملكت أو أخذت بالشفعة ويشترط مع ذلك اتمام تسليم
 العوض الى المشتري فاذا تسلمه أو أقره القاضي التمس لم ملك الشفيع الشقص واما رضا
 المشتري بكون العوض في ذمته واما قضاة القاضي له بالشفعة اذا حضر مجلسه وأثبت
 حقه فيما كان به في الاصح ولا يملك شقصا لم يره الشفيع على المذهب * (فصل) * ان
 اشترى بمثلي أخذ الشفيع بمثله أو بمقوم بقيمته يوم البيع وتيسل يوم استقراره
 بانقطاع الخيار أو بوجوب حل فلا ظهر أنه يخير بين أن يحل ويأخذ في الحال أو يصبر الى
 المحل ويأخذ ولو يبيع شقص وغيره أخذ بمحسنته من القيمة ويؤخذ المهور بمهر مثلهما
 وكذا عوض الخاج ولو اشترى بحراف وتلف امتنع الاخذ فان عين الشفيع قد راو قال
 المشتري لم يكن معلوم القدر حلف على نفي العلم وان ادعى علما ولم يعين قدره لم تسمع دعواه في
 الاصح واذ اظهر الثمن مستحقا فان كان معينا بطل البيع والشفعة والا أبدل وبقيما وان دفع
 الشفيع مستحقا لم تبطل شفيعته ان جهل وكذا ان علم في الاصح وتصرف المشتري في الشقص
 كببيع ووقف واجارة صحيح والشفيع نقض مالا شفعة فيه كالوقف وأخذوه ويخير فيما فيه شفعة
 كببيع بين أن يأخذ بالبيع الثاني أو ينفذه ويأخذ بالاول ولو اختلف المشتري والشفيع
 في قدر الثمن صدق المشتري وكذا لو أنكر الشراء أو كون الطالب شريكا فان اعترف بالشريك
 بالبيع فالاصح ثبوت الشفعة ويسلم الثمن الى البائع ان لم يعترف بقبضه وان اعترف فهل
 يترك في يد الشفيع أم يأخذ القاضي ويحفظه فيه خلاف سبق في الاقرار نظيره ولو استحق
 الشفعة جمع أخذوا على قدر الحصص وفي قول على الرؤس ولو باع أحد الشريكين نصف
 حصته لرجل ثم باقياها لآخر فالشفعة في النصف الاول للشريك القديم والاصح أنه ان عفا عن
 النصف الاول شاركه المشتري الاول في النصف الثاني والا فلا والاصح انه لو عفا أحد شفيعين
 سقط حقه ويخير الا تخير بين أخذ الجميع وتركه وليس له الاقتصار على حصته وأن الواحد
 اذا أسقط بعض حقه سقط كله ولو ضر أحد شفيعين فله أخذ الجميع في الحال فاذا حضر
 الغائب شاركه والاصح أن له تأخير الاخذ الى قدوم الغائب ولو اشترى بأشقة فذا لشفيع أخذ
 نصيبهما ونصيب أحدهما ولو اشترى واحد من اثنين فله أخذ حصته أحد البائعين في الاصح
 والاظهر أن الشفعة على الفور فاذا علم الشفيع بالبيع فليبادر على العادة فان كان مريضا
 أو غائبا عن بلد المشتري أو غائبا عن عدو قلبه وكل ان قدره والا فليشهد على الطالب فان ترك

كيل أو وزن وجاز سلمه كلعوز ابونعاس ومسل وقطن ودقيق بمثله في أي مكان حل به المثلي فان دنف بأقصى قيم المكان من المقدور

المقدور عليه منهما بما لحقه في الاظهر فلو كان في صلاة أو حمام أو طعام فله الانعام ولو أخر
وقال لم أصدق الخبر لم يعذر ان أخبره عدلان وكذا ثقة في الأصح ويعذر ان أخبره من لا يقبل
خبره ولو أخبر بالبيع بألف فترك فبان بخمسمائة بقي حقه وان بان بأكثر بطل ولو لقي
المشتري فسلم عليه أو قال بارك الله في صفقتك لم يبطال وفي الدعاء وجهه ولو باع الشئ بغير حصة
جاهل بالشفعة الأصح بطلانها

(كتاب القراض)

القراض والمضاربة أن يدفع اليه مالا ليتجرفه والربح مشترك ويشترط لهته كون المال
دراهم أو دنانير خالصة فلا يجوز على تبرؤ وحلي ومغشوش وعروض ومعلوم ما عينا وقبل يجوز
على إحدى الصرتين ومسلم الى العامل فلا يجوز بشرط كون المال في يد المالك ولا عمله معه
ويجوز بشرط عمل غلام المالك معه على الصحح ووظيفة العامل التجارة وتوابعها كتشريب الثياب
وطهيها فلو قارضه ليشترى حنطة فيطحن ويخبز أو غزل لينسجه ويبيعه فسد القراض ولا يجوز
أن يشترط عليه شراء متاع معين أو نوع يندرج وجوده أو معاملة شخص ولا يشترط بيان مدة
القراض فلو ذكر مدة ومنه ما تصرف به فسد وان منعه الشراء به فسد فإلا في
الأصح ويشترط اختصاصهما بالربح واشتركا كونهما فيه ولو قال قارضتلك على أن كل الربح
لك فسد قارض فاسد وقيل قراض صحيح وان قال كله لي فسد قارض فاسد وقيل بضاع وكونه معلوما
بالجزئية فلو قال لي أن لك فيه شركة أو نصيبا فسد أو بيننا فالأصح الصحة ويكون نصفين ولو قال
لي النصف فسد في الأصح وان قال لك النصف صح على الصحح ولو شرط لأحدهما عشرة
أو ربع نصف فسد (فصل) * يشترط إيجاب وقبول وقيل يكفي القبول بالفعل بشرطهما
كوكيل وموكل ولو قارض العامل آخر باذن المالك إيشاركة في العمل والربح لم يجز في
الأصح وبغير إذنه فاسد فان تصرف الثاني فتصرف غاصب فان اشترى في الذمة وتلنا بالجدد
فالربح للعامل الأول في الأصح وعليه للماني أجرته وقيل هو للثاني وان اشترى بعين مال
القراض فباطل ويجوز أن يقارض الواحد اثنين متفاضين أو متساويين أو لا انسان واحدا
والربح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال وإذا فسد القراض نفذ تصرف العامل والربح
للمالك وعليه للعامل أجرته مثل عمله إذا قال قارضتلك وجميع الربح لي فلا شيء له في الأصح
ويتصرف العامل محتاطا لا يغبن ولا نسبة بلا إذن وله البيع بعرض وله الرد بعيب تقضيه
مصلحة فان اقتضت الامسالك فلا في الأصح وللمالك الرد فان اختلفا عمل بالمصلحة ولا يعمل
المالك ولا يشترى للقراض بأكثر من رأس المال ولا من يعتق على المالك بغير إذنه وكذا
زوجته في الأصح ولو فعل لم يقع للمالك ويقع للعامل ان اشترى في الذمة ولا يسافر بالمال بلا
إذن ولا ينفق منه على نفسه خضرا وكذا سفر في الاظهر وعليه فعل ما يعتاد كطهي الثوب
ووزن الخفيف كذهب ومسل لا الامتعة الثقيلة ونحوه وما لا يلزمه الاستئجار عليه والاظهر
أن العامل يملك حصته من الربح بالتسوية لا بالظاهر وثمر الشجر والنتاج وكسب الرقيق
والمهر الحاصلة من مال القراض يفوز بها المالك وقيل مال قراض والنقص الحاصل بالرخص
محسوب من الربح ما أمكن ومجبور به وكذا لو تلف بعضه بأفة أو غصب أو سرقة بعد تصرف
العامل في الأصح وان تلف قبل تصرفه فن رأس المال في الأصح (فصل) * لكل
فسخه ولو مات أحدهما أو جن أو أغنى عليه ففسخ ويلزم العامل الاستيفاء إذا فسخ أحدهما
وتنضيض رأس المال ان كان عرضا وقيل لا يلزمه التنضيض ان لم يكن ربح ولو استرد المالك
بعضه قبل ظهور ربح وخسر ان رجع رأس المال الى الباقي وان استرد بعد الربح فالسرد شائع

مؤنة وأمن والا فبأقصى قيم المكان ويضمن
مئة قوم أتلف بالا غصب بقيمة وقت تلف
فان تلف بسراية جنابة فبأقصى ولا يراق
مسكر على ذبي لم يظهره ويرد عليه كحترم
على مسلم ولا شيء في ابطال أصنام وآلات الهو
وتفصيل بلا كسر فان عجز أبطالها كيف
تيسر ويضمن في غصب منفعة ما يوجب حرا لا حوا
فبتفويت كبضع ونحو مسجد (فصل) *
يحلف غاصب في تلفه وقيمه وثياب رقيق
وعيب خاق ولورده ناقص قيمة فلا شيء ولو
غصب ثوبا بقيمته عشرة فصارت برخص
درهما ثم باس نصفه رده مع خمسة أو تلف
أحد خفي مغصوب بقيمته عشرة وقيمة
الباقي درهما ان لزمه ثمانية كالأول تلف بيد
مالكه ولو حدث نقص يسري لتلف كأن
جعل البرهريسة فككالف ولو جنى
مغصوب فتعلق برقيقته مال فداه الغاصب
بالأقل من قيمته والمال فان تلف في يده
غرمه المالك وللجاني عليه أخذ حقه مما
أخذ المالك ثم يرجع المالك على الغاصب
كالورد فيبيع في الجنابة ولو غصب أرضا
فنقل ترابها رده أو مثله كما كان بطلب أو
لغيره وعليه أجره مدة ردمع أرش نقص
ولو غصب دهنًا أو غالا فنفقت عينه رده
وغرم الذاهب أو قيمته لزمه أرش أوهما
غرم الذاهب ورد الباقي مع أرش نقصه
ولا يجبر سمن نقص هزال ويجبر لنسب بيان
صناعة تذكرها لا تعلم أخرى ولو غصب عصيرا
فتخمر ثم تخال رده مع أرش أو خرافات
أو جالدية فديغره ردهما (فصل) *
زيادة المصوب ان كانت أثرا كقصاره فلا
شيء للغاصب وأزالها ان أمكن بطلب أو
لغيره ولزمه أرش نقص أو عينا كبنائه
وغراس كاف القلع والارش وأن صبغ
الثوب بصبغة وأمكن فله كلفه والافان
نقصت قيمته لزمه أرش أو زادات اشتركا
ولو خالط مغصوبا بغيره وأمكن تمييزه لزمه
والأف كالكف وله أن يعطيه منه ان خالطه بمثله

أو بأجود ولو غصب خشبة وبنى عليها أو أدرجها في سفينة ولم تعفن ولم يخف تلفه معصوم كلف اخراجها ولو وظن مغصوبه حذران منبها

وعليه قيمته وقت انفصاله حيا ويرجع
إلى الغاصب بها وبأرش نقص بنائه
وغيره لا يغرم ما تلف أو تعيب عنده أو
منفعة استوفاه وكل ما لو غرمه رجع به
لو غرمه الغاصب لم يرجع به وما لا يرجع
ومن أنبت يده على يد غاصب فكما شتر
(كتاب الشفعة) أركانها أخذ
وما أخذ منه وما أخذ بشرط فيه أن يكون
أرض ابتاعها غير نحو مملو لا غنى عنه وأن
يملك بعوض كبير ومهر وعوض خالص
وصلح دم وأن لا يبطل نفعه المقصود ولو قسم
كطاحون وحمام كبيرين وفي الآخذ
كونه شريكا وفي المأخوذ منه تأخر سبب
ملكه عن سبب ملك الآخذ فلو ثبت
خيار لبائع لم تثبت الأبعد لزوم أول شتر
فقط ثبت ولا يرد به برضى به الشفيع
ولو كان لشتر حصه اشترك مع الشفيع
ولا يشترط في ثبوتها حكم ولا حضور
ولا مشتر وشتر في تلك جهار وفي شفيع
الشقص ولفظ يشعر به كملكك أو أخذت
بالشفعة مع قبض شتر الثمن أو رضاه
بنعمة شفيع ولا بأحكامها *(فصل)*
يأخذ في مثله ومتقوم بقيمته وقت
العقد وخبر في مؤجل بين تجيل مع أخذ
سالا وصبر إلى المحل ثم أخذ ولو بيع شقص
وغيره أخذ به حصته من الثمن ويمنع أخذ
بجهل ثمن فان ادعى علم مشتر بقدرة ولم يعينه
لم تسمع وحلف مشتر في جهله با وقدره
وعدم الشركة والشراء فان أقر البائع
بالبيع ثبتت الشفعة وسلم الثمن له ان لم يقر
بقبضه والترك بيد الشفيع وإذا استحق
فان كان معينا بطل البيع والشفعة والا
أبدل وبقيما وإذا دفع الشفيع مستحقا لم
تبطل وان علم ولم يشتر تصرف في الشقص
والشفيع فسخه بأخذ وأخذ بماله شفعة
ولو استحقها جمع أخذوا بقدر الحصص ولو
باع أحد شريكين بعض حصته لرجل ثم
باعها لآخر فالشفعة في الأول للشريك القديم
فان علم شاركه المشتري الأول في الثاني ولو علم

رجحا ورأس مال مثله رأس المال مائة والربح عشرون واسترد عشرين فالربح سدس المال
فيكون المسترد سدسه من الربح فيستقر للعامل المشروط منه وباقي من رأس المال وان استرد
بعد الخسران فالخسران موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصه المسترد للربح به ذلك
مثاله المال مائة والخسران عشرون ثم استرد عشرين فربح العشرين حصه المسترد ويعود
رأس المال إلى خمسة وسبعين ويصدق العامل بميمنه في قوله لم أربح أولم أربح الا كذا أو
اشتريت هذا القراض أولى أو لم تنهني عن شراء كذا وفي قدر رأس المال ودعوى التلف وكذا
دعوى الرد في الاصح ولو اختلفا في المشروط له نحاها وله أجرة المثل *(كتاب المساقاة)*
تصح من جائر التصرف والصبي ومجنون بلولاية وموردها النخل والعنب وجوزها القديم في
سائر الأشجار المثمرة ولا تصح المحاربة وهي عمل الأرض لبعض ما يخرج منها والبر من العامل
ولا المزارعة وهي هذه المعاملة والبذر من المالك فلو كان بين النخل بياض صححت المزارعة عليه
مع المساقاة على النخل بشرط اتحاد العامل وعسر أفراد النخل بالسقي والبياض بالعمارة
والاصح انه يشترط أن لا يفصل بينهما وأن لا يقدم المزارعة وان كثير البياض كقاييله وانه
لا يشترط تساوى الجزء المشروط من الثمر والزرع وانه لا يجوز أن يخبر ببعاله مساقاة فان
أفردت أرض بالمزارعة فالنخل للمالك وعليه للعامل أجرة عمله ودوابه وآلاته وطريق جعل
الغلة لهما ولا أجرة ان يستأجره بنصف البذر ليزرع له النصف الآخر ويعيره نصف الأرض
أو يستأجره بنصف البرور ونصف منفعة الأرض ايزرع النصف الآخر في النصف الآخر من
الأرض *(فصل)* يشترط تخصيص الثمر بما واشتراكه مافيه والعلم بالنصيبين
بالجزئية كالأرض والظاهر صحة المساقاة بعد ظهور الثمر لكن قبل بدو الصلاح ولو ساقاه على
ودي لغيره ويكون الشجر لهما لم يجوز ولو كان مغروسا وشروط له جزأ من الثمر على العمل
فان قدر له مدة يثمر فيها غابا باصحا والأفلا وقيل ان تعارض الاحتمالان صح وله مساقاة شريكه
في الشجر اذا شرط له زيادة على حصته ويشترط أن لا يشترط على العامل ما ليس من جنس
الثمار وأن ينفرد بالعمل وبالبذر في الحديقة ومعرفة العمل بتقدير المدة كسنة أو أكثر
ولا يجوز التوقيت بأدراك الثمر في الاصح وممنعه مساقاة فيك على هذا النخل بكذا أو سلمته
اليك لتعده ويشترط القبول دون تفصيل الاعمال ويحمل المطلق في كل ناحية على العرف
الغالب وعلى العامل ما يحتاج اليه لصلاح المثمر واستزادته مما يتكرر كل سنة كسقي وتنقية
نهر وصلاح الاجاجين التي يثبت فيها الماء وتلقيح وتنحية حشيش وقضبان مضررة وتعرش
جرت به عادة وكذا حفظ الثمر وجذاذه وتجهيزه في الاصح وما قصد به حفظ الأصل ولا يتكرر
كل سنة كبناء الحيطان وحفر نهر جديد فعلى المالك والمساقاة لازمة فلو هرب العامل قبل
الفراغ وأتم المالك متبرعا بقا استحقاق العامل والاستأجر الحالك عليه من يثمه وان لم
يقدر على الحالك فاشهد على الانفاق ان أراد الرجوع ولو مان وخاف تركه أتم الوارث
العمل منها وله أن يتم العمل بنفسه أو بغيره ولو ثبتت خيانة عامل ضم اليه مشرف فان لم يتحفظ
به استؤجر من ماله عامل ولو خرج الثمر مستحقا للعامل على المساقاة أجرة المثل

(كتاب الاجارة)

شرطها كبايع ومشتري والصيغة أجزتك هذا أو أكريتك أو ملكتك منافعة سنة بكذا
فيقول قبالت أو استأجرت أو أكرت والا صح انهما قاده بقوله أجزتك نفعته أو منعه بقوله
بعتك منفعته وهي قسمة ان واردة على عيب كاجارة العقار ودابة أو شخص معين وعلى الزمة

في طريقه أو توكل به فيلزم له - ذر توكل
فالشهاد فان ترك مقدوره منه - ما أو آخر
لتكذيبه ثقة أخبره بالبيع أو باع حصته
ولو جاهلا بالشفعة أو بعضها عالما بطل حقه
وكذا لو أخبر بالبيع بقدر فترك فبان بأكثر
لابدونه أو لقي المشتري فسلم عليه أو بارك له
في صفته * (كتاب القراض) *

أركان مالكا وعامل وعمل وربح وصيغة
ومال وشرط فيه كونه نقدا خالصا - لو ما
معينا - بد عامل فلا يصح - على عرض
ومشوش ومجهول ولا بشرط كونه بيد
غيره وفي المال ما في موكل وفي العامل ما في
وكيل وأن يستقل بالعمل وفي العمل كونه
تجارة وأن لا يضيقه على العامل فلا يصح على
شراء بر يطمحه ويخبره ويبيعه وشراء معين
ونادر ومعاملة شخص ولا أن أقت فان منعه
الشراء فقط بعد مدة صح وفي الربح كونه
لهما أو - لو ما بحزبة فلا يصح على أن
لا حدهما الربح أو شركة أو نصيبا فيه أو
عشرة أو ربع صنف أو أن للمالك النصف
وصح في قارضتك والربح بينهما وكان نصفين
وفي الصيغة ما في البيع كقارضتك

* (فصل) * قارض العامل آخر إلهاد
في عمل وربح لم يصح وتصرف الثاني به - ير
إذن المالك غصب فان اشترى بعين مال
القراض لم يصح أو في ذمة فالربح للأول
وعليه للثاني أجرته ويجوز تعدد كل واحد
ف - قراض صح تصرف العامل والربح
للمالك وعليه أن لم يقل والربح لى أجرته
ويتصرف ولو به - رض بمصلحة لا به - ين
فاحش ولا ذمة - يئة بلاذن ولا بكل رد بيب
أن فقدت مصلحة الإبقاء فان اختلاف - ل
بالمصلحة ولا يعامل المالك ولا يشتري بأكثر
من مال القراض ولا زوج المالك ولا من
يعتق عليه بلاذن فان فعل - ل لم يصح إلا أن
يشترى في ذمة ولا يسافر بالمال بلاذن
ولا يعون منه نفسه وعليه فعل ما يعتاد كطلي
نوب ووزن خفيف كذهب وله أكثر لغيره

كاستجار دابة موصوفة وبأن يلزم ذمة - خياطة أو بناء ولو قال استأجرتك لتعمل كذا
فاجارة عين وقيل ذمة ويشترط في اجارة الذمة تسليم الاجرة في المجلس واجارة العين لا يشترط
ذلك فيها ويجوز فيها التجهيل والتأجيل ان كانت في الذمة وإذا أطلقت تجارات وان كانت
معينة ما سكنت في الحال ويشترط كون الاجرة معلومة فلا تصح بالعمارة والعلف ولا يسلم بالجلد
ويطعن ببعض الدقيق أو بالنخالة ولو استأجرها لترضع رقيقا ببعده في الحال جاز على الصحيح
وكون المنفعة متقومة فلا يصح استجار بيعا على كلمة لا تتعب وان روجت السلعة وكذا ذراهم
ودنانير لآتين وكاب للصيد في الاصح وكون المؤجر قادرا على تسليمها فلا يصح استجار آبق
ومغصوب وأعمى للحفظ وأرض للزراعة لأماء لها دائم ولا يكفها المطر المعتاد ويجوز أن كان لها
ماء دائم وكذا ان كفاها المطر المعتاد أو ماء الثلوج المجتمعة والغالب حصولها في الاصح
والامتناع الشرعي كالحسي فلا يصح استجار لقاع سن صحبة ولا حائض لخدمة مسجد وكذا
منكوبة لرضاع أو غيره به - ير إذن الزوج في الاصح ويجوز تأجيل المنفعة - في اجارة الذمة
كالزمت ذمتك الحمل الى مكة أول شهر كذا ولا يجوز اجارة عين لمنفعة - مستقبلة فلو أجز السنة
الثانية استأجر الأول قبل انقضائها جاز في الاصح ويجوز كراء العقب في الاصح وهو ان يؤجر
دابة وجلالير كهباءهض الطريق أورجابين ليركب هذا أياما وإذا أياما وبين البعضين ثم
يقسمان * (فصل) * يشترط كون المنفعة معلومة ثم تارة تقدر برمان كذا سنة
وتارة بعمل كدابة الى مكة تكبابة ذال ثوب فلو جمعها فاستأجرها لخطيبه بياض النهار لم يصح
في الاصح ويقدر تعليم القرآن بمدة أو تعيين سور وفي البناء بين الموضع والطول والعرض
والسكن وما يبنى به ان قدر بالعمل وإذا صلحت الأرض لبناء وزراعة وغراس اشترط تعيين
المنفعة ويكفي تعيين الزراعة عن ذكر ما يزرع في الاصح ولو قال لتنتفع بها بما شئت صح وكذا
لو قال ان شئت فازرع وان شئت فاغرس في الأرض ويشترط في اجارة دابة لركوب معرفة
الراكب بمشاهدة أو وصف تام وقيل لا يكفي الوصف وكذا الحكم فيما يركب عليه من محمل
وغیره ان كان له ولو بشرط حمل المعاليق مطلقا فسد العقد في الاصح وان لم يشترط لم يستحق
ويشترط في اجارة العين تعيين الدابة وفي اشتراط رؤيتها الخلاف في بيع الغائب وفي اجارة
الذمة ذكر الجنس والنوع والذكورة والانوثة ويشترط فيها بيان قدر السير كل يوم الا
أن يكون بالطريق منازل ماض - بوطه فينزل عليها ويجب في الاتجار للعمل أن يعرف المحمول
فان حضر آه وامتحنه بيده ان كان في ظرف وان غاب قدر بكيل أو وزن وجنسه لا جنس الدابة
وصفتها ان كانت اجارة ذمة الا أن يكون المحمول زجا جاونحوه * (فصل) * لا تصح اجارة مسلم
لجهاذ ولا عبادة تجب لها نية الا الحج وتفرقة زكاة وتصح لتجهيز ميت ودفنه وتعليم القرآن
ولحضانة وارضاع معاولا - حدهما فقط والاصح انه لا يستتبع أحدهما الآخر والحضانة حفظ
سبي وتعوده بغسل رأسه وبدنه وثيابه ودهنه وكفله وربطه في المهد وتحريره ليلا ونحوها
ولو استأجر لها فاقطع اللبن فالذهب انفساخ العقد في الارضاع دون الحضانة والاصح
انه لا يجب حبر ونخيط وكحل - على وراق ونخيل وكحل (قلت) صحح الراجعي في الشرح
الرجوع فيه الى العادة فان اضطربت وجب البيان والافتعال الاجارة والله أعلم * (فصل) *

يجب تسليم مفتاح الدار الى المكثري وعمارتها على المؤجر فان بادر وأصلحها والاد المكثري
الخيار وكسح الثلج عن السطح على المؤجر وتنظيف عرصة الدار عن ثلج وكسح على المكثري
وان أجز دابة لركوب فعلى المؤجر كاف وبذمة وحزام ونفرو برة ونظام وعلى المكثري

وذلك حصته بقسمه للمالك ما حصل من مال قراض كثير وتاج وكسبه وهو ويجبر بالربح نقص برخص أو عيب حدث أو بتلف بغيره به -

نصرف * (فصل) لكل فسخه وينفسخ بماتنه فسخ (٦٢) به الو كالة ثم يلزم العامل استيفاء ورده قدر رأس المال لئلا ولو أخذ المالك بعضه

قبل ربح وخسر رجوع رأس المال للباقي أو بعد ربح فالأخذ ربح ورأس مال مثاله المال مائة والربح عشرون وأخذ عشرين فسد سهم من الربح فيستقر للعامل المشروط منه أو بعد خسر فالخسر موزع على المأخوذ والباقي مثاله المال مائة والخسر عشرون وأخذ عشرين فسد سهمها أو ربح الخسر وخلف عامل في عدم ربح وقدره وشراعه أو اقراض وفي لم تنهني عن شراء كذا وقد راس المال ودعوى تاف ورد ولو اختلفا في المشروط له تحالفا وله أجرة * (كتاب المساقاة) *

أركانها عقدان وعمل ونمرو صيغة ومورد وشروط فيه كونه نخسلا أو عنباً صريحا معينا يبيد عامل مغروسا لم يبدد صلاح ثمره وفي انعاقدين مائي القراض وشريكت مالان كأجنبي وفي العمل أن لا يشترط على العاقد ماليس عليه وان يقدر بزمن معلوم يثمر فيه الشجر غالباً وفي الثمر مافي الربح ولمساقى في ذمته أن يساقى غيره وفي الصيغة مافي البيع كساقيتك لا تفصل أعمال بناحية فيها عرف غالب عرفاه ويحمل المطلق عليه وعلى العامل ما يحتاجه الثمر مما يتكرر كل سنة كسقي وتنقية ثمروا صلاح أجاجين وتأقيج وتنحية شيش وتضيقان مضرة وتعرش جرت به عادة وحفظ الثمر وجذاه وتجهيفه وعلى المالك ما يقصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء حيطان وحفر ثمروا على العامل حصته بالظهور * (فصل) * هي لازمة فلوهرب العامل وتبرع غيره بالعدل بقي حق العامل والا أكثرى الحاكم عليه من يعمل ثم افترض ثم عمل المالك أو أنفق بإنه شرط فيه رجوعا ولو مات المساقى في ذمته وخلف تركه عمل وارثه منها أو من ماله أو بنفسه وبخيانة عامل أكثرى من ماله مشرف فان لم يتحفظ به فعامل ولو استحق الثمر فله على معاملة أجرة ولا تصح مخايرة ولو تبعا وهي معاملة على أرض ببعض ما ينجرج منها والبذر من العامل ولا مراعاة وهي كذلك والبذر من المالك فلاو كان بين الشجر بياض فيحت

عمل ومفالة ووطاء وغطاء وتوابعها والاصح في السرج اتباع العرف وظرف المحول على المؤجر في اجارة الذمة وعلى المكثري في اجارة العين وعلى المؤجر في اجارة الذمة الخروج مع الدابة لتمهدها واعانة الراكب في ركوبه ونزوله بحسب الحاجة ورفع الحمل وحطه وشدا الحمل وحله وليس عليه في اجارة العين الا التخايبة بين المكثري والدابة وتنفسخ اجارة العين بتلف الدابة ويثبت الخيار بعينها ولا خيار في اجارة الذمة بل يلزمه الابدال والطعام المحول ليؤكل به بدل اذا أكل في الاظهر * (فصل) * يصح عقد الاجارة مدة تبقى فيها العين غالباً وفي قول لا يراد على سنة وفي قول ثلاثين وللمكثري استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره فيركب ويسكن مثله ولا يسكن حداداً وقصاراً وما يستوفى منه كدار ودابة معينة لا يبدل وما يستوفى به كثوب وصبي عين للغيابة والارتضاع يجوز ابداله في الاصح ويد المكثري على الدابة والثوب بأمانة مدة الاجارة وكذا بعدها في الاصح ولوربط دابة أكثرها حمل أو ركوب ولم ينتفع به المضمن الا اذا انهدم عليها اصطبل في وقت لو انتفع به المضمن يهدم ولو تلف المالك في يد أجير بلا تعدكثوب استؤجر لحياطته أو صبغته لم يضمن ان لم ينفرد باليدبان فقد المستأجر معه أو أحضره منزله وكذا ان انفرد في أظهر الاقوال والثالث يضمن المشترك وهو من التزم بمال في ذمته لا المنفرد وهو من أجر نفسه مدة معينة لعمل ولودفع ثوباً إلى قصار ليقصره أو خياطاً ليخيطه ففعل ولم يذكر أجرة فلا أجرة له وقبل له وقبل ان كان معروفاً بذلك العمل فله والا فلا وقد يستحسن ولو تعدى المستأجر بان ضرب الدابة أو كسرها أو قلعها أو أركبها أثقل منه أو أسكن حداداً أو قصاراً ضمن العين وكذا لو أكثرى لمل مائة رطل من حنطة فعمل مائة شعير أو عكس أو عشرة أقفرة شعير فعمل حنطة دون عكسه ولو أكثرى لمائة فعمل مائة وعشرة لزمه أجرة المثل للزيادة وان تلفت بذلك ضمنها ان لم يكن صاحبها معها فان كان ضامن قسط الزيادة وفي قول نصف القيمة ولو سلم المائة والعشرة إلى المؤجر فعملها جاحداً ضمن المكثري على المذهب ولو وزن المؤجر وحمل فلا أجرة للزيادة ولا ضامن ان تلفت ولو أعطاه ثوباً ليخيطه فغاطه قباء وقال أمرتني بقباعه قباء فقال بل قبصافاً لاظهر تصديق المالك بيمينه ولا أجرة عليه وعلى الخياط أرش النقص * (فصل) * لا تنفسخ الاجارة بعذر كعذرو قودحام وسفر ومرض مستأجر دابة السفر ولو استأجر أرضاً لزراعة فزرع فهلك الزرع بجائحة فليس له الفسخ ولا طش من الاجرة وتنفسخ بموت الدابة والاجير المعينين في المستقبل لا الماضي في الاظهر فيستقر قسطه من المسمى ولا تنفسخ بموت العاقدين ومتولى الوقف ولو أجر البطان الاول مدة ومات قبل تمامها أو الولي صبيامدة لا يبايع فيها بالنسب فيبلغ بالاحتلام فالاصح انفساخها في الوقت لا الصبي وانما تنفسخ بانهم سداً الدار لا انقطاع ماء أرض استؤجر لزراعة بل يثبت الخيار وغصب الدابة وابق العبد يثبت الخيار ولو أكرى جالا وهرب وتركه عند المكثري راجع القاضي ليمونها من مال الجبال فان لم يجد له مالا اقترض عليه فان وثق بالمكثري دفعه اليه والا جعله عند ثقة وله أن يبيع منها قدر النفقة ولو أذن للمكثري في الانفاق من ماله ليرجع جازي الاظهر ومتى قبض المكثري الدابة أو الدار وأمسكها حتى مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة وان لم ينتفع وكذا لو أكثرى دابة لركوب الى موضع وقبضه لمضت مدة امكان السير اليه وسواء فيه اجارة العين والذمة اذا سلم الدابة الموصوفة وتستقر في الاجارة الفاسدة أجرة المثل بما يستقر به المسمى في الصحبة ولو أكرى عينامدة ولم يسلمها حتى مضت انفسخت ولو لم يقدر مدة وأجر لركوب الى موضع ولم يسلمها حتى مضت مدة السير فالاصح أن لا تنفسخ ولو أجر عبده ثم

أعتقه فالأصح أنه لا تنفسخ الاجارة وانه لا خيار للعبد والاطهر انه لا يرجع على سيده بأجرة ما بعد العتق ويصح بيع المستأجرة للمكثري ولا تنفسخ الاجارة في الأصح ولو باعها لغيره جاز في الاظهر ولا تنفسخ

*** (كتاب احياء الموات) ***

الأرض التي لم تعمر قط ان كانت ببلاد الاسلام فلم يملكها بالاحياء وليس هو لذمي وان كانت ببلاد كفار فاهم احيائها وكذا المسلم ان كانت مما لا يذبحون المسلمون عنها وما كان معمورا فلما لكه فان لم يعرف والعمارة اسلامية فبالضائع وان كانت جاهلية فالاطهر انه يملك بالاحياء ولا يملك بالاحياء حريم معمور وهو ما تمس الحاجة اليه لتمام الانتفاع فحريم القرية النضدي ومرتكض الخيل ومناخ الابل ومطرح الرماد ونحوها وحريم البئر والموات وقف النازح والحوض والدولاب ومجتمع الماء ومتردد الدابة وحريم الدار في الموات مع طرح رماد وكاسية ونيل وممر في صوب الباب وحريم آبار القناة ماله وحفر فيه نقص ماؤها أو خيف الانهيار والدار المحفوفة بدور لا حريم لها ويتصرف كل واحد في ملكه على العادة فان تعدي ضمن والأصح أنه يجوز أن يتخذ داره المحفوفة بمساكن حاما واصطبلا وحانوته في البرازين حانوت - داد اذا احتاط وأحكم الجدران ويجوز احياء موات الحرم دون عرفان في الأصح (قلت) ومرداهة ومضى كعرفه والله أعلم ويختلف احياء بحسب الغرض فان أراد مسكنا - شرط نحو بيا البقعة وسقف بعضها وتعليق باب وفي الباب وجه أو زريبة دواب فتحويط بالسقف وفي الباب الخلف أو مزرعة فجمع التراب حولها وتسوية الأرض وترتيب ماء لها ان لم يكفها المطر المتأدلا الزراعة في الأصح أو بستانا فجمع التراب والتحويط بحيث حوت العادة به ونهية ماء ويشترط الغرس على المذهب ومن شرع في عمل احياء ولم يمهأ أو أعلم على بقعة بنصب أشجار أو غرس خشب فمحصروا هو أحق به لكن الأصح أنه لا يصح بيعه وانه لو احياء آخر ملكه ولو طالت مدة التحجير قال له الساطان أحى أو اترك فان استعمل أمهل مدة قريية ولو أقطعاه الامام أو اتصارا - حق باحيائه كالتحجير ولا يقطع الا قادر على احياء وقد رايه قد راعيه وكذا التحجير والاطهر أن للامام أن يحصى بقعة موات لرعي نعم خزية وصديقة وضالة وضعيف عن النجعة وان له نقض جاره للحاجة ولا يحصى لنفسه *** (فصل) *** منفعة الشارع المرور ويجوز الجلوس به لاس - تراحة ومعاملة ونحوها اذا لم يضيق على المارة ولا يشترط اذن الامام وله تطليل مقعده ببارية وغيرها ولو سبق اليه اثنان أقرع وقيل يقدم الامام برأيه ولو جلس فيه للمعاملة ثم فارقه تار كالحرفة أو منتهى - لا الى غيره بطل - حقه وان فارقه ليعود لم يطل إلا أن تطول مفارقتة بحيث ينقطع معاملة عنه ويألفون غيره ومن ألف من المسجد موضع ما يفتى فيه ويقرى كالجالس في شارع المعاملة ولو جلس فيه لصلاته يصير أحق به في غيرها فلوفرقة الحاجة ليعود لم يطل اختصاصه في تلك الصلاة في الأصح وان لم يترك ازاره ولو س - بق رجل الى موضع من رباط مسبل أو فقيه الى مدرسة أو صوفي الى خانقاه لم يزعم ولم يطل حقه بخروجه - لشراء حاجة ونحوه *** (فصل) *** المعدن الظاهر وهو ما خرج بعلاج كنفط وكبريت وفاروس وميا و برام وأحجار رحي لا يملك بالاحياء ولا يثبت فيه اختصاص بتحجير ولا اقطاع فان ضاق نيله قدم السابق بقدر حاجته فان طلب زيادة فالأصح ازعاجه - ولو جأ معا أقرع في الأصح والمعدن الباطن وهو ما لا يخرج البعلاج كذهب وفضة وحديد ونحاس لا يملك بالحفر والعمل في الاظهر ومن احياء ما اناظهر فيه معدن باطن ملكه والمياه المباحة من الوردية والعيون في الجبال يستوى الناس فيها فان أراد قوم سقي أراضيهم منها فاضاق سقي الاعلى فالاعلى وحبس

وان تفاوت الجزان المشروطان فان أفردت المزارعة فالملك للمالك وعليه للعامل أجرة - له وآلانه وطريق جعل الغلة له ما ولا أجرة كان يكثر به بنصف في البذر ومنفعة الأرض أو بنصفه ويغيره نصف الأرض

ليزرع باقيه في باقيها *** (كتاب الاجارة) ***

أو كانها صيغة وأجرة ومنفعة وعقد وشرط فيه ما في البيع وفي الصيغة ما فيه غير عدم التأثيت كاجرتك هذا أو منه فقه - أو ملكتكها سنة بكذا لا يعتكها وترد على عين كاجارة معين كاكثريتك كذا وعلى ذمة كاجارة وصوف والزام ذمته عملا وفي الاجرة ما في الثمن فلا تصح بعمارة وعمل ولا لسلخ بجحد وطحن ببعض دقيق وتصح ببعض رقيق حالا لرضاع باقيه - وهي في اجارة ذمة كراس مال - لم وفي اجارة عين كثمن - لكن ملكها مراعي فلا تستقر كلها الا بعض المدة ويستقر في فاسدة أجرة مثل بما يستقر به مسمى في صحبة غالباً وفي المنفعة كونه امتقومة مفعلة لومة مقدورة التمسيم واقعة للمكثري لا تتضمن استيفاء عين قصدا فلا يصح اكتراء شخص بمالا يتعب ونقد وكاب ومجهول وآبق ومغصوب وأعمى لحفظ وأرض لزراعة لاء لها دائمة ولا غالب يكفها ولا القاع سن صحبة ولا حائض مسلمة لخدمة - موجد وحرقة - براذن زوجها ولا لعبادة تجب فيها نية ولم تقبل نيابة ولا مسلم لنحو جهاد ولا بستان لثمره وصح تأجيلها في اجارة ذمة لا عين وصح كراؤها للمالك منفعتها - مدة تلي مدته وكراء العقب بان يؤجر دابة لرجل ليركبها بعض الطريق أو رجلين ليركب كل زمانا وبين البعضين وتقدر بمن كسكني وتعليم سنة وعمل عمل كركوب الى مكة وتعليم معين ونخاطة هذا الثوب لاجل - ما كاكثريتك لنخيطه النهار ويهين في بناء محله وقدره وصفته ان قدرت بعمل وفي أرض صالحة لبناء وزراعة وغرس أحداهما ولو بدون افراده ولو قال لتنتفع بها بمباشرة أو ان شئت فازرع أو اغرس مع وشرط في اجارة دابة لركوب معرفة الى كيب وما يركب عليه ولم يطرده عرف وهو له ومعاليق شرط حملها برؤية أو وصف تام مع

سير وفيه ماله ذكر قد روى أو تأويب
حيث لم يبارد عرف ولجل روية محمول أو
امتحانه بيد أو تقديره وذ كرجنس مكبل وفي
ذمة لجل نخور جاج ذكر جنس دابة وصفتها
وتصح لحضانه ولا رضاع ولا يتبع أحدهما
الاخر ولهما ما فان انقطع اللبن انفسخ في
الارضاع والحضانه ترية صبي بما يصلحه
(فصل) عليه تساميم مفتاح دار لمكتر
وعارته واكنس ثلج سطحها فان بادر والا
فالمكترى شيار وعليه تنظيف عرصتها من
ثلج وكاسه وتو على مكر دابة لركوب كاف
وبرذعة وحزام وثفر وبرة ونظام وعلى مكتر
محمل ومخالة ووطاء وغطاء وتوابعها ويتبع
في نحو سرج وحبر وكل عرف مطرد وعلى
مكر في اجارة ذمة طرف محمول وتعهود دابة
واعانة راكب محتاج في ركوبه ونزوله ورفع
حمل وحمله وشده محمل وحله (فصل)
تصح الاجارة مدة تبقى فيها العين غالباً وبار
ابدال مستوف ومستوفى به كعه ول
وفيه ثمنها الا مستوفى منه الا في اجارة
ذمة فيجب لتلف أو تعيب ويحج وزرع
سلامة مرضا مكتر والمكترى أمين ولو بعد
المدة كاجير فلا ضمان الا بتقصير كان ترك
الانتفاع بالدابة فتلفت بسبب في وقت لو
انتفع بها سلمت وكان ضررهما أو تخلفها فوق
عادة أو أركبها أثقل منه أو أسكنه حداً أو
قصاراً أو جالها ما تضرطل شعير بدله مائة بر أو
عكسه أو عشرة أفقره بر بدل شعير لا عكسه
ولا أجرة لعمل بلا شرطها ولو اكترى لجل
قد رخص زائد الزمة أجرة مثله وان تافت
ضمنها ان لم يكن صاحبها معها والا ضمن
قسطه ان تافت بالجل كالمسلم ذلك للمكترى
لحملة جاهلاً ولو وزن المكترى وحمل فلا أجرة
لأزائده ولا ضمنه ولو قطع ثوباً أو خاطه قبالة
وقال بذاً أمرتني فقال بسل فيصاحف
المالك ولا أجرة وله أرش *(فصل)*
تنفسخ بتلف مستوفى منه معين في مستقبل
وبحسب غير مكترله مدة حبسه ان قدرت بعهدة
لا بعون عاقد من حيث انه عاقد ولا يلوغ بغير سن ولا برادة أجرة ولا يظهور رغبة في اولا جاعتان رقيق ولا يرجع بأجرة

كل واحد الماء حتى يبلغ الكعبين فان كان في الارض ارتفاع وانخفاض أفرد كل طرف بسقي
وما أخذ من هذا الماء في انعم لك على الصحيح وحافر بترجموات للارتفاق أولى بما فيها حتى
يرتجل والمطورة للتملك أو في ملك مالك ماؤها في الاصح وسواء ما كره أم لا لا يلزمه بذل ما فضل
عن حاجته لزوع ويجب لما شبة على الصحيح والقناة المشتركة يقسم ماؤها بنصب خشبة في
عرض النهر فيها ثقب متساوية أو متفاوتة على قدر الحصص ولهم القسمة مهما يات
(كتاب الوقف) شرط الواقف صحة عبارته وأهلية التبرع والوقوف دوام الانتفاع به
لامطعم وموريحان ويصح وقف عقار ومنقول ومشاع لا عبد وثوب في الذمة ولا وقف حرطه
وكذا مستولدة وكلب معلوم وأحد عبده في الاصح ولو وقف ببناء أو غراساً في أرض مستأجرة
لها ما فالاصح جوازها فان وقف على معين واحد أو جمع اشترط امكان تملكه فلا يصح على جنين
ولا على العبد لنفسه فلا يطلق الوقف عليه فهو وقف على سيده ولو أطلق الوقف على بهيمة أغنا
وقبل هو وقف على مالكها ويصح على ذمي لا مرتد وحربي ونفسه في الاصح وان وقف على
جهة معصية كعمارة الكائنات فباطل أو جهة قريبة كالفقراء والعلماء والمساجد والمدارس
صح أو جهة لا تظهر فيها القرية كالأغنياء صح في الاصح ولا يصح الا بلفظ وصريح بموقف كذا
أو أرضي موقوفة عليه والتسبيل والتجسس صريحان على الصحيح ولو قال تصدقت بكذا صدقة
بحرمة أو موقوفة أو لا تباع ولا توهب فصرح في الاصح وقوله تصدقت فقط ليس بصرح
وان نوى الا أن يضيف الى جهة عامة وينوي والاصح أن قوله حرمة أو أبدته ليس بصرح
وأن قوله جعلت البعثة مسجداً نصير به مسجداً وأن الوقف على معين يشترط فيه قبوله ولورد
بطل حقه شرطه القبول أم لا ولو قال وقفت هذا سنة فباطل ولو قال وقفت على أولادى أو على
زيد ثم نسله لم يرد فلا يظهر صحة الوقف فاذا انقضى المذكور فلا يظهر أنه يبقى وقفاً وأن مصرفه
أقرب الناس الى الواقف يوم انقراض المذكور ولو كان الوقف منقطع الاول كوقفته على
من سـيولد لي فالذهب بطلانه أو منقطع الوسط كوقف على أولادى ثم رجل ثم الفقراء
فالذهب صحته ولو اقتصر على وقفت فلا يظهر بطلانه ولا يجوز تعاقبه كقوله اذا جاء زيد فقد
وقفت ولو وقف بشرط الخيار بطل على الصحيح والاصح أنه اذا وقف بشرط أن لا يؤجر تابع
شرطه وأنه اذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة كالشافعية اختص كالمدرسة والرباط
ولو وقف على شخصين ثم الفقراء فبات أحدهما فالاصح المنصوص أن نصيبه يصرف الى الآخر
(فصل) قوله وقفت على أولادى وأولادى أولادى يقتضى التسوية بين الكل وكذا لو زاد
ماتناسلوا أو بطناً بعد بطن ولو قال على أولادى ثم أولادى ثم أولادى ثم أولادى ثم أولادى
أولادى وأولادى أولادى الا على الاول فالاول فهو للترتيب ولا يدخل أولاد الاولاد
في الوقف على الاولاد في الاصح ويدخل أولاد البنات في الوقف على الذرية والنسب والعقب
وأولاد الاولاد الا أن يقول على من ينتسب اليهم ولو وقف على مواليه وله معتق ومعتق قسم
بينهما وقيل يبطل والصلة المتقدمة على جل معطوفة تعبر في الكل كوقف على محتاجي
أولادى واحفادى واخوتى وكذا المتأخرة عاينها والاستثناء اذا عطف بواو كقوله على أولادى
واحفادى واخوتى المحتاجين أو الا أن يطبق بعضهم *(فصل)* الاظهر أن الملك في رقة
الموقوف ينتقل الى الله تعالى أى ينفك عن اختصاص الاذى فلا يكون للواقف ولا
للموقوف عاينها ومنفعة ملك الموقوف عليه يستوفى بها بنفسه وبغيره باعارة واجارة وملك الاجرة
وفوائده كتمرة وصف ولبن وكذا الولد في الاصح والثاني يكون وقفاً ولو ماتت البهيمة اختص

ولا خيار ولا بيع المؤجرة ولا بيع مذكرة عذرو قد وحام وسفر ومرض وهلاك (٦٥) زرع وخير في اجارة عين بعيب كانه طاع ماء ارض

اكثریت لزراعة وعیب دایة و غصب
واباقولوا کری جالاولمها و هرب مؤنھا
القاضی من مال مکرثم اقترض ثم باع منها
قدر مؤنھا وله أن یاذن لمکثر فی مؤنھا
لیرجع * (کتاب احیاء الموات) *

مالم يهـجران كان يبلاذناما لملكه مسلم
 باحياء ولو بحرم لاعرفة ومنزدا فسة ومنى
 أو ببلاذ كفار ملكه كافر به وكذا مسلم ان
 لم يذ بونا عنه وما عر لما لملكه فان جهل
 والعمارة اسلامية فالضائع أو جاهلية
 فيملك باحياء ولا يملك به حريم عامر وهـو
 ما يحتاج اليه لتمام انتفاع فلقرية ناد
 ومرتكض ومناخ ابل ومطرح رماد
 ونحوها ولو بتر استقاء موضع نازح ودولاب
 ونحوها وقناة مالو حفر فيه نقص ماؤها
 أو خيف ان يبارها ولدار يمر وفناء ومطرح
 نحو رماد ولا حريم لدار محطوفة بدور
 ويتصرف كل في ملكه بعادة فان جاوزها
 ضمن وله أن يتخذ حاما واصطبلا وحانوت
 حداثا ان أحكم جدرانها ويختلف
 الاحياء بالغرض ففي مسكن تحويط
 ونصب باب وسقف بعض وفي زريبة
 الاقلاق وفي مزرعة جمع نحو تراب
 حولها وتسويتها وتهيئة ماء ان لم يكفلها
 مطروفي بستان تحويط ولو بجمع تراب
 وتهيئة ماء بعادة وغرس ومن شرع في
 احياء ما يقدّر عليه أو نصب عليه علامة أو
 أقطع له امام فمتحجروها وأحق به ولو لأحياء
 آخر ملكه ولو طالت مدة تحجيره قال له
 الامام أحي أو اترك فان استعمل أمهل مدة
 قريية ولا امام أن يحصى انكونم جزية
 موثاقا وينقض جهام لصحة (فصل) منفعة
 الشارع مرور وكذا جلوس ان نحو حرفة ان
 لم يضيق وله تغليل بما لا يضرو قدم سابق ثم
 أقرع ومن سبق الى محل منه لحرفة وفارقه
 ليعود ولم تطل مفارقتها بحيث انقطع الاقه
 فقه باق أو من مسجد لنحو افتاء فكمتعرف
 أو لصلاة وفارقه بعذر ليعود فقه باق في

بجاءها وله مهر الجارية اذا وطئت بشبهة أو نكاح ان صح عنه وهو الاصح والمذهب انه لا يملك
قيمة العبد الموقوف اذا اتلف بل يشترى به العبد ليكون وقفامكانه فان تعذر فبعض عبده
ولو جفت الشجرة لم ينقطع الوقف على المذهب بل ينتفع به اجذا وقيل تباع والثلث كقيمة
العبد والاصح جواز بيع - صر المسجد اذا بايت وجذوعه اذا انكسرت ولم تصلح الا للاحراق
ولو انهدم مسجد وتعذر بني احادته لم يبيع بحال * (فصل) * ان شرط الواقف النظر
لنفسه أو غيره اتبع والا فالنظر للقاضي على المذهب وشرط الناظر العدالة والكفاية
والاهتداء الى التصرف ووظيفته العمارة والاجارة وتحصيل الغلة وقسمتها فان فوض اليه
بعض هذه الامور لم يعمده وللواقف عزل من ولاه وتصيب غيره الا ان يشترط نظره حال الوقف
واذا أجز الناظر فزادت الاجرة في المدة أو ظهر طالب بالزيادة لم يفسخ العقد في الاصح
* (كتاب الهبة) * التملك بلا عوض هبة فان ملك محتاجا لثواب الاخرة فصدقة فان نقله
الى مكان الموهوب له اكرامه فهو هدية وشرط الهبةيجاب وقبول لفظا ولا يشترط ان في
الهدية على الصحيح بل يكفي البعث من هذا والقبض من ذاك ولو قال أعمرتك هذه الدار فاذا
مت فهي لورثتك فهي هبة ولو اقتصر على أعمرتك فكذا في الجديد ولو قال فاذا مت عادت الى
فكذا في الاصح ولو قال أرقبتك أو جعلتها لك رقي أي ان مت قبلي عادت الى وان مت قبلك
استقرت لك فالمذهب طرد القواين الجديد والقديم وما جازي به جازيته وما لا كجهول
ومغصوب وضال فلا الاحتى حنطة ونحوها وهبة الدين للمدين ابراء والغية باطلة في الاصح
ولا يملك وهو بابقبض باذن الواهب فلو مات أحد هما بين الهبة والقبض قام وارثه مقامه
وقيل يفسخ العقد ويسن للوالد العدل في عطية أولاده بأن يسوي بين الذكر والانثى وقيل
كقسمة الارث وللأب الرجوع في هبة ولده وكذا الساير الاصول على المشهور وشرط رجوعه
بقاء الموهوب في سلطنة المتهب فيمتنع ببيعه ووقفه لغيره وهبته قبيل القبض وتعلق عتقه
وتزو يجها وزراعتها وكذا الاجارة على المذهب ولو زال ملكه وعاد لم يرجع في الاصح ولو زاد
رجع فيه بزيادته المتصلة لا المنفصلة ويحصل الرجوع برجعت فيما وهبت أو استرجعته أو
رددته الى ملكي أو نقضت الهبة لا ببيعه ووقفه وهبته واعتاقه ووطنها في الاصح ولا رجوع
اغير الاصول في هبة مقيدة بنفي الثواب ونفي وهب مطلقا فلا ثواب ان وهب لدونه وكذا الاعلى
منه في الاظهر ولنظيره على المذهب فان وجب فهو قيمة الموهوب في الاصح فان لم يشبه فله
الرجوع ولو وهب بشرط ثواب معلوم فالأظهر صحة العقد ويكون بيعا على الصحيح أو مجهول
فالمذهب بطلانه ولو بعث هدية في ظرف فان لم تجر العادة برده كقصة تمر فهو هدية أيضا
والأفلاو يحرم استعماله الا في أكل الهدية منه ان اقتضته العادة * (كتاب المظنة) *

يستحب الالتقاط لو اتق بأمانة نفسه وقيل يجب ولا يستحب لغـير واثق ويجوز في الأصح
ويكره الفاسق والمذهب أنه لا يجب الاشارة على الالتقاط وأنه يصح التقاط الفاسق والصبي
والذي في دار الاسلام ثم الاظهر أنه يتزع من الفاسق ويوضع عند عدل وأنه لا يعتمد تعريفه
بل يضم اليه رقيب ويتزع الولي لقطة الصبي ويعرف ويتمسكها بالصبي ان رأى ذلك حيث
يجوز الاقتراض له ويضم الولي ان قصر في انتزاعه حتى تلف في يد الصبي والاظهر بطلان
التقاط العبد ولا يعتمد تعريفه فلو أخذ سيده منه كان التقاطاً * قلت المذهب صحة التقاط
المكاتب كحاجة وممن بعضه حر وهى له وليده فان كانت مهاباة فلصاحب النوبة في
الاظهر وكذا حكم سائر النادر من الاكساب والمؤمن الا أرض الجنابة والله أعلم * (فصل) *

وقار ومو مباديرام والباطن بخلافه كذهب
اختصاص بتعجز ولا اقطاع فان ضاقت
قدم سابق ان علم والا اقرع بقدر حاجته
ومن احياء مواتا فظهر به أحدهما ملكه
والماء المباح يستوي الناس فيه فان أراد
قوم سقى أرضهم منه فضاقت سقى الاول
الى الصميمين ويغرد كل من مرتفع
ومخفض بسقى وما أخذ منه لك وحافر بئر
بجوان لا ارتفاعه أولى بما فيها حتى يرتحل
ولذلك أو يملكه مالك الماشع او عليه بذل
ما فضل عنه لحيوان والعتاة المشتركة يقسم
ماؤها ما يأتى أو بخشبة بعرضه متقبعة بقدر
حصصهم * (كتاب الوقف) *

أركان موقوف وموقوف عليه وصيغة
وواقف وشرط فيه كونه مختارا أهل تبرع
وفي الموقوف كونه عيناً معينة مملوكة
تنقل وتفيد لا يؤولها بغيره باحاطة مقصودا
كشاع وبناء وغراس بأرض بحق وفي
الموقوف عليه ان لم يتعين عدم كونه
معصية فيصير على فقراء وأغنياء لا معصية
كعمارة كنيسة وان تعين مع ما مرام كان
تملكه فيصير على ذمي لا جنين وبهيبة
ونفسه وعبد لنفسه فان أطلق فعلى سيده
ولا مرد وحربي وفي الصيغة لفظ يشعر
بالمراد صريحه كوقفت وسببت وحسبت
وتصدقت صدقة محرمة أو موقوفة أولا
تباع أولا توهب وجعلته مسجداً أو كتابته
سكربت وأبدت وكصدقت مع اضافته بلهجة
عامة وشرط له تأييد وتعجز والزام لا قبول
ولو من معين فان رد المعين بطل حقه ولا يصح
منقطع أول كوقفه على من سيولدى ولو
انقرضوا في منقطع آخر فصرفه الفقير
الا قرب رجال الوقف حيثنذ ولو وقف على
اثنين ثم الفقراء فبات أحدهما نصيبه
للاخر ولو شرط شيئا تباع (فصل) الواو
للتسوية كوقفت على أولادى وأولاد
أولادى وان زاد ما تناسلوا أو بطناً بعد
بطن ونحوه الا على فالا على والاو فالاول
لترتيب ويدخل أولاد بنات في ذرية ونسل
وعقب وأولاد الا ان قال على من ينسب الى منهم لا فروع أولاد فيهم والمولى يشمل الاعلى والاسفل والصفة والاستثناء في

الحيوان المملوك الممتنع من صغار السباع بقوة كبهير وفرس أو بعدو كارنب وطير ان
كمام ان وجد بملازمة فللقاضى التقاطه للحفظ وكذا الغيرة في الاصم ويجرم التقاطه لملك
وان وجد بقرية فالاصم جواز التقاطه للملك وما لا يمتنع منها كشاة يجوز التقاطه لملك
في القرية والملازمة ويتخير آخذ من ملازمة فان شاء عرفه وتملكه أو باعه وحفظه وعرفها
ثم تملكه أو كاه وغرم قيمته ان ظهر مال له فان أخذ من العمران فله الخصلتان الا وان
لا الثالثة في الاصم ويجوز ان يلتقطه عبد الا يعزى يلتقطه غير الحيوان فان كان يسرع فساد
كهريسة فان شاء باعه وعرفه لملك عنه وان شاء تملكه في الحال أو كاه وقيل ان وجد في
عمران وجب البيع وان أمكن بقاؤه بعلاج كطرب يتجفف فان كانت الغبطة في بيعه يبيع
أو في تحفيقه وتبرع به الواجد بغيره ولا يبيع بعضه لتجفيف الباقي ومن أخذ قطعة للحفظ أبدا
فهو أمانة فان دفعها الى القاضى لزمه القبول ولم يوجب الاكثرون التعريف والحالة هذه
فلو قصد بعد ذلك خيانة لم يضر ما نفي الاصم وان أخذ بقصد الخيانة فضا من وليس له
بعده ان يعرف ويتملك على المذهب وان أخذ ليعرف ويتملك فأمانة مدة التعريف وكذا
بعدها ما لم يختر التملك في الاصم ويعرف جنسها وصفها وقدرها وعفاها ووكاهها ثم
يعرفها في الاسواق وأبواب المساجد ونحوها سنة على العادة يعرف أولا كل يوم طرفي النهار
ثم كل يوم مرة ثم كل أسبوع ثم كل شهر ولا تكفي سنة متفرقة في الاصم (فصل) الاصم
تكنى والله أعلم * (فصل) * ويذكر بعض أوصافها ولا يلزمه وثبة التعريف ان أخذ
لحفظ بل يرتبها القاضى من بيت المال أو يقترض على المالك وان أخذ لملك لزمته وقيل ان
لم يملك فعلى المالك والاصم أن الفقير لا يعرف سنة بل زمانا يظن ان فاقده يعرض عنه غالباً
* (فصل) * اذا عرف سنة لم يملكها حتى يختاره بلفظ كتملكت وقيل تكنى النية وقيل يملك
بعض السنة فان تملك فظاهر المالك والتفقاء على ردها فذلك وان أرادها المالك وأراد
الملتقط العدول الى بدلها أجيب المالك في الاصم وان تالت غرم مثلها أو قيمتها يوم التملك
وان نقصت بعيب فله أخذها مع الارش في الاصم واذا ادعاها رجل ولم يصفها ولا بينة لم يدفع
اليه وان وصفها ووطن صدقه جاز الدفع اليه ولا يجب على المذهب فان دفع فأقام آخر بينة بها
حولت اليه فان تالت عنده فلصاحب البينة تضمن الملتقط والمدفوع اليه والقرار عليه
(فصل) لا تحل اقطاع الحرم للملك على الصحيح ويجب تعريفها قطعاً والله أعلم

* (كتاب الاقطاع) * الالتقاط المنبذ فرض كفاية ويجب الاشهاد عليه في الاصم وانما
ثبت ولاية الالتقاط لمكاف حرم مسلم عدل رشيد ولو التقط عبد بغير اذن سيده انتزع منه فان
علمه فأقره عنده أو التقط باذنه فالسيد الملتقط ولو التقط صبي أو فاسق أو مجبور عليه أو كافر
مسلم انتزع ولو اذرحم اثنان على أخذ جعله الحاكم عند من يراه منهما أو من غيرهما وان
سبق واحد فالنقطه منع الاخر من مزاجته وان التقطاه معا وهما أهل فالاصم أنه يقدم غنى
على فقير وعدل على مستور فان استوى أو اقرع واذا وجد بلدى اقطاعا ببلد فليس له نقله الى
بادية والاصم ان له نقله الى بلد آخر وان لا غريب اذا التقط ببلد أن ينقله الى بلده وان وجد
ببادية فله نقله الى بلده وان وجد بدوى ببلد فكالحضرى أو ببادية أقر بيده وقيل ان كانوا
يتنقلون للنجم لم يقر ونطقته في ماله العام كوقف على الاقطاع أو الخاص وهو ما اختص به
كباب المرفوعة عليه ومطروشة تحته وما في جيبه من دراهم وغيرها ومهدود بانيه مشورة فوقة
وتحتة وان وجد في دار فهي له وليس له مال مدفون تحتة وكذا ثياب وأمتعة موضوعة بقرية

ملك للموقوف عليه ويختص بجلد بهيمة ماتت فان اندبغ عاد وقطاع لا تلك قيمة رقيق اتلف بل يشتري الحيا كهم بهامته ثم يرضه ويضعه مكانه ولا يبيع موقوف وان خرب (فصل) ان شرط واقف النظر اتبع والا فلا قاضي وشرط الناطر عدالة وكفاية ووظيفته عبارة واجارة وحفظ أصل وغلة وجمعها وتسمة فاذا فوض له بعضها لم يمتعه ولو اوقف ناظر عزل من ولاء وانصب غيره * (كتاب الهبة) *

هي غلبت تطوع في حياة فان ملك لاحتياج أول ثواب آخره صدقة أو نقله للمتبكر اكراما فهدية وأرض كانتا صيغة وعاقدة وموهوب وشرط فيها ما في البيع لكن تصح هبة نحو حبة بر لا موصوف وفي الواهب أهلية تبرع وهبة الدين للمدين ابراء ولغيره صحبة وانصح بعمرى ورقبي كاعترتك هذا وان زاد فاذامت عادلى وأرقتك أو جماعته لك رقبى أى ان مت قبلى عادلى وان مت قبلك استقر لك وشرط في ملك موهوب قبض باذن أو قباض فلو مات أحد هما قبله خلفه وارثه وكره تفضيل في عطية بعضه ولا صل رجوع فيما أعطاه بزيادته المتصلة ان بقى في سلطنته فيمتنع بزوالها لا بخورهنه وهبته قبل قبض ويحصل بخورجعت فيه أو رددته الى ملك لا بخوربيع واعتاق ووطء والهبة ان اطلقت فلا ثواب وان كانت لاعلى أو قبلت بثواب مجهول فباطلة أو معلوم فيبيع ونظر الهبة ان لم يعتدده كقوصرة تمر هبة والا فلا وحرم استعماله الا فى أكلها منه ان اعتيد * (كتاب اللقطة) *

سنة لقطا لوائق بأمانته واشهاد به وكره لغاسق فيصير منه كرتدو كافر معصوم لا بد له حرب وتزاع اللقطة للعدل ويضم له - م مشرف في التعريف ومن مبي ويحنون وينزعها وابيها ويعرفها ويملكها اهما حيث يقتضيه - ما فان قصر في نزعها قتلت ضمن لامن رقبى بلاذن فلو أخذت منه كان لقطا ويصح من مكاتب صحبة وبعض ولقطة له ولابد في نوبة كافي

في الاصح فان لم يعرف له مال فالأظهر أنه ينفق عليه من بيت المال فان لم يكن قام المسلمون بكفايته فرضا وفي قول نفقة ولا مال فقط الاستقلال بحفظ ماله في الاصح ولا ينفق عليه منه الا باذن القاضي قطعا * (فصل) * اذا وجد لقيط بدار الاسلام وفيها أهل ذمة أو بدار فحوها وأقروها ببيد كفار صلحا أو بعد ملكها بجزية وفيها مسلم حكم بالسلام اللقيط وان وجد بدار كفار فكافران لم يسكنها مسلم وان سكنها مسلم كاسير وناجر فسلم في الاصح ومن حكم بالسلامه بالدار فأقام ذمى بيته بنسبه طقة وتبعه في الكفر وان اقتصر على الدعوى فالمذهب أنه لا يتبعه في الكفر ويحكم بالسلام الصبي بجهتين آخرين لا تفرضان في لقيط احدهما الولادة فاذا كان أحد أبويه مسلما وقت العلق فهو مسلم فان بلغ ووصف كفرا فترد ولو علق بين كافرين ثم أسلم أحدهما حكم بالسلامه فان بلغ ووصف كفرا فترد وفي قول كافر أصلى الثانية اذا سبي مسلم طفلا تبسح السابى في الاسلام ان لم يكن معه أحد أبويه ولو سباه ذمى لم يحكم بالسلامه في الاصح ولا يصح اسلام صبي مميلا مستقلا على الصحيح * (فصل) * اذا لم يقر اللقيط برق فهو حر الا أن يقيم أحد بيته برقه وان أقر به لشخص فصدقه قبل ان لم يسبق اقراره بحرية والمذهب انه لا يشترط أن لا يسبق تصرف يقتضى نفوذه حرية كبيع ونسكاح بل يقبل اقراره في أصل الرق وأحكامه المستقبلية لا الماضية المضرة بغيره في الاظهر فالولزمه دين فأقر برق وفي يده مال قضى منه ولو ادعى رقه من ايس في يده بلا بيته لم يقبل وكذا ان ادعاه الملتقط في الاظهر ولو رأينا صغيرا مميلا أو غيره في يده من يسترقه ولم نعرف استنادها الى الانتقاط حكم له بالرق فان بلغ وقال أنا حر لم يقبل قوله في الاصح الا بينة ومن أقام بيته برقه عمل بها ويشترط أن تتعرض البيته لسبب الملك وفي قول يكفي مطلق الملك ولو استلحق اللقيط حر مسلم لحقه وصار أولى بتربيته وان استلحقه عبد لحقه وفي قول يشترط تصديق سيده وان استلحقته امرأة لم يلحقها في الاصح أو اثنان لم يقدم مسلم وحر على ذمى وعبد فان لم تكن بيته عرض على القائف فيلحق من ألقاه به فان لم يكن قائف أو تجير أو نفاء عنه - ما أو ألقاه بجمعا أمر بالانتساب بعد بلوغه الى من يعمل طبعه اليه منهما ولو أقاما بينتين متعارضتين سقطتا في الاظهر * (كتاب الجمالة) *

هي كقوله من ردأبى فله كذا ويشترط صيغة تدل على العمل بعوض ملتزم فلو عمل بلاذن أو اذن لشخص فعمل غيره فلا شئ له ولو قال أجنبي من رد عبد زيد فله كذا استحققة الراد على الاجنبى وان قال قال زيد من رد عبدى فله كذا وكان كاذبا لم يستحق عليه ولا على زيد ولا يشترط قبول العامل وان عينه وتصح على عمل مجهول وكذا معلوم في الاصح ويشترط كون الجعل معلوما فلو قال من رده فله ثوب أو أرضه فسد العقد ولا راد أجره مثله ولو قال من بلد كذا فرد من أقرب منه فله فسطحه من الجعل ولو اشترك اثنان في رده اشتركا في الجعل ولو التزم جمعا لمعين فشاركه غيره في العمل ان قصد اعانته فله كل الجعل وان قصد العمل للمالك فلاول فسطحه ولا شئ له شارك بحال ولو سلك منه - ما الفسخ قبل تمام العمل فان فسخ قبل الشروع أو فسخ العامل بعد الشروع فلا شئ له وان فسخ المالك بعد الشروع فعليه أجره المثل في الاصح وللمالك أن يزيد وينقص في الجعل قبل الفراغ وفائده بعد الشروع وجوب أجره المثل ولو مات الآبق في بعض الطريق أو هرب فلا شئ للعامل واذا رده فليس له - بسبه لقبض الجعل ويصدق المالك اذا أنكر شرط الجعل أو سبه في رده فان اختلفا في قدر الجعل تخالفا

* (كتاب الفرائض) * يبدأ من تركه الميعة بمؤنة تجهيزه ثم تقضى ديونه ثم وصاياه من ثلث الباقي ثم يسم الباقي بين الورثة (قلت) فان تعلق بعين التركة حق كالزكاة والجاني والمرهون

قتلت ضمن لامن رقبى بلاذن فلو أخذت منه كان لقطا ويصح من مكاتب صحبة وبعض ولقطة له ولابد في نوبة كافي

* (كتاب الاقيط) * لقطه فرض كفاية
 ويجب اشهاد عليه وعلى مامع الاقيط والاقيط
 صغير أو مجنون منبوذ لا كافل له واللاقط حر
 وشهد عدل فلوله طه غير لم يصح لكن
 لكافر لقطه كافر فان أذن لرفيقه غير
 المكاتب أو أقره فهو الالاقط ولو ازدحم
 أهلان قبل أخذه عين الحماكم من براه أو
 بعده قدم سابق وان لقطاه معافى على فقهاء

بعدہ قدم سابق وان لقطاء معاف غنی علی فقہر وعدل علی مستور ثم اقرع وله نقله من بادية لقربة ومن مالہ لا یکنسہ ومن والانا

مدفون وموضوع بقربه ثم في بيت مال ثم
يقترض عليه ما كتم ثم على موسرينا قرضا
وللاقطاء استعقال بحفظ ماله وانما عليه
منه باذن خاكم ثم بالشهاد (فصل) الاقطاء
مسلم وان استلمه كافر بلاينة ان وجد
بمحل به مسلم ولا يكتفى اجتياز به دار كافر
ويحكم باسلام غير لقطاصي أو يحجون تبعها
لاحداصوله واسايبه المسلم ان لم يكن معه
أحدهم فان كفر بعد كماله فهم ما فرند
(فصل) الاقطاء حر الا أن تقام برقه بينة
متعرضة لسبب الملك أو يقربه ولم يكذبه
المقر له ولم يسبق اقراره بحرية ولا يقبل
اقراره في تصرف ماض مضرب به فلو
لرمه دين فأقر برقه ويبيده مال قضى منه ولو
استحق نحو صغير رجل لقطه أو اثنان قدم
ببينة فبسبق استحقاق مع يد من غير لقط
فبما نف فان عدم أو تحير أو نفاه عنهما أو
ألحق به ما انتسب بعد كماله الى من يعمل
طبعه اليه * (كتاب الجمالة) * أركانها
عمل وجعل وصيغة وعاقب وشرط فيه اختيار
واطلاق تصرف ملتزم وعلم عامل بالالتزام
وأهلية عمل عامل معين وفي العمل كافة
وعدم تعينه وتأقيته وفي العمل ما في الثمن
ولعامل في فاسدية قصد أجرة وفي الصيغة
لفظ من طرف الملتزم يدل على اذنه في العمل
بجعل فلو عمل بقول أجنبي قال زيد من رد
عبدى فله كذا وكان كاذبا فلا شيء له ولمن
رده من أقرب قسطه ولو رده اثنان فلهما الا
ان عين أحدهما فله كما ان قصد الاثنان
اعانته والافقسطه ولا شيء للاثنان وقيل
فراغ للملتزم تغيير فان كان بعد شروع
أو عمل جاهلا فله أجرة ولكل فسخ وللعامل
أجرة ان فسخ الملتزم بعد شروع والافلاشي
كالتلف مردوده أو هرب قبل وصوله ولا
يجب له لاستيفاء وحلف ملتزم أن يكر شروط
جعل أو ردا (كتاب الفرائض) *
يبدأ من تركته بيت بماتعاق بعين كزكاة
وجان ومرهون وماتات مشتركة مفسا

والاناث ولا شيء للاناث الخالص الا أن يكون أسفل منهن ذ كرفيعص من وأولاد ابن الابن مع
أولاد الابن كأولاد الابن مع أولاد الصاب وكذا سائر المنازل وانما يعصب الذ كرا النازل من في
درجته ويعصب من فوقه ان لم يكن لها شيء من الثلثين * (فصل) * الاب يرث بفرض اذا كان
معه ابن أو ابن ابن ويتعصب اذا لم يكن ولد ولا ولد ابن وبهم ما اذا كان بنت أو بنت ابن له
السدس فرضا والباقي بعد فرضهما بالعصوبة وللأم الثلث أو السدس في الحالين السابقين
في الفروض ولها في مسئلة زوج أو زوجة وأبوين ثلث ما بقي بعد الزوج أو الزوجة والجد
كأب الابن الاب يسقط الاخوة والاخوات والجد يقاسمهم ان كانوا أبوين أو لاب والاب
يسقط أم نفسه ولا يسقطها الجد والاب في زوج أو زوجة وأبوين يرث الأم من الثلث الى ثلث
الباقي ولا يرثها الجد والجد للجد السدس وكذا الجدات ويرث منهن أم الأم وأمهاتهن المدليات
باناث خالص وأم الاب وأمهاتهن كذلك وكذا أم الأب والأم الاجداد فوقه وأمهاتهن
على المشهور وضابطه كل جدة أدلت بمحض انث أو ذكور أو انث الى ذكور ترث ومن
أدلت بذكر بين أنثيين فلا * (فصل) * الاخوة والاخوات لأبوين ان انفردوا ورثوا كأولاد
الصاب وكذا ان كانوا لاب في المشتركة وهي زوج وأم وولدا أم وأخ لأبوين فيشاركه الاخ
ولدى الأم في الثلث ولو كان بدل الاخ لأب يسقط ولو اجتمع الصنفان فكاجتماع
أولاد صلب وأولاد ابنه الا ان بنات الابن يعصب من في درجتهم أو أسفل والاخت
لا يعصب بها الا أخوها ولو واحد من الاخوة والاخوات لأم السدس ولاثنين فصاعدا الثلث
سواء ذكورهم واناثهم والاخوات لأبوين أو لاب مع البنات وبنات الابن عصبة كالاخوة
فيسقط أخت لأبوين مع البنات والاخوات لاب وبنو الاخوة لأبوين أو لاب كل منهم كإبيه
اجتماعا وانفردا لكن يخالفونهم في انهم لا يردون الأم الى السدس ولا يرثون مع الجد ولا
يعصبون أخواتهم ويسقطون في المشتركة والعلم لأبوين ولاب كاخ من الجهتين اجتماعا
وانفردا وكذا قياس بنى العم وسائر عصبة النسب والعصبة من ليس له سهم مقدم من الجمع
على توريثهم فيرث المال أو ما فضل بعد الفروض * (فصل) * من لا عصبة له بنسب وله
معتق فإله أو الفاضل عن الفروض له رجلا كان أو امرأة فان لم يكن فلعصبة بنسب
المتعصبين بأنفسهم لابلته وأخته وترتيبهم كترتيبهم في النسب لكن الاظهر أن أبا المعتق
وابن أخيه يقدمان على جده فان لم يكن له عصبة فلعنت المعتق ثم عصبة كذلك ولا ترث امرأة
بولاء الامعتقها أو متعصبا اليه بنسب أو ولاء * (فصل) * اجتمع جد واخوة وأخوات
لأبوين أو لاب فان لم يكن معهم ذوفرض فله الاكثر من ثلث المال ومقامتهم كاخ فان أخذ
الثلث فالباقي لهم وان كان فله الاكثر من سدس التركة وثلث الباقي والمقاسمة وقد لا يبقى
شيء كبنتين وأم وزوج فيفرض له سدس ويراد في العول وقد يبقى دون سدس كبنتين
وزوج فيفرض له وتعال وقد يبقى سدس كبنتين وأم فيفوز به الجد ويسقط الاخوة في هذه
الاحوال ولو كان مع الجد اخوة وأخوات لأبوين ولاب فحكم الجد ما سبق وبعد أولاد الابوين
عليه أولاد الاب في القسمة فاذا أخذ حصته فان كان في أولاد الابوين ذكور فالباقي لهم وسقط
أولاد الاب والافتاء أخذ الواحد الى النصف والثلثان فصاعدا الى الثلثين ولا يفضل عن الثلثين
شيء وقد يفضل عن النصف فيكون لأولاد الاب والجد مع أخوات كاخ فلا يفرض لهن معه
الا في الاكدرية وهي زوج وأم وجد وأخت لأبوين أو لاب فلزوج نصف وللأم ثلث وللجد
سدس وللأخت نصف فتعول ثم يفتسم الجد والاخت نصيبهما أثلاثه الثلثان * (فصل) *

فيمون ينح - يزموه بمعرف فدينه فوصيته من ثلث باق والباقي لورثته بقراءة أو نكاح أو ولاء أو اسلام والجمع على ارثه من الذكور عشرة

الانثيين وولد الابن كالأول فلو اجتمعوا والولد
ذكر كرجب وولد الابن أو أنثى فله ما زاد على
فرضه أو يعصب الذ كرم من في درجته وكذا
من فوقه ان لم يكن لها سدس فان كان أنثى
فلهامع بنت سدس ولاثني لها مع أكثر
وكذا كل طبعين منهم (فصل) الاب
برث بفرض مع فرع ذكر وارث وبتعصيب
مع فرع فرع وارث وبهمامع فرع
أنثى وارث ولا مع أب وأحد زوجين ثلث
بان وجود كالأب ان لا يرث لثلاث باق ولا
يسقط ولد غير أم ولا أم أب (فصل) ولد
أبوين كولد وولد أب كولد أبوين الا في المشتركة
وهي زوج وأم وولدا أم وأخ لأبوين
فيشارك الاخ وادى الام ولو كان لاب سقط
واجتماع الصنفين كاجتماع الولد وولد
الابن الا أن الاخت لا يعصبها الا أخوها
وأخت غير أم مع بنت أو بنت ابن عصبية
فتسقط أخت لأبوين مع بنت وولد أب وابن
أخ غير أم كآبيه لكن لا يرث الام للسدس
ولا يرث مع الجد ولا يعصب أخته ويسقط في
المشركة وعم غير أم كاخ كذلك وكذا باقي
عصبية نسب (فصل) من لا عصبية له بنسب
فتركة أو الفاضل لمعققة فلعصبته بنفسه
كترتيبهم في نسب لكن يقدم أخو معتق
وابن أخيه على جده فليعتق المعتق فعصبته
كذلك ولا يرث امرأة بولاء الا عتيقها أو متعتقا
اليه بنسب أو بولاء (فصل) الجد مع ولد
أبوين أو أب بلا ذى فرض الا أكثر من ثلث
ومعاسمة كاخ وبه الا أكثر من سدس وثلث
باق ومعاسمة فان لم يبق أكثر من سدس
أخذ ولو عائل أو سقطت الاخوة وكذا ما هما
ويعد ولد الأبوين عليه وولد الاب في القسمة
فان كان ولد الأبوين ذكر اسقط وولد الاب
والا فتأخذ الواحدة الى النصف ومن فوقها
الى الثلثين ولا يفضل عنهما ثنى وقد يفضل
عن النصف فيكون لولد الاب ولا يفرض
لاخت مع جد الا في الا كدربة وهي زوج
وأم وجد وأخت لغير أم فالزوج نصف

عدد الرؤس ضرب أحدهما في أصل المسئلة بعولها وان تداخلا ضرب أكثرهما وان توافقا
ضرب وفق أحدهما في الآخر ثم الحاصل في المسئلة وان تباينا ضرب أحدهما في الآخر ثم
الحاصل في المسئلة فمبالغ صحت منه ويقاس على هذا الانكسار على ثلاثة أصناف وأربعة
ولا يزيد الكسر على ذلك فاذا أردت معرفة نصيب كل صنف من مبالغ المسئلة فاضرب نصيبه من
أصل المسئلة فيمضربته فيها فمبالغ فهو نصيبه ثم تقسمه على عدد الصنف * (فرع) * مات
عن ورثة فمات أحدهم قبل التسمية فان لم يرث الثاني غير الباقي وكان ارثهم منه كارتهم من
الاول جعل كأن الثاني لم يكن وقسم بين الباقي كاخوة وأخوات أو بنين وبنات مات بعضهم
عن الباقي وان لم يخصص ارثه في الباقي أو انحصر واختلف قدر الاستحقاق فصح مسئلة
الاول ثم مسئلة الثاني ثم ان انقسم نصيب الثاني من مسئلة الاول على مسئلته فذلك والا فان
كان بينهما وافية ضرب وفق مسئلته في مسئلة الاول والا كما فيها فمبالغ صحت منه ثم من له
شئ من الاولى أخذ مضره بافيمضرب فيها ومن له شئ من الثانية أخذ مضره وباقي نصيب
الثاني من الاولى أو في وافته ان كان بين مسئلته ونصيبه وفق

* (كتاب الوصايا) * تصح وصية كل مكف حر وان كان كافرا وكذا المجبور عليه بسقطه على
المذهب لا المجنون ومغى عليه وصي وفي قول تصح من صبي مميز ولا رقيق وقبل ان عتق ثم مات
صحت واذا وصى بجهة عامة فالشرط أن لا تكون معصية كعمارة كنيسة أو لشخص فالشرط
أن يتصور له الملك فتصح للجل وتنفيذ ان فصل حياة وعلم وجوده عندها بأن انفصل لدون ستة
أشهر فان انفصل ستة أشهر فأكثر والمرأة فراش زوج أو سيد لم يستحق فان لم تكن فراشا
وانفصل لا أكثر من أربع سنين فكذلك أولادونه استحق في الاظهر وان وصى لعبد فاستمر
رقه ذلوصية لسيده فان عتق قبل موت الموصي فله وان عتق بعده ثم قبل بنى على أن الوصية
بم تلك وان وصى لدابة وقصد تملكها أو أطاق فباطلة وان قال ليصرف في عافها فالمنقول
صحتها وتصح اعمارة مسجد وكذا ان أطلق في الاصح وتحمل على عمارته ومصلحه ولذمى
وكذا حربي ومرتب في الاصح وقابل في الاظهر ولو ارث في الاظهر ان أجاز باقي الورثة ولا عبرة
بردهم واجازتهم في حياة الموصي والعبرة في كونه وارثا بيوم الموت والوصية لكل وارث بقدر
حصته لغروبيين هي قدر حصته صحيحة وتنفذ الى الاجازة في الاصح وتصح بالجل وبشرط
انفصاله حيال وقت بعلم وجوده عندها وبالمنافع وكذا بثرة أو جل سجدتان في الاصح وبأحد
عبديه وبجاسة محل الانتفاع بها ككلب معلم وزبل وخمر محترمة ولو وصى بكلب من كلابه
أعطى أحدها فان لم يكن له كلب لغت ولو كان له مال وكلاب ووصى بها أو ببعضها فالاصح
نحو ذهاب وان كثرت وتل المال ولو وصى بطبل وله طبل لهو وطبل يحصل الانتفاع به كطبل
حرب وجميع حملت على الثاني ولو وصى بطبل للهو لغت الا ان صلح لحرب أو حبيج

* (فصل) * ينبغي أن لا وصى بأكثر من ثلث ماله فان زاد ورد الوارث بطلت في الزائد وان
أجاز فاجازته تنفذ وفي قول عطية مبتدأ والوصية بالزيادة لغرو ويعتبر المال يوم الموت وقبل
يوم الوصية ويعتبر من الثلث أيضا عتق علق بالموت وتبرع بنجر في مرضه كوقف وهبة وعتق
واراءواذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وعجز الثلث فان تمعص العتق أقرع أو غيره تسقط
الثلث أو هو وذخيره تسقط بالقيمة وفي قول يعدم العتق أو بخيرة قدم الاول فالاول حتى يتم
الثلث فان وجدت دفعة وانحد الجنس كعتق عبدا أو ابراء جمع أقرع في العتق وتقسما في غيره
وان اختلف وتصرف وكذا فان لم يكن فيه عتق تسقط وان كان تسقط وفي قول يعدم ولو كان

وللام ثلث والجد سدس والاخت نصف فمطلوب ثم يسم الجد والاخت نصيبهما الثلثا * (فصل) الكافران يتوارثان لا حربي وغيره

ولا يرث قاتل وان لم يضمن ومن فقد وقف ماله حتى تقوم بينة بموته أو يحكم قاض به بمضى مدة لا يعيدش فوقها طنا فيعطى ماله من يرثه حينئذ ولو مات من يرثه وقفت حصته وعمل في الحاضر بالاسوأ ولو خلف جلا يرث أو قد يرث عمل باليقين فيه وفي غيره فان لم يكن وارث سواء أو كان من قد يحجبه أولا مقداره كولد وقف المتروك أولا مقدرا عطية غائلا ان أمكن عول كزوجة حامل وأبو ين وانما يرث ان انفصل حيا وعلم وجوده عند الموت والمشكل ان لم يختلف ارثه كولد أم أخذوا العمل باليقين فيه وفي غيره ووقف ما شئت فيه ومن جمع جهتي فرض وتغيب كزوج هو ابن عم ورث به مالا كينت هي أخت لاب بأن يطأ بنته قتله بنتا بالبينة أو جهتي فرض فبأقواهما بأن تحجب احدهما الاخرى كينت هي أخت لام بأن يطأ أمه قتله بنتا أو لا تحجب كام هي أخت لاب بأن يطأ بنته فتلد بنتا أو تكون أقل نجبا كام هي أخت بأن يطأ بنته الثانية قتله ولدا ولوراد أحد عاصمين بقربة أخرى كابني عم أحدهما أخ لام لم يقدم ولو حجبته بنت عن فرضه (فصل) ان كانت الورثة عصبيات قسم المتروك بينهم ان تمعصوا ذكورا أو اثنا فان اجتمعوا قدر الذكور أنثيين وأصل المسئلة عدد رؤسهم وان كان قهاذ وفرض أو فرضين مثلا لي المخرج فاصلها منه فخرج النصف اثنان والثالث ثلاثة والرابع أربعة والسادس ستة والثمن ثمانية أو مختلفا فيه فان تدخل مخرجاهما بأن ففي الاكثر بالأقل مرتين فأكثر فأصلها أكثرهما كالثالث وسدس أو توافقا بأن لم يفهم الا عدد ثالث فأصلها حاصل ضرب وفق أحدهما في الآخر كسدس وثمان وامتد اخلاص متوافقان ولا عكس أو تبائسا بأن لم يفهم الا واحد فأصلها حاصل ضرب أحدهما في الآخر كثلث ورابع فالاصول اثنان وثلاثة وأربعة وستة

له عبادان فقط سالم أو غانم فقال ان أعتقت غانما فاسلم حرثم أعتق غانما في مرض موته عتق ولا اقرا ع ولو أوصى بعين حاضرة هي ثلث ماله وباقيه غائب لم تدفع كلها اليه في الحال والاصح انه لا يتسلط على التصرف في الثالث أيضا * (فصل) اذا طعننا الممرض مخوف لم ينفذ تبرع زاد على الثالث فان برأ نفذ وان طعنناه غير مخوف فمات فان حل على الفقهاء نفذوا ولا فمخوف ولو شككنا في كونه مخوف لم يثبت الا بطييين حرين عدلين ومن المخوف قولنج وذات جنب ورعاف دائم واسهال متواتر ودق وابتهاء فالج وخروج طعام غير مستحيل أو كان يخرج بشدة ووجع أو دم ودم وحى مطبقة أو غيرها الا الرابع والمذهب انه يلحق بالمخوف أسركفار واعتادوا قتل الاسرى والتحام قتال بين متكاثرين وتقديم لقصاص أو رجيم واضطراب رنج وهيجان موج في راكب سفينة وطلق حامل وبعد الوضع ما لم تنفصل المشيمة * وصيغتها أو صيغته بكذا أو ادفعوا اليه أو أعطوه بعد موتى أو جعلته له أو هو له بعد موتى فلو اقتصر على هو له فاقرار الا أن يقول هو له من مالي فيكون وصية وتنفع بكفاية والكفاية كتابة وان وصى لغير معين كالفقراء لزم بالموت بلا قبول أو لعين اشترط القبول ولا يصح قبول ولا رد في حياة الموصي ولا يشترط بعدموته الفور فان مات الموصي له قبله بطلت أو بعده فقبل وارثه وهل يملك الموصي له بموت الموصي أم يقبوله أم موقوف فان قبل بان أنه ملك بالموت والابان للوارث أقوال أظهرها الثالث وعلمها تبني الشجرة وكسب عبد حلال بين الموت والقبول ونفقة وفطرته ويطالب الموصي له بالنفقة ان توقف في قبوله ورده * (فصل) أو وصى بشاة تناول صغيرة الجثة وكبيرها سلمية ومعيبة ضانا ومعزا وكذا ذكر في الاصح لاسخلة وعناق في الاصح ولو قال أعطوه شاة من غنمي ولا غنم له اغتم وان قال من مالي اشتريت له والجل والناقية يتناولان البضائي والعرب لا أحدهما الآخر والاصح تناول بعير ناقية لا بقرة تور أو الثور للذكر والمذهب حل الدابة على فرس وبغل وحمير ويتناول الرقيق صغيرا وأنثى ومعيبا وكافرا وعكوسها وقيل ان أوصى باعتاق عبد وجب الجزى كفارة ولو وصى بأحد رقيقه فماتوا أو قتلوا قبل موته بطلت وان بقي واحد تعين أو باعتاق رقاب ثلاث فان عجز ثلثه عنهن فالمذهب انه لا يشتري شقص بل نفستان به فان فضل عن أنفس رقتين شي فالورثة ولو قال ثلثي للعق اشترى شقص ولو وصى لجالها فأتت بولدين فلهما أو بجى وميت فلكا للحي في الاصح ولو قال ان كان جلك ذكرا أو قال أنثى فله كذا فولدتهم ما لغت ولو قال ان كان بيطنها ذكرا فولدتهم ما استحق الذكرا أو ولدت ذكرين فالاصح صحتا ويعطيه الوارث من شاء منهما ولو وصى لجيرانه فلا ربعين دار من كل جانب والعلماء أصحاب علوم الشرع من تفسير وحديث وفقه لا مقرئ وأديب ومعبود وطبيب وكذا متكلم عند الاكثرين ويدخل في وصية الفقراء المساكين وعكسه ولو جهمها شرك نصفين وأقل كل صنف ثلاثة وله التفضيل أو لزيد والفقراء فالمذهب انه كأحدهم في جواز اعطائه أقل من قول لكن لا يحرم أو لجمع معين غير منحصر كالعلوية صحت في الاظهر وله الاختصار على ثلاثة أو لأقارب زيد تدخل كل قرابة وان بعد الا أصلا وفرع في الاصح ولا تدخل قرابة أم في وصية العرب في الاصح والعبرة بأقرب جدين ينسب اليه ز يدوتعد أولاده قبيلة ويدخل في أقرب اقاربه الاصل والفرع والاصح تقديم ابن علي أب وأخ علي جسد ولا يرجح كورة ووراثته بل يستوى الاب والام والابن والبنت ويقدم ابن البنت على ابن ابن الابن ولو أوصى لأقارب نفسه لم تدخل ورثته في الاصح * (فصل) نصع بمنافع عبد ودار وغلة حانوت وملك الموصي له منفعة العبد وأكسبه المعتادة وكذا مهرها في الاصح لأولادها

لسبعة وعشرين * (فرع) * ان انقسمت سهامها من أصلها عليهم فذلك أو (٧٣) انكسرت على صنف فان باينته ضرب في المسئلة بقولها

عده والافوقه فبالغ صحت منه أو صنفين
فن وافقت سهامه عدده ردلوفقه ومن لا ترك
ثم ان تمائل عدداهما ضرب فيها أحدهما
أو ان خلافاً كثرهما أو توافقا فحاصل
ضرب وفق أحدهما في الآخر أو تماينا
فحاصل ضرب أحدهما في الآخر ويقاس
بهذا الانكسار على ثلاثة وأربعة ولا يزيد
فان أريد معرفة نصيب كل صنف من مبلغ
المسئلة ضرب نصيبه من أصلها فيها ضرب
فيها فبالغ فهو نصيبه يقسم على عدده
* (فرع) * مات عن ورثة فمات أحدهم
قبل القسمة فان لم يرثه غير الباقي وارثهم
منه كن الاول جعل كائن الثاني لم يكن كاخوة
وأخوات مات بعضهم عن الباقيين والا
فصح مسئلة كل فان انقسم نصيب الثاني
على مسئلته والا فان توافقا ضرب في الاولى
وفق مسئلته والا فكلاهما من له شيء من
الاولى أخذه مضروبا فيما ضرب فيها ومن
الثانية أخذه مضروبا في نصيب الثاني أو وفقه
* (كتاب الوصية) * أركانها وصي له وبه
وصيعة وموص وشرط فيه تكليف وحرية
واختيار فلا تصح بدونهما في الموصى له
مطلقا عدم معصية وغير جهة كونه معلوما
أهلا لما لا فلا تصح بحمل سجدت ولا لاحد
هذين ولا لميت ولا لاداة الا ان فسر بعلمها
ولا لعمارة كنيسة وتصح لعمارة مسجد
ومصالحه ومطابقا وتحمل علمها ولو كان كافرا
وقاتل وحل ان انفصل حيال دون ستة أشهر
منها أو لاربعة سنين فأقل ولم تسكن المرأة
فراشا وارثان أجاز باقي الورثة والعبرة
بارثهم وقت الموت وبردهم وأجازتهم بعده
ولا تصح لوارث بقدر حصته والوصية لرتيق
وصية لسيده فان عتق قبل موته فله وفي
الموصى به كونه مباحا ينقل فتصح بحمل
ان انفصل حيا أو ضمونا وعلم وجوده
عندها بشرط رجل ولومعدومين وبهم
وبنحس يقتنى ككاتب قابل لتعليم وزبل
وغير محترمة ولو أوصى من له كلاب بكب أو
بهاوله متمول صحت أو من له طبل لهو وطبل

في الأصح بل هو كلام منفعته ورقيته لارث وله اعتاقه وعليه نفقة ان أوصى بمنفعته مدة
وكذا أبدا في الأصح وبيعه ان لم يؤبد كالمستأجر وان أبدا فلا يصح انه يصح بيعه للموصى له
دون غيره وانه تعتبر قيمة العبد كلها من الثالث ان أوصى بمنفعته أبدا وان أوصى بهامدة قوم
بمنفعته ثم مسلوب تلك المدة ويحسب الناقص من الثالث وتصح بيعه تطوع في الاظهر ويصح
من بلده أو المبيعات كما قيد وان أطلق فن المبيعات في الأصح وحجة الاسلام من رأس المال فان
أوصى بها من رأس المال أو الثالث عمل به وان أطلق الوصية بم من رأس المال وقيل من
الثالث ويصح من المبيعات ولا جني أن يصح عن الميت بغير اذنه في الأصح ويؤدي الوارث عنه
الواجب المالي في كفارة مرتبة ويطعم ويكسوي في الخيرة والأصح انه يعتق أيضا وان له الاداء
من ماله اذا لم تسكن تركته وانه يقع عنه لو تبرع أجنبي بطعام أو كسوة لا اعتاق في الأصح
وتنفذ الميت صدقة ودعاء من وارث وأجنبي * (فصل) * له الرجوع عن الوصية وعن
بعضها بقوله نقضت الوصية أو أبطلتها أو رجعت فيها أو فسختها أو هذا الوارثي وبيع واعتاق
واصداف وكذا هبة أو رهن مع قبض وكذا دونه في الأصح وبوصية بهذه التصرفات وكذا
توكيل في بيعه وعرضه عليه في الأصح وخاطا حنطة معينة رجوع ولو وصى بصاع من صبرة
فخطاها بأجود منها فرجوع أو بمائها فلا وكذا بأرد في الأصح وطعن حنطة وصى بها وبذرها
ويجن دقيق وغزل قطن ونسج غزل وقطع ثوب قيماء وبناء وغراس في عرصة رجوع

* (فصل) * بسن الايصاء قضاء الدين وتنفيذ الوصايا والنظر في أمر الاطفال وشرط الوصي
تسكين وحرية وعدالة وهداية الى التصرف في الموصى به واسلام لكن الأصح جواز وصية
ذمي الى ذمي ولا يضر العمى في الأصح ولا تشترط الذكورة وأم الاطفال أولى من غيرها
ويعزل الوصي بالفسق وكذا القاضي في الأصح لا الامام الاعظام ويصح الايصاء في قضاء
الديون وتنفيذ الوصية من كل حر مكلف ويشترط في أمر الاطفال مع هذا أن يكون له ولاية
عليه ولم يصر الوصي ايصاء فان أذن له فيه جاز في الاظهر ولو قال أوصيت اليك الى بلوغ ابني
أو قدوم زيد فاذا بلغ أو قدم فهو الوصي جاز ولا يجوز نصب وصي والجدحى بصفة الولاية ولا
الايصاء بتزويج طفل و بنت ولفظه أوصيت اليك أو فوضت ونحوهما ويجوز فيه التوقيت
والتعليق ويشترط بيان ما وصى فيه فان اقتصر على أوصيت اليك لغا والقبول ولا يصح في
حياته في الأصح ولو وصى اثنين لم ينفرد أحدهما الا ان صرح به وللموصى والوصي العزل
متى شاء واذا بلغ الطفل ونازعه في الانفاق عليه صدق الوصي أو في دفع اليه بعد البلوغ صدق
الولد * (كتاب الوديعة) *

من عجز عن حفظها حرم عليه قبولها ومن قدر ولم يثق بأمانته كرهه فان وثق استحب
وشرطها شرط موكل ووكيل ويشترط صيغة المودع كاستودعتك هذا واستحفظتلك
أو أنتك في حفظه والأصح انه لا يشترط القبول لفظا يكفي القبض ولو أودعه صبي أو
مجنون مالا لم يقبل له فان قبل ضمن ولو أودع صبي مالا فتلف عنده لم يضمن وان أتلفه ضمن
في الأصح والمحجور عليه بسفه كصبي وترتفع بموت المودع أو المودع وجنونه وانما هما
الاسترداد والرد كل وقت وأصلها الأمانة وقد تصير مضمونة بعوارض منها أن يودع
غيره بلاذن ولا عذر فيضمن وقيل ان أودع القاضي لم يضمن واذا لم يرل يده عنها جازت
الاستعانة بمن يحملها الى الحرز أو يضعها في خزانة مشتركة واذا أراد سفرها فليرد الى المالك
أو وكيله فان فقدهما فالقاضي فان فقد فأمين فان دفنها بموضع وسافر ضمن فان أعلمهم أمينا

بطلت أو بعده خاله وارثه ومالك الموصى له موقوف ان قيل بان أنه ملكه بالموت وتبني الهواند والموتة يطالب موصى له به ان توقف في قبول ورثة * (فصل) * ينبغي أن لا يوصى برائد على ثالث فتبطل فيه ان رده وارث وان أجاز تنفيذ ويعتبر المال وثالث الموت ويعتبر من الثلث عاق بالموت وتبرع بنجز في مرضه كوقف وهبة واذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وبجز الثلث فان تعاضت عتقا أقرع والا قسط الثلث كنجزة فان ترتبت أقدم أول فأول الى الثلث ولو قال ان أعتقت غائبا فسلم حرفا عتق غائبا في مرض موته تعين ان يخرج وحده من الثلث والا أقرع ولو أوصى بحاضره وثلث ماله لم يتساط موصى له على شيء منه حالا * (فصل) * تبرع في مرض مخوف ومات لم ينفذ ما زاد على ثالث أو غير مخوف فمات ولم يحمل على جفأة فكذا وان شئت فيه لم يثبت الا بطيبين مقبولي الشهادة ومن الخوف فـ ولنج وذات جنب ورعاي دائم واسمهال متتابع أو وخروج الطعام غير مسخبل أو بوجع أو بدم ودق وابتهاء فالج وحى مطبقة وغيرها الا الربع وأسر من اعتاد القتل والتهام قتال بين متكافئين وتقديم لقتل واضطراب ربيع في ركب سفينة وطاق وبقاء مشيمة * (فصل) * يتناول شاه وبغيره حيلة وفصل وجل وناق بخاتي وعـ را بالاحد هما الا آخر ولا بقرة ثورا وعكسه ويتناول دابة فرسا وبغلا وحارا ورفيق صغير وأنثى ومعيبا وكافرا وعكوسها ولو أوصى بشاة من غنمه ولا غنم له لغت أو من ماله اشـ تريته أو بأحد أرقانه قتلها وقبل موته بطلت وان بقي واحد تعين أو باعناق رقاب ثلاث فان عجز ثلثه تمن لم يشـ ترشق فان فضل عن نفيسة أو نظيسـ تين شي فلورثة أو بصرف ثلثه للعتق اشترى شقص أو أوصى لهما فلن انفصل حيا ولو قال ان كان جلت ذكرا أو قال أنثى فله كذا فوله ثم ما لغت أو يبطنك ذ

يسكن الموضع لم يضمن في الاصح ولو سافر به اضمن الا اذا وقع حريق أو غارة وبجز عن يدفعها اليه كـ بق والحريق والغارة في البقية وشراف الحريق على الخراب أعذار كـ فـ واذا مرض مرضا مخروفا فليردها الى المالك أو وكيله والا فالخا كم أو أمين أو موصى به فان لم يطل من الا اذا لم يتمكن بان مات فجأة ومنها اذا نقلها من محـ له أو دار الى أخرى دونها في الحرق ضمن والا فلا ومنها أن لا يدفع متلفا ثم اقل أو دابة فترك عاقها اضمن فان شاء عنه فلا على الصحيح وان أعطاه المالك عاقها عاقها منه والا فبراجعه أو وكيله فان فقد رافا لهما كم ولو بعثها مع من يسبقها لم يضمن في الاصح وعلى المودع تعريض ثياب الصوف للريح كـ لا يفسـ دها الدود وكذا البهائم عند حاجتها منها أن يعـ دل عن الحفظ الماء وروثا لتبـ بسـ بب العـ دول فيضمن ولو قال لا ترد على الصندوق فرقد وانكسر بشق وتلف ما فيه ضمن وان تلف بغيره فلا على الصحيح وكذا الوقال لا تغفل عليه فقلين فأقفاه ما ولو قال اربط الدراهم في كلك فأمسكها في يده فتلفت فالمذهب انما ان ضاعت بنوم أو نسيان ضمن أو بأخذ غاصب فلا ولو جعلها في جيبه بدلا عن الرباط في الكم لم يضمن وبالعكس يضمن ولو أعطاه دراهم بالسوق ولم يبين كيفية الحفظ فربطها في كـ أو أمسكها يده أو جعلها في جيبه لم يضمن وان أمسكها بيده لم يضمن ان أخذها غاصب ويضمن ان تلفت بغيره أو نسيان وان قال احفظها في البيت فلم يضمن اليه ويحرقها فيه فان أخر بلا عذر ضمن ومنها أن يضعها بان يضعها في غير حرزها أو بدل عليها سارقا أو من يصادر المالك فلوا كرهه ظالم حتى سلمها اليه فلامالك تضمينه في الاصح ثم يرجع على الظالم ومنها أن ينتفع بها بان يلبس أو يركب خيالة أو يأخذ الثوب للباسه أو الدراهم لينفقها في ضمن ولو فوى الاخذ ولم يأخذ لم يضمن على الصحيح ولو خاطها بماله ولم يميز ضمن ولو خاطها دراهم كسبب للمودع ضمن في الاصح ومتى صارت مضمونة بالتفاسع وغيره ثم ترك الخيانة لم يبرأ فان أحدث له المالك استئمانا برى في الاصح ومتى طلبها المالك لزمه الرد بأن يخلى بينه وبينها فان أخر بلا عذر ضمن وان ادعى تلفها ولم يذكر سببا أو ذكره فبما كسرة صدق بيمينه وان ذكر ظاهرا كـ يق فان عرف الحريق وعمومه صدق بلا عين وان عرف دون عموم صدق بيمينه وان جهل طوالب بيمينه ثم يحلف على التلف به وان ادعى ردها على من اتهمه صدق بيمينه أو على غيره كوارثه أو ادعى وارث المودع الرد على المالك أو اودع عند سفره أمينا فادعى الامين الرد على المالك طوالب بيمينه وجو دها بعد طلب المالك مضمن * (كتاب قسم النى عوال غنمة) * النى مال حصل من كذا ر بلا قتال وايحاف خيل وركاب كجزية وعشر تجارة وما جلاوا عنه خوفا وما مال مرثة قتل أو مات وذى مات بلا وارث في خمس وخمسة عشرة أحدها مصلح المسلمين كالثغور والقضاء والعلماء يقدم الـ هـ والثاني بنو هاشم والمطلب يشترك الغنى والفقير والنساء ويفضل الذكر كالارث والثالث اليتامى وهو صـ غير لأب له ويشترط فقره على المشهور والرابع والخامس المساكين وابن السبيل ويم الاصناف الاربعة المتأخرة وقبل يخص بالحاصل في كل ناحية من فيها منهم وأما الانحاس الاربعة فلا ظهر أنها لله رترقة وهم الاجناد المرصون للجهاد فيضع الامام ديوانا وينصب لكل قبيلة أو جماعة عريفا ويبحث عن حال كل واحد وعياله وما يكفهم فيعطيه كفايتهم ويقدم في اثبات الاسم والاعطاء فـ يشاوهـ م ولد النضر بن كنانة ويقدم منهـ م بنى هاشم والمطلب ثم عبد شمس ثم نوفل ثم عبد الغزى ثم سائر الباطون الاقرب فالأقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الانصار ثم سائر العرب ثم العجم ولا يثبت في الديوان أعـ ولا زمتا ولا من لا يصلح للغزو ولو

فلار بعين دار من كل جانب أوله العلماء فلا صاحب علوم الشرع من تفسير وحديث (٧٥) وفقه أوله الفقراء دخل المساكين وعكسه أولهما

مرض بعضهم أوجن ورجل زواله أعطى فان لم يرج فلا يظهر انه يعطى وكذا زوجته وأولاده اذا مات فتعطى الزوجة حتى تنكح والاولاد حتى يستقلوا فان فضلت الانجاس الاربعه عن حاجات المرتقة وزرع عليهم على قدره وثبتهم والاصح انه يجوز أن يصرف بعضه في اصلاح الثغور والسلاح والسكر اع هذا حكم منقول النفي فاما عقاره فالذهب انه يجعل وقفاً وتقسيم غايته كذلك * (فصل) * الغنيمة مال حصل من كفار بقتال واجبا فيقدم منه السلب للقتال وهو ثياب القتل والخلف والران وآلات الحرب كدرع وسلاح ومركوب وسرج ولجام وكذا سوار ومنطقة وخاتم ونفقة معه وجنيمة تقادمه في الاظهر لاجعية مشدودة على الفرس على المذهب وانما يستحق ركوب غير يكتفى به شر كافر في حال الحرب فلورعى من حصن أو من الصف أو قتل نائماً أو أسيراً أو قتله وقد انهمز الكفار فلا سلب وكفاية شره أن يزيل امتناعه بأن ينفق عينية أو يقطع يديه ورجليه وكذا لو أسره أو قطع يديه أو رجليه في الاظهر ولا يخمس السلب على المشهور وبعد السلب يخرج وثنة الحفظ والنقل وغيرهما ثم يخمس الباقي لنفسه لاهل خمس النفي يقسم كما سبق والاصح أن النفل يكون من خمس الخمس المرصدة للمصالح ان نفل مما سبغتم في هذا القتال ويجوز أن ينفل من مال المصالح الحاصل عنده والنفل زيادة بشرطها الامام أو الامير لمن يفعل ما فيه نكابة الكفار ويحتج في قدره والانجاس الاربعه عقارها ومنه واهل الغنائم وهم من حضر الواقعة بنية القتال وان لم يقاتل ولا شئ لمن حضر بعد انقضاء القتال وفيما قبل حيازة المال وجهه ولو مات بعضهم بعد انقضائه والحيازة فحقه لوارثه وكذا بعد الانقضاء وقبل الحيازة في الاصح ولو مات في القتال فالذهب انه لا شئ له والاظهر أن الاجير اسياسة الدواب وحفظ الامتعة والتاجر والمحترف بسهمهم اهما اذا قاتلوا والراجل سهم وللفرس ثلاثة ولا يعطى الا لفرس واحد عريياً كان أو غيره لا لبعير وغيره ولا يعطى لفرس أعرج وما لا غناء فيه وفي قول يعطى ان لم يعلم نسي الامير عن احضاره والعبد والصبي والمرأة والذي اذا حضر وافهم الرضخ وهو دون سهم يحتج بالامام في قدره ويحمله الانجاس الاربعه في الاظهر قات انما يرضخ لذى حضر بلا اجرة وباذن الامام على الصحيح والله أعلم

* (كتاب قسم الصدقات) * الفقير من لا مال له ولا كسب يقع موقعاً من حاجته ولا يمنع الفقر مسكنه وثيابه وماله الغائب في مرحلتين والموكل وكسب لا يليق به ولو اشتغل بعلم والكسب يمنعه فقير ولو اشتغل بالنوافل فلا ولا يشترط فيه الزمانة ولا التعمف عن المسئلة على الجديد والمكفي بنفقة قريب أو زوج ليس فقيراً في الاصح والمساكين من قدر على مال أو كسب يقع موقعاً من كفايته ولا يكفيه والعمال ساع وكاتب وقاسم وحائري يجمع ذوى الاموال لا القاضي والوالي والمؤلف من أسلم ونيته ضعيفة أو له شرف يتوقع باعطائه اسلام غيره والمذهب انهم يعطون من الزكاة والرقاب المكاتبون والغارم ان استدان لنفسه في غير معصية أعطى (قلت) الاصح يعطى اذا تاب والله أعلم والاظهر اشتراط حاجته دون حلول الدين (قلت) الاصح اشتراط حلوله والله أعلم أولاً صلاح ذات البين أعطى مع الغنى وقيل ان كان غنياً بنقد فلا وسبيل الله تعالى غزاة في اهلهم فيعطون مع الغنى وابن السبيل من شئ سفر أو محتار وشرطه الحاجة وعدم المعصية وشرط أخذ الزكاة من هذه الاصناف الثمانية الاسلام وأن لا يكون هاشمياً ولا مطالبياً وكذا ولا هم في الاصح * (فصل) * من طاب زكاة وعلم الامام استحقاقه أو دمه عمل بعلمه والا فان ادعى فقر أو مسكنة لم يكف بيعة فان عرف له مال وادعى تلفه كلف وكذا ان ادعى عيالا في الاصح ويعطى غار وابن سبيل بقولهم فان لم يخرجوا

شركاً نصيبين أو لجمع معين غير مخصص كالهـ لولاية صحت ويكفي ثلاثة من كل وله التفضيل أول زيد والفقراء فسكا حدهم لمكن لا يحرم أولاً قارب زيد فلكل قريب من أولاد أقرب جدي نسب أو أمه له ويعتقبيله الابوين وولداً أولاً قارب أقاربه فاذرية قريب فقربى قارباً أخوة فبنونهم الجدة وقولاً يرج بذكورة ووراثته أولاً قارب نفسه لم تدخل ورثته * (فصل) * تصح عتاق فبدخل كسب معتاد ومهر والولد كاه وعلى مالك مؤنة موصى بنفقة وله اعتاقه وبيعه لموصى له وكذا غيره ان أقت بمالومة وتعتبر قيمته من الثلث ان أبد والا حسب منها ما نقص وتصح بيع ويصح من ميقانه الا ان قيد بأبديته وحجة الاسلام من رأس المال الا ان قيد بالثلث فغنه واغيره أن يبيع عنه فرضاً بغير اذنه ويؤدى وارث عنه كفارة مالية وكذا غيره من ماله بغير اعتاق وينفعه صدقة ودعاء * (فصل) * له رجوع بنحو نعت وهذا الوارث يبيع ورثته وكاتبه ولو بالقبول وبوصية بذلك وتوكل به وعرض عليه وخاطه وصبره وصى بصاع نهابا جود وطعنه براو بذره وعجنه دقية او غزله قطنا ونسجه غزلاً وقطعه ثوباً بقصا وبثائه وغرسه * (فصل) * في الايصاء أركانه موصى وموصى فيه وصيغة وشرط في الموصى بقضاء حق مامر وبأمر نحو طفل معه ولا ياله عليه ابتداء وفي الوصى عند الموت عدالة وكفاية وحرية واسلام في مسلم وعدم عداوة وجهالة ولا يضرعى وأثوثة والام أولى وينزل ولي يفسق لا امام وفي الموصى فيه كونه تصرفاً مالياً مباحاً فلا يصح في تزويج ومعصية وفي الصيغة استحباب بلطف يشعر به كالأوصيت أو فوضت اليك أو جعلتك وصياً لولم مؤنة او معلقاً وقبول كوكاله بعد الموت مع بيان ما وصى فيه وسن ايصاء بأمر نحو طفل وبقضاء حق لم يعجز عنه حالاً أو به شهود ولا يصح على نحو طفل

والجند بصلته للولاية ولو وصى اثنين لم ينفرد واحداً بالاذنه ولكل رجوع وصديق يمينه ولي في انفاق على موليه لا ثلق لا في دفع المال

(كتاب الوديعة) * أركانها ودية وصيغة ومودع (٧٦) ووديع وشروط فيها ما في موكل ووكيل فلو أودعه نحو صبي ضمن وفي عكسه

انما يضمن بالتلاف وفي الوديعة كونهما محترمة وفي الصيغة ما في وكالة كالأودعة هذا أو أنه حفظت أو كتحذه فان عجز عن حفظها حرم أخذها أو لم يثق بأمانته كره والاس ان لم يتعمد وترفع بموت أحدهما وجنونه وانما نه واسترداد وردد وأصلها أمانة وتضمن به عوارض كأن ينقلها من محلة أو دار لاخرى دونها حرزا أو كان يودعها بلا إذن ولا عذر وله استعانة بمن يحملها الحرز وعليه لعذر كإعادة مفردها مالها لكها أو وكيله فلقاض فلا يمن ويغنى عن الأخيرين وصيغة اليهما فان لم يفعل ضمن ان تمكن وكان يدفنها بموضع وبسافر ولم يعلم بها أمينها راقبها وكان لا يدفع متلفاتها كتركها في ثياب صوف أو بسبها عند حاجتها أو علف دابة لان نهم فان أعطاه علفا علفها منه والاراجع به أو وكيله فالقاضي وكأن تلفت بخالفه مأمور به كقول له لا ترقد على الصندوق فرقد وانكسر به وتلف ما فيه به لا بغیره ولان نهم عن قفلين فأقفلها ما ولو أعطاه دراهم بسوق وقال احفظها في البيت فأخربها عذر أو أربطها في كملك أو لم يبين كيفية حفظ فأمسكها به بدله لا رباط فيه فضاقت بنحو غفلة ضمن لا بأخذ غاصب ولا بجعلها بجيبه أو جعلها بجيبك ضمن بربطها أو كان يضعها في غير حرز مثلها أو يدل عليها طامما أو يسلمها له مكرها ويرجع عليه موكلان ينتفع بها كبس وركوب لا لعذر وكأن يأخذها لينتفع بها لان قوى الاخذ وكان يخاطبها بمال ولم تميز لولا المودع وكأن يجدها أو يؤخر تخليتها بلا عذر به طالب مالها ومتى خان لم يبرأ الا بإيداع وحلف في ردها على مؤتمنه وفي تلفها طامعا أو بسبب خفي كسرقة أو ظاهرا كتركه في عرف دون عومه فان عرف عومه ولم يهتم فلا وان جهل طواب بيئته ثم يخاف أنها تلفت به

(كتاب قسم النفي والغنمية) * النفي نحو مال حصل من كفار بلا إيجاب كعزبة وعشر تجارة وما جابوا عنه وتركه مرتد وكافر معصوم لا وارث له في خمس وخمس مائة كنفور وقضاة وعلماء يقدم الهم

استرد ويطالب عامل ومكاتب وغارم بيعة وهي اخبار عداين ويغنى عنها الاستفاضة وكذا تصديق رب الدين والسيد في الاصح ويعطى الفقير والمسكين كفاية سنة (قلت) الاصح المنصوص وقول الجمهور كفاية العمر الغالب فيشترى به عارا يستغله والله أعلم والمكاتب والغارم قدر دينه وابن السبيل ما يوصله مقصده أو وضع ماله والغارم قدر حاجته لنفقة وكسوة ذهابا وراجعا ومقيمها هناك وفرسا وسلاحا يصير ذلك ملكا له ويهيأ له ولابن السبيل مركوب ان كان السفر طويلا أو كان ضعيفا لا يطيق المشى وما ينقل عليه الزاد ومناعه الا أن يكون قدرا يعتاد مثله حله بنفسه ومن فيه صفتا استحقاق يعطى باحداهما فقط في الاظهر

(فصل) * يجب استيعاب الاصناف ان قسم الامام وهناك عامل والا فالقسمة على سبعة فان فقد بعضهم فعلى الموجودين واذا قسم الامام استوعب من الزكوات الحاصلة عنده أحد كل صنف وكذا يستوعب المالك ان انحصر المستحقون في البلد وفيهم الممال والا فيجب اعطاء ثلاثة وتجب التسوية بين الاصناف لابين أحاد الصنف الا أن يقسم الامام فيحرم عليه التفضيل مع تساوى الحاجات والاظهر منع نقل الزكاة ولو عدم الاصناف في البلد وجب النقل أو بعضهم وجوزنا النقل وجب والا فيرد على الباقيين وقيل ينقل بشرط الساعي كونه حرا عدلا فقيها بابواب الزكاة فان عجز له أخذ ودفع لم يشترط الفقه وليعلم شهر الاخذها ويسن وسم نعم الصدقة والنقي في موضع لا يكثر شعره ويكره في الوجه (قلت) الاصح يحرم وبه حزم البغوي وفي صحيح مسلم لعن فاعله والله أعلم

(فصل) * صدقة التطوع سنة وتحل لغني وكافر ودفعها سرا وفي رمضان ولغيره وجارأفضل ومن عاياه دين أوله من تلزمه نفقته يستحب أن لا يتصدق حتى يؤدي ما عليه (قلت) الاصح تحريم صدقته بما يحتاج اليه لنفقة من تلزمه نفقته أولاد من لا يرجوه وفاء والله أعلم وفي استحباب الصدقة بما فضل عن حاجته أو وجه أصحها ان لم يشق عليه الصبر استحب والا فلا

(كتاب النكاح) *

هو مستحب لمحتاج اليه بحجده أهله فان فقدوا استحب تركه ويكسر شهوته بالصوم فان لم يحجج كره ان فقد الالهة والا فلا لكن العباداة أفضل (قلت) فان لم يتعبد بالنكاح أفضل في الاصح فان وجد الالهة وبه علة كهرم أو مرض دائم أو تعين كره والله أعلم ويستحب دينية بكر نسبية ليست قرابة قريبة واذا قصد نكاحها سن نظرها اليها قبل الخطبة وان لم تأذن له تكرير نظرها ولا ينظر غير الوجه والكفين ويحرم نظرها قبل بالغ الى عورة حرة كبيرة أجنبية وكذا وجهها وكفها عند دخول فتنة وكذا عند الامن على الصحيح ولا ينظر من محرمه بين سرور ركبة ويحل ما سواه وقيل ما يبدو في المهنة فقط والاصح حل النظر بلا شهوة الى الامة الاما بين سرور ركبة والى صغيرة الا الفرج وان نظرا العبد الى سيده ونظر ممسوح كالنظر الى محرم وان المراهق كالبالغ ويحل نظر رجل الى رجل الاما بين سرور ركبة ويحرم نظرا أمر ديشهوة (قلت) وكذا بغيرها في الاصح المنصوص والاصح عند المحققين أن الامة كالحررة والله أعلم والمرأة مع امرأة كرجل ورجل والاصح تحريم نظرها الى مسلمة وجواز نظرها الى بدنة أجنبية سوى ما بين سروره وركبته ان لم تخف فتنة (قلت) الاصح التحريم كرهوا اليها والله أعلم ونظرها الى محرمها كعكسه ومتى حرم النظر حرم المس ويباحان لفصد وحجامة وعلاج (قلت) ويباح النظر لعمالة وشهادة وتعليم ونحوها بقدر الحاجة والله أعلم وللزوج النظر الى كل بدنها

(فصل) * تحل خطبة خلية عن نكاح وعدة لا تصرح لمدة ولا تعريض لرجعية ويحل تعريض في عدة وفاة وكذا البائن في الاظهر وتحرم خطبة على

الفقير ويعم الامام الاربعة الاخيرة
والاخيلاس الاربعة لامر تركة فيعطى كال
بقدر حاجة مموته فان مات أعطى أصحوله
وبناته وزوجاته الى أن يستغنوا وبنيه الى
أن يستقوا وسن أن يضع ديوانا ينصب
لكل جمع عريفا ويقدم اثباتا واعطاء
قريشا ويقدم منهم بني هاشم والمطلب فبعد
شمس فنوفل فبعد العزى فسائر الباطون
الا قرب الى النبي صلى الله عليه وسلم
فالا نصار فسائر العرب فالعجم ولا يثبت في
الديوان من لا يصلح للفز ومن مرض
فكصحج وان لم يرج برؤه ويحصى من لم يرج
برؤه وما فضل عنهم وزع عليهم بقدر
مؤنتهم وله صرف بعضه في تغور وسلاح
وخيل ووقف عقارى وأوبىه وقسم غاته
أوغنه كذلك * (فصل) * الغنيمة نحو
مال حصل من الحربين بايجاف فيقدم
السلبان ركب غروا من ابازاله منعة حربى
في الحرب وهو مامعه من ثياب تكف
وران ومن سوار ومنطقة وخاتم ونفقة
وجنيته معه وآله حرب كدر ع ومركوب
وآله لا حقيبة ثم تخرج المون ثم يخمس
الباقى وخمس تكمس النى والنفل وهو
زيادة يدفعها الامام باجتهاده لمن ظهر منه
أمر محمود أو يشترطها لمن يفعل من ينسكى
الحريين من مال المصالح الذى سيفهم في
هذا القتال أو الحاصل عنده والاخيلاس
الاربعة للغانين وهم من حضر القتال ولوفى
أثنائه بنيته وان لم يقاتل أولا بنيته وقاتل
كأجير لحفظ أمتعة وتاجر ومحترف ولومات
بعد انقضائه ولو قبل الحيازة فحقه لوارثه
ولراجل سهم وفارس ثلاثة ولا يعطى الا
لفرس واحد فيه نفع و يرضخ منها العبد
وصبي ومجنون وامرأة وخنثى حضر وا
ولسافر معصوم حضر بلاجرة وبان الامام
والرضخ دون سهم يجتهد الامام في قدره
* (كتاب قسم الزكاة) * هى لفقر من لا مال
له ولا كسب لا ثنى يقع موقعا من كفايته
ولو غيّر زمن ومتهفف ولمساكين من له ذلك ولا يكفيه وينع فقر المخص ومساكنته كفايته بنفقة قريب أو زوج واشتغاله بنوافل لا يعلم شرعى

خطبة من صرح باجابه الابدانه فان لم يجب ولم يرد لم تحرم في الاظهر ومن استشير في خاطب
ذكر مساويه بصدق ويستحب تقديم خطبة قبل الخطبة وقبل العقد ولو خطب الولي فقال
الزوج الحمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلت مع النكاح على الصحيح بل
يستحب ذلك (قلت) الصحيح لا يستحب والله أعلم فان طال الذكر الفاصل لم يصح * (فصل) *
انما يصح النكاح بايجاب وهو زوجتك أو أنكحتك وقبول بأن يقول الزوج تزوجت أو
نكحت أو قبلت نكاحها أو تزويجها ويصح تقديم لفظ الزوج على الولي ولا يصح الا بافظ
التزوج أو النكاح ويصح بالعجبة في الاصح لا بكناية قطعا ولو قال زوجتك فقال قبلت لم ينعقد
على المذهب ولو قال زوجنى فقال زوجتك أو قال الولي تزويجها فقال تزوجت صح ولا يصح
تعليمه ولو بشر بولد فقال ان كان أنثى فقد زوجتكها أو قال ان كانت بنتى طلقت واعتدت
فقد زوجتكها فالذهب بالمأنة ولا توقيته ولا نكاح الشغار وهو زوجتكها على ان تزوجنى
بنتك وبضع كل واحد صدق الاخرى فيقبل فان لم يجعل البضع صداقا فالاصح الصحة
ولو سمي بالمال مع جعل البضع صداقا بطل في الاصح ولا يصح الا بحضور شاهدين شرطهما حربة
وذكورة وعدالة وسهوع وبصر وفي الاعم وجهه والاصح انعقاده بابني الزوجين وعدويهما
وينعقد بمشورى العدالة على الصحيح لامستورا لسلام والحرية ولو بان فسق الشاهد عند
العقد فباطل على المذهب وانما يبين بينة أو اتفاق الزوجين ولا أثر لقول الشاهدين كما
فاسقين ولو اعترف به الزوج وأنكرت فرق بينهما وعليه نصف المهر ان لم يدخل به او الافسكه
ويستحب الاشهاد على رضا المرأة حيث يعتبر رضاها ولا يشترط * (فصل) * لا تزوج امرأة
نفسها باذن ولا غيرها ولو كاله ولا تقبل نكاحا لاحد ولو طء في نكاح بلاولى يوجب مهورا مثل
لا احد ويقبل اقرار الولي بالنكاح ان استقل بالانشاء والا فلا ويقبل اقرار البالغة العاقلة
بالنكاح على الجديد وللأب تزويج البكر صغيرة وكبيرة بغير اذنهم ويستحب استئذانها وليس
له تزويج ثيب الا باذنها فان كانت صغيرة لم تزوج حتى تبلغ والجد كالأب عند عدمه وسواء
زالت البكارة بوطء حلال أو حرام ولا أثر للزوالها بالوطء كسقطه في الاصح ومن على حاشية
النسب كالأخ وعم لا يزوج صغيرة بحال وتزوج الثيب البالغة بصريح الاذن ويكفى في البكر
سكونها في الاصح والمعتق والسامان كالأخ وأحق الاولياء أب ثم جد ثم أبوه ثم أخ لا يوين
أولاب ثم ابنه وان سفل ثم عم ثم سائر العصبة كالارث ويقدم أخ لا يوين على أخ لا يوين في الاظهر
ولا يزوج ابن بنته فان كان ابن ابن عم أو معتقا أو قاضيا زوج به فان لم يوجد نسب زوج
المعتق ثم عصبة كالارث وزوج عتيقة المرأة من يزوج المعتقة مادامت حية ولا يعتبر اذن
المعتقة في الاصح فاذا ماتت زوج من له الولاء فان فقد المعتق وعصبة زوج السلطان وكذا
بزوج اذا عضل القريب والمعتق وانما يحصل العضل اذا دعت بالغة عاقلة الى كفء وان امتنع
ولو عينت كفرا أو أراد الاب غيره فله ذلك في الاصح * (فصل) * لا ولاية لرقبي وصبي ومجنون
ومختل النظر بهرم أو خبل وكذا المجور وعليه بسفه على المذهب ومتى كان الاقرب ببعض هذه
الصافات فالولاية لا بعد والافشاء ان كان لا يدوم غالبا انتظر افاقته وان كان يدوم أيا ما انتظر
وقبل لا بعد ولا يقدح العمى في الاصح ولا ولاية للماسق على المذهب وبلى الكافر الكافرة
واحرام أحد العاقدين أو الزوجة يمنع صحة النكاح ولا ينقل الولاية في الاصح فيزوج السلطان
عند احرام الولي لا الا بعد (قلت) ولو أحرم الولي أو الزوج فمعه وكيله الحلال لم يصح والله أعلم
ولو غاب الاقرب الى مرحلتين زوج السلطان ودونهم ما لا يزوج الا باده في الاصح والمعتبر

والكسب عنه ولا مسكنه وخادمه وثياب وكتب (٧٨) يحتاجها وماله غائب عن رحلتين أو مؤجل ولعامل كساع وكاتب وفارس وحاشر

لأقاص ووال ولؤلؤة ضعيف اسلام
أو شريف يتوقع اسلام غيره أو كاف شر
من يلبس من كفار أو مانع زكاة ولرقاب
مكاتبون لغير منكم ولغارم من تداس
لنفسه في مباح أو غيره وتاب أو صرفه في
مباح مع الحاجة أو لأصلاح ذات البين
ولو غنيا أو لضمان أن أعسر مع الأصل
أو وحده وكان متبرعا وليسيل الله غاز
متطوع ولو غنيا ولا بن سبيل من شئ سفر
أو مجتازان احتاج ولا معصية بسفره
وشرط أن لا يحرية واسلام وأن لا يكون
هاتهما ولا مالهما ولا مولى لهما * (فصل)
من علم الدافع حاله عمل بعلمه ومن لا فان
ادعى ضعف اسلام صدق أو فقرأ أو مسكنة
فكذلك إلا ان ادعى عيالا أو تلف مال عرف
له في كاف بينة كعاهل ولكتاب وغارم
وبقية المولفة وصدق غاز وابن سبيل فان
تخلقا استردوا البينة اخبار عدلين أو عدل
واصرا تين ويغني عنها الاستفاضة وتصدق
دائن وسيد ويغني فقير ومسكين كفاية عمر
غالب في شريانه به عاقرار يستغلانه ومكاتب
وغارم ما عجز عنه وابن سبيل ما يوصله
مقصده أو ماله وغارم حاجته ذهابا أو أيا أو إقامة
وعمله وبه ياله مركوب ان لم ينفق المشى
أو طال سفره وما يحمل زاده ومتاعه ان لم
يعتد مثله جاهما كبن سبيل ومن فيه صفتا
استحقاق يأخذ بأحدهما * (فعل) * يجب
تعميم الاصناف ان أمكن والافن وجد
وعلى الامام تعميم الاحاد وكذا المالك
ان انحصروا بالباد وفي المال والواجب
اعطاء ثلاثة ويجب التسوية بين الاصناف
لابن آحاد الصنف الا ان يقسم الامام
وتساوى الحاجات ولا يجوز وللمالك نقل
زكاة فان عدت الاصناف أو فضل منهم
شئ وجب نقل وان عدم بعضهم أو فضل
هنا شئ رجع على السابقين ان نقص نصيبهم
وشرط العامل أهلية الشهادات وفقه زكاة
ان لم يعين له ما يؤخذ ومن يأخذ ومن أن يعلم
بغير الاخذها ويسم نعم زكاة وفي محل ملبس ظاهر لا يكثر شعره وحرم في الوجه * (فصل) * الصدقة سنة وتحل لغني وكافر ومن

التوكيل في التزويج بغير اذنهم ولا يشترط تعيين الزوج في الاظهر ويجتاط الوكيل فلا
يرتج غير كف وغير المجبر ان قالت له وكل وكل وان نمت فلا وان اشتروا جنى فله التوكيل
في الاصح ولو وكل قبل استئذانهم في النكاح لم يصح على الصحيح وليقل وكيل الولي زوجتك
بنف فلان وليقل الولي لو وكيل الزوج زوجت بنى فلا نفقة قول وكيله قبلت نكاحها له ويلزم
المجبر تزويج مجنونة بالغة ومجنون ظهرت حاجته لا يصح غير قهوصغير ويلزم المجبر وغيره ان تعين
اجابة ما تمسسه التزويج فان لم يتعين كاخوة فسألت بعضهم لزمه الاجابة في الاصح واذا اجتمع
أولياءه في درجة استحب ان يزوجهما أفقهم وأسمهم برضاهم فان تشاحوا أقرع فلوزوج
غير من خرجت قرعته وقد أذنت لكل منهم صح في الاصح ولوزوجهما أحدهم زيدا وآخر عمرا
فان عرف السابق فهو الصحيح وان وقع معا أو جهل السابق والمعية فبساط لان وكذا لو عرف
سبق أحدهما ولم يتعين على المذهب ولو سبق معين ثم اشتبه وجب التوقف حتى يبين فان
ادعى كل زوج علمه بأسبقه سمعت دعواهما بناء على الجديد وقبول اقرارها بالنكاح فان
أنكرت حلفت وان أقرت لأحدهما ثبت نكاحا وسماح دعوى الآخر وتحليفها له يبنى
على القولين فيمن قال هذا الزيد بل لعمر وهل يغرم له امر وان قلنا انهم فزعم ولو نولي طرفي عقد
في تزويج بنت ابنه بابن ابنه الا آخر صح في الاصح ولا يزوج ابن العم نفسه بل يزوجه ابن عم
في درجته فان فقدت القاضى فلأولاد القاضى نكاح من لا ولي لها زوجة من فوقه من الولاية أو
خالته وكلا يجوز ولو احدثتولى الطرفين لا يجوز أن يوكل وكلا في أحدهما أو وكيلين فيهما في
الاصح * (فصل) * يزوجهما الولي غير كف برضاها أو بعض الأولياء المستوين برضاها ورضا
الباقين صح ولوزوجهما الاقرب برضاها فليس للابعد اعتراض ولو تزوجهما أحدهم به برضاها
دون رضاها لم يصح وفي قول يصح ولهم الفسخ ويجرى القولان في تزويج الاب بكر أو صغيرة
أو بالغة غير كف بغير رضاها في الاظهر باطل وفي الآخر يصح وللبالغة الخيار وللصغيرة اذا
بلغت ولو طلبت من لا ولي لها أن يزوجهما السلطان بغير كف ففعل لم يصح في الاصح وخصال
الكفاءة سلامة من العيوب المثبتة للخيار وحرية فالزقيق ليس كفوا لحرية والعقيق ليس كفوا
لحرية أصلية ونسب فالعجى ليس كفء عر بية ولا غير قرشي قرشية ولا غير هاشمي ومطايي لهما
والاصح اعتبار النسب في الحجم كالعرب وعفة فليس فاسق كفء عفة وحرية فصاحب حرفة
دينه ليس كفء أرفع منه فكأنس وحجام وحارس وراعي وقيم الحمام ليس كفء بنت خياط
ولا خياط بنت تاجر أو برار ولاهما بنت عالم وقاض والاصح ان اليسار لا يعتبر وان بعض الخصال
لا يقابل ببعض وليس له تزويج ابنه الصغيرة وكذا امعية على المذهب ويجوز من لا تسكاته
يبقى الخصال في الاصح * (فصل) * لا يزوج مجنون صغير وكذا كبير الحاجة فواحدة وله
تزوج مجنون غير عاقل أكثر من واحدة ويزوج المجنونة أب أو جدان ظهرت مصلحة ولا يشترط
الحاجة وسواء صغيرة وكبيرة ثيب وبكر فان لم يكن أب وجد لم تزوج في صغيرها فان بلغت
زوجها السلطان في الاصح للحاجة لا لمصلحة في الاصح ومن حجر عايله بسفه لا يستقل بنكاح بل
ينكح باذن وليه أو يقبل له الولي فان أذن له وعين امرأة لم ينكح غيرها وينكحها بغير المثل
أو أقل فان زاد فالمشهور صحة النكاح بغير المثل من المسمى ولو قال انكح بألف ولم يعين امرأة
نكح بالقل من ألف ومهر من مالها ولو أطلق الاذن فالاصح صحته وينكح بغير المثل من تلق به
فان قبل له وليه اشترط اذنه في الاصح ويقبل بغير المثل فأقل فان زاد صح النكاح بغير المثل وفي
قول يبطل ولو نكح السفية بلا اذن فباطل فان وطئ لم يلزمه شئ وقيل مهر مثل وقيل أقل متول

ومن

ودفعها سرا وفي رمضان ونحوه ريب بخلافه افضل ونحوه بما يحتاجه مأمونه (٧١) أولاد من لا يظن له وفاء ونسب بما فضل عن حاجته ان

صبر والا كره

(كتاب النكاح) سن لما نقله ان وجد أهله والافتركة أولى وكسر توفاه بهوم وكره لغيره ان نكحها وكان به علة كهرم والافضل لعبادة افضل فان لم يتعبده لنكاح افضل وسن بكر الاعدو دينه علة ولود نسبية غير ذان قرابة قريبة ونظر كل لا آخر بعد قصده نكاحه قبل خطبة غيره عورة وله تكريره وحرم نظره نحو رجل كبير ولو مراهما شيئا من كبيرة اجنية ولو أمة وله بلا شهوة نظره سبته وهما عفيفان ومحرمة من لا ما بين سرور كبة ككسه وحل بلا شهوة نظره صغيرة خلا فرج ونظره مسح لاجنية وعكسه ورجل لرجل وامرأة لامرأة كظفر لمحرم وحرم نظره كافر لمسلم ونظر امرؤ دجيل أو بشهوة لا نظره لحاجة للمعاملة وشهادة وتعليم وحيث حرم نظره حرم من ويباحان لعلاج كفصد وبشرطه والحال امرأه نظره كل بدنها بالامانع ككسه *(فصل)* تحل خطبة خلية عن نكاح وعدة وتريض المعتدة غير رجعية بكواب ويحرم على عالم خطبة على خطبة جائزة ممن صرح باجابه الا باع-راض ويجب ذكر عيوب من أريد اجتماع عليه اريده فان اندفع بدونه حرم وسن خطبة قبل خطبة وقبل عقد ولو أوجب ولي الخطب زوج خطبة قصيرة فتقبل صح لكنها لا تسن *(فصل)* أركان زوجة ورجسة وولي وشاهدان وصيغة وشرط فيهما في البيع واقتراض أو نكاح ولو بعيمسة وصح بتم قبول وبرو-جتي وتزوجها مع زوجتك أو تزوجت لابنة في الصيغة ولا بقبالات ولا نكاح شغار كزوجتكها على أن تزوجني بنتك وبضع كل صداق الاخرى فيقبل وكذا الوصية ما لا فان لم يعمل البضع صدقا صح وفي الزوج حل واختيار وتعيين وعلم بعمل المرأة له وفي الزوجة حل وتعيين وخاومها وفي الولي اختيار وتقديمه وفي الشاهدان ما في

ومن حجر عليه افس يسه نكاحه وون اسكاح في كسب لا فيهما ونكاح عبد بلا اذن سيده باطل وباذنه صحيح وله اطلاق الاذن وله تقييده بامرأة أو قبيلة أو بلاد ولا يسه دل على اذن فيه والاطهر أنه ليس لا يسه اجبار عبده على النكاح ولا عكسه وله اجبار أمة بأي صفة كانت فان طابت لم يلزم-تزوجها وقيل ان حرمت عليه لزمه واذا تزوجها فالاصح انه بالملك لا بولاية فيزوج مسلم أمة الكافرة وفاسق وكاتب ولا يزوج ولي عبده صبي وبزوجه أمة في الاصح *(باب ما يحرم من النكاح)*

تحرم الامهات وكل من ولدت أو ولدت من ولدك فهي أمك والبنات وكل من ولدتها أو ولدت من ولدها فبناتك (قلت) والخلوة من زنا محله ويحرم على المرأة ولدها من زنا والله أعلم والاختوات وبنات الاختوة والاختوات والع-مات والخلوات وكل من هي أخت ذكرك ولدك فعمتك أو أخت أنثى ولدك فخالتك ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع أيضا وكل من أرضعتك أو أرضعت من أرضعتك أو من ولدك أو ولدت مرضعتك أو ذالبتها فأم رضاع وقس الباقي ولا يحرم عليك من أرضعت أهلك وناقلتك ولا أم مرضعة ولدك وبنتها ولا أخت أخيك بنسب ولا رضاع وهي أخت أخيك لا بلسانك لا، وعكسه وتحرم زوجة من ولدك أو ولدك من نسب أو رضاع وأمهات زوجتك من-ما وكذا بناتها ان دخلت بها ومن وطئ امرأة أهلك حرم عليه أمهاتها وبناتها وحرمت على آباءه وأبنائه وكذا الموطوءة بشبهة في-حقه قبل أو-حقها الا المزني بها وإبنت مباشرة بشهوة كوطء في الاظهر ولو اختلطت محرم بنسوة قريبة كبيرة نسكح منهن لا بمصورات ولو طرأ أو بدت تحريم على نكاح قطعه كوطء زوجة أبيه بنسب-بها ويحرم جمع المرأة وأختها أو عمتها أو خالتها من رضاع أو نسب فان جمع بعد بطل أو مرتباً فالثاني ومن حرم جمعها بنكاح حرم في الوطء بآل لا ملكهما فان وطئ واحدة حرمت الاخرى حتى يحرم الاولى كبيع أو نكاح أو كتابة لا-حيض واحرام وكذا رهن في الاصح ولو ملكها ثم نسكح أختها أو عكس حالت المنكوحه دونها ولا لعب-داسر أنان وللعرار ربع فقط فان نسكح نسكح مع ابطان أو مرتباً فالخامسة وتحل الاخت والخامسة في عدة بائن لار رجعية واذا طلق الحر ثلاثاً والعبد طلقته-ين لم تحل له حتى تنكح وتغيب بقبالها حشفته أو قدرها بشرط الانتشار وصحة النكاح وكونه ممن يمكن جماعه لا طفلاً على المذهب فيهن ولو نسكح بشرط اذا وطئ طلق أو بانث أو فلا نكاح بطل وفي التطايق قول *(فصل)* لا ينكح من ملكها أو بعضها ولو ملك زوجته أو بعضها بطل نكاحه ولا تنكح من ملكه أو بعضها ولا المرأة غيرة الابشروط أن لا يكون تحت حرة تصح لا ستمتع قبل ولا غيره الحرة وأن يجز عن حرة تصلي قبل أو لا تصلي فلو قدر على غائبة حلت أمة ان حاقه مشقة ظاهرة في قدرها أو خاف زنا مدنه ولو وجد حرة بمؤجل أو بدون مهر مثل فالاصح حل أمة في الاولى دون الثانية-ة وأن يخاف زنا فلا والله كنه تسرف لا خوف في الاصح واسلامها وتحل لحر وعبد كتابيين أمة كتابية على الصحيح لا لعبده مسلم في المشهور ومن بعضها قريب كرقبة ولو نسكح حرة بشرط ثم أسرا ونكح حرة لم تنفسخ الأمة ولو جمع من لا تحل له أمة حرة وأمة بعد بطالت الأمة لا الحرة في الاظهر *(فصل)* يحرم نكاح من لا كتاباها كوثنية ومجوسية وتحل كتابية لكن تكره حرة بينة وكذا ذميمة على الصحيح والكتابية يهودية أو نصرانية لا متمسكة بالزور وغيره فان لم تكن الكتابية اسرا-ب-له فالاطهر حالها ان علم دخول قومه في ذلك الدين قبل نسخته وتحريمه وقبل يكنى قبل نسخته والكتابية المنكوحه كسلفة في نفقة وقسم وطلاق ونحوه على غسل حيض ونفاس وكذا اجنبية وترك

الشهادات وعدم تعين للولاية وصح بابي الزوجين وعدوهم وظاهر استوري عدالة الاسلام وحرية وتبين بطلانه بحجة فيه أو باقرار

الزوجين في حقهما الا شاهدان بما يمنع صحته
 في ولد أو شاهد حلف و سن اشهاد
 على رضامن يعتبر رضاها * (فصل) *
 لا تعد امرأة نكاحا ويقبل اقرار مكافئة به
 لمصدقها ويجبر به ولا ب تزويج بكر بلا اذن
 بشرطه و سن له استئذان مكافئة وسكوتها
 بعد اذ لا تزوج ولي ثيبا لو طء في قبلها
 ولا غير أب بكر الا باذن - ما بالعتين وأحق
 الاولياء أب فأبوه فساتر العصة المجمع على
 ارثهم كآرثهم فالسالمات ولا يخرج ابن
 بنته و تزوج عتيقة امرأة حية من زوجها
 وان لم ترض فاذا ماتت زوج من له الولاء
 و تزوج السالمات اذا غاب الا قرب مرحلتين
 أو أحرم أو عضل مكافئة دعت الى كف ولو
 عينت كفوا فلا يجبر تعيين آخر * (فصل) *
 يمنع الولاية رق وصبا وجنون وفسق غير
 الامام ويجبر سقه واختلال نظر واختلاف
 دين وينقلها كل لاء - دلاء وانما بل
 ينتظر زواله ولا احرام ولا بعد وكيل حرم
 ولو لا ولا يجبر وكيل بتزويج مواليته وان لم
 تأذن ولم يعين زوج وعلى الوكيل احتياط
 كغيره ان لم تنه وأذنت في تزويج وعين من
 عينته وليقل وكيل ولي زوجته بنت فلان
 وولي لو وكيل زوج زوجته بنتي فلان فيقول
 قبالت نكاحه هاله وعلى أب تزويج ذى جنون
 طبق بكر الحاجة وولى اجابة من سألته
 تزويجا واذا اجتمع اولياء في درجة وأذنت
 لكل سن أفقههم فأورعهم فأسنهم برضاهم
 فان تشاوروا اتحادا طاب أقرع فلوزوج
 مفضل صح أو أحدهم زيدا أو آخرهما
 وعرف سابق ولم ينس فهو الصحيح أو نسي
 وجب توقف حتى يتبين والابد لا فلو ادعى
 كل علمها بسبق نكاحه سمعت فان أنكرت
 حلفت أو أقرت لاحدهما ثبت نكاحه
 ولا آخر تخليفها وليد تولى طر في تزويج
 بنت ابنه ابن ابنه الآخر ولا يزوج نحو ابن
 عم نفسه ولو بوكالة فيزوجه مساويه
 ففاض وقاضيا فاض آخر * (فصل) *
 زوجها غير كف برضاها ولي منفرد أو أقرب

أ كل خنزير في الاظهر وتجبر هي ومسلمة على غسل ما نجس من أعضائها وتحرم متولدة من وثني
 وكثابة وكذا عكسه في الاظهر وان خالفت السامرة اليهود والصابئون النصاري في أصل دينهم
 حرم والافلا ولونهم ودنصراني أو عكسه لم يقرب في الاظهر فان كانت امرأه لم تحل لمسلم فان كانت
 منكوحته فمكرمة مسلمة ولا يقبل منه الا الاسلام وفي قول أو دينه الا قول ولو توثن لم يقرب وفيما
 يقبل القولان ولو توثن أو تنصر لم يقرب ويتعين الاسلام كسلم ارتد ولا تحل مرتدة لاحد
 ولو ارتد زوجان أو أحدهما قبل دخول تحبزت الفرقة أو بعده وقفت فان جمعها الاسلام في
 العدة دام النكاح والافا لفرقة من الردة يحرم الوطء في التوقف ولا حد
 * (باب نكاح المشرک) * أسلم كلابي أو غيره وتحتته كتابية دام نكاحه أو وثنية أو مجوسية
 فتخلفت قبل دخول تحبزت الفرقة أو بعده وأسلمت في العدة دام نكاحه والافا لفرقة من
 اسلامه ولو أسلمت وأصر فمكعه ولو أسلم ما دام النكاح والمعبة بانحر اللفظ وحيث أدمن
 لا يضره مقارنة العقد لمفسده وزائل عند الاسلام وكانت بحيث تحل له الا أن وان بقي المفسد
 فلا نكاح فيقر على نكاح بلا ولي وشهود وفي عدة هي منقضية عند الاسلام وموقتات ان
 اعتقدوه وبدوا وكذا الوفاق الاسلام عدة شبهة على المذهب لانكاح محرم ولو أسلم ثم أحرم
 ثم أسلمت وهو محرم أقر على المذهب ولو نكح حرة وأمة وأسلموا تعينت الحرة وان دفعت
 الامة على المذهب ونكاح الكفار صحيح على الصحيح وقيل فاسد وقيل ان أسلم وقرر تبينا صحته
 والافلا فعلى الصحيح لو طلق ثلاثا ثم أسلم لم تحل الابعمال ومن قررت فلها المسمى الصحيح وأما
 الفاسد حكمه فان قبضته قبل الاسلام فلا شيء لها والا فمهر مثل وان قبضت بعضه فلها فسط ما بقي
 من مهر مثل ومن اندفعت باسلام بعد دخول فلها المسمى الصحيح ان صح نكاحهم والا فمهر مثل
 أو قبله وصح فان كان الاندفاع باسلامها فلا شيء لها أو باسلامه فنصف مسمى ان كان صحها
 والافنصف مهر مثل ولو ترفع اليناذي ومسلم وجب الحكم أو ذم بيان وجب في الاظهر
 ونقرهم على ما نقر لو أسلموا ونطل ما لا نقر * (فصل) * أسلم وتحتته أكثر من أربع وأسلمن
 معه أو في العدة أو كن كتابيات لزمه اختيار أربع ويندفع من زاد وان أسلم معه قبل دخول
 أو في العدة أربع فقط تعين ولو أسلم وتحتته أم وبنتها كتابيتان أو أسلمتا فان دخل بهما حرمتا
 أبدا أو ابوا واحدة تعينت البنت وفي قول يتخير أو بالبنت تعينت أو بالام حرمتا أبدا وفي قول
 تبقى الام أو وتحتته أمة أسلمت معه أو في العدة أقران حلت له الامة وان تخلفت قبل دخول
 تحبزت الفرقة أو اماء وأسلمن معه أو في العدة اختار أمة ان حلت له عند اجتماع اسلامه
 واسلامهن والا اندفعن أو حرة واماء وأسلمن معه أو في العدة تعينت وان دفعن وان أصرت
 فأنقضت عدتها اختار أمة ولو أسلمت وعنتن ثم أسلمن في العدة فكهر اثر فيختار أربعها
 والاختيار اختارتك أو قررت نكاحك أو أمسكتك أو ثبتك والطلاق اختيار لا الظاهر والايلاء
 في الاصح ولا يصح تعليق اختيار ولا فسخ ولو حصر الاختيار في خمس اندفع من زاد وعليه
 التعيين ونفقتن - حتى يختار فان ترك الاختيار حبس فان مات قبله اعتدت حامل به وذات
 أشهر وغير مدخول بها بأربعة أشهر وعشر وذات اقراء بالا أكثر من الاقراء وأربعة أشهر
 وعشر ويوقف نصيب زوجات حتى يصطلحن * (فصل) * أسلم ما استمرت النفقة ولو أسلم
 وأصرت حتى انقضت العدة فلا وان أسلمت فيهم لم تستحق لمدة الخفاف في الجديد ولو أسلمت
 أولا فأسلم في العدة أو أصر فلها نفقة العدة على الصحيح وان ارتدت فلا نفقة وان أسلمت في العدة
 وان ارتدت فلها نفقة العدة * (باب الخيار والافاف ونكاح العبد) *

سابقة ونسب ولو في العجم فمجي ايس كفوعر ييه ولا غير فترتي لغرضية ولا (٨١) غير هاشمي ومطلي لهم ما وعفة فليس فاسق كفوعفة

وجد أحد زوجين بالآخرة جنونا أو جذا ما أو برضا أو وجدها رتقاء أو قرناء أو وجدته عنينا أو مجبو بائنت الخيار في فسخ النكاح وقيل ان وجد به مثل عيبه فلا ولو وجدته حتى وانما افلا في الاظهر ولو حدث به عيب تخيرت الامة بعد دخول أو بهاتخير في الجديد ولا خيار لو لم يحدث وكذا بمقارن جب وعنة ويخير بمقارن جنون وكذا جذا م وبرص في الاصح والخيار على الفور والفسخ قبل دخول يسقط المهر وبعده الاصح انه يجب مهر مثل ان فسخ بمقارن أو بمحدث بين العقد والوطء جهله الواطئ والمسمى ان حدث بعد وطء ولو انفسخ برودة بعد وطء فالمسمى ولا يرجع الزوج بعد الفسخ بالمهر على من غره في الجديد ويشترط في العنة رفع الى حاكم وكذا سائر العيوب في الاصح وتثبت العنة باقراره أو بيئته على اقراره وكذا بيمينها بعد نكوله في الاصح واذا ثبتت ضرب القاضى له سنة بطاها فاذا تمت رفعت اليه فان قال وطئت حلفت فان نكل حلفت فان حلفت أو أقر استقلت بالفسخ وقيل تحتاج الى اذن القاضي أو فسخه ولو اعترفته أو مرضت أو حبست في المدة لم تحسب ولو رضيت بعد هابه بطل - فمها وكذا الواجلته على الصحيح ولو نكح وشرط فيها اسلام أو في أحد - ههنا نسب أو حرية أو غيرهما فان خالف فلا طهر صححة النكاح ثم ان بان - غير انما شرط فلا خيار وان بان دونها فلا خيار وكذا في الاصح ولو طهرها مسلمة أو حرة فبانت كتابية أو أمة وهي تحل له فلا خيار في الاظهر ولو أذنت في تزويجها بمن ظنته كفوا فبان فسقه أو دناءة نسبه وحرقته فلا خيارها (قلت) ولو بان مميها أو عبدا فلا خيار والله أعلم ومتى فسخ بخلاف حكم المهر والرجوع به على الغار ما سبق في العيب والمؤثر غير قارن العقد ولو غر بحررية أمة ومحممها فالولد قبل العلم حرو على المغرور قيمته لسيدها ويرجع بها على الغار والتغريب بالحرية لا يتصور من سيدها بل من وكيله أو منها فان كان منها تعلق الغرم بذمتها ولو انفصل الولد ميتا بالاجنابة فلا شيء فيه ومن عتقت تحت رقيق أو من فيه رفق تخيرت في فسخ النكاح والاظهر أنه على الفور فان قالت جهات العتق صدقت بيمينها ان امكن بأن كان المعتق غائبا وكذا ان قالت جهات الخيار به في الاظهر فان فسخت قبل وطء فلا مهر وبعده يعتق بعده وجب المسمى أو قبله فمهر مثل وقيل المسمى ولو عتق بعض - هاهنا أو كوتبت أو عتق عبد تحت أمة فلا خيار (فصل) * يلزم الولد اعطاف الاب والجداد على المشهور بأن يعطيه مهر حرة أو يقول انكح وأعطيك المهر أو ينكح له باذنه ويهرأ أو يملكه أمة أو ثمنها ثم عليه مؤنتهما وايس للاب تعيين النكاح دون التسرى ولا ربيعة ولو اتفقا على مهر فتعيينها للاب ويجب التجديد اذا ماتت أو انفسخ برودة أو فسخه بعيب وكذا ان طاق بعد في الاصح وانما يجب اعطاف فاقدم مهر محتاج الى نكاح ويصدق اذا ظهرت الحاجة بلا عين ويحرم عليه وطء أمة ولده والمذهب وجوب مهر لاحد فان أحبل فالولد حرسب فان كانت مستولدة للابن لم تصر مستولدة للاب والا فلا يظهر أنها تصير وأن عليه قيمتها مع مهر لا قيمة ولدى الاصح ونكاحها فلو ملك زوجته والده الذي لا تحل له الامة لم يفسخ النكاح في الاصح وليس له نكاح أمة مكاتبه فان ملك مكاتب زوجة سيده انفسخ النكاح في الاصح (فصل) * السيد باذنه في نكاح عبده لا يضمن مهر او نفقة في الجديد وهما في كسبه بعد النكاح المعتاد والنادر فان كان مأذونا له في تجارة ففيما في يده من ربح وكذا رأس مال في الاصح وان لم يكن مكتسبا ولا مأذونا له في ذمته وفي قول على السيد وله المسافرة به ويفوت الاستمتاع واذا لم يسافر لزمه تخليته ليلا للاستمتاع ويستخدمه من ان تكفل المهر والنفقة والا فخليه لكسبهما وان استخدمه بلا تكفل لزمه الاقل من أجره مثل وكل المهر والنفقة وقيل يلزمه المهر والنفقة ولو

وجد أحد زوجين بالآخرة جنونا أو جذا ما أو برضا أو وجدها رتقاء أو قرناء أو وجدته عنينا أو مجبو بائنت الخيار في فسخ النكاح وقيل ان وجد به مثل عيبه فلا ولو وجدته حتى وانما افلا في الاظهر ولو حدث به عيب تخيرت الامة بعد دخول أو بهاتخير في الجديد ولا خيار لو لم يحدث وكذا بمقارن جب وعنة ويخير بمقارن جنون وكذا جذا م وبرص في الاصح والخيار على الفور والفسخ قبل دخول يسقط المهر وبعده الاصح انه يجب مهر مثل ان فسخ بمقارن أو بمحدث بين العقد والوطء جهله الواطئ والمسمى ان حدث بعد وطء ولو انفسخ برودة بعد وطء فالمسمى ولا يرجع الزوج بعد الفسخ بالمهر على من غره في الجديد ويشترط في العنة رفع الى حاكم وكذا سائر العيوب في الاصح وتثبت العنة باقراره أو بيئته على اقراره وكذا بيمينها بعد نكوله في الاصح واذا ثبتت ضرب القاضى له سنة بطاها فاذا تمت رفعت اليه فان قال وطئت حلفت فان نكل حلفت فان حلفت أو أقر استقلت بالفسخ وقيل تحتاج الى اذن القاضي أو فسخه ولو اعترفته أو مرضت أو حبست في المدة لم تحسب ولو رضيت بعد هابه بطل - فمها وكذا الواجلته على الصحيح ولو نكح وشرط فيها اسلام أو في أحد - ههنا نسب أو حرية أو غيرهما فان خالف فلا طهر صححة النكاح ثم ان بان - غير انما شرط فلا خيار وان بان دونها فلا خيار وكذا في الاصح ولو طهرها مسلمة أو حرة فبانت كتابية أو أمة وهي تحل له فلا خيار في الاظهر ولو أذنت في تزويجها بمن ظنته كفوا فبان فسقه أو دناءة نسبه وحرقته فلا خيارها (قلت) ولو بان مميها أو عبدا فلا خيار والله أعلم ومتى فسخ بخلاف حكم المهر والرجوع به على الغار ما سبق في العيب والمؤثر غير قارن العقد ولو غر بحررية أمة ومحممها فالولد قبل العلم حرو على المغرور قيمته لسيدها ويرجع بها على الغار والتغريب بالحرية لا يتصور من سيدها بل من وكيله أو منها فان كان منها تعلق الغرم بذمتها ولو انفصل الولد ميتا بالاجنابة فلا شيء فيه ومن عتقت تحت رقيق أو من فيه رفق تخيرت في فسخ النكاح والاظهر أنه على الفور فان قالت جهات العتق صدقت بيمينها ان امكن بأن كان المعتق غائبا وكذا ان قالت جهات الخيار به في الاظهر فان فسخت قبل وطء فلا مهر وبعده يعتق بعده وجب المسمى أو قبله فمهر مثل وقيل المسمى ولو عتق بعض - هاهنا أو كوتبت أو عتق عبد تحت أمة فلا خيار (فصل) * يلزم الولد اعطاف الاب والجداد على المشهور بأن يعطيه مهر حرة أو يقول انكح وأعطيك المهر أو ينكح له باذنه ويهرأ أو يملكه أمة أو ثمنها ثم عليه مؤنتهما وايس للاب تعيين النكاح دون التسرى ولا ربيعة ولو اتفقا على مهر فتعيينها للاب ويجب التجديد اذا ماتت أو انفسخ برودة أو فسخه بعيب وكذا ان طاق بعد في الاصح وانما يجب اعطاف فاقدم مهر محتاج الى نكاح ويصدق اذا ظهرت الحاجة بلا عين ويحرم عليه وطء أمة ولده والمذهب وجوب مهر لاحد فان أحبل فالولد حرسب فان كانت مستولدة للابن لم تصر مستولدة للاب والا فلا يظهر أنها تصير وأن عليه قيمتها مع مهر لا قيمة ولدى الاصح ونكاحها فلو ملك زوجته والده الذي لا تحل له الامة لم يفسخ النكاح في الاصح وليس له نكاح أمة مكاتبه فان ملك مكاتب زوجة سيده انفسخ النكاح في الاصح (فصل) * السيد باذنه في نكاح عبده لا يضمن مهر او نفقة في الجديد وهما في كسبه بعد النكاح المعتاد والنادر فان كان مأذونا له في تجارة ففيما في يده من ربح وكذا رأس مال في الاصح وان لم يكن مكتسبا ولا مأذونا له في ذمته وفي قول على السيد وله المسافرة به ويفوت الاستمتاع واذا لم يسافر لزمه تخليته ليلا للاستمتاع ويستخدمه من ان تكفل المهر والنفقة والا فخليه لكسبهما وان استخدمه بلا تكفل لزمه الاقل من أجره مثل وكل المهر والنفقة وقيل يلزمه المهر والنفقة ولو

(١١ - منهاج) وأختها أو خالتها فان جمع بينهما بقدر حال أو بعد من فكتز وج من اثنين وله تملكهما فان وطئ أحدهما حرم

الانحرى حتى يحرم الاولى بارأله ملك أو نكاح أو كتابة (٨٢) ولو ملكها ونكح أخرى - مات الاخرى دونها والحرار بيع ولغيره ثنتان فلوراد في

نكح فاسدا ووطئ فمهر مثل في ذمته وفي قول في رقبته وإذا تزوج أمته استخدمها ثم ارأسها
للزواج لئلا ولا نفقة على الزوج حيث نكح في الاصح ولو أدخل في داره بيتا وذل للزوج تخلو به فيه
لم يلزمه في الاصح والسيد السهر به والزوج محبتها والمذهب أن السيد لو قتلها أو قتل نفسها
قبل دخول سعة طهرها وان الحرة لو قتلت نفسها أو قتل الأمة أجنبي أو ماتت فلا يكملها كذا
بعد دخول ولو باع مروجته فالمرء للبائع فان طاعت قبل دخول فنصفه له ولو تزوج أمته بعد علم
يجب مهر

(كتاب المداق)

يسن تسميته في العقد ويجوز اخلاؤه منه وما صح مبيعا صح صداقا وإذا أصدق عينا فتأثرت في
يده ضمنها ضمان عقد وفي قول ضمان يدين على الاول ليس لها بيعه قبل قبضه ولو تلف في يده وجب
مهر مثل وان أتلفه فقابضة وان أتلفه أجنبي تخيرت على المذهب فان فسخت الصداق أخذت
من الزوج مهر مثل والاغرمت المتلف وان أتلفه الزوج فكأنه وقيل كأجنبي ولو أصدق
عبدین فتلف أحدهما قبل قبضه انسخ فيه لافي الباقي على المذهب ولها الخيار فان فسخت
فمهر مثل والافضة التالف منه ولو تعيب قبل قبضه تخيرت على المذهب فان فسخت فمهر مثل والا
فلا شيء والمنافع الفاتئة في يد الزوج لا يضمنها وان طابت التسليم فامتنع م على ضمان العقد
وكذا التي استوفاهما بر كوي ونحوه على المذهب ولها حبس نفسها بالنقبض المهر المعين والحال
لا المؤجل فلوحل قبل التسليم فلا حبس في الاصح ولو قال كل لا أسلم حتى تسلم ففي قول يجبر
هو وفي قول لا يجبر ومن سلم أجبر صاحبه والاظهر يجبران فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر
بالتكفين فاذا سلمت أعطاها العدل ولو بادرت فكنت طالبتها فان لم يطأ امتنعت حتى يسلم وان
وطئ فلا ولو بادر فسلم فالتمكن فان منعت بلا عذر استردان قلنا انه يجبر ولو استهانت لتتلف
ونحوه أمهات ما يراه قاض ولا يجاوز ثلاثة أيام لئلا ينقطع حبس ولا تسلم صغيرة ولا مريضة
حتى يزول مانع وطء ويستقر المهر بوطء وان حرم كائن ضرر بموت أحدهما لا بخلوته في الجديد
*(فصل) * نكحها بنكح أو حر أو مفعوب وجب مهر مثل وفي قول قيمته أو بمملوك ومفعوب
بطل فيه وصح في المملوك في الاظهر وتخيرت فان فسخت فمهر مثل وفي قول قيمتها وان أجازت
فلها مع المملوك حصه المفعوب من مهر مثل بحسب قيمتها وفي قول تقنع به ولو قال زوجتك
بنتي وبعتك فوبها بمذا العبد مع النكاح وكذا المهر والبيع في الاظهر وبوزع العبد على
الثوب ومهر مثل ولو نكح بألف على أن لا يها أو أن يعطيه ألفا فالمذهب فساد الصداق
وجوب مهر المثل ولو شرط خيارا في النكاح بطل النكاح أو في المهر فلا يظهر صحة النكاح
لا المهر وسائر الشروط ان وافق مقتضى النكاح أو لم يتعاق به غرض افاد مع النكاح والمهر
وان خالف ولم يتخل بمقصوده الاضلي كشرط أن لا يتزوج عايبا أو لا نفقة لها صح النكاح
فسد الشرط والمهر وان أدخل كأن لا يوطأ أو يطلق بطل النكاح ولو نكح نسوة بمهر فلا يظهر
فساد المهر ولكل مهر مثل ولو نكح لعاقل بفوق مهر مثل أو أن نكح بنتا لرشيدة أو رشيدة بكرة
بلاذن بدونه فساد المسمى والاظهر صحة النكاح بمهر مثل ولو توافقوا على مهر كان سرا أو علنا
زيادة فالمذهب وجوب ما عاقبه ولو قالت لوليها زوجي بألف فنقص عنه بطل النكاح ولو
أطلقت فنقص عن مهر مثل بطل وفي قول يصح مهر مثل (قلت) الاظهر صحة النكاح في
الموردين بمهر المثل والله أعلم *(فصل) * قالت رشيدة تزوجني بلامهر فزوج ونفي المهر
أوسكت فهو تفويض صحيح وكذا لو قال سيد أزوجتك بلامهر ولا يصح تفويض غير
رشيدة وإذا جرى تفويض صحيح فلا يظهر أنه لا يجب شيء بنفس العقدان ووطئ فمهر مثل ويعتبر

عقد بطل أو عقد من نكاح ونحوه - لنحو
أخت وزائدة في عدة بائن وإذا طلق حرثا
أو غيره ثنتين لم تحل له حتى يغيب به بلها مع
افتراض حشفة ممكن وطوء أو قد رها في
نكاح صحيح مع انتشاره (فصل) * لا ينكح
من ملكه أو بهضه فلو طرأ لك تام على
نكاح انفسه ولا حر من يمارق لغيره الا
بجزءه عن أصل لتمتع كان ظهرت مشقة
في سفره لغائبة أو خاف زنا مدته أو وجد
حره أو جل أو بلامهر أو بأكثر من مهر مثل
لا بدونه وبخوفه زنا وباسلامها لم وطرق
يسار أو نكاح حره لا يفسخ الأمة ولو
جمعها محرمة فمهر في الحرة *(فصل) *
لا يحل نكاح كافرة الا كتابية خالصة بكرة
والكتابية يهودية أو نصرانية وشرطه في
إرائية أن لا يعلم دخول أول آبائها في
ذلك الدين بعد بعثة نكحها وغيرها أن يعلم
ذلك قبلها ولو بعد نكحها ان تخبر بها الحرف
وهي كسيلة في نحو نفقة فله اجبارها على
غسل من حدث أكبره وظف وترك تناول
خبث ونحوه - سامرية خالفت اليهود
وصابئة خالفت النصارى في أصل دينهم
أوشك ومن انتقل من دين لاخر تعين
اسلام فلو كان امرأة لم تحل لمسلم فان كانت
منكوبة فكفرته ولا تحل مرتدة وردة
قبل دخول تجزئة وبعدة فان جمعها اسلام
في العدة دام نكاح والا فالفرقة من الردة
وحرم وطء واحد *(باب نكاح المشرک) *
أسلم على كتابية تحل دام نكاحه أو غيرها
وتخلفت أو أسلمت وتختلف فكره أو أسلم
معادام والمعية باخر افظوح حيث دام لا تضر
مقارنته لفسد زائل عند اسلام ولم يعتقدوا
فساده فيقر على نكاح بلاولى وشهود وفي
عدة تنقض عند اسلام ووقت اعتقده
مؤبدا صح نكاح طرأت عليه عدة شبهة
وأسلم فيها أو أسلم فيه أحدهما ثم أحرم
ثم أسلم الآخر والاقل محرم لانكاح محرم
ونكاح الكفار صحيح فلو طلق ثلاثا ثم أسلم لم تحل له الاجماع والمقررة مسمى صحيح والسادان قبضته كله قبل اسلام فلا شيء

البنادميان أو مسلم وذمي أو معاهد أو هو
وذمي وجب الحكم ونقرهم على ما نقر لو
أسلموا ونبتل ما لا نقر * (فصل) * أسلم
على أكثر من مباح له أسلمن معه أو في عدة
أو كن كبايات لزمه أهلا اختيار مباحه
واندفع من زاد أو أسلم منه قبل دخول أو في
عدة مباح تعين أو على أم وبنتها كبايتين
أو أسلمتافان دخل بهما أو بالام حرمنا أبدا
والافلام أو أمة أسلمت معه أو في عدة
أقران حلت له حيث ذأ واما أسلمن كإمر
اختار أمة حلت له حين اجتماع اسلامهما
أو حرة واما وأسلمن كإمر تعينت وان
أصرت اختار أمة ولو أسلمت وعقن ثم
أسلمن في عدة فكهر اثر والاختيار كاخترت
نكاحك بنته أو كاخترت لك أمسكتك
كطلاق لافراق ووطء وظهار وإيلاء ولا
يعلق اختيار وفسخ وله حصر اختيار في
أكثر من مباح وعليه تعيين وموثة حتى
يختار فان تركه حبس فان أصر عزوفان
مات قبله اعتدت حامل بوضع وغيرها
بأربعة أشهر وعشر الا موطوءة ذات أقران
فيلا أكثر منهما أو وقف ارث زوجات علم
الصلح * (فصل) * أسلم معا أو هي بعد
دخول قبله أو دونه استمرت الموثة كأن
ارتد دونها

* (باب الخيار والاعفاف ونكاح الرقيق) *
يثبت خيار لكل يجنون ومسخكم جذام
وبرص وان غسان لا ولو لم ياكل منها ان
قارن عقد اول زوج برتقها أو بقرنها ولها
بجبه وبعتته قبل وطء ولا خيار يغير ذلك
فان فسخ قبل وطء فلا مهر أو بعده بجاذث
بعده فمسمى والافهر مثل ولو انفسخ بردة
بدره فمسمى ولا يرجع زوج على من غره
وشريط رفع اقصا وتثبت عنته باقراره
وبمين ردت عليها ثم ضرب له قاض سنة
بطلها أو بدها ترفعه له فان قال وطئت
وهي نيب حاف فان نكل حلفت فان
حلفت أو أقر فسخت بعد قول القاضى
ثبتت عنته ولو اعتزلته أو مرض المدقة تحسب ولو شريط في أحدهما وصف فأنكح صحيح النكاح ولكل خيار ان بان دون ما شرط لان بان مثله

بحال المدقة في الأصح ولها قبل الوطء طالبة الزوج بان يرض مهر أو حبس نفسها اليه فرض
وكذا التسليم المفروض في الأصح ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج لاعلمها بقدر مهر المثل
في الاظهر ويجوز فرض مؤجل في الأصح وفوق مهر مثل وقيل لان كان من جنسه ولو امتنع
من الفرض أو تنازع فيه فرض القاضي نقد البلد حالا (قلت) ويفرض مهر مثل ويشترط
علمه بالله أعلم ولا يصح فرض أجني من ماله في الأصح والفرض الصحيح كسعى فتش طر
بمالات قبل وطء ولو طلق قبل فرض ووطء فلا شرط وان مات أحدهما قبلهما لم يجب مهر مثل
في الاظهر (قلت) الاظهر وجوبه والله أعلم * (فصل) * مهر المثل ما يربغ به في مثلها
وركنه الاعظام نسب فبراعي أقرب من تنسب اليه وأقرب بين أخت لابوين ثم لاب
ثم بنات أخ ثم عمات كذلك فان فقد نساء العصابة أولم ينسكن أو جهل مهرهن فأرحام كجدات
وخالات ويعتبر سن وعقل ويسار وبكارة وثبوته وما اختلف فيه غرض فان اختصت بفضل
أو نقص زيد أو نقص لا ثلق بالمال ولو ساحت واحدة لم تجب موافقتها ولو خفضن للعشرة فقط
اعتبر وفي وطء نكاح فاسده مهر مثل يوم الوطء فان تكرره ففهر في أعلى الاحوال (قلت) ولو
تكرر وطء بشبهة واحدة ففهر فان تعدد جنسها تعدد المهر ولو كرر وطء مفسوخة أو مكرهه
على زنا تكرر المهر ولو تكرر وطء الاب والشريل وسيد مكاتبه ففهر وقيل مهور وقيل ان اخذ
المجلس ففهر والافهور والله أعلم * (فصل) * الفرقة قبل وطء منها أو بسببها كفسخه
بغيرها تسقط المهر ومالا كطلاق واسلامه وردته وامانته وارضاع أمه أو أمها يشطره ثم قبل
معنى التشطر أنه له خيار الرجوع والصحيح عوده بنفس الطلاق ولو زاد بعد ذلك وان طلق
والمهر تالف فنصف بدله من مثل أو قيمة وان تعيب في يدها فان قنع به والافنصف قيمته
سائما وان تعيب قبل قبضها فله نصفه ناقصا بلان خيار فان عاب بجناية وأخذت أرشها فالاصح
أن له نصف الارش ولها زيادة منفصلة وخيار في متصلة فان شئت فنصف قيمة بلا زيادة وان
سمعت لزمه القبول وان زاد ونقص ككبر عبد ووطء نخله وتعلم صنفه مع برص فان اتفقا
بنصف العين والافنصف قيمة وزراعة الارض نقص وحرثها زيادة وجل أمة وبهيمة زيادة
ونقص وقيل البهيمة زيادة واطلاع نخل زيادة متصلة وان طلق وعليه غره أو برلم يلزمه اقطاعه
فان قطف تعين نصف النخل ولو رضى بنصف النخل وتبقى قيمة الثمر الى جداره أجبرت في الأصح
ويصير النخل في يدهما ولو رضى به فله الامتناع والقيمة متى ثبت خياره أو لم يملك نصفه
حتى يختار ذو الاختيار متى رجع بقيمة اعتبر الاقل من يوحى الاصدان والقبض ولو أصدق
تعليم قرآن وطاق قبله فالاصح تعذر تعليمه ويجب مهر مثل بعد وطء ونصفه قبله ولو طلق وقد
زال ملكها عنه فنصف بدله فان كان زال وعاد تعاق بالعين في الأصح ولو وهبته له ثم طلق
فالاظهر أن له نصف بدله وعلى هذا لو وهبته النصف فله نصف الباقي وربع بدله كما وفي قول
النصف الباقي وفي قول يخير بين بدل نصف كاه أو نصف الباقي وربع بدل كله ولو كان
دينا فأبرأته لم يرجع عليه اعلى المذهب وإيس لولى عفو عن صداق على الجديد

* (فصل) * الطالقة قبل وطء ممتعة ان لم يجب شرط مهر وكذا الموطوءة في الاظهر وفرقة
لابسبها كطلاق ويستحب أن لا تنقص عن ثلاثين درهما فان تنازعا قدرها القاضي بنظره
معتبر حالها وقيل حاله وقيل حالها وقيل أقل مال * (فصل) * اختلاف في قدر مهر أو
صنفته تحالفها يتحالف وارثاها أو وارث واحد والا تحرم يفسخ المهر ويجب مهر مثل ولو
ادعت تسمية فأنكرها تحالف في الأصح ولو ادعت نكاحا مهر مثل فأنكر بالنكاح وأنكر
ثبتت عنته ولو اعتزلته أو مرض المدقة تحسب ولو شريط في أحدهما وصف فأنكح صحيح النكاح ولكل خيار ان بان دون ما شرط لان بان مثله

لسيدها لان غره أو انفصل ميتا بلا جناية ورجع على غار ان غره ما كان من وكيل سيدها أو منها تعلق الغرم بدمه ومن عتقت تحت من بهرق تحت برت لان عتق أولزم دور وخيار ما صرفوري ونحاف في جهل عتق أمكن أو خيار به أو فور وحكم مهر كعيب * (فصل) * لزوم موصرا أقرب فوارثا عتاف أصل ذكر حر معصوم عاجز عنه أظهر حاجته له بقوله بلا عيب بأن يهني له مسنة ما وعليه مؤنتها والتعيين بغير اتفاق على مهر أو ثمن له لكن لا يعين من لا تعفه وعليه تجديدان مات أو انفسخ أو طلق أو عتق بعذر ومن له أصلان وضاق ماله قدم عصبية فأقرب في فرع وحرم وطء أمة فرعه وثبت به مهران لم تصر به أم ولد أو تأخر انزال عن تعيب لاحد وولده حر نسبي وتصير أم ولده ان كان حرا ولم تكن أم ولد لفرعه وعليه فيه جهتها لقيمة ولد ونكاحها ان كان حرا لكن لو ملك زوجة أصله لم يفسخ وحرم نكاح أمة مكاتبه فان ملكه مكاتب زوجة سيدة انفسخ

* (فصل) * لا يضمن سيدة باذنه في نكاح عبده مهر أو مؤنة وهما في كسبه بعد وجوب دفعهما وفي مال تجارة أذن له فيها ثم في ذمته كرائد على مقداره مهر بوطء برضا مالكة أمرها في نكاح فاسد لم يأذن فيه وعليه تخليته له لالتمع ويستخدمه نهارا ان تحماهما والاخلاله لكسبه ما أودع الأقل منه ما من أجرة مثل وله سفر به وبأتمته المزوجة ولو زوجها صبيته أو سيدة غير مكاتبه استخداها ثم اراد يسلمها لزوجه البلاء أو مؤنة عايله اذا ولا يلزمه أن يخلو بيت بدار سيدة ها ولو قتل أمته أو قتلت نفسها قبل وطء سعة مهرها ولو باعها فالمرأونص فله ان وجب في ملكه ولو زوج أمته عبده ولا كتابة فلا مهر

* (كتاب الصدق) * سن ذكره في العقد وكره اخلاله عنه وما صح مناصح صدقا

المهر أو سكت فالاصح تكليفه البيان فان ذكر قدر أو زادت تحالفان أو أصغر منه كره حلفت وقضى لها ولو اختلف في قدره زوج وولي صغيرة أو مجنونة تحالفان في الاصح ولو قالت نكحتني يوم كذا بألف و يوم كذا بألف وثبت العقدان باقراره أو بيينة لزم الطان فان قال لم أطأ فيها أو في أحدهما صدق بهينه وسقط الشطروان قال كان الثاني تجديد لفظا لا عقدا لم يقبل

* (فصل) * وليمة العرس سنة وفي قول أو وجه واجبة والاجابة البها فرض عين وقيل كفاية وقيل سنة وانما تجب أو تسن بشرط أن لا يخص الاغنياء وأن يدعو في اليوم الأول فان أولم ثلاثة لم تجب في الثاني وتكره في الثالث وأن لا يحضره غلوف أو طمع في جاهه وأن لا يكون ثم من يتأذى به أو لا يليق به بحال سته ولا منكر وان كان يزول بحضوره فليحضر ومن الماكر فراش حرير وصورة حيوان على سقف أو جدار أو وسادة أو ستر أو ثوب ما بوس ويجوز ما على أرض وبساط ومخدة ومطوع الرأس وصورة شجر ويحرم تصوير حيوان ولا تسقط اجابة بصوم فان شق على الداعي صوم نفل فالفطار أفضل ويأكل الضيف مما قدم له بلا لفظ ولا يتصرف فيه الا بالاكلا وله أخذ ما يعلم رضاه به ويحل نثر سكر وغيره في الاملاك ولا يكره في الاصح ويحل التقاطه وتركه أولى

* (كتاب القسم والنشور) * يختص القسم بزواج ومن بات عند بعض نسوته لزمه عند من بقي ولو أعرض هنهن أو عن الواحدة لم يأثم ويستحب أن لا يعطلمن ويستحق القسم مريضه وورثاه وحائض ونفساء لانشرة فان لم ينفر دعيه كن دار عليهن في بيوتهن وان انفر دقا لا فضل المضي اليهن وله دعاهن والاصح تحريم ذهابه الى بعض ودعاء بعض الا لغرض كقرب مسكن من مضى اليها أو خوف عليها ويحرم أن يقيم بمسكن واحدة ويدعوهن اليه وأن يجتمع بين ضربتين في مسكن الا برضاها وله أن يرتب القسم على ليلة ويوم قبلها أو بعدها والاصل الليل والنهار تباع فان عمل ليل أو مسكن نهارا كالحارس فمكسه وايس للاول دخول في نوبة على أخرى ليل الا لضرورة كمرضها الخوف وحينة ذان طال مكثه قضى والا فلا وله الدخول نهارا الوضع متاع ونحوه وينبغي أن لا يطول مكثه والصحيح أنه لا يقضى اذا دخل الحاجة وان له ما سوى وطء من استمتع وأنه يقضى ان دخل بلا سبب ولا تجب تسوية في الإقامة نهارا أو أقل نوب القسم ليله وهو أفضل ويجوز ثلاثا ولا زيادة على المذهب والصحيح وجوب قرعة لا ابتداء وقيل بخير ولا يفضل في قدر نوبة لكن لحرة مثلاً أمة وتخص بكر جديدة عند زفاف بسبع بلا قضاء وثيب بثلاث ويسن تخييرها بين ثلاث بلا قضاء وسبع بقضاء ومن سافرت وحدها بغير اذنه فباشرة وبأذنه لغرضه يقضى لها واغرضها الا في الجدي ومن سافرت لقلعة حرم أن يستحب بعضها وفي سائر الاسفار الطويلة وكذا القصيرة في الاصح يستحب بعضها بقرة ولا يقضى مدة سفره فان وصل المقصد وصار مقبلا قضى مدة الإقامة لا الرجوع في الاصح ومن وهبت حقه لم يلزم الزوج الرضا فان رضى وهبت لبعينه بات عندها ليلتيهما وقيل يواليها ما أولهن سوى أوله فله التخصيص وقيل يسوي * (فصل) * ظهر أمارات نشورها وعظماها بلا مهر فان تحقق نشور ولم يتكرر وعظا وهجر في المضجع ولا يضرب في الاظهر (قلت) الاظهر يضرب والله أعلم فان تكرر وضرب فلو منعها حقا كقسم ونفقة الزمة القاضى توفيقه فان أساء خلقه وآذاها بلا سبب نهارا فان عاذرته وان قال كل ان صاحبه منه مد تعرف القاضى الحال بثقة بخبرها ما منع القاطم فان اشتد الشقاق بعث حكما من أهله وحكما من أهلها وهما وكيلان لهما وفي قول موليان من إلحاكم فعلى الأول يشترط رضاهما في كل حكمه بطلاق وقبول عرض

والأغرمت الأجنبي ولا شيء في تعيها غيره أو
عنين فتأقت واحدة قبل قبضها انفسخ
فيها وتخيرت فان فسخت فمهر مثل والأخضة
التألف منه ولا يضمن منافع فائتة بيده ولو
باستيفائه أو امتناعه من تسليم بعد طاب
ولها حبس نفسها لتقبض غيره وجبيل
ملكته بشكاح ولو تنازعا في البسداء أجبرا
فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر بتمكين فإذا
مكنت أعطاه لها ولو بادرته فمكنت طالبتها
فان لم يعطأ امتنعت ولو بادر فسلم فلهمكن
فان امتنعت لم يسر ترد وتعمل لنحو تنظاف
بطلب ما رآه قاض من ثلاثة أيام فأقل ولا
طاقة وطه وكره تسليم قبلها وتقرر بوطء
وان حرم وموت * (فصل) * نكحها بما
لا يملكه وجب مهر مثل أو به وبغيره بطل
فيه فقط وتخيرت فان فسخت فمهر مثل والا
فلها مع مملوك حصه غيره منه بحسب قيمتهما
وفي زوجتك بنتي وبعتك ثوبها هذا العبد
مع كل ووزع العبد على الثوب ومهر المثل
ولو نكح لموايه بفوق مهر مثل من ماله أو
أنكح بنتا لارشيمة أو رشيمة بكر ابلاذن
بدونه أو عينت له قدرا فنقص عنه أو أطلعت
فنقص عن مهر مثل أو نكح بألف على
أن لا يها أو أن يعطيه ألفا أو شرط في مهر
خيارا أو في نكاح ما يخالف مقتضاه ولم يخل
بمقتضاه الأصلي كأن لا يتزوج عاها بصح
النكاح بمهر مثل أو أخل به كشرط مخملة
وطء عدمه أو شرط فيه خيار بطل النكاح
أو ما يوافق مقتضاه أو مالا ولا لم يؤثر ولو نكح
نسوة بمهر فاسكل مهر مثل ولو ذكروا مهورا
سرا أو أكثر جهر الزم ما عتده * (فصل) *
مع تفويض رشيمة بزوجي بلامهر فزوج
لأبهر مثل كسيدزوج بلامهر ووجب
بوطء أو موت مهر مثل حال عقد ولها قبل
وطء طلب فرص مهر وحبس نفسها هاله
واتسليم مفروض وهو ما رضى به فلوا امتنع
منه أو تنازعا فيه فرض قاض مهر مثل علمه
حالا من نقد بدلا ولا يصح فرض أجنبي
ومفروض صحيح كسمى ومهر المثل ما رغب

خلع وتوكل حكمها يذل عوض وقول طلاق به
هو فرقة بعوض باللفظ طلاق أو خلع شرطه زوج يصح طلاقه فلو خلع عبدا أو مجورا عليه بسفه
صح ووجب دفع العوض الى مولاه أو واهيه وشرط قابله اطلاق تصرفه في المال فان اختلعت
أمة بلا اذن سيد بدين أو عين ماله بانت وللزوج في ذمتها مهر مثل في صورة العين وفي قول قبيحتها
وفي صورة الدين المسمى وفي قول مهر مثل وان أذن وعين عينه أو قدودينا فامتثلت تعاق
بالعين وبكسها في الدين وان أطاق الاذن اقضى مهر المثل من كسها وان خلع سفينة أو قال
طلعتك على ألف فقبضت طلعت رجعة فان لم تقبل لم تطلق ويصح اختلاع المريضة مرض
الموت ولا يحسب من الثابت الا زائد على مهر مثل ورجعية في الاظهر لا بان ويصح عوضه قليلا
وكثيرا دين أو عيناً منفعة ولو خلع بمجهول أو خرب بانت بمهر مثل وفي قول يبدل الخرواها ما
التوكيل فلو قال لو كيلة خالعه بما تلم ينقص منها وان أطاق لم ينقص عن مهر مثل فان نقص
فيها لم تطلق وفي قول يقع بمهر مثل ولو قالت لو كيتها اختلع بألف فامتثل نفذ وان زاد فقال
اختلعت بألفين من ماله أو كالتها بانت ويلزمها مهر مثل وفي قول الاكثر منه ومما سمعته وان
أضاف الوكيل الخلع الى نفسه نفع أجنبي والمال عليه وان أطاق فلا يظهر أن عليها ما سمعت
وعليه الزيادة ويجوز توكيلة ذميا وعبدا ومجورا عليه بسفه ولا يجوز توكيل مجور عليه في
قبض العوض والاصح صحة توكيله امرأة بخلع زوجته أو طلاقها ولو كان رجلا تولى طرفا
وقيل الطرفين * (فصل) * الفرقه باللفظ الخلع طلاق وفي قول فسح لا ينقص عددا
فعلى الاول لفظ الفسخ كناية والمفاداة كخلع في الاصح واللفظ الخلع صريح وفي قول كناية
فعلى الاول لو جرى بغير ذكروا مال وجب مهر مثل في الاصح ويصح بكاتبات الطلاق مع النية
وبالجمية ولو قال بعتك نفسك كذا فقالت اشتريت فمكايه خلع واذا بدأ بصيغة معاوضة
كطلعتك أو خالعتك بكذا أو قلنا الخلع طلاق فهو معاوضة فيها شوب تعليق وله الرجوع قبل
قبولها أو بشرط قبولها باللفظ غير منفصل فلو اختاب ايجاب وقبول كطلعتك بألف فقبضت
بألفين وعكسه أو طلعتك ثلاثا بألف فقبضت واحدة بثلاث ألف فغور ولو قال طلعتك ثلاثا بألف
فقبضت واحدة بألف فالاصح وقوع الثلاث ووجوب ألف وان بدأ بصيغة تعليق كتنى أو متى
ما أعطيتني فتعاقب فلا رجوع له ولا بشرط القبول لفظا ولا الاعطاء في المجلس وان قال ان أو
اذا أعطيتني فكذلك لكن بشرط اعطاء على الفور وان بدأت بطالب طلاق فأجاب فمعاوضة
مع شوب جمالة فلها الرجوع قبل جوابه وبشرط فور لجوابه ولو طابت ثلاثا بألف فطلق
طلقة بثلاثة فواحدة بثلاثة واذا خلع أو طاق بعوض فلا رجعة فان شرطها فرجعي ولا مال وفي
قول بان بمهر مثل ولو قالت طلعتي بكذا وارتدت فأجاب ان كان قبل دخول أو بعده وأصرت
حتى انقضت العدة بانت بالردة ولا مال وان أسلمت فيها طلعت بالمال ولا يضر تخال كلام يسير
بين ايجاب وقبول * (فصل) * قال أنت طالق وعليك أو ولي عليك كذا ولم يسبق
طلبها بمال وقع رجعي قبلت أم لا ولا مال فان قال أردت ما يراد بطلعتك بكذا أو صدقته فكهو في
الاصح وان سبق بانت بالمدكور وان قال أنت طالق على أن لي عليك كذا فالمذهب انه
كناقتك بكذا فاذا قبلت بانت ووجب المال وان قال ان ضمنت لي ألفا فانت طالق فضمنت في
الفور بانت ولزمها الالف وان قال متى ضمنت فتى ضمنت طلعت وان ضمنت دون الالف لم
تطلق ولو ضمنت ألفين طلعت ولو قال طلق نفسك ان ضمنت لي ألفا فقالت طلعت وضمنت أو
عكسه بانت بألف فان اقضرت على أحدهما فلا واذا عاق باعطاء مال فوضعت بين يديه

به في مثلها من عصبانها القري فالقري فتقدم أخت لابوين فلا بختت أخ فعممة كذلك فان تعذر معرفته فزحم كجدة وخاله ويعتبر ما يخالف

به غرض كسب وعقل فان اختصت بفضل أو
لغيره وشيرة وفي وطء شبهة مهر مثل وقته
ولا يتعدد بنعده ان انحلت ولم يؤد قبل
تعد وطء بل يعتبر على أحوال
(فصل) الفراق قبل وطء بينهما كفسخ
بغير يسقط المهر ومالا كطلاق واسلامه
ورثته ولعانه بنصفه يعود نصفه اليه بذلك
وان لم يختره فلوراد بعده فله ولو فارق بعد تلفه
فمنه فبدله أو تعيبه بعد قبضه فان قنع به
والانصف بدله سائما أو قبله فله نصفه
بلا أرض ونصفه ان عيبه أجنبي أو زيادة
منفصلة فهي لها أو متصلة خيرت فان شئت
فنصف قيمته بلا زيادة وان سمحت لزمه
قبول أو زيادة ونقص ككبره بعد ونحلة
وجمل وتعلم صنعة مع برص فان رضيا
بنصف العين والانصف قيمته تسا وزرع
أرض نقص وحرثها زيادة وطاع نخل زيادة
متصلة وان فارق وعليه ثم مؤ برلم يلزمها
فله فان قطع فنصف النخل ولو رضى بنصفه
وتبعية الثمر الى جذاه أجبرت ويصير
النخل بيده ما ولو رضى به فله امتناع
وقيمة ومتى ثبت خيار ملك نصفه باختيار
ومتى رجع بقيمة اعتبر الأقل من اصداف
الى قبض ولو اصدق عليها وفارق قبله تعذر
ووجب مهر مثل أو نصفه ولو فارق وقد زال
ملكها عنه كأن وهبته له فله نصف بدله
فان عاد تعاق بالعين ولو وهبته النصف فله
نصف الباقي وربع بدل كاه ولو كان دينيا
فأبرأه لم يرجع وايسر لولي عفو عن مهر
(فصل) لزوجة لم يجب لها نصف مهر فقط
منعة بفراق لا بسببها أو بسببها أو ملكه
أو موت وسن أن لا تنقص عن ثلاثين
درهما فان تنازعا قدرها قاض بحالهما
(فصل) اختلاف أو وارثهما أو وارث
أحدهما أو آخر في قدر مسمى أو صفته أو
تسمية تحالفا كزوج ادعى مهر مثل وولي
صغيرة أو مجنونة زيادة ثم يفسخ المسمى
ويجب مهر مثل ولو ادعت نكاحا مهر مثل
فافر بالنكاح فقط كاف يسا فان ذكر
قد ارادت تحالفا أو أصر حلفت وقضى لها ولو أثبت أنه نكحها أمس بالف والمهر بالفضل ما كان قال لم أبا صدق بمينه فوجدت

طلقت والاصح دخوله في ملكه وان قال ان أقبضتني فقبل كالأعطاء والاصح كسائر المتعاقبات
فلا ملكه ولا يشترط للاقباض مجلس (قلت) ويقع رجعا يشترط لتحقيق الصفة أخذ بيده
منها ولو مكرهه والله أعلم لم ولو علق بأعطاء عبد ووصفه بصفة سلم فأعطاه لا بالصفة لم تطلق أو
بها معيبا لغيره ومهر مثل وفي قول قيمته سائما ولو قال عبدا طلقت بعد الامغص وبالي الاصح
وله مهر مثل ولو ملك طاعة فقط قالت طلقني ثلاثا بالف فطالق الطاعة فله ألف وقيل ثلثه وقيل
ان علمت الحال فالف والا فثلثه ولو طلبت طاعة بألف فطلق بمائة وقع بمائة وقيل بألف وقيل
لا يقع ولو قال بطلقني غدا بالف فطالق غدا أو قبله بانتهى مهر مثل وقيل في قول بالمسمى وان قال
اذا دخلت الدار فانت طالق بالف فقبضت ودخلت طلقت على الصحيح بالمسمى وفي وجه أو قول
بمهر مثل ويصح اختلاع أجنبي وان كرهت الزوجة وهو كاختلاعها لفظا وحكما ولو كيلها أن
يختلع له ولا جني فوكيلها فقتلها ولو اختلع رجل وصرح بوكالتها كاذبا لم تطلق وأنها
كأجنبي فيختلع عماله فان اختلع بما لها وصرح بوكالة أو ولاية لم تطلق أو باسنة قلال نخل
بمغصوب *(فصل)* ادعت خلعنا أنا نكر صدق بمينه وان قال طلقك بكذا فقلت بجانا
بانتهى ولا عوض وان اختلعا في جنس عوضه أو قدره ولا بيعة تحالفا ووجب مهر مثل ولو خالع
بألف ونحوها فزوم وقيل مهر مثل ولو قال أردنا دنائير فقلت بل دراهم أو فلو سالتها على
الاول ووجب مهر مثل بلا تحالف في الثاني والله أعلم *(كتاب الطلاق)*
يشترط لنه هذه التكليف الا السكران ويقع بصريحه بلا نية وبكناية بنية فصرح به
الطلاق وكذا الفراق والسراح على المشهور كطلقت وأنت طالق ومطلقة وباطلاق لا أنت
طلاق والطلاق في الاصح وترجمة الطلاق بالعجبة صريح على المذهب وأطلقت وأنت مطلقة
كناية ولو اشتر لفظا للطلاق كالحلال أو حلال الله على حرام فصرح في الاصح (قلت) الاصح
انه كناية والله أعلم وكنايته كأنك خلية بريبة بنية بنية بائن اعتدى استبرأ رجل الحق بأهلك
حبلك على غار بك لا أندس ربك اعز بي اغربى دعيتي ودعيتي أو نكحها أو الاعتاق كناية طلاق
وعكسه وليس الطلاق كناية ظهار وعكسه ولو قال أنت على حرام أو حرمتك ونوى طلاقا أو
ظهارا حصل أو نواها متخير وثبت ما اختاره وقيل طلاق وقيل ظهار وتحريم عينها لم تحرم
وعليه كفارة عين وكذا ان لم تكن نية في الاظهر والثاني لغو وان قاله لامته ونوى متعاقبت
أو تحريم عينها أو لانية فكالزوجة ولو قال هذا الثوب أو الطعام أو العبد حرام على فلان
وشترط نية السكينة اقترانها بكل اللفظ وقيل يكفي بأوله وإشارة ناطق بطلاق لغو وقيل كناية
ويجوز بإشارة أخرى في العقود والحلول فان فهم طلاقا بها كل أحد فصرح به وان اختص
بفهمه فظنون فكناية ولو كتب ناطق طلاقا ولم ينو فظن وان نواه فالظاهر وقوعه فان كتب
اذا باغلك كتابي فانت طالق فانتا ناطق بطلاق ولو غلبه وان كتب اذا قرأت كتابي وهي قارئة فقرأته
طلقت وان قرئ عليها فلا في الاصح وان لم تكن قارئة فقرئ عليها طلقت
(فصل) له تفويض طلاقها اليها وهو تملك في الجديد فيشترط لو قوعه تملكها
على فور وان قال طلق بألف فطلقت بانتهى ولزمها ألف وفي قول تو كبل فلا يشترط
فور في الاصح وفي اشتراط قبولها خلاف الوكيل وعلى القولين له الرجوع قبل
تطبيقها ولو قال اذا جاء رمضان فطالق لغا على التملك ولو قال أيدني نفسك فقلت أنت
ونواي وقع والافسلا ولو قال طالق فقلت أنت ونوت أو أيدني ونوى فقلت طلقت وقع ولو
قال طالق ونوى ثلاثا فقلت طلقت ونوتين فثلاث والافواحدة في الاصح ولو قال ثلاثا

ومدعو وعموم وأن يدعو معينا ولعرس في اليوم الاو وتسكن لهما في الثاني ثم تكره وأن لا يدعو له خوفا ولا يذمر كان لا يدعو له آخر ولا يكون من يتأذى منه أو تقع بحالته ولا منكر كفر من محرمة ومصور حيوان مرفوعة ان لم يزل به وحرم تصوير حيوان ولا تسقط اجابة بصوم فان شق على داع بصوم نفل فالفطر أفضل واضيف لكل مما قدم له باللفظ الا أن ينتظر غيره وله أخذ ما يعلم رضاه به وحل نثر نحو سكر في املاك وخمات والتقاطه وتر كهما أولى

(كتاب القسم والنشور) * يجب قسم لزوجات بات عند بعضهن فيلزمه ان يفي ولو قام بهن عذر كمرض وحبس لا نشور وله اعراض عنهن وسن أن لا يعطلهن كواحدة والاولى أن يدور عنهن وليس له أن يدعوهن لمسكن احداهن ولا يجمعهن بمسكن الارضاهن ولا يدعو بعضا لمسكنه ويضئ لبعض الابه أو بقرعة أو غرض والاصل الليل والنهار تباع ولن عمله ليلا النهار ولمسافر وقت نزوله وله دخول في أصل على أخرى اضرورة كرضها الخوف وفي غيره حاجة كوضع متاع وله تمتع بغير طه فيه ولا يطيل مكثه فان أطاله قضى كدخوله بلا سبب ولا تجب تسوية في اقامة في غير أصل وأقل قسم وأفضله ليله ولا يجاوز ثلاثا وليقرع للابتداء وياستولكن الحرة مثلا غيرها ولو جديده بكر سبع وثيب ثلاث ولاء بلا قضاء وسن تخيير الثيب بين ثلاث بلا قضاء وسبع به ولا قسم لمن سافرت لامعه بلا اذن أو به لا لغرضه ومن سافرت له لا يصحب بعضهن ولا يخالفهن أو لغيرها بما ححل ذلك بقرعة في الاولى وقضى مدة الاقامة ان ساكن معجور به ومن وهبت حقها فالزوج رد فان رضى ووهبت لمعينة بات عندها لياتيها أو لهن أو أسقطته سوى أوله فله تخصيص (فصل) * ظهر أمانة نشورها وعفا أو علم وعفا وحرفي مضجع وضرب ان أفاد

فوجدت أو عكسه فواحدة (فصل) * مريلسان نائم طلاق لغا ولو سبق لسان بطلاق بلا قصد لغا ولا يصدق ظاهرا الا بقرينة ولو كان اسمها طلاقا فقال باطلاق وقصد النداء لم تطلق وكذا ان أطلق في الاصح وان كان اسمها طارقا أو طالبا فقال باطلاق وقال أردت النداء فالتف الحرف صدق ولو خاطبها بطلاق هازلا أو لعبا أو وهو يظنها أجنبية بأن كانت في ظلمة أو نكحها له وليه أو وكيله ولم يعلم وقع ولو لفظ أعجمي به بالعريسة ولم يعرف معناه لم يقع وقبل ان نوى معناه وقع ولا يقع طلاق مكره فان ظهرت قرينة اختيار بأن أكره على ثلاث فوجد أو صريح أو تعليق فكفى أو نجح أو على طلعت فصرح أو بالعكس وقع وشروط الا كراه قدرة المكره على تحقيق ما هد به بولاية أو تغلب وعجز المكره عن دفعه بهرب وغيره وظنه أنه ان امتنع حقه ويحصل بخوف يضرب شديدا أو حبس أو اتلاف مال ونحوها وقبل بشرط قتل وقبل قتل أو فطاع أو ضرب مخوف ولا تشترط التورية بأن ينوى غيرها وقبل ان تركها بلا عذر وقع ومن أتم عزيل عقله من شراب أو دواء نفذ طلاقه وتصرفه له وعليه قولنا وفعله على المذهب وفي قول لا وقيل عليه ولو قال ربك أو بعضك أو جزوك أو كبك أو شعرك أو طفرك طالق وقع وكذا دلك على المذهب لافضلة كريق وعرق وكذا منى وابن في الاصح ولو قال لمة طواعة يمين يمينك طالق لم يقع على المذهب ولو قال أنا منك طالق ونوى تلبيةها طلعت وان لم ينو طلاقا فلا وكذا ان لم ينو اضافته اليها في الاصح ولو قال أنا منك باتن اشترط نية الطلاق وفي الاضافة الوجهان ولو قال استبرق رجلي منك فلفغو وقيل ان نوى طلاقها وقع (فصل) * خطاب الاجنبية بطلاق وتعليقه بنسكاح وغيره لغو والاصح صحة تعليق العبد الثلاثة كقوله ان عتقت أو ان دخت فانت طالق ثلاثا فيعين اذا عتق أو دخلت بعد عتقه ويحق رجعية لا بختلعة ولو علقه بدخول فبات ثم نكحها ثم دخت لم يقع ان دخت في البيونة وكذا ان لم تدخل في الاظهر وفي ثالث يقع ان بات بدون ثلاث ولو طالق دون ثلاث وراجع أو جدد ولو بعد زوج عادت ببقية الثلاث وان ثلث عادت بثلاث ولا بعد طلقين فقط وللعر ثلاث يقع في مرض موته ويتوارثان في عدة رجعي لباتن وفي القديم ثلثه (فصل) * قال طلقك أو أنت طالق ونوى عدد او وقع وكذا السكايه ولو قال أنت طالق واحدة ونوى عدد او واحدة وقبل المنوى قلت ولو قال أنت واحدة ونوى عدد او المنوى وقيل واحدة والله أعلم ولو أراد أن يقول أنت طالق ثلاثا فباتت قبل تمام طالق لم يقع أو بعده قبل ثلاثا فثلاث وقيل واحدة وقيل لا شيء وان قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق وتخلل فصل فثلاث والافان قصدا كيد او واحدة أو استئنافا فثلاث وكذا ان أطلق في الاظهر وان قصد بالثانية تأ كيد او بالثالثة استثناء أو عكس فثنتان أو بالثالثة تأ كيد او بالثالثة في الاصح وان قال أنت طالق وطالق وطالق صح قصدا كيد الثاني بالثالث الاول بالثاني وهذه الصور في موطأه فلو قالهن لغيرها فطالقة بكل حال ولو قال له هذه ان دخت الدار فانت طالق وطالق فدخلت فثنتان في الاصح ولو قال لموطأة أنت طالق طالقة مع أو معها طالقة فثنتان وكذا غيره وموطأة في الاصح ولو قال طالقة قبل طالقة أو بعدها طالقة فثنتان في موطأة وطالقة في غيرها ولو قال طالقة بعد طالقة أو قبلها طالقة فكذا في الاصح ولو قال طالقة في طالقة وأراد مع فطلقتان أو الخرف أو الحساب أو طابق فطالقة ولو قال نصف طالقة في طالقة فطالقة بكل حال ولو قال طالقة في طالقة وقصد معية فثلاث أو طرفا فواحدة أو حسابا وعرف فثنتان وان جهله وقصد معناه فطالقة وقيل ثنتين وان لم ينو شيئا فطالقة وفي قول ثنتان ان عرف حسابا ولو قال بعض طالقة فطالقة أو نصف طالقة فطالقة

فلو منعها حقا كقسم الزمة فاض وفاءه أو إذا هابلا سبب ثم مزوره أو ادعى كل تعدي صاحبه مع الظالم غير ثقتان استثنى في بعض النسخ

* (كتاب الطلاق) * هو فرقة بعوض لجهة زوج وأركنه ما تزم وبضع وعرض وصيغة وزوج وشرط فيه صحة طلاقه فيصح من عبده ومجهور بسفاهه ويدفع عوض لما لك أمرهما وفي الملتزم اطلاق تصرف مالي فلو اختلعت أمة بلا إذن سيده بعين بابت بمهر مثل في ذمتها أو بدين فيه تبين أو بآذنه فان أطلقه وجب مهر مثل في نحو وكسبها وان قدر ديناً تعلق بذلك أو عين عينه تعينت أو مجبورة بسفاهه طلقت رجعيًا ومراضة مرض موت صح وحسب من الثالث زائد على مهر مثل وفي البضع ذلك زوج له فيصح في رجعية وفي العوض صحة صداقه فلو خالها بها فإدعية صد بابت بمهر مثل أو لا يقصد فرجعي ولهما توكل ولو قدر لوكيله مالا فتعص لم تطلق أو أطاق فتعص عن مهر مثل بابت به أو قدرت مالا فزاد عليه وأضاف الطامع لها بابت بمهر مثل عليها أوله لزمه مسماه أو أطاق فكذا ورجع عا سمع وصح توكل كافر وامرأة وعبد ومن زوج توكل مجبور بسفاهه ولا يوكله بقبض ولو وكلا واحد أتولى طرفاً فاقطع وفي الصيغة ما في البيع ولا يضر تخال كلام يسير وصريح خلع وكفايته صريح طلاق وكفايته ومنها فسح وبيع ومن صريحه مشتق مفاداة وخلع فلو جرى بالعوض بنية التماس قبول فمهر مثل وإذا بدأ معاوضة كطالقتك بألف فمعاوضة بشوب تعليق له رجوع قبل قبولها ولو اختلفت إيجاب وقبول كطالقتك بألف فقبلت بألفين أو عكسه أو ثلاثاً بألف فقبلت واحدة بثلاثة فلعو أو بألف ثلاث به أو بتعليق كتي أعطيتني فتعلق فلا رجوع له ولا بشرط قبول وكذا إعطاء فوراً لا في نحو ان وإذا أريدت بطلب طلاق فأجاب فمعاوضة بشوب جماله فها رجوع قبله ولو طلبت ثلاثاً بألف فوحد فثائه وراجع ان شرط رجعية ولو قالت طلقني بكذا فارتد أو أحدهما فأجاب ان

الا أن يريد كل نصف من طلقة والاصح ان قوله نصف طالقتين طلقة وثلاثة أنصاف طلقة أو نصف طلقة وثلاث طلقات ولو قال نصف وثلاث طلقة فطلقة ولو قال لاربعة أو وقعت عابكن أو بينكن طلقة أو طلقتين أو ثلاثاً أو أر بع أو وقع على كل طلقة فان قصد توزيع كل طلقة عليهن وقع في ثنتين ثنتان وفي ثلاث وأربع ثلاث فان قال أردت بينكن بعضهن لم يقبل ظاهر في الاصح ولو طلقها ثم قال للآخرى أشركتكن معها وأنت كهي فان نوى طلقت والا فلا وكذا لو قال آخر ذلك لامرأته * (فصل) * يصح الاستثناء بشرط اتصاله ولا يضر سكتة بنفس وعي (قلت) ويشترط أن ينوي الاستثناء قبل فراغ الميمين في الاصح والله أعلم ويشترط عدم استغراقه ولو قال أنت طالق ثلاثاً لا ثنتين وواحدة فواحدة وقيل ثلاث أو اثنتين وواحدة إلا واحدة ثلاث وقيل ثنتان وهو من ثني اثبات وعكسه فلو قال ثلاثاً لا ثنتين إلا طلقة فثنتان أو ثلاثاً لا اثنتين فثنتان وقيل ثلاث وقيل طلقة أو خمساً لا ثلاثاً فثنتان وقيل ثلاث أو ثلاثاً لا نصف طلقة فثلاث على الصحيح ولو قال أنت طالق ان شاء الله وان لم يشاء الله وقصد التعليق لم يقع وكذا يمنع انعقاد تعليق وعق وعين ونذر وكل تصرف ولو قال يا طالق ان شاء الله وقع في الاصح أو قال أنت طالق الآن يشاء الله فلا في الاصح * (فصل) * شكن في طلاق فلا أوفى عدد فالقل ولا يخفى الورع ولو قال ان كان ذا الطائر غراباً فأنت طالق وقال آخر ان لم يكنه فامرأتى طالق وجهل لم يحكم بطلاق أحد فان قالهما رجل لزوجتيه طلقت أحدهما ولزمت البحث والبيان ولو طلق أحدهما بعينها ثم جهها وقف حتى يذكر ولا يطالب ببيان ان صدقناه في الجهل ولو قال لها ولا جنيبة أحداً كما طالق وقال قصدت الأجنبية قبل في الاصح ولو قال زينب طالق وقال قصدت أجنبية فلا على الصحيح ولو قال لزوجتيه أحداً كما طالق وقصد معيضة طلقت ولا فاحداهما ويلزمه البيان في الحالة الأولى والتعيين في الثانية وتزولان عنه الى البيان أو التعيين وعليه البدار بهما ونفقة من مافي الحال ويقع الطلاق باللفظ وقيل ان لم يعبر فعند التعيين والوطء ليس بيانا ولا تعييناً وقيل تعيين ولو قال مشير الى واحدة هذه المطلقة فبيان أو أردت هذه وهذه أو هذه بل هذه بكم بطلاقهما ولو ماتتا أو أحدهما قبل بيان وتعيين بقيت مطالبتة لبيان الارث ولومات فالأظهر قبول بيان وارثه لا تعيينه ولو قال ان كان غراباً فامرأتى طالق والافعبسدى حرجه من منع منهما الى البيان فان مات لم يقبل بيان الوارث على المذهب بل يقرع بين العبد والمرأة فان قرع عتق أو قرعت لم تطلق والاصح انه لا يرق * (فصل) * الطلاق سني وبدعي ويحرم البدعي وهو ضربان طلاق في حبض بموسنة وقيل ان سألته لم يحرم ويجوز خلعها فيه لا أجنبي في الاصح ولو قال أنت طالق مع آخر حبضك فسني في الاصح أو مع آخر طهر لم يطأها فيه فبدعي على المذهب وطلاق في طهر وطئ فيه من قد تحبل ولم يظهر حمل فلو وطئ حائضاً وطهرت فطلقتها فبدعي في الاصح ويحل خلعها وطلاق من طهر حائضاً ومن طلق بدعياً سن له الرجعة ثم ان شاء طلق بعد طهر ولو قال لحائض أنت طالق للبدعة وقع في الحال أو للسنة حين تطهر أو بان في طهر لم تمس فيه أنت طالق للسنة وقع في الحال وان تمست فيه حين تطهر بعد حبض أو للبدعة ففي الحال ان تمست فيه والا فحين تحيض ولو قال أنت طالق طلقة حسنة أو أحسن الطلاق أو أجله فكالسنة أو طلقة قبيحة أو أقم الطلاق أو أغشه كالبدعة أو سنة بدعية أو حسنة قبيحة وقع في الحال ولا يحرم جمع الطلقات ولو قال أنت طالق ثلاثاً أو ثلاثاً للسنة وفسر بتفريقها على أقراء لم يقبل الا بمن يعتد بتحريم الجمع

كان قبل طه أو أصر حتى انقضت مدة بابت بلا رد ولا مال ولا طلق به * (فصل) * قال طلقك بكذا أو علي بن علي طلقك بكذا والاصح

فقبالت بانته بكفى طلقتهك وهليك أوولى هليك كذا وسبق طلبها به أو قال (٨٩) أدت الإلزام فصدقته وقبلت وان لم يقبله فرجني

أو ان أومتى ضمنت لي ألفا فانت طالق
فضمنته أو أكثر ولو بترخ في متى بانته بألف
كطالق نفسه ان ضمنت لي ألفا فطلقت
وضمنت أو علق باعطاء مال فوضعت بين
يديه بانته فملكه كأن علق بخو اقباض
واقترن به ما يدل على الاعطاء وأخذ به يده
منها ولو مكرهه شرط في ان قبضت ويقع
رجعيا ولو علق باعطاء عبد بصفة سلم أو دونها
فاعطاه لا بها لم تعلق أو بها طلقت به في
الاولى ومهر مثل في الثانية فان بانته عيبا
في الاولى فله رده ومهر مثل أو بلا صفة
طلقت بعد ان صح بيعه له وله مهر مثل ولو
طلبت بألف ثلاثا وهو انما علك دونها فطلق
مأمله فله ألف أو طاعة فعلق به أو مطلقا
وقع به أو بمائة وقع بها أو طلاقا غدا فطلق
غدا أو قبله بانته بمهر مثل ولو قال ان دخلت
فانت طالق بألف فقبالت ودخلت طلقت
به واختلاع أجنبي كاختلاعهما ولو كملها
أن يختلع له ولا جني توكلها فتصير فان
اختلع بماله فذلك أو بماله أو صرح بوكالة
كاذبا أو بولاية لم تعلق أو باستقلال نفل
بمحبوب * (فصل) * ادعت خطبا
فأنكر حلف أو ادعاه فأنكرت بانته ولا
عوض ولو اختلفا في عدد طلاق أو صفة
عوضه أو قدره ولا بينة تحالفا ويجب بالمع
مهر مثل ولو خالف بألف ونوفيانو عازم

* (كتاب الطلاق) * أو كأنه صبيغته ومحل
و ولاية وقصد ومطلق و شرط فيه تكليف
الاسكران واختيار فلا يصح من مكره وان لم
يؤر و شرط الا كراهة قدره مكره على ما هدد به
عاجلا ظاهرا أو محجرا مكره عن دفعه وظنه ان
امتنع حقه ويحصل بخوف بمعدود
كضرب شديد فان ظهر قرينة اختيار كأن
اكره على ثلاث أو صريح أو تعليق أو
طلقت أو طلاق مبهمة بخالف وقع وفي
الصيغة ما يدل على فراق صريحا أو كناية
فيقع بصريحه بلانية وهو مشتق طلاق
وفراق وسراح وترجته كطلقتك أنت

والاصح أنه يدين ويدين من قال أنت طالق وقال أردت ان دخلت أو ان شاء زيد ولو قال نسائي
طوالت أو كل امرأة لي طالق وقال أردت بعضهن فالصحيح أنه لا يقبل ظاهرا الاقرينة بان
خاصته وقالت تزوجت فقال كل امرأة لي طالق وقال أردت غير الخاصة * (فصل) *
قال أنت طالق في شهر كذا أو في غرضه أو أوله وقع بأول جرمه أو في نهاره أو أول يوم منه
فبغير أول يوم أو آخره فبما خرج من الشهر وقيل بأول النصف الآخر ولو قال ليلا إذا مضى
يوم فبغروب شمس غده أو نهارا في مثل وقته من غده أو اليوم فان قاله نهارا فبغروب شمس
والا لغاوبه يقاس شهر وسنة أو أنت طالق أمس وقصد أن يقع في الحال مستندا اليه وقع في
الحال وقيل لغو أو قصد أنه طالق أمس وهي الآن معتدة صدق بيمينه أو قال طلقت في نكاح
آخر فان عرف صدق بيمينه والا فلا وأدوات التعليق من كمن دخلت وان اذا أومتى ومتى ما ركلا
وأي كأي وقت دخلت ولا يقتضين فورا ان علق بانته في غير خلع الا أنت طالق ان شئت
ولا تكررا الا كمالا ولو قال اذا طلقته فانت طالق ثم طلق أو علق بصفة فوجدت فطلقتان
أو كلما وقع طلاق فطلاق ثلاث في خمسة وفي غيرها طلقة ولو قال وتحتة أربع ان طلقت
واحدة فعبدا واثنتين فعبدا وان ثلاثا ثلاثا وان أربعاً أربعة فطلاق أربعاً معا أو
مرتبا عتق عشرة ولو علق بكما الخمسة عشر على الصحيح ولو علق بنفي فعل فالذهب انه ان علق
بان كان لم تدخل على وقع عند البأس من الدخول أو بغيرها فعند مضى زمن يمكن فيه ذلك الفعل
ولو قال أنت طالق ان دخلت أو أن لم تدخل يقع ان وقع في الحال (قلت) الا في غير نحو
فتعلق في الاصح والله أعلم * (فصل) * علق بحمل فان كان حمل ظاهر وقع والا
فان ولدت لدون ستة أشهر من التعليق بان وقوعه أولا أكثر من أربع سنين أو بينهما
ووطئت وأمكن حدوثه به فلا والا فلا صح وقوعه وان قال ان كنت حاملا بذكر فطالعة أو
أنثى فطالعتين فولدتهم ما وقع ثلاث أو ان كان حمل ذكر فطالعة أو أنثى فطالعتين فولدتهم ما لم
يقع شيء أو ان ولدت فانت طالق فولدت اثنتين مرتبا طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني
وان قال كلما ولدت فولدت ثلاثة من حمل وقع بالاولين طلقتان وانقضت بالثالث ولا يقع
به ثلاثة على الصحيح ولو قال لا أربع كلما ولدت واحدة فمواحبها طوالت فولدت معا طلقن
ثلاثا ثلاثا أو مرتبا طلقت الرابعة ثلاثا وكذا الاولى ان بقيت عدتها والثانية طلقة والثالثة
طلقتين وانقضت عدتها بولادتهما وقيل لا تطلق الاولى وتطلق الباتيات طالعة طلقة وان
ولدت ثنتان معا ثم ثنتان معا طلقت الاوليان ثلاثا ثلاثا وقبل طالعة والاخرى ان طلعتين طلعتين
وتصدق بيمينها في حبسها اذا علقها به لاني ولادتها في الاصح ولا تصدق فيه في تعليق غيرها ولو
قال ان حضمتا فانت طالقتان فزعمتا وكذبهما صدق بيمينته ولم يقع وان كذب واحدة طلقت
فقط ولو قال ان أو اذا أومتى طلقته فانت طالق قبله ثلاثا فطالعتا وقع المنجز فقط وقيل لا شيء
ولو قال ان طاهر منك أو آليت أو لعنت أو فسخت بيمينك فانت طالق قبله ثلاثا ثم وجد
المعاق به ففي صحته الخلاف ولو قال ان وطنتك مباحا فانت طالق قبله ثم وطئ لم يقع قطعا
ولو علقه بمشيته خطا بااشرطت على فور أو غيبة أو بمشيته أجنبي فلا في الاصح ولو قال المعلق
بمشيته شئت كراهة قبله وقع وقيل لا يقع باطنا ولا يقع بمشيته صبيغته وقيل يقع بمميز
ولا رجوع له قبل المشيئة ولو قال أنت طالق ثلاثا الا أن يشاء زيد طالعة فشاء طلقة لم تعلق
وقيل تقع طالعة ولو علق بفعله ففعل ناسيا للتعليق أو مكرهه لم تعلق في الاظهر أو بفعله غيره
ممن يبالي بتعليقه وعلم به فكذلك والافيقع قطعا * (فصل) * قال أنت طالق وأشار

حلال الله على حرام اعتدى استبرى رسول الحق (٩٠) بأهلك حبلك على غاربك لا آتد سر بك اغربى امرى دعينى ودعيني أشركك مع

فلا توفد طلقه وكأنا طالق أو بان ونوى طلاقها الاستبرى رضى منك والاعتاق كناية طالق وعكسه وليس الطلاق كناية طهار وعكسه ولو قال أنت على حرام أو حرمتك ونوى طلاقها طهار أو وقع أو نواه ما تخبر ولا فلا تحرم وعليه كفارة عن كماله لا منه ولو حرم غير ما صرّفه وكأشارة ناطق بطلاق ويعتد بأشارة آخرى لا فى صلاة وشهادة وحنث فان فهمها كل أحد فصرحة والاذ كناية ومنها كناية فلو كتب اذا بانك كتابى فأنت طالق طاعت ببلوغه أو اذا قرأت كتابى فقرأته أو فهمته طاعت وكذا ان قرئ ما هو أمية وعلم حالها فى المحل كونه زوجة فتطلق باضافته لها أو لجزئها المتصل بها كربع ويد وشعر وظفر ودم وفى الولاية كون المحل ملكا له طالق فلا يقع ولو معلقا على أجنبية كائن وصح فى رجعية وتعاقب بعد ثلاثة كان عتقت أو دخلت فأنت طالق ثلاثا فممن اذا عتق أو دخلت بعد عتقه ولو علقه بصلة فبانت ثم نسكها ووجدت لم يقع وطرح ثلاثا ولغيره ثلثان فمن طاق دون ماله وراجع أو جدد ولو بعد زوج عادت ببقيته ويقع فى مرض موته ويتوارثان فى عتق رضى وفى العتق قصد لفظ طلاق لعنه فلا يقع ممن سكت طلاق غيره ولا ممن جهل مناه أو نواه ولا ممن سبق إسنانه ولا يصدق ظاهرا إلا بقريضة كونه إن أسماها طالق باطالق ولم يقصد طلاقا وإن أسماها طارق باطالق وقال أردت نداء فالتف الحرف ولو خاطبها بطلاق هازلا أو لعبا أو طائفا بأجنبية وقع (فصل) * نفويض طلاقها المنجز إليها ولو بكناية تأمليك فيشترط تأمليتها ولو بكناية فوراً وله رجوع قبله فان قال طالق بألف فطاعت بانته أو طالق ونوى عدد طاعت ونوته أو غيره فما توافقه والافواحدة أو طالق ثلاثا فحدث أو عكسه فواحدة

(فصل) * نوى عدد بصريح كانت

بأصبعين أو ثلاثا لم يقع عدد الابنية فان قال مع ذلك هكذا طلقت فى أصبعين طلقتين وفى ثلاث ثلاثا فان قال أردت بالاشارة المقبوضتين صدق بيمينه ولو قال عبدا ذامات سيدى فأنت طالق طلقتين وقال سيده اذامت فأنت حرة فمقبوض به فالاصح أنهم لا تحرم بل له الرجعة وتجديد قبل زوج ولو نادى إحدى زوجتيه فأجابته الأخرى فقال أنت طالق وهو يظنهما المناداة لم تطالق المناداة وتطابق المجيبة فى الاصح ولو عاقب بأ كل رمانة وعاقب بنصف فأ كل رمانة فطاعتان والحلف بالطلاق ما تعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر فاذا قال ان حلفت بطلاق فأنت طالق ثم قال ان لم تخرجى أو ان خرجت أو ان لم يكن الامر كما قلت فأنت طالق وقع المعلق بالحلف ويقع الاخر ان وجدت صفته ولو قال اذا طلعت الشمس أو جاء الحجاج فأنت طالق لم يقع المعلق بالحلف ولو قيل له استخيارا أطلعتها فقال نعم فاقربه فان قال أردت ما ضيا وراجعت صدق بيمينه وان قيل ذلك التماسا لانشاء فقال نعم فصرح وقيل كناية (فصل) * علق بأ كل رغيص أو رمانة فبقي لبابة أو حبة لم يقع ولو كلاً تراو خلطاً نواه ما فقال ان لم يميزي فوالفأنت طالق فجعلت كل نواه وحدها لم يقع الا أن يقصد تعيينا ولو كان بغيرها مرة فعلق بطعنها ثم برمها ثم بامساكها فبادرت مع فراغه بأ كل بعض ورعى بعض لم يقع ولو اتهم بها بسرقه فقال ان لم تصدقني فأنت طالق فطاعت سرت ما سرت لم تطالق ولو قال ان لم تخبرني بعدد حب هذه الرمانة قبل كسرها فالحلص أن تذكر عددا يعلم أنه لا تنقص عنه ثم يزيد واحد أو احدثا حتى يبلغ ما يعلم أنها لا تزيد عليه والصورتان فممن لم يقصد تعريفا ولو قال لثلاث من لم تخبرني بعدد ركعات فرائض اليوم والليله فطالت واحدة سبع عشرة وأخرى خمس عشرة أى يوم جمعة وثلاثة إحدى عشرة أى لمسا فر لم يقع ولو قال أنت طالق الى حين أو زمان أو بعد حين طاعت بمعنى لحظة ولو عاقب برؤية زيد أو لمسه وقذفه تناوله حيا أو ميتا بخلاف ضربه ولو خاطبته بمكره كإسفيه یاخسيس فقال ان كنت كذا ففأنت طالق ان أراد مكافأته باسماع ما تكره طلعت وان لم يكن سهو أو التعليق اعتبر الصلوة وكذا ان لم يقصد فى الاصح والصلوة منافى اطلاق التصرف والخسيس قيل من باع دينه بدينه أو يشبه أن يقال هو من يتعاطى غير لائق به بخلاف (كتاب الرجعة) * شرط المرجع أهلية النكاح بنفسه ولو طلق بغيره فلاولى الرجعة على الصحيح حيث له ابتداء نكاح وتحصل براجعته ورجعته وان رجعتك والاصح أن الرد والامسالك صريحان وان التزوج والنكاح كائنتان وليقبل رددتها الى أوالى نكاحي والجديد أنه لا يشترط الاشهاد فتصح بكناية ولا تقبل تعاقبا ولا تحصل بعمل كوطء وتختص الرجعة بموطوءة طلقت بلا عوض لم يستوف عدد طلاقها باقية فى العدة يحل الحل لا مرتدة واذا ادعت انقضاء عدة أشهر وأنكر صدق بيمينه أو وضع حمل لمدة امكان وهى ممن تحيض لا آيسة فالاصح تصديقها بيمين وان ادعت ولادة تام فامكانه ستة أشهر ولحظتان من وقت النكاح أو ستة مئو وثمانيه وعشرون يوما ولحظتان أو مضغفة بلا صورة فثمانون يوما ولحظتان أو انقضاء اقراء فان كانت حرة وطلعت فى طهر فاقبل الامكان انسان وثلاثون يوما ولحظتان أو فى حيض فستة مئو وأربعون ولحظة أو أمة وطلعت فى طهر فستة عشر يوما ولحظتان أو حيض فأحد وثلاثون ولحظة وتصدق ان لم تخالف عادة دائره وكذا ان خالفت فى الاصح ولو وطئ رجعية واستأنفت الاقراء من وقت الوطء راجع فيما كان بقى ويحرم الاستمتاع بها فان وطئ فلا حد ولا يعززالامعة قد تفرغ ويوجب مهر مثل ان لم يراجع وكذا ان راجع على المذهب ويصح ايلاها وظهار وطلاق ولعان ويتوارثان واذا ادعى والعدة

طالق واحدة وكناية كانت واحدة وقع ولو أراد أن يقول أنت طالق ثلاثا فبانت قبل تمام طالق لم يقع أو بعده ثلاثا فممن منقضية

فواحدة أو بالثاني أو الثاني بالثالث فثلاثان
وصح في أنت طالق وطالق وطالق تأكيد
ثلاث بالثلاث أول بغيره ولو قال طاعة قبل طاعة
أو بعد طاعة أو طاعة بعد طاعة أو قبلها
طاعة فثلاثان في مدخولها وفي غيرها
طاعة مطلقاً ولو قال لزوجة إن دخلت
فأنت طالق وطالق فدخلت فثلاثان
كأنك طالق طاعة مع طاعة أو مع طاعة
أو في طاعة وأراد مع والافواحدة ولو قال
طاعة في طاعتين وقصد مدعية فثلاث أو
حساباً عرفه فثلاثان والافواحدة أو بعض
طاعة أو نصف طاعتين أو نصف طاعة في
نصف طاعة أو نصف وثلاث طاعة أو نصف
طاعة ولم يرد كل جزء من طاعة فطاعة أو ثلاثة
أنصاف طاعة أو نصف طاعة وثلاث طاعة
فثلاثان أو لاربعة أو قعت عليهن أو بينكن
طاعة أو طاعتين أو ثلاثاً أو أربعاً وقع على
كل طاعة فان قصد تزويج كل طاعة عليهن
وقع في ثنتين ثلثان وثلاث وأربع ثلاث
فان قصد بعضهن دين * (فصل) * يصح
استثناء بشرطه السابق فلو قال أنت طالق
ثلاثاً لاثنين وواحدة فواحدة أو ثنتين
وواحدة أو واحدة فثلاث ولو قال ثلاثاً
الاثنين الواحدة أو ثلاثاً لاثنين
أو خمساً الاثلاث فثلاثان أو ثلاثاً أنصف
طاعة فثلاث ولو عقب طلاقه بان شاء الله
أو أن لم يشأ الله أو إلا أن يشاء الله وقصد
تعليقه منع انعقاده كل عقد وحل ولو قال
يا طالق إن شاء الله وقع * (فصل) * شك في
طلاق فلا أوفى عدداً ولا تزل ولا يثنى الورع
ولو عاق اثنتان بنقيضين وجهل فلا أو واحد
بهما الزوجية طلقت أحدهما ولزمه بحث
وبيان أول زوجته وعبدته منع منها إلى بيان
فان مات لم يقبل بيان وارثه انهم بل
يقر ع فان قرع عتق أو قرع عتق بقي الاشكال
ولو طلق أحدي زوجتيه بعينها وجهلها
وقف حتى يعلم ولا يطالب ببيان ان صدقاه
في جهله ولو قال لزوجة وأجنبية أحداً كما
كما طالق وقع ووجب فوراً في بائن تعينها ان

منه قضية رجعة فيها فأنكرت فان اتفقا على رقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعت يوم الخميس
فقال بل السبت صدقت بيمينها أو على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت الخميس
وقال السبت صدق بيمينه وان تنازعا في السابق بلا اتفاق فلا يصح ترجيح سبق الدعوى فان
ادعت الانقضاء ثم ادعى رجعة قبله صدقت بيمينها أو ادعاهما قبل انقضاء فقالت بعده صدق
(قلت) فان ادعى ما صدقت والله أعلم ومتى ادعاهما والعدة باقية صدق ومتى أنكرتها
وصدقت ثم اعترفت قبل اعترافها وإذا طلق دون ثلاث وقال وطئت فلي رجعة وأنكرت
صدقت بيمين وهو مقر لها بالمهر فان قبضته فلا رجوع عليه والا فلا تطالبه إلا بنصف

* (كتاب الإيلاء) * هو حلف زوج يصح طلاقه ليمتنع من وطئها مطلقاً أو فوق أربعة
أشهر والجديد انه لا يختص بالحلف بالله تعالى وصرفه بل لو عاق به طلاقاً أو عتقاً أو قال ان
وطئتك فله على مائة أو صوم أو حج أو عتق كان مولى ولو حلف أجنبي عليه فيمين محضة فان
نكحها فلا إيلاء ولو آلى من رتقاء أو قرناء أو آلى محبوب لم يصح على المذهب ولو قال والله
لاوطئتك أربعة أشهر فإدامت فوالله لاوطئتك أربعة أشهر وهكذا امراراً فليس بمول في
الإصح ولو قال والله لاوطئتك خمسة أشهر فإدامت فوالله لاوطئتك سنة فإيلاً أن لكل
حكمه ولو قيد بمسبب بعد الحصول في الأربعة كزول عيسى صلى الله عليه وسلم لم قول وان ظن
حصوله قبلها فلا وكذا الوشك في الإصح ولقطة صريح وكناية فمن صريحه تغيب ذكر بطرح
ووطء وجماع واقتضاض بكر والجديد أن ملامسة ومباشرة وإتياناً وغشياناً وقرباناً
ونحوها كتابات ولو قال ان وطئت فمبدي حر زال الإيلاء ولو قال فمبدي حر من
ظهارى وكان ظاهراً فقول والا فلا ظهار ولا إيلاء باطنياً وبحكمهم ما ظاهراً ولو قال عن ظهارى
ان ظاهرت فليس بمول حتى يظاهر أو ان وطئت فضررتك طالق فقول فان وطئ طلقت الضرة
وزال الإيلاء والا يظاهر أنه لو قال لأربع والله لا أجامعك فليس بمول في الحال فان جامع ثلاثاً
فول من الرابعة فلو مات بعضهن قبل ووطئ زال الإيلاء ولو قال لأجامع كل واحدة منكن فقول من
كل واحدة ولو قال لأجامعك إلى سنة المرأة فليس بمول في الحال في الاظهار فان وطئ وبقي منها
أكثر من أربعة أشهر فقول * (فصل) * يجهل أربعة أشهر من الإيلاء بلا قاض وفي رجعية
من الرجعة ولو ارتد أحدهما بعد دخول في المدة انقطعت فاذا أسلم استؤنفت وما منع الوطء ولم
يخل بشكاح ان وجد فيه لم يمنع المدة كصوم واحرام ومرض وجنون أو فيها وهو حسي كصغر
ومرض منع وان حدث في المدة قطعها فاذا زال استؤنفت وقبل تبني أو شرعى كقبض وصوم
نفل فلا يمنع فرض في الإصح فان وطئ في المدة والا فإيلاء طالبت به بان يبي أو يطلق ولو زك
حقها فلها المطالبة بعده وتحصل الفية بتغيب حشفة بقبل ولا مطالبة ان كان بها مانع ووطء
كقبض ومرض وان كان فيه مانع طبيعي كمرض طويل بان يقول اذا قدرت فتت أو شرعى
كاحرام فالذهب أنه يطالب بطلاق فان عصي بوطء سقطت المطالبة وان أبي الفية والطلاق
فالاظهار أن القاضي يطالب عليه طاعة وأنه لا يجهل ثلاثة وأنه اذا وطئ بعد المطالبة لزمه كفارة
يمين

* (كتاب النكاح) *

يصح من كل زوج مكاف ولو ذى ونصى وظهار سكران كطلاقه وصريحه أن يقول لزوجة
أنت على أو منى أو منى أو عندي كظهار أى وكذا أنت كظهار أى صريح على الصحيح وقوله
جسمك أو بدنك أو نفسك كبدن أى أو جسميها أو وجهيها صريح والاظهار أن قوله كبدنها
أو بطنها أو صدرها ظهار وكذا كمينها ان قصد ظهاراً وان قصد كرامة فلا وكذا ان أطلق

طالق وقصد الأجنبية قبل بيمينه لان قال زينب طالق وقصد أجنبية أول زوجته أحداً

في بيان أو هذه وهذه أو هذه بل هذه طلاقاً
ظاهر أو لوماتنا أو أحدهما قبل ذلك
بقيت مطالبته لبيان الارث ولومات قبل
بيان وارثه لا تعينه * (فصل) * طلاق
موطوءة تعتد بأقراء سني ان ابتدئتها
عقبه ولم يأتها في طهر طلق فيه أو عاق
بعضي بعضه ولا في نحو حيض قبله ولا في نحو
حيض طلق مع آخره أو عاق به والافدعي
وطلاق غيرها أو خلع زوجة في بدعة بعوض
منها لا ولا البدعي حرام وسن لمعاله
رجعة ولو قال أنت طالق لسنة أو طلبة
حسنة أو أحسن طلاق أو أجله أو أنت
طالق لبدعة أو طلبة قبحة أو أقيم طلاق
أو أخشع وهي في سنة أو بدعة طلقت
والافالصة أو طلبة سنة بدعية أو حسنة
قبحة وقع حلالاً وجاز جمع الطلقات ولو قال
ثلاثاً أو ثلاثاً السنة وفسرها بتفريقها على
أقراء قبل من يعتد تحريم الجمع ودين
غيره ومن قال أنت طالق وقال أردت أن
دخلت أو أن شاء زيد ومن قال نسائي طوالت
أو كل امرأتك طالق وقال أردت بعضهن
ومع قرينه كأن خاصته فقالت تزوجت
فقال ذلك يقبل * (فصل) * قال أنت طالق
في شهر كذا أو غرته أو أوله وقع بأول جزء
منه أو نهاره أو أول يوم منه فبغير أوله أو
آخره فبأخر جزء منه ولو قال ليلاً إذا مضى
يوم فبغيره وبشمس غده أو نهاراً فبمثل وقته
من غده أو اليوم وقال نهاراً فبغروب شمس
أو ليلاً لغا كشمس سنة أو أنت طالق أمس
وقع حالاً فان قصد طلاقاً في نكاح آخر
وعرف أو أنه طالق أمس وهي الآن معتدة
حالف ولله تعليق أدوات كن وان واذا ومتى
ومتى ما وكلما وأي ولا يقتضين فوراً في مثبت
بلاعوض وتغايق بمشيتها ولا تكرارا
الا كلما فلو قال إذا طلقته فأنك طالق
فبجزء أو عاق بصفة فوجدت فطلقتان في
موطوءة أو كلما وقع طلاق في طلاق فثلاث
فهاو طلبة في غيرها أولن طلقت واحدة
فبعد حر وان تنتين فبعد ان وان ثلاثاً فثلاثة

في الاصح وقوله رأسك أو ظهرك أو يدك على كظهر أي ظهاري في الاظهر والتشبيه بالبدنة
ظاهر والمذهب طرده في كل محرم لم يمارأ تحريمها لا مرضعة وزوجة ابن ولو شبهه بأجنبية
ومطابقة وأخت زوجة وبأب وملا عنه فافغو ويصح تغايقه كقوله ان طاهرت من زوجتي
الاخرى فأنك على كظهر أي فظاهر صار مظاهر امتهما ولو قال ان طاهرت من فلانة وذلانة
أجنبية فظاهرها لم يصرم مظاهر من زوجته الا أن يريد اللفظ فلو نسكها وظاهر منها
صار ولو قال من فلانة الأجنبية فكذلك وقيل لا يصير مظاهر وان نسكها وظاهر ولو قال
ان طاهرت منها وهي أجنبية فافغو ولو قال أنت طالق كظهر أي ولم ينو أو نوى الطلاق
أو الظاهر أو هما أو الظاهر بأنك طالق والطلاق بكظهر أي طلقت ولا ظهاري أو الطلاق
بأنك طالق والظاهر بالباقي طلقت وحصل الظاهر ان كان طلاق رجعة

* (فصل) * على المظاهر كفارة اذا عاد وهو أن يسكها بعد طهارته من امكان فرقة فلو اتصلت
به فرقة بموت أو فسح أو طلاق بائن أو رجعي ولم يراجع أو من فلا عود وكذا لو ملكها أولاً عنها
في الاصح بشرط سبق القذف ظهاري في الاصح ولو راجع أو ارتدته متصلاً ثم أسلم فالمذهب
أنه عائد بالرجعة لا بالاسلام بل بعده ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة ويحرم قبل التكفير
وطء وكذا المس ونحوه بشهوة في الاظهر (قلت) الاظهر الجواز والله أعلم ويصح الظاهر
المؤقت مؤقتاً وفي قول مؤبد وفي قول لا فافغو في الاول الاصح أن عوداً لا يحصل بامسالة بل
وطء في المدة ويجب النزع بخيب الحشفة ولو قال لا ربع أنتن على كظهر أي فظاهر منهن فان
أمسكن فاربعة كفارات وفي القديم كفارة ولو ظاهر منهن بأربع كلمات متواليه فعمائد
من الثلاث الاول ولو كرر في امرأته متصلاً لا وقصدتاً كبدافظها واحد أو استتخفاً فالظاهر
التعدد وان بالمرّة الثانية عائد في الاول * (كتاب الكفارة) *

بشروط نيتها لا تعينها وحصل كفارة الظاهر عتق رقبة مؤمنة بلا عيب يحل بالعمل والسكيب
فيجزئ صغير وأقرب وأعرج يمكنه تباع مشى وأعور وأصم وأخشم وفاقد أنفه وأذنيه
وأصابع رجله لا زمن ولا فاقد رجل أو خنصر أو بنصر من يد أو أذن من من غيرهما (قلت)
أو أذن إبهام والله أعلم ولاهرم عاجز ومن أكثر وقته مجنون ومريض لا يرجح فان برأبان
الاجزاء في الاصح ولا يجوز شراء قريب بنية كفارة ولا أم ولد وذئب بكابة سجدة ويجزئ مدبر
ومعاق بصفة فلو أراد جعل العتق المعلق كفارة لم يجوز له تعليق عتق الكفارة بصفة واعتاق
عبد به عن كفارة بنية عن كل نصف ذان نصف ذان ولو أعتق معسر من عتق عن كفارة فالاصح
الاجزاء ان كان بغيرها حراً ولو أعتق بعوض لم يجوز عن كفارة والاعتاق بمال كطلاق به فلو قال
أعتق أم ولدتك على ألف فاعتق نفذ ولمه العوض وكذا لو قال أعتق عبدك على كذا فاعتق
في الاصح وان قال أعتقه عني على كذا ففعل عتق عن الطالب وعليه العوض والاصح أنه
عليه عقب لفظ الاعتاق ثم يعتق عليه ومن ملك عبداً أو ثمة فاضلاً من كفاية نفسه وماله
نفقة وكسوة وسكنى وأثالثاً لا بد منه لزمه العتق ولا يجب بيع ضيعة ورأس مال لا يفضل دليهما
عن كفايته ولا مسكن وعبد نفيسين ألفهما في الاصح ولا شراء بغيرين وأظهر الاقوال اعتبار
اليسار بوقت الادعاء فان عجز عن عتق صام شهر من متتابعين بالهلال بنية كفارة ولا يشترط بنية
تتابع في الاصح فان بدأ في أثناء شهر حسب الشهر بعد بالهلال وأتم الاول من الثالث
ثلاثين ويزول التتابع بخوات يوم بلا عذر وكذا بعرض في الجسد لا يحبس وكذا اجنحون على
المذهب فان عجز عن صومهم رم أو مرضه قال الاكثرون لا يرجح زواله أو لفته بالصوم مشقة

الاباليس أو ان دخلت أو ان لم تدخل بالجمع وقع حالان عرف نحو وال (٩٣) فتعلق * (فصل) * علق بحمل فان ظهر أو ولدته

لدون ستة أشهر من التعلق أول أربع سنين فأقل ولم توطأ وطأ عكن كون الحمل منه بان وقوعه والا فلا ولو قال ان كنت حاملا بذكر فطلقة وبأنثى فطلقتين فولدتها ما فثلاث أو ان كان حملك ذكرا فطلقة الى آخره فلو أو ان ولدت فولدت اثنين مرتباً طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني أو كلما ولدت فولدت ثلاثة مرتباً وقع بالاولين طلقتان وانقضت عدتها بالثالث أول أربع كلما ولدت واحدة فصواحبها طوالق فولدت معاً طلقن جميعاً ثلاثاً ثلاثاً أو مرتباً طلقت الرابعة ثلاثاً كالاولى ان بقيت عدتها والثانية طلقة والثالثة طلقة بين وانقضت عدتها بولادتها ما أو ثلثان معاً ثم ثلثان معاً عدة الاولين باقية طلقتان ثلاثاً ثلاثاً والاخران طلقتين طلقتين أو ان حضت طلقت بأول حيض مقبل أو حيضة فبمقامها مقبلة وحلفت على حيضها المعلق به طلاقها لا على ولادتها أو ان حضتها فأنما طالقان فادعته وكذبها حادف أو واحدة طلقت أو ان أومتى طلقتك أو ظاهرت منك أو آليت أولاعت أو فضخت فانت طالق قبله ثلاثاً ثم وجد المعلق به وقع المنجز أو ان وطنتك ما حادف فانت طالق قبله ثم وطئ لم يقع أو عاق بمشيتها خطاباً بشرط فوراً في غير نحو متى ويقع بقول المعلق بمشيتها شئت غير صبي وتجنون ولو كارها ولا رجوع لمعلق ولو قال أنت طالق ثلاثاً لا ان يشاء زيد طاعة فشاءه لم تطلق كملو علقه بفعله أو بفعله من يبالى بتعايقه وقصد اعلامه به ففعل ناسياً أو مكرهاً أو جاهلاً

* (فصل) * قال أنت طالق وأشار بأصبعين أو بثلاث لم يقع عدد الامع نيته أو هكذا فان قال أردت المقبوضتين حلف ولو علق عبداً طلقته بصفة وسيد حريته بهما فاعتق بهما لم تحرم ولونادى زوجة فأجابته أخرى فقال أنت طالق وطلبها المناداة طلقت لا المناداة ولو عاق بغير كلباً كل رمانة ونصف فأكات رمانة فطلقتان والحلف مائة اق به حب أو منع أو تحقيق خبر فاذا قال ان حلفت بطلاق فانت طالق ثم قال ان لم تخبر جى أو ان خربت

شديدة أو خاف زبادة مرض كفر بأهلهام ستمين مسكيناً أو فقيراً لا كافراً ولا هاشمياً ومطليها ستمين مداً مما يكون فطرة * (كتاب اللعان) * يسبقه قذف وصريح الزنا كقوله لرجل أو امرأة زنت أو زنت أو يازاني أو يازانية والرجي بإيلاج حشفة في فرج مع وصله بغيره أو دبر صريحان وزنات في الجبل كناية وكذا زنات فقط في الاصح وزنت في الجبل صريح في الاصح وقوله يا فاجر يلفاسق ولها يا خبيثة وأنت تحسبن الخلوة ولقرشي يانبطى ولزوجه لم أجسدك عذراء كناية فان أنكر ارادة قذف بيمينه وقوله يا ابن الحلال وأما أنا فليست بران ونحوه تعريض ليس بقذف وان فواه وقوله زنت بك اقرار بزنا وقذف ولو قال لزوجه يازانية فقالت زنت بك أو أنت أزني مني فقاذف وكناية فلو قالت زنت وأنت أزني مني فقرة وقاذفة وقوله زني فرجك أو ذكرك قذف والمذهب ان قوله يدك وعينك ولولده لست مني أولست ابني كناية ولولده غيره لست ابن فلان صريح الالتمني بلعان ويحد قاذف محض ويعزر غيره والمحض مكلف حرم لم يطف عن وطء محضه وتبطل العفة بوطء محرم مملوكة على المذهب لا زوجته في عدة شبهة وأمة ولده ومنكوحته بلاولى في الاصح ولو زني مقذوف سقط الحد أو ارتد فلا ومن زني مرة ثم صلح لم يعد محضاً وحده القذف يورثو بسقط به وطء والاصح انه يرثه كل الورثة وأنه لو عفا بعضهم فالباقى كله * (فصل) * له قذف زوجة علم زناها أو ظنه ظناً وكذا كشياع زناها بز يد مع قرينة بأن رأها في خلوة ولو قالت بولده علم أنه ليس منه لزمه نفيه وانما يعلم اذالم يظاً أو ولده لدون ستة أشهر من الوطء أو فوق أربع سنين فلو ولدته لمسا بينهما ولم يستبرأ بحبضة حرم النقي وان ولدت له فوق ستة أشهر من الاستبراء حل النقي في الاصح ولو وطئ وعزل حرم على الصحيح ولو علم زناها واحتمل كون الولد منه ومن الزنا حرم النقي وكذا القذف واللعان على الصحيح * (فصل) * اللعان قوله أربع مراراً شهد بالله اني لمن الصادقين فيماريت به هذه من الزنا فان غابت سمها أو رفع نسبها بما عيرها واللعان خمسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيمار ما هابه من الزنا وان كان ولده نفيه ذكراً في الكلمات فقال وان الولد الذي ولدته أو هذا الولد من زنا ليس مني وتقول هي أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيمار ما في به من الزنا واللعان خمسة أن غضب الله عليهما ان كان من الصادقين فيه ولو بدل لفظ شهادة بحلف ونحوه أو غضب باعن وعكسه أو ذكر اقبل تمام الشهادات لم يصح في الاصح ويشترط فيه أمر القاضي ويلقن كلامه وان يتأخر لعانه عن لعانه ويلاع عن أخوس بأشارة مفهومة أو كتابة ويصح بالعجيسة فبين عرف العربية وجهه وبغلا بزمان وهو بعد بصرجة ومكان وهو أشرف ببلده فبحكمة بين الركن والمقام والمدينة عند المنبر وبيت المقدس عند الصخرة وغيرها عند منبر الجامع وحائض بباب المسجد وذمي في بيعة وكنيسة وكذا بيت نار مجوسى في الاصح لا بيت أصنام وثني وجمع أقله أربعة والتغليظات سنة لا فرض على المذهب ويسن للقاضي وعفاها ما ويا بالغ عند الخامسة أن يتلاعنا قائمين بشرطه زوج يصح طلاقه ولو ارتد بعد وطء فقذف وأسلم في العدة لاعن ولو لاعن ثم أسلم فيها صح أو أصمر صادق بينونة ويتعلق بلعانه فرقة وحرمه مؤبدة وان أكذب نفسه وسقوط الحد عنه وجوب حد زناها وانتفاء نسب نفيه بلعانه وانما يحتاج الى نقي يمكن منه فان تعذر بأن ولده لست أشهر من العقد أو طالق في مجلسه أو نسك وهو بالشرق وهي بالمغرب لم يلحقه وله نفيه همة والنقي على الفور في الجديد ويعذر لعن زوجه نقي وحلي وانتظار وضعه ومن آخر وقال جهات الولادة صدق بيمينه ان كان غائباً وكذا الحاضر في مدة يمكن جهله فيها ولو قيل له تمتع بولده أو جعله الله لك ولداً

فاكات رمانة فطلقتان والحلف مائة اق به حب أو منع أو تحقيق خبر فاذا قال ان حلفت بطلاق فانت طالق ثم قال ان لم تخبر جى أو ان خربت

بصفته ولو قيل له استخبراً أو أطلقها فقال نعم
فأقرار به فإن قال أردت ماضياً وراجعت
حاجباً أو قيل ذلك التماساً لإنشاء فقال نعم
فصريح * (فصل) * علق بأكل رمانة أو
وعيق فبقى حبة أو لبابة أو بيلعها ثمرة بغيرها
وربما ثم بامساكها فبادرت بأكل بعض
أو رميته أو بعدم تمييز نواه عن نواها ففرقت
أو صدقها في نهمه سرقة فقالت سرقت
ما سرقت أو أخبرها به بعد حب فذكرت
مالاً تنقص عنه ثم واحد أو واحد إلى مالا
تريد عليه أو أخبر كل من ثلاث بعدد
وكتبت الفرائض فقالت واحدة سبع عشرة
وأخرى خمس عشرة وثلاثة إحدى عشرة
ولم يقصد تعييناً في الأربع لم يقع أو نحو
حين وقع بضي لحظة أو برؤية زيد أو لمسه
أو قذفه تناوله حياً وميتاً بضربه ولو خاطبته
بمكرهه كما سفيه يا حسبي فقال ان كنت
كذافاً أنت طالق فان قصد كفاً فأنها وقع والا
فتعاقب والسفيه من به منافي الطلاق
التصرف والحسبي من باع دينه بدينه
و يشبه أنه من يتعاطى غير لا تق به بحالا
والخيل من لا يؤدى زكاة أو لا يقرى ضيفاً
* (كتاب الرجعة) * أركانها صيغة ومحل
ومرجع وشرط فيه أهلية نكاح بنفسه
فلولى من جن رجعة حيث يزوجه وفي الصيغة
لفظ بشعر بالمراد صريح وهو رد ذلك إلى
ورجعتك وارتجعتك وراجعتك وأمسكتك
أو كناية كزوجتك ونكحتك وتخير وعدم
توقيت وسن اشهاد وفي المحل كونه زوجة
موطوءة معينة قابلة للحل مطلقاً بحال
يستوف عدد طلاقها وحلفت في انقضاء
العدة بغير أشهر ان أمكن ويمكن بوضع لتام
بسته أشهر وخطبتين من أمكان اجتماعهما
والمصور عمانية وعشرين وخطبتين وواحدة
بثمانين وخطبتين وباقرار طاعة طاعت في
طهر سبق بحيض باثنتين وثلاثين وخطبتين
وفي حيض بسبعة وأربعين وخطبة ولغير
حرة طلقت في طهر سبق بحيض بستة عشر
وخطبتين وفي حيض بأحد وثلاثين وخطبة
ولو وطئ رجعية واستأنفت عدة بلا حل راجع فيما كان بقي وحرم منعها وعزم معتقد تحريره وطلبه بوطء مهر مثل وصح وشرعت

صالحاً فقال آمين أو نعم تعذر نفيه وان قال جزاك الله خيراً أو بارك عليك فلا وله الاعتان مع
امكان بينة برزها ولها الدفع حد الزنا * (فصل) * له الاعتان لنفي ولد وان علفت عن الحد
وزال النكاح ولد دفع حد القذف وان زال النكاح ولا ولد ولتمزيره لا تعزير تأديب لكذب
كقذف طفلة لا توطأ ولو علفت عن الحد أو أقام بينة برزها أو صدقته ولا ولد أو سكنت عن
طلب الحد أو جنت بعد دقذفه فلا اعتان في الاصح ولو أبانها أو ماتت ثم قذفها برزها طاق أو
مضاف إلى ما بعد النكاح لا عن ان كان ولدي لمحقه فان أضاف إلى ما قبل نكاحه فلا اعتان ان لم
يكن ولداً وكذا ان كان في الاصح لكن له إنشاء قذف ويلاعن ولا يصح نفي أحد توأمين
* (كتاب العدد) * عدة النكاح ضربان الاول متعلق بفرقة حتى بطلاق وفسخ وانما يجب
بعد وطء أو استدخال منيه وان تيقن براءة الرحم لا بخلو في الجديد وعدة حرة ذات أقران ثلاثة
والقرء الطهر فان طلقت طاهراً انقضت بالطهر في حيضة ثالثة أو حائضاً في رابعة وفي قول
بشترط يوم وإيلة بعد الطهر وهل يحسب طهر من لم تحض قرأ قولان بناء على أن القرء انتقل
من طهر إلى حيض أم طهر محتوش بدمين والثاني أظهر وعدة مستحاضة باقرارها المردودة
إليه أو متخيرة بثلاثة أشهر في الحال وقيل بعد البأس وأم ولد ومكاتب ومن فيها رقباً قرأين وان
عنقت في عدة رجعية كانت عدة حرة في الاظهر أو بينونة فامة في الاظهر وحرة لم تحض أو
يشت بثلاثة أشهر فان طلقت في أثناء شهر فبعدة هـ الا ان وتكمل المنكسر ثلاثين فان
حاضت فيها وجبت الاقراء وأمة بشهر ونصف وفي قول شهران وفي قول ثلاثة ومن انقطع
دمها لعلة كرضاع ومرض تصبر حتى تحيض أو تياس في الشهر أو لالة فكذلك في الجديد وفي
القديم تتربع تسعة أشهر وفي قول أربع سنين ثم تعتد بالاشهر فعلى الجديد لو حاضت
بعد البأس في الاشهر وجبت الاقراء أو بعد ما فاقوال أظهرها ان نكحت فلا شيء والا
فالاقراء والمعتد برباس عشر ثم وفي قول كل النساء (قلت) ذا القول أظهر والله أعلم
* (فصل) * عدة الحامل بوضعه بشرط نسبته إلى ذى العدة ولو احتمل لاكتفى به امان وانفصال
كاه حتى تانى توأمين ومتى تخال دون ستة أشهر فتوأمين وتنقضى بعبث لا علقه وبمضغة فيها
صورة آدمى خفية أخيراً القوا بل فان لم يكن صورة وقلن هي أصل آدمى انقضت على
المذهب ولو طهر في عدة أقراء أو أشهر حل للزوج اعتمدت بوضعه ولو ارتابت فبالم تنكح حتى
تزول الرية أو بعد ما وبعد نكاح استمر الا أن تدل دون ستة أشهر من عقده أو بعد ما قبل
نكاح فلتصبر لتزول الرية فان نكحت فالمذهب عدم ابطاله في الحال فان علم مقتضيه أبطله
ولو أبانها فولدت لأربع سنين لحقه أو لا كثر فلا ولو طلق رجعياً حسب المدة من الطلاق وفي
قول من انصرام العدة ولو نكحت بعد العدة فولدت لدون ستة أشهر فكأنهم لم تنكح وان كان
لسته فالولد للثاني ولو نكحت في العدة فاسد فاولدت للامكان من الاول لحقه وانقضت بوضعه ثم
تعتمد الثاني أو للامكان من الثاني لحقه أو منها ما عرض على قاتل فان ألحقه بأحد هـ
فكلا مكان منه فقط * (فصل) * لزما عددنا شخص من جنس بأن طاق ثم وطئ في عدة أقراء
أو أشهر جاهلاً أو عالماً في رجعية تدخلنا فبتدئ عدة من الوطء ويدخل فيها بقية عدة الطلاق
فان كانت أحدهما جاهلاً والاخرى أقرأ تدخلنا في الاصح فتتقضيان بوضعه ويراجع قبله
وقيل ان كان الحمل من الوطء فلا أو لشخصين بأن كانت في عدة زوج أو شبهة فوطئت بشبهة أو
نكاح فاسد أو كانت زوجة معتدة عن شبهة فطلعت فلا تدخل فان كان حل قدمت عدته والا
فان سبق الطلاق أتمت عدته ثم استأنفت الاخرى وله الرجعة في عدته فاذا رجع انقضت

ظهار وإيلاء ولعان ولو ادعى رجعة والعدة باقية حلف أو منقضية ولم تنكح (٩٥) فان انقضت على وقت الانقضاء حلفت أو وقت الرجعة

حلفت والاحلف من سبق بالدعوى فان ادعى ما حلفت كالموطأ وقال وطئت ذلي رجعة وأنكرت وهو مقر لها بعهر فان قبضته فلا رجوع له والا فلا تطالب به الا بنصف ومضى أنكرتها ثم اعترفت قبل
 * (كتاب الإيلاء) أركانها محلف به وعليه ومدة وصيغة وزوجان وشرط فيها ما تصور وطء وصحة طلاق وفي المحلف به كونه اسماً أو صفة لله تعالى أو التزام ما يلزم بنذراً أو تعليق طلاق أو عتق ولم تخل اليمين إلا بعد أربعة أشهر وفي المحلف عليه ترك وطء شرعي وفي المدة زيادة على أربعة أشهر يمين وفي الصيغة لفظ يشعر به صريح كغيب حشفة بفرج ووطء وجاع أو كناية كالمسة ومباذعة ولو قال ان وطئتك فعمدي حلف بالمال كما عهده زال الإيلاء وحرف عن ظهاري وكان ظاهري قول والاحكام به ما ظاهراً أو عن ظهاري ان ظاهري قول ان ظاهري أو فضررتك طالق قول فان وطئ طلقت وزال الإيلاء أولاً بسم والله لا أطوكن قول من الرابعة ان وطئ ثلاثاً فلو مات بعضهن قبل وطء زال الإيلاء أو لا أطا كلامنك قول من كل أولاً أطوكن سنة المرأة قول ان وطئ وبقي أكثر من الرابعة * (فصل) * أهل بلا فاض أربعة أشهر من الإيلاء أو زوال الردة والمانع الا تبين أو رجعة ويقطع المدة ردة بعد دخول ومانع وطء محسوس أو شرعي غير نحو حبض كرض وجنون ونشوز وتابس بمرض نحو صوم ونسأف المدة بزواله فان مضت ولم يطأ ولا مانع بها طالبت به في طلاق ولو تركت معها والفيتة تغيب حشفة بقبل وان كان المانع به وهو طبيعي كمرض فبفيتة لسان ثم يطلق أو شرعي كاحرام فبطلاق فان عصى بوطء لم يطالب فان أباهما طلق عليه القاضي طلاقاً ويهل يوماً ولزمه بوطء كفارة

وشرعت في عدة الشبهة ولا يستمتع بها حتى تقضيها وان سبقت الشبهة قدمت عدة الطلاق وقيل الشبهة * (فصل) * عاشرها كزوج بلا وطء في عدة أقراء أو أشهر فأوجه أصحها ان كانت بائناً انقضت والا فلا ولا رجعة بعد الاقراء والأشهر (قلت) ويلحقها الطلاق الى انقضاء العدة ولو عاشرها أجنبي انقضت والله أعلم ولو نكح معتدة بظن الصحة ووطئ انقضت من حين وطئ وفي قول أو وجه من العقد ولو راجع حائل لم طلق استأنفت وفي القديم تبني ان لم يطأ أو حاملاً فبالوضع ولو وضعت ثم طلق استأنفت وقيل ان لم يطأ بعد الوضع فلا عدة ولو خالع موطوءة ثم نكحها ثم وطئ ثم طلق استأنفت ودخل فيها البقية
 * (فصل) * عدة حرة حائل لوفاة وان لم توطأ أربعة أشهر وعشرة أيام بلياليها وأمة نصفها وان ماتت عن رجعية انتقلت الى وفاة أوبائن فلا وحامل بوضعه بشرطه السابق فلو ماتت صبي عن حامل فبالأشهر وكذا الممسوح اذا يلحقه على المذهب ويلحق بمحبوبه باقياً أنثى ما فتعتد به وكذا الممسول بقي ذكره به على المذهب ولو طلق احدى امرأتيه ومات قبل بيان أو تعيين فان كان لم يطأ عدة الوفاة وكذا ان وطئ وهما ذواتنا أشهر أو اقراء والطلاق رجعي فان كان بائناً اعتدت كل واحدة بالاكثر من عدة وفاة وثلاثة من اقراء عدة الوفاة من الموت والاقراء من الطلاق ومن غاب وانقطع خبره ليس لزوجته نكاح حتى يتيقن موته أو طلاقه وفي القديم تربص أو سبع سنين ثم تعدل لو فاته وتنكح فلو حكم بتقديم فاض نقض على الجديد في الأصح ولو نكحت بعد التربص والعدة قبيل ميتة اصح على الجديد في الأصح ويجب الاحداد على عدة وفاة لارجعية ويستحب لبائن وفي قول يجب وهو ترك لبس مصبوغ لزيينة وان شئت وقيل يحل ما صبغ غزله ثم نس ويباح غيره مصبوغ من قطن وصوف وكان وكذا ابر بسم في الأصح ومصبوغ لا يقصد لزيينة ويحرم حلي ذهب وفضة وكذا الواو في الأصح وطيب في بدن وثوب وطعام وكل واكتحال بأخذ الحاجة كمدوا سيفيداج ودمام ونضاب حناء ونحوه وبحل تجميل فراش وأثاث وتنظيف بغسل نحو رأس وقلم وازالة وسخ (قلت) وبحل امتشاط وحمام ان لم يكن خروج محرم ولو تركت الاحداد عصت وانقضت العدة كما لو فارقت المسكن ولو بلغت الوفاة بعد المدة كانت منقضية وأما الاحداد على غير زوج ثلاثة أيام وتحرم الزيادة والله أعلم * (فصل) * يجب سكنى المعتدة طلاق ولو بائناً الا ناشرة ولمعتدة وفاة في الاظهر وفسخ على المذهب وتسكن في مسكن كانت فيه عند الفرقة وليس لزوجه وغيره اخراجها ولا لها خروج (قلت) ولها الخروج في عدة وفاة وكذا بائن في النهار لشراء طعام وغزل ونحوه وكذا ليلا الى دار جارة لغزل وحديث ونحوه ما بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها وتنتقل من المسكن لحرف من هدم أو غرق أو على نفسها أو تأذت بالجيران أو هم بها أذى شديداً والله أعلم ولو انتقلت الى مسكن باذن الزوج فوجبت العدة قبل ومساها اليه اعتدت فيه على النص أو بغير اذن ففي الاول وكذا الوأذن ثم وجبت قبل الخروج ولو أذن في الانتقال الى بلد فكلم مسكن أو في سفر جرح أو تجارة ثم وجبت في الطريق فاما الرجوع والمضى فان مضت أقامت لقضاء حاجتها ثم يجب الرجوع لاعتد البقية في المسكن ولو خرجت الى غير الدار المألوقة فطلق وقال ما أذنت في الخروج صدق بيمينه ولو قالت نقلتني فقال بل أذنت لحاجة صدق على المذهب ومنزل بدوية وبيتها من شعر كمنزل حضرية واذا كان المسكن له ويلحق به اتبعين ولا يصح بيعه الا في عدة ذات أشهر وكسناجر وقيل باطل أو مستعار لزمته فيه فان رجع المعبر ولم يرش بأجرة نقات وكذا ما مستأجر ناقض مديته أو لها استمرت وطابت الأجرة فان كان مسكن

عين ان حلف بالله * (كتاب الظهار) * أركانها مظاهر ومظاهر منها ومشببه وصيغة وشرط في المظاهر كونه زوجاً يصح طلاقه وفي المظاهر

منها كونها زوجة وفي المشبه به كونه كل أو جزء أنتي (٩٦) محرم لم تكن حلا في الصيغة لفظا يشعربيه صريح كانت أو رأسك أو

بذلك كظهور أي أو كحسمها أو يدها أو
كناية كانت كأي أو كعينها أو غيرهما
بذكر الكرامة وصحة توقيته وتعلقه فلو قال
أن ظاهرت من ضرتك فأنت كظهور أي
فظاهر فظاهرها منهما أو من فلانة وفلانة
أجنبية أو من فلانة الأجنبية فظاهرها
فظاهرا نكحها قبل أو أراد اللفظ أو من
فلانة وهي أجنبية فلا إلا أن أراد وظاهر
قبل نكاحها أو أنت طالق كظهور أي
ونوى بالثاني معناه والطلاق رجعي وقعا
والإطلاق فقط * (فصل) * على مظاهر
عاد كفارة وإن فارق والعود في غير وقت من
غير رجعية أن يسكنها به من إمكان فرقة
فلو اتصل به جنونه أو فرقة فلا عود من
رجعية أن يرجع ولو ارتد من صلا ثم أسلم فلا
عود بأسلام بل به دونه وفي وقت غيب
حسم في المدة ويجب نزع وحرم قبل تكفير
أو مضى وقت تمتع حرم محض ولو ظاهر
من أربع بكامة فان أمسكن فأربع
كفارات أو بأربع فعائد من غير أخيرة أو
كر في امرأته متصلا بعدان قصد استئنا
وهو به عائد * (كتاب الكفارة) *

تجب بنتها وهي مخيرة في عين وستأتي ومربية
في ظهار وجناح وقتل ونكاحها اعتاق
رقبة مؤمنة بلا عوض وعيب يخل بعمل
فيجزئ صغير وأقرع وأعرج يمكنه تباع
مشى وأهور وأصم وأخشم وما قد أفقه
وأذنيه وأصابع رجله لرجل أو خنصر
و بنصر من يد أو أغلختين من كل منهما أو
من أصبع غيرهما أو أنغلة إبهام ولا مريض
لا يرجى ولم يبرأ ولا يجنون أفاقته أقل
ويجزئ معاق بصلته ونصا رقيقين باقهما
حر أو سري ورقية عن كفارته لا بعمل
العتق المعلق كفارة ولا مستحق عتق
واعتاق بمال كالحاق فلو قال عتق أم ولدك
أو عبدك بكذا فاعتق نفذه أو اعتقه عن
بكذا ففعل ما سلكه الطالب به ثم عتق عنه
وانما يلزم الاعتاق من ملك رقية أو غنة فاضلا
عن كفاية مجموعته فلا يلزم بيع ضيعة ورأس

مال وما شية لا يفضل ذلها عن تلك ولا مسكن ورفيق نفيسين ألفهما ولا شهرا بعين فان عجز وقت أداء صام شهرين ولا عوان لم نسبة

النكاح نفيسا فله النقل إلى لا تقي بها أو نحوها لفظا الامتناع وليس له مساسا ككنها ولا
مداخلتها فان كان في الدار محرم لها فميرز كراوله أنتي أو زوجة كذلك أو أمة أو امرأة أجنبية
جاز ولو كان في الدار حرة فسكنها أحدهما أو الآخر الأخرى فان اتحدت المرافق كطبخ
ومستراح اشترط محرم والافلاو ينبغي أن يغلظ ما بينهما من باب وأن لا يكون محررا أحدهما
على الآخر وسفل وعلو كدار وحجرة * (باب الاستبراء) *

يجب بسببين أحدهما ملك أمة بشرأ أو وارث أو هبة أو سبي أو رد بهيب أو تحالف أو أقالة
وسواء بكر ومن استبرأها البائع قبل البيع ومنتهلة من صبي وامرأة وغیرهها ويجب في
مكاتبة عجزت وكذا امرتة في الأصح لامن حلت من صوم أو اعتكاف واحرام وفي الاحرام وجه
ولو اشترى زوجته استحب وقيل يجب ولو ملك من زوجة أو معتدة لم يجب فان زال وجب في
الاطهر الثاني زوال فراش عن أمة موطوءة أو مستولدة بعثت أو موت السيد ولو مضت مدة
استبراء على مستولدة ثم أعتقها أو مات وجب في الأصح (قلت) ولو استبرأ أمة موطوءة
فأعتقها لم يجب وتزوج في الحال إذا تشبه منكوحة والله أعلم ويحرم تزويج أمة موطوءة
ومستولدة قبل الاستبراء لئلا يختلط المآل أن ولو أعتق مستولدة فله نكاحها بالاستبراء في
الأصح ولو أعتقها أو مات وهي من زوجة فلا استبراء وهو بقره وهو حيضة كاملة في الجديد
وذات أشهر بث شهر وفي قول بثلاثة وحامل مسبية أو زال عنها فراش سيد بوضعه وان ملكت
بشراء فقد سبق أن لا استبراء في الحال (قلت) يحصل الاستبراء بوضع حمل وتأتي الأصح والله
أعلم ولو مضى زمن استبراء بعد الملك قبل القبض حسب أن الملك يارث وكذا اشراء في الأصح
لا هبة ولو اشترى بجوسية ففاضت ثم أسلمت لم يكف ويحرم الاستمتاع بالمستبرأة الامسية فيعمل
غيبوطه وقيل لا وإذا قالت حضت صدقت ولو منعت السيد فقال أخبرتنى بنكاح الاستبراء
صدق ولا تصبر أمة فراشا لا بوطه فاذا ولدت لا مكان من وطئه لحقه ولو أتى بوطه ونفى الولد
و ادعى استبراء لم يلحقه على المذهب فان أنكرت الاستبراء حلف أن الولد ليس منه وقيل يجب
تعريضه للاستبراء ولو ادعت استيلا دافأ أنكر أصل الوطء وهناك وللم يحلف على الصحيح ولو قال
وطئت وعزلت لحقه في الأصح * (كتاب الرضاع) *

انما ثبت بلبن امرأة حية بلغت تسع سنين ولو حلبت غائرا جريعه ممتنعا حرم في الأصح ولو حلب
أو تزعم منه زبد حرم ولو خاط بمائع حرم ان غلب فان غلب وشرب النمل قيل أو البعض حرم
في الاظهر ويحرم إيجار وكذا السعاط على المذهب لاحقة في الاظهر وشروطه رضيع حتى لم يبلغ
سنتين وخمس رضعات وضبطهن بالعرف فلو قطع اعراضا تعدد أولاهو وعاد في الحال أو تحول
من ندى إلى ندى فلا ولو حلب منها دفعة وأوجره حسا أو عكسه فرضة وفي قول خمس ولو شك
هل حسا أم أقل أو هل رضع في حولين أم بعد فلا تحريم وفي الثانية قول أو وجهه ونصير
المرضة أمة والذي منه اللبن أباه وتسرى الحرمة إلى أولاده ولو كان لرجل خمس مستولدات
أو أربع نسوة وأم ولد فوضع طفل من كل رضة صار ابنه في الأصح فيحرم من عليه لانهن
موطوءات أن أبيه ولو كان بدل المستولدات بنات أو أخوات فلا حرمة في الأصح وآباء المرضعة من
نسب أو رضاع أجساد الرضيع وأمهاتها جسداته وأولاده من نسب أو رضاع أخوته
وأخواتها وأخواتها وأخواله وأخواته وأبؤذي اللبن جسده وأخوه عمة وكذا الباقي واللبن لمن
نسب إليه ولد نزل به بنكاح أو وطئه شبهة لا زنا ولو نفا بلعان اتقى اللبن عنسه ولو وطئت
منكوحة بشبهة أو وطئ اثنتان بشبهة فولدت فاللبن لمن لحقه الولد بقائف أو غيره ولا تنقطع

ينوه فان انكسر الاول اتم من الثالث ثلاثين وينقطع الولاء بفوات يوم (٩٧) ولولا عذولا بتموج حبض وجنون فان عجز لمرض يدوم

شهرين ظنا أو مشقة شديدة ولو بشبق أو خوف زيادة مرض ملك في ظهار وجع استين مسكينا أهل زكاة مداما من جنس فطارة فان عجز لم تسقط فاذا قدر على خصلة فعلها * (كتاب اللعان والقذف) * صريحه كزيت ويازاني ويازانية وزني ذكر ك أو فريجك وكرمي بايلاج حشفة بفرج محرم أو دبر ولحنثي زني فريجك ولولد غيره لست ابن فلان الا لمنني بالعان ولم يستلحق وكنايته كزنان وزنان في الجبل وزني يدك أو يا فاجرو أنت تحبين الخلوة أولم أجعلك بكر أو لعربي يا بنطلي ولولده لست ابني وتعريضة يكابن الحلال وأنا لست بران ليس قذفا وقوله زني بك اقرار برنا وقذف ولو قال لزوجته يازانية فقالت زني بك أو أنت أزني مني فقاذف وكنايته أو زني وأنت أزني مني فقرة وقاذفة ومن قذف محصنا حده أو غيره عزر والمحصن مكاف حرم لم عفيف عن زنا ووطه محرم مملوكه ودبر حليلة فان فعل لم يحده قاذفه أو ارتد حد ويرث موجب قذف كل الورثة ويسقط بعفو ولو عفا بعضهم فلا باق كاه * (فصل) * له قذف زوجة علم زناها أو ظنه مؤكدا كشياع زناها بزني مع قرينة كان رآها بخلوة فان أتت بولد فان علم أو ظن انه ليس منه بان لم يظاها أو ولدته لدون ستة أشهر أو لفوق أربع سنين من وطه أو لما بينهما منه ومن زنا بعد استبراء بحضة لزمه نفقه والاحرم مع قذف ولعان كالأعزل * (فصل) * لعانه قوله أو بعا أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رويت به هذه من الزنا وخامسة ان لعنة الله على ان كنت من الكاذبين فيه فان غابت ميرها وان نفى ولدا قال في كل وان ولدها أو هذا الولد من زنا ولعانهما قولها بعدة أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما رافني به من الزنا وخامسة ان غضب الله على ان كان من الصادقين فيه وشرط لولاء الكلمات وتلقين قاض له وصح

نسبة اللبن عن زوج مات أو طلق وان طالت المدة أو انقطع وعاد فان نسكت آخر وولدت منه فاللبن بعد الولادة وقبلها الاول ان لم يدخل وقت ظهور لبن حل الثاني وكذا ان دخل وفي قول الثاني وفي قول لهما * (فصل) * تحته صغيرة فأرضعتها أمه أو أخته أو زوجة أخرى انفسخ نكاحه ولا صغيرة نصف مهرها وله على المربعة نصف مهر مثل وفي قول كاه ولو رضع من ناعة فلا غرم ولا مهر للمربعة ولو كان تحته كبيرة وصغيرة فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة انفسخت الصغيرة وكذا الكبيرة في الاظهر وله نكاح من شاء منها وحكم مهر الصغيرة وتغريم المربعة ما سبق وكذا الصغيرة ان لم تكن موطوءة فان كانت موطوءة فله على المربعة مهر مثل في الاظهر ولو أرضعت بنت الكبيرة الصغيرة حرمت الكبيرة أبدا وكذا الصغيرة ان كانت الكبيرة موطوءة ولو كان تحته صغيرة فطالقتها فأرضعتها المرأة صارت أم امرأته ولو نسكت طالقتها صغيرا أو أرضعته بابنه حرمت على المطلق والصغيرة غير أبدا ولو زوج أم ولده عبده الصغير فأرضعته ابن السيد حرمت عليه وعلى السيد ولو أرضعت موطوءة الأمة صغيرة تحته بابنه أو لبن غيره حرمت عليه ولو كان تحته صغيرة وكبيرة فأرضعتها انفسختا وحرمت الكبيرة أبدا وكذا الصغيرة ان كان الارضاع بابنه والا فريضة ولو كان تحته كبيرة وثلاث صغيرا فأرضعتن حرمت أبدا وكذا الصغائر ان أرضعتن بلبنه أو لبن غيره وهي موطوءة والا فان أرضعتن ما يباحهن الخامسة انفسخن ولا يحرم من مؤبدا أو مرتبالم يحرم وتنفسخ الاولى والثالثة وتنفسخ الثانية بارضاع الثالثة وفي قول لا ينفسخ ويجرى القولان فيمن تحته صغيرتان أرضعتن ما أجنبية مرتبا أي ينفسخان أم الثانية

* (فصل) * دل هند بنتي أو أختي برضاع أو قالت هو أختي حرم تنكحهما ولو قال زواج بينهما برضاع محرم فرق بينهما ما وسقط المسمى ووجب مهر مثل ان وطئ وان ادعى رضاعا فأنكرن انفسخ ولها المسمى ان وطئ والا فنصفه وان ادعته فأنكرت صدق بيمينه ان زوجت برضاها والا فلا صح تصديقه ما مهر مثل ان وطئ والا فلا شيء لها ويحلف منكر رضاع على نفى علمه ومدعيه على بت ويثبت بشهادة رجل وامرأتين وبأربع نسوة والاقرار به شرطه رجلان وتقبل شهادة المربعة ان لم تطلب أجرة ولا ذكرت فعلها وكذا ان ذكرت فقالت أرضعته في الاصح والاصح انه لا يكفي بينهما ما رضاع محرم بل يجب ذكر وقت وعدد وصول الابن جوفه ويعرف ذلك بشهادة حاب وایجار وازداد أو قرائن كالنظام ندى ومسه وحركة خلقه بنجرع وازداد بعد علمه انهم البون * (كتاب النفقات) *

على موسر لزوجه كل يوم مدا طعام ومعسر مد ومتوسط مد ونصف والمد مائة وثلاثة وسبعون درهما وثلاث درهم (ذات) الاصح مائة وأحد وسبعون وثلاثة أسباع والله أعلم ومسكين الزكاة معسر ومن فوقه ان كان لو كاف مدين رجع مسكينا فمتوسط والا فوسر والواجب غالب قوت البلد (ذات) فان اختلف وجب لائق به ويعتبر اليسار وغيره طالع الفجر والله أعلم وعليه غلبتها حبا وكذا طعنه وخبره في الاصح ولو طلب أحدهما بدل الحب لم يجبر الممتنع فان اعتاضت جاز في الاصح الا خبرا ودقيقا على المذهب ولو أكتفه كالعادة سقطت نفقتها في الاصح (قلت) الا أن تكون غير رشيدة ولم يأذن وليها والله أعلم ويجب ادم غالب البلد كزيت وسمن وجبن وتمرو ويختلف بالفصول ويقدره قاض باجتهاد ويفاوت بين موسر وغيره ولحم يليق بيساره واعساره كعادة البلد ولو كانت تأكل الخبز وحده وجب ادم وكسوة تكفيها فيجب قصب وسراويل وخمار وكعب ويريد في الشتاء جبة وجنسها

(١٣ - منهاج) بغير عربية ومن أخرس بإشارة مفهومة أو كتابة كقذف وسن تغليظ برمان وهو بعد عصر وعصر جمعة أولى ومكان

وهو أشرف بلد في مكة بين الركن والمقام
وبيعة وكنيسة وبيت نار لاهلها لا صنم لوثنى
وجمع أقله أربعة وان يعظمها قاض
ويبالغ قبل الخامسة وينتفع من قيام
وشرطه زوج يصح طلاقه ولو مرتد بعد طه
الا ان أصرو قذف في عدة ولا ولد ولا عن
ولو مع امكان بينته رناها النفي ولد وان عفت
عن عقوبة وبانت ولدفعها وان بانت ولا
ولد لا تعزير تأديب فلا وثبت رناها أو عفت
عن العقوبة أو لم تطالب أو جنت بعد ذفه
ولا ولد فلا لعان ويتعاق باللعان انفساخ
وحرمته وبدة وانتفاء نسب نفاه وسقوط
عقوبة عنه لها ولزاني ان سماه فيه وحصانتها
في حقه ان لم تلعن ووجوب عقوبة رناها
ولها العان لدفعها وانما ينفي به بمكاهمه ولو
ميتا والا كان ولد له لسته أشهر من العقد أو
طالق بمجاسه فلا يلعن لنفيه والنفي فوري
الا عذر تعسر فيه اشهاد وله نفي حل وانتظار
وضعه لتحقيقه فان قال جهات الوضع وأمكن
حلف لا أحد توأمين بأن لم يتخلل بينهما ستة
أشهر ولو هي بولد فأجاب بما يتضمن اقرارا
كأمين أو نعم لم ينف ولو بانت ثم قذفها برنا
مطابق أو مضاف لما بعد النكاح لا عن لنفي
ولد ولا فلا لعان وله انشاؤه يلعن انفيه
(كتاب العدد) تحجب عدة بوطء شبهة أو
بفرقة زوج حتى دخل منه المحترم أو وطئ
ولو في دبر أو تيقن برأه رحم فعدة حرة
تحبس ثلاثة أفرزولو مستحاضة والقرء
طهر بين دم بين فان طاعت طاهر انقضت
بطعن في حيضة ثالثة أو حائض في رابعة
ومختبرة طلقت أول شهر ثلاثة أشهر حالا
وغير حرة قرآن فان عتقت في عدة رجعة
فكحرة ومختبرة بشرطها شهران وحرة لم
تحض أو ينسث ثلاثة أشهر فان طلقت
في أثناء شهر كانه من الرابع ثلاثين وغير
حرة شهر ونصف ومن انقطع دمها ولو بلا
علة تصبر حتى تحبس أو تيسر فلو حاضت
من لم تحض أو آيسة فيها فإقراء كآيسة
حاضت بعدها ولم تنكح وفي المعتبر يأس كل
النساء وحامل وضعه حتى ثانی توأمين ولو ميتا أو مضعفة تتصور ان نسب الى ذي عدة ولو احتمالا لا كمنفي بلعان ولو ارباب في عدة

(٩٨)

و يا يلى عند الصخرة وبغيرهما على المنبر وباب مسجد مسلم به حدث أكبر

فان حرت عادة البلد لئلا يتكاثروا في الاصح ويجب ما تعدد عليه كزاية أو لبد
أو حصير وكذا فراش للنوم في الاصح ومخدة وخاف في الشتاء وآلة تنظيف كمشط ودهن
وما يغسل به الرأس ومرتك ونحوه لمنع صنات لا كحل وخضاب وبازين ودواء مرض وأجرة
طبيب وحاجم ولها طعام أيام المرض وأدمها والاصح وجوب أجرة حمام بحسب العادة وغن
ماء غسل جاع ونفاس لا حيض واحتلام ولها آلات أكل وشرب وطبخ كقدر وقصعة
وكوز وحرة ونحوها ومسكن يليق بها ولا يشترط كونه ملائكة وعليه لمن لا يليق بها خدمة
نفسها الخدمها بحرة أو أمة له أو مسستأجرة أو بالانفاق على من يحبته من حرة أو أمة لخدمة
وسواء في هذا موسر ومسر وعبدان أخدمها بحرة أو أمة باحرة فليس عليه غيبرها أو بامته
انفق عاينها بالملك أو بمن يحبته الزمة نفقة لها وجنس طعامها جنس طعام الزوجية وهو مد على
معرور وكذا متوسطا في الصبح وموسر مد وثلاث ولها كسوة تليق بحالها وكذا أدم على الصبح
لا آلة تنظيف فان كثر وسخ وتآذت بقسل وجب ان ترفه ومن تخدع نفسه في العادة ان
احتاجت الى خدمة مرض أو زمانه وجب اخذها ولا اخذها لرفقة وفي الجيلة وجهه ويجب
في المسكن امتاع وما يشتهلك كطعام غايك وتتصرف فيه فلو قترت بما يضرها من طعام
نفقة ككسوة وطروف طعام ومشتا تليق وقيل امتاع وتعطى الكسوة أول شتاء وصيف
فان تلفت فيه بلا تقصير لم تبدل ان قلنا غايك فان ماتت فيه لم ترد ولو لم يكس مدة فدين
*(فصل) الجديد أنهم يحب بالتمكين لا العقد فان اختلفا فيه صدق فان لم تعرض عليه
مدة فلا نفقة فيها وان عرضت وجبت من بلوغ الخطب فان غاب كتب الحياكم لحاكم ياديه
ليعلمه فيجيء أو يوكل فان لم يفعل ومضى زمن وصوله فرضها القاضي والمعتبر في مجبونة
ومرافعة عرض ولي وتسقط بنشوز ولو يمنع لمس بلا عذر وعياله زوج أو مرض يضر معه
الوطء عذر والخروج من بيته بلا اذن نشوز الا أن يشرف على انهدام وسفرها باذنه معه أو
لحاجته لا بسقط ولحاجتها بسقط في الاظهر ولو نشرت فغاب فأطاعت لم تحجب في الاصح
وطريقها أن يكتب الحياكم ككسوة ولو خرجت في غيبته لزارة ونحوها لم تسقط والاظهر
أن لا نفقة لصغيرة وأنما تحجب لكبيرة على صغير واحرامها بحج أو عمة بلا اذن نشوز ان لم يملك
تحليلها فان ملك فلا حتى تخرج فمسافرة لحاجتها أو باذن في الاصح لها نفقة مالم تخرج
وعندها صوم نفل فان أبت فنانشرة في الاظهر والاصح ان قضاءه لا يتضييق كنفل فبمنعها وانه
لا منع من تجمل مكتوبة أول وقت وسنن راتبة ويجب لرجعية المأون الامونة تنظيف فلو طنت
حاملا فانفق فبانت حائلا استرجع ما دفع بعد عدتها والحائل البائن بخلع أو ثلاث لا نفقة لها
ولا كسوة ونجبان لحامل لها وفي قول العمل فعلى الاول لا تحجب لحامل عن شبهة أو نكاح
فاسد (قلت) ولا نفقة لعدة وفاة وان كانت حاملا والله أعلم ونفقة العدة مقدرة كزمن
النكاح وقيل تحجب الكفاية ولا يجب دفعها قبل ظهور رجل فاذا ظهر وجب يوما بيوم وقيل
حين تضع ولا تسقط بعض الزمان على المذهب *(فصل) أعسر بها فان صبرت صارت
دينا عليه والا فلها الفسخ على الاظهر والاصح أن لا فسخ يمنع موسر حضر أو غاب ولو حضر
وغاب ماله فان كان بمسافة القصر فاهل الفسخ والا فلا يؤثر بالاخصار ولو تبرع رجل بها لم
يلزمها القبول وقد رتبه على الكسب كالمال وانما تفسخ بجزء من نفقة معسر والاعسار
بالكسوة كرهو بالنفقة وكذا بالادم والمسكن في الاصح (قلت) الاصح المنع في الادم والله أعلم
وفي اعساره بالمهر أو قال أظهرها تفسخ قبل وطء لا بعده ولا فسخ حتى يثبت عند قاض اعساره

في جل لم تنكح حتى تزول الريبة أو بعد هاسن منبر انزول فان نكحت أو اوثابت (٩٩) بعد نكاح لم يمهال الا أن تالدون ستة أشهر من

امكان علوق ولو فارقتها فولدت لاربعة سنين
لحقه فان نكحت بعد عدتها فولدت لستة
أشهر راق الثاني ولو نكحت فيها فادرا
وجهاها الثاني فولدت لا مكان منه لحقه أو
من الاول لحقه أو منهما عرض على فائت
(فصل) لزمنها عدتها شخص من جنس كان
طاق ثم وطئ في عدة غير حل لا عالماني بائن
تدخله اقبتدري عدة من وطئ له رجعة في
البقية أو جنس من كحل واقرأه فكذلك
فتنقضان بوضعه وراجع قبله أو شخصين
كان كانت في عدة زوج أو شبهة فوطئت
بشبهة فلا تدخل وتقدم عدة حل فطلاق
وله رجعة فيها وقبلها فان راجع ولا حل
انقضت وشرعت في الاخرى ولا يمنع بها
حتى تنقضها *(فصل)* عاشره لما راق
رجعية في عدة اقراره أو أشهر لم تنقض ولا
رجعة بعدهما ويلحقها طلاق الى انقضائه عدة
ولو نكح معتدة يظن صحة ووطئ انقضت
بوطئه ولو راجع حائلا أو حاملا فوضعت ثم
طلقها استأنفت وان لم يطلأ ولو نكح معتدة ثم
وطئ ثم طلق استأنفت ودخل فيها البقية
(فصل) يجب بوفاة زوج عدة وهي لحره
حائلا أو حامل من غيره كزوجة صبي ولو رجعية
أولم توطأ أربعة أشهر وعشرة بلياليها
والغيرها كذلك نصفها والحامل منه ولو
مجبوبا أو مسلو لا وضعه ولو طلق احدي
امرأتي ومات قبل بيان أو تعيين اعتدنا
لوفاته لاني بائن فمعتدة من وطئت وهي ذات
أقراء بالاكثر من عدة وفاته منها واقرأه من
طلاق والمعتدة لا تنكح زوجة حتى يثبت
موتها بمصر أو طلاقه ثم تعتد فلو حاكم
بنكاحها قبل ثبوت نفقه ولو نكحت وبان
ميتا صح ويحب اعداد على معتدة وفاته وسن
للمارقة وهو ترك لبس مصبوغ لزيته ولو
قبل نكحه أو خشن وتحلل بحب ومصوغ
نهارا ونطيب ودهن شعر واكفحال بكحل
زيته الحاجة قليلا واسه فبذاج ودمام
وخضاب ما ظهر بنحو حناء وحل تجميل
(فصل) يجب سكنى لمعتدة فرقة

فيفسخه أو يأذن لها فيه ثم في قول يذهب الفسخ والظاهر امهاله ثلاثة أيام ولها الفسخ صبيحة
الرابع الا أن يسلم نفقة ولو مضى يومان بلا نفقة وأنفق الثالث وعجز الرابع بنت وقيل
تستأنف ولها الخروج من المهلة لتحصيل النفقة وعليها الرجوع ليلا ولو رضيت باعساره أو
نكحته عاملة باعساره فلها الفسخ بعده ولو رضيت باعساره بالمهر فلا ولا فسخ لولي صغيرة ومجنونة
باعساره بمهر ونفقة ولو أعسر زوج أمة بالنفقة فلها الفسخ فان رضيت فلا فسخ للسيد
في الاصح وله أن يلجئها اليه بان لا ينطق عليها ويقول افسخي أو جوعي

(فصل) يلزمه نفقة الوالد وان علا والولد وان سفل وان اختلف دينهما بشرط يسار
المنفق بفاضل عن قوته وقوت عياله في يومه ويبيع فيها ما يبيع في الدين ويلزم كسوبا كسبها
في الاصح ولا تجب لملك كفايته ولا لاكتسبها وتجب للفقير غير مكسب ان كان زمنا أو صغيرا
أو مجنوناً أو لا فاقوال أحسنها تجب والثالث لامل لا فرع (قات) الثالث أظهر والله أعلم
وهي الكفاية وتسقط بطوائف ولا تصير ديناً عليه الا بفرض قاض أو اذنه في افتراض لغية أو
منع وعابها ارضاع ولدها للبائ ثم بعده ان لم يوجد الا هي أو أجنبية وجب ارضاعه وان وجدنا
لم تجبر الام فان رغبت وهي منكوبة أبيه فله منعها في الاصح (ثالث) الاصح ايسر له منعها
ومعه الا كثر ون والله أعلم فان اتفقا وطلبت أجرة مثل أجبت أو فوقها فلا وكذا ان
تبرعت أجنبية أو رضيت بأقل في الاظهر ومن استوى فرعاه أنفقاً والا فالاصح أقر بجمها فان
استوى يا قبل الارث في الاصح والثاني بالارث ثم القرب والوارثان يستويان أم يوزع بحسبه
وجهاً ومن له أبوان فعلى الأب وقيل عليه ما بالبالغ أو أجداد وجدات ان أدلى بعضهم
بعض فالأقرب والأب القرب وقيل الارث وقيل بولاية المال ومن له أصل وفرع ففي الاصح
على الفرع وان بعد أو محتاجون يقدم زوجته ثم الأقرب وقيل الوارث وقيل الولي *(فصل)*
الحضانة لحظ من لا يستقل وتربيته والاناث أليق بها وأولاهن أم ثم أمهات يدين باناث
يقدم أقر بهن والجديد تقدم بعدهن أم أب ثم أمهات المدليات باناث ثم أم أبي كذلك ثم
أم أبي كذلك والقديم الاخوات والحالات علمن وتقدم أخت على خالة وخالة على بنت أخ
وأخت و بنت أخ وأخت على عمه وأخت من أبوين على أخت من أحدهما والاصح تقديم
أخت من أب على أخت من أم وخالة وعمه لاب عاها مالام وسقوط كل جدة لا ترث دون أنثى
غير محرم كبنات خالة وتثبت لكل ذكر محرم وارث على ترتيب الارث وكذا غير محرم كابن عم
على الصحيح ولا تسلم اليه مشتهة بل الى ثقة يعينها فان فقد الارث والمحرمية أو الارث فلا في
الاصح وان اجتمع ذكور واناث فالام ثم أمهات ثم الأب وقيل تقدم عليه الخالة والأخت من
الام و يقدم الأصل على الحاشية فان فقد فالاصح الأقرب والا فالانثى والا في فرع ولا حضنة
لرقيق ومجنون وفاسق وكافر على مسلم ونا كمة غير أبي الطفل الاعم وابن عمه وابن أخيه في
الاصح وان كان رضيهما اشترط أن ترضعه على الصحيح فان كملت ناقصة أو طلعت منكوبة
حضنت وان غابت الام أو امتنعت فلعدة على الصحيح هذا كله في غير مميز والمميز ان افترق أبواه
كان عند من اختار منهما فان كان في أحدهما مجنون أو كهر أو ورق أو فسق أو نكحت فالحق
للآخر ويخير بين أم وجد و كذا أخ أو عم أو أب مع أخت أو خالة في الاصح وان اختار
أحدهما ثم الآخر حول اليه فان اختار الأب ذكر لم يمنع بارة أمه ويمنع أنثى ولا يمنعها
دخولها عليها زائرة أو زيارة مرة في أيام فأن مرضا فالام أولى بقربيهما فان رضى به في بيته
والافق بيته وان اختارها ذكر فعندها ليلا وعند الأب بنار أي دبه ويسلم لكتب أو حرفة
فراش وأثاث وتنفذ ولو تركت اعداداً أو سكنى انقضت عدتها ولها اعداد على غير زوج ثلاثة أيام

نحب نفقة لها لو لم تغارق في مسكن كانت به عند
نحو طعام نهارا وغزاهما ونحوه عند
جارتها ليلان باتت ببيتها وتكوف وشدة
تأذيها بجيران أو عكسه ولو انتقلت لبلد أو
مسكن باذن فوجبت عدة ولو قبل وصولها
اعتدت فيه أو بلا اذن ففي الاول كالأذن
فوجبت قبل خروجها أو سافرت باذن
فوجبت في طريق فعودها أولى ويجب
بعد انقضاء حاجتها أو مدة الاذن أو إقامة
المسافر كوجوبها بعد وصولها ولو خرجت
فطاعة أو قال ما أذنت في خروج أو أذنت
لأنه لا خلاف وإذا كان المسكن له ويليق بها
تعين وضعه ريعه في عدة أشهر أو مستعارا
أو مكترى وانقضت مدته انتقلت إن امتنع
المالك أولها تحريم كولو كان خديسا
ويخير إن كان نفيسا وليس له مساكنتها
ولامدائها إلا في دار واسعة مع مبرز صير
محرم لها ما عدا أوله أنثى أو حاملة أو دار بها
نحو حجرة وانفرد كل بواحدة بمراقبتها كطبخ
ومستراح وممر وأغلق باب بينهما
* (باب الاستبراء) * يجب بملك أمة بشراء
أو غيره وإن تبين براءة رحم وبطلاق قبل
وطء وزوال كناية وردة لا يحل من نحو صوم
ولا بملك زوجته بل يسن وزوال فراش
عن أمة بعتها ولو استبرأ قبله مستولدة
لا غيرها وحرم قبل استبراء تزويجها وطوأنه
لا تزوجها إن أعتقها وهو حيضة ولذات
أشهر شهر والحامل غير معتدة بالوضع وضعه
ولو من زمانه لو ملك نحو مجوسية أو مروجية
بغري صورة استبراء فزال مانعه لم يكف
وحرم قبل استبراء في مسبية وطء وفي غيرها
تنع وتصدق في قولها حدث ولو منعه فقال
أنحبرتنى بالاستبراء حلف ولا تصير فراشا
الابوطه فاذا ولدت للامكان منه لحقه وإن
قال عزات لان نفاه وادعى استبراء وحلف
ووضعه لسته أشهر منه فإن أنكرته حلف
أن الولد ليس منه ولو أذنت لبلد أو أنكر
الوطء لم يحلف * (كتاب الرضاع) *
أركان الرضيع ولبن ومرضع وشرط فيه

أو أنثى فعندها لا ونهارا ويرزوها الأب على العادة وإن اختارهما أقرع وإن لم يختار فلام
أولى وقيل يقرع ولو أراد أحدهما لم يجز حاجة كان الولد المميز وغيره مع التيمم حتى يعود أو
سفر نفقة فالأب أولى بشرط أمن طار يقه والبلد المقصود قبل ومسافة قصر ومحارم العصبة في
هذا كالأب وكذا ابن عمه لا يكره ولا يعطى أنثى فإن رافقته بتمه لم إليها * (فصل) * عليه
كفاية رقيقه نفقة وكسوة وإن كان أعشى زمننا ومدبر أو مس- تولد من غالب قوت رقيق البلد
وأدمهم وكسوتهم ولا يكفي ستر العورة ويسن أن يناوله مما يتنعم به من طعام وأدم وكسوة
وتسقط بعض الزمان ويبيع القاضي فيها ماله فإن فقد المال أمره ببيعه أو اعتاقه ويجبر أمته
على إرضاع ولدها وكذا غيره إن فضل عنه وفطمه قبل حولين إن لم يضره وإرضاعه بعدهما إن
لم يضره وللحرة حق في التريفة فليس لأحدهما فطمه قبل حولين ولهما إن لم يضره ولا أحدهما
بعد حولين ولهما الزيادة ولا يكف رقيقه إلا بعمله يطمه ويجوز إخراجته بشرط رضاهما وهي
خراج يؤديه كل يوم أو أسبوع وعليه علف دوابه وسقيها فإن امتنع أجبر في الماء كقول علي
بيس أو علف أو ذبح وفي غيره على بيع أو علف ولا يجاب ما ضر ولدها ومال زوجها كنفقة
ودار لا تجب عمارتها * (كتاب الجراح) *

الفعل المزهق ثلاثة عمد وخطأ وشبه عمد ولا قصاص إلا في العمد وهو قصد الفعل والشخص
بما يقتل غالبا جرح أو مثقل فإن فقد قصد أحدهما بان وقع عليه فمات أو رمى شجرة فأصابه
لخطأ أو أن قصدهما بما لا يقتل غالبا فشبهه عمد ومنه الضرب بسوط أو عصا فلو غرز راية فقتل
فعمد وكذا غيره إن تورم وتآلم حتى مات فإن لم يظهر أثر ومات في الحال فشبهه عمد وقيل عمد
وقيل لا شيء ولو غرز فيما لا يؤلم بجلدة عقب فلا شيء بحال ولو حبس- ومنعه الطعام والشراب
والعقاب حتى مات فإن مضت مدة يموت مثله فيها غالب الجوع أو عطش فعمد والافان لم يكن به
جوع وعطش سابق فشبهه عمد وإن كان بعض جوع وعطش وعلم الحابس الحال فعمد
والافان في الاظهر ويجب القصاص بالسبب فلو شهد بقصاص فقتل ثم رجعا وقال لا عمدنا
لزمهما القصاص إلا أن يعترف الولي بعلمه بكذب- أو لو ضيف بسموم صبيبا أو مجنونا فمات
وجب القصاص أو بالغساء فلا ولم يعلم حال الطعام فدية وفي قول قصاص وفي قول لا شيء
ولو دس سم في طعام شخص الغالب أكاه منه فأكاه جاهلا فعلى الأقوال ولو ترك الجروح
علاج جرح مهلك فمات وجب القصاص ولو ألقاه في ماء لا يعمده فمات فمكث فيه
مضطجعا حتى هلك فهدر أو مفرق لا يخلص منه إلا بسباحة فإن لم يحسنها أو كان مكتوبا أو زمنا
فعمد وإن منع منها عرض كزجر وموج فشبهه عمد وإن أمكنه فتر كهافلا دية في الاظهر أو في
نار يمكن الخلاص منها فكث فيها في الدية القولان ولا قصاص في الصورتين وفي النار وجه
ولو أمسكه فقتله آخر أو حفر بئر أو فراه فيها آخر أو ألقاه من شاهق فتلقاه آخر فقتله
فالقصاص على القاتل والمردى والقاذف ولو ألقاه في ماء مفرق فالتقمة حوت وجب
القصاص في الاظهر أو غيره مفرق فلا ولو أكرهه على قتل فعليه القصاص وكذا على المكره في
الاظهر فإن وجبت الدية وزعت فإن كافأ أحدهما فالتقمة القصاص عليه ولو أكرهه بالغ
مراحمه فعلى البالغ القصاص إن قلنا عمد الصبي عمد وهو الاظهر ولو أكرهه على رمي شخص
عالم المكره أنه رجل وظنه المكره صيدا فالاصح وجوب القصاص على المكره أو على رمي صيد
فأصاب رجلا فلا قصاص على أحد أو على صعد شجرة فزلق ومات فشبهه عمد وقيل عمد أو على
قتل نفسه فلا قصاص في الاظهر ولو قال اقتاني والاقتانك فقتله فالذهب لاقصاص والاظهر

أو بايجار أو اسعاط أو بهدوت المرأة لاجحة أو تشاير في شحواذن وشرطه (١٠١) كونه خسايقينا عرفا فلو قطع اعراضا وقطعته

تعدد أو لنحوه أو عادلا أو نحو إلى
تدبير الآخر أو قامت لشغل خطيف فعدت
فلا ولو حلب منها دفعة وأوجره خما أو
عكسه فرضة وتضرب المرصعة أمه وذو اللبن
أباه وتسرى الحسرة إلى أصولهما
وفروعهما وحواشيهم إلى فروع
الرضيع ولو ارتضع من خمس لبنهن لرجل
من كل رضعة صار ابنه فبهر من عليه لا خمس
بنات أو أخوات له واللبنان لحقه ولد نزل
به ولو نفاها انتفى اللبن ولو وطئ واحد
منكوحة أو اثنتان امرأة بشبهة فولدت
فاللبن من لحقه الولد ولا تنقطع نسبه اللبن
عن صاحبه إلا بالولد من آخر فاللبن بعده

(فصل) * تحته صغيرة فأرضعتها من تحرم
عليه بنتها انفسخ نكاحه ولها نصف مهرها
وله على المرصعة أن لم يأذن نصف مهر مثل
فان أرضعت من ثمانية أو سبعة فلا غرم
أو أم كبيرة تحته انفسخت له نكاح أيتها
أو بنتها حرمت الكبيرة أبدا والصغيرة
ربيعة والغرم ما مر لا أن وطئ الكبيرة فله
لأجلها مهر مثل أو الكبيرة حرمت أبدا
وكذا الصغيرة ان أرضعت بلبنه والا
فربيعة وينفسخ كلو أرضعت ثلاث صغيرات
تحته ولو أرضعت أجنبية زوجتيه انفسختا
ولو نكحت مطلقة صغيرا وأرضعته بلبنه
حرمت عليه ما أبدا * (فصل) * أقر رجل أو
امرأة بان بينهما مراضعا محرما أو مكن حرم
تناكحهما أو زوجان فقولها مهر مثل
ان وطئها مذورة أو ادعاه فأنكرت انفسخ
ولها المهران وطئ والا فنفقه أو عكسه
حالف ان زوجت برضاها به أو مكنه
والاحالف ولها مهر مثل بشرطه السابق
وحالف منكر رضاع على نفى علمه ومدعيه
على بت ويثبت هو والافرار به بما يأتي في
الشهادات وتقبل شهادة مرضعة لم تطلب
أجرة وان ذكرت فعلها وشرط الشهادة
ذكر وقت وعدد وتفرقة ووصول لبن
جوفه ويعرف بنظر حلب وابعار وازداد

لادية ولو قال اقتل زيدا أو عرافيس باكره * (فصل) * وجد من شخصين معا فعلان
منه فان مذفان كزوقه أو لا كقطع عضو من فقتلان وان أنهما رجل إلى حركة مذبح
بأن لم يبق ابصار ونطق وحركة اختيار ثم جنى آخر فالاول قاتل ويعزر الثاني وان جنى الثاني
قبل الانتهاء اليها فان ذف كز به جرح فالثاني قاتل وعلى الاول قصاص العضو أو مال
بحسب الحال والا فقتلان ولو قتل مريض في الترع وعيشه عيش مذبح وجب القصاص
* (فصل) * قتل مسلمان كفره بدار الحرب لا قصاص وكذا لادية في الاظهر أو بدار
الاسلام وجبا في القصاص قول أو من عهد مرتدا أو ذميا أو عبدا أو ظنه قاتل أبيه فبان
خلافه فالذهب وجوب القصاص ولو ضرب مريض اجهل مرضه ضربه يقتل المريض وجب
القصاص وقيل لا وبشرط لوجوب القصاص في القتل اسلام أو أمان فهدر الجرحي والمترد
ومن عليه قصاص كغيره والزاني المحصن ان قتله ذمي قتل أو مسلم فلا في الاصح وفي القاتل بلوغ
وعقل والمذهب وجوبه على السكران ولو قال كنت يوم القتل صبيا أو مجنونا صادق بهينه ان
أمكن الصبا وعهد الجنون ولو قال أنا صبي فلا قصاص ولا يحلف ولا قصاص على حربي ويجب
على المعصوم والمترد ومكافأة فلا يقتل مسلم لم يذمي ويقتل ذمي به ويذمي وان اختلفت ملتهما
فلو أسلم القاتل لم يسقط القصاص ولو جرح ذمي ذميا أو أسلم الجارح ثم مات المجروح فكذا في
الاصح وفي الصورتين انما يقتص الامام بطالب الوارث والاظهر قتل مرتد يذمي وبمرتد لا ذمي
بمرتد ولا يقتل حربي فيهرق ويقتل فن ومذب ومكاتب وأم ولد بعضهم ببعض ولو قتل عبد
عبدا ثم عتق القاتل أو عتق بين الجرح والموت فكعدوث الاسلام ومن بعضه حر لو قتل مثله
لا قصاص وقيل ان لم تزد حربة القاتل وجب ولا قصاص بين عبده مسلم وحر ذمي ولا يقتل ولد
وان سفل ولاله ويقتل بالدية ولو تدا عيا مجهولا فقتله أحدهما فان ألحقه الغائب بالآخر
اقتص والا فلا ولو قتل أحد أخوين الاب والآخر الام معان لكل قصاص ويقدم بقرعة فان
اقتص بها أو بهادرا فلوارث المقتص منه قتل المقتص ان لم نورث قاتلا بحق وكذا ان قتل
مرتبا ولا زوجية والا فلي الثاني فقط ويقتل الجمع بواحد ولو لولي العفو عن بعضهم على
حصة من الدية باعتبار الرأس ولا يقتل شريك مخطئ وشبهه عمد ويقتل شريك الاب وعبد
شارك حربي عبد وذمي شارك مسلمان في ذمي وشارك حربي وقاطع قصاصا أو حدا
وشريك النفس ودافع الصائل في الاظهر ولو جرحه حربيين عمد او خطأ ومات بهما أو جرح
حربيين أو مرتداهم أسلم وجرحه ثانيا فقتل لم يقتل ولو دوى جرحه بسهم مذف فلا قصاص
على جرحه وان لم يقتل غالبا فشبهه عمد وان قتل غالبا وعلم حاله فشر يك جرح نفسه وقيل
شريك مخطئ ولو ضرب بوجه بسيط فقتله وضرب كل واحد غير قاتل ففي القصاص عليهم أوجه
أصحها يجب ان تواطوا ومن قتل جمعا مرتبا فقتل بأولهم أو معا فبالقرعة وللباقي الديات
(ذات) فلو قتله غير الاول عصي ووقع قصاصا ولا لادية والله أعلم * (فصل) * جرح
حربيا أو مرتدا أو عبدا نفسه فاسلم وعتق ثم مات بالجرح فلا ضمان وقيل نجب دية ولو رماهما
فاسلم وعتق فلا قصاص والمذهب وجوب دية مسلم مخففة على العاقلة ولو ارتد المجروح ومات
بالسرية فالنفس هدر ويجب قصاص الجرح في الاظهر يستوفيه قريبه المسلم وقيل
الامام فان اقتضى الجرح مالا وجب أقل الاسمين من أرشه ودية وقيل أرشه وقيل هدر ولو
ارتد ثم أسلم فمات بالسرية فلا قصاص وقيل ان قصرت الردة وجب ونجس الدية وفي قول
نصفها ولو جرح مسلم ذميا فاسلم أو حر عدا فعتق ومات بالعسرية فلا قصاص ونجس دية مسلم

أو قرائن كمتصاص ذمي وحركة حلقه بعد علمه أنها ذات ابن * (كتاب النفقات) * يجب بفجر كل يوم على معسرفيه وهو من لا يملك ما يخرج

عن المسكنة ومن به رفق زوجته مد طعام ومثوسط (١٠٢) وهو من يرجع بشكيلة مدين معسر امد ونصف وموسر وهو من لا يرجع

مدان من غالب قوت المحل فان اختلف
فلائق به والمد مائة وأحد وسبعون درهما
وثلاثة أسباع درهم وعليه دفع حب
وطحنه ويحمله وخبره وأهالها اعتياض ان لم يكن
ربا وتسقط نفقة ثانيا كملها عنده كالعادة
وهي رشيدة أو أذن ولها ويحب لها آدم
غالب المحل وان لم تأكله كزيت وسمن
وعسر ويختلف بالفصل ولحم يليق به
كمادة المحل ويقدر درهم ما قاض باجتهاده
ويفاوت بين الثلاثة وكسوة تكفيهما من
قميص وخمار ونحو سراويل وكعب ويزيد
في شتاء نحو جبة بحسب عادة مثله ولقمة عودها
على معسر امد في شتاء وحصير في صيف
ومتوسطا زلية وموسر طنفسه في شتاء ونطع
في صيف تحت مازلية أو حصير ولنومها
فراش ومخدة مع لحاف أو كساء في شتاء
ورداء في صيف وآلة آكل وشرب وطبخ
كقصعة وكوز وجرة وقد رآله تنظف
كثما ودهن وسدر ونحو مرتك تعين
لصنان وأجرة حمام اعتيدون من ماء غسل
بسيبه لا ما يزين ككحل وخضاب ودواء
مرض وأجرة نحو طبيب ومسكن يليق بها
واخدام حرة تختدم عادة في بيت أبيها بمن
يحمل نظاره لها فيجب له ان يحكمها ما يليق به
من دون مال للزوجة نوعا من غير كسوة ودونه
جنسا ونوعا منها فله مدونان على موسر
ومد على غيره لا آله تنظف فان كثروا
وتأذى بعمل وجب أن يرفه واخدام من
احتاجت الخدمة لنحو مرض والمسكن
والخدام امتاع وغيره ما غلبت فلو قترت
بما يضر منها وتعطى الكسوة أول كل
سنة أشهر فان تلفت فيها لم تبدل أو ماتت لم
ترد أول تكس مدة فدين

*(فصل) * يجب المأون ولو على صغير
لا لصغيرة بالتمكين والعبرة في مجنونة ومعسر
بتمكين وإيهامها وحاف الزوج على عدمه
فان عرضت عليه وجبت من بلوغ الخبر فان
غاب وأظهرت التسليم كتب القاضي اقامي
بلده ابعاله فيجب له ولو بناه فان أبي ومضي زمن وصوله فرضها القاضي وتسقط بنشور كنعن تمتع الا عند كعبالة ومرض يضر وان

وهي لسيد العبد فان زادت على قيمته فالز ياداة لورثته ولو قطع يد عبده فعتق ثم مات بسراية
فالسيد الأقل من الدية الواجبة ونصف قيمته وفي قول الأقل من الدية وقيمته ولو قطع يده فعتق
بخرجه آخران ومات بسرايتهم فلا قصاص على الأول ان كان حرا ونجب على الآخرين
*(فصل) * يشترط لقصاص الطرف والجرح ما شرط للنفس ولو وضعوا سييفا على يده
وتحاملوا عليه دفعة فأبوا لها قطعوا وشجاج الرأس والوجه عشر خارصة وهي ماشق الجلد
قليل ودائمة تدب به وباضعة تقطع اللحم وتلاجة تغوص فيه وشحماق تبلغ الجلدة التي بين
اللحم والعظام وموضعه توضع العظام وهاشمة تمشقه ومنقولة تنقله ومأمومة تبلغ خويطة الدماغ
ودائمة تخرقها ويجب القصاص في الموضحة فقط وقيل وفيما قبلها سوى الخارصة ولو أوضع في
باقي البدن أو قطع بعض مارن أو أذن ولم يبنسه وجب القصاص في الأصح ويجب في القطع
من مفصل حتى في أصل نخذ ومنكب ان أمكن بلا اجافة والا فلا على الصحيح ويجب في فقه
عين وقطع أذن وجفن ومارن وشفة ولسان وذكروا اثنين وكذا ألبان وشهران في الأصح
ولا قصاص في كسر العظام وله قطع أقرب مفصل الى موضع الكسر وحكومة الباقي ولو
أوضحه وهشم أو وضع وأخذ خمسة أبعرة ولو أوضع ونقل أو وضع وله عشرة أبعرة ولو قطع من
الكوع فابتنس له النقاط أصابعه فان فعله عزرو ولا غرم والأصح أن له قطع الكف بعده ولو
كسر عظمه وأبانه قطع من المرفق وله حكومة الباقي فلو طاب الكوع يمكن في الأصح ولو أوضحه
فذهب ضوؤه أو وضعه فان ذهب الضوء والأذهب به بأخف ممكن كقريب حديدة بحماة من
حدقته ولو لاطمه لاطمة تذهب ضوؤه غالباً فذهب لاطمه ما لها فان لم يذهب أذهب والسمع
كالصير يجب القصاص فيه بالسراية وكذا البعاش والنوق والشم في الأصح ولو قطع أصبعها
فتا كل غيرها فلا قصاص في المتأكل *(باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه) *
لا تقطع يسار يمين ولا شفة سفلى بعليا وعكسه ولا أنفله بأخرى ولا زائد برائد في محل آخر ولا
يضر تفاوت كبير وطول وقوة بعاش في أصلى وكذا زائد في الأصح ويعتبر بزر الموضحة طولا
وعرضا ولا يضر تفاوت غاظ لحم وجلد ولو أوضع كل رأسه ورأس الشاج أصغر
استوعبناه ولا نتمه من الوجه والقابل يؤخذ قسط الباقي من أرش الموضحة ولو وزع على
جميعها وان كان رأس الشاج أكبر أخذ قدر رأس المشجوج فقط والصحيح أن الاختيار في
موضعه الى الجاني ولو أوضع ناصية وناصيته أصغر ثم من باقي الرأس ولو زاد المقتص في موضحة
على حقه لزمه قصاص الزيادة فان كان خطأ أو عفا على مال وجب أرش كامل وقيل قسطا ولو
أوضحه جمع أو وضع من كل واحد مثالا وقيل قسطه ولا تقطع صحجة بشلاء وان رضى الجاني
فلو فعل لم يقع قصاص بل عليه ديتا فلا سرى فعليه قصاص النفس وتقطع الشلاء بالصحجة
الا أن يقول أهل الخبرة لا ينقطع الدم ويقنع بها مستوفيهما ويقطع سليم باعسم وأخرج ولا أثر
لخضرة أظفار وسوادها والصحيح قطع ذاهية الأظفار بسليمته دون عكسه والذ كره صحوة وشلالا
كاليد والاشل منقبض لا ينقبض أو عكسه ولا أثر لا تشارو عدمه فيقطع لخل يخصى وعين
وأنف صحج بأخشم وأذن سميع بأصم لا عين صحجة بحدقة عمياء ولا لسان ناطق بأخرس وفي
ذلم السن قصاص لاني كسرها ولو قطع سن صغير لم يشتر فلا ضمان في الحال فان جاء وقت نياتها
بأن سقطت البواقي وعدن دونها وقال أهل البصر فسد المنبت وجب القصاص ولا يستوفى له
في صغره ولو قطع سن مشغور فنبئت لم يسقط القصاص في الاظهر ولو نقصت يده أصبعها فقطع
كامله قطع وعليه أرش أصبع ولو قطع كامل ناقصة فان شاء المقتوع أخذ دية أصابعه الاربع

وان

معه الوطاع وتكرو ج بلا اذن الا لعذر تكو فواخو ز يار في غيبته وبسفر (١٠٣) ولو باذنه لامعه أو باذنه لحاجته كاحرامها ولو بلا

اذن مالم تخرج وله منه ما نفعه لا مطالعا وقضاء
موسعا فان أبت فمناشرة ولرجعية مؤن غير
تنظيف فلو أنفق لظن حل فأخاف لستره
مابعده عتتها ولا مؤنة لحائل بائن وتجب
الحامل لها الا عن شبهة وفسخ بمقارن و وفاة
ومؤنة عدة كمؤنة زوجة ولا يجب دفعها الا
بظهور حمل * (فصل) * أعسر مالا
وكسب الا نقابه بأقل نفقة أو كسوة أو
بسكن أو مهر واجب قبل وطء فان صيرت
غير المسكن دين والافله افسخ لالامة بمهر ولا
ان تبرع أب لموليه أو سيد فلا فسخ بامتناع
غيره ان لم ينقطع خبره ولا بغيبة ماله دون
مسافة قصر وكاف احضاره ولا بغيبة من
جهل حاله ولا لولي ولا في غير مهر لسيد أمة
بل له الجوه اليه بأن يترك واجبها ويقول
افسخي أو اصبري ولا قبل ثبوت اعساره
عند قاض فيمهل ثلاثة أيام ولها خروج فيها
لتحصيل نفقة وعليها رجوع ليلا ثم يفسخ
القاضي أو هي باذنه صبيحة الرابع فان سلم
نفقته فلا فان أعسر بنفقة الخامس بذت كما
لو أيسر في الثالث ولو رضيت باعساره فلها
الفسخ لا بالمهر * (فصل) * لزوم موسرا
ولو بكسب يليق بما يفضل عن مؤنة بمؤنة
يومه وليلته كفاية أصل وفرع لم يكسها
وعجز الفرع عن كسب يليق وان اختارها
دينا ولا يصير بفوتها ديننا الا باقتراض
قاض لغيبة أو منع وعلى أمه ارضاعه اللبأ ثم
ان انفردت هي أو أجنبية وجب ارضاعه
أو وجدنا لم تجبر هي فان رغبت فليس
لايه منها الا ان طلبت فوق أجرة مثل أو
تبرعت أجنبية أو رضيت بأقل دونها ومن
استوى فرعاه مؤناه فالأقرب فالوارث
فان تفاوتا ونامؤنا سوا ومن له ابوان فعلى
الاب أو اجداد وجدات فالأقرب أو أصل
وفرع فالفرع أو محتاجون قدم الأقرب
* (فصل) * الحضانة تربية من لا يستقل
والاناث أليق بهن أو أولاهن أم فأمهات لها
وارثات القربى فالقربى فأمهات أب كذلك

وان شاء لقطها والاصح أن حكومة سبابتين تجب ان لقط لان أخذ ذديتهن وانه يجب في
الحالين حكومة خمس الكف ولو قطع كفها بلا أصابع فلا قصاص الا أن تكون كفها مثاها
ولو قطع فاقد الاصابع كاملها قطع كفها وأخذ ذدية الاصابع ولو شلت أصبعاه فقطع يدا كاملة
فان شاء لقط الثلاث السليمة وأخذ ذدية أصبعين وان شاء قطع يده وقنع بها * (فصل) *
قدم لفوف ووزعم موته صدق الولي بيمينه في الاظهر ولو قطع طرفا ووزعم نقصه فالذهب تصديقه
ان أنكر أصل السلامة في عضو ظاهر والا فلا أو يديه ورجليه فمات ووزعم سرية والولي
اندمالا ممكنا أو سبيها فالاصح تصديق الولي وكذا لو قطع يده ووزعم سبيها والولي سرية ولو أوضح
موضعتين ورفع الحاجر وزعمه قبل اندماله صدق ان أمكن والاخاف الجريح وثبت أرشان قبل
وثالث * (فصل) * الصحيح ثبوته لكل وارث وينتظر غائبهم وكمل صبيهم ومجنونهم ويجبس
القاتل ولا يتخلى بكفيل ولا يتفقوا على مستوف والا فقرة يدخلها العاجز ويستنيب وقيل
لا يدخل ولو بدرا أحدهم فقتله فلا ظهر لا قصاص وللأقربين قسط الدية من تركته وفي قول من
المبادرون بادر بعد عفو غيره لزمه القصاص وقيل لان لم يعلم ويحكم قاض به ولا يستوفى
قصاص الا باذن الامام فان استقل عزرو يأذن لاهل في نفس لا طرف في الاصح فان أذن في
ضرب برقبة فأصاب غير هامد اعزرو ولم يعزله ولو قال أخطأت وأمكن عزله ولم يعزرو وأجرة
الجلاد على الجاني على الصحيح ويقعص على الفور وفي الحرم والحرق والبرد والمرض وتجبس
الحامل في قصاص النفس أو الطرف حتى ترضعه اللبأ ويستغنى بعيرها أو فطام لحولين
والصحيح تصديقه في جلها بغير تخميلة ومن قتل بمعد أو خنق أو تجويع ونحوه اقتص به أو
بسحر فسيف وكذا خمر ولو اط في الاصح ولو جوع كنجويعه فلم يمت زيد وفي قول السيف
ومن عدل الى سيف فله ولو قطع فسرى فالولي خزرقته وله القطع ثم الحزوان شاء انتظر
السرية ولومات بجائفة أو كسر عضو فالحز وفي قول كفعله فان لم يمت لم ترد الجوائف في
الاظهر ولو اقتص مقطوع ثم مات بسرية فلولي عفو بنصف دية ولو قطعت يده
فاقتص ثم مات فلولي الحز فان عفا فلا ثلث له ولومات جان من قطع قصاص فهو دروان ماتا
سرية معا أو سبق المجنى عليه فقد اقتص وان تأخر فله نصف الدية في الاصح ولو قال مستحق
بمين أخرجهما فخرج يسارا وقصد ابا حنتها فهدر وان قال جعلتها عن اليمين وظننت اجزاءها
فكذبه فالاصح لا قصاص في اليسار وتجب دية ويبقى قصاص اليمين وكذا لو قال دهشت
وظننتها اليمين وقال القاطع ظننتها اليمين * (فصل) * موجب العمد القود والدية بدل عند
سقوطه وفي قول أحدهما مبهما وعلى القولين لولي عفو على الدية بغير رضا الجاني وعلى
الاول لو أطلق العفو فالذهب لاديه ولو عفا من الدية لغاؤه العفو بعده عليها ولو عفا على غير
جنس الدية ثبت ان قبل الجاني والا فلا ولا يسقط القود في الاصح وليس لمحجور فاس عفو عن
مال ان أو جبنأ أحدهما والا فان عفا على الدية ثبت وان أطلق فكسبوا وان عفا على أن
لامال فالذهب أنه لا يجب شيء والمبذر في الدية كفاس وقيل كصبي ولو تصالحا عن القود على
ما تقي بعير لغا ان أو جبنأ أحدهما والا فالاصح الصحة ولو قال رشيدا قطعتي ففعل فهدر فان
سرى أو قال اقتلني فهدر وفي قول تجب دية ولو قطع فمعا عن قوده وارشه فان لم يسر فلا ثلث
وان سرى فلا قصاص وأما الرش العوفان جرى المفاوضية كما وصيت له بارش هذه الجناية
فوصية لقاتل أو لفظ ابراء أو اسقاط أو عفو وسقط وقيل وصية وتجب الزيادة عليه الى تمام
الدية وفي قول ان تعرض في عفو ما يحدث منها سقطت فلا يسرى الى عضو آخر فاندمل ضمن

فاخت نفاه فثبت أخت فثبت أخ فغصة وتقدم أخت وخالة وعمة لا يوين عليهن لاب ولا ب عليهن لام وتثبت لاثني قريبة غير محرم كبنات خالة

فأمهاته فالأقرب من الحواشي فالأنثى
فبقرعة ولا حضنة لغير حرور وشبهه دوا من
ومعلم عليه ولذات لبن لم ترضع الولدونا كمة
غير أبيه الامن له حق في حضنة ورضي
فان زال المسامح ثبت الحق والممير اقترق
أبواه فعند من اختار منهم ما و خير بين أم
وجد أو غيره من الحواشي كأب وأخت أو
نحالة وله بعد اختيار تحوّل للأخو ولا ب
اختير منع أنثى زيارة أم ولا يمنع أما زيارتهما
على العادة وهي أولى بقر يرضعها عندها ان
رضي والا فمدها وان اختارها ذكر فعندها
ليلا وعنده نهارا أو أنثى فعندها أبدا
وزورها الاب على المادّة وان اختارها ما
أقرع أو لم يختز فالأم أولى ولو سافر أحدهما
لانتقلة فالقيم أولها فالعصبة ان أمن خوفا
* (فصل) * عليه كفاية رقيقة غير مكاتبه
من غالب عادة ارقاء البلد فلا يكفي سترعورة
ببلادنا وسن أن ينأوله مما يتعم به وتسقط
بعض الزمن ويبيع قاض فيها ماله فان فقد
أمره بائعاره أو بازالة ملكه وله اجبار أمته
على ارضاع ولدها وكذا غيره ان فضل وعلى
قطعه قبل حواين وارضاعه بعد دهما ان لم
يضر والحرة حق في تر بينه فليس لأحدهما
فطامه قبل حواين وارضاعه بعد دهما
الابتراض بلا ضرر ولا يكاف ماو كمالا
يطبقه وله مخارجه رقيقة بتراض وهي ضرب
خراج معلوم يؤديه كل يوم أو نحوه وعليه
كفاية دوايه المحترمة فان امتنع وله مال أجبر
على كفاية أو ازالة ملك أو ذبح ما كول
فان امتنع فعل الحاكم ما يراه ولا يحاب
ما يضر ومال الروح له كفنة ودان لا تجب
عمرته * (كتاب الجنائيات) *

هي عمد وشبهه ونحاة لانه ان لم يقصد عين
من وقعت به خطأ أو قصد بها عينا فغالبا
فعمد أو غيره فمشبهه ولا فودالاني عمد ظلم
كفر زارة بمقتل أو غيره وتالم حتى مات فان
لم يظهر أثر ومات حالاً فمشبهه عمد ولا أثره فيما
لا يؤلم كجادة عقب ولومنه طعما أو شرا باوطالب حتى مات فان مضت مدة يموت مثله فيها غالباً جوعاً أو عطشاً فعمد ولا فان لم

ديه السراية في الاصع ومن له قصاص نفس بسراية طرف لو عفا عن النفس فلا قطع له أو من
الطرف فله خال الرقبة في الاصع ولو قطع به ثم عفا عن النفس بما فافان سمرى القناع بان بطالار
العفو والا فيصح ولو وكل ثم عفا فاقص الوكيل جاهلاً فلا قصاص عليه والا ظهر وجوب
ديه وانما عليه لا على عاقلة والاصح انه لا يرجع بها على العافي ولو وجب قصاص عليها فنكحه
عليه جاز وسقط فان فارق قبل الوطء رجع بنصف الارش وفي قول بنصف مهر مثل

* (كتاب الدييات) * في قتل الحر المسلم مائة بعير مثالثة في العمد ثلاثون حقة وثلاثون
جذعة وأربعون خلفاً أي حاملاً وخمسة في الخطأ عشرون بنت مخاض وكذا بنات لبون
وبنولون وحقاق وجذاع فان قتل خطأ في حرم مكة أو الاشهر الحرم ذى القعدة وذى الحجة
والحرم ورجب أو محرماً ذارحم فثلاثة والخطأ وان ثلث فعلى العاقلة مؤجلة والعمد على
الجاني مؤجلة وشبهه العمد مثالثة على العاقلة مؤجلة ولا يقبل معيب ومريض الا برضاه ويثبت
جل الخلفه بأهل خبرة والاصح اجزاؤها قبل خمس سنين ومن لم يمت له ابل فمها وقيل من غالب
ابل بلده والافعال بادة أو قبيلة بدوى والا فاقرب بلاد ولا يعدل الى نوع وقيمة الا بتراض ولا
عدمت فالقديم ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم والجديد قيمته بان نقد باده وان وجد به ضرر
أخذ وقيمة الباقي والمرأة والخنثى كنصف رجل نفسا وحرأ و يهودى ونصراني ثالث مسلم
ومجوسى ثلثا عشر مسلم وكذا وثني له أمان والمذهب أن من لم يبلغه الاسلام ان تمسك بدينه
يبدل فديه دينه والافك مجوسى * (فصل) * في موشحة الرأس أو الوجه لحرم مسلم خمسة أبعرا
وهاشمة مع ايضاح عشرة ودونه خمسة وقيل حكومة ومنقلة خمسة عشر ومأمومة ثلث الدية ولو
أوضح فتهتم آخر ونقل ثالث وأتم رابع فدى كل من الثلاثة خمسة والرابع تمام الثالث
والشجاج قبل الموشحة ان عرفت نسبتها منها وجب قسط من أرشها والا فحكومة بجرح سائر
البدن وفي جائفة ثلث دية وهي جرح ينفذ الى جوف كبطان وصدور وتغر نحر وجبين وخاصة
ولا يختلف أرش موشحة بـ كبرها ولو أوضح موضعين بينهما لحم وجاد قبل أو أحدهما
فوشختان ولو انقسمت موشحته عدداً خطأ أو شملت رأساً وجهاً فوشختان وقيل موشحة ولو
وسع موشحته فواحدة على الصحيح أو غيره فثنتان والجائفة كـ موشحة في التعدد ولو نفذت في
بطان وخرجت من ظهر فخائفتان في الاصع ولو أوصل جوفه سنائله طرفان فثنتان ولا يسقط
ارش بالتحام موشحة وجائفة والمذهب أن في الاذنين دية لا حكومة وبعض بقسطه ولو
أبسهما فدية وفي قول حكومة ولو قطع ياستين فحكومة وفي قول دية وفي كل عين نصف دية
ولو عين أحول أو أعش وأعور وكذا من بعينه يياض لا ينقص الضوء فان نقص فقسما فان لم
ينضب فحكومة وفي كل جفن ربع دية ولولا عى ومارن دية وفي كل من طرفيه والحاجر ثلث
وقيل في الحاجر حكومة وفيهما دية وفي كل شفة نصف دية ولسان ولولا لـ لكن وأرت وألثغ
وطفل دية وقيل شرط الطفل ظهوراً أثر نطق بغيره ابكاء ومص ولا تحرس حكومة وكل سن
لذ كـ حرم مسلم خمسة أبعرة سواء كسر الظاهر منها دون السنخ أو قاعها به وفي سن رائدة حكومة
وحركة السن ان قات فكسحجة وان بطالت المنفعة فحكومة أو نقصت فالاصح كسحجة ولو قطع
سن صغير لم يشغروا تعدو بان فساد المنبت وجب الارش والا ظهر أنه لومات قبل البيان فلا شيء
وانا لو قاع سن مشغور فعادت لا يسقط الارش ولو قاعت الاسنان فحسابه وفي قول لا يزيد على
دية ان انحدر جان وجناية وكل لى نصف دية ولا يدخل ارش الاسنان في دية اللعين في
الاصح وكل يد نصف دية ان قطع من كف فان قطع من فوقه فحكومة أيضاً وفي كل أصبع

يسبق ذلك فشيء معدوان سبق وعلمه فعدوا لا نصف دية شعبة ويجب قود بسبب فيجب على مكره لان أكرهه على قتل نفسه أو قتل زيد أو عمرو أو صعد شجرة فزاق ومات وعلى مكره لان قال اقتلني أو أكرهه (١٠٥) على رمي صيد فأصاب رجلا فمات فان وجبت دية

وزعت فان اختص أحدهما بالوجوب قودا اقتص منه وعلى من ضيف بموت يقتل غالبا غير محرم فمات فان ضيف به محرم أو دسه في طعامه الغالب أكله منه وجهله فشيء به عمد وعلى من ألقى غيره فيما لا يمكنه التخلص منه وان التقمه حوت فان أمكنه ومنعه عارض فشيء به عمد أو مكث فهدر أو النجاسة حوت فعمدان علم به والافشيه به ولو ترك علاج جرحه المهلك فدهودولو أمسكه أو ألقاه من عال أو حفر به ثم أفاقته أو رده آخر فالقود على الآخر فقط

* (فصل) * وجد من اثنين معا فعلا من ههنا كزود وقطع عضوين فقاتلان أو مرتبا فالاول ان أنهاه الى حركة مذبوح بأن لم يبق إصبع أو نطق وحركة اختيار ويعزر الثاني والافان ذنوب كز بعد جرح فهو القاتل وعلى الاول ضمان جرحه والا فقاتلان ولو قتل مريضا حركته حركة مذبوح ولو بضرب يقتله أو من ههنا أو ظنه عبدا أو كافرا غيبي حربي أو ظنه قاتل أبيه أو حربي بدارنا فإخلف لزمه قود أو بدارهم أو صفهم فهدر

* (فصل) * أركان القود في النفس قتيل وقاتل وقتل وشروط فيه مامر وفي القاتل عصمة فهو حربي ومرد كزان محصن قتله مسلم ومن عليه قود لقاتله وفي القاتل التزام فلا قود على صبي ومجنون وحربي ولو قال كنت وقت القتل صبيًا وأمكن أو مجنون أو عاهد حارب أو أمان صبي فلا قود ومكافأة حال جنسية فلا يقتل مسلم بكافر ويقتل ذو أمان بمسلم وبذئ أمان وان اختلفا دينًا أو أسلم القاتل ولو قبل موت الجريح ويقتص في هذه أمام بطلب وارث ويقتل مرد بغير حربي ولا حربي به ولا مبعوض به له وان فاته حربه ويقتل رقيق برقيق وان عتق القاتل لامكاتب برقيقه

(١٤ - منهاج) ولا قود بين رقيق مسلم وحركا قود يقتل بأصله لا بطرعه ولاله ولوندا عيا بجوه ولا وقتله أحدهما فان الحق به فلا قود ولو قتل أحد شقيقين حائرين الأب والآخر الام مع او كذا امر تبوا لارز وجبة فلكل قود وقدم في معية بقرة وغيره السابق فان اقتص

عشرة أبخرة وأغلة ثلث عشرة وأغلة اجمام نصفها والرجلان كاليدن وفي حملتيها ديتها وحملتيه حكومة وفي قول دية وفي اثنين دية وكذا ذكر ولو اصاب غير وشيخ وعنين وحشقة كذا كرو بعضها بقسطها منها وقيل من الذكروا حكم بعض مارن وحملته وفي الالين الدية وكذا شطرها وكذا سلج جلدان بقي حياة مستقرة وخزغ - ير السالح رقبته * (فرع) * في العقل دية فان زال بجرح له أرش أو حكومة وجبا وفي قول يدخل الاقل في الاكثر ولو ادعى زواله فان لم ينتظم قوله وفعله في حلوانه فله دية بلا عين وفي السمع دية ومن أذن نصف وقيل قسط النقص ولو أزال أذنيه وسماه فديتان ولو ادعى زواله وزرع لاصباح في نوم وغلة فلكاذب والا فيحلف ويأخذ دية وان نقص فقسطه ان عرف والا فحكومة باجتهاد قاض وقيل يعتبر بسمع قرنه في صحته ويضبط التفاوت وان نقص من أذن سدت وضبط منتهى سماع الاخرى ثم عكس ووجب قسط التفاوت وفي ضوء كل عين نصف دية فلو فاقها لم يزد وان ادعى زواله مثل أهل الخبرة أو يتحقق بتقريب عقرب أو حديدة من عينه بغلة ونظر هل يتزعج وان نقص فكالسمع وفي الشم دية على الصحيح وفي الكلام دية وفي بعض الحروف قسطه والموزع عليه ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب وقيل لا يوزع على الشبهة واللمعية ولو عجز عن بعضها حلقه أو بآفة سماوية فدية وقيل قسطا أو بجناية فالذهب لا تكمل دية ولو قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه أو عكس فنصف دية وفي الصوت دية فان بطل معه حركة لسان فجزع عن التقطيع والترديد فديتان وقيل دية وفي الذوق دية ويذكر به حلالة وجوضة ومراة ولو حدة وعذوبة وتوزع عاين فان نقص فحكومة وتجب الدية في المضغ وقوة امانة بكسر صاب وقوة حبل وذهاب جماع وفي افضائهم من الزوج وغيره دية وهو رفع ما بين مدخل ذكر ودر وقيل ذكر ودر فان لم يمكن الوطء الا بافضاء فليس للزوج ومن لا يستحق اقتضاها فأزال البكارة بغير ذكر فارشها أو بذكرك لشيء أو كرهة فهدر مثل ثيبا وأرش البكارة وقيل مهر بكر وسفحة لاشي عليه وقيل ان أزال بغير ذكر فأرش وفي البطش دية وكذا المشي ونقصها حكومة ولو كسر صلبه فذهب مشيه وجماعه أو منية فديتان وقيل دية * (فرع) * أزال أطرافا لظانف تقتضي ديات فمات سرية فدية وكذا الوخز الجاني قبل اندماله في الاصح فان خرد او الجنايات خطأ أو عكسه فلا تدخل في الاصح ولو خز غيره تعددت * (فصل) * يجب الحكومة فيما لا مقدرفيه وهي جزء نسبتته الى دية النفس وقيل الى عضو الجناية نسبة نقصها من قيمة لو كان رقيقا بصلواته فان كانت بطرف له مقدرا شرط أن لا تبلغ مقدره فان بلغت نقص القاضي شيئا باجتهاده أو لا تقدر فيه كخز فان لا تبلغ دية نفس ويقوم بعد اندماله فان لم يبق نقص اعتبر أقرب نقص الى الاندمال وقيل بقدره قاض باجتهاده وقيل لا غرم والجرح المقدركوضة يتبعه الشين حواليه وما لا يتقدر يفرد بحكومة في الاصح ونفس الرقيق قيمته وفي غيرها ما نقص من قيمته ان لم يتقدر في الحرو والافنسبته من قيمته وفي قول ما نقص ولو قطع ذكره أو أنثياه ففي الاظهر قيمتان والثاني ما نقص فان لم ينقص فلا شيء * (باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة) *

صاح على صبي لا يبر على طرف سطح فوقه بذلك فمات فدية مغالطة على العاقلة وفي قول فصاص ولو كان بأرض أو صاح على بالغ بطرف سطح فلا دية في الاصح وشهر سلاح كصباح ومراهق

(١٤ - منهاج) ولا قود بين رقيق مسلم وحركا قود يقتل بأصله لا بطرعه ولاله ولوندا عيا بجوه ولا وقتله أحدهما فان الحق به فلا قود ولو قتل أحد شقيقين حائرين الأب والآخر الام مع او كذا امر تبوا لارز وجبة فلكل قود وقدم في معية بقرة وغيره السابق فان اقتص

أحدهما ولو مبادر افلوارث الا خرقته أو زوجية فلا ذل ويقتل شريك من امتنع قود ماعنى فيه لا قاتل غيره بغير حين قود وغيره أو مضمون وغيره ولو دوى جرحه بمذقة فقاتل نفسه أو بما (١٠٦) لا يقتل غالبا أو جهل حاله فشيء عمد فان علمه فشر يك جرح نفسه ويقتل

جمع بواحد ولولى عفو عن بعضهم بحصته من الدية باعتبار عدد دمهم ولو ضرب بوجه بسيطا وضرب كل لا يقتل قتلوا ان تواطوا والا فالدية باعتبار الضربات ومن قتل جمعا مرتبا قتل بأولهم أو معا فبقرعة وللباقيين الديات فلو قتله غير من ذكره موى ووقع قودا وللباقيين الديات * (فصل) * جرح عبده أو حريبا أو مرتدا فعتق وعصم فمات فهدر ولو رماه فعتق وعصم فدية خطأ ولو ارتد جرح ومات فنفسه هدر ولو ارثه قود الجرح ان أوجبته والا فالأقل من أرشه ودية فبأفان أسلم فمات سراية فدية كما لو جرح مسلم ذميا فأسلم أو حريبا فعتق ومات سراية وديته للسيد فان زادت على قيمته فالزيادة لورثته ولو قطع يد عبدا فعتق ثم مات سراية فلا سيد الأقل من الدية والارث * (فصل) * كالنفس في سائر غير هافية قطع جمع بيد تحاملوا عليها بأفونها والشجاج حارصة تشق الجلد ودامية تدميه وباضعة تقطع اللحم وملاحة تغوص فيه وسحقا تصل جادة العظام وموضحة تصله وهاشمة تهشمه ومنقلة تنقله ومأمومة تصل خريطة الدماغ ودماغية تنخرقها ولا ذود الأفي موضحة ولوفى باقى البدن ويجب في قطع بعض مارن وان لم يبين وفي قطع من مفصل حتى فى أصل نخذه ومنكب ان أمكن بلا اجافة وفي فقه عين وقطع اذن ومارن وشفة ولسان وذكروا اثنين واليهين وشفر من لافى كسر عظام الاسنان وأمكن وله قطع مفصل أسفل الكسر ولو كسر عظمه وابانه قطع من المرفق أو الكوع والحكومة الباقي ولو أوضع وهشم أو نفل أو وضع وأخذ أرش الباقي ولو قطع من كوعه لم يقطع شيئا من أصابعه فان قطع مزرولا غرم وله قطع الكف ويجب بإبطال بصره مع وبطش وذوق وشم وكلام فلو أوضعه أو

متيقظ كالخ ولوصاح على سيد فاضطر بصبى وسقط فدية مخففة على العاقلة ولو طالب سلطان من ذكرت بسوء فأجهضت ضمن الجنين ولو وضع صبيا فى مسبعة فأكله سبع فلا ضمان وقيل ان لم يمكنه انتقال ضمن ولو تبع بسيف هارب منه فمضى بنفسه بماء أو نار أو من سطح فلا ضمان فلو وقع جاهلا لم يأتى أو ظلمة ضمن وكذا لو انخسف به سقف فى هر به فى الأصح ولو سلم صبى الى سباح ليعلمه فغرق وجبت ديتة ويضمن بحفر بترعدوان لافى ملكه وموان ولو حفر بدله بترعدوان جلا فسقط فالاظهر ضمانه أو بئلك غيره أو مشترك بلا اذن فمضمون أو بطريق ضيق يضرب المارة فكذا أو لا يضرب أو اذن الامام فلا ضمان والا فان حفر لمصلحةه فالضمان أو مصلحة عامة فلا فى الاظهر ومجد كطريق وما تولد من جناح الى شارع فمضمون ويجل اخراج الميازيب الى شارع والتالف بهامضمون فى الجديد فان كان بعضه فى الجدار فسقط الخارج فكل الضمان وان سقط كله فنصفه فى الأصح وان بنى جداره ما نالا الى شارع فكجناح أو مستويا فالسقط فلا ضمان وقيل ان أمكنه هدمه أو إصلاحه ضمن ولو سقط بالطريق فدية ثم به شخص أو تلف مال فلا ضمان فى الأصح ولو طرح قسامات وقشور بطيخ بطريق فمضمون على الصحيح ولو تعاقب سبها هلاك فدية الى الاول بان حفر ووضع آخر حجرا عدوانا فمتر به ووقع به فدية الى الواضع فان لم يتعد الواضع فالتقول تضمن الحافر ولو وضع حجرا وآخران حجر افتر بهما فالضمان أثلاث وقيل نصفان ولو وضع حجر افتر به رجل فدرجته فمتر به آخر ضمنه المدحرج ولو عثر بقاعد أو نائم أو واقف بالطريق وماتا أو أحدهما فلا ضمان ان اتسع الطريق والا فالذهب اهدار قاعد ونائم لا عاثر بهما وضمان واقف لا عاثر به * (فصل) * اصطدما بلا قصد فعلى عاقلة كل نصف دية مخففة وان قصد اذنه ففها مفاظة أو أحدهما فكل حكمه والصحيح ان على كل كفارتين وان ماتا مع مكرهيهما فكذا ذلك وفى تركة كل نصف قيمة دابة الاخر وصبيان أو مجنونان ككاملين وقيل ان أركبهما الولي تعاق به الضمان ولو أركبهما أجنبي ضمنهما وادابتهما أو عاملان وأسقطه فالدية كما سبق وعلى كل أربع كفارات على الصحيح وعلى عاقلة كل نصف غرتى جنينيهما أو عبدا فهدر أو سلهينتان فكذا بثنين والملاحان كرا كبين ان كانتا لهما فان كان فيهما مال أجنبي لزم كلا نصف ضمانه وان كانتا لأجنبي لزم كلا نصف قيمتهما ولو أشرفت سلهينة على غرق جاز طرح متاعها ويجب لرجاء نجاة لراكب فان طرح مال غيره بلا اذن ضمن والا فلا ولو قال ألقى متاعك وعلى ضمانه أو على أنى ضامن ضمن ولو اقتصم على ألقى فلا على المذهب وانما يضمن ملتصق لحرف غرق ولم يختص نفع اللقاء بالملق ولو عاد حجر مخنق فقتل أحد رمايه هدر سقطه وعلى عاقلة الباقي الباقي أو غيرهم ولم يقصدوه خطأ أو قصدوه فعمد فى الأصح ان غابت الإصابة

* (فصل) * دية الخطأ وشبه العمد تلزم العاقلة وهم عصيته الا الاصل والفرع وقيل يعقل ابن هو ابن ابن عها ويقدم الاقرب فان بقى شئ فمن يليه ومدل بأبوين والقديم التسوية ثم معتق ثم عصيته ثم معتقه ثم عصيته والا فعتق أبى الجاني ثم عصيته ثم معتق المعتق الاب وعصيته وكذا أبدأ بعتيقها يعقله عاقلها ومعتقون كعتق وكل شخص من عصية كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق ولا يعقل عتيق فى الاظهر فان فقد العاقل أو لم يف عاقل بيت المال عن المسلم فان فقد ذلك على الجاني فى الاظهر وتوجب على العاقلة دية نفس كاملة ثلاث سنين فى

لطمة لطمة تذهب ضوا غالبا فذهب فعل به كفعله فان ذهب والا أذهب بأخف ممكن كقتل ريب حديدة بحجارة ولو قطع أصبهما فتأكل غيرها فلا قود فى المتأكل * (باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفيه) * لا تؤخذ يسار يمين ولا شفة سفلى بعليا

وعكسهما ولا أغلة باخرى ولا حادث بموجود ولا زائد بزيادة أو أصلي دونه أو بمحل آخر ولا يضر تفاوت كبر وطول وقوة والعبرة في موضحة بمساحة
ولا يضر تفاوت غلظ لحم وجاد ولو أوضع رأساً ورأسه أصغر (١٠٧) استوعب ويؤخذ قسطاً من أرش الموضحة أو

أكبر أخذ قدر حقه والخيرة في محله للمعاني
أو ناصية وناصيته أصغر كل من رأسه ولو زاد
في موضحة عمد الزمته قوده فان وجب مال
فأرش كامل ولو أوضع جمع أوضع من كل
مثلهما ويؤخذ أشل بأشل مثله أو دونه ويصح
ان آمن نرف دم ويقنع به لا عكسهما في غير
أنف وأذن وسراية وان رضى الجاني فلو فعل
بلاذن فعليه ديتته فلو سرى فقود النفس
والشل بطلان العمل ولا أثر لانتشار الذكر
وعدمه ويؤخذ تسليم بأعسم وأعرج وفائد
أنف فار بسايمها لا عكسه ولا أثر لتغيرها
وأنف شام بأخشم وأذن سميع بأصم
لا عين صحبة بعمياء ولا لسان ناطق بأخس
وفي قلع سن قود ولو قاع سن غسبر مشغور
انتظر فان بان فساد منبتها وجب قود ولا
يقتص له في صغره ولو نقصت يده أصبعاً قطع
كاملة قاع وعليه أرش أصبع أو بالعكس
فلاحة تطوع مع حكومة خمس الكفدية
أصابه أو لقطها وحكومة منبتها ولو قطع
كفها أصابع فلا قود الا أن يكون كفه
مثلهما ولو شات أصبعها قطع كاملة لقط
الثلاث وأخذ دية أصبعين أو قطع يده وقنع
بها * (فصل) * قد نخصا وزعم مونه أو
قاع يديه ورجليه فمات وزعم سراية والولى
اندمالا ممكناً أو سبياعينه وأمكن اندمال
حلف الولى كمالو قطع يده فمات وزعم سبياً
والولى سراية ولو أزال طرفاً ظاهراً وزعم
نقصه خلقة حلف أو أوضع موضعين ورفع
الحاخر وزعمه قبل اندماله حلف أن قصر

ومن والا حلف الجرج وثبت أرشان
* (فصل) * القود للورثة ويحبس جان الى
كمال صبيهم ومجنونهم وحضور غائبهم ولا
يستوفيه الا واحد براض أو بقرعة مع اذن
ولا يدخلها عاجز ولا بدراً أحدهم فقتله بعد
هو لزمه قود أو قبله فلا ولا بقية قسط دية
من تركه جان ولا يستوفي الا باذن امام فان

استقل عزرو يا ذن لاهل في نفس فان أذنته في ضرب رقبة فاصاب غيرها عمد عزره ولم يعزله أو خطاً ممكناً عزله لا ماهر اولم يعززه ان حلف وأجرة
جلاد لم يروق من المصالح على جان له قود فوراً وفي حرم وحرور ومرض لا مسجد وتحبس ذات جـ ل ولو بتصديقها في قود حتى ترضى عنه اللبأ

كل سنة ثلاث وذمى سنة وقيل ثلاثاً وأمر أة سنتين في الاولى ثلث وقيل ثلاثاً وتحمل العاقلة
العبد في الاظهر ففي كل سنة قدر ثلث دية وقيل في ثلاث ولو قتل رجلين ففي ثلاث وقيل ست
والاطراف في كل سنة قدر ثلث دية وقيل كل كاه في سنة وأجل النفس من الزهوق وغيرها من
الجنابة ومن مات في بعض سنة سقط ولا يعقل فقير ورفيق وصبي ومجنون ومسلم عن كافر
وعكسه ويهـ قـل يهودى عن نصرانى وعكسه في الاظهر وعلى الغنى نصف دينار والمتوسط
ربع كل سنة من الثلاث وقيل هو واجب الثلاث ويعتبر ان آخر الحول ومن أعسر فيه سقط
* (فصل) * مال جنابة العبد يتعلق برقبته ولسيد يبيعه لها وفداءه بالاكل من قيمته وأرشها
وفي القديم بأرشها ولا يتعلق بذمته مع رقبتها في الاظهر ولو فداها ثم جنى سلمه للبيع أو فداها ولو
جنى ثانياً قبل الفداء بابعاء فيها أو فداها بالاكل من قيمته والارشين وفي القديم بالارشين ولو
أعتقه أو بابعاء وصححناهما أو قتله فداء بالاكل وقيل القولان ولو هرب أو مات برى سيده الا اذا
طلب منه ولو اختار الفداء فلا صح أن له الرجوع وتسليمه ويفدى أم ولده بالاكل وقيل
القولان وجناباتها كواحدة في الاظهر * (فصل) * في الجنين غرة ان انفصل ميتاً
بجنابة في حياتها أو موتها وكذا ان ظهر بالانفصال في الاصح والافلا أو حياو بقى زماناً بلا ألم
ثم مات فلا ضمان وان مات حين خرج أودام أله ومات فدية نفس ولو ألفت جنينين فغرتان
أو بدافرة وكذا لحم قال القوابل فيه صورة خفية قبل أو قلن لو بقى لتصور وهى عبد أو أمة
مميز سليم من عيب مبيع والاصح قبول كبير لم يجز بهرم ويشترط بلوغها نصف عشر دية
فان فقدت خمسة أبعرة وقيل لا يشترط فلا فقد قيمتها وهى لورثة الجنين وعلى عاقلة الجاني
وقيل ان تعدد فعليهما والجنين اليهودى أو النصرانى قبل كسلم وقيل هدر والاصح غرة كذا
غرة مسلم والرفيق عشر قيمة أمه يوم الجنابة وقيل الاجهاض لسيدها فان كانت مقطوعة
والجنين سليم قومت سليمة في الاصح ونحوه العاقلة في الاظهر * (فصل) * يجب
بالقتل كفارة وان كان القاتل صبياً ومجنوناً وعبد أو ذمياً أو عامداً أو مخطئاً ومتهماً بقتل مسلم
ولو بدار حرب وذمى وجننى وعبد نفسه ونفسه وفي نفسه وجه لا امرأة وصبي حريين و باغ
وصائل ومقتص منه وعلى كل من الشركاء كفارة في الاصح وهى كظهار لكن لا اطعام في
الاظهر * (كتاب دعوى الدم والقسامة) *

بشترط أن يفصل ما يدعيه من عمد وخطا وانفراد وشركة فان أطلق استغفله القاضى وقيل
يعرض عنه وأن يعين المدعى عليه فلو قال قتله أحدهم لا يحلفهم القاضى في الاصح ويجزى ان في
دعوى غصب وسرفة واتلاف وانما تسمع من مكاف ما تزم على مثله ولو ادعى انفراداً بالقتل
ثم ادعى على آخر لم تسمع الثانية أو عمد او وصفه بغيره لم يطل أصل الدعوى في الاظهر وتثبت
القسامة في القتل بمحل لوث وهو قرينة لصدق المدعى بأن وجد قتل في محله أو قرينة صغيرة
لاعدائه أو تفرق عنه جمع ولو تقابل صلمان لقتال وانكشفاً وعن قتل فان التحم قتال ولو في
حق الصف الآخر والا فني حق صفه وشهادة العدل ولو وكذا عبيد أو نساء وقيل يشترط
تفرقهم وقول فسقة وصبيان وكفار لو في الاصح ولو ظهر لوث فقال أحد ابنيه قتله فلان
وكذبه الآخر بطل اللوث وفي قول لا وقيل لا يطل بشكذيب فاسق ولو قال أحدهما قتله زيد
ومجهول وقال الآخر عرو ومجهول حلف على كل من عينه وله ربع الدية ولو أنكر المدعى

استقل عزرو يا ذن لاهل في نفس فان أذنته في ضرب رقبة فاصاب غيرها عمد عزره ولم يعزله أو خطاً ممكناً عزله لا ماهر اولم يعززه ان حلف وأجرة
جلاد لم يروق من المصالح على جان له قود فوراً وفي حرم وحرور ومرض لا مسجد وتحبس ذات جـ ل ولو بتصديقها في قود حتى ترضى عنه اللبأ

ويستغنى عنها من قتل بشي يقتل به أو بسيف الأبره وتحرر فبسييف ولو فعل به كلفه من نحو اجافة فلم يمت قتل بسيف ولو قطع فسرى خالولي
أو قطع ثم خزاواته السراية ولو اقتص مقطوع (١٠٨) يدفنت سراية وتساروا يدية خالولي أو عفا بنصف دية ولو كان المقطوع

يدن وعفا فلا شيء ولو مات جان بقوديد
فهدروا ما ناسراية معا أو سبق المجنى عليه
فقد اقتص والاقتصاف دية ولو قال مستحق
عين أخرجهما فأخرج يسار أو قصدا باحتها
فهدرة أو جعلها عنها طائنا أجزاءها أو
أخرجها دهاشا وطمسها اليمن أو القاطع
الأجزاء فدية لها ويقتى قودا اليمن الأفي طن
القاطع الأجزاء * (فصل) * موجب
العقد قودا لدية بدل فلو عفا عنه مجانا أو
مطلقا فلا شيء أو عن الدية لغا فان اختارها
عقب عفو مطلقا أو عفا عليها بعد عفو
عن ساوجب وان لم يرص جان ولو عفا على
غير نفسه أو أكثر منها ثبت ان قبل جان
والأفلا ولا يسقط القود ولو قطع أو قتل
مالا أمره بأذنه فهدروا ولو قطع ففعا عن قوده
وأرشه مع لا أرش السراية وان قال وعفا
بحدث الآن عفا عنه بألفا وصية ومن له
قود نفس بسراية طرف ففعا عنها فلا قطع
أو عن الطرف فله خالقية ولو قطع ثم عفا
عن النفس فسرى القاطع بان بطلان العفو
ولو وكل ثم عفا فاقص الوكيل جاهلا فعليه
دية ولا يرجع بها ولو لم يهاقود فنكحها به
مستحقة جازوسة فان فارق قبل وطه رجع
بنصف أرش * (كتاب الديات) *
دية حرم مسلم مائة بعير مثلية في عمد وشبهه
ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون
خلفة بقول خير بن وخمسة في خطأ من
بنات مخاض وبنات لبون وبنو لبون
وحقاق وجذعات الأفي حرم مكة وأشهر حرم
أو محرم رحم فثلاثة ودية عمد على جان مجلبة
وغیره على عاقلة مؤجلة ولا يقبل معيب إلا
برضا ومن لزمته فن ابلة فعالب محله فأقرب
فحل وما عدم فقيمتة من غالب نقد محل
العدم ودية كتابي ثلث مسلم ومجوسى ونحو
وثني ثلث مجوسى وأثنى وخمسة نصف حرو من
لم يبلغه اسلام ان تمسك بمالم يبدل فدية

عليه الاوث في حقه فقال لم أكن مع المتفرقين عنه صدق بيمنه ولو ظهر لوث بأصل قتل دون عمد
وخطأ فلا قسامة في الأصح ولا يقسم في طرف واتلاف مال الأفي عبد في الأظهر وهي أن يحلف
المدعى على قتل ادعاءه خمسين عينا ولا يشترط موالاتهما على المذهب ولو تخلفا جانون أو انجاء
بنو ولومات لم يبين وارثه على الصحيح ولو كان للقتيل ورثة وزعت بحسب الارث وجبر الكسرو في
قول يحلف كل خمسين ولو نكل أحدهما حلف الآخر خمسين ولو غاب حلف الآخر خمسين
وأخذ حصته والأصبر للغائب والمذهب أن عين المدعى عليه بلالوث والمردودة على المدعى أو
على المدعى عليه مع لوث واليمين مع شاهد خمسون ويجب بالقسامة في قتل الخطأ أو شبهه
العمدية على العاقلة وفي العمد على المقسم عليه وفي القديم قصاص ولو ادعى عبد لوث على
ثلاثة حضر أحدهم أقسم عليه خمسين وأخذ ثلث الدية فان حضر آخر أقسم عليه خمسين وفي
قول خمس أو عشرين ان لم يكن ذكره في الإيمان والأفي ينبغي الاكتفاء بما باناه على صحة القسامة
في غيبة المدعى عليه وهو الأصح ومن استحق بدل الدم أقسم ولو مكاتب لقتل عبده ومن ارتد
فالأفضل تأخير أقسامه ليسلم فان أقسم في الردة صح على المذهب ومن لا وارث له لا قسامة فيه
* (فصل) * انما يثبت وجب القصاص باقرار أو عدلين والمال بذلك أو برجل وامرأتين
أو ويمين ولو عفا عن القصاص لم يقبل للمال رجل وامرأتان لم يقبل في الأصح ولو شهد هو
وهما بمائة قبلها اوضح لم يجب أرشها على المذهب وايصرح الشاهد بالمدعى فلو قال ضربه
بسيف فخرجه فان لم يثبت حتى يقول فمات منه أو فقتله ولو قال ضربه رأسه فأدماه أو فأسال
دمه ثبت دامية ويشترط لموضحة ضربه فأوضح عظم رأسه وقيل يكفي فأوضح رأسه ويجب
بيان محلها وقدرها ليمكن قصاص ويثبت القتل بالسحر باقرار لا يبينه ولو شهدا ورثة بجرح
قبل الاند مال لم يقبل وبعده يقبل وكذا بمال في مرض موته في الأصح ولا تقبل شهادة العاقلة
بفسق شهود قتل بحملونه ولو شهد اثنان على اثنين بقتله فشهدا على الاولين بقتله فان صدق
الولى الاولين حكم بهم ما أو الاخرين أو الجميع أو كذب الجميع بطلنا ولو أقر بعض الورثة بعفو
بعض سقط القصاص ولو اختلف شاهدان في زمان أو مكان أو آله أو هيئة لغت وقيل لوث

* (كتاب البغاة) * هم مخالفو الامام بخروج عليه وترك الانقياد أو منع حق توجه عليهم
بشرط شوكة لهم وتأويل ومطاع فيهم قبل وامام منصوب ولو أظهر قوم رأى الخوارج كترك
الجماعات وتكفير ذي كبرية ولم يقاتلوا تركوا أو الاقطاء طريق وتقبل شهادة البغاة وقضاء
قاضهم فيما يقبل قضاء قاضينا الا أن يستحل دماءنا وينفذ كتابه بالحكم ويحكم بكتابه بسماع
البينة في الأصح ولو أقاموا أحدا وأخذوا زكاة وخزينة وخراجا وفرقوا سهم المرتزقة على
جندهم صح وفي الأخير وجه وما أتلفه باغ على عادل وعكسه ان لم يكن في قتال ضمن والأفلا
وفي قول يضمن الباغى والمتأول بلا شركة يضمن وعكسه كباغ ولا يقاتل البغاة حتى يبعث اليهم
أميننا فطنا صاحبنا يسألهم ما ينعمون فان ذكروا مظالمه أو شبهة أزالها فان أصر وانصهم ثم
آذنتهم بالقتال فان استعملوا اجتهد وفعل ما رآه صوابا ولا يقاتل مدبرهم ولا متختمهم وأسيرهم
ولا يطاق وان كان صيبا وامرأة حتى تنقض الحرب ويتفرق جمعهم الا ان يطيع باختياره
ويرد سلاحهم وخيلهم اليهم اذا انقضت الحرب وأمنت غائلتهم ولا يستعمل في قتال الا
الضرورة ولا يقاتلون بمغليم كالأروم حتى يقاتلوا بآلة أو أخطوا ابناء ولا يستعان

دينه والا فكمجوسى * (فصل) * في موضحة رأس أو وجه ولو صغرت والنخمت نصف عشر دية صاحبها وهاشمة
أو وضعت أو أوجت له عشر وبدونه نصفه ومنقلة هاشما وموتة ثلاث دية كجائفة وهي جرح ينفذ لجوف باطن محيل أو طريق له كبطن

ومدروثرة فخر وجبين ولو أوضع وهشم آخر ونقل ثالث وأم رابع فعلى كل نصف عشر الرابع فثم ثلث وفي الشجاج قبل موضحة فان
عرفت نسبتها منها الاكثر من حكومة وقسطا من الموضحة والا لحكومة ولو أوضع (١٠٩) موضعين بينهما لحم وجلد أو انقسمت موضحة

عدا وغيره أو شملت رأسا ووجها أو وسع
موضحة غير موضحة في الجائفة كموضحة
فلو نفذت من جانب الى آخر فائقتان

(فصل) في أذنين ولو بياض دية
وبعض قسطه وبياضين حكومة وكل عين
نصف ولو عين أحول وأور وأعمش أو بها
بياض لا ينقص ضوؤها فان نقصه فقسط ان
انضبط والا لحكومة وكل جفن ربع ولو
لاعمى وكل من طرفي مارن وحاذ ثلث وكل
شفة نصف وفي اسنان ولو لا لكن وأرت
والنخ وطفل دية ولا خرس حكومة وكل سن
نصف عشر وان كسرهما دون السخ أو
عادت أو قلت حركتهما أو نقصت منفعتهما فان
بطلت منفعتهما لحكومة بزيادة ولو قلعت
الاسنان فحسابه ولو قطع سن غير مشغور
وبان فساد منبتها فأرش وفي الحيين دية ولا
يدخل فيهما أرش أسنان وكل يدور رجل
نصف فان قطع من فوق كف أو كعب
لحكومة أيضا وكل أصبع عشر دية وأغلة
ابهام نصفه وغيره اثنا عشر وحلتهما دية وحلته
غيرها لحكومة وكل من أنثيين وألبيين
وشفرين وذكر ولو أصغر وعين وسلخ
جادان بقي حياة مستقرة ثم مات بسبب
من غير السالخ دية وحشفة كذ كروفي
بعضها قسطه منها كبعض مارن وحلته

(فصل) تجب دية في عقل فان زال بماله
أرش وجب مع دية فان ادعى زواله اختبر
في غفلاته فان لم ينتقام قوله وفعله أعطى
بلا حلف ولا حلف جان وفي جمع ومع أدنيه
ديتان ولو ادعى زواله فأنزع أصباح في غفلة
حلف جان والافدع ويأخذ دية وان نقص
فقسطه ان عسف والا لحكومة باجتهاد
فاض كشم وضوءه ولو فدا عينه لم يرتد وان
ادعى زواله سئل أهل الخبرة ثم امتحن
بتقريب نحو عقرب بقة وفي كلام وان لم
يحسن بعض حروف لا يجزية وتوزع على

عليهم بكافر ولا بمن يرى فتاتهم مدبرين ولو استعانوا علينا بأهل حرب وآمنوهم لم ينفذ أمانهم
علينا ونفذ عليهم في الأصح ولو أعانهم أهل الذمة علينا بتحريم قتالنا انتقض عهدهم أو
مكرهين فلا وكذا ان قالوا طئنا جوارز أو أنهم محقون على المذهب ويقاتلون كبغاة
(فصل) شرط الامام كونه مسلما كافرا حرا ذا كراقرشيا مجتهدا شجاعا ذارأى وسمع وبصر
ونطق وتنهقد الامامة بالبيعة والأصح بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه
الناس الذين يتيسر اجتماعهم وشرطهم صفة الشهود وباستخلاف الامام فلو جعل الامر
شورى بين جمع فكاستخلاف غير ائمة أحدهم وباستيلاء جماع الشروط وكذا فاسق
وجاهل في الأصح (قلت) لو ادعى دفع زكاة الى البغاة صدق بيمينه أو خزية فلا على الصحيح وكذا
خراج في الأصح ويصدق في حد الا أن يثبت بيمينه ولا أثر له في البدن والله أعلم

(كتاب الردة) هي قطع الاسلام بنية أو قول كفر أو فعل سواء قاله استهزاء أو عنادا
أو اعتقادا فمن نفي الصانع أو الرسل أو كذب رسولا أو حال محرما بالاجماع كالزنا وعكسه أو نفي
وجوب جمع عليه أو عكسه أو عزم على الكفر غدا أو تردد فيه كفر والفعل المكفر ما تعمد
استهزاء صريح بالدين أو بحجود الله كالكلام مصنف بقاذورة وسجود اصم أو شمس ولا تصح ردة
صبي ومجنون ومكره ولو ارتد فخن لم يقتل في جنونه والمذهب صحفة ردة السكران واسلامه
وتقبل الشهادة بالردة مطلقا قبل يجب التفصيل على الاول لو شهدوا بردة فأنكر حكم
بالشهادة فلو قال كنت مكرها واثقت بقرينة كاسر كفار صدق بيمينه والا فلا ولو قال لفظ
لفظ كفر فادعى كراهيا صدق مطلقا ولو مات معروف بالاسلام عن ابنين مسلمين فقال
أحداهما ارتد فبات كافرا فان بين سبب كفره لم يرتد ونصيبه في وكذا ان أطلق في الاظهر
وتجب استنابة المرتد والمرتدة وفي قول تستحب وهي في الحال وفي قول ثلاثة أيام فان أصرا
قتلا وان أسلم صحت ترك وقبل لا يقبل اسلامه ان ارتد الى كفر خفي كزنادقة وباطنية وولد
المرتدان ان عقد قبلها أو بعدها أو أحد أبويه مسلم فسلم أو مرتدان فسلم وفي قول مرتد وفي قول
كافر أصلي (قلت) الاظهر مرتد وتقبل العراقيون الاتفاق على كفره والله أعلم وفي زوال ملكه
عن ماله بها أقوال اظهرها ان هلك مرتدا بان زواله بها وان أسلم بان انه لم يرتد وعلى الاقوال
يعض من منعه دين لزمه قبلها وينفق عليه منه والأصح يلزمه غرم اتلافه فيها ونفقة زوجات وقف
نسكاهن وقريب واذا وقف فنام ملكه فتصرفه ان احتمل الوقف كعتق وتبديل ووصية موقوف
ان أسلم نفذ والا فلا وبيعه وهبته ورهنه وكتبته باطلة وفي القديم موقوفة وعلى الاقوال يجعل
ماله مع عدل وأمنه عند امرأة ثقة ويؤجر ماله ويؤدي مكاتبه التجوم الى القاضي

(كتاب الزنا) ايلاج الذكر بفرج محرم لعينه خال عن الشبهة مشتهى بوجوب الحد ودبر
ذكر وأنثى كقبيل على المذهب ولا حد في فاحضة ووطء زوجه وأمنه في حبس وصوم واحرام
وكذا أمنه المازوجة والمعتدة وكذا املو كته المحرم ومكره في الاظهر وكذا اكل جهة أباح بها عالم
كنسكاح بلا شهود على الصحيح ولا يوطء ميتة في الأصح ولا يهيم في الاظهر ويحد في مستأجرة
ومبيحة ومحرم وان كان تزوجها وشرطه التكليف الا السكران وعلم تحريمه وحد المحسن
الرجم وهو مكاف حر ولو دعى غيب حشفة يقبل في نسكاح صحيح لا فاسد في الاظهر والأصح
اشتراط التغيب حال حرية وتكليفه وأن الكامل الزاني ينقص محسن والبكر الحرمانية

ثمانية وعشرين حرفا عربية ففي بعضها قسطه ولو قطع نصف لسانه فزال ربع كلامه أو عكس
فديتان وفي ذوق وتدرك به حلاوة وجوضه ومرارة وملاحة وعدوبة وتوزع عليهن فان نقص فكسمن وفي مضغ وجساع وقوة امنه وحبل

وافضاهما وهو رفع ما بين قبل ودبر فان لم يكن وطء الابن فليس لزوجه وطؤها ولو ازال بكارها فلا شيء او غيره بغير ذكر حكمه أو به وعذر
فهر مثل نيب وحكومة وفي بطش ومشى ونقص (١١٠) كل كسح ولو كسر صلبه فزال مشيه وجاعه أو ومنه نديتان

(فرع) فعل ما يوجب ديات فسات منه
أو حواجز قبل اندمال واتحاد الحز
والموجب عمدا أو غيره فدية *(فصل)*
تجب حكومة فيما لا مقدرفيه وهي حزة
نسبة لدية نفس نسبة ما نقص من قيمته
بعد البرء بفرضه رقيقا بصفاته فان لم يبق
نقص اعتبر أقرب نقص الى البرء ولا تباع
حكومة ماله مقدومة قدره ولا ماله مقدوله
دية نفس أو متبوعه فان بلغت نقص قاض
شيئا باجتماعه والمقدور كوضعة يتبعه الشين
حواليه وفي نفس رقيق قيمته وفي غيرها
مانع ان لم يتقدر في حوالا فنسبته من
قيمه ففي ذكره وأنشيه قيمته

*(باب موجبات الدية والعاقلة وجناية
الرقيق والغرة والكفارة)* صاحب أو سل
سلاحا فان كان على غير قوى تميز بطرف
عال فوقع فوات فشه عمدا ولا فهدر كل ووضع
برامسبعة فأكله سبع وان عجز عن
تخلصه ولو صاح على صيد فوقع غير ميمز
طرف عال خطأ ولو ألفت جنينا بيعت
نحو سلطان اليها ضمن ولو تباع نحو سلاح
هاربانه فرمى نفسه في مهلك كارتعابه
لم يضمنه أو جاهلا أو انخسف به سقف ضمنه
كلوع لم يصاب بالعموم فغرق أو غمر بئرا
عدوانا أو بدله ليزه وسقط فيها من دعاه
جاهلا بها ويضمن ما تاف بقمامات وتشور
نحو بطيح طرح بطريق أو بجناح أو
ميراب الى شارع وان جازا خراجه فان تاف
بالخارج فالضمان أو وبالداخل فنصفه
بكدار بناء ما تالا الى شارع ولو تعاقب
سبها لالك كائن دهر بئرا ووضع آخر
جراعدوانا فاعتبر به انسان ووقع بها فعلى
الاول فان وضعه بحق فالخافر ولو وضع جبرا
وآخران جبرا فاعتبر بهما آخر فالضمان اثلاث
أو وضع جبرا فاعتبر به غيره فدحرجه فاعتبر به
آخر ضمه المدحرج ولو عثر به أعدا أو ناتم

جلدة وتغريب عام الى مسافة قصر فاقوها واذا عين الامام جهة فليس له طلب غير هافي
الاصح ويغرب غريب من بلاد الزنا الى غير بلده فان عاد الى بلده منع في الاصح ولا تغرب المرأة
وحدها في الاصح بل مع زوج أو محرم ولو بأجرة فان امتنع بأجرة لم يجبر في الاصح والعبد
خسوس ويغرب نصف سنة وفي قول سنة وقول لا يغرب ويثبت بيينة أو اقرار مرة ولو أقر
ثم رجع سقط ولو قال لا اتحدوني أو هرب فلا في الاصح ولو شهد أربع بترناها أو أربع
عذرا لم تحدهى ولا قاذفها ولو عين شاهد زوا به زنائه والباقون غير هالم يثبت ويستوفيه
الامام ونائبه من حر ومبعض ويستحب حضور الامام وشهوده ويحد الرقيق سبده أو الامام
فان تنازعا فالاصح الامام وان السيد يغربه وأن المكاتب كمر وان الفاسق والكافر
والمكاتب يحدون عبيدهم وأن السيد يعزرو ويسمع البيينة بالعقوبة والوجه بدر وجارة
معتدلة ولا يحفر للرجل والاصح استحبابه للمرأة ان ثبت بيينة ولا يؤخر لمرض وحر وبرد
مفرطين وقيل يؤخر ان ثبت باقرار أو يؤخر الجلد للمرض فان لم يرج برؤه جلد لا بسوط بل
بعشكال عليه مائة غصن فان كان خسوس ضرب به مرتين وتغسه الاغصان أو ينكس بعضها
على بعض ليناله بعض الاثم فان برأ أجزاءه ولا جلد في حر وبرد مفرطين واذا جلد الامام في
مرض أو حر وبرد فلا ضمان على النص فيقتضى أن التأخير مستحب

(كتاب حد القذف) شرط حد القاذف التكليف الا السكران والاختيار ويعزرو المميز
ولا يحد بقذف الولد وان سفل فالحر ثمانون والرقيق أو بعون والمقذوف الا حصان وسبق في
الاعان ولو شهد دون أربعة بترناحدا وفي الاظهر وكذا أربع نسوة وعبيد وكفرة على المذهب
ولو شهد واحد على اقراره فلا ولو تعاذا فليس تقاصا ولو استقل المقذوف بالاستيغناء لم يقع
الموقع *(كتاب قطع السرقة)* يشترط لوجوبه في المسروق أمور كونه ربيع دينارا خالصا
أو قيمته ولو سرق ربعا سيكة يساوي ربعاه ضرر وبافلا قطع في الاصح ولو سرق دينارين منها فلو سا
لاتساوي ربعا قطع وكذا ثوب رث في جيبه تمام ربيع جهله في الاصح ولو أخرج نصابا من حرز
مرتين فان تحلل لم المالك واعادة الحرز فلا اخراج الثاني سرقة أخرى والاقطاع في الاصح ولو
نقب وعاء حنطة ونحوها فانصب نصاب قطع في الاصح ولو اشترى كافي اخراج نصابين قطعوا والا
فلا ولو سرق خرا او خنزيرا وكلبا او جاد مية بلا دبع فلا قطع فان بلغ اثناء الخمر نصابا قطع على
الصحيح ولا قطع في طنبور ونحوه وقيل ان بلغ كسره نصابا قطع (قلت) الثاني اصح والله
أعلم الثاني كونه ملكا لغيره ولو ملكه بارت وغسيرة قبل اخراجه من الحرز أو نقص فيه عن
نصاب بأكلى وغيره لم يقطع وكذا ان ادعى ملكه على النص ولو سرقا وادعاه أحدهما له أو لهما
فكذبه الآخر لم يقطع المدعى وقطع الاخر في الاصح وان سرق من حرز شر يملكه مشتر كادلا
قطع في الاظهر وان قل نصيبه الثلث عدم شبهة فيه فلا قطع بسرقة مال أصل وفرع وسيد
والاظهر قطع أحد زوجين بالآخر ومن سرق مال بيت المال ان فرز امانة ليس هو منهم
قطع والا فالاصح أنه ان كان له حق في المسروق كمال مصالح وكسدة وهو فقهير فلا والاقطاع
والمذهب قطع بيباب مسجد وجذعه لا حصرة وقناديل تسرج والاصح قطعه بموقوف وأم
ولدسرقها نائمة أو مجنونة الرابع كونه محرزا بلا حطة أو حصة موضعه فان كان بصراء أو
مسجدا اشترط دوام لحاظ وان كان بحمن كفى لحاظ معتادوا مطبل حرز دواب لا آنية وثياب

أو واقف بطريق اتسع وما نا أو أحدهما دهر فان ضاق هدر فاعاد وناتم وضمن واقف *(فصل)* اضطدم وعرة
بحران فعلى عاقلة من قصد نصف دية مغلظة وغيره نصفها مغلظة وعلى كل أوفى تركته نصف قيمة دابة الاخر ومن أركب صبيين أو مجنونين تعديا

ولو وليا ضمه لهما وادبتهما أو رقيقان فهن درأوسطينتان فكذلك ابنتين والملاحان كراكيين فان كان فيهما مال أجنبي لزم كلا نصف الضمان ولو
أشرفت سفينة على غرق جاز طرح متاعها ووجب لرجاء نجاة راكب (١١١) فان طرح مال غيره بلا إذن ضمنه كالمال قال ألق

متاعك وعلى ضمانه أو نحوه وخاف غرقا ولم يختص نفع الالتقاء بالمال ولو قتل حجر متجنق أحد رمايه هدر قسطه وعلى عاقلة الباقي الباقي أو غيرهم بلا قصد نكاح أو به فعمدان غلبت الإصابة * (فصل) * عاقلة جان عصيته وقدم أقرب فان بقي شيء فن يلية ومدل بأبوين فعتق فعصيته فعتقه فعصيته فعتق أبي الجاني فعصيته فعتقه فعصيته وهكذا ولا يعقل بعض جان ومعتق ولو ابن ابن عمها وعصيته عاقلة عاقلتها ومعتقون وكل من عصية كل معتق كعتق ولا يعقل عتق في بيت مال عن مسلم فعلى جان وتوكل عليه كعاقلة ذية نفس كاملة ثلاث سنين في كل سنة ثلث وكافر معصوم سنة وامرأة وخنثى سنتين في الأولى ثلث وتحمل عاقلة رقيقة في كل سنة قدر ثلث كغير نفس ولو قتل مسلمين في ثلاث وأجل نفس من زهوق وغيرهما من جنابة ومن مات في أثناء سنة فلا شيء ويعقل كافر ذوا مان عن مثله لافقر ورقيق وصبي ومجنون وامرأة وخنثى ومسلم عن كافر وعكسه وعلى غنى ملك آخر السنة فاضلا عن حاجته عشرين دينارا نصف دينار وموسم ملك دونها وفوق ربع ربعه * (فصل) * مال جنابة رقيق يتعاق برقيقه فقط وليس له بيعه لها وفداؤه بالاقبل من قيمته والارش من قيمته والارش وقتها ان منع بيعه ثم نقصت قيمته والافوق فداء ولو جنى قبل فداء بابعه فيها أو فداء بالاقبل من قيمته والارش من قيمته ولو ألتفه فداء بالاقبل كأم ولد وجناباتها كواحدة ولو هرب أو مات برئ سيده الا ان طلب فذمه ولو اختار فداء فله رجوع وبيع * (فصل) * في كل جنين انفصل أو ظهر ميتا ولو لحاقه صورة خطية بقول فوابل بجنابة على أمه الحية وهو معصوم غرة وان انفصل حيافان مات عقبه أو دام ألمه فمات ذية والافلا

وعرصة دار وصفها حرز آنية وثياب بذلة لالحى ونقد ولونام بصعراء أو مسجد على ثوب أو توسد متاعا فمحرز فلوان قلب فزال عنه فلا وثوب ومتاع وضعه بقربه بصعراء ان لاحظته محرز والافلا وشرط الملاحا قدرته على منع سارق بقوة أو استغاثة ودار منفصلة عن العمارة ان كان بها قوى يقظان حرز مع فتح الباب واغلاقه والافلا ومصلحة حرز مع اغلاقه وحافظا ولونام ومع فتحه ونومه غير حرز ليل ولا كذا ان اراد في الاصح وكذا يقظان تغلقه سارق في الاصح فان خات فالذهب أنها حرزها من أمن واغلاقه فان فقد شرط فلا وخيمة بصعراء ان لم تشد أطناها وترخى أذيالها فهي وما فيها كمتاع بصعراء والافلا بشرط حافظ قوى فيها ولونام وماشية بأبنية مغلقة متصلة بالعمارة محرزة بلا حافظا وببرية بشرط حافظا ولونام وابل بصعراء محرزة بحافظا يراها ومقطورة بشرط التفات قائد ها لها كل ساعة بحيث يراها وأن لا يز يد قطار على تسعة وغيره مقطورة ليست محرزة في الاصح وكفن في قبر بيت محرز محرز وكذا بعة برة بطرف العمارة في الاصح لا ببيعة في الاصح * (فصل) * يقطع مؤجر الحرز وكذا معبره في الاصح ولو غصب حرزا لم يقطع مالكه وكذا أجنبي في الاصح ولو غصب مالا وأحرزه بحرزه فسرقة المالك منه مال الغاصب أو أجنبي المغصوب فلا قطع في الاصح ولا يقطع مختلس ومنتهب وجاحد ودبعة ولونقب وعاد في ليلة أخرى فسرقة قطع في الاصح (قلت) هذا اذا لم يعلم المالك النقب ولم يظهر للطارقين والا فلا يقطع قطعما والله أعلم ولونقب وأخرج غيره فلا قطع ولونقب في النقب وانفرد أحدهما بالانحراج أو وضعه ناقب بقرب النقب فأخرجه آخر قطع المخرج ولو وضعه بوسط نقبه فأخذه خارج وهو يساوي نصابين لم يقطعها في الاظهر ولورماه الى خارج حرزا ووضع بهما جار أو طهر دابة سائرة أو عرض له لبيع هابة فأخرجته قطع أو واقفة فثبت بوضعه فلا في الاصح ولا يضمن حر يد ولا يقطع سارقه ولو سرق صغيرا بقلادة فكذا في الاصح ولو نام عبد على بغير فقاذه وأخرجه عن القافلة قطع أو حر فلا في الاصح ولو نقل من بيت مغلق الى صحن دار بابها مفتوح قطع والا فلا وقيل ان كانا معلقين قطع وبيت خان وصحنه كبيت ودار في الاصح * (فصل) * لا يقطع صبي ومجنون ومكره ويقطع مسلم وذمي بمال مسلم وذمي وفي معاهد أقوال أحسنها ان شرط قطعه بسرقة قطع والافلا (قلت) الاظهر عند الجمهور لا قطع والله أعلم وتثبت السرقة بيمين المدعى المردودة في الاصح وباترار السارق والمذهب قبول رجوعه ومن أقر بعقوبة الله تعالى فالصحيح أن للقاضي ان يعرض له بالرجوع ولا يقول ارجع ولو أقر بلا دعوى أنه سرق مال زيد الغائب لم يقطع في الحال بل ينتظر حضوره في الاصح أو أنه أكره أمة غائب على زنا حد في الحال في الاصح وتثبت بشهادة رجلين فلو شهد رجل وامرأتان ثبت المال ولا قطع ويشترط ذكر الشاهد شروط السرقة ولو اختلف شاهدان كقوله سرق بكرة والآخرة شسبية فباطلة وعلى السارق رد ما سرق فان تلف ضمنه وتقطع عينه فان سرق ثيابا بقطعها فرجله اليسرى والثالثة اليسرى واربعا رجله اليمنى وبعد ذلك يعزروا بغيره من محل قطعه بزيت أو دهن مغلى قبل هو تمة للحد والاصح أنه حق للامعطوع فمؤنته عليه وللإمام اهماله وتقطع اليد من كوع والرجل من مفصل القدم ومن سرق مرارا بلا قطع كفت عينه وان نقصت أربع أصابع (قلت) وكذا لو ذهبت الخس في الاصح والله أعلم وتقطع يد رائدة أصبعها في الاصح ولو سرق فسقطت عينه بآفة سقط القطع

ضمان والغرة رقيق ميز بلا عيب مبيع وهم يبلغ عشرة دية الام وتغرض كالب ديناران فضلا فيه فالعشر فقيمة لورثة جنين وفي جنين رقيق عشر أقصى قيم أمه من جنابة الى القاء لسيدته وتقوم سليمة والواجب على عاقلة * (فصل) * على غير حرز ولو صبي ومجنون ورقيقة او معاهدا

وشريكاً كفارة بقتله موصوفاً عليه ولومعاً هداوجيناً وندى نفسه * (باب دعوى الدم والقسامة) * شرط لكل دعوى أن تكون معلومة بقتله عدداً أو شبهه أو خطأ أفراداً أو شركة فإن أطاق (١١٢) سن استقصاه ولمزمة وأن يعين مدعى عليه وأن يكون كل غير حربي مكافواً وأن

لا تناقضها أخرى فلو ادعى انفراداً بقتله ثم على آخر لم تسمع الثانية أو عدداً وفسره بغيره عمل بتفسيره وانما ثبت القسامة في قتل ولو لرفيق بمخلوث وهو قرينة تصدق المدعى كان وجد قتيلاً أو بعضه في محلة أو قرية صغيرة لا عدائه أو تفرق عنه محصورون أو أخبر بقتله عدل أو عديدان أو اسرأنا أو صبية أو فسقة أو كفار ولو تقاتل صفات وانكشفوا عن قتيلاً فلو ثبت في حق الآخر ولو ظهر لو ثبت فقال أحد ابنيه قتله زيد وكذبه الآخر ولو فاسقاً بطل أو مجهول والآخر محروم مجهول - حلف كل على من عينه - وله ربيع دية ولو أنكر مدعى عليه اللوث - حلف ولو ظهر لو ثبت بقتله - لم يطلقاً فلا قسامة وهي - حلف مستحق بدل الدم ولو مكاتباً أو مريداً وتأخيره ليسم أولى خسين عينا ولو متفرقة ولومات لم بين وارثه وتوزع - على ورثته بحسب الارث ويحبر كسر ولو نكل أحدهما أو غاب حلفها الآخر وأخذ حصته وله مهر للغائب وعين مدعى عليه بلالوث ومردودة ومع شاهد خسون والواجب بالقسامة دية ولو ادعى عدداً بلوث على ثلاثة حضر أحدهم - حلف خسين وأخذ ثلث دية فإن حضر آخر فكذا إن لم يكن ذكره في الأيمان والاكتفى بها والثالث كالثاني ولا قسامة فمن لا وارث له * (فصل) * انما يثبت قتل بسحر باقرار وموجب قودبه أو بعدلين ومال بذلك أو برجل وامرأتين أو وعين ولو عفا عن قود لم يقبل للحال الآخر إن كرش دشم بعد ايضاح وإصرح الشاهد بالاضافة فلا يكفي جرحه فمات حتى يقول منه أو يقتله وتثبت دامية بضربه فادماه أو فأسال دمه وموضحة بأرضه رأسه ويجب له قود بياناً أو تقبل شهادته لمورثه بجرح اندمل أو بعمال في مرض لا شهادة عالة بمسقى بيعة جناية يحملونها ولو شهد

أو يساره فلا على المذهب * (باب قاطع الطريق) *

هو مسلم مكاف له شوكة لا يختلسون يتعرضون لاختراقه لا يمتدون الهرب والذين يغالبون شريعة بقوتهم قطاع في حقهم لا قافلة عتايمة وحيث يلحق غوث ليس بقطاع وقد الغوث يكون للبعد أو أضعف وقد يغالبون والحالة هذه في بلادهم قطاع ولو علم الامام قوماً يخيلون الطريق ولم يأخذوا مالا ولا نفعا عزهم بحبس وغيره وإذا أخذ القاطع نصاب السرقة قطع يده اليمنى ورجله اليسرى فان عاد فيسراه ويغناه وان قتل قتل حتماً وان قتل وأخذ مالا قتل ثم صلب ثلاثاً ثم ينزل وقبل يبقى حتى يسيل صديده وفي قول بصلب قلبه لا ثم ينزل فيقتل ومن أعانهم وكثر جمعهم عزرب بحبس وتغريب وغيرهما وقيل يتعين التغريب الى حيث يراه وقتل القاطع يغاب فيه معنى القصاص وفي قول الحد فلي الاول لا يقتل بولد وذى ولومات فدية ولو قتل جماعة قتل الواحد والباقي ديات ولو عفا وإليه بحال وجب وسقط القصاص ويقتل حداً ولو قتل بمخلوث أو بقطاع عضو فملا به مثله ولو جرح فاندمل لم ينحتم قصاص في الاظهر وتسقط عقوبات تخص القاطع بتوبته قبل القدرة عليه لا بعدا على المذهب ولا تسقط سائر الحدود فيها في الاظهر * (فصل) * من لزمه قصاص وقطع وحد قذف وطالب يومه جاد ثم قطع ثم قتل ويبادر بقتله بعد قطعه لا قطعه بعد جاده ان غاب مستحق قتله وكذا ان حضر وقال بجأوا القطع في الاصح وإذا أخر مستحق النفس - حقه جاد فاذا برأ قطع ولو أخر مستحق طرف جاد وعلى مستحق النفس الصبر حتى يستوفى الطرف فان بادر فقتل فلم يستحق الطرف دية ولو أخر مستحق الجلد حقه فالقياس - برالأخرين ولو اجتمع - حدود الله تعالى قدم الانخف فالانخف أو عقوبات الله تعالى والا كمين قدم حد قذف على زنا والاصح تقديمه على حد شرب وأن القصاص قتلا وقطاعاً يقدم على الزنا * (كتاب الاشربة) *

كل شراب أسكر كثيره حرم قايه له وحد شاربه الا صيباً ومجنوناً وحريراً ودمياً وموجراً وكذا مكره على شربه على المذهب ومن جهل - كونهما - أخر الميحد ولو قرب اسلامه فقال جهات تحريمها لم يحسد أو جهات الحد - حدويح - بدردى خمر لا يخبر بمن دقيقه بها ومجنون هي فيه وكذا حقه وسعوط في الاصح ومن غص بلغمه أساغها بخمر ان لم يحسد غيرها والاصح تحريمها للدواء وعطش وحد الحار أربعون ورقيق عشرون بسوط أو أيد أو نعال أو أطراف ثياب وقيل يتعين سوط ولو رأى الامام بلوغه ثمانين جاز في الاصح والزبادة تعزير بات وقيل حدويحد باقراره أو شهادة رجلين لا بريح خمر وسكر وفيه ويكفي في اقراره وشهادة شرب خمر وقيل يشترط وهو عالم به مختار ولا يحسد حال سكره وسوط الحدود بين قضيب وعصا ورطب ويابس ويفرقه على الاعضاء المقاتل والوجه قبل والرأس ولا تشدد يده ولا تجرد ثيابه ونوالى الضرب بحيث يحصل زجر وتنكيل * (فصل) * يعزوفى كل معصية لا حد لها ولا كفارة بحبس أو ضرب أو نوبج ويحبته - دالامام في جنسه وقدره وقيل ان تعاقب بآدمي لم يكف توبج فان جلد وجب أن ينفق في عبادة عن عشرين جلدة وحر عن أربعين وقيل عشرين ويستوى في هذا جميع المعاصي في الاصح ولو عفا مستحق حد فلا تعزير للامام في الاصح أو تعزير برفله في الاصح * (كتاب الصيال وضمان الولاة) *

اننان على اثنين بقتله فشد - هديه على الاقرين فان صدق الولي الاقرين فقط حكمهم - ما والابطال ولو أقر بعض ورثة بعضو بعض - قضا القود ولو اختلف شاهدان في زمان فهل أو مكانه أو آله أو هبته اغت ولا لوث * (كتاب البغاة) * هم مخالفو امام ويجب

بتأويل باطل طناوشوكه لهم ويجب قتالهم وأما الخوارج وهم قوم يكفرون مرتكب كبيرة ويتركون الجماعات فلا يقتلون مالم يقتلوا وهم في قبضتنا ولا قوتلوا ولا يجب قتل القاتل منهم وتقبل شهادة بغاة وقضاؤهم (١١٢) فيما يقبل قضاؤنا ان علمنا أنهم لا يستحلون دماءنا

وأموالنا ولو كتبوا بحكم أو سمع بينة فلنا تنفيذ والحكم به أو يعتد بما استوفوه من عقوبة وخراج وزكاة وجزية وبما فرقوه من سهم المرتقة على جندهم وحلف في دفع زكاة لهم لاخراج أو جزية وفي عقوبة الا ان ثبت مو جهابيينه ولا أثر لها ببدنه وما تلفوه علينا أو عكسه ضرورة حربهم دركذي شوكة بلاتأويل ولا يقتلهم الا امام حتى يبعث أمينا فطنا ناهيا يسألهم ما ينعمون فان ذكروا مظلمة أو شبهة أزالها فان أمر وادعاهم ثم أعلمهم بالمناطرة ثم بالقتال فان استعملوا فعل ما رآه مصلحة ولا يتبع مدبرهم ولا يقاتل من تخلفهم وأسيرهم ولا يطلق ولو صبيا أو امرأة حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم الا أن يطيع باختياره ويرد بعد أمن غائتهم ما أخذوا ولا يستعمل ولا يقتلون بما يعم كرا ومنجنيق ولا يستعان عليهم بكافر الا ضرورة ولا بمن يرى قتلهم مدبرين ولو آمنوا حريين ليعينوهم نفعنا عليهم ولو أعانهم كفار معصومون عالمون بتحريم قتالنا مختارون انتقض عهدهم فان قال ذميون طناشناهم محقون وأن لنا العانة الحق فلا يقتلون كبة * (فصل) * شرط الامام كونه أهلا لقضاء قرشيا شجاعا وتنقذ الامامة ببيعة أهل الحل والعقد من العلماء ووجوه الناس المتيسر اجتماعهم بصفة الشهود وباستخلاف الامام كجعله الامر شوري بين جمع وباستبلاء متغلب ولو غير أهل * (كتاب الردة) * هي قطع من يصح طلاقه الاسلام بكفر عزم أو قولا أو فعلا استهزاء أو عنادا أو اعتقادا كذني الصانع أو نبي أو تكذيبه أو جحد مجمع عليه معلوم من الدين ضرورة بلا عذر أو تردد في كفر أو القاء مصنف بقا ذرة أو سجود لخلق فتصح ردة سكران كاسلامه ولو ارتد

ويجب عن بضع وكذا نفس قصدها كافر أو بهيمة لا مسلم في الاظهر والدفع عن غيره كهو عن نفسه وقيل يجب قطعها ولو سقطت جرة ولم تزدفع عنه الا بـ كسر هاضمها في الاصح ويدفع الصائل بالانخاف فان أمكن بكلام واستغاثة حرم الضرب أو بضرب بيد حرم سوط أو بسوط حرم عصا أو بقطع عضو حرم قتل فان أمكن هرب فالذهب وجوبه وتحريم قتال ولو وضعت يده خلفها بالاسهل من ذلك لحية وضرب شذقيه فان عجز فسلها فندرت اسنانه فهدر ومن نظر الى حرمه في داره من كوة أو ثقب عمد اخرماه بخفيف كصاة فأعماه أو أصاب قرب عينه فخرجه فسات فهدر بشرط عدم محرم وزوجة للمناظر قبل واستتار الحرم قبل وانذار قبل رميه ولو عزرو ولي ووال وزوج ومع لم يضمن ولو حدة درافلا ضمان ولو ضرب شارب بنعال وثياب فلا ضمان على الصحيح وكذا أربعون سوطا على المشهور أو أكثر وجب قسطة بالعدد وفي قول نصف دية ويجزيان في فاذف جلد أحد أو ثمانين ولمسـ ثقل قطع ساعة الا نحو فة لا خطر في تركها أو الخطر في قطعها أكثر ولا بوجد قطعها من صبي ومجنون مع الخطران زاد خطر الترك لا لسلطان وله ولا سلطان قطعها بالخطر وفصد وحجامة فلو مات بجائز من هذا فلا ضمان في الاصح ولو فعل سلطان بصبي مامنع فدية مغالطة في ماله وما وجب بخطا امام في دعو حكم فعلى عاقلة وفي قول في بيت المال ولو حده بشاهدين فبانا عبيدين أو ذميين أو مرأهقين فان قصر في اختيارهما فاضمان عليه والا فالقولان فان ضامن عاقلة أو بيت مال فلا رجوع على الذميين والعبيد في الاصح ومن حجم أو فصد باذن لم يضمن وقتل جلا د وضر به بأمر الامام كباشرة الامام ان جهل ظلمه وخطأه والا فالقصاص والضمان على الجلا دان لم يكن اكراه ويجب ختان المرأة بجزء من اللحمة بأعلى الفرج والرجل بقطع ما يغطي حشفته بعد البلوغ ويندب تجيله في سابعه فان ضعف عن احتماله أخر ومن ختنه في سن لا يحتمله لزمه قصاص الا والدا فان احتمله وختنه ولي فلا ضمان في الاصح وأجرته في مال المحتون

* (فصل) * من كان مع دابة أو دواب ضمن اتلافها نفسا ومالا ليلانها ولو بالثأر وانت بطريق فتلف به نفس أو مال فلا ضمان ويحترز عما لا يعتاد كركض شديد في وحل فان خالف ضمن ما تولد منه ومن حل حطبا على ظهره أو بهيمة فلك بناء نفسه سقط ضمنه فان دخل سوقا فتلف به نفس أو مال ضمن ان كان زحاما فان لم يكن وغرق ثوب فلا الاثوب أعى ومسـ تدبر لهيمة فيجب تنبيهه وانما يضمنه اذالم يقصر صاحب المال فان قصر بان وضعه بطريق أو عرض له الدابة فلا وان كانت الدابة وحدها فالتلف زرعاً أو غيره من ارم يضمن صاحبها أو لا ضمن الا أن لا يفرط في رباطها أو حضر صاحب الزرع ونهاون في دفعها وكذا ان كان الزرع في محوط له باب تركه مفتوحا في الاصح وهرة تلفتـ يرا أو طعمان عهد ذلك منها ضمن مال كها في الاصح ليلانها ولو الا فلا في الاصح

* (كتاب السير) * كان الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض كفاية وقيل عين وأما بعده فلا كفارة حالان أحدهما يكونون بيلا دهـ م فرض كفاية اذا فعله من فيهم كفاية سقط المخرج عن الباقيـ ومن فرض الكفاية القيام بأقامة الحج وحل المشكلات في الدين وبعلم الشرع كتفسير حديث والفروع بحيث يصلح للقضاء والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واحياء الكعبة كل سنة بالزيارة ودفع ضرر المسلمين ككسوة عاروا طعام جائع اذالم ينـ دفع بزكاة

(١٥ - منهاج) نحن أمهل ويجب تفصيل شهادة بردة ولو ادعى كراهها وقد شهدت بيعة بالمعظ كفر أو فـ له حاف أو برده فلا تقبل ولو قال أحد ابنين مسلمين مات أبي مرتدا فان بين سبب ردة فنصيه في والا استعمل وتجب استنابة مرتدا حالاً فان أصـ قتل أو أسلم صح

ولوزنيقا و فرعه ان انعه قد قبلها أو فيه أو أخذ أصوله مسلم فسلم أو مرتدون فمرتد ومملكه موقوف ان مات مرتد ابان زواله بالزدة ويقضى منه دين
لزمه قبلها وما أتلفه فيها أو يمان منه بموئنه وتصرفه (١١٤) ان لم يحتمل الوقف باطل والا فموقوف ان أسلم فلهذا يحتمل ماله عند عدل

وأمنه عند نحو محرم ويؤجر ماله ويؤدى
مكاتبه النجوم لقاض * (كتاب الزنا) *
يجب الحد على ما تزم عالم بتحريره بإبلاج
حشمة أو قدرها بطرح محرم لعينه مشتمى
طبعه بالاشبهة ولو مكثرة أو مبيحة ومحرما
وان تزوجها لا بغير إبلاج وبوطء حائلة
في نحو حبس وصوم وفي دبر وأمنه المروجة
أو المعتدة أو المحرم أو وطء باكره أو
بتحليل عالم أو بئنة أو ببيعة والحد لمصن
وجم يدر و حجارة معتدلة ولو في مرض وحر
و برد مفرطين وسن حفر لامرأة لم يثبت
زناها باقرار والمحصن مكافح ولو كافرا
وطى أو وطئت بقبل في نكاح صحيح ولو
بناقص وأبكر حر مائة جلدة وتغريب عام
لمسافة قصر فأكثر ويجب تأخير الجاد
لحر و برد مفرطين ومرض ان رجح برؤه
والا الحد بعشكال عليه مائة غصن ونحوه
مرة فان كان خمسون فمرتين مع مس
الاغصان له أو انكاس فان برئ أجزاء
وتبين الجهة للأمام ويغرب غريب
من باد زناه لا لبلده ولا لدون المسافة منه
ومسافر لغير مقصده فان عاد لبلده أو لدون
المسافة منه جدد ولا تغرب امرأة الابنحو
محرم ولو بأجر فان امتنع لم يجبر واغبر حزنصف
حرو يثبت باقرار ولو مرة أو بدنة ولو أفر
ثم رجع سقط لان هرب أو قال لا تتحدوني
ولو شهاد أربع برناه أو أربعة بأنهم أعداء
فلا يؤبس توفيه الامام من حر ومكاتب
ومبعض وسن حضوره كالشهود ويحد
الرفيق الامام أو السيد ولو فاسقا ومكاتبان
تسارعا فالامام وسيد تغزيره وسماع بيعة
بعقوبته ان كان أهلا

(كتاب حد القذف)

شرط له في القاذف ما في الزاني واختيار
عدم اذن واصله ويعز زميم وأصل وحد
حثمانون وغیره أربعون وفي المقدوف

وبيت مال وتحمل الشهادة وأداؤها والحرف والصنائع وماتن به المعاش وجواب سلام على
جماعة ويسن ابتداءه لا على قاضى حاجة وآكل وفي حمام ولا جواب عليهم ولا جهاد على صبي
ومجنون وامرأة ومريض وذى عرج بين وأقطع وأشل وعبد وعادم أهبة قتال وكل عذر منع
وجوب الحج منع الجهاد الا خوف طريق من كفار وكذا من لصوص المسلمين على الصحيح
والدين الحال يحرم سفر جهاد وغيره الا باذن غريم والموجب لا وقيل يمنع سفر الخوف ولا يحرم
جهاد الا باذن أبويه ان كانا مسلمين لا سفر تعلم فرض عين وكذا كفاية في الاصح فان أذن أبواه
والغريم ثم رجعا واجب الرجوع ان لم يحضرا - فان شرع في قتال حرم الانصراف في
الانطهر الثاني يدخن - لون بلدة لثانيه - لزم أهلها الدفع بالممكن فان أمكن تأهب لقتال وجب
الممكن حتى على فقير وولد ومدين وعبد بلا اذن وقيل ان حصلت مقاومة باحراراش - شرط اذن
سبيده والا فمن قصده دفع عن نفسه بالممكن ان علم أنه ان أخذ قتل - وان جوز الاسر فله أن
يستسلم ومن هو دون مسافة قصر من البلدة كادله ومن على المسافة يلزمهم الموافقة بقدر
الكفاية ان لم يكف أهلها ومن يلزمهم قبل وان كفوا ولو أسروا - اما افا لاصح وجوب
النهوض اليهم لخلاصه ان توفعه - * (فصل) * يكره غزو بغير اذن الامام أو نائبه
ويسن اذا بعث سرية أن يؤمر عليهم ويأخذ البيعة بالثبات وله الاستعانة بكفار تؤمن
خباياهم ويكونون بحيث لو انضمت فرقنا الكفر قاومناهم - وبعبارة باذن السادة ومرافقين
أقرباء وله بذل الالهة والسلاح من بيت الحال ومن ماله ولا يصح استنجارهم - لم لجهاد ويصح
استنجار ذى اللامام قبل ولغيره ويكره لغار قتل قريب ومحرم أشد (قلت) الا أن يسلمه بسب
الله أو رسوله صلى الله عليه وسلم - لم والله أعلم ويحرم قتل صبي ومجنون وامرأة وخنثى ومشكل
ويحل قتل راهب واجير وشيخ وأعمى وزمن لا قتال فيهم ولا رأى في الاظهر فيسرقون وتسبي
نساؤهم وأموالهم ويجوز حصار الكفار في البلاد والقلاع وارسال الماء عليهم ورميهم بنار
ومخنيق وتبييتهم في غفلة فان كان فيهم مسلم أسير أو تاجر جاز ذلك على المذهب ولو النعم حرب
فتتروا بنساء وصبيان جاز رميهم وان دفعوا بهم عن أنفسهم ولم تدع ضرورة الى رميهم -
فلا تظهر تركهم وان تترسوا بمسلمين فان لم تدع ضرورة الى رميهم تركهم والاجاز رميهم
في الاصح ويحرم الانصراف عن الصف اذا لم يزد عدد الكفار على مثلنا الا متحرفا لقتال
أو متحيزا الى فئة يستجربها ويجوز الى فئة بعيدة في الاصح ولا يشارك متحيز الى بعيدة الجيش
فما غنم بعد مفارقتهم وشارك متحيز الى قريبة في الاصح فان زاد على مثلين جاز الانصراف
الا انه يحرم انصراف مائة بطل عن مائة - بين وواحد ضمه في الاصح وتجوز المبارزة فان
طلبها كافر استحب الخروج اليه وانما تحسن ممن حرب نفسه وبأذن الامام ويجوز اتلاف
بنائهم وشجرهم - الحاجة القتال والظفر بهم - وكذا ان لم يرج حصواها فان رجى نذب
انترك ويحرم اتلاف الحيوان الا ما يقا تلون عليه - لدفعهم - أو ظفر بهم أو غنمناهم وخطنا
رجوعه اليهم وضرره * (فصل) * نساء الكفار وصبيانهم اذا أسروا قوا وكذا
العبيد ويحتمل - دالامام في الاحرار الكاملين يفعل الاحط للمسلمين من قتل ومن وفداء
بأسرى أو مال واسترقاق فان خفي الاحط - بسبهم حتى يظهر وقيل لا يسترق وثني وكذا عر بي
في قول ولو أسلم أسيرهم منه وبقي الخيار في الباقي وفي قول يتعين الرق واسلام كافر قبل

احصان وتقدم في الاعان ولو شهد بزنادون أربعة ونساء أو عبيد أو أهل ذمة حدوا ولو تعادوا لم يتقاصوا ولو استعمل مقدوف - ظفر
بأستيفاء لم يكف * (كتاب السرقة) * أركانها سرقة وسارق ومسروق فالسرقة أخذ مال خفية من حرز مثله فلا يقطع محتاس ومنتهب وجا حد وشرط

في السارق ما في القاذف فلا يقع حربي ولو ما هداوصي ومجنون ومكر ومجاهل وفي المسروق كونه ربع دينار خالصا أو قيمته فلا قطع برقع سبيكة أو حليا لا يساوي ربع مضر وبالأبما تقصر قبل أخراجه ولو بمادون (١١٥) نصابين اشترى كافي أخراجه ولا بغير مال بل بثوب رث في

جيبه تمام نصاب جهله وبخمر بلغ اثاؤه نصابا وبأله لو بلغ مكسرها ذلك وبنصلي طنه فلو سالاتساويه أو انصب من وعاء بثقه له أو أخرجه دفعتين فان تغلغل لم المالك وإعادة الحرز فالثانية سرقة أخرى وكونه لغيره فلا قطع بسرقة ماله ولو لم يكن قبل أخراجه ولا بما ادعى ملكه ولا بماله فيه شركة ولو سرقا وادعى أحدهما أنه له أو لهما فكذبه الآخر قطع الآخر دونه وكونه لاشبهته فيه فبقة قطع بأمر ولد سرقة ماله مذورة وبمال زوج وبخواب مسجد لا يحصره وقتاديل تسرح ومال بيت مال وهو مسلم ومال صدقة وموقوف وهو مستحق ومال بعضه أو سميده وكونه بحرزا لم يلاحظ دائم أو حصانة مع لحاظ في بعض عرفا فعرصة دار وصفته حرز خسيس آنية ونصاب ومخزن حرز حلي ونقد ونوم وبخوصعرا على متاع أو توسده حرز لا انوضعه بقرية بلا ملاحظ قوى أو انقلب غنمه وداره منفصلة عن العمارة حرز بملاحظ قوى يقظان بها ولو مع فتح الباب أو انتم مع اغلاقه ومنصلة حرز باغلاقه مع ملاحظ ولونائما ومع غيبته زمن أمن ثم ارا وخيمه وما فيها بصهر اعلم تشدد اطنابها ولم ترخ أذيالها كمتاع بقرية والا فمحرزان مع حافظ قوى ولونائما بقرية وما شية بصهر اعلم حرزة بحافظ اها وبأبنية مغلقة بعامة محرزة فيها ولو بلا حافظ وببرية محرزة بحافظ ولونائما وسائر محرزة بسائق براها أو قائد أكثر الالتفات لها مع فطرا بل وبغال ولم يزد قطار في عمران على سبعة وكفن مشروع في قبر بيت حصين أو بقبرة بعمران محرز

(فصل) * يقطع مؤجر حرز ومعيه لامن سرق موصوبا أو من حرز موصوب أو مال من غصب منه شيئا ووضعه معه في حرزه ولو نقب في ليلة وسرق في أخرى قطع الا ان ظهر

ظفر به يعصم دمه وماله وصغار وبذلك لا زوجته على المذهب فان اس- ترفت انقطع نكاحه في الحال وقيل ان كان بعد دخول انتظرت العدة فاعلمها تعق فيها ويجوز ارقاق زوجته ذمي وكذا تنبيهه في الاصح لا عتيق مسلم ولم وزوجه على المذهب واذ اس- بي زوجان أو أحدهما انفسخ النكاح ان كانا حرين قيل أورقيتين واذ أرق وعليه دين لم يسقط فيعصى من ماله ان غنم بعد ارفاقه ولو افترض حربي من حربي أو اس- ترمى منه ثم أسلم أو قبلا جزية دام الحق ولو أتلف عليه فأسلم فلا ضمان في الاصح والمال المأخوذ من أهل الحرب فخر اغنيمة وكذا ما أخذ من واحد أو جمع من دار الحرب سرقة أو وجد كهيئة الملقطة على الاصح فان أمكن كونه لمسلم وجب تغريفه وللغنائم التبسط في الغنيمة بأخذ القوت وما يصلح به ولحم وشحم وكل طعام يعتاد أكله عموما وعاف الدواب تبنا وشعيرا ونحوهما وذبح مأكول اللحم والصحيح جواز الفاكهة وأنه لا تجب قيمة المذبح وأنه لا يخص الجواز بمحتاج الى طعام وعاف وأنه لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والخيانة وان من رجع الى دار الاسلام ومعه بقية لزمه ردها الى المغنم وموضع التبسط دارهم وكذا ما لم يصل عمران الاس- لام في الاصح ولغنائم رشيد ولو سحر أو اعليه بطمس الاعراض عن الغنيمة قبل قسمته والاصح جوازه بعد دفن الجنس وجوازه لجمعهم وبطلانه من ذمي القربي وسالب والمعرض كن لم يحضر ومن مات فحقه لوارثه ولا تلك الابقصة ولهم التملك وقيل يملكون وقيل ان سلمت الى القسمة بان ملكهم والا فلا وملك العقار بالاستيلاء كالمقول ولو كان فيها كلب أو كلاب تنطع وأراد بعضهم ولم ينازع أعطيه والا قسمت ان أمكن والا أفرع والصحيح أن سواد العراق فتح عنوة وقسم ثم بذلوه ووقف على المسلمين وخراجه أجرة تؤدي كل سنة لمصالح المسلمين وهو من عبادان الى حدية الموصل طولا ومن القادسية الى - لوان عرضا (قلت) الصحيح أن البصرة وان كانت داخلية في حدود السواد فليس لها حكمه الا في موضع غربي دجانتها وموضع شرقيها وان ما في السواد من الدور والمساكن يجوز بيعه والله أعلم وفتح مكة صلحا فذورها وأرضها الحياة ملك يباع

(فصل) * يصح من كل مسلم مكاف مختار أمان حربي وعدد محصور فقط ولا يصح أمان أسير لمن هو معهم في الاصح ويصح بكل لفظ يفيد مقصوده وبكتابة ورسالة وبشرط علم الكافر بالامان فان رده بطل وكذا ان لم يقبل في الاصح وتسكن إشارة مطهجة للقبول ويجب أن لا تر يد مدته على أربعة أشهر وفي قول يجوز ما لم تبلغ سنة ولا يجوز أمان بضر المسلمين كجاسوس وليس للامان بعد الامان ان لم يخف خيانتة ولا يدخل في الامان ماله وأهله بدار الحرب وكذا امامهم منهم في الاصح الا بشرط والمسلم بدار كفران أمكنه ان يطهر دينه استحب له الهجرة والا وجبت ان أطاقها ولو قدر أسير على هرب لزمه ولو أطاقوه بلا شرط فله اغتيالهم أو على أنهم في أمانه حرم فان تبعه قوم فليدفعهم ولو بقتالهم ولو بشرطوا أن لا يخرج من دارهم لم يجوز الوفاء ولو عاقد الامام علما يدل على قلعة وله منها جارية جاز فان فتحت بدلاته أعطىها أو بغيرها فلا في الاصح فان لم يفتح فلا شيء له وقيل ان لم يعاق الجعل بالفتح فله أجرة مثل فان لم يكن فيها جارية أو ماتت قبل العقد فلا شيء أو بعد الفارق قبل التسليم وجب بدل أو قبل ظفر فلا في الاظهر وان أسلمت فالذهب وجوب بدل وهو أجرة مثل وقيل قيمتها

(كتاب الجزية) * صورة عقدها أقركم بدار الاسلام أو أذنت في اقامتكم بها

النقب ولو نقب وأخرج غيره فلا قطع كالأرض ولو وضعه في النقب فأخذه الآخر ولو رماه الى خارج الحرز أو أخرجه بماء جار أو ربح هابة أو دابة سائرة قطع ولا يضمن حربي ولا يقطع سارقه ولو صغيرا معه مال يليق به أو نائما على غير فخر جبهه عن قافلة فان كان رقيقا قطع كالأرض من بيت مغلق الى

صحن دار أو نحو خان بابه مائة فتوح لا يفعله

(فصل) تثبت السرقة بيمين ردو برجلين وباقرار بتفصيل فيها وقبل رجوع مقر القطع
ومن أقر بعقوبة الله فلا عاقبة تعريض رجوع (١١٦) ولا قطع الا بالاب فلو أقر بسرقة لغائب لم يقطع حالا أو بزنا بامته حد حالا

ويثبت برجل وامرأتين المال فقط وعلى
السارق رد ما سرق أو بدله وتقطع يده اليمنى
ولو معيبة أو سرق مرارا فان عاد فرجله
اليسرى فيده اليسرى فرجله اليمنى من كوع
وكعب ثم عزز وسن غمس محل قطعه بدهن
مغلي لمصلحة فموتته عليه ولو سرق فسقطت
يمنه سقط القطع

(باب قاطع الطريق) هو ما تزم مختار
مخيف يقاوم من يبرز له بحيث يبهده دغوث
فن أعان القاطع أو أخاف الطريق بلا أخذ
نصاب وقتل عزرا أو بأخذ نصاب بلا شبهة
من حرز قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى
فان عاد فمكسه أو بقتل قتل حتما أو وأخذ
نصاب قتل ثم صلب ثلاثة حتما ثم ينزل فان
خيف تغيره قبلها أنزل والمغلب في قتله معنى
الغود فلا يقتل بغير كفء ولو مات فدية
ويقتل الواحد ممن قتلهم وللبقية ديات ولو
عفا وليه بمال وجب وقتل حدا وتراعى
المماثلة ولا يتختم غير قتل وصاب وتسقط
بتوبة قبل القدرة عليه عقوبة تنصه

(فصل) من لزمه قتل وقطع وحذف
وطالبوه جلد ثم أمهل ثم قطع ثم قتل بالامهلة
فان أخره مستحق الجلد صبرا لا خرا حتى
يستوفى أو القاطع صبرا مستحق القتل فان بادر
وقتل حرر والمستحق القطع دية أو عقوبات
لله قدم الانخاف أو لا آدمي قدم حقه ان لم
يفوت حق الله أو كان قتلا (كتاب الاشربة)
كل شراب أسكر كثيره حرم تناوله ولولنداو
أو عطش أو رد ديا على ما تزم تحريمه مختار
عالم به وبخبره ولا ضرورة وحده وان
جهل الحد لا لتداو أو عطش ومستهلكا
ويحق وسعوط وحده أو بعون وغيره
عشرون ولا ينعوسوط وأيدولامام زيادة
قدره وهي تعازير وخذ باقراره وبشهادة
رجلين أنه شرب مسكرا وسوط العقوبة

على أن تبذلوا جزية وتنقادوا لحكم الاسلام والاصح اشتراط ذكر قدرها لا كف اللسان
عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه ولا يصح العقد وقتا على المذهب وبشرط
لفظ قبول ولو وجد كافر بدرا نفاقا لدخات لسماع كلام الله أو رسولا أو بأمان مسلم صدق
وفي دعوى الامان وجه ويشترط لعقدها الامام أو نائبه وعليه الاجابة اذا طلبوا الاجاسوسا
نخافه ولا تعقد الا للهود والنصارى والمجوس وأولاد من تهود أو تنصر قبل النسخ أو شككوا
في وقته وكذا زاعم التمسك بصحف ابراهيم وزبور داود صلى الله عليه وسلم ومن أحد أبويه
كثابي والاخر وثني على المذهب ولا جزية على امرأة وخنثى ومن فيه رق وصبي ومجنون فان
تقطع جنونه قبله لا كساعة من شهر لزمته أو كثيرا كيوم ويوم فالاصح تالفق الافاقة فاذا بلغت
سنة وجبت ولو بلغ ابن ذمي ولم يبذل جزية ألحق بمأمنه وان بذلها عقده وقيل عليه بجزية
أبيه والمذهب وجوبها على زمن وشيخ هرم وأعمى وراهب وأجـ يروفة ويرعز عن كسب فاذا
نمت سنة وهو مسر في ذمته حتى يوسر ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز وهو مكة والمدينة
والإمامة وقراها وقبيل له لا قامة في طرقه الممتدة ولو دخله بغيره يراذن الامام أخرجه وعززه
ان علم أنه ممنوع فان استأذن أذن ان كان مصلحة للمسلمين كرسالة وحل ما يحتاج اليه فان
كان لتجارة ليس فيها كبير حاجة لم يأذن الا بشرط أخذ شيء منها ولا يقسم الا ثلاثة أيام ويمنع
دخول حرم مكة فان كان رسولا أخرج اليه الامام أو نائب يسمعه وان مرض فيه نقل وان خيف
موته فان مات لم يدفن فيه فان دفن بنش وأخرج وان مرض في ذمته من الحجاز وعظمت المشقة
في نقله تركه والانقل فان مات وتعدت ذمته فدفن هناك *(فصل)* أقل الجزية دينار لكل
سنة ويستحب للامام مما كسبه حتى يأخذ من متوسط دينار بن وغنى أربعة ولو عقدت بأكثر
ثم علموا جواز دينار لزمهم ما التزموه فان أبوا فالاصح أنهم ناقضون ولو أسلم ذمي أو مات بعد
سنتين أخذت جزيتهم من تركته مقدمة على الوصايا ويسوى بينها وبين دين آدمي على
المذهب أو في خلال سنة فقط وفي قول لاشي وتؤخذ باهانة فيجلس الاخذ ويقوم الذي
وبطأ على رأسه ويحنى ظهره ويضعها في الميزان ويقبض الاخذ الحية ويضرب له زمته
وكلمه مستحب وقيل واجب فعلى الاول له توكيل مسلم بالاداء وحواله عليه وان يضمها (قلت)
هذه الهيئة باطلة ودعوى استحبابها أشد دخنا والله أعلم ويستحب للامام اذا أمكنه أن يشترط
عليهم اذا صولحو في بلادهم ضريبة من يمر بهم من المسلمين زائدا على أقل جزية وقيل يجوز
منهاوتجعل على غنى ومتوسط لافقر في الاصح ويذكر عدد الضيفان رجالا ونساء وجنس
الاعمام والادم وقدرهما ولكل واحد كذا وعلف الدواب ومثل الضيفان من كنيسة وفاضل
مسكن ومقامهم ولا يجاوز ثلاثة أيام ولو قال قوم تؤدى الجزية باسم صـ لافقر لا جزية فلا ملام
اجابتهم اذا رأى ويضعف عليهم الزكاة في خمسة أبعرة شاتان وخسة وعشرين بنتا مخاض
وعشرين دينار دينار ومائتي درهم عشرة وخمس المشران ولو وجب بنتا مخاض مع جبران لم
يضعف الجبران في الاصح ولو كان بعض نصاب لم يجب قسطة في الاظهر ثم المأخوذ جزية فلا
يؤخذ من مال من لا جزية عليه *(فصل)* يلزمنا الكف عنهم وضمان ما يتلفه عليهم
نفسا ومالا ودفع أهل الحرب عنهم وقيل ان انفرادوا به لم يلزمنا الدفع ونعنيهم احداث
كنيسة في بلد أحدثناه أو أسلم أهلها عليه وما فتح عنوة لا يحد ثمنها فيه ولا يقرون على كنيسة

بين قضيب وعصا ورطب وبابس ويفرقه على
في سكره ولا في مسجد فان فعل أجزاء *(فصل)* عزز لمصية لاحد فيها ولا كفارة غالب النجس وضرب باجتهاد امام ولا ينقصه عن

أدنى حد المأزور وله تعزير من غناه من مستحقه * (كتاب الصيال وضمان الولاء وغيرهم والختن) * له دفع صائل على معصوم بل يجب في بضع ونفس ولو لم يلوكة قصدها غير مسلم محقون الدم فيه در لاجرة ساقطة (١١٧) وليدفع بالاختاف ان أمكن كهرب فز جرفا ستغاة

فضررب بيد فبسط فبعضا فقطع فقتل ولو عضت يده خاضعها بقل فم فبضر به فبساها فان سقطت أسنانه هدرت كأن رعى عين ناظر عمدا اليه مجردا أو الى حرمته في داره من نحو ثقب بخفيف كحصاة وليس للناظر ثم محرم غير مجردة أو حليلة أو متاع فأعماه أو أصاب قرب عينيه فمات ولو لم يندره والتعزير بمن يلبسه مضمون لا الحد والزائد في حد يضمن بقسطه والمستقل قطع غدة لم يكن أخطر ولا ب وان علاقطه من صغير ومجنون ان زاد خطر ترك ولوليه ما علاج لاخطرفه فلو ماتا بجائر فلا ضمان ولو فعل بهما منع فدية مغالطة في ماله وما وجب بخطا المام فعلى عاقلة ولو حذر بشاهدين ليسا أهلا فان قصر فالضمان عليه والافعل عاقلة ولا رجوع الاعلى متجاهرين بطسق ومن عاجل باذن لم يضمن وفعل جلاديا مراما كفعله وان علم خطاه فالضمان على الجلاد ان لم يكرهه والا فعليه ما ويجب ختم مكلف مطابق رجل بقطع قلفته وامرأة بجرحه من بنارها وسن لسابع ثانی ولادة ومن ختم مطبقا لم يضمنه ولي وموته في مال مخنون * (فصل) * صعب دابة ضمن ما تلفته غالبا وتلف بيولها وروثها أو ركضها بطريق كن حمل حطبا فمات بناء فسقط أو تلف به شيء في زحام أو في غيره والتالف مدبر أو أعرج أو معهما ولم ينهبهما وان كانت وحدها فالتلف شيئا ضمنه ذو يد فرط لان قصر مالكه والتلف عام مضمين * (كتاب الجهاد) * هو بعد الهجرة والكفار ببلادهم كل عام فرض كفاية اذا فعه له من فيه كفاية سقط كقيام بجميع الدين وجعل مشكلا وعلوم الشرع بحيث يصلح للقضاء بأمر معروف ونهي عن منكر واحياء الكعبة بحج وعبرة كل عام ودفع ضرر معصوم وما يستمر به المعاش

كانت فيه في الاصح أو صلح بشرط الارض لناو شرط اسكانهم وبقاء الكنائس جاز وان أطلق فالاصح المنع أولهم قررت ولهم الاحداث في الاصح ويمنعون وجوب اوقيل ندبان من رفع بناء على بناء جاز مسلم والاصح المنع من المساواة وانهم لو كانوا بمحلة منفصلة لم ينعوا ويمنع الذي ركوب خيل لا حبر وبغال نفيسة ويركب باكل وركاب خشب لا حديد ولا سرج ويلجأ الى أضيق الطرق ولا يوقر ولا يصعد في مجلس ويؤمر بالغيار والزنا فوق الثياب واذا دخل جماعة فيه مسلمون أو تجرد عن ثيابه جعل في عنقه خاتم حديد أو رصاص ونحوه ويمنع من اسماء المسلمين شركا وقولهم في عزير والمسبح ومن اظهار خروجه وخرير وناقوس وعيد ولو شرطت هذه الامور فالحال ينتقض العهد ولو فاتوا أو امتنعوا من الجزية أو من اجراء حكم الاسلام انتقض ولو زنى ذمي بمسلمة أو أصابها بنكاح أو دل أهل الحرب على عورة للمسلمين أو فتن مسلما عن دينه أو طعن في الاسلام أو القرآن أو ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوء فالاصح أنه ان شرط انتقاض العهد بغير انتقض والا فلا ومن انتقض عهده بقتال جاز دفعه وقتاله أو بغيره لم يجب ابلاغه مأمنا في الاظهر بل يختار الامام فيه قتلا ورفا ومناوفا فان أسلم قبل الاختيار امتنع الرق واذا بطل أمان رجال لم يبطل أمان نسائهم والصبيان في الاصح واذا اختار ذمي نبذ العهد واللعوق بدار الحرب بلغ المأمن

* (باب الهدنة) * عهدها الكفار اقليم يختص بالامام ونائبه فيها وبلدة يجوز لو الى الاقليم أيضا وانما تعقد صلحة كضمان بقلة عدد وأهبة أو جاء اسلامهم أو بذل خربة فان لم يكن جازت أو بعة أشهر لاسنة وكذا دونها في الاظهر ولضعف تجوز عشرين سنة فقط ومتى زاد على الجائر فقول لا تفرق الصفقة واطلاق العقد يفسده وكذا شرط فاسد على الصحيح بأن شرط منع فلنا سرائنا أو ترك مالنا لهم أو اتعقداهم ذمة بدون دينار أو بدفع مال اليهم وتصح الهدنة على أن ينقضها الامام متى شاء ومتى صح وجب الكف عنهم حتى تنقضي أو ينقضوها به صريح أو قتالنا أو مكتابة أهل الحرب بعورة لنا أو قتل مسلم واذا انتقضت جازت الاغارة عليهم وبياتهم ولو نقض بعضهم ولم ينكسر الباقون بقول ولا فعل انتقض فيهم أيضا وان أنكر وابعثهم أو اعلام الامام ببقائهم على العهد فلا ولو خاف خيانتهم فله نبذ عهدهم اليهم ويبلغهم المأمن ولا ينبد عهدهم بتهمة ولا يجوز شرط رد مسلمة تأتينا منهم فان شرط فسد الشرط وكذا العقد في الاصح وان شرط رد من جاء أولم يذ كر رد الخراف امرأ لم يجب دفع مهر الى زوجها في الاظهر ولا يرد صبي ومجنون وكذا عبدا وحر لا عسيرة له على المذهب ويرد من له عسيرة طالبت به اليها لا الى غيرها الا أن يقدر المطالب على قهر الطالب واله رب منه ومعنى الرد أن يجلي بينه وبين طالبه ولا يجبر على الرجوع ولا يلزمه الرجوع وله قتل الطالب ولنا التعريض له به لا التصريح ولو شرط ان يردوا من جاءهم مرتد امنالزمهم الوفاء فان أبوا فقد نقضوا والاظهر جواز شرط ان لا يردوا * (كتاب الصيد والذباح) *

ذكاة الحيوان المأكول بذبح في حلق أو لبة ان قدر عليه والافيه قمره حق حيث كان وشرط ذابح وصائد حل منا كنه وتحل ذكاة أمة كتابية ولو شارك مجوسي مسلما في ذبح أو اصطيد حرم ولو أرسله كلبين أو سهمين فان سبق آله المسلم فقتل أو أنما الى حرمته مذبح حل ولو انعكس أو جرحه معاً أو جرحه ل أو مرتباً ولم يذف أحدهما حرم ويحل ذبح صبي ممزق

ورد سلام على جماعة وابتداء سنة لا على نحو قاضي حاجة وآكل ولا رد عليه وانما يجب الجهاد على مسلم ذك حرمه مطيع غير صبي ومجنون ولو خاف طريقا وحرم سفره وسر بلاذن رب دين حال وجهاد ولا بلاذن أصله المسلم لا سفر تعلم فرض فان أذن ثم رجع وجب رجوعه ان لم

يحضر المصنف والاحرم انصرافه وان دخلوا بلدة لثلاثين على أهلها ومن دون مسافة قصر منها حتى على فقير وولد ومدين ورقيق بلا إذن وعلى من
بها بقدر كفاية واذا لم يمكن تأهب لقتال وجوز (١١٨) أسرافه استسلام ان علم انه ان امتنع قتل وأمنت المرأة فاحشة والانهين

ولو أسروا مسلما الزمان وض الخلاصة ان
رجح * (فصل) * كره غزو بلا إذن امام
وسن أن يؤمر على سرية بعثها ويأخذ
البيعة بالثبات وله اكتراء كفار واستعانة
بهم ان أمناهم وقاومنا الفريقين وبعيد
ومراعاة بين أقوياء باذن مالك أمرهما
ولكل بذل أهبة وكره قتل قريب ومحرم
أشد الا أن يسب الله أو نبيه وجاز قتل صبي
ومجنون ومن به رق وأنتى وخنسنى قاتلوا
وغيرهم لا الرسل وحصار كفار وقتلهم بما
يعم لا يحرم مكة وتبييتهم في غفلة وان كان
فيهم مسلم ورمى مترسين في قتال بذراهم
أو بأذى محرم ان دعت ضرورة وحرم
انصراف من لزمه جهاد عن صف ان
قاومناهم الا منحرفا لقتال أو متحيزا الى فئة
يستجدهم أو لو بعيدة وشاركا لم يبعد
الجيش فيما غنم بعد مفارقة ويجوز بلا
كره لقوى اذنه امام مبارزة فان طلبها
كافر سنت له والا كرهت وجاز اتلاف الغير
حيوان من أموالهم فان ظن حصوله
لنا كره وحرم حيوان محترم الحاجة

* (فصل) * ترق ذراري كفار وعبيدهم
بأسر ويطلع الامام في كامل ولوعتيق
ذمي الا حرام قتل ومن وفداء بأسرى
أو بمال وارفاق فان خفي حبسه حتى يظهر
واسلام كافر بعد أسره يعصم دمه والخيار
في الباقي لكن انما يهدى من له عز يسلم به
وقبله يعصم دمه وماله وفرعه الحر الصغير
أو المجنون لازوجته فان رقت انقطع نكاحه
كسبي زوجة حرة أو زوج حر ورق ولا يرق
عتيق مسلم واذارق وعليه دين لغير حربي
لم يسقط فيه قضى من ماله ان غنم بعد رقه ولو
كان لحربي على مثله دين معاوضة ثم عصم
أحدهما لم يسقط وما أخذ من بلارضا
غنيمة وكذا ما وجد كقطعة فان أمكن كونه
لمسلم وجب تعريضه ولغانمين لالمن لحقه

وكذا غنم يرميز ومجنون وسكران في الاظهر وتكره ذكاة أعشى ويحرم صيده برمي وكاب
في الاصح وتحل ميتة السمك والجراد ولو صادها مجوسى وكذا الدود المتولد من طعام لكل
وفاكهة اذا أكل معه في الاصح ولا يقطع بعض سمكة فان فعل أو باع سمكة حية حل في الاصح
واذا رمى صيدا متوحشا أو بعيرا نذأ وشاة شردت بسهم أو أرسل عليه جارحا فاصاب شيئا
من بدنه ومات في الحال حل ولو تردى بعير ونحوه في بئر ولم يمكن قطع حلقومه فكأن
(قلت) الاصح لا يحل بارسال الكلب وصححه الرويانى والشاشى والله أعلم ومنى تبسر
لحوقه بعد أو واستعانة بمن يستقبله فمقدور عليه ويكفى في النادى والتردى جرح يفضى الى
الزهوق وقيل يشترط مذف واذا أرسل سهما أو كلبا أو طائرا وعلى صيد فاصابه ومات فان لم
يدرك فيه حياة مستقرة أو أدركها وتعد ذبحه بلا تقصير بأن سل السكين فمات قبل
امكان أو امتنع بقوته ومات قبل القدرة حل وان مات من تقصيره بان لا يكون معه سكين أو
غصبت أو نشبت في الغمد حرم ولو رماه ففقد نصفين حلا ولو أبان منه عضو ابجرح مذف
حل العضو والبدن أو بغير مذف ثم ذبحه أو جرحه جرحا آخر مذف المحرم العضو وحل
الباقى فان لم يتمكن من ذبحه ومات بالجرح حل الجميع وقيل يحرم العضو وذكاة كل
حيوان قدر عليه بقطع ككل الحلقوم وهو يخرج النفس والمريء وهو مجرى الطعام
ويستحب قطع الودجين وهما عرقان في صفحتى العنق ولو ذبحه من قفاه عصى فان أسرع
فقطع الحلقوم والمريء وبه حياة مستقرة حل والا فلا وكذا الدخال سكين باذن ثعلب
ويسن تحرا بل وذبح بقر وغنم ويجوز عكسه وان يكون البعير قائما معقول ركبة
والبقرة والشاة مضجعة لجنبها الا يسرو وترك رجلها اليمنى ويشد باقى القوائم وان يحد شفرته
ووجهه للقبلة ذبيحته وان يقول باسم الله ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقل باسم
الله واسم محمد * (فصل) * يحل ذبح مقدور عليه وجرح غيره بكل محدى بجرح كحديد
ونحاس وذهب وخشب وقصب وحجر وزجاج الاظفر اوسناوساثر العظام فلو قتل بمثل
أو ثقل محدى كبندة وسوط وسهم بلانصل ولاحد أو سهم وبندة أو جرحه نصل وأثر فيه
عرض السهم في مروه ومات بهما أو انخنى باحبولة أو أصابه سهم فوقع بارض أو جيل ثم
سقط منه حرم ولو أصابه سهم بالهواء فسقط بارض ومات حل ويحل الاصططابا بجوارح
السباع والطير ككباب وفهد وباروشاهين بشرط كونهن سامة بان تنزج جراحة السباع
بزجر صاحبها ويسترسل بارساله ويسكن الصيد ولا يأكل منه ويشترط تركه الا كل في جراحة
النابز في الاظهر ويشترط تكره هذه الامور بحيث يظن تأدب الجارحة ولو ظهر كونه معلما
ثم أكل من لحم صيد لم يحل ذلك الصيد في الاظهر فيشترط تعليم جديد ولا أثر للعق الدم ومعض
الكلب من الصيد نجس والاصح أنه لا يعنى عنه وانه يكفى غسله بماء وتراب ولا يجب أن
يفرروا بطرح ولو تحاملت الجارحة على صيد فقتلته بثقلها حل في الاظهر ولو كان بيده سكين
فسقط وان جرح به صيدا أو احتسكت به شاة وهو في يده فأنقطع حلقومه أو مريئها أو استرسل
كلب بنفسه فقتل لم يحل وكذا لو استرسل كلب فأغراه صاحبه فزاده دونه في الاصح ولو أصابه
سهم باعانة ربح حل ولو أرسل سهما لاختبار قوته أو الى غرض فاعترض صيد فقتله حرم في
الاصح ولو رمى صيدا طنه بجرا أو سرب طباء فاصاب واحدة حلت وان قصد واحدة فأصاب

بعد تبسما في غنيمة بدار حرب والعود الى عمران غيرهما بما يتأذى كالهوام وعاف شعير ونحوه وذبح لا كل بقدر حاجة ومن غيرها
فأدى الى العمران لزم رد ما بقى الى الغنيمة ولغانم حراً أو مكاتب غير صبي ومجنون ولو صحر العراض عن حقه قبل ما سكه وهو باختيار تلك لالسالب

والذي قربى والمعرض كعدوم ومن مات فحقه لو ارثه ولو كان فيها كلب أو كلاب تنفع وأراد به بعضهم ولم ينزع أعطيه والاقسمت ان أمكن والا
أقرع وسواد العراق فتح عنوة وقسم ثم بذلوه ووقف علينا وأخرجهم أجره وهو من (١١٩) عبادان الى حديثة الموصل طولا ومن القادسية

الى حلوان عرضا لكن ليس للبصرة حكمه
الا الفسرات شرق دجلتها ونهر الضرة
غربها وأبنية يجوز بيعها وفتح مكة
صلحا ومساكنها وأرضها الحياة ملك

(فصل) لمسلم مختار غير صبي ومجنون
وأسير أمان حربي محصور وغدير أسير ونحو
جاسوس أربعة أشهر فأقل بما يحد
مقصوده ولورسالة وإشارة ان علم الكافر
الامان وايسر لسانه بلانهم ويدخل فيه
ماله وأهله بدارنا ان أمنه امام وكذا بدارهم
ان شرطه امام وسن مسلم بدار كافر أمكنه
اظهار دينه ولم يرج ظهوره راسلام بمقامه
هجرة ووجبت ان لم يمكنه وأطاقها كهراب
أسير ولو أطاقوه بالشرط فله اغتيالهم أو
على أنهم في أمانه أو عكسه حرم فان تبعه
أحد فاعل أو على أن لا يخرج من دارهم
ولم يمكنه ما مخرجهم وفاء ولا امام معاقدة كافر
يدل على قاعة كذا بأمة منها فان فتحها بدلاته
وفيها لامة حية ولم تسلم قبله أعطيها أو
أسلمت قبله وبعد العقد أو ماتت بعد الظفر
فقيمتها والا فلا شيء له *(كتاب الجزية)*
أركانهم اعاقدهم عقودهم ومكان ومال وصيغة
وشرط فيها ما في البيع وهي كافر وتسكن
أو أذنت في اقامتهم بدارنا على أن تلتزموا
كذا وتنفقوا والحكمنا ونبلنا ورضينا وصدق
كافر في دخات لسماع كلام الله أو رسولا
أو بأمان مسلم وفي العاقدة كونه اماما وعليه
اجابة اذا طلبوا وأمن وفي المعقود كونه
ممسكاً بكتاب الجسد أعلى لم نعلم تمسكه به
بعد نسخته حراذ كرا غير صبي ومجنون
وتلحق افاقة جنون كثر ولو كمل عقده ان
الترنم جزية والابلاغ المأمن وفي المكان
قبوله فيمنع كافر اقامة بالجزاز وهو مكة
والمدينة واليهامة وطرقها وقراها فلو دخله
بلاذن امام أخرجه وعزر عالميا بالتحريم
ولا يأذنه الا مصلحة لنا كرسالة وتجارة فيها

غيرها حلت في الاصح ولو غاب عنه الكلب والصيد ثم وجد ميتا حرم وان جرحه وغاب ثم
وجد ميتا حرم في الاظهر *(فصل)* ملك الصيد بضبطه بيده وبجرح مذفف
وبارمان وكسر جناح وبوقوعه في شبكة نصبها او بالجائنه الى مضيق لا يفلت منه ولو وقع صيد
في ملكه وصار مقدورا عليه بتوحد وغيره لم يملكه في الاصح ومتى ملكه لم يزل ملكه
بأنفلاته وكذا بارسال المالك له في الاصح ولو تحول جسمه الى برج غير لزمه رده فان اختلط
وعسر التمييز لم يصلح بيع أحدهما واهبته شيئا منه لثالث ويجوز لصاحبه في الاصح فان باعهما
والعدد معلوم والقيمة سواء صاع والا فلا ولو جرح الصيد اثنان متعاقبان فان ذفف الثاني
أو أزم من دون الاول فهو للثاني وان ذفف الاول فله وان أزم من فله ثم ان ذفف الثاني بقطع
حلقوم ومريء فهو حلال وعليه الاول مانقص بالذبح وان ذفف لابقطعهما أو لم يذفف ومات
بالجرحين فحرام ويضمنه الثاني للاول وان جرحا معا وذفنا أو أزمنا فلهما وان ذفف أحدهما
أو أزم من دون الآخر فله وان ذفف واحد وأزم آخر وجهل السابق حرم على المذهب

(كتاب الاضحية) هي سنة لا تجب الا بالترنم ويسن لم يدها ان لا يزال شعره ولا ظفره في
عشر ذي الحجة حتى يضحي وان يذبحها بنفسه والا فيشهد بها ولا تصح الامن ابل وبقر وغنم
وحشرط ابل أن يطعن في السنة لسادسة وبقر ومعز في الثالثة وضأن في الثانية ويجوز ذكر
وأنتى وخصى والبهيروالبقرة عن سبعة والشاة عن واحد وأفضلها بعير ثم بقرة ثم ضأن ثم معز
وسبع شياه أفضل من مشاركته في بعير وشرطه اسلامه من عيب ينقص لحما فلا تجزئ بحشاء
ومجنونة ومقطوعة بعض أذن وذات عرج وعور ومرض وجرب بين ولا يضرب سيرا ولا فقد
فرون وكذا شق الاذن وخرتها في الاصح (قات) الصحيح المنصوص بضرب سيرا الجرب والله
أعلم ويدخل وقتها اذا ارتفعت الشمس كرمح يوم النحر ثم مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين
ويبقى حتى تغرب آخر التشريق (قلت) ارتفاع الشمس فضيلة والشرط طلوعها ثم مضى
قدر الركعتين والخطبتين والله أعلم ومن نذر معية فقال الله على ان أضحي به ذمه لزمه ذبحها في
هذا الوقت فان تلفت قبله فلا شيء عليه فان ألتفها لزمه أن يشتري بقيمة ما مثلها او يذبحها
فيه وان نذر في ذمته ثم عين لزمه ذبحه فيه فان تلفت قبله بقي الاصل عليه في الاصح وتشرط
النية عند الذبح ان لم يسبق تعيين وكذا ان قال بجمعاتها أضحية في الاصح وان وكل
بالذبح نوى عند اعطاء الوكيل أو ذبحه وله الا كل من أضحية تطوع واطعام الاغنياء
لا تملكهم ويا كل تلتشا في قول نصها والاصح وجوب تصديق بعضها والافضل بكلمة الالف ما
يتبرك بأكلها او يتصدق بجادها أو ينتفع به وولد الواجبة يذبح وله أكل كاه وشرب فاضل
لبنها ولا تضحية لرفيق فان أذن سيده وفتح له ولا يضحي مكاتب بلاذن ولا تضحية عن الغير
بغير اذنه ولا عن ميت ان لم يوص بها *(فصل)* يسن أن يعق عن غلام بشاتين وجارية
بشاة وسنهما وسلامتهما والاكل والتصدق كالأضحية ويسن طبخها ولا يكسر عظم وان تذبح يوم
سابع ولادته ويسمى فيه ويحلق رأسه بعد ذبحها او يتصدق برنته ذهبيا أو فضة ويؤذن في
اذنه حين يولد ويحملك بتمر *(كتاب الاطعمة)*

حيوان البحر السمك منه حلال كيف مات وكذا غيره في الاصح وقيل لا وقيل ان أكل مثله في
البرحل والا فلا كسكب وجمار وما يعيش في بر وبحر كضفدع وسرطان وحية حرام

كبير حاجة والا فلا ياذن له الا بشرط أخذ شيء منها ولا يقيم الا ثلاثة فان مرض فيه وشق نقله أو خيف منه ترك فان مات وشق نقله له دفن ثم ولا
يدخل حرم مكة فان كان رسولا خرج له امام يسعه فان مرض أو مات فيه نقل وفي المال كونه دينارا أكثر كل سنة لكن لا يعقد له عليه بأكثر

وسن مما كسبه غير فقير في عقدنا وسقط بدنيارين ولغني بأربعة ولو أسلم أو مات أو جن أو هجر عليه فخرية كدين آدمي أو في أنثائها فسطو أو تؤخذ الجزية برفق وأن يشترط على غير فقير ضيافة من (١٢٠) يمر به مناراً ثلثة على خزيه ثلاثة أيام فأقل وبذكر عدد ضيافان رجلاً وخيلاً

ونزلهم ككنيسة وفاضل مسكن وجنس طعام وأدم وقدره مال الكل منا والعلف لاجنسه وقدره الا الشيعر في قدره وله اجابة من طلب أداء خزية باسم زكاة ان رآه وتضعفها عليه لا الجبران ولا يأخذ قسط بعض نصاب ثم المأخوذ خزية

(فصل) لزمننا الكف مطلقاً والدفع عنهم لا بدار حرب خات عن مسلم الا ان شرط أو انفردوا بجوارنا وضمان ما نلتفه عليهم نفساً ومالاً ومنعهم احدث كنيسة ونحوها وهما لا يبالوا فتحناء صلحا وشرط لنا مع احدثهما أو ابقاهما أولاهم ومنعهم مساواة ببناء ابنا جار مسلم وركوباً لحبل وبسرج أو ركب نحو حديد والجواهر لزمننا الى أضيق طريق وعدم توقيفهم وتصديرهم بحسب به مسلم وأمرهم بغيره أو زيار فوق الشيا وبتمييزهم بنحو خاتم حديدان تجردوا بجمكان به مسلم ومنعهم اظهار منكر بيننا فان خالفوا عزروا ولم ينتقض عهدهم ولو قاتلونا أو أبوا خزية أو اجراء حكمنا انتقض ولو زنى ذمي بمسلمة ولو بنكاح أو دل أهل حرب على عورة لنا أو دعا مسلماً بالكفر أو سب الله أو نبيا أو الاسلام أو القسر أن بما لا يدينون به أو نحوها انتقض عهده ان شرط انتقاضه ومن انتقض عهده بقتال قتل أو بغيره ولم يسأل تجديدهم فلا امام الخيرة فيه فان أسلم قبلها تامين من ومن انتقض أمانه لم ينتقض أمان ذراريه ومن نبذه واختار دار الحرب بلغها *(كتاب الهدنة)*

انما يعقد بها لبعض اقليم واليه أو امام واغيره امام الصلحة كضمان أو رجاء اسلام أو بذل خزية فان لم يكن ضعف جازت الى أربعة أشهر والا فالى عشرين بحسب الحاجة فان زيد بطل في الزائد يفسد العقد اطلاقه وشرط فاسد كمنع فك أسرا أو ترك

وحيو ان البر يحل منه الانعام والحيل وبقر وحش وحماره وطير وضبيع وضب وأرنب ونعلب ويربوع وفنك وسمور ويحرم بغل وحمار أهلي وكل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير كالثدي وغر وذئب ودب وفيل وقرد وباز وشاهين وصقر ونسر وعقاب وكذا ابن آوى وهرة وحش في الاصح ويحرم ما ندب قتله كحية وعقرب وغراب أبقع وحادأة وفأرة وكل سبع ضار وكمذار خفة وبغاة والاصح حل غراب زرع ونحرير ببغاوطاوس ويحرم نعامه وكر كروبا واوز ودجاج وحمام وهو كل ما عب وهدر وما على شكل عصفور وان اختلف لونه ونوعه كعندليب وصعورة وزر زور لا خطاف ونمل ونحل وذباب وحشران كخنفساء ودود وكذا ما تولد من مأ كولد وغيرة وما لانص فيه ان استطابه أهل يسار وطباع سليمة من العرب في حال رفاهية حل وان استخبثوه فلا وان جهل اسم حيوان سئلوا وعمل بتسميتهم وان لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالاشبه به واذا ظهر تغير لحم جلاله حرم وقيل يكره (قلت) الاصح يكره والله أعلم لم فان علمت طاهر اقطاع حل ولو تجسس طاهر كحل ودبس ذائب حرم وما كسب بخسارة تجسس كحمامة وكنس ككرويه ويسن أن لا يأكله ويطعمه رقية وناضحه ويحل جنين وجد ميتا في بطن مذ كاه ومن خاف على نفسه موتا أو مرضا نحوفا ووجد محرماً لزمه أكله وقيل يجوز فان توقع حلالاً قريياً لم يجوز غير سد الرمق والا ففي قول يشبيع والاظهر سد الرمق الا ان يخاف تلفاً ان اقتصر وله أكل آدمي ميت وقتل مرتد وحربي لا ذمي ومسته آمن وصبي حربي (قلت) الاصح حل قتل الصبي والمرأة الحربيين لا كل والله أعلم لم ولو وجد طعام غائب أكل وغرم أو حاضر مضاع لم يلزمه بذله ان لم يفضل عنه فان أثر مسلماً جاز أو غير مضاع لزمه اطعام مضاع مسلم أو ذمي فان منع فله قهره وان قتله وانما يلزمه بعوض ناجزاً ضرراً لا بنسيئة فلا يطعمه ولم يذ كر عوضاً فالاصح لا عوض ولو وجد مضاع ميتة وطعام غيره أو محرم ميتة وصبي أو المذهب أكلها والاصح تحريم قطع بعضه لا كله (قلت) الاصح جوازه وشرطه فقد الميتة ونحوها وان يكون الخوف في قطعه

أقل ويحرم قطعه لغيره ومن معصوم والله أعلم *(كتاب المسابقة والمناضلة)*
 هماسنة ويجعل أخذ عوض عليهم أو تصح المناضلة على سهام وكذا مزاريق ورماح ورمي بأبجار ومجنيق وكل نافع في الحرب على المذهب لا على كرهة صولجان وبنندق وسباحة وشطرنج وخاتم ووقوف على رجل ومعرفة ما بيده وتصح المسابقة على خيل وكذا فيل وبغل وحمار في الاظهر لا طير وصراع في الاصح والاظهر ان عقدهما لازم لاجازة فليس لاحدهما فسخه ولا ترك العمل قبل شروع وبعده ولا زيادة ونقص فيه ولا في مال وشرط المسابقة علم الموقف والغاية وتساويهما في ما وتعيين الفرسين ويتعينان وامكان سبق كل واحد والعلم بالمال المشروط ويجوز شرط المال من غيرهما بان يقول الامام أو أحد الرعية من سبق منكما فله في بيت المال أو على كذا ومن أحدهما فيقول ان سبقتني فلك على كذا أو سبقتك فلا شيء عليك فان شرط ان من سبق منهما فله على الآخر كذا لم يصح الا بمحال فربه كف للفرسيهما فان سبقهما أخذ المالين وان سبقا وجا آ معاً فلا شيء لاحد وان جاء مع أحدهما فمال هذا لنفسه ومال المتأخر للمحال وللذي معه وقيل للمحال فقط وان جاء أحدهما ثم المحال ثم الآخر فالآخر الاول في الاصح وان تسابق ثلاثة فصاعداً وشرط

مالناهم أو رد مسلمة أو عقد خزية بدون دينار أو دفع مال اليهم وتصح على أن ينقضها امام أو معين عدل ذو رأي متى شاء ومتى للثاني فسدت بلغناهم ما منهم أو وصحت لزمننا الكف عنهم حتى تنقضي أو تنقض بتصريح أو نحوه كقتالنا أو مكتوبة أهل حرب بعورة لنا أو نقض بعضهم

بلا انكار باقهم واذا انتقضت جازت اغارة عليهم ببلادهم وله بأماره خيانة تذهبنه لاجزية ويبلغهم ما منهم ولو شرط رد من جاء منهم أو أطاق لم يرتواصف اسلام الان كان في الاولى ذكر احرا غير صبي ومجنون (١٢١) طلبته عشيرته أو غيرها وقد روى على قهره ولم يجب دفع

مهر لزواج والرد بخيانة ولا يلزمه رجوع وله قتل طالبه ولنا تعريض له به ولو شرط رد مرتد لزمهم الوفاء فان أبوا فنافذون وجاز شرط عدم رده

(كتاب الصيد والذباح) * أركان الذبح ذبح وذابح وذبيح وآلة فالذبح قطع حلقوم ومري من مقدور وقتل غيره بأي محل ولو ذبح مة - مدور - من فشاء أو أذنه عصى وشرط في الذبح قصد فلو سقطت مديته على مذبحة شاة أو واحدة كتبتهم فاذا نحت أو استرسلت جازحة بنفسها فقتلت أو أرسل سهمها إلى الصبي فقتل صبي - يد - حرم كجارحة غابت عنه مع الصبي أو جرحته وغاب ثم وجدته ميتة لان رماه طائنه بحرا أو سرب طباء فأصاب واحدة أو قصد واحدة فأصاب غيرها وسن نحر ابل فأنه معقولة ركة يسرى وذبح نحو بقرة مضطربة الجنب أيسر مشدود اقوائه غير رجل يعني وأن يقطع الودجين ويحتمد مديته ويوجه ذبحته لقبلة ويسمى الله وحده ويصلي على النبي وفي الذابح حل نكاحه لاهل ملته وكونه في غير مقدور بعير أو كره ذبح أعشى وغير مميز وسكران وحرم ما شارك فيه من حل ذبحه غيره لا ما سبق اليه آلة الأولى فقتله أو أنهته إلى حركة مذبوح وفي الذبيح كونه مأكولا فيه حيانه مستقرة ولو أرسل آلة على غير مقدور فخرجه ولم يترك ذبحه بتقصير حل الاعضا أو بأنه يجرح غير مذبذف ومات عذو ذبحه لوقوعه في نحو يترك حل يجرح بزهر ولو بسهم لا بجراحة وفي الآلة كونه مأكولا محذرة تجرح كيد ووقصب وجرح الاعظاما فلو قتل بثقل غير جراحة كبندق ومديته كالة أو بثقل ومحدد كبندق وسهم حرم لان جرحه سهم في هواء وأثره فقط بأرض ومات أو قتل باعانة ربح لاسهمه وكونه في غير مقدور جراحة - باع أو طير

للشافي مثل الاول فسد ودونه يجوز في الاصح وسبق ابل بكتف ونخل يعنق وقيل بالقوائم فبهماء بشرط للمناضلة بيان ان الرمي مبادرة وهي ان يبدرا أحدهما باصابة العدد المشروط أو محاطة وهي ان تقابل اصابتهم ما يطرح المشترك فن زاد بعد رد كذا فنافذ - ل وبيان عدد فوب الرمي والاصابة ومسافة الرمي وقد روى الغرض طولاً وعرضاً الا أن يقع موضع فيه غرض معلوم فيحمل المطلق عليه وليبين مسافة الرمي من قرع وهو واصابة الشن بلا خدش أو خرق وهو ان يشقه ولا يثبت فيه أو خسق وهو ان يثبت أو مرق وهو ان ينفذ فان أطلقا اقتضى الفرع ويجوز عوض المناضلة من حيث يجوز عوض المسابقة بشرط ولا يشترط تعيين قوس وسهم فان عين لغا وجاز ابداله بمثله فان شرط منع ابداله فسد العقد والاطهر اشتراط بيان البسادي بالرمي ولو حضر جمع للمناضلة فانتصب زعيمان يختاران أصحابا جاز ولا يجوز بشرط تعيينهما بقرعة فان اختار غير يباطنه رامي فبان خدشه بطل العقد فيه وسقط من الحزب الآخر واحد وفي بطلان الباقي قولنا الصفة فان محضنا فلهم جميعا الخيار فان أجازوا وتنازعا فبين بسقط بدله فسخ العقد وانضل حزب قسم المال بحسب الاصابة وقيل بالسوية ويشترط في الاصابة المشروطة أن تحصل بالنضل فلو تلف وترأ قوس أو عرض شيء انصدم به السهم وأصاب حسب له والالم بحسب عليه ولو نقات ربح الغرض فأصاب موضعه حسب له والا فلا يحسب عليه ولو شرط خسق فثقب وثبت ثم سقط أو ابقى صلاحية فسقط حسب له

(كتاب الايمان) * لا تنعقد الا بذات الله تعالى أو صلته كقوله والله ورب العالمين والحي الذي لا يموت ومن نطس يديه وكل اسم يختص به سبحانه وتعالى ولا يقبل قوله لم أرد به اليمين وما انصرف اليه سبحانه عنه - اطلاق كالرحيم والخالق والرازق والرب تنعقده اليمين الا أن يرد غيره وما استعمل فيه وفي غيره سواء كالشيء والموجود والعالم والحي ايسر بيمين الابنية والصفة كوصفة الله وعزته وكبريائه وكلامه وعلمه وقدرته ومشيئته عين الا أن ينوي بالعلم المعلوم وبالصفة - قدرة المقدور ولو قال وحق الله فيمين الا أن يريد العبادات وحروف القسم بآء وواو وياء كالله والله وتالله وتختص النساء بالله ولو قال الله ورفع أو نصب أو جفليس بيمين الابنية ولو قال أقسمت أو أقسم أو حلفت أو أحلف بالله لأفعلن فيمين ان نواها أو أطلق وان قال قصدت خبرا ماضيا أو مستقبلا صدق باطنا وكذا ظاهر اعلی المذهب ولو قال لغيره أقسم عليك بالله أو أسألك بالله لتفعلن وأراد عيني نفسه فيمين والا فلا ولو قال ان فعلت كذا فأنا مودى أو برى من الاسلام فليس بيمين ومن سبق لسانه الى لفظها بلا قصد لم تنعقد وتصح على ماض ومستقبل وهي مكروهة الا في طاعة فان حلف على ترك واجب أو فعل حرام عصى ولزمه الحنث وكفارة أو ترك مندوب أو فعل مكروه سن حنثه وعليه كفارة أو ترك مباح أو فعله فالافضل ترك الحنث وقيل الحنث وله تقديم كفارة - يرصوم على حنث جاز قبل وحرام (قلت) هذا أصح والله أعلم وكفارة طهار على العود وقتل على الموت ومنذور مالي

(فصل) * يتخير في كفارة اليمين بين عتق كالتطهار واطعام عشرة مساكين كل مسكين مدح من غالب قوت بلده وكسوتهم بما يسمى كسوة كقميص أو عمامة أو أزار لا خف وقفازين ومنطقة ولا يشترط صلاحية المدفوع اليه فيجوز سراويل صغير لكبير لا يصلح له وقطن وكان حراً لامرأة أو رجل وليس لم تذهب قوته فان عجز عن الثلاثة لزمه صوم ثلاثة

(١٦ - منهاج) ككذب وفهدة وصقرة معلقة بأن تنزجر بزجر وتسرسل بأرسال وتمسك ولاتأكل منه مع تكرار يظن به تأذنها ولو علمت ثم أكلت من صيد حرم واستأنف تعليمها (فصل) * يملك صيد باطل منعه قصدا كضبط يدي وتذيف وازمان ووقوعه

فيمارسه والجاهل لمضيق بحيث لا ينفلت منهما ولا يزول ملكه عنه بانقلابه وبارساله ولو تحول حيا لم يبرج غيره لزمه تمكين فان صير قبيزه لم يصح غايك أحدهما شيئا منه لثالث فان علم العدد (١٢٢) واستوت القيمة وباعه صح ولو جرحا صيدا معا أو أبطا لمنة فلمها أو

أحدهما فله أو مرتبا وأبطالها أحدهما فله ثم بعد ابطال الأول بازمان ان ذف الثاني في مذبج حل وعليه للأول أرض أو في غيره أو لم يذف ومات بالجر حرم ويضمن للأول ولو ذف أحدهما فيه وأزمن الآخر وجهل السابق حرم

(كتاب الاضحية) التضحية سنة ونجب ينحذرون كرمه يدها إزالة نحو شعر في عشرة الحجة وتشرى حتى يضي سن أن يذبح رجل بنفسه وأن يشهد من وكل شرطها نم وبلوغ ضأن سنة أو اجداعه وبقره عز سنتين وابل نجسا وفقد عيب ينقص ما كولا ونية عند ذبح أو تعيين لا قيماء عين بنذروان وكل يذبح كفت نيته وله تلو يضها لمسلم مميز ويجزى بعير أو بقرة عن سبعة وشاة عن واحد وأفضلها بسبع شياه واحد من ابل بقرة فضان فمرفشرك من بعير ووقتاه من مضى قدر ركعتين وخمسين خفيفات من طلوع شمس نحو رالي آخر تشرى والافضل تأخيرها الى مضى ذلك من ارتفاعها كرم ومن نذره عينة أو في ذمته ثم عير لزمه ذبح فيه فان تلفت في الثانية بقي الاصل أو في الاولى بلا تقير فلا شيء أو بدله الاكثر من مثلها وقيمتها الشئ نرى بها كريمة أو مثلين فأكثر وسنأكل من أضحية تطوع واطعام أغنياء لا غلبهم ويجب تصدق بلحم منها والافضل بكائها الاقمايا كالأوسن ان جمع أن لا يأكل فوق ثلث ولا يتصدق بدونه ويتصدق بجلدها أو ينتفع به وولد الواجبة كهي وله أكل ولد غيرها وشرب فاضل لبنها ولا تضحية لاحد عن آخر بعير اذنه ولو ميتا ولا رقيق فان أذن سيده وقعت لسيده أو لاه كاتب

(فصل) سن ان تلزمه نفقة فرعه أن يعق عنه وهي كضحية وسن لذ كرشاتان وغيره شاة وطبخها وبحلو وأن لا يكسر عظامها وأن تذبح سابع ولادته ويسمى فيه ويحلق رأسه بعد ذبحها ويتصدق برتته ذهباً ففضة ويؤذن في أذنه اليمنى ويقام في اليسرى ويحلق بتمر في لوجين يولد

أيام ولا يجب تتبعها في الاظهر وان غاب ماله انتظره ولم يصم ولا يكفر عيبه بمال الا اذا مالكة سيده طعما أو كسوة وقائعا لك بل يكفر بصوم فان ضره وكان حلف وحنث باذن سيده صام بلاذن أو وجد ابلاذن لم يصم الا باذن وان أذن في أحدهما فالاصح اعتبار الحلف ومن بعضه حر وله مال يكفر بطعام أو كسوة لا عتق *(فصل)* حلف لا يسكنها أو لا يقيم فيها فليخرج في الحال فان مكث بلا عذر حنث وان بعث متاعه وان اشتغل بأسباب الخروج بجمع متاع واخراج أهل وابس ثوب لم يحنث ولو حلف لا يسكنه في هذه الدار فخرج أحدهما في الحال لم يحنث وكذا الوثن بينهما جدار واسكن جانب مدخل في الاصح ولو حلف لا يدخلها وهو فيها أو لا يخرج وهو خارج فلا حنث بهذا أو لا يتزوج أو لا يتطهر أو لا يلبس أو لا يركب أو لا يقوم أو لا يقعد فاستدام هذه الاحوال حنث ذات تحنثه باستدامة التزوج والتطهر غاط للدهول واستدامة طيب ليست تطيبا في الاصح وكذا وطء وصوم وصلاة والله أعلم ومن حلف لا يدخل دارا حنث بدخول دهايز داخل الباب أو بين بابين لا بدخول طاق فدام الباب ولا يصعد سطح غير محوط وكذا محوط في الاصح ولو أدخل يده أو رأسه أو رجله لم يحنث فان وضع رجله فيها معتمدا عليها حنث ولو انعمت فدخل وقد بقي اساس الحيطان حنث وان صارت فضاء أو جعلت مسجدا أو حماما أو بيتا فلا ولو حلف لا يدخل دار زيد حنث بدخول ما يسكنها بذلك لا باعارة واجارة وغصب الا أن يريد مسكنه ويحنث بما ملكه ولا يسكنه الا أن يريد مسكنه ولو حلف لا يدخل دار زيد أو لا يكلم عبده أو زوجته فباعهما أو طاعهما فدخل وكلم لم يحنث الا أن يقول داره هذه أو زوجته هذه أو عبده هذا فحنث الا أن يريد مادام ملكه ولو حلف لا يدخلها من ذا الباب فترع ونصب في موضع آخر منها لم يحنث بالثاني ويحنث بالاول في الاصح أو لا يدخل بيتا حنث بكل بيت من طين أو حجر أو آجر أو خشب أو خيمة ولا يحنث بمسجد وحمام وكنبه وغار جبيل أو لا يدخل على زيد فدخل بيتا فيه زيد وغيره حنث وفي قول ان نوى الدخول على غيره دونه لا يحنث فلو جهل حضوره فحلف حنث النامي (قلت) ولو حلف لا يسلم عليه فسلم على قوم هو فيهم واستثناه لم يحنث وان أطلق حنث في الاظهر والله أعلم

(فصل) حلف لا يأكل الرأس ولا نيته حنث برؤس تباع وحدها لا طير وحيوت وصيد الابل تباع فيه مفردة والبيض يحمل على مزائل بانضه في الحياة كدجاج وزمامة وحمام لاسمك وجراد واللحم على نعم وخيل ووحش وطير لاسمك وشحم بطن وكذا كرش وكبد وطحال وقاب في الاصح والاصح تناوله لحم رأس ولسان وشحم ظهر وجنب وان شحم الظاهر لا يتناوله الشحم وان الألية والسنام ليسا شحما ولا لحما والالبسة لا تتناول سناما ولا يتناولها والدسم يتناولها وشحم ظهر وبطن وكل دهن ولحم البقر يتناول جاموسا ولو قال مشيرا الى حنطة لا آكل هذه حنث بأكلها على هيئتها وبطعنها وخبزها ولو قال لا آكل هذه الحنطة حنث بمطبوخة ونيسة ومقالية لا بطعنها وسويقها وعجينها وخبزها ولا يتناول رطب تمر ولا بسر ولا عنب زبيبا وكذا العكوس ولو قال لا آكل هذا الرطب فتمر فأكله أولا كام ذا الصبي فكله شجعا فلا حنث في الاصح والخبز يتناول كل خبز كحنطة وشعير وأرز وباقي وذريرة وحصن فلو ترده فأكله حنث ولو حلف لا يأكل سو يقافسه فله أو تناوله باصبع حنث وان جعه له في ماء فشربه فلا أو لا يشربه فبالعكس أو لا يأكل لبناً أو مائعا

آخر

* (كتاب الأطعمة) * حل دود طعام لم ينفر دونه خادوسمك في حياة أو موت وكرة قطعها وحرم ما يعيش في بر وبحر كصفدع وسرطان وحية وحل من حيوان برجنين مات بذكاة أمه ومنه وخيل وبقر وحش وجار وطي (١٢٣) وضبع وضب وأرنب وعلب وريوع وفنك

وسور وغسراب زرع وزعامه وكركي وأوز ودجاج وجام وهو ماء وما على شكل صفور بأنواعه ككندليب وصعوبة وزرزور ولا حمار أهلى ولا ذئب ومخاب كاسدوقرد وكصقرون وسرولابن آوى وهرة ورنجة وبغائة وبيغا وطاوس وذباب وحشرات كخنفساء ولا ما أمر بقتله أو نهى عنه كعقرب وحية وحادأة وفأرة وسبع ضار وكطاف ونحل ولا ما تولد من مأكل كول وغيره وما لا نص فيه ان استطابه عرب ذو يسار وطباع سليمة حال رفاهية حل أو استخبثوه فلا فان اختلافه فلا ككتر فقه ريش فان اختلفت أولم تحكم بشئ اعتبر بالاشبه وما جهل اسمه عمل بتسميتهم وحرم متجنس وكره جلالة تغير لهما الى أن يطيب لاي نحو غسل وكره لحرم كسب بخمار متجنس كحجم وسن أن ينسأله ملوكه وعلى مضطرب مدرمة من محرم وجده فقط وليس نبيا إلا أن يخاف مخذورا فيشبع وله قتل غدير آدمي معصوم لا كاه ولو وجد طعام غائب أكل وغرم أو حاضر مضطرب يلزمه بذله فان أثره لمسأجا أو غير مضطرب لزمه المعصوم بشئ مثل مقبوض ان حضر والافتى ذمة ولا غن ان لم يذكر فان منع فله قهره وان قتله أو وجد ميتة وطعام غير لم يذله أو وصي باحرم باحرام أو حرم تعينت وحل قطع جزئه لا كاه ان فقد نحو ميتة وكان خوفه أقل

* (كتاب المسابقة) * هي سنة ولو بعوض ولازمة في حق ما يلزمه فليس له فسحها ولا ترك عمل ولا زيادة ونقص فيه ولا في عوض وشرطها كون المعقود عليه عدة قتال كذى حافر وحف ونصل ورمي بأحجار ومنجنبتق لا كطير ومصراع وكره محسن وبندق وعوم وشطرنج وخاتم بعوض وجنس أو بغلا وجار أو علم مسافة

ومبرام طاقا وغاية لرا كمين ولرا ميين ان ذكر وتساو فيهما وتعين المراكزين ولو بالوصف والرا كمين والرا ميين يتعينون بهما وان كان سبق كل وقباعه المسافة بالاندور وعالم عوض ويعتبر عند شرطه منهما محال كفه هو ومركوبه يغتم ولا يغرم فان سببهما أخذ العوضين أو

آخر فأكله بخبز حنت أو شربه فلا أو لا يشربه فبالكس أو لا يأكل منافا كاه بخبز جامدا أو ذائب حنت وان شرب ذائب فلا وان أكله في عسيدة حنت ان كانت عينه ظاهرة ويدخل في فاكهة وطيب وعنب ورمان وأترج ورطب وياس (قلت) ولحمون ونبق وكذاب طنج ولب فسدتق وبندق وغبرهما في الاصح لا قشع وخيار وباذنجان وجزر ولا يدخل في الثمار ياس والله أعلم ولو أطلق بطنج وغرو جوز لم يدخل هندی والطعام يتناول قوتا وفا كاه وأدما وحلوى ولو قال لا آكل من هذه البقرة تناول لجهادون ولدولين أو من هذه الشجرة فتمردون ورق وطرف غصن * (فصل) * حاف لا يأكل هذه الثمرة فاختلفت بنثر فأكله الاثمة لم يحنت أو لا كانا فاختلطت لم يبر الا بالجميع أو لا كان هذه الرمانة فانما يبر بجميع جهها أو لا يابس هذين لم يحنت بأحد هما فان لبسهما معا أو مرتبا حنت أو لا ألبس هذا ولا هذا حنت بأحد هما أو لا كان ذا الطعام غدا فبات قبله فلا ثمن عليه وان مات أو تلف الطعام في الغد بعد تمكنه من أكله حنت وقب له قولان ككراهه وان تلفه بأكل وغيره قبل الغد حنت وان تلف أو تلفه أجنبي فككراهه ولا قضين حنت عند رأس الهلال فليقض عند غروب الشمس آخر الشهر فان قدم أو مضى بعد الغروب قدر ما كانه حنت وان شرع في الكيل حينئذ ولم يفرغ اكثرت له الا بعد مدة لم يحنت أو يتكلم فسج أو قرأ قرأ نافلا حنت أو لا يكاهه فسلم عليه حنت وان كاتبه أو راسله أو أشار اليه بيد أو غيره فلا في الجديد وان قرأ آية أفهمه به ما مقصوده وقصد قرأه لم يحنت والاحنت أو لا مال له حنت بكل نوع وان قل حتى ثوب بدنه ومدر ومعاق عتقه بصلة وما وصى به ودين حال وكذا مؤجل في الاصح لا مكاتب في الاصح أو لا يضرب بنصفه فالبر بما يسمى ضربا ولا يشترط ايلام الا أن يقول ضربا شديدا وليس وضع سوط عليه وعض وخنق وتنفش شعر ضربا قبل ولا لطم ووكز أو لا يضرب بنصفه مائة سوط أو خشبة فسد مائة وضربه به يضرب أو بعشكال عليه مائة شراخ بران علم اصابة السكل أو تراكم بعض على بعض فوصله ألم السكل (قلت) ولو شكت في اصابة الجميع بر على النص والله أعلم أو لا يضرب بنصفه مائة مرة لم يبر بهذا أو لا أفارقك حتى أستوفي فهر بولم يمكنه اتباعه لم يحنت (قلت) الصحيح لا يحنت اذا أمكنه اتباعه والله أعلم وان فارقته أو وقف حتى ذهب وكانا ماشيين أو أبرأه أو احتال على غريم ثم فارقته أو أفلس ففارقته ليو سر حنت وان استوفى وفارقته فوجد ناقصا ان كان من جنس حقه لكنه أرد أم يحنت والاحنت عالم وفي غيره القولان أو لا أرى منكرا الارتفاع الى القاضي فرأى وتمكن فلم يرفع حتى مات حنت ويحمل على قاضي البلد فان عزل فالبر بالرفع الى الثاني أو الارتفاع الى قاض بر بكل قاض أو الى القاضي فلان فراه ثم عزل فان نوى مادام قاضيا حنت ان أمكنه رفعه فتركه والا فكم كرهه وان لم ينو بر رفع اليه بعد عزله * (فصل) * حاف لا يبيع أو لا يشتري فعقد لنفسه أو غيره حنت ولا يحنت به فقد وكيله أو لا يزوج أو لا يطلق أو لا يعتق أو لا يضرب فوكل من فعله لا يحنت الا أن يريد أن لا يفعل هو ولا غيره أو لا ينكح حنت به فقد وكيله لا يقبوله هو ولا غيره أو لا يبيع مال ز يدباعه باذنه حنت والا فلا ولا يهب له فأوجب له فلم يقبل لم يحنت وكذا ان قبل ولم يقبض في الاصح ويحنت به ممرى ورقبي وصدة لا عارة ووصية ووقف أو لا يتصدق لم يحنت به به في الاصح أو لا يأكل طعاما اشتراه زيد لم يحنت بما اشتراه مع غيره وكذا لو قال من طعام

سببها وجاء آثمها ولم يسبق أحد فلا شيء لاسد أو جاء مع أحدهما فعوض هذا لنفسه وعوض المتأخر للمعمل ومن معه والاعتوض المتأخر للسابق ولو تسابق جمع وشروط الثاني مثل الأول أو دونه ص (١٢٤) وسبق ذي خف بكند وذي حافر بعنق وشروط المناظلة بيان بادئ وعددرمي وإصابة

و بيان قدر غرض وارتهاعه ان لم يغلب عرف لا مبادرة بأن يبدو أحدهما بإصابة المشروط من عدده معلوم مع استوائهما في المرمى أو اليأس منه فيه ومحاطة بأن تزيد إصابته على إصابة الآخر كذا منسه ونوب ويحمل المطلق على المبادرة وأقل نوبه ولا قوس وسهم فان عين لغا وجاز ابداله بمثله وشروط منعه مفسد وسن بيان صفة أصابة لغرض من قرع وهو مجرد ما أو خرق بأن يتقبه ويسقط أو خسق بأن يثبت فيه وان سقط أو مرق بأن ينفذ فان أطلقا في القرع ولو عين زعيمان حزين متساويين جاز لا بقرعة فان عين من ظنه راميا خلف بطال فيه وفي مقابله لافي الباقي ولهم الفسخ فان أجازوا وتنازعا في مقابله فسخ وإذا فضل حزب قسم العوض بالسوية لا الإصابة إلا ان شرط وتعتبر بنصل ولو تلف وتر أو قوس أو عرض ما انصد به السهم وأصاب حسب له والام يحسب عليه ان لم يقصر ولو نقلت ربح الغرض فأصاب محله حسب له والاحسب عليه ولو شرط خسق فلقى صلابة فسقط حسب له * (كتاب الايمان) * البين تحقيق محمل بما اختص الله تعالى به كوائه ورب العالمين والحي الذي لا يموت ومن نفسى بيده الا أن ير يد غير اليين وبما هو فيه أغاب كالرحيم والخالق والرازق ولرب ما لم ير دغيره أو فيه وفي غيره سواء كالموجود والعالم والحي ان أراد وبه فته كعناخته وعزته وكبريائه وكلامه ومشيئته وعلمه وقدرته وحقه الا أن ير يد بالحق العبادات وبالأذن قبل له المعلوم والمقدور وبالبقية ظهور آثارها وحروف القسم باده ووارثه ويختص الله بالتاء ولو قال الله بثلاث آخره أو تسكينه فكناية وأقسمت أو أقسم أو حلفت أو أوفيت بالله لا فعلين بين الا ان نوى خبرا وأقسم عليك بالله أو أسألك بالله لفعلين بين ان أراد عين نفسه لان فعالت كذا فأنام ودي أو نحو ذلك وتصح على ماض وغيره وتسكروه الا معية في طاعة ودعوى وحاجة فان حلف على معصية عصي ولزمه جهنم وكفارة أو مباح سن ترك حنثه أو ترك مندوب أو فعل مكروه سن حنثه وعليه

اشتراه زيد في الاصح ويحنت بما اشتراه سلما ولو اختلفا ما اشتراه بشئ غيره لم يحنت حتى يتيقن أكاه من ماله أو لا يدخل دارا اشتراه زيد لم يحنت بدار أخذها بشفعة * (كتاب النذر) * هو ضربان نذر لجناح كان كاهته فله على عتق أو صوم وفيه كفارة عين وفي قول ما التزم وفي قول أبيه ما شاء (قلت) الثالث أظهر ورجه العراقيون والله أعلم ولو قال ان دخلت فعلى كفارة عين أو نذر لزمته كفارة بالدخول ونذر تبرر بأن ياتزم قرية ان حدثت نعمة أو ذهبت نعمة كان شقي مريض فله على أو فعلى كذا فيلزمه ذلك اذا حصل المعلق عليه وان لم يعاقبه بشئ كتبه على صوم لزمه في الاظهر ولا يصح نذر معصية ولا واجب ولو نذر فعل مباح أو تركه لم يلزمه لكن ان خالف لزمه كفارة عين على المريج ولو نذر صوم أيام نذر تعجيلها فان قيد بتفريق أو موالاته واجب والاجاز أو سنة معينة صامها أو أطار العبد والتشريق وصام رمضان عنه ولا قضاء وان أفطرت بحيض ونفاس وجب القضاء في الاظهر (قلت) الاظهر لا يجب وبه قطع الجمهور والله أعلم وان أفطرت يوما بلا عذر وجب قضاؤه ولا يجب استئناف سنة فان شرط التتابع وجب في الاصح أو غير معينة فشرط التتابع وجب ولا يقطعه صوم رمضان عن فرضه وفطر العبد والتشريق ويقضيها باتباعه له بآخر السنة ولا يقطعه حيض وفي قضائه القولان وان لم يشرطه لم يجب أو يوم الاثنين أبدالم يقض الثاني رمضان وكذا العبد والتشريق في الاظهر فلولزمه صوم شهرين تباعا لكفارة صامهما ويقضى أثنائهما وفي قول لا يقضى ان سبقت الكفارة النذر (قلت) ذا القول أظهر والله أعلم لم وتقضى زمن حيض ونفاس في الاظهر أو يوما بعينه لم يصح قبله أو يوما من أسبوع ثم نسيه صام آخره وهو الجمعة فان لم يكن هو وقع قضاء ومن شرع في صوم نفل فنذر انما لزمه على الصحيح وان نذر بعض يوم لم ينقض وقيل يلزمه يوم أو يوم قدوم زيد فالأظهر ان عقاده فان قدم ليلا أو يوم عدا وفي رمضان فلا شيء عليه أو نهارا وهو مفطر أو صام قضاء أو نذر واجب يوم آخر عن هذا أو هو صام نفل فذلك وقيل يجب تيممه ويكفيه ولو قال ان قدم زيد لله على صوم اليوم التالي ليوم قدومه وان قدم عمرو لله على صوم أول خميس بعد دفقه ما في الاربعاء وجب صوم الخميس عن أول النذرين ويقضى الآخر * (فصل) * نذر المشي الى بيت الله أو اتبانه فالذهب وجوب اتبانه بحج أو عمرة فان نذر الاتبانه لم يلزمه مشي وان نذر المشي أو أن يحج أو يعتمر ماشيا فالأظهر وجوب المشي فان كان قال أيج ماشيا فن حث يحرم وان قال أمشي الى بيت الله تعالى فن دورة أهله في الاصح واذا أوجبنا المشي فركب له ذرا جزاء وعليه دم في الاظهر أو بلا عذر أجزاء على المشهور وعليه دم ومن نذر حجا أو عمرة لزمه فعله بنفسه فان كان معصوا باستناب ويستحب تعجيله في أول الامكان فان تمكرك فآخر فبات حج من ماله وان نذر الحج عامه وأمكنه لزمه فان منعه مرض وجب القضاء أو عدا وفلا في الاظهر أو صلاة أو صوم ما في وقت فغنه مرض أو عدا وجب القضاء أو هدا بالزمنه حله الى مكة والتصدق به على من يها أو التصديق على اهل بلده عين لزمه أو صوم ما في بلد لم يتعين وكذا ماله الا المسجد الحرام وفي قول ومسجد المدينة والاقصى (قلت) الاظهر تعينهما كالمسجد الحرام والله أعلم أو صوم ما مطلقا فيوم أو أياما فثلاثة أو صدقة فيها كان أو صلاة فركعتان وفي قول ركعة فعلى الاول يجب القيام فيها مع القدرة وعلى الثاني لا أو عتق فعلى الاول رقبة كفارة وعلى الثاني رقبة (قلت) الثاني هنا أظهر والله أعلم أو عتق كفارة

وأقسم عليك بالله أو أسألك بالله لفعلين بين ان أراد عين نفسه لان فعالت كذا فأنام ودي أو نحو ذلك وتصح على ماض وغيره وتسكروه الا معية في طاعة ودعوى وحاجة فان حلف على معصية عصي ولزمه جهنم وكفارة أو مباح سن ترك حنثه أو ترك مندوب أو فعل مكروه سن حنثه وعليه

كفارة أو عكسهما مكره وله تقديم كفارة بلا صوم على أحد سببها كذا في رمالى * (فصل) * خير في كفارة بين اعتناق صهار و غلبك عشرة
مساكين كل مدام جنس فطرة أو مسمى كسوة ولو لم يلبس لم يذهب قوته (١٢٥) ولم يصلح للمدفوع له كقميص صغير وعمامة وازاره

ومراويله الكبير لا نحو خف فان عجز عن كل بغير غيبة ماله لزمه صوم ثلاثة ولو مفرقة فان كان أمة نحل لم تصم الا باذن كفـيرها والصوم يضروه وقد حثت بلا اذن ومبعض كحرفي غير اعتناق * (فصل) * حلف لا يسكن أو لا يقيم بها فكث بلا عذر حثت وان بعث متاعه كملوح حلف لا يساكنه وهما فيها فكثا لبناء حائل لان خرج أحدهما حالا أو حلف لا يدخلها وهو فيها أو لا يخرج وهو خارج أو نحو ذلك فاستدام ويحنت باستدامة نحو لبس ومن حلف لا يدخل الدار حثت بدخوله داخل بابها ولو برجله معتمدا عليها فقط لا بصعود سطح ولو نحو طأ لم يسقف ولو صارت غير دار فدخل لم يحنت أو لا يدخل دار زيد حثت بما ملكها أو تعرف به فان أراد مسكنه فيه أو لا يدخل داره أو لا يكلم عبده أو زوجته فزال ملكه فدخل وكلم لم يحنت الا أن يشيروا لم يرد مادام ملكه أو لا يدخل دار من ذا الباب حثت بالمنفذ أو بيتا فبمسماه أو لا يدخل على زيد فدخل على قوم هو فيهم حثت وان استثناه وفي نظيره من السلام يحنت ان لم يستثنه * (فصل) * حلف لا يأكل رؤسا حثت برؤس نعم لا برؤس طير وصيد الا ان كان من بلد تباع فيه مفردة أو بيضا فبمفارق بائنه حيا كدجاج ونعام أو لحافا لحـم مأكول ولو لحم رأس واسان لا يملك وجراد ويتناول شحم ظهره وجنب لابطن وعين والشحم عكسه والالبنة والسنام ليسا شحما ولا لحما ولا يتناول أحدهما الآخر والدم ينار لهما وشحم يحو ظهره ودهنا ويتناول لحم البقر جاء وساو بقرو وحش والخبز كل خبز ولو من أرز وباق لا وذرة وحش وان ثرده والطعام قوتا وفاكهة والفاكهة طبا وعنبا ورمانا أو ترجا وورطبا وبابسا واهونا ونبتة أو بطيخا ولب فسـتق

معينة أجزاء كاملة فان عين ناقصة تعينت أو صلاة قائم لم يجز قاعد بخلاف عكسه أو طول قراءة الصلاة أو سورة معينة أو الجماعة لزمه والصحيح انه قد اذن بـ كل قرينة لا تجب ابتداء كعبادة وتشيع جنازة والسلام * (كتاب القضاء) *

هو فرض كفاية فان تعين لزمه طلبه والا فان كان غيره أصح وكان يتو لا فله فضول القبول وقيل لا ويكره طلبه وقيل يحرم وان كان مثله فله القبول ويندب الطالب ان كان خافلا يرجو به نشر العلم أو محتاجا الى الرزق والا فلا ولي تركه (قلت) ويكره على الصحيح والله أعلم والاعتبار في التعيين وعدمه بالناحية وشرط القاضي مسلم مكاف حـذ كـر عدل سمع بصبر ناطق كاف مجتهد وهو أن يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالحكام وخاصة وعامة ومجمله ومبينه وناسخه ومنسوخه وتواتر السنة وغيره والمتصل والمرسل وحال الرواة قوة وضعفا ولسان العرب لغة ونحوه وأقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم اجزاء واختلافوا والقياس بأقواله فان تعذر جمع هذه الشروط فولى سلطان له شوكة فاسـقأ أو مقلدا نفذ قضاؤه للضرورة ويندب للإمام اذا ولي قاضيا أن يأذن له في الاستخلاف فان لم يستخلف فان أطلق استخاف فيما لا يقدر عليه لا غير في الأصح وشرط المستخلف كالقاضي الا أن يستخلف في أمر خاص كسماع بينة فيكفي علمه بما يتعلق به ويحكم باجتهاده أو اجتهاد مقلده ان كان مقلدا ولا يجوز ان يشترط عليه خلافه ولو حكم خصمان رجلا في غير حد الله تعالى جازم مطلقا بشرط أهلية القضاء وفي قول لا يجوز وقيل بشرط عدم قاض في البلد وقيل يختص بمال دون قصاص ونكاح ونحوه ما ولا ينفذ حكمه الا على راض به فلا يكفي رضا قاتل في ضرب دية على عاقلة وان رجع أحدهما قبل الحكم امتنع الحكم ولا يشترط الرضا بعد الحكم في الاظهر ولو نصب قاضيين في بلد وخص كلاهما كان أو زمان أو نوع جاز وكذا ان لم يخص في الأصح الا أن يشترط اجتماعهما على الحكم * (فصل) * جن قاض أو أعمى عليه أو عوى أو ذهبت أهلية اجتهاده وضبطه بغيره أو نسيان لم ينفذ حكمه وكذا الوفسق في الأصح فان زالت هذه الاحوال لم تعبد ولايته في الأصح وللامام عزل قاض ظهر منه خلل أو لم يظهر وهناك أفضل منه أو مثله وفي عزله به مصلحة كتسكين فتنة والا فلا لكن ينفذ العزل في الأصح والمذهب أنه لا ينزعزل قبل بلوغه خبر عزله واذا كتب الامام اليه اذا قرأت كتابي فأنت معزول فقرأه انعزل وكذا ان قرئ عليه في الأصح وينعزل بموته وانعزله من أذن له في شغل معين كبيع مال ميت والأصح انعزال نائبه المطابق ان لم يؤذن له في استخلاف أو قيل استخلاف عن نفسه كالأول فان قال استخلف عني فلا ولا ينزعزل قاض بموت الامام ولا ناظر يتيم ووقف بموت قاض ولا يقبل قوله بعد انعزاله حكمت بكذا فان شهد مع آخر بحكمه لم يقبل على الصحيح أو بحكم ما حكم جاز الحكم قبلت في الأصح ويقبل قوله قبل عزله حكمت بكذا فان كان في غير محل ولايته فكلمه عزل ولو ادعى شخص على معزول انه أخذ ماله برشوة أو شهادة عـبد من مثلاً أو ضرر ونصحت خصومتهما وان قال حكم بعبـدين ولم يذ كر مالا أو ضرر وقيل لا حتى تقوم بينة بدعواه فان حضر وأنكر صدق بلايين في الأصح (قلت) الأصح بينين والله أعلم ولم ولو ادعى على قاض جور في حكم لم يسمع وتشترط بينة وان لم تتعاق بحكمه حكم بينه ما خليفته أو غيره * (فصل) * يكتب الامام لمن يوليه ويشهد بالكتاب

وغیره لا قضاء وخيار أو باذن جزار ولا يتناول التمر بابسا ولا البطيخ والتمر والجوز هنـديا ولا الرطب تمر أو بسر أو لا العنب زبيباً وكوسها ولو قال لا آكل ذا البر حثت به على هيئته ولو مطبوخا لا على غيرها أو ذاقا لجميع أو ذاق الرطب فأكله تمر أو لا أكله هذا الصبي أو ذاق العبد

فكامة كاملا لم يحث أولا آكل من ذى البقرة أو من ذى الشجرة حث بما يؤكل منهما لا بولد ولبن ونحو ورق أو لا آكل سو يقاسمه أو تناوله
باله أو ما عافا كاه بخبز حث لان شربه أولا أشربه (١٢٦) فبالعكس أولا آكل سمنافا كاه بخبز أو فى عصيدة وعينه طاهرة حث * (فصل) *

حاف لا يأكل ذى الثمرة فاختلطت بغيره فأكله
الابعض ثمرة لم يحث اوليا كاهها فاختلطت
أو ذى الرمانة لم يبر الا بالجميع أولا يلبس ذين
لم يحث بأحدهما أولا ذوا اذا حث به أو
لبا كان ذا غدا قتل أو مات فى غده بعد
تمككه أو أتلفه قبله حث أوليه قضين حقه
عند رأس الهلال فابعض عند غروب آخر
الشهر فان خالف مع تمككه حث لان
شرع فى مقدمة القضاء حث فثأخر أو
لا يتكلم لم يحث بما لا يبطل الصلاة أولا
يكلمه فسلم عليه حث لان كاتبه أو راسله
أو أشار إليه أو أفهمه بقراءة آية مراده
وفواها أو مال له حث بكل مال وإن قل
حتى يديره ودينه ولو وجلا لا يكاتب أو
ليضر به بر بما يسمى ضرر بأولوا طما وكررا
ولا يشترط العلم إلا أن يصفه بنحو شديد
أو ليضر به مائة سوط أو خشيته فضر به
ضرر به بمائة مشدودة أو فى الثانية بعد كمال
عليه مائة غصن بر وإن شك فى إصابة الكل
أو مائة مرة لم يبر به إذا ولا يفارقه حتى
يستوفى حقه ففارقه ولو بوقوف أو بفاس
أو أبرأه أو أقال أو احتال حث لان فارقه
غيره وإن استوفى وفارقه ووجد غيره
جنس حقه وجهه له أو رديته لم يحث أو
لأرى منكرا الرفع الى القاضي فراه بر
بالرفع الى قاضى البلد فان مات وتمكن فلم
يرفعه حث أو الى قاض بر بكل قاض أو
الى القاضي فلان بر بالرفع اليه ولو مزولا
فان نوى مادام قاضيا وتمكن فلم يرفع حتى
يعزل حث * (فصل) * حلف لا يفعل
كذا أو أطلق حث بفعله لا بفعل وكيله لا
فيما لو حلف لا ينكح فحث بقبول وكيله
له لا بقبوله هو لغيره ولا يحث بفاسد الا
بنسب أو لا يهب حث بتبليس تطوع فى
حياة أولا يتصدق لم يحث بهمة أولا يأكل
طعاما أو من طعام اشتراه زيد حث بما

شاهد من يخرجان معه الى البلد يخبران بالحال وتكفى الاستفاضة فى الاصح لا مجرد كتاب
على المذهب ويبحث القاضي عن حال علماء البلد وعدوله ويدخل يوم الاثنين وينزل وسط
البلد وينظر أولا فى أهل الحبس فن قال حبست بحق أدامه أو طامعا على خصمه حجة فان كان
غائبا كتب اليه ليحضر ثم الاوصياء فن ادعى وصاية سأل عنها وعن حاله وتصرفه فن وجده
فاسقا أخذ المال منه أو ضعيفا عضده بمعين ويتخذ من كوا كاتبة أو يشترط كونه مسلما عدلا
عارفا بكتابة محاضر وسجلات ويستحب فقهه وفور عقل وجودة خط ومترجما وشرطه عدالة
وحرية وعدد والاصح جواز أعمى واشترط عدل فى اسماع قاض به صمم ويتخذ ديرة للتأديب
وسجنا لاداء حق ولتعزير ويستحب كون مجلسه فسحا بارزا مصونا من أذى حرو برد لا تقا
بالوقت والقضاء لا مسجد أو يكره أن يقضى فى حال غضب وجوع وشبع مطرطين وكل حال
يسوء خلقه ويندب أن يشاور الفقههاء وأن لا يشترى ويبيع بنفسه ولا يكون له وكيل
معروف فان أهدي اليه من له خصومة أو لم يمد قبل ولا يتهمه حرم قبولها وان كان يهدى ولا
خه ومجاز بقدر العادة والاولى أن يشيب عليه ولا ينفذ حكمه انفسه ورقية وشريكه فى
المشرك وكذا أصله وفرعه على الصحيح ويحكم له ولهؤلاء الامام أو قاض آخر وكذا نائبه على
الصحيح واذا أقر المدعى عليه أو نكل لحلف المدعى وسأل القاضي ان يشهد على اقراره عنده أو
يمينه أو الحكم بما ثبت والاشهاد به لزمه أو أن يكتب له محضر بما جرى من غير حكم أو سجلا
بما حكم استحب اجابته وقيل تجب ويستحب نمختان احداهما له والاخرى تحفظ فى ديوان
الحكم واذا حكم باجتهاد ثم بان خلاف نص الكتاب أو السنة أو الاجماع أو قياس جلى نقضه
هو وغيره لا خفى والقضاء ينفذ ظاهره الا باطنا ولا يقضى بخلاف علمه بالاجماع والاطهر انه
يقضى بعلمه الا فى حد ود الله تعالى ولور أى ورقة فيها حكمه أو شهادته أو شهد شاهدان انك
حكمت أو شهدت بمذالم يعمل به ولم يشهد حتى يتذكر وفيه ما وجب فى ورقة مصونة عندهما
وله الحلف على استحقاق حق أو أدائه اعتمادا على خط مورثه اذا وثق بخطه وأمانته والصحيح
جواز رواية الحديث بخط محفوظ عنده * (فصل) * ليس بين الخصمين فى دخول
عليه وقيام لهما واستماع وطلافة وجه وجواب سلام ومجلس والاصح رفع مس لم على ذى
فيه واذا جاسا فله أن يسكت وان يقول ليتكلم المدعى فاذا ادعى طالب خصمه بالجواب فان
أقر فذلك وان أنكر فله ان يقول للمدعى ألك بينة وان يسكت فان قال لى بينة وأريد تحليفه
فله ذلك أولا بينة لى ثم أحضرها قيات فى الاصح اذا ازدحم خصوم قدم الاسبق فان جهل أو
جاؤا معا أقرع ويقدم مسافرون ومستوفزون ونسوة وان تأخروا مالم يكثر ولا يقدم سابق
وقارع الا بدعوى ويحرم اتخاذ شهود معينين لا يقبل غيرهم واذا شهد شهود دفع عرف عدالة
أو فسق أو عمل بعلمه والواجب الاسكت كاه بأن يكتب ما يميز به الشاهد والمشهود له وعليه وكذا
قدرا ليس على الصحيح ويبعث به من يكافئ شافه المزكى بما عنده وقبل تكفى كتابته وشرطه
كشاهد مع معرفته الجرح والتعديل وخبرة باطن من يعدله للصحة أو جوار أو معاملة والاصح
اشتراط لفظ شهادته وأنه يكفى هو عدل وقيل يزيد على ولى ويجب ذكر سبب الجرح
ويعتمد فيه المعاينة أو الاستفاضة ويقدم على التعديل فان قال المعدل عرفت سبب الجرح
وتاب منه وأصلح قدم والاصح أنه لا يكفى فى التعديل قول المدعى عليه هو عدل وقد غلط

اشتراه وحده ولو سأل الا ان اختلط بغيره ولم يظن أكلامه أولا يدخل دارا اشتراه زيدا لم يحث بدار أخذها بلا شراء كشفعة * (باب
* (كتاب النذر) * أركانه صيغة ومنذور ونذور شرط فيه اسلام واختيار ونفور وتصرف فيما ينذره وفى الصيغة لفظ يشهر بالتزام كنه على أو على

كذا في المذور كونه قرينة لم تتعين كعتق وعياد وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة وصلاة جماعة فلو نذر غير هــام يصح ولم يلزمه كفارة والنذر
ضربان نذر الجاح بأن يمنع أو يحث أو يحقق خبرا غضا بالترام قرينة كان (١٢٧) كلفه فعل كذا وفيه ما التزمه أو كفارة يمين ولو قال

فعل كفاية يمين أو نذر لزمته ونذر تبرير بأن
يلتزم قرينة بلا تعليق كعلى كذا أو بتعليق
بحدوث نعمة أو ذهاب نعمة كان شقي الله
مريض فعل كذا فيلزمه ذلك حالا أو عند
وجود الصفة ولو نذر صوم أيام سن تعجيله فان
قيد بتفريق أو موالاة وجب أو سنة معينة
لم يدخل عيد وتشرى وحيض ونفاس
ورمضان فلا قضاء ولا يجب بما أفطره من
غيرها استئناف سنة الآن شرط تتابعها أو
مطابقة وجب تتابعها ان شرطه ولا يقطع
مالا يدخل في معينة ويقضيه غير زمن حيض
ونفاس متصلا بآخر السنة أو الاثنان لم
يقضها ان وقعت في صام أو في شهرين
لزمه صومهما تباعا أو سبقا أو يوم بعينه من
جمعة تعين فان نسب به صام يومها ومن نذر
اتمام نفل لزمه أو صوم بعض يوم لم ينقذ
أو يوم قدوم زيد ان عقدان صامه عنه والا
فان قدم ليلا أو يوما محاسر سقط
واللزمه القضاء أو التالى له وأول خيس
بعد قدوم عروفة دم في الاربعاء صام
الخيس عن أولهما وقضى الآخر

(فصل) * نذرتين الحرم أو شئ منه
لزمه نسك أو المشى اليه لزمه مع نسك مشى
من مسكنه أو أن يحج أو يعتمر ماشيا لزمه
مشى من حيث أحرم فان ركب أجزاء لزمه
دم أو نسكا وهضب أناب وسن تعجيله أول
تمكنه فان مات بعده فعل من ماله أو ان
يفعله عامامه ميتا وتمكن لزمه فان فات به بلا
عذر أو بمرض أو خطا أو نسيان بعد
أحرامه قضى أو صلاة أو صوم ما في وقت فطاته
قضى أو أهداه شئ إلى الحرم لزمه حمله اليه
ان سهل وصرفه لسا كفيه أو تصدقا على
أهل بلده من لزمه أو صوم ما يمكن لم يتعين
أو صلاة به فكاهة تكاف أو صوم ما فيوم أو
أياما فتسلاثة أو صدقة فيقول أو صلاة
فر كعتان بقيام قادر أو صلاة قاعد اجاز

(باب القضاء على الغائب) * هو جازان كان عليه بينة وادعى المدعى بحوده فان قال
هو مقر لم تسمع بينته وان أطلق فلا صح أن تسمع وأنه لا يلزم القاضي نصب مخبر ينكر على
الغائب ويجب أن يحلف بعد البينة ان الحق ثابت في ذمته وقيل يستحب ويجريان في دعوى
على صبي أو مجنون ولو ادعى وكيل على الغائب فلا تحليف ولو حضر المدعى عليه وقال لو قيل
المدعى أبرأني موكلك أمر بالتسليم واذا ثبت مال على غائب وله مال قضاء الحاكمة منه والا فان
سأل المدعى انهاء الحال الى قاضي بلد الغائب أجابه فينهي سماع بينة ليحكم بها ثم يستوفى أو
حكما يستوفى والانهاء أن يشهد عدلين بذلك ويستحب كتاب به يذكرفيه ما يتميز به المحكوم
عليه ويختتمه ويشهدان عليه ان أنكر فان قال لست المسمى في الكتاب صدق بيمينه وعلى
المدعى بينة بأن هذا المكتوب اسمه ونسبه فان أقامها فقال لست المحكوم عليه لزمه الحكم
ان لم يكن هناك مشارك له في الاسم والصفات وان كان أحضر فان اعترف بالحق طوب
وترك الاول والا بعث الى الكاتب ليطلب من الشهود زيادة صفة تميزه ويكتبها ثانيا ولو حضر
قاضي بلد الغائب ببلد الحاكمة فشافهه بحكمه ففي اهضائه اذا عاد الى ولايته بخلاف القضاء
بعلمه ولو ناداه في طرفي ولايته حاكما ضاه وان اقتصر على سماع بينة كتب سمعت بينة على فلان
ويسمى ان لم يعد لها والا فلا صح جواز ترك التسمية والكاتب بالحكم يعضى مع قرب
المسافة وسماع البينة لا يقبل على الصحيح الا في مسافة قبول شهادة على شهادة

(فصل) * ادعى عينا غائبة عن البلد يؤمن اشتباها كعقار وعبد وفرس معروفات سمع
بينته وحكم بها وكتب الى قاضي بلد المال يسلمه للمدعى ويعتمد في العقار حدوده أو لا يؤمن
فلا يظهر سماع البينة ويبلغ المدعى في الوصف ويذكر القيمة وأنه لا يحكم بها بل يكتب الى
قاضي بلد المال بما شهدت به فيأخذ به ويعينه الى الكاتب ليشهدوا على عينه والا يظهر أنه
يسلمه الى المدعى بكفيل ببذنه فان شهدوا بعينه كتب ببرأه الكفيل والا فعلى المدعى مؤنة الرد
أو غائبة عن المجلس لا البلد أمر باحضار ما يمكن احضاره ليشهدوا بعينه ولا تسمع شهادة بصفة
واذا وجب احضار فقال ليس بيدي عين بهذه الصفة صدق بيمينه ثم للمدعى دعوى القيمة فان
نكل لحاف المدعى أو أقام بينة كاف الاحضار وجب عليه ولا يطلق الا باحضار أو دعوى
تلف ولو شك المدعى هل تلفت العين فيدعى قيمة أم لا فيدعيها فقال غصب منى كذا فان بقي
لنفسه رده والا فقيمة سمعت دعواه وقيل لا بل يدعيها ويحلفه ثم يدعى القيمة ويجريان فيمن
دفع ثوبه لدلال لبيعه فجعله وشك هل باعه فيطلب الثمن أم أناله فقيمة أم هو باق فيطلبه
وحيث أوجبنا الاحضار فثبت للمدعى استقرت مؤنته على المدعى عليه والا فهي ومؤنة الرد
على المدعى (فصل) * الغائب الذي تسمع البينة عليه ويحكم عليه من مسافة بعيدة
وهي التي لا يرجع منها مبكرا الى وضعه ليلا وقيل مسافة قصر ومن بقربه كالحاضر فلا تسمع
بينته ويحكم به بغير حضوره الا لتواريه أو تعززه والا يظهر جواز القضاء على غائب في قصاص
وحدوق ومنعه في حد الله تعالى ولو سمع بينة على غائب فقدم قبل الحكم لم يستعدها بل يخبره
ويمكنه من جرح ولو عزل بعد سماع بينة ثم ولي وجبت الاستمادة واذا استعدي على حاضر
البلد أحضره بدفع ختم طين وطب أو غيره أو بمرتب لذلك فان امتنع بلا عذر أحضره بأجر وان
السلطان وعزله أو غائب في غير ولايته فليس له احضاره أو فيها وله هناك نائب لم يحضره بل

فانما لا عكسه أو عتق قرينة أو عتق كافرة أو معينة أجزاء كاملة فان عين ناقصة تعينت * (كتاب القضاء) * نواه فرض كفاية فمن تعين له في
ناحية لزمه طلبه وقبوله فيها أو كان أفضل سنا أو مفضولا ولم يتمتع الا فضل كرهاله أو مساويا فكذا ان اشتروا كفي والاسناله وشرط القاضي

كونه أهلا للشهادات كافيًا بمجتهدا وهو العارف بأحكام القرآن والسنة والقياس وأنواعها وأحوال الرواة ولسان العرب وأقوال العلماء فان فقد
الشرط فولي سلطان ذو شوكة مسلم غير أهل نفذ (١٢٨) فضاؤه للضرورة وسن للامام أن يأذن للقاضي في الاستخلاف فان أطلق التولية

استخلف فيما عجز عنه أو الأذن فطابقا وشرطه
كالقاضي إلا أن يستخلفه في خاص كسماع
بينه فكفي علمه بما يتعلق به ويحكم
باجتهاده أو اجتهاد مقاده ولا يشترط عليه
تدافعه وجاز نصب أكثر من قاضٍ يعمل ان
لم يشترط اجتماعهم على الحكم وتحكيم
اثنين أهلا للقضاء في غير عقوبة الله ولا ينفذ
حكمه الا برضاها به قبله ان لم يكن أحدهما
قاضيا ولا يكفي رضاها في ضرب دية على
عاقلة ولو رجع أحدهما قبله امتنع

*(فصل) * زالت أهليته بنحو جنون
وانغماء ان عزل فلو عادت لم تعد ولا يته به وله
عزل نفسه وللإمام عزله بخال وبأفضل
وبصلحة والاحرم وبينفذان وجد صالح ولا
ينعزل قبل بلوغه عزله فان عاقبه بقرائه كتابا
انعزل به او بقرائه عليه وينعزل بانعزاله
ثابت لا قيم يتسم ووقف ولا من استخلفه
بقول الامام استخاف عني ولا ينعزل قاض
ووال بانعزال الامام ولا يقبل قول متول
في غير محل ولا يته ولا معزول حكمته بكذا
ولا شهادة كل بحكمه الا ان شهد بحكم
حاكم ولم يعلم القاضي أنه حكمه ولو ادعى
على متول جور في حكم لم يسمع الا بينة أو
ملا يتعلق بحكمه أو على معزول شيء
فكغيرهما *(فصل) * تثبت التولية

بشاهدين بخبر جان مع المتولي بخبران أو
بإستفاضة وسن أن يكتب موليه ويبحث
القاضي عن حال علماء المحل وعدوله ويدخل
يوم اثنين كغيبس فسبت وينزل وسط المحل
وينظر أولاني أهل الحبس فن أتر بحق قبل
مقتضاه ومن قال طاعت فملى خصمه حجة
فان كان غائبا كتب اليه ليحضر ثم الاوصياء
فن وجده عدلا قويا أقره أو فاسقا أخذ المال
منه أو ضعيفا عضده بعين ثم يتخذ كاتبًا عدلا
ذكر احرازها بكتابة محاضر ومجسلات
ثم طاف فيها وفيها وافرقة جديدا ندبا

يسمع بينه ويكتب اليه أو لانايب فالاصح يحضره من مسافة العدوى فقط وهي التي يرجع
منها مبكر ليلا وان المخدرة لا تحضر وهي من لا يكثر خروجها للحاجات

*(باب القسمة) * قد يقسم شركاء أو منصوبهم أو منصوب الامام وشرط منصوبه ذكر
حر عدل يعلم المساحة والحساب فان كان فيها تقويم وجب قاسمان والافقاسم وفي قول اثنان
والامام جعل القاسم ما كفي التقويم فيعمل فيه بعدلين ويقسم ويجعل الامام رزق منصوبه
من بيت المال فان لم يكن فأجرته على الشركاء فان استأجروه وسمى كل قدر الزم والافلا حرة
موزعة على الحصص وفي قول على الرؤس ثم ما عظام الضرر في قسمته كجوهره ونوب نفيسين
وزوجي خف ان طلب الشركاء كلهم قسمته لم يحجبهم القاضي ولا ينعهم ان قسموا بأنفسهم
ان لم تبطل منفعة كسيف يكسر وما يميل نفسه المقصود كمام وطاحونة صغيرين لا يحجب
طالب قسمته في الاصح فان أمكن جعله حامين أوجب ولو كان له عشر دار لا يصلح لسكنى
والباقي لا تنزف الاصح اجبار صاحب العشر بطلب صاحب دون عكسه ومالا يعظم ضرره
قسمته أنواع أحدها بالاجزاء كمثل دار من قطعة أبنية وأرض مشتهية الاجزاء فيجب بر الممتنع
فتعدل السهام كيلا أو وزنا أو ذرعا بعدد الانصاء ان استوت ويكتب في كل رقعة اسم شريك
أو حزمه بحد أو جهة وتدرج في بنادق مستوية ثم يخرج من لم يحضرها رقعة على الجزء
الاول ان كتب الاسماء فيعمل على من خرج اسمه أو على اسم زيد ان كتب الاجزاء فان اختلفت
الانصاء كنصف وثلاث سدس جزئت الارض على أقل السهام وقسمت كسابق ويحترز عن
تفريق حصص واحد الثاني بالتعديل كأرض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوة انبساط
وقرب ماء ويحسب بر علماني الاظهر ولو استوت قيمة دارين أو خانوتين طلب جعل كل لواحد
فلا اجبار أو عبيد أو ثياب من نوع أجبر أو نوعين فلا الثالث بالرد بان يكون في أحد الجانبين
بئر أو شجر لا يمكن قسمته فيرد من يأخذ قسما قيمته ولا اجبار فيه وهو بيع وكذا التعديل
على المذهب وقسمته الاجزاء افرار في الاظهر ويشترط في الرد الرضا بعد خروج القرعة ولو
راضيا بقسمته مالا اجبار فيه اشترط الرضا بعد القرعة في الاصح كقولهم ارضناهم هذه القسمة
أو بما أخرجه القرعة ولو ثبت ببينة غلط أو حيف في قسمة اجبار نقضت فان لم تكن ببينة
وادعاء واحد فله تحاييف شريكه ولو ادعاه في قسمة تراض وقلنا هي بيع فالاصح أنه لا أثر للغلط
فلا فائدة لهذه الدعوى (قلت) وان قلنا اقرار نقضت ان ثبت والافحاف شريكه والله أعلم
ولو استحق بعض المقسوم شائعا بطلت فيه وفي الباقي خلاف تفريق الصفة أو من
النصيبين مدين سواء بقيت والابطالت والله أعلم

*(كتاب الشهادات) شرط الشاهد مسلم حر مكاف عدل ذو مروءة غير متهم وشرط العدالة
اجتناب الكبرياء والاصرار على صغيرة ويحرم اللعب بالترد على الصبي ويكره بشطرنج
فان شرط فيه مال من الجانبين فقاما ويباح الحداء وسماعه ويكره الغناء بلا آلة وسماعه
ويحرم استعمال آله من شعار الشربة كطنبور وعود ودمج ومن مار عراقي واستمأها
لا يراع في الاصح (قلت) الاصح تحريمه والله أعلم ويجوز دف لعرس وختان وكذا غيرهما في
الاصح وان كان فيه جلاجل ويحرم ضرب الكوبة وهي طبل طويل ضيق الوسط لا الرقص
الا أن يكون فيه تكسر كفعل الخنث ويباح قول شعر وانشاده الا أن يهجو أو يفتش

ومترجين وأصم مسممين أهلي شهادة ولا يضرم العبي ويقتذا القاضي من كين ودرة التأديب وسجننا لاداء حق ولعقوبة
ومجلسا رفيقا وكره مسجد وقضاء عند تغير خلقه بنحو غضب وان يعامل بنفسه أو وكيل معروف وسن أن يشاور الفقههاء وحرم قبوله هدية من

لا عادته قبل ولايته أوزاد عليها في محلها ومن له خصوصية والاجازوسن أن يثبت عليها أو يردّها أو يضعها بيت المال ولا يقضى بخلاف غلّه ولا به في عقوبة الله أو قامت بينة بخلافه ولا لنفسه وبعضه ورقيق كل وشريك في المشترك ويقضى لكل غيره ولو أقدم على عليه أو حلف المدعى أو أقام بينة وسأل القاضي أن يشهد بذلك أو بالحكم بما ثبت والأشهاد (١٢٩) به لزمه أو أن يكتب له محضرا أو سجلًا سن اجابته

أو يعرض بأمرأة معينة والمرواة تخاق بخلق أمثاله في زمانه ومكانه فلا كل في سوق والمشى مكشوف الرأس وقبلة زوجة وأمة بحضرة الناس واكثر حكايات مضحكة وابس فقيهه قباء وقانسوة حيث لا يعتادوا كباب على لعب الشطرنج أو غناء أو سماعه وإدامة رقص يسقطها والامر فيه يختلف بالأشخاص والاحوال والاماكن وحرفة دينية كحمامة وكنس ودبغ ممن لا تليق به تسقطها فان اعتادها وكانت حرفة أبيه فلا في الاصح والتهمة أن يجزأ اليه نفعاً أو يدفع عنه ضراً فترد شهادته لعبد ومكاتبه وغريم له ميت أو عليه حجر فليس وبما هو وكيل فيه وبراعة من ضمنه وبجراحته موثره ولو شهد لمورث له مريض أو جريح بمال قبل الاندمال قبلات في الاصح وترد شهادته عاقلة بفسق شهود قتل وغرما مفلس بفسق شهود دين آخر ولو شهدا لاثنتين بوصية فشهد الشاهدان بوصية من تلك التركة قبلت الشهادتان في الاصح ولا تقبل لاصل ولا فرع وتقبل عليه ما وكذا على أبيهما بطلاق ضرة أمهما أو قذفها في الاظهر وإذا شهد لفرع وأجنبي قبلت للأجنبي في الاظهر (قلت) وتقبل لكل من الزوجين ولاخ وصديق والله أعلم ولا تقبل من عدوه ومن يبعضه بحيث يمتنى زوال نعمته ويحزن بسروره ويفرح بمصيبته وتقبل له وكذا عليه في عداوة دين ككافر ومبتدع وتقبل شهادته مبتدع لا تكفره لا مغفل لا يضبط ولا مبادر وتقبل شهادة الحسبة في حقوق الله تعالى وفيما له فيه حق مؤكدا كطلاق وعتق وعطو عن قصاص وبقاء عدة وانقضائها وحمله وكذا النسب على الصحيح ومتى حكم بشاهدين فبانا كافر بن أو عبد بن أو صبي بن نقضه هو وغيره وكذا فاسقان في الاظهر ولو شهد كافر أو عبد أو صبي ثم أعادها بعد كماله قبلت أو فاسق تاب فلا وتقبل شهادته غيرها بشرط اختياره بعد التوبة مدة يظن بها صدق توبته وقدرها الا كثرون بسنة ويشترط في توبة معصية قولية القول فيقول القاذف قذفي باطل وأنا نادم عليه لا أعود اليه وكذا شهادة الزور (قلت) وغير القولية يشترط انقلاع وندم وعزم أن لا يعود وردظلامة آدمي ان تعلقت به والله أعلم * (فصل) لا يحكم بشاهد الا في هلال رمضان في الاظهر ويشترط لازنا أربعة رجال ولا قرار به اثنان وفي قول أربعة رجال وعقد مالي كبيع واقالة وحالة وضمنان وحق مالي نكهار وأجل رجلان أو رجل وامرأتان وغير ذلك من عقوبة الله تعالى أولاً آدمي وما يطلع عليه رجل غالباً كسكاح وطلاق ورجعة واسلام وردة وجرح وتعديل وموت واعسار وكالة ووصاية وشهادة على شهادة رجلان وما يختص بمعرفة النساء أولاً براه رجال غالباً كبكاره وولادة وحيض ورضاع وعيوب تحت الثياب يثبت بمسابقة وبأربع نسوة وما لا يثبت برجل وامرأتين لا يثبت برجل وعين ومائتة بمسابقة يثبت برجل وعين العين عيوب النساء ونحوها ولا يثبت شيء بأمرأتين وعين وانما يحلف المدعى بعد شهادة شاهده وتعديله ويذكر في حلفه صدق الشاهد فان ترك الحلف وطلب عين خصمه فله ذلك فان نكل فله أن يحلف عين الردي الاظهر ولو كان بيده أمة وولدها فقال رجل هذه مستولدتني علقت به هذا في ما تكي وحلف مع شاهد ثبت الاستيلاء بالنسب الولد وحريته في الاظهر ولو كان بيده غلام فقال رجل كان لي وأعتقته وحلف مع شاهد فالذهب انتزاعه ومصيره حر ولو ادعت ورثة

وتسختان احدهما ماله والاخرى بدقوان الحكم وإذا حكم فبان بمن لا تقبل شهادته أو خلاف نص أو إجماع أو قياس جلي بان أن لا حكم وقضاء رتب على أصل كاذب ينمذ ظاهراً ولو رأى ورقة فيها حكمه أو شهادته أو شهد شاهدان أنه حكم أو شهد بذالم يعمل به حتى يذكروه حلف على ماله به تعلق اعتماداً على خط نحو مورثه ان وثق بأمانته وله رواية الحديث بخط محفوظ * (فصل) نجب تسوية بين الخصمين في الاكرام كقيام ودخول واستماع وطلاقة وجه وجواب سلام ومجلس وله رفع مسلم وإذا حضراه سكت أو قال ليتكلم المدعى فإذا ادعى طالب خصمه بالجواب فان أقر فذاك أو انكر سكت أو قال للمدعى أنك حجة فان قال لي حجة وأريد حلفه مكن أولاً ثم أقامها قبلات وإذا ازدحم مدعون قدم بسبق علم فبقرة بدعوى وسن تقديم مسافرين مستوفزين ونسوة ان قلوا وحرم اتخاذ شهود لا يقبل غيرهم بل من علم حاله عمل بعلمه والا استزكا كان يكتب ما عير الشاهد والمشهود له وعليه وبه ويبعث به لكل من ترك ثم يشافه المبعوث بما عنده بالخط شهادة ويكفي أنه عدل وشروط المذكر كشاهد مع معرفته بجرح وتعديل وخبرة باطن من يعدله بحجة أو جوار أو معاملته ويجب ذكر سبب جرحه ويعتمد فيه معاينة أو سماعه أو استفاضة ويقدم على تعديل فان قال المعدل تاب من سببه فقدم ولا يكفي قول المدعى عليه هو عدل

* (باب القضاء على الغائب)

هو جاز في غير عقوبة الله ان كان للمدعى

(١٧ - منهاج) حجة ولم يقبل هو مقر والقاضي نصب مسخر يتكرو ويحب تحليفه بعد حجة ان الحق عليه يلزمه اذاؤه كالمو ادعى على نحو صبي ولو ادعى وكيل على غائب لم يحلف ولو حضر وقال ابرأني مو كان أمراً بالتسليم وله تحليفه انه لا يعلم ذلك وإذا حكم بمال له مال في عمله قضاء منه والا فان سأل المدعى انهاء الحال الى قاضي بلد الغائب أنها به شاهد عدلين بحكم أو بسماع حجة ويسمى ان لم يعد له والا فله ترك

تسميتها وسن كتاب به يذكر فيه ما عير الخصمين ونحوه ويشهد ان بما جرى ان أنكر الخصم فان قال ليس المكتوب اسمي حلف ان لم يعرف
أولست الخصم وثبت انه اسمه حكم عليه ان لم يكن ثم من يشركه فيه معاصر المدعى والافان مات أو أنكر بعث للكتاب ليطلب من الشهود
زيادة تمييز ويكتبها ولو شافه الحاكم في عمله (١٣٠) بحكمه قاضي امضاء في عمله وهو قضاة بعلمه والانهاء بحكم قضى مطلقا وبسماع حجة

يقبل فيما فوق مسافة عدوى وهي ما يرجع منها بكر الى محله يومه

* (فصل) * ادعى عينا غائبة عن البلد يؤمن اشتباها كبروان وعقار فاصبح بحجته وحكم به او كتب الى قاضي بلد العين ليسلمها للمدعى ويعتمد في عقار لم يشتر حدوده أولا يؤمن بالغ في وصف مثلي وذكر قبيلة متقوم وسمع الحجة فقط وكتب الى قاضي بلد العين بما قات به فيبعثها للكتاب مع المدعى بكفيل يبدنه ان لم تكن امة والافح أمين فان قات بعينها كتب ببراعة الكفيل أو عن المجلس فقط كلف احضار ما يسهل احضاره لتقوم الحجة بعينه ولو أنكر المدعى عليه العين حلف ثم للمدعى دعوى بداها فان نكل حلف المدعى أو أقام حجة كاف الاحضار وحس عليه فان ادعى تألفها حلف ولو غصبه عينا أو دفعها له لبيعهها فبمدها وشك اباقية أم لا فقال ادعى عليه كذا يلزمه رده ان بقي أو بدله ان تلف أو غنمه ان باعه سمعت واذا حضرت العين فثبت للمدعى فئونة الاحضار على خصمه والافهي ووثنة الرد عليه * (فصل) * الغائب الذي تسمع الحجة ويحكم عليه من فوق عدوى أو توارى أو تعزز ولو سمع حجة على غائب تقدم قبل الحكم لم تعدل بخبره ويمكنه من جرح ولو سمعها فانهزل فولي أعيد ولو استعدى على حاضر أضمره بدفع ختم فان امتنع بلاعذر فبمرتب لذلك فبأعوان الساطان ويبرزه أو غائب في غير عمله أو فيه وله ثم نائب أو فيه مصلح لم يحضره بل يسمع حجة ويكتب والا أحضره من عدوى ولا تحضر مخدرة وهي من لا يكثر خروجهما لحاجات * (كتاب القسمة) *

قد يقسم الشركاء أو حاكم ولو عنصوبهما

مالا ورثهم وأقاموا شاعدا وحلف معهم بعضهم أخذ نصيبه ولا يشارك فيه ويطل حق من لم يحلف بنكوله ان حضر وهو كامل فان كان غائبا أو صبيًا أو مجنونًا فالذهب أنه لا يقبض نصيبه فاذا زال عذره حلف وأخذ بغيره إعادة شهادة ولا تجوز شهادة على فعل كزنا وغصب واتلاف وولادة الابلا بصار وتقبل من أصم والاقوال كعقد شترط سمعها وبصار فائلا ولا يقبل أعمى الا أن يقر في أدنه فيتعلق به حتى يشهد عند قاض به على الصحيح ولو جهلها بصير ثم عي شهدان كان المشهود له وعليه معروف في الاسم والنسب ومن سمع قول شخص أو رأى فعله فان عرف عينه واسمه ونسبه شهد عليه في حضوره اشارة وعند غيبته وموته باسمه ونسبه فان جهلها لم يشهد عند موته وغيبته ولا يصح تحمل شهادة على متنبه اعتمادا على صوته فان عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز ويشهد عند الادعاء بما علم ولا يجوز التحمل عليها بتعريف عدل أو عدلين على الاشهر والعمل على خلافه ولو قامت بينة على عينه بحق فطالب المدعى التسجيل سجل القاضي بالحلية لا الاسم والنسب مالم يشتموا له الشهادة بالتسامع على نسب من أب وقبيلة وكذا أم في الأصح وموت على المذهب لا عتق وولاء ووقف ونكاح ومالك في الأصح (قلت) الأصح عند المحققين والاكثرين في الجميع الجواز والله أعلم ولم يشترط التسامع سمعاه من جمع يؤمن تواترهم على الكذب وقيل يكفي من عدلين ولا تجوز الشهادة على ملك بمجرد يد ولا يد وتصرف في مدة قصيرة وتجوز في طويلة في الأصح وشروطه تصرف ملاك من سكنى وهدم وبناء وبيع ورهن وتبني شهادة الاعسار على قرائن ومخائل الضرر والاضافة * (فصل) * تحمل الشهادة فرض كفاية في النكاح وكذا الاقرار والتصرف المالي وكتابة الصك في الأصح واذا لم يكن في القضية الا اثنان لزمهما الاداء فلو أدى واحد وامتنع الآخر وقال احلف معي صدى وان كان شهود فالاداء فرض كفاية فلو طلب من اثنين لزمهما في الأصح وان لم يكن الا واحد لزمه ان كان فيما ثبت بشاهد وبين والا فلا وقيل لا يلزم الاداء الا من تحمل قصدا لا اتفاقا ولوجوب الاداء شروط أن يدعى من مسافة العدوى وقيل دون مسافة قصر وأن يكون عدلا فان دعى ذوفسق يجمع عليه قبل أو مختلف فيه لم يجب وأن لا يكون معذورا بمرض ونحوه فان كان أشهد على شهادته أو بعث القاضي من يسميها

* (فصل) * تقبل الشهادة على الشهادة في غير عقوبة وفي عقوبة الا دعى على المذهب وتحملها بأن يستترع فيه فيقول أنا شاهد بكذا أو أشهدك أو أشهد على شهادتي أو يسمعه يشهد عند قاض أو يقول أشهد أن فلان على فلان الفاعن عن مبيع أو غيره وفيه ذواوجه ولا يكفي سماع قوله لفلان على فلان كذا أو أشهد بكذا أو عندى شهادة بكذا وليبين الفرع عند الاداء جهن التحمل فان لم يبين ووثق القاضي بعلمه فلا بأس ولا يصح التحمل على شهادة مردود الشهادة ولا تحمل النسوة فان مات الاصل أو غاب أو مرض لم يمنع شهادة الفرع وان حدث ردة أو فسق أو عداوة منعت وجنونه كونه على الصحيح ولو تحمل فرع فاسق أو عبد فأدى وهو كامل قبلت ويكفي شهادة اثنين على الشاهدين وفي قول بشرط لكل رجل أو امرأة اثنان وشروط قبولها تعذر أو تعسر الاصيل بموت أو عي أو مرض يشق حضوره أو

وشروط منصوبه أهليته للشهادات وعلمه بقسمة وكذا تعدده لتقويم أو جعله حاكم فيه وأجرته من بيت المال فعلية
الشركاء فان أكثر وأقسامهم وعين كل قدر الزمة والافلا حجة على قدر الحصص المأخوذة ثم ما عظم ضرر قسمته ان بطلت فبطلت بالكلية كجوهرة
وثوب نفيسين منهم الحاكم والالم عنهم ولم يجزهم كسيف يكسر وكحمام وطاحونة صغيرين ولو كان له عشر دار لا يصلح للسكنى والباقي لا آخر

أجبر بطالب الآخر لا عكسه وما لا يعظم ضرره قسمته أنواع (أحدها) بالأجزاء كمثل ودار متفقة الأبدية وأرض مشبهة بالأجزاء فيجبر الممتنع فيجزأ ما يقسم بعدد الانصباء ان استوت ويكتب في كل رقعة اسم شريك أو جزء مميز وتدرج في بنادق مستوية ثم يخرج من لم يحضرهما رقعة على الجزء الأول ان كتب الاسماء أو على اسم زيدان كتب الأجزاء فان اختلفت (١٣١) كنصف وثلاث وسدس جزئ على أقلها ويكتب

تفريق حصة واحد (الثاني) بالتعويل كأرض تختلف قيمة أجزائها ويجبر عليها فيها وفي منقولات نوع وفي نحو ذلك كتن صغار متلاصة أعياناً ان زالت الشركة (الثالث) بالرد كان يكون بأحد الجانبين نحو بئر لا يمكن قسمته فيرد أخذ هذه قسماً قيمته ولا اجبار فيه وشرط لما قسم براض رضابعد قرعة كرضية ناهية والأول افراز وغيره بيع ولو ثبت بحجة غامضة أو حيف في قسمة اجبار أو قسمة تراض وهي بالأجزاء نقضت وان لم يثبت فله تخالف شريكه ولو استحق بعض مقسوم معيناً وليس سواء بطلت والابطال فيه

* (كتاب الشهادات)

المشاهد حرم كاف ذومروعة يقظ ناطق غير مجبور بسفه ومتهم عدل بان لم يأت كبرة ولم يصر على صغيرة أو غلبت طاعانه كالعبد يرد وبشـ طرئ ان شرط مال والا كره كغناء بلا آله واستماعه لاحد ادعاء ودفع ولو يجلاجل واستماعها وكاستعمال آله مطربة كطنبور وود وصنج ورمز مار عراقى وبراغ وكوبة وهي طبل طويل ضيق الوسط واستماعها الارقص الابقس ولا انشاء شعر وانشاده واستماعه الا بفتحش أو تشـ ييب بعين من أمر دأ أو امرأة غير حامله والمروءة توفى الادناس عرفاً بقطها أكل وشرب وكشف رأس ولبس فقيه قباء أو قلنسوة حيث لا يعتاد وقبلة حليـ له بحضرة الناس واكثر ما يضل أولعب شطرنج أو غناء أو استماعه أو رقص وحرفة دينيه كحجهم وكنس ودبغ ممن لا تليق به والهمة جرنفع أو دفع ضرر فرد لرقيةـه وغريم له مات أو جرح بفلس وبما هو محل نصرته وبراءة مضمونة ومن غرماء مجبور

غيبه لمسافة عدوى وقيل قصر وأن يسمى الاصول ولا يشترط أن يزكهم الفروع فان زكهم قبل ولو شهدوا على شهادة عدلين أو عدول ولم يسموهم لم يجز * (فصل) * رجوعان الشهادة قبل الحكم امتنع أو بعده وقبل استيفاء مال استوفى أو عقوبة فلا أو بعده لم ينقض فان كان المستوفى قصاصاً أو قتل ردة أو رجماً أو زناً أو جلد أو مات وقالوا تعمدنا فعليه م قصاص أو دية مغاظة وعلى القاضى قصاص ان قال تعمدت وان رجع هو وهم فعلى الجميع قصاص ان قالوا تعمدنا فان قالوا خطأ نأف عليه نصف دية وعليهم نصف ولو رجع مترك فالاصح انه يضمن أوولى وحده فعليه قصاص أو دية أو مع الشهود فكذلك وقيل هو وهم شركاء ولو شهدا بطلاق بائن أو رضاع أو لعان و فرق القاضى فرجعا دام الفراق وعليهم م مهر مثل وفي قول نصه ان كان قبل وطء ولو شهدا بطلاق و فرق فرجعا قامت بينة انه كان بينهما مازضاع فلا غرم ولو رجع شهود مال غرموا فى الاظهر ومتى رجعوا كاهم وزع عليهم م الغرم أو بعضهم وبقى نصاب فلا غرم وقيل يغرم قسطه وان نقص النصاب ولم يزد الشـ هو د عليه فقسط وان زاد فقسط من النصاب وقيل من العدد وان شهد رجل وامراً أن فعله نصف وهما نصف أو وأربع في رضاع فعليه ثلث وهن ثلثان فان رجع هو أو ثنتان فلا غرم فى الاصح وان شهد هو وأربع بمال فقيل كرضاع والاصح هو نصف وهن نصف سواء رجعن معه أو وحدهن وان رجع ثنتان فالاصح لا غرم وأن شهودا حصان أو صفة مع شهود تعلق طلاق وعق لا يغرمون * (كتاب الدعوى والبيّنات)

تشرط الدعوى عند قاض فى عقوبة كقصاص وقذف وان استحق عيناً فله أخذها ان لم يخف فتنة والا وجب الرفع الى قاض أو ديناً على غير ممتنع من الاداء طال به ولا يحل أخذ ثمنه أو على منكر ولا بينة أخذ جنس حقه من ماله وكذا غير جنسه ان فقد على المذهب أو على مقرر ممتنع أو منكر وله بينة فكذلك وقيل يجب الرفع الى قاض واذا جاز الاخذ فله كسر باب ونقب جدار لا يصل المال الا به ثم المأخوذ من جنسه يتلأكمه ومن غيره يبيعه وقيل يجب رفعه الى قاض يبيعه والمأخوذ مضمون عليه فى الاصح فيضمنه ان تلف قبل تملكه ويبيعه ولا يأخذ فوق حقه ان أمكن الاقتصار وله أخذ مال غريم غريمه والاظهر أن المدعى من يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه من يوافقه فاذا أسـ لم زوجان قبل وطء فقال أسلمنا ما قاله كاح باق وقالت مرتباً فهو مدعى ومتى ادعى نقد الشـ شرط بيان جنس ونوع وقد روي صحة وتكسر ان اختلفت بهـ ما قيمته أو عينات تضبط كحيوان وصفها بصلة السـ لم وقيل يجب معها ذكر القيمة فان تلفت وهى م مقومة وجب ذكر القيمة أو نـ كالحالم يكفى الاطلاق على الاصح بل يقول نكحتنا بولي مرشد وشاهدى عدل ورضاها ان كان يشـ شرط فان كانت أمة فالاصح وجوب ذكر العجز عن طول وخوف عنت أو عدا ما ليا كبيع وهبة كفى الاطلاق فى الاصح ومن قامت عليه بينة ليس له تخليف المدعى فان ادعى أداء أو ابراء أو شراء عين أو هبتها أو قباضها حلفه على نفيه وكذا لو ادعى علمه بفسق شاهده أو كذبه فى الاصح واذا استهل ليا تى بدافع أمهل ثلاثة أيام ولو ادعى رق بالغ فقال أنا حر فالقول قوله أو رق صغير ليس فى يده لم يقبل الا ببينة أو فى يده حكم له به ان

فليس بفسق شهود دين آخر وابعضه لا عليه ولا على أبيه بطلاق ضرة أمة أو قذفها ولا لزوجه وأخيه وصديقه ولو شهد لمن لا تقبل له وغيره قبلت لغيره أو شهدا ثنان لاثنين بوصية من تركه قسمها لهما بوصية منها قبلتا ولا تقبل من عدو شخص عليه وهو من يحزن بفرجه وعكسه وتقبل على عدو دين ككافر ومبتدع ومن مبتدع لا نمكفره لاداعية ولا خطا بى مثله ان لم يذ كبر ما ينفى الاحتمال ولا مبادر الا فى شهادة حسبة فى حق لله أو

ماله فيه حق . مؤكدا كمالا في وعق ونسب وعقود وبقائه عدة وانقضائها وتقبل شهادة معادة بعد زوال ريق أو صبا أو كظم ظاهرا أو بدار لسيادة أو عداوة أو فسق وانما يقبل غيرهما من فاسق أو خاتم مروءة بعد توبته وهي ندم باقلاع وعزم أن لا يعود وخروج عن ظلامة آدمي وقول في نقول كقوله قذفي باطل وأنا نادى ولا أعود (١٣٢) واستبراه سنة في فعله وشهادة زور وقذف ايذاء * (فصل) * لا يكفي لغير هلال

رمضان شاهد وشرط انحر زنا أربعة وثمانين ومائة
وما قصد به مال كبير واثقاله ونحوه رجلا
أو رجلا وامرأتان وغير ذلك من عقوبة
وما يظهر لرجال غالبا ككساح وطلاق
واقترار بنحو زنا وموت ووكالة ووصاية
وشهادة على شهادة رجلا ومالا يروونه غالبا
كبكارة وولادة وحيض ورضاع وعيب امرأة
تحت ثوبها يثبت بمن مروءة أربع ولا يثبت
برجل وعين الامال أو ما قصد به مال ولا
يثبت شئ تامر أو ينهى ويذكر في حلفه
صدق شاهده وانما يحلف بعد شهادته
وتعد يده وله ترك حلفه وتحليف خصمه
فان نكل فله أن يحلف عين الرد ولو قال لمن
بيده أمة وولدها هذه مستولدي عاقت بذاتي
ملكى مني وحلف مع شاهد ثبت الا يلاذ
لانسب الولد وحريته أو غلام كان لي
واعتقته وحلف مع شاهد انتزعه وصار
حر أو لولد أو امالا لمورثهم وأقاموا شهادا
وحلف بعضهم ان فرد بنصيبه وبطل حق
كامل حضر ونكل وغيره اذا زال عذره
حلف وأخذ نصيبه بلا عداوة وشهادة
لشهادة بفعل كزنا ابصار فيقبل أصم ويقول
كم قد هو وسمع فلا يقبل أصم وأعمى الآن
يقرفي أذنه فيمسكه حتى يشهد أو يكون عمه
بعد تحمله والمشهود له وعليه معروف في
الاسم والنسب ومن سمع قول شخص أو
رأى فعله وعرفه باسمه ونسبه شهد به ما ان
غاب أو مات والافشارة كالأول يعرف به ما
ومات ولم يدفن ولا يصح تحمل شهادة على
منتهية اعتمادا على صوته فان عرفها بعينها
أو باسم ونسب جاز وأدى بما علم لا بتعريف
عدل أو عدلين والعمل بخلافه ولو ثبت على
عينه حق سجيل القاضي بحلية لا باسم
ونسب لم يثبت له بالامعاء شهادة بنسب

لم يعرف استنادها الى التقاط فلوا أنكر الصغير وهو مميز فأنكاره لغو وقيل كالبالغ ولا تسمع
دعوى دينه أو رجل في الأصح * (فصل) * أصم المدعى عليه على السكوت عن جواب الدعوى
جمل كمنكرنا كل فان ادعى عشرة فقال لا تلزمني العشرة لم يكف حتى يقول ولا بهضها وكذا
يحلف فان حلف على نفي العشرة واقصر عليه فبنا كل فيحلف المدعى على استحقاق دون عشرة
بجزء ويأخذه وإذا ادعى مالا مضافا الى سبب كافتراضك كذا كفاه في الجواب لا تستحق على
شياء أو شفعة كفاه لا تستحق على شياء أو لا تستحق تسلم الشقص ويحلف على حسب جوابه
هذان فان أجاب بنفي السبب المذكور حلف عليه وقيل له حلف بالنفي في المطلق ولو كان بيده
مرهون أو مكرى وأداه مال ككفاه لا يلزمه تسليمه فلوا دترف بالملك وادعى الرهن والاجارة
فالصحيح أنه لا يقبل الا بيينة فان عجز عنها وخاف أو لان اعترف بالملك بحده الرهن والاجارة
فخيلته أن يقول ان ادعيت ملكا مطلقا فلا يلزمه تسليم وان ادعيت مرهونا فاذكره
لا تجيب واذا ادعى عليه عينا فقال ليس هي لي أو هي لرجل لا أعرفه أو لابي الطفل أو وقف
على الفقرة أو مسجد كذا فالأصح أنه لا تنصرف الخصومة ولا يترع منه بل يحلفه
المدعى أنه لا يلزمه التسليم ان لم تكن بيينة وان أقر به لمعين حاضر يمكن تخصمه وتحليفه
سئل فان صدقه صارت الخصومة معه وان كذبه ترك في يد المقر وقيل بسلم الى المدعى
وقيل يحفظه الحاكم لظهور مال وان أقر به الغائب فالأصح انصراف الخصومة عنه
ويوقف الامر حتى يقدم الغائب فان كان للمدعى بيينة قضى بها وهو قضاء على غائب فيحلف
معه وقيل على حاضر ومقابل اقرا عبد به كعقوبة فالدعوى عليه وعليه الجواب ومالا
كأرض فعلى السيد * (فصل) * تعلظ بين مدع ومدعى عليه فيما ليس بمال ولا يقصد
به مال وفي مال يبلغ نصاب زكاة وسبق بيان التغليظ في الامان ويحلف على البت في فعله وكذا
فعل غيره ان كان اثباتا وان كان نفيا فعلى نفي العلم ولو ادعى دين المورثه فقال أبرأني حلف على
نفي العلم بالبراءة ولو قال جني عبدك على بما يوجب كذا فالأصح حلفه على البت (قات) ولو قال
جنت به ميتك حلف على البت قطعا والله أعلم ويجوز البت بظن مؤكدي عهده أو خطأه
وتعتبر بيينة القاضي المستحلف ولو روى أو تأول خلافها أو امتثنى بحيث لا يسمع القاضي لم يدفع
ايم اليمين الفاجرة ومن توجهت عليه عين لو أقر بطالبه الزمه أن ينكر حلف ولا يحلف قاض
على تركه الظلم في حكمه ولا شاهد أنه لم يكذب ولو قال مدعى عليه أنا صبي لم يحلف ووقف حتى
يبالغ واليمين تفيد قطع الخصومة في الحال لا براءة فلو حلفه ثم أقام بيينة حكمه بها ولو قال المدعى
عليه قد حلفني مرة فلجواب أنه لم يحلفني مكن في الأصح واذا نكل حلف المدعى وقضى له ولا
يقضى بنكوله والنكول أن يقول أنا أنا كل أو يقول له القاضي احلف فيقول لا أحلف فان
سكت حكم القاضي بنكوله وقوله للمدعى احلف حكم بنكوله واليمين المردودة في قول كبينة
وفي الاظهر كاقرار المدعى عليه فلو أقام المدعى عليه بعد هابينة بأداء أو ابراهم تسمع فان لم يحلف
المدعى ولم يعمل بشئ سقط حقه من اليمين وليس له مطالبة الخصم وان عمل باقامة بيينة
أو مراجعة حساب أمهل ثلاثة أيام وقيل أبدا وان استعمل المدعى عليه حين استخاف لينظر

وموت وعق وولاء ووقف ونكاح بتسامع من جمع يؤمن كذبهم ويألفه أو يبد وتصرف تصرف ملاء مدة طويلة
عرفا أو باستصحاب * (فصل) * تحمل الشهادة وكفاية وكذا الاداء ان كانوا جمعا لوطالب من واحد أو اثنين أو لم يكن
الا هما أو واحد والحق يثبت به وبين فرض من وانما يجب ان ادعى من مسافة عدوى ولم يجمع على فسقه ولا عذره من نحو مرض

والمعذور يشهد على شهادته أو يثبت القاضى من يسميها * (فصل) * تقبل شهادة على شهادة مقبول في غير عقوبة بئنه واحصان ونحوها بأن يستترع به فيقول أنا شاهد بكذا وأشهدك أو أشهد على شهادتي أو يسميها يشهد عند حاكم أو يبين سببها كشهد أن فلان على فلان ألفا قرضا وليبين الفرع عند الادعاء جهة التحمل إلا أن يثق الحاكم بعلمه ولو (١٣٣) حدث بالأصل عداوة أو فسق لم يشهد فرع وصرح أداء

كامل فحمله ناقصا ويكفي فرعان لأصلين بشرط قبولهما موت أصل أو عذره بعذر جمعة أو غيبة فوق عدوى وأن يسميها فرع وله تركيته * (فصل) * رجوعا عن الشهادة قبل الحكم امتنع أو بعده لم ينقض ولا تستوفي عقوبة فإن كانت استوفيت بقطع أو قتل أو جلد ومات وقالوا تعمدنا وعلمنا أنه يستوفي منه بقولنا لمهم قودان جهل الولي تعمدهم كترك وقاض فلورجع هو وهم فاقود والدية مناصفة أو ولي ولومعهم فعايه دونهم ولوشهدوا بينونة وقرق القاضى فرجعوا الزمهم هم مهر مثل ولو قبل وطء إلا أن ثبت أن لا نكاح ولورجع شهد مال غرموا موزع عليهم أو بعضهم وبقي نصاب فلا أدونه فقسط منه وعلى امرأتين مع رجل نصف وعليه مع أربع في نحو وضاع ثلث فان رجع هو أو ثلثان فلا غرم وفي مال نصف فان رجع ثلثان فلا غرم كالأربع مع شهدوا حصان أو صفقة * (كتاب الدعوى والبيانات) * المدعى من خالف قوله الظاهر والمدعى عليه من وافقه فلو قال قبل وطء أسلمنا معا وقالت مرتبافهم مدع وشرط في غيره عين ودين دعوى عند حاكم وان استحق عينافكذا ان خشي بأخذها ضررا أو دينافعلى غيره ممنوع طالبه أو ممنوع أخذ فجنس حقه فيما يملكه ثم غيره فيبيعه حيث لا حجة فله فعل ما لا يصل للمال إلا به والمأخوذ مضمون ان تلف قبل غايكه ولا يأخذ فوق حقه ان أمكن وله أخذ مال غريم غيره متى ادعى نقدا أو دينافوجب ذكرك جنس ونوع وقدر وصلة تؤثر أو عينافتنضبطا وصطلها بصفة سلم فان تلفت متقومة ذكرك قيمة أو عقد ماليا وصفة بصفة أو نكاحافكذا مع نكحتها بولي

حسابه لم يهل وقيل ثلاثة ولو استهل في ابتداء الجواب أمهل الى آخر المجلس ومن طوابر كاة فادعى دفعها الى ساع آخر أو غلما خارجا وألزمناه اليمين فنشكل وتعذر رد اليمين فالأصح أنهم اتوا خدمه ولو ادعى ولي صبي ديناله فانكرونا شكل لم يحلف الولي وقيل يحلف وقيل ان ادعى مباشرة سببه حلف * (فصل) * ادعى عينا في يد ثالث وأقام كل منهما بيينة سعة فادعى قول تسعة ملان ففي قول تقسم وقول يقرع وقول توقف حتى تبين أو يصطالحا ولو كنت في يدهما وأقاما بينتين بقيت كما كانت ولو كانت يده فقام غريمه بيينة وهو بيينة قدم صاحب اليد ولا تسمع بيئته إلا بعد بيينة المدعى ولو أزيلت يده بيينة ثم أقام بيينة بملكه مسند الى ما قبل إزالة يده واعتذر بغيبة شهوده سمعت وقدمت وقيل لا ولو قال الخارج هو ملكى اشتريته منك فقال بل ملكى وأقاما بينتين قدم الخارج ومن أقرافه يبره بشئ ثم ادعاه لم تسمع إلا أن يذكر انتقالا ومن أخذ منه مال بيينة ثم ادعاه لم يشترط ذكر الانتقال في الأصح والمذهب أن زيادة عدد شهود أحدهما لا ترجح وكذا لو كان لأحدهما رجلان وللآخر رجل وامرأتان فان كان للآخر شاهد ويمين رجح الشاهدان في الاظهر ولوشهدت لأحدهما بملك من سنة وللآخر من أكثر فالأظهر ترجح الاكثر وأصحاب الجرة والزيادة الحادثة من يومئذ ولو أطلقت بيينة وأرخت بيينة فالذهب أنهم ما سواؤه لو كان لصاحب متأخرة التار يخيد قدم وانهم لوشهدت بملكه أمس ولم تتعرض للحال لم تسمع حتى يقولوا ولم يزل ملكه أولاده لم يزيله وتجاوز الشهادة بملكه الآن استصحبنا السابق من ارث وشراء وغيرهما ولوشهدت باقراره أمس بالملك له استديم ولو أقامها بملك دابة أو شجرة لم يستحق ثمره وجودة ولا ولداه ففصلوا يستحق حلالا في الأصح ولو اشترى شيافأخذ منه بحجة مطلقة رجوع على بانه بالثمن وقيل لا إلا اذا ادعى في ملك سابق على الشراء ولو ادعى ملكا مطلقا فشهدوا له مع سببه لم يضر وان ذكر سببها وهم سببها آخر ضرر * (فصل) * قال آجر ذلك البيت بعشرة فقال بل جميع الدار بالعشرة وأقاما بينتين تعارضتا وفي قول يقدم المستأجر ولو ادعى شيافأيد ثالث وأقام كل منهما بيينة أنه اشتراه ووزن له ثمنه فان اختلف تار يخ حكم للاسبق والا تعارضتا ولو قال كل منهما بملكه بكذا وأقاما هما فان اتحد تار يخهما تعارضتا وان اختلفا لزمه الثمنان وكذا ان أطلقا أو أحدهما في الأصح ولومات عن ابنين مسلم لم ونصراني فقال كل منهما مات على ديني فان عرف أنه كان نصرانيا صدق النصراني فان أقاما بيئتين مطالقتين قدم المسلم وان قيدت ان آخر كلامه اسلام وعكسته الاخرى تعارضتا وان لم يعرف دينه وأقام كل بيينة أنه مات على دينه تعارضتا ولومات نصراني عن ابنين مسلم ونصراني فقال المسلم أسلمت بعد موته فالمراث بيننا فقال النصراني بل قبله صدق المسلم بيمينه وان أقاماهما قدم النصراني فلو اتفقا على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الاب في شعبان وقال النصراني في شوال صدق النصراني وتقدم بيينة المسلم على بيئته ولومات عن أبوين كافرين وابنين مسلمين فقال كل مات على دينه صدق الابوان باليمين وفي قول توقف حتى يبين أو يصطالحا ولوشهدت أنه اعتق في مرض موته سالما وأخرى غائما وكل واحد ثالث ماله فان اختلف تار يخ قدم الاسبق وان اتحد أقرع وان أطلقا قائل يقرع وقيل في قول

وشاهد بن عدول ورضاها ان شرط ويزيد فبين بهارق بجرا عن تصليح اتمتع وخوف زنا ولا يمين على من أقام بيينة إلا ان ادعى خصمه مسقطا فيحلف على نفيه واذا استهل لبأى بدافع أمهل ثلاثة ولو ادعى رق غير صبي ومجنون فقال أنا حرالة حلف أو رقهما أو يسايد لم يصدق الا بحجة أو يبيده وجهل لقطه ما حلف وانكارهما الغور لا تسمع دعوى بموجبل * (فصل) * أصمر على سكونه عن جواب الدعوى فسكا كل

فان ادعى عشرة لم يكف لا يلزمي حتى يقول ولا بعضهم او كذا يحلف فان حلف على نفيها فقط فذا كل عباد ونها في حلف المدعى على استحقاقه أو شفعه أو مالا مضافا لسبب كاقترضتك كفي لا تستحق على شيأ أولا يلزمي تسليم شي وحلف كما أجاب أو مرهونا أو مؤجرا بيد خصمه كفاء لا يلزمي تسليمه أو ان ادعت ما كاملا فلا يلزمي تسليمه (١٣٤) أو مرهونا أو مؤجرا فاذا كره لا يجب فان أقر بالملك وادعى رهنا أو اجارة كلف

بينه أو عينا فقال ليست لي أو أضافها لمن
تعهذ بخصاصته لم تنزع ولا تنصرف
الخصومة بل يخلف أنه لا يلزم تسليم أو يقيم
المدعى بينه وإن أقربهم الحاضر وصدقه
صارت الخصومة معه أو لغائب انصرفت
فإن أقام المدعى بينه ف قضاء على غائب والا
وقف الأمر إلى قدومه وما قبل اقرار رقيق
به كعقوبة والدعوى والجواب عليه ومالا
كأرش فعلى السيد * (فصل) * سن
تغليظ عين لا في نجس أو مال لم يبلغ نصاب
زكاة نقد ولم يره قاض بما في العمان من
زمان ومكان وزيادة أسماء وصفات
ويخلف على البت لا في نفي مطلقا فعلى
لا ينسب له فعليه أو على نفي العلم ويعتبرنية
الحاكم فلا يدفع اثم اليه بين الفاحشة نحو
قوريه ومن طلب منه عين على ما لو أقرب
لزمه حلف ولا يخلف قاض على تركه ظاهرا
في حكمه ولا شاهداً أنه لم يكذب ولا مدعى
صا بل يهمل حتى يبلغ الا كافرا أثبت وقال
تجملته واليمين تقطع الخصومة حالا لا الحق
فتسمع بينه المدعى بعد ولو قال الخصم - لمفنى
فيخلف أنه لم يخافنى مكن * (فصل) *
نكل ~~نكل~~ أن قال بعد قول القاضى
احلف لا أو أمانا كل أو سكت بعد ذلك
لحكم بذكره أو قال للمدعى احلف - حلف
المدعى وقضى له لا بذكره وبين الرد كافر
الخصم فلا تسمع بعد دهاجة بسقط فإن لم
يخاف المدعى سقط حقه وتسمع حجة فان
أبدي عذرا كاقامة حجة أمهل ثلاثة ولا يهمل
منه لذلك حين يستخلف الأرض المدعى
وان استهمل في ابتداء الجواب لذلك أمهل
إلى آخر المجلس ان شاء ومن طواب بجزية
فادعى مسقطا فان وافقت الظاهر حلف
والاطواب بها أو تركه فادعى لم يطالب بها

يعتق من كل نصفه (ذات) المذهب يعتق من كل نصفه والله أعلم ولوشهد أجنبيان أنه أوصى
بعتق سالم وهو ثلثه ووارثان حائران أنه رجع عن ذلك ووصى بعتق غانم وهو ثلثه ثبتت لغانم
فان كان الوارثان فاسقين لم يثبت الرجوع فبعتق سالم ومن غانم ثلث ماله بعد سالم
(فصل) شرط القائف مسلم عدل مجرب والاصح اشتراط حرد كرا عدد ولا كونه مدجيا
فاذا ادعى بما يجبه ولا عرض عليه وكذا لو اشترى كافى وطء فولدت ممكلا منهما وتناسوا بآن وطئا
بشبهة أو مشتركة لهما ووطئ زوجته وطاق فوطئها آخر بشبهة أو نكاح فاسد أو أمته
فباعها فوطئها المشتري ولم يستبرئ واحد منهما وكذا لو وطئ منسكوة في الاصح فاذا ولدت لما
بين ستة أشهر وأربع سنين من وطئها وادعى عليه عرض عليه فان تخلل بين وطئها ما حيضة
فلا ثباني الا أن يكون الاول زوجا في نكاح صحيح وسواء فيهما اتفاقا اسلاما وحرية أم لا
(كتاب العتق) انما يصح من مطلق التصرف ويصح تعليقه واصله الى حرة فبعتق
كاه وصر بعه تحريرا واعتاق وكذا في رقبة في الاصح ولا يحتاج الى نية ويحتاج اليها كفايته
وهي لا ملك الى عاينك لاسلطان لاسبيل لخدمة أنت سائبة أنت مولاي وكذا كل صريح أو
كتابة للطلاق وقوله ابعدا أنت حرة ولامة أنت حر صريح ولو قال عتقتك اليك أو خبرتكم ونوى
تفويض العتق اليه فأعتق نفسه في المجلس عتق أو أعتقتك على ألف أو أنت حر على ألف
فقبل أو قال له العبد أعتقني على ألف فأجابه عتق في الحال ولزمه ألف ولو قال بعتك نفسك
بالف فقال اشتريت فالمذهب صحة البيع ويعتق في الحال وعليه الألف والولاء لسيده ولو قال
لحامل أعتقتك أو أعتقتك دون ذلك عتقا ولو أعتقه عتق دونها ولو كان لرجل والجل لا آخر
لم يعتق أحدهما بعتق الآخر وإذا كان بينهما عتق أحدهما كله أو نصيبه عتق نصيبه
فان كان معسرا بقي الباقي لشريكه والاسرى اليه أو الى ما يسره وعليه قيمة ذلك يوم الاعتاق
وتقع السراية بنفس الاعتاق وفي قول بأداء القيمة وقول ان دفعها بان أنها بالاعتاق
واستيلاد أحد الشريكين الموسر يسرى وعليه قيمة نصيب شريكه وحصته من مهر مثل
وتجري الاقوال في وقت حصول السراية فعلى الاول والثالث لا تجب قيمة حصته من الولد ولا
يسرى تدبير ولا يمنع السراية دين مستغرق في الاظهر ولو قال لشريكه الموسر أعتقت نصيبك
فليك قيمة نصيبى فأنكر صدق بيمينه فلا يعتق نصيبه ويعتق نصيب المدعى باقراره ان قلنا
يسرى بالاعتاق ولا يسرى الى نصيب المنكر ولو قال لشريكه ان أعتقت نصيبك فنصيبى حر
بعد نصيبك فأعتق الشريك وهو موسر يسرى الى نصيب الاول ان قلنا السراية بالاعتاق وعليه
قيمته ولو قال فنصيبى حرقه فاعتق الشريك فان كان المعلق معسرا عتق نصيب كل عنده
والولاء لهما وكذا ان كان موسرا أو بطلنا الدور والا فلا يعتق شيء ولو كان عبد لرجل نصفه
ولا آخر ثلثه ولا آخر سدسه فأعتق الآخر ان نصيبهما معا فالقيمة عليهما نصطان على المذهب
وشرط السراية اعتاقه باختياره فلو ورث بعض ولده لم يسر والمريض معسر الا في ثلث ماله
والميت معسر ولو أوصى بعتق نصيبه لم يسر *(فصل)* اذا ملك أهل تبرع أصله
أو فرعه عتق ولا يشتري لطفل قريبه ولو وهب له أو وصى له فان كان كاسبا فعلى الولي قبوله

ولو ادعى ولي صبي أو مجنون - قاله - فأنا نكرونا - كل لم يختلف الولي * (فصل) * ادعى كل منهما شيئا وأقام بيئته به وهو بيد ويعتق ثالث سقطنا أو بيدهما أو لا بيد أحده فهو لهما أو بيد أحدهما رجحت بيئته أن أقامها بعد بيئته الخارج ولو أزيلت بيده بيئته وأسندت بيئته إلى ما قبل إزالة بيده واعتذر بغيرتها لكن لو قال الخارج هو ملكي اشتريته منك فقال بل ملكي رجح الخارج فلو أزيلت بيده باقرار لم تسمع دعواه بغير

ذكر انتقال ويرجح شاهدان على شاهد مع عين لا يورثه يهود ولا برجلين على رجل وامرأتين ولا بمورثة على مطلقة ويرجح بتار يخ سابق
واصله أجرة زيادة حادثة من يومئذ ولو شهدت بملكه أمس لم تسمع حتى تقول ولم ير ملكه أو لا تعلم من يملكه أو نوبن سبيه ولو أقام حجة مطلقة
بملك دابة أو شجرة لم يستحق ولدا وثمره ظاهرة ولو اشترى شيئا فأخذ منه بحجة (١٣٥) غير ان راولو مطلقة رجوع على بائعه بالثمن ولو ادعى

ملكه كما طلقا فشهدت له مع سبيه لم يضره وان
ذكر سببا وهي آخره * (فصل) *
اختلفا في قدره كترى أو ادعى كل على ثالث
بيده شي أنه اشتراه منه وسلمه عنه وأقام بيعة
فان اختلف تاريخهما احكم للاسبق والا
سقطتا أو أنه باعه له وأقامها سقطتا ان لم
يمكن جميع والالزمه الثمنان ولومات عن ابنين
مسلم ونصراني فقال كل مات على ديني فان
عرفت نصرانيته حلف النصراني فان أقام
كل بيعة معلقة قدم المسلم وان قيمت بآن
آخر كلامه نصرانيته حلف النصراني أو
جهل دينه ولكل بيعة ولا بيعة حلفا ولو
مات نصراني عنهم فقال المسلم أسلمت بعد
موته والنصراني قبله حلف المسلم وتقدم
بيعة النصراني أو قال المسلم مات قبل اسلامي
والنصراني بعده واتفقا على وقت الاسلام
فحكسه ولومات عن أبوين كافرين وابنين
مسلمين فقال كل مات على دينه حلف
الأبوان ولو شهدت أنه اعتق في مرض موته
سالم أو آخر غائما وكل ثلث ماله فان اختلف
تاريخ قدم الاسبق أو اتحد أقرع والاعتق
من كل نصفه أو شهد أجنيبان أنه وصى
بعق سالم ووارثان أنه رجوع ووصى بعق غانم
وكل ثلثه تعين غانم فان كانا حائزين فاسقين
فسالم وثلثا غانم * (فصل) * شرط القائف
أهلية الشهادات وتجربة فاذا ادعى ابوان لم
يتفقا اسلاما وحرية مجهولا أو ولد
موطأ ثم ما وأمكن كونه من كل كان
وطئا امرأه بشبهة أو أحدهما زوجة الآخر
بشبهة وولده لما بين ستة أشهر وأربع
سنين من وطئهما عرض عليه فان تحلل
حبضة فلثاني الا أن يكون الاول زوجاني
نكاح صحيح * (كتاب الاعناق) *
أركاه عتيق وصيغة ومعتق وشرط فيه

ويعتق وينفق من كسبه والا فان كان الصبي معسرا وجب القبول ونفقة في بيت المال أو
موسرا حرم ولومالك في مرض موته قريبه بلا عوض عتق من ثلثه وفيه من رأس المال أو
بعوض بلا محاباة فن ثلثه ولا يرث فان كان عليه دين فقبل لا يصح الشراء والاصح صحة ولا يعتق
بل يباع للدين أو بمحاباة فقدرها كهيبة والباقى من الثلث ولو وهب لعبد بعض قريب سيده
فقبل وقبلنا يستقل به عتق وسرى وعلى سيده قيمة باقية * (فصل) * اعتق في مرض موته عبدا
لا يملك غيره عتق ثلثه فان كان عليه دين مستغرق لم يعتق شي منه ولو اعتق ثلاثة لآلئك غيرهم
قيمهم سواء عتق أحدهم بقرعة وكذا لو قال أعتقت ثلثكم أو ثلثكم حر ولو قال أعتقت ثلث
كل عبدا أقرع وقيل يعتق من كل ثلثه والقرعة أن يؤخذ ثلاث رقاع متساوية يكتب في ثنتين
رق وفي واحدة عتق وتدرج في بنادق كما سبق وتخرج واحدة باسم أحدهم فان خرج العتق
عتق ورق الا آخران أو الرق رق وأخرجت أخرى باسم آخر ويجوز أن يكتب أسماءهم ثم تخرج
رقعة على الحربة فمن خرج اسمه عتق ورقا وان كانوا ثلاثة قيمة واحدة مائة وآخر مائتان
وآخر ثلثمائة أقرع بينهم ورق وسهم عتق فان خرج العتق لذى المائتين عتق ورقا ولثالث
عتق ثلثه أو الاول عتق ثم يقرع بين الآخرين بينهم ورق وسهم عتق فمن خرج ثم منه
الثلث وان كانوا فوق ثلاثة وأمكن توزيعهم بالعدد والقيمة كسنة قيمتهم سواء جعلوا اثنين
اثنين أو بالقيمة دون العدد كسنة قيمة أحدهم مائة وقيمة اثنين مائة وثلاثة مائة جعل الاول
جزأ والاثنين جزأ والثلاثة جزأ وان تعذر بالقيمة كأربعة قيمتهم سواء ففي قول يجوزون ثلاثة
أجزاء واحد وواحد واثنتان فان خرج العتق لواحد عتق ثم أقرع لثنتين الثلث الاول والثين ورق
الا آخران ثم أقرع بينهما فبعث من خرج له العتق وثلث الا آخر وفي قول يكتب اسم كل عبد
في رقعة فيعتق من خرج أو لا وثلث الثاني (قلت) أظهرهما الاول والله أعلم والقولان في
استحباب وقيل لا يجب اذا اعتقنا بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث عتقوا ولهم
كسبهم من يوم الاعناق ولا يرجع الوارث بما أنفق عليهم وان خرج بمظهر عبدا آخر أقرع
ومن عتق بقرعة حكم بقرعة من يوم الاعناق وتعتبر قيمته حينئذ وله كسبه من يومئذ غير
محبوب من الثلث ومن بقي رقبة ساقوم يوم الموت وحسب من الثلثين هو وكسبه الباقي قبل
الموت لا الحادث بعده فلو أعتق ثلاثة لآلئك غيرهم قيمة كل مائة وكسب أحدهم مائة أقرع فان
خرج العتق لا يكسب عتق وله المائة وان خرج لغيره عتق ثم أقرع فان خرجت لغيره عتق ثلثه
وان خرجت له عتق ربعه وتبعه ربع كسبه * (فصل) * من عتق عليه رقيق باعتناق أو كتابة
وتدبير واستيلاء وقرابة وسراية فولاؤه ثم لعصبته ولا يرث امرأة بولاء الامن عتقها وأولاده
وعتقائه فان عتق عليها أبوها ثم أعتق عبدا فمات بعد موت الاب بلا وارث فماله للبنت والولاء
لا على العصبات ومن مسروق فولاؤه عليه الامتعة وعصبته ولو نكح عبد معتقه فانت بولد
فولاؤه لولي الام فان أعتق الاب انجر الى مواليه ولومات الاب رقيقا وعتق الجسد انجر الى
مواليه فان أعتق الجد والاب رقيقا انجر فان أعتق الاب بعده انجر الى مواليه وقيل يبقى لمولى
الام حتى يموت الاب فينجر الى موالى الجد ولومالك هذا الولد أباه جرولاؤه اخوته اليه وكذا

ما في واقف وأهلية ولا عتق في العتق أن لا يعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه وفي الصيغة لفظ بشعر به صريح وهو مشتق تحريروا عتاق وفك
رقبة أو كتابة كلامك الى عليك لاسلطان لاسبيل لخدمة أنت سائبة أنت مولاى وصيغة طلاق أو طهار ولا يضر خطأ بتد كبير أو تأنيث وصح
معلقا ومضافا لجزئه فيعتق كاه ومطوذا اليه فلو قال خيرتك ونوى تفويضا أو عتاقك اليك فاعتق نفسه عتق وبعوض ولو في بيع والولاء

لسيده ولو أعتق حاملا لولد له تبعها لاعتقه أو مشتركا أو نصيبه عتق نصيبه وسرى بالاعتاق لما أسره ولو مدينا كإلاديه وعليه لشريكه
قيمة ما أسره وقت الاعتاق أو العلق وحصة من مهر لاقية منهم من الولد ولا يسرى تدبير ولو قال أو سراً عتقت نصيبك فعليك قيمة نصيب
فأنكر خلاف ويعتق نصيب المدعي فقط بأقراره (١٣٦) أو أسريكم أن أعتقت نصيبك فنصيبك حر فأعتق وهو وسر سري ولزمه القيمة

فلو قال له وقال مع نصيبك أو قبله فأعتق
عتق نصيب كل عنه والولد لهما ولو تعدد
معتق ولو مع تطاوت فالقيمة بعدد ونسب
السراية غلبة باختباره فالو ورث جزء
بعضه لم يسر والميت معسر وكذا المريض إلا
في ثلث ماله * (فصل) * ملك حر بعضه
عتق ولا يشترى أو أياه بعضه ولو وهب أو
وصى له ولم تلزمه نفقة - فعلى الولي قبوله
ويعتق والالم يجز ولو ملكه في مرض موته
بجائز عتق من رأس المال أو بعوض بلا
محاباة فن ثلثه ولا يرثه فان كان مدينا يبيع
للدين أو بها فقدرها كملكه بجائز الباقي
من الثلث ولو وهب لوفيق جزء بعض سيدة
فقبل عتق وسرى وعلى سيدة قيمة باقية
* (فصل) * أعتق في مرض موته عبدا
لأهلك غيره ولادين عتق ثلثه أو ثلاثة معا
كذلك وقيمة منهم سواء أوقال أعتقت ثلثكم
أو ثلث كل منكم أو ثلثكم حر عتق
أحدهم بقرعة بأن يكتب في رقعة بين رق
وفي ثالثة عتق وتخرج واحدة باسم أحدهم
فان خرج العتق عتق ورق الآخرون أو
الرفق ورق وأخرجت أخرى باسم آخر أو
تكتب أسماؤهم ثم تخرج رابعة على العتق
فن خرج اسمه عتق ورقا ومختلفة كجائز
ومائتين وثلاثة مائة أفرع كما مر فان خرج
للثاني عتق ورقا أو لثالث عتق ثلثه أو لاول
عتق ثم أفرع فن خرج ثم منه الثلث أو
فوق ثلاثة وأمكن توزيع بعدد وقيمة
كسنة قيمتهم سواء جعلوا اثنين اثنين أو
بقية فقط أو عكسه كسنة قيمة أحدهم
مائة واثنين مائة وثلاثة مائة خرجوا كذلك
وان لم يمكن كأربعة قيمتهم سواء سن أن
يجزوا ثلاثة واحد واحد واثنان فان خرج
لواحد عتق ثم أفرع لتبقي الثلث أو لاثنتين

ولا نفقه في الأصح (قلت) الأصح المنصوص لا يجزئه والله أعلم
* (كتاب التدبير) * صريحه أنت حر بعد موتى أو أذامت أو متى مت فأنت حر أو أعتقتك
بعد موتى وكذا دبرتك أو أنت مدبر على المذهب ويصح بكتابة عتق مع نية تكليف سبيلك بعد
موتى ويجوز مقيدا كان مت في ذال شهر أو المرض فأنت حر ومعلقا كان دخلت فأنت حر بعد
موتى فان وجدت الصفة ومان عتق والأفلاو يشترط الدخول قبل موت السيد فان قال ان
مت ثم دخلت فأنت حر اشترط دخول بعد الموت وهو على التراخي وليس للوارث بيعه قبل
الدخول ولو قال أذامت ومضى شهر فأنت حر فالوارث استخدام في الشهر لا يبيعه ولو قال ان
شئت فأنت مدبر أو أنت حر بعد موتى ان شئت اشترطت المشيئة متصلا فان قال متى شئت
فالتراخي ولو قال لا بعدد - ما أذامت متا فأنت حر لم يعتق حتى يموت فان مات أحدهما فليس لوارثه
بيع نصيبه ولا يصح تدبير مجنون وصبي لا يميز وكذا المجنون في الظاهر ويصح من سفيه وكافر أصلي
وتدبير المرتد يبنى على أقوال ملكه ولو دبر ثم ارتد لم يبطال - على المذهب ولو ارتد المدبر لم يبطال
ولحر بي حل مدبره إلى دارهم ولو كان كافرا عبدا لم فدبره نقض وبيع عليه ولو دبر كافر
كافرا فأسلم ولم يرجع السيد في التدبير نزع من يد سيدة وصرف كسبه إليه وفي قول يباع
وله يبيع المدبر والتدبير تعليق عتق بصفة وفي قول وصية فلو باعه ثم ملكه لم يعد التدبير على
المذهب ولو رجع عنه بقول كابطالة فسخته نقضته رجعت فيه صح ان قلنا وصية والأفلاو
عاق مدبر بصفة صح وعتق بالاسبق من الموت والصفة وله وطه مدبرة ولا يكون رجوعا فان
أولدها بطل تدبيره ولا يصح تدبير أم ولد ولا يصح تدبير مكاتب وكتابة مدبر
* (فصل) * ولدت مدبرة من نكاح أو زنا لا يثبت للولد حكم التدبير في الظاهر ولو دبر حاملا ثبت
له حكم التدبير على المذهب فان ماتت أو رجع في تدبيرها دام تدبيره وفيه - ان رجع وهو
متصل فلا ولو دبر حلاص فان مات عتق دون الام وان باعها صح وكان رجوعا عنه ولو ولدت
المعاق عتقها لم يعتق الولد وفي قول ان عتقت بالصفة عتق ولا يتبع مدبر أو ولده وجنايته كجناية
فن ويعتق بالموت من الثلث كاه أو بعضه بعد الدس ولو عاق عتق على صفة تختص بالمرض
كان دخلت في مرض موتى فأنت حر عتق من الثلث وان احتملت الصحة فوجدت في المرض
فن رأس المال في الظاهر ولو ادعى عبده التدبير فأنكر فليس برجوع بل يخلف ولو وجد مع
مدبر مال فمال كسبته بعد موت السيد وقال الوارث قبله صدق المدبر بيمينه وان أقام بينتين
قدمت بينته * (كتاب الكتابة) *

هي مستحبة ان طلبها رقيق أمين قوي على كسب قبل أو غير قوي ولا تكره بحال وصية غنها
كاتبك على كذا منجما اذا أدبته فأنت حر وبين عدد النجوم وقسط كل نجم ولوترك لفظ
التعاقب ونواه جاز ولا يكتفى لفظ كتابة بلا تعليق ولا نية على المذهب ويقول المكاتب قبلات
وشرطها مكاتب واطلاق وكتابة المريض من الثلث فان كان له مثله فصحت كتابة كاه فان
لم يملك غيره وأدى في حياته مائتين وقيمتها مائة عتق وان أدى مائة عتق ثلثاه ولو كاتب مرتد
بنى على أقوال ملكه فان وقفناه بعالت على الجدي ولا تصح كتابة مرهون ومكرى وشرط

رق الآخرون ثم أفرع بينهم ما يعتق من خرج له العتق وثالث الآخروا عتق بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من
الثلث بان عتقهم ولا يرجع الوارث بما أنفق عليهم أو بعضهم أفرع ومن عتق ولو بقرعة بان عتقه وقوم وله كسبه من الاعتاق فلا يحسب
من الثلث ومن رق قوم بأقل قيمة من موت إلى قبض وحسب كسبه الباقي قبله من الثلثين فلو أعتق ثلاثة لاعتك غيرهم قيمة كل مائة وكسب

أحدهم مائة أقرع فان خرج العتق للكاتب عتق وله المائة أو غيره عتق ثم أقرع فان خرج غيره عتق ثلثه أو له عتق ربع كسبه
 * (فصل) * من عتق عليه من به رق ولو بكاتب أو تدبير فولاؤه ولعصبته يقدم بطوائه الا قرب وولاء ولد عتيقة من عبد أو لاها فان عتق الاب
 أو الجد انجزلوا له أو الاب بعد الجد انجزلوا له ولو ملك هذا الولد أباه (١٣٧) حر ولاء اخوته اليه * (كتاب التدبير) *

هو تعليق عتق بموته وأركان صيغة ومالك
 وحل وشرط فيه كونه رقيقا غير أم ولد وفي
 الصيغة الخطا بشره صريح كأنك حر أو
 أعتقتك بعد موتي أو دبرتك أو أنت مدبر أو
 كاتبة نكليت سبيك بعد موتي وصح مقيدا
 كأنك مت في ذال شهر أو المرض فأنك حر
 ومعلقا كان دخلت الدار فأنك حر بعد
 موتي وشرط دخوله قبل موت سيده فان قال
 ان مت ثم دخلت فأنك حرة بعد ولوم تراخيا
 والوارث كسبه قبله لانحو بيعه كذا مات
 ومضى شهر فأنك حر وليست تدبيراً أو قال ان
 أوتيت شئت اشتريت المشيئة قبل الموت
 فيهما فوراني نحو ان ولو قال لعبد هـ ما انا
 متنا فأنك حر لم يعتق حتى يموت فان مات
 أحدهما فليس لوارثه نحو بيع نصيبه وفي
 المالك اختيار وعدم صبا وجنون فيصح
 من سفيه وكافر وتدبير مرتد موقوف
 ولحر بي حمل مدبره لدارهم ولو دبر كافر
 مسلماً يبيع عليه أو كافر فأسلم نزع منه وله
 كسبه وبطل بنحو بيع وبالإلاد لبردة
 ورجوع لفظا وانكار ووطء وحمل له
 وصح تدبير مكاتب وعكسه وتعليق عتق
 كل بصفة ويعتق بالاسبق * (فصل) *

* (كتاب التدبير) * هي سنة بطاب

العوض كونه دينام وطلا ولو منفعة ومنجما بنجمين فأكثر وقبل ان ملك بعضه وباقيه حر لم
 يشترط أجل وتنجيم ولو كاتب على خدمة شهر ودينار وعند انقضائه صحت أو على أن يبيعه
 كذا فسدت ولو قال كاتبك وبعثك هذا الثوب بألف ونجم ألف وعلق الحرية بأدائه
 فالذهب صحة الكتابة دون البيع ولو كاتب عبدا على عوض منجم وعلق عتقهم بأدائه فالنص
 صحته أو يوزع على قيمتهم يوم الكتابة فمن أدى حصته عتق ومن عجز رق وتصح كتابة بعض من
 باقيه حر ولو كاتب كله صح في الرق في الاظهر ولو كاتب بعض رقيق فسدت ان كان باقيه غيره ولم
 يأذن وكذا ان أذن أو كان له على المذهب ولو كاتباه معا أو وكلاهما ان اتلفت النجوم وجعل
 المال على نسبة ملكيهما فلو عجز فجزأ أحدهما وأراد الاخر ابقاءه فكابتداء عقد وقيل
 يجوز ولو أبرأ من نصيبه أو أعتقه عتق نصيبه وقوم الباقي ان كان موسرا * (فصل) * يلزم
 السيد أن يحيط عنه جزأ من المال أو يدفعه اليه والخطأ أولى وفي النجم الاخير البق والاصح أنه
 يكفي ما يقع عليه الاسم ولا يختلف بحسب المال وان وقت وجوبه قبل العتق ويستحب الربع
 والا فالسبع ويحرم وطء مكاتبته ولا حد فيه ويجب مهر والولد حر ولا تجب قيمته على المذهب
 وصارت مستولدة مكاتبته فان عجزت عتقت بموته وولدها من نكاح وزنا مكاتب في الاظهر
 يتبعها رقا وعتقا وليس عليه شيء والحق فيه للسيد وفي قول لها فلو قتل فقيمه لذي الحق
 والمذهب أن أرش جنابة عليه وكسبه ومهره ينفق منها عليه وما فضل وقف فان عتق فله والا
 فلا سيد ولا يعتق شيء من المكاتب حتى يؤدي الجميع ولو أتى بمال فقال السيد هذا حرام ولا
 بينة لحلف المكاتب أنه حلال ويقال للسيد يأخذه أو يبرئه عنه فان أبي قبضه القاضي فان
 نكل المكاتب حلف السيد ولو خرج المؤدى مستحقا رجع السيد ببذله فان كان في النجم
 الاخير بان أن العتق لم يقع وان كان قال عنه أخذ أنت حر وان خرج معيبا فله رده وأخذ
 بذله ولا يتزوج الا باذن سيده ولا يتسرى باذنه على المذهب وله شراء الجوارى لتجارة فان وطئها
 فلا حد والولد نسب فان ولدته في الكتابة أو بعد عتقه لدون ستة أشهر تبعه رقا وعتقا ولا نصير
 مستولدة في الاظهر وان ولدته بعد العتق لفوق ستة أشهر وكان يطؤها فهو حر وهي أم ولد
 ولو عمل النجوم لم يجبر السيد على القبول ان كان له في الامتناع غرض كونه حفظه أو خوف
 عليه والا فيجبر فان أبي قبضه القاضي ولو عمل بعضها لبرئه من الباقي فأبرأ لم يصح الدفع ولا
 الأبراء ولا يصح بيع النجوم ولا الاعتياض عنها فلو باع وأدى الى المشتري لم يعتق في الاظهر
 ويطالب السيد المكاتب والمكاتب المشتري بما أخذ منه ولا يصح بيع رقبته في الجديد فلو
 باع فأدى الى المشتري ففي عتقه القولان وهبته كبيعته وليس له بيع ما في يد المكاتب واعتان
 عبده وتزوج أمته ولو قال له رجل أعتق مكاتبك على كذا ففعل عتق ولزمه ما التزم

* (فصل) * الكتابة لازمة من جهة السيد ليس له فسخها الا أن يجز عن الاداء وجائزة
 للمكاتب فله ترك الاداء وان كان معه وفاء فاذا عجز نفسه فلا سيد الصبر والفسخ بنفسه وان
 شاء بالحاكم والمكاتب الفسخ في الاصح ولو استهل المكاتب عند حلول النجم استحب امهاله
 فان أمهل ثم أراد الفسخ فله وان كان معه عروض أمهاله لبيعهها فان عرض كساد فله أن

(١٨ - منهاج) أمين مكاتب والافباحة وأركانها رقيق وصيغة وعوض وسيد وشرط فيه ما في عتق وكتابة من رض من
 الثالث فان خاف مثليه صحت في كله أو مثله في ثلثيه أو لم يخلف غيره ففي ثلثه وفي الرقيق اختيار وعدم صبا وجنون وأن لا يتعلق به حق لازم
 وفي الصيغة لفظا بشره بالاجابا ككاتبك على كذا منجم مع اذا أدت به فأنك حر الخطأ أو نية وقيل لا كقبلة ذلك وفي العوض كونه دينام ولو

منفعة مؤجل لا ينتج النجمين فأكثر ولو في بعض مع بيان قدره وصفته وعدد النجوم وقسط كل نجم ولو كاتب على خدمة شهر ودينار ولو في أثناءه
 صحت لا على أن يبيعه كذا ولو كاتبه وباعه ثوبا بألف ونحوه وعلق الحرية بأدائه صحت لا البيع وصحت كتابة أرقاه على عوض ووزع على
 قسمة وقت الكتابة في أدنى حصته عتق ومن (١٣٨) عجز رقيق ولو كاتبه معاصم ان انقضت النجوم وجعلت على نسبة

ملكهم ما فلو عجز فجزه أحدهما وأبقاه
 الآخر لم تجز ولو أبرأه من نصيبه أو أعتقه
 عتق وقوم الباقي ان أيسر وعاد الرق
 * (فصل) * لزمت السيد في صحبة قبل عتق
 شرط متقول من النجوم أو دفعه من جندها
 والخط وكون كل في الأخير ورابعاً سبعا
 أولى وحرم منع بمكاتبته ويجب بوطئه مهر
 لا بد والولد حر ولا يجب قيمته وصارت
 مستولدة مكاتبته وولدها الرقيق الحادث
 يقبضها رقاً وعتقاً والحق فيه للسيد ولو قتل
 فقيمتها له ويعونه من أرض جنانية عليه
 وكسبه ومهره وما فضل وقف فان عتق فله
 والأفلس سيده ولا يعتق شيء من مكاتب إلا
 بأداء الكل ولو أتى بمال فقال سيده حرام
 ولا يئنه حلف المكاتب أو يقال سيده خذ
 أو أبرئه عنه فان أبي قبضه القاضي فان
 نكل حلف سيده ولو خرج المؤدى معيباً
 ورده أو مستحقاً بان أن لا عتق وان قال عند
 أخذه أنت حر وله شراء اماء لتجارة لا تزوج
 إلا بأذن سيده ولا وطء فان وطئها فلا حد
 والولد نسيب فان ولدته قبل عتق أبيه أو
 بعده لدون ستة أشهر تبعه ولا تصير أم ولد
 أولها ووطئها معه أو بعده وولده لستة
 أشهر من الوطء فهي أم ولد ولو عمل لم يجبر
 السيد على قبض أن امتنع لغرض والا جبر
 فان أبي قبض القاضي أو عمل بعضا ليرثه
 فقبض وأبرأ بطلا وصح اعتياض عن نجوم
 لا بيعها ولا بيعه وهبته فلو باع وأدى
 للمشتري لم يعتق ويطالب السيد المكاتب
 والمكاتب المشتري وليس له تصرف في شيء
 مما يبد مكاتبه ولو قال له غيره اعتق مكاتبك
 يكذافاً فعل عتق ولزمه ما التزم
 * (فصل) * الكتابة لازمة للسيد فلا

لا يزيد في المهر - له على ثلاثة أيام وان كان ماله غائباً أمهله إلى الاحضار ان كان دون مرحلتين
 والا فلا ولو حل النجم وهو غائب فالسيد الفسخ فلو كان له مال حاضر فليس للقاضي الاداعنه
 ولا تنفسح بجنون المكاتب ويؤدي القاضي ان وجد له مالا ولا يجنون السيد ويدفع إلى وليه
 ولا يعتق بالدفع اليه ولو قتل سيده فلو ارثه قصاص فان علق على دية أو قتل خطأ أخذها مما
 معه فان لم يكن فله تجيزه في الأصح أو قطع طرفه فاقتصاصه والدية كما سبق ولو قتل أجنبياً أو
 قطعاً فعلق على مال أو كان خطأ أخذ مما معه ومما سبب كسبه الأقل من قيمته والارش فان لم يكن
 معه شيء وسأل المستحق تجيزه بغيره القاضي وبيع بقدر الارش فان بقي منه شيء بقيت فيه
 الكتابة والسيد فد أو موافقاً ومكاتباً ولو أعتقه بعد الجنابة أو أبرأه عتق ولزمه الفداء ولو قتل
 المكاتب بطالت ومات رقيقاً والسيد قصاص على قاتله المكاتب والأفلس قيمة ويستعمل بكل
 تصرف لا تبرع فيه ولا خطر والأفلاو يصح باذن سيده في الاظهر ولو اشتري من يعتق على
 سيده صح فان عجز وصار اسيد عتق أو عليه لم يصح بلا اذن وبأذن فيه القولان فان صح
 تكاتب عليه ولا يصح اعتاقه مكاتبته باذن على المذهب * (فصل) * الكتابة الفاسدة
 ان شرط أو عوض أو أجل فاسد كالصحبة في استقلاله بالكسب وأخذ أرض الجنابة عليه
 ومهر شهية وفي أنه يعتق بالاداء وبتبعه كسبه وكالعتاق في أنه لا يعتق بأبراء وتبطل بموت
 سيده وتصح الوصية برقبته ولا يصرف اليه سهم المكاتبين وتخالفهم في أن للسيد فسخها وان
 لا يملك ما يأخذ بل يرجع المكاتب به ان كان متقوماً وهو عليه بقيمة يوم العتق فان تجانساً
 فأقوال التقاص ويرجع صاحب الفضل به (قلت) أصح أقوال التقاص سقوط أحد
 الديتين بالآخر بلا رضا والثاني برضاها والثالث برضا أحدهما والرابع لا يسهط والله
 أعلم فان فسخها السيد فليشهد فلو أدى المال فقال السيد كنت فسخت فأنكره صدق العبد
 بيمينه والأصح بطلان الفاسدة بجنون السيد وانما هو الحجر عليه لا بجنون العبد ولو ادعى
 كتابة فأنكره سيده أو وارثه صدقوا ويحلف الوارث على نفي العلم ولو اختلفا في قدر النجوم أو
 صفتها تخالفان ان لم يكن قبض ما يدعيه لم تنفسخ الكتابة في الأصح بل ان لم يتفق ففسخ القاضي
 وان كان قبضه وقال المكاتب بعض المقبوض ودية عتق ورجع هو بما أدى والسيد
 بقيمة وقد يتقاصان ولو قال كاتبك وأنا بجنون أو محجور على فأنكر العبد صدق السيد ان
 عرف سبق ما ادعاه والا فالعبد ولو قال السيد وضعت عنك النجم الاول أو قال البعض فقال بل
 الآخر أو الكل صدق السيد ولو مات عن ابنين وعبد فقال كاتبني أبو كنان أنكر اصدقا وان
 صدقا فمكاتب فان أعتق أحدهما نصيبه فالأصح لا يعتق بل يوقف فان أدى نصيب الآخر
 عتق كاهه وولاؤه للاب وان عجز قوم على المعتق ان كان موسراً والا فنصيبه حر والباقى قن
 للآخر (قلت) بل الاظهر العتق والله أعلم وان صدقه أحدهما فنصيبه مكاتب ونصيب
 المكذب قن فان أعتقه المصدق فالمذهب أنه يقوم عليه ان كان موسراً

* (كتاب أمهات الاولاد) * اذا أحبل أمته فولدت حياً أو ميتة أو ما يجب فيه غرة
 عتقت بموت السيد أو أمة غيره بنكاح فالولد رقيق ولا تصير أم ولد اذا ملكها أو بشبهة فالولد حر

يفسخها إلا ان عجز المكاتب عن أداء أو امتنع منه أو غاب وان حضر ماله وأيسر لحاكم أداءه وجازة للمكاتب فله ترك ولا
 الاداء والفسخ ولو استعمل عند العمل لعجز سن امهاله أو لبيع عرض وجب له أن لا يزيد على ثلاثة أو لا حضار ماله من دون مرحلتين وجب ولا
 تنفسح بجنون ولا بجنون سيده ويقوم ولي السيد مقامه في قبض والحاكم مقام المكاتب في أداء ان وجد له مالا ولم يأخذ السيد ولو جنى على

سيدة لزمه قود أو أورش مما سمعه فان لم يكن فله تجيزه أو على أجنبي لزمه قود أو الاقل من قيمته والارش فان لم يكن معه مال عجزه الحسا كم يطلب المستحق ويبيع بقدر الارش و بقيت الكتابة فيما بقي والسيد قد اؤوه ولو أعتقه أو أبرأه بعد الجنابة عتق ولزمه الفداء ولو قتل المكاتب بطلت ولسيدة قود على قاتله ان كافأه والا فالقيمة ولمكاتب تصرف لا تبرع فيه (١٣٩) ولا خطر وشراء من يعتق على سيدة و يعتق بعجزه وشراء من يعتق عليه باذن وتبعه رفا وعتقا

(فصل) * الكتابة الباطلة باختلال ركن ملغاة الا في تعاقب معتبر والفاصلة بكتابة بعض أو فساد شرط أو عوض أو أجل كالصححة في استقلاله بكسب وأخذ أورش جنابة عليه وهوهر وفي أنه يعتق بالاداء ويتبعه كسبه وكالتعاقب في أنه لا يعتق بغير أدائه وتبطل بموت سيدة ونصح الوصية به ولا يصرف له سهم المكاتبين ونسخا الفها في أن للسيد فسخها وانما تبطل بنحو انتهاء السيد وجرحه عليه وأن المكاتب يرجع عليه بما أذاه أو يبدله ان كان له قيمة وهو عليه بقيته وقت العتق فان اتحد فالتقص ولو ببالارض أو يرجع صاحب الفضل به فان فسخها أحدهما أشهد فلو قال بعد قبضه كنت فسختها فانكر حلف ولو ادعى كتابة فانكر سيدة أو وارثه حلف ولو اختلفا في قدر النجوم أو صفتها تحالفان ان لم يقبض ما ادعاه ولم يتفقا فسخها الحسا كم وان قبضه وقال المكاتب بعهود دية عتق ورجع بما أذى والسيد بقيته وقصد يتقاصان ولو قال كاتبك وأنا مجنون أو مجبور على فانكر حلف السيد ان عرف ذلك والا فالمكاتب أو قال وضعت النجم الأول أو بضاف قال بسل الآخر أو الكل حلف السيد ولو قال كاتبني أبو كما فصدقه فمكاتب فن أعتق نصيبه أو أبرأه عن نصيبه عتق ثم ان عتق نصيب الآخر فالولاء للاب وان عجز رعا دقنا ولا سراية وان صدقه أحدهما فنصيبه مكاتب ونصيب المكذب فن يحلفه فان أعتق المصدق وكان موسرا سري العتق

(كتاب أمهات الاولاد) *

حبلى من حرأمة فوضعت حيا أو ميتا أو ما فيه غرة عتقت بموته كولدها بنكاح أو زنا بعد وضعها أو أمة غيره بذلك فالولد رقيق أو بشبهة فحر ولا نصير أم ولد وان ملكها وله انتفاع بأم ولده وأرش جنابة عليها تزويجها جبرا ولا يصح تأنيكها من غيرها وورثتها كولدها التابع لها وعتقهما من رأس المال ثم كتاب من المنهج لشيخ الاسلام زكريا الانصاري رحمه الله

ولا نصير أم ولد اذا ملكها في الاظهر وله وطء أم الولد واستخدامها واجارتها وأرش جنابة عليها وكذا تزويجها بغير اذنها في الاصح ويحرم بيعها وورثتها وهبتها ولو ولدت من زوج أو زنا فالولد للسيد يعتق بموته كهي وأولادها قبل الاستيلاء من زنا أو زوج لا يعتقون بموت السيد وله بيعهم وعتق المستولدة من رأس المال والله أعلم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبمزيد شكره تنمو البركات والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآلته المجزات البهرات وعلى آله وصحبه ذوى الفضل والسيادات أما بعد فقد تم بحمدته تعالى طبع كتاب المنهاج للإمام أبي زكريا يحيى النووي في فقه الامام الشافعي رضي الله عن الجميع وأسكنهم من الجنة أعلى مكان رفيع ولتم الفائدة على القارى حلى هامشه بمنهج شيخ الاسلام زكريا الانصاري وذلك بالمطبعة الميمنية بمصر المحروسة المحمية بجوار سيدي أحمد الدردير قريبا من الجامع الازهر المنير ادارة المفتقر المظفوريه القدير أجد الباني الحلبي ذى العجز والتقصير في شهر محرم الحرام سنة ١٣٠٨ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التحية آمين آمين



